النَّهرُ المادّ مِنَ البَحْرِ المحُيط

تصنيف

الإمام أبي حيّان الأندلسي

٦٥٤-٧٤٥هـ

تحقيق

الدكتور عمر الأسعد

المجلّد الأول

الفاتحة - آل عمران

دار الجيل

بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي خَلَقَ الإنسانَ عَلَّمَهُ البيانَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِه المُؤَيَّدِ بالمُعْجِزَةِ الخالدةِ: كتابِ اللهِ الذي لا يأتيه البَاطِلُ من بين يديهِ ولا من خَلْفِهِ، الباقي أبداً مَعِيناً ثَرّاً يَرِدُهُ الواردونَ ويَنْهَلُ من حوضِهِ الظَّامِئونَ.

أما بعد، فهذا تفسيرٌ للكتابِ العزيزِ صَنَّفَهُ عالمٌ من أَجِلَّةِ العُلماءِ. وَلَئِن تعددتْ أغراضُ التَّفاسيرِ وَمَقاصِدُها على كَثْرتها، فإنَّ هذا السِّفْرَ الثمينَ يُعْنَى عنايةً خاصةً بذكرِ القِراءاتِ المُختلفةِ والمَسائل النَّحويةِ والصَّرفيةِ، مع الاهتمام بالتَّفسيرِ والتَّأويلِ المُسْتَنِدِ إلى الأَثرِ والرأي معاً.

وفي هذه المقدمة القصيرةِ أُعرِّفُ بالمصنِّف صاحبِ التَّفْسيرِ، وبالمصنَّف والمَنْهجِ المُرْتَضَى له، وبالنُّسخةِ الخَطِّيَةِ التي كانت العُمْدَةَ في التَّحقيق، وبالأسلوبِ المُتَّخَذِ في التَّحقيقِ والإخراجِ.

(١)

أبو حيَّان الأندلسي عالمٌ جليلٌ من عُلَماءِ القرنِ الثامنِ الهجري، ذائعُ الشُّهْرَةِ طائرُ الصِّيتِ، لذا فإنَّ ترجمتَنا له مختصرة، مقتصرة على الخطوطِ الرئيسةِ والملامحِ العريضة[١].

---

(١) أبرز مصادر ترجمته:

- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) ٤: ٧١.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ٥: ٢٦٧. =

هو محمد بن يوسف بن عليّ بن يُوسُف بن حَيَّان الإمامُ، أثيرُ الدين. مولده في إحدى جهات غرناطة سنة (٦٥٤هـ)، ووفاته في القاهرة سنة (٧٤٥هـ). وبين المولدِ في الأندلسِ والوفاةِ في أفريقية طَوَّفَ في بلادٍ كثيرة، يَحْمِلُه على التَّنَقُّلِ تَصدِّيه لبعضِ أساتذته، أو خوفه أنْ يُكره على تَعَلُّمِ ما لا يهوى من العلومِ كالمنطقِ والفلسفةِ[١].

أقرأ في حياةِ شيوخهِ في المغربِ، وأخذَ عنه أكابرُ عَصْرِهِ وصاروا أئمةً وأشياخاً في حياته. وقد سمعَ من أكثر من أربعِ مئةِ رجلٍ وخمسين[٢]، وأجازه خَلْقٌ كثير. أمَّا شيوخه وتلاميذه فكثيرون[٣].

= - نكت الهميان في نكت العميان للصفدي أيضاً ص٢٨٠.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ٦: ٣١.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ٤: ٣٠٢.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) ١٠: ١١١.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ص١٢١.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّري (ت ١٠٤١هـ) ٢: ٥٣٥.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) ٦: ١٤٥.
وانظر أيضاً:

Brock. 2: 133 (109), S. 2: 135

والأعلام للزركلي ٧: ١٥٢.

(١) انظر البغية ص١٢١.
(٢) انظر النفح ٢: ٥٥٢.
(٣) انظر في أسمائهم النفح ٢: ٥٥٠، والوافي ٥: ٢٤٩، والبغية ص١٢١.

نَعَتَهُ صاحبُ الفَوَات[١] بالشيخِ الإمامِ الحافظِ العلاَّمة فريد العصر، وشيخ الزمان وإمام النحو. ووصفه السيوطي[٢] بأنه «نحويُّ عصرِه ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه». وعنه قال تلميذه الصلاح الصفدي[٣]: «وأما النحو والتصريفُ فهو إمامُ الدنيا فيهما لم يذكر معه من أقطارِ الأرضِ غيره في العربية، ولَهُ اليدُ الطُّولَى في التفسيرِ والحديث». إذاً فقد بَرَعَ في التفسيرِ والحديثِ والقراءات وعلومِ العربيةِ والأدبِ والتاريخِ والتراجمِ، وقائمة مُصَنَّفَاته الطويلة تُومِىءُ بإحاطتِهِ بهذه العلومِ حقاً[٤].

كان أبو حيان سالم العقيدةِ من البِدَعِ الفلسفيةِ والاعتزالِ والتجسيم، ومالَ إلى مذهبِ أهلِ الظاهر، وتمذهب للشافعيِّ، وقيل إنه لم يزل ظاهرياً، وينقل عنه ابن حجر أنه كان يقول: محالٌ أنْ يرجععن مذهب الظاهر مَنْ

---

(١) انظر ٤ : ٧١.

(٢) البغية ص١٢١.

(٣) الوافي بالوفيات ٥ : ٢٦٧.

(٤) من مصنفاته ما هو مطبوع ومخطوط ومفقود. والمطبوع منها:
- الإدراك للسانِ الأتراك، طبع بالقسطنطينية سنة ١٣٠٩هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، طبع جزء منه بمصر سنة ١٣٢٨هـ.
- البحر المحيط، طبع في ثماني مجلدات بمصر سنة١٣٢٨هـ.
- النهر المَادّ، طبع على حاشية البحر.
- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، طبع ببغداد سنة ١٩٦١م.
- من شعر أبي حيان الأندلسي، طبع ببغداد سنة ١٩٦٦، وأعيد نشر ديوانه سنة ١٩٦٩م.
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، طبع في بغداد سنة ١٩٧٧م. وانظر ثبتاً بمصنفاته في نكت الهميان ص٢٨٤، والبغية ص١٢٢، والفوات ٤ : ٧٨، والوافي بالوفيات ٥: ٢٨١.

علق بذهنه[١].

(٢)

الكتاب الذي أُقَدِّمُ له تلخيصٌ للبحر المحيط واختصارٌ له. وقد ساق أبو حيان الأسبابَ التي دَعَتْهُ إلى وضعه بقوله[٢]: «لما صنفتُ كتابي الكبير المُسَمَّى بالبحر المحيط في علم التفسير، عجزَ عن قَطْعِه لطولِه السابحُ، وَتَفَلَّتَ له عن اقتناصِهِ البارحُ منه والسانح، فأجريتُ منه نهراً تجري عُيونُه، وتلتقي فيه بأبكارِه عُونُه»، وقد وسم مُلَخَّصَهُ هذا بـ«النهر المادِّ من البحر». وطَوَاهُ أحياناً على ما لَمْ يَنْطَوِ عليه البحرُ فقال[٣]: «وربما نَشَأَ في هذا النهرِ ما لم يَكُنْ في البحرِ، وذلك لِتَجَدُّدِ نَظَرِ المُسْتَخْرِجِ لِلآلِيهِ، المبتهج بالفكرةِ في معانيهِ ومَعَاليه». غير أنه كثيراً ما استعارَ عباراتِ البحرِ نفسها ونقلها في النهر مُنَبِّهاً إلى النقل أو مُغْفِلاً الإشارةَ إليه.

وضعَ أبو حيان كتابَهُ أواخرَ سني حياته، وضعه في سن الثمانين - وهو قد عاشَ إحدى وتسعينَ سنةً (٦٥٤ - ٧٤٥هـ) - صَرَّحَ بذلك في سياقِ تفسير الآية ٢٧ من سورة الجن في قوله: «وأما مشاهدته أصحاب الإلهاماتِ الصادقةِ، فلي من العمر نَحْوٌ من ثمانينَ سنة أصحبُ العلماءَ وأترَدَّدُ إلى مَنْ ينتمي إلى الصَّلاحِ، فلم أَرَ أحداً منهم صاحبَ إلهامٍ صادق»[٤].

---

(١) الدرر الكامنة ٤: ٣٠٤، وانظر الوافي بالوفيات ٥: ٢٦٨. وانعكس القول بمذهب أهل الظاهر في مواطن عدة من تفسيره.

(٢) مقدمة النهر الماد ص٢٣.

(٣) المقدمة ص٢٣.

(٤) انظر ج٥/ ٤٤٤.

لم يصرح المصنِّفُ بمنهاجه الذي ارتضاهُ لكتابهِ، ولكنه رَسَمَ معالمَ هذا المنهاجِ في مقدمة البحر، وخلاصتهُ أنه التزمَ بتفسيرِ الآياتِ آيةً آية، إلا إذا ألجأتهُ طبيعةُ الآياتِ إلى غير ذلك، فَيَصِلُ الكلام بينها بما يقتضيه مَضْمُونها. وكان يبدأُ بالكلامِ على مُفْرَداتِ الآية التي يُفَسِّرها لفظةً لفظة، فيما يحتاج إليه من اللغةِ والأحكامِ النحويةِ التي لتلكَ اللَّفظةِ، ثم يذكرُ سببَ نزولِ الآيةِ إذا كان لنزولها سببٌ، ومناسبتها لما قَبْلَها وارتباطها به، حاشداً فيها القراءات شَاذَّها ومُسْتَعْمَلها، ناقلاً أقاويلَ السَّلَفِ والخَلَفِ في فهمِ معانيها، بحيثُ لا يغادرُ منها كلمةً حتى يُبْدي ما فيها من غوامضِ الإعرابِ ودقائقِ الآدابِ، مُورِداً أقاويلَ الفقهاءِ في الأحكام الشرعية مِمَّا فيه تعلُّقٌ باللفظِ القرآني، مُنَوِّهاً بالدلائلِ التي في كُتُبِ الفقه، ومُحِيلاً على كُتبِ النحو فيما يذكره من القواعدِ النحويةِ، ومُنَكِّباً عن الوجوهِ التي تَنَزَّهَ القرآنُ عنها، مُبَيِّناً أنها مما يجبُ أنْ يُعدلَ عنه، مُخْتَتِماً الكلامَ في الآية (أو الآيات) بما ذكروا فيها من عِلْمِ البيانِ والبديعِ ملخصاً، ومُتْبِعاً ذلك بكلامٍ منثورٍ يشرحُ به مضمونَ تلك الآيات على ما يختارُه من تلك المعاني[١].

وهذا المنهجُ الذي ارتضاهُ المصنِّفُ للبحر التزمَ به في النهرِ جُمْلةً؛ فقد التزم بذكرِ سببِ النزولِ إنْ وُجِدَ، وارتباط الآية (أو الآيات) بما قَبْلَها، وذِكْرِ بعضِ وجوه القراءاتِ ووجوهِ الإعرابِ وما يتناسبُ منها وكلام الله عزّ وجلّ، وذكر معاني الآية وما تنطوي عليه من بيانٍ وبديعٍ. على أنَّ ذلك كُلَّهُ لم يَحُلْ بينه وبين أنْ يسترسلَ في شرحِ آيةٍ واحدةٍ ويُسْهِبَ في ذلك[٢]، ثم يمرَّ

(١) انظر البحر ١: ٤ – ٥.

(٢) انظر مثلاً تفسير الآية (١) والآية (١٨) من سورة آل عمران، وتفسير الآية (١٤٨) من سورة النساء.

مروراً بآياتٍ أُخر فيتجاوزَها أو يَمَسَّها مَسًّا خفيفاً بألفاظٍ قليلةٍ وعبارات محدودة[1].

أما مصادرهُ في كُلِّ ذلكَ فأكثرها سماعات وإجازات ومناولات أوردها في البحرِ مُفَصَّلةً[2]. غير أنه خَصَّ من المصادرِ المكتوبةِ كتابَ سيبويه وصَرَّحَ بضرورتهِ لكل مُفَسِّرٍ بقوله[3]: «فجديرٌ لمن تَاقَتْ نَفْسُه إلى علمِ التفسير، وتَرَقَّتْ إلى التحقيق فيه والتحرير، أنْ يعتكفَ على كتابِ سيبويه، فهو في هذا الفن المعوَّلُ عليه، والمستندُ في حَلِّ المشكلاتِ إليه».

وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيَّ وابنَ عطيةَ وتفسيريهما فقال[4]: ولَمَّا كان كتاباهما في التفسيرِ قد أَنْجَدَا وأغارا، وأشْرَقَا في سماءِ هذا العلم بَدْرَيْنِ وأنارَا، وتَنَزَّلا من الكتبِ التفسيريةِ منزلةَ الإنسانِ من العين، والذهبِ الإبريز من العين،

(١) انظر مثلاً الآيتين (٨٨، ٨٩) من سورة آل عمران، والآية (١٤٩) من النساء.

(٢) انظر البحر ١: ١١.

(٣) البحر ١: ٣.

(٤) البحر ١: ١٠. والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر، ولد في زمخشر من قرى خوارزم سنة ٤٦٧هـ، وتوفي في الجرجانية من قرى خوارزم أيضاً سنة ٥٣٨هـ. له مصنفات كثيرة أشهرها تفسيره: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.
وابن عطية هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. ولد سنة ٤٨١هـ وتوفي بلورقة سنة ٥٤١هـ على اختلاف. وتفسيره هو: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، في عشر مجلدات. لكن طبع منه جزءان في مصر وتسعة أجزاء في المغرب (انظر ديباجة فهرس النقول عن ابن عطية في فهارس الكتاب). ووُصف كتاب ابن عطية بأنه أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري بأنه ألخص وأغوص. انظر الأعلام ٧: ١٧٨، ٣: ٢٨٢.

ويتيمةِ الدُّرِّ من اللآلي، وليلةِ القَدْرِ من الليالي، فعكف الناسُ شرقاً وغرباً عليهما، وثَنَوْا أَعِنَّةَ الاعتناءِ إليهما، وكان فيهما - على جلالتهما - مجالٌ لانتقادِ ذوي التبريزِ، ومسرحٌ للتخييلِ فيهما والتمييز، ثَنَيْتُ إليهما عِنانَ الانتقاد، وحَلَلْتُ ما تخيَّلَ الناسُ فيهما من الاعتقاد، أنهما في التفسيرِ الغايةُ التي لا تُدركُ، والمسلكُ الوَعِرُ الذي لا يكاد يُسلكُ، وعرضتُهما على مَحَكِّ النَّظَرِ، وأوريتُ فيهما نارَ الفكرِ، حتى خَلصَ دَسِيسُهُمَا، وبَرَزَ نَفِيسهُما، وسيرى ذلك مَنْ هو للنَّظَرِ أهلٌ، واجتمع فيه إنصافٌ وعَدْلٌ، فإنه يتعجب من التولُّجِ على الضَّراغمِ، والتحرّز لأشبالها والأنف راغم، إذْ هذانِ الرجلانِ هما فارسا عِلْمِ التفسير، ومُمَارِسَا تحريرِهِ والتَّحبير، نشراه نَشْراً، وطار لهما به ذِكْراً، وكانا متعاصِرَيْنِ في الحياةِ، متقاربَيْن في الممات».

وهذا النص يُفَسِّرُ تفسيراً واضحاً كَثْرةَ النُّقولِ عن الزمخشري وابن عطية حتى غدت تلك النقولُ ومناقشتها والردُّ عليها محورَ تفسيرِ أبي حيّان ومجرى نهرِهِ المادّ. وهو بَعْدُ يذكرُ بين حينٍ وآخرَ بعضَ الكتب الأخرى التي ينقلُ عنها وأسماءَ مؤلِّفيها.

فالزمخشريُّ وابنُ عطيةَ أبرزُ مَنْ نقل عنهما أبو حيان. واتَّصَلتِ النُّقُولُ عنهما والردودُ عليهما في الجملةِ بقضايا لُغُويةٍ ونحويةٍ وإعرابية. وقَلَّما تناولت هذه الردودُ في النهر اعتزالياتِ الزمخشريِّ، وتصدِّيه له في هذه المسائل ظاهرٌ في «البحر المحيط». وقد جَانَبَ في الرَّدِّ عليهما أسلوبَ المُجَامَلَةِ والتَّقْديرِ. وتَفاوتَتْ عباراتُه في ردودِهِ تَفَاوتاً واضحاً؛ يقول مثلاً في الردِّ على الزمخشريِّ[1]: «وهو كلامُ شيخٍ لا تحقيقَ فيه». ويقول[2]:

---

(١) ج١/ ٥٨١.

(٢) ج١/ ٥٦٤.

«وهذا الذي قاله في لَمَّا. . لا أعلمُ أحداً من النَّحويينَ ذَكَرهُ». ويقول[1]: «وانظرْ إلى جَعْجَعَةِ هذه الألفاظِ وكَثْرَتِها وتحميلِ القرآنِ ما لا يدلُّ عليه، وتفسير الواضح الجَلِيِّ باللفظِ المُعَقَّدِ. .». فإذا اشْتَدَّ عليه قال[2]: «وهذا من ظواهرِ علمِ النَّحْوِ التي لا تكادُ تَخْفَى على المُبْتدئينَ فضلاً عَمَّن يَدَّعي العجمُ أنه في العربيةِ شيخُ العربِ والعجم، وليس كذلك». وقال في التعليق على رَدِّ الزمخشريِّ قراءةَ مَنْ قرأ «قَتْل أولادَهم شركائِهم» [الأنعام:١٣٧] وعدم جواز الفَصْلِ عنده بين المضافِ والمضافِ إليه[3]: «اعْجَبْ من عَجَمِي ضعيفٍ في النحو يردُّ على عربيٍّ صريحٍ مَحْضٍ قراءةً متواترةً موجوداً نَظِيرُها في لسانِ العرب في غيرِ ما بَيْتٍ. واعجَبْ لسوءِ ظَنِّ هذا الرجلِ بالقُرَّاء الأئمة الذين تَخيَّرَتْهُم هذه الأُمَّةُ لنقلِ كتابِ الله شرقاً وغرباً». وفي إحدى المرات القلائل التي حَظِيَ فيها الزمخشريُّ برضا الشيخ قال مُعَقِّباً على كلامٍ له[4] «وهو كلامٌ حَسَنٌ».

أما ابنُ عطيةَ فكان أرفقَ به منه بالزمخشريِّ؛ فحين يُوردُ له رأياً يردُّه عليه بقوله[5]: «هذا وَهْمٌ وصوابُه. .»، أو بقوله[6]: «هذا الكلامُ عجيب، تخيَّلَ هذا الرجلُ. .». وإذا قَسَا عليه قال[7]: «وهذا قولُ مَنْ لم يُمْعِن النظرَ في صناعةِ النحو»!. وهو أحياناً يعتذرُ له بما لم يفعله للزمخشريِّ؛ يقول

---

(١) ج٢/ ٥١.
(٢) ج٥/ ٦١.
(٣) ج٢/ ٤٨١.
(٤) ج٥/ ٣٧٦.
(٥) ج١/ ٥٦٧.
(٦) ج١/ ٥٧٤.
(٧) ج١/ ٥٧٤.

مثلاً[1]: «والعُذْرُ لابن عطيةَ أنه قَدَّرَهُ على الأصل . . » .

ولم يَكُن أبو حيان يلتزمُ بالنصِّ المنقول التزاماً دقيقاً. وكثيراً ما كان يتصرفُ بالنص زيادةً وحَذْفاً دونَ أنْ يُؤَثِّرَ ذلك في جوهرِ الاستشهاد. ومن أمثلةِ ذلك ما نقله عن ابن عطيَّةَ في تفسير الآية ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴿٦٢﴾ ﴾ [التوبة] والنصُّ في تفسير ابن عطيَّةَ: «مذهب سيبويه أنهما جملتان حُذِفت الأولى لدلالةِ الثانيةِ عليها، والتقديرُ عنده: واللهُ أحقُّ أنْ يُرْضُوه ورسوله أحقُّ أنْ يُرضوه. وهذا كقولِ الشاعر:

نحـن بمـا عنـدنـا وأنـتَ بمـا عنـدكَ راضٍ والـرأيُ مختلـفُ

ومذهب المُبَرِّدِ أنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً، وتقديرُهُ: والله أحقُّ أنْ يُرضوه ورسوله». نقل أبو حيان النصَّ المُتقدمَ وأسقطَ منه قولَ الشاعر[2].

لم يَكْتفِ أبو حيان بالتَّصَرُّفِ بالنصوصِ دونَ الإشارةِ إلى ذلك؛ بَلْ كان يذكر أحياناً كلامَ غيره ويسكتُ عن نِسْبَتِه إلى صاحبِه فكأنه يَدَّعِيه لنفسه. مثال ذلك ما جاء في تفسير الآية ﴿ فَمَنۡ أَسۡلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا ﴿١٤﴾ ﴾ [الجن] من قوله[3]: و«مَن أسلم» مخاطبةٌ من الله تعالى للرسولِ عليه السلام، ويُؤَيِّدُه ما بَعْدَهُ من الآيات». وقد صَرَّح في «البحر» بنسبةِ هذا القولِ إلى ابنِ عطيَّةِ قال[4]: «وقال ابن عطيَّةَ: الوجهُ أنْ يكون «فمن أسلم» مخاطبةٌ من الله تعالى لمحمد ﷺ ويُؤيدهُ ما بَعْدَهُ من الآيات».

---

(١) ج٢/ ٥٩٧.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٨ : ٢٢١ وقارن مع ج٣/ ١٠١.

(٣) انظر ج٥/ ٤٣٩.

(٤) البحر المحيط ٨: ٣٥٠.

ومثاله أيضاً أنه أورد في شرح الآية ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل] كلاماً للزمخشري بحَرْفِه، غير أنَّه قَدَّم آخِرَهُ وأخَّر أوَّلَهُ، فَقَلَبَهُ مع المحافظةِ عليه، دون أن ينسبه لصاحبه[1].

وفي الكلام على الآيات ٣١ -٣٣ من سورة النور قال: «أَمَرَ أولاً بما يَعْصِمُ عن الفتنةِ ويبعد عن مُواقَعَةِ العِصْيان وهو غَضُّ البصر، ثم بالنكاحِ الذي يُحْصَنُ به الدِّينُ ويقع به الاستغناءُ بالحلالِ عن الحرامِ، ثم بالحملِ على النفسِ الأمَّارةِ بالسوءِ وعزفها عن الطموحِ إلى الشهواتِ عند العَجْزِ عن النكاحِ إلى أنْ يُرْزَقَ القُدرةَ عليه». وهي عبارةُ الزمخشريِّ نفسها[2].

وأحياناً يأتي بالنَّصِّ فَيُعَرِّفُ بَعْضَهُ ويُعْرِضُ عن بعضٍ؛ يقول في شرح الآية ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى ﴿٩٣﴾﴾ [يوسف]: «والظاهر أنه قميصٌ من مَلْبُوسِ يوسفَ عليه السلام بمنزلةِ قميص كُلِّ أَحَدٍ» وهي عبارةُ ابن عطية[3].

ثم يقول بعد ذلك مباشرة: «قال ابن عطية: هكذا تَبينُ الغَرابةُ في أنْ وَجَدَ يعقوبُ رِيحَهُ من بُعْدٍ». وهو بَقِيَّةُ كلامِ ابن عطية. وأمثال هذه النقول كثيرة، ونَبَّهْتُ في الحواشي إلى ما استطعتُ الوُقوفَ عليه وردّه إلى أصحابه.

وأخيراً لم يَخْتر أبو حيان الاستشهادَ بالأحاديثِ الصحيحةِ، تَابعَ في ذلك مَنْ سبقه من المُفَسِّرينَ، وتبعه فيه مَنْ خَلَفه منهم بأكثريةِ الفريقين. وهكذا

---

(١) انظر ج٣/ ٥٠٨ وقارن بالكشاف ٢ : ٤٢١.

(٢) انظر ج٤/ ٢٦٢ وقارن بالكشاف ٣ : ٦٥.

(٣) انظر ج٣/ ٣٣٩ وقارن بالمحرر الوجيز ٩ : ٣٧١.

أورد أحياناً أحاديثَ ضعيفة وموضوعة؛ فمن ذلك قوله: «وفي الحديث: الصِّدِّيقُونَ ثلاثةٌ : حبيب النجار مؤمنُ آلِ ياسين، ومؤمنُ آلِ فرعون، وعليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه» وهو حديث موضوع[١]. ومنه قوله: «وفي الحديث: ما خَلاَ يهوديانِ بمسلم إلاَّ هَمَّا بقَتْلِه» وهو حديث ضعيف[٢]. ومنه أيضا قوله: «وبقوله عليه السلام: أنا ابنُ الذَّبيحَيْن» والحديثُ غريب جدًّا[٣].

(٣)

للنهر المادِّ نسخ مخطوطةٌ معدودةٌ ذَكَرها بروكلمن[٤] هي: مخطوطة الإسكوريال (2,1261) ومخطوطة الجزائر (347) ومخطوطة كوبرولي (67) ومخطوطة القاهرة (220 ,1-1) و(65 ,2-1). وليس من بينها المخطوطةُ التي كانت العُمْدَةَ في التحقيق، وهي إحدى مخطوطات الأوقافِ الموجودة في الخزانةِ العامة بالرباط. ويُقَوِّي موقفَ الاعتماد على نسخةٍ واحدة في التحقيق مقارنتها بالكتابِ المطبوع الذي اتَّخَذَ نُسَخاً أُخَر أصلاً في نَشْرِ الكتاب.

تقع المخطوطة في ٥٩٩ ورقة. وهي نسخةٌ كاملة إلا من سَقْطٍ كبيرٍ وقع في الورقة (١٠٠/أ) مقداره صفحة واحدة؛ ومِنْ سقطٍ لا يعدو سطراً حيناً أو لفظة أحياناً. وهذا النقصُ الذي استُدركَ من النسخة المطبوعة كان أكثر ما يكون سطراً تسبقُ العينُ فيه بكلمةٍ مُشَابهة[٥].

---

(١) انظر ج٥/ ٦٦.

(٢) انظر ج٢/ ٢٩٥.

(٣) انظر ج٤/ ٦٣٧.

(٤) Brock. 2: 133 (109).

(٥) مثاله من (٧٩/ب): لأنه قد وُصف [واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وُصف] قبل =

في كل صفحة من صفحات المخطوطة واحد وثلاثون سطراً في المتوسط. وهي مكتوبةٌ بخطٍّ نسخي دقيقٍ مَقْروءٍ في الغالب، ومَنْقُوطةٌ، ومُفْتقرة إلى الضبط بالشكلِ في كثيرٍ من المواطنِ التي يَلْزَمُ فيها الشكلُ لضبطِ القراءاتِ والأوزانِ الصَّرْفية بخاصَّة. وهي قليلةُ الأخطاءِ إلا ما وقع من تصحيفٍ ناشىءٍ عن النقط، أو ألفاظ قليلة رسمها الناسخ رَسْماً إذْ لم يقف على وَجْهِ قراءتها أو معناها. ولجأ الناسخُ إلى الرَّمْزِ للألفاظِ المتكررة بما يَدُلُّ عليها فاستخدمَ الحرفَ (س) لسيبويه وهو الرمزُ الذي استعمله القدماء. وفيما يَتَّصِلُ بأسلوبِ الكتابة عمد إلى قَصْرِ المَمْدُودِ وتَسْهيلِ المهموز. أما الأخطاءُ الكتابية فهي مما لا تكاد تَبْرَأُ منها مخطوطةٌ أو مطبوعةٌ عربية. وليس للمخطوطةِ حواشٍ، ولا يعدو ما أُثْبِتُّ في الحواشي كونه استدراكَ سَقْطٍ من عبارةٍ أو لفظةٍ سَهَا الناسخُ عن إثباتها في موضعها من النص فأثبتُهَا في الحاشية.

المخطوطةُ غير مُؤرَّخةٍ، ولم يذكر الناسخُ اسمه أو مكانَ النَّسْخِ أو زمانه. ولكن يغلبُ على خَطِّها قُرْب عَهْده بحياةِ المؤلف، فهو بما ألفناه من خُطوطِ القرن الثامن أشبه. أولُ المخطوطةِ وهي صفحةُ العنوان: «الجزءُ الأولُ من تفسير القرآن العظيم المُسَمَّى بالنهر، تأليف العالم العَلَّامة الحَبْرِ البحر الفهّامة، علاّمة زمانه وفريد عصره وأوانه، الإمام أبي حَيَّان رحمه الله تعالى ونَفَعنا به وبعلومِه في الدِّينِ والدنيا والآخرة والمُسْلمينَ أجمعينَ آمين». وبعده عبارةُ تَمَلُّكٍ غير واضحة قرأتُ منها: «مُلْكٌ لله سبحانه بيد سَعْدِ السُّعُود، وغَيْثِ البُروق اليمانية والرعود... وذلك سنة ١١٣٣...» ثم خاتم

= أخذ معموله لا يجوز له..

الخزانة العامة بالرباط. وآخرها: «تمت، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

نَاشَدْتُكَ الله إنْ عَاينتَ لي خَطأً فاسْتُرْ فإنَّ خيارَ الناسِ مَنْ سترا»

ويليه خاتم المكتبة.

(٤)

هذه هي المَعَالِمُ البارزةُ لتحقيق النهر وإخراجه:

- رَمَزْتُ للنسخة المخطوطة التي اعتمدتُ عليها في التحقيق بالرمز (ق) أقرب ما يدلُّ على كَوْنِهَا من مخطوطاتِ الأوقاف، وللطبعةِ القديمةِ من النهر التي أشرتُ إليها قَبْلُ بالرمز (ط).

- أَثْبَتُّ الآيَةَ أو الآيات التي دَرَجَ المُصَنِّفُ على ذِكْرِ مَطَالِعها ثم الشروع في تفسيرها، لتسهيلِ الرَّبْطِ بين نَصِّ الآيةِ وتفسيرها. وكان اختيارُ الآياتِ مجتمعةً مَنُوطاً بما يَنْظِمُهَا من رابطٍ معنويٍّ تؤدي فيه فكرةً متكاملة.

- أقمتُ مِنْآدَ العبارةِ وقَوَّمْتُ مَيْلَها محافظاً عليها محافظةً مطلقة إلا إذا لَزِمَ تَبْرِئَتها من خطأٍ أو نقصٍ، مُسْتعيناً بالنسخةِ المطبوعةِ أحياناً، ضابطاً الألفاظَ والعباراتِ التي تفتقرُ إلى الضبط: ما اتَّصَلَ منها بالقراءاتِ بخاصة، واضعاً ما استدركتُه من المطبوعةِ أو ما اقتضى السياقُ زِيَادَتَهُ بين أقواسٍ كبيرة، مُغْفِلاً زياداتِ المطبوعةِ التي لا تُغْني المعنى ولا تخلُّ بالسياق، مُهْملاً الأخطاءَ النسخيةَ الناتجةَ عن سَهْوِ الناسخِ أو اختلافِ قواعدِ الكتابة، تخفيفاً لحواشي النصِّ المُحَقَّقِ.

- خَرَّجْتُ النصوصَ التي نقلها المصنِّفُ وكان يناقشها ويردُّ عليها، وهي

في الغالب نصوصٌ لغوية ونحوية استُلَّتْ من تفسير ابن عطيّة[١] وتفسير الزمخشريِّ وكتابِ سيبويه، وكَوَّنَتْ مع مناقشاتها وردودها مجرى النهرِ المادِّ وأمواهَهُ المُتَدفِّقَة. وساعدَ تخريجُ هذه النصوص في مصادرها الأصليةِ على استدراكِ النَّقْصِ فيها في مواضعَ قليلة. وما سوى ذلك من النقولِ القصيرة التي وَرَدَتْ في مَعْرِضِ جلاءِ معنى أو تَبْيينه فلم أُعْنَ بتخريجهِ لكثْرَته.

- خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنية وأعدتُ الأحاديثَ النبويةَ إلى مَظَانِّها مُكْتَفياً بتسميةِ مصدرٍ للحديثِ مع احتمال وجوده في غيرِ مَصْدرٍ، ونَبَّهتُ إلى الضعيفِ من الأحاديثِ وهو قليلٌ. أما الأحاديثُ المُتَّصِلَةُ بأسبابِ النزول فلم أتتبَّعها تتبُّعَ إحاطةٍ لِشُهْرَتها وورودها في جَمْهرةِ كُتُب التفسير.

- خرّجتُ الشواهدَ الشعرية تخريجَ اكتفاء لا تخريج استقصاءٍ، وأحَلْتُ إلى ديوانِ الشاعرِ إنْ وُجِدَ مُكتفياً به، مُغْضِياً عن اختلافِ الرواية. وأكملتُ من الشعر ما أورده المُصَنِّفُ صَدْراً أو عَجُزاً[٢]. واجتهدتُ في نِسْبة الأشعارِ إلى أصحابها، وهي في الجملة غير منسوبة. وبقيت أبياتٌ مُفْرداتٌ لم أتوصَّلْ إلى معرفتها.

---

(١) خرّجت من النصوص المنقولة من تفسير ابن عطية ما ورد منها في الجزأين المطبوعين من التفسير. وتقف نهاية الجزء الثاني المطبوع عند الآية (٩٣) من سورة آل عمران. واستأنفتُ التخريجَ من سائر أجزاء الطبعة المغربية التسعة.

(٢) أثبتُ ذلك في الحواشي مقترناً بتخريج البيت، ذلك في الجزء الأول. ثم بدا لي أن كتابة شطري البيت معاً في النص - مع وضع الشطر المضاف بين معقوفتين يدلّان على إضافته - أيسر للقارىء والمراجع.

- مَيَّزْتُ النصوصَ المنقولةَ بأقواسٍ صغيرة إذا لم يكن ما يدلُّ على بداية النصِّ المنقولِ ونهايته. أما إن حُصِرَ النصُّ بـ«قال فلان» في أوَّلِه، وبـ«انتهى» في آخره، فلم تَقُمْ ضرورةٌ لحصرهِ وتمييزهِ بالأقواس.

- شرحتُ بعض العبارات والمسائل اللغوية، وأحلتُ إلى «البحر المحيط» في بعض المسائل التي كان المصنِّفُ يذكرها مختصرةً في «النهر» ومفصَّلةً في «البحر».

- أثبتُّ في الحواشي روايةَ المطبوعِ إذا كان فيها وجاهةٌ أو إغناءٌ للنصِّ والمعنى، أو كانتْ تُساعدُ على فَهْمِ رواية الأصل.

- الزياداتُ التي أَضَفْتُها إلى مادَّةِ الكتاب لتقويمها أو استكمالها، وحَصَرْتُها بمعقَّفات، زِيْدَتْ من الأصلِ المطبوعِ للنهر، أو من «البحر المحيط»، أو زيدت اجتهاداً. وإذا كانت المادةُ نُصوصاً منقولةً فالزياداتُ الواقعةُ فيها مأخوذةٌ من مَظَانِّها الأصلية، بالمقارنة بين ما وَرَدَ في الأصلِ المخطوط وما جاء في تلك المَظان. ولم أَرَ ضرورةً في كُلِّ ذلك للإشارة في الحواشي إلى تلك الزيادات، لتخفيف الحواشي والتقليلِ منها ما أمكنَ.

- اكتفيتُ في إحالة المصنِّف إلى شيءٍ سبقَ ذكرُه - بِذِكْرِ السُّورةِ والآية المُحَالِ إليها، دونَ ذكر الجزءِ والصفحة وذلك لأسبابٍ فنية تَتَعلَّقُ بالطباعةِ وتدويرِ أرقامِ الصفحات والحواشي، متيقناً من سهولة وقوف القارىء عليها بِيُسْرٍ، لوجودِ أسماء السوروأرقام آياتها في أعلى صفحات الكتاب.

- صنعتُ للكتاب فهارسَ ملائمة توافقُ طبيعته وتُسَهِّلُ العودةَ إليه والإفادةَ من مضامينه. وآثرتُ أنْ تكونَ في آخرِ الكتاب شاملةً كُلَّ أجزائه، خشيةَ

التِّكْرارِ، وتوفيراً للجهد في البحث عن المطلوب في مكان واحد من الكتاب لا في فهارس منتشرة في أجزاءِ الكتاب المُتَعَدِّدة. على أنّي أفردتُ لكلِّ جزء فهرساً يدلُّ على مواضع السُّورِ.

ولم أكن فيما فعلتُه مُقْتَصِداً في جُهْدٍ أو وَقْتٍ، والشَّوْقُ لا يعلمه إلا مَنْ يُكَابِدُه!

ولا بُدَّ لي أنْ أُنوِّهَ بالجهد الذي بذله الأستاذان الفاضلان الدكتور بشار عَوَّاد معروف والسيد عصام فارس الحَرَسْتاني في ضبط النص وتصحيح تجارب الطبع مما كان له الأثر الطيِّب في ظهوره بهذه الهيئة الرائقة والصفة الفائقة والثوب الأنيق، فجزاهما الله خيرَ الجزاءِ وأجزلَ عنده لهما المثوبة.

وأسألُ الله تعالى أن يُجَنِّبنا الزَّللَ والخَطَلَ، وأنْ يرزقنا الإخلاصَ في القولِ والعملِ، وهو حَسْبُنَا ونِعْم الوكيلُ.

الدكتور عمر الأسعد

غرة رمضان ١٤١٤هـ
شباط ١٩٩٤م

الجزء الاول من تفسير القرآن العظيم المسمى بالنهر

تاليف الشيخ العالم العلامة الحبر البحر الفهامة علامة زمانه

ووحيد عصره واوانه الامام ابي حيان رحمه

الله تعالى ونفعنا به وبعلومه

في الدين والدنيا والاخرة

اجمعين امين

صفحة عنوان المخطوط


بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ سيبويه الزمان أبو حيان محمد
ابن يوسف بن علي رحمه الله ورضي عنه حمدك اللهم استفتح . وبنورك استوضح
ومن فضلك استمنح . وبنبوتك استنجح . وعلى رسولك محمد صلى الله عليه وسلم
والدامسي مصليا ومسلما وأصبح وأمسي . فإني لما صنفت كتابنا الكبير المسمى بالبحر
المحيط في علم التفسير عجز عن قطعه لطول الشائح . وتكلت له عزائم البارح منه
والسارح . فأجريت منه نهراً تجري عيونه . وتلتقي فيه بأبكاره عونه . لينشط الكسلان
في اجتلاء حاله . ويرتوي الظمآن بارتشاف زلاله . وربما نشأ في هذا النهر ما لم يكن في البحر
وذلك لتجدد نظر المستخرج للآلي . المبتهج بالفكر في معانيه ومعاليه . وما أخليته من
الترتيب تضمنه البحر من نقوده . بل اقتصرت على يواقيت عقوده . ونكبت فيه عن ذكر ما في البحر
من أقوال اضطربت فيها الحجة . والإعراب متكلف تقاصرت عنه حججه . وتفكيك أجزاء خرج
منه الكلام عن براعته . وتجرد من فاخر بلاغته ونصاعته . وهذا النهر مدة من عمر ليس
له حد ... فتعرض وروده على من حظه في النحو نزر . لأن إدراك غوامض المعاني . مرتب على
تقدم معرفة المباني . ولما أثرت بهذا النهر من عمره . ونثرته حلية على معرفة الزمان وجيده

من الحق إلى الباطل كرهوا أن يكون المؤمنين مختصين باتباع الحق فأرادوا أن يضلوا كما ضلوا أم
كما قال عز وجل ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء وقرئ أن يضلوا بضم الياء وكسر الضاد من
أضل وقراءة الجمهور بفتح الياء وكسر الضاد من ضل • ومن الذين هادوا لما ذكر تعالى أنهم أوتوا
التوراة وأنهم اشتروا الضلالة ذكر أيضاً ما يذمهم به وهو تحريفهم الكلم عن مواضعه وقوله يحرفون
صفة لمبتدأ محذوف وخبره الجار والمجرور قبله وحذفه فصيح كقول العرب منا ظعن ومنا أقام
وأجاز الفراء أن يكون المحذوف موصولاً تقديره من يحرفون فيحرفون صلة للموصول المحذوف • ويقولون
سمعنا وعصينا الظاهر أنهم شافهوا النبي صلى الله عليه وسلم بهاتين الجملتين وخاطبوه
بقولهم • واسمع غير مسمع وهذا كلام موجه والظاهر أنهم أرادوا بها الوجه المكروه لسياقه
ما قبله من قوله سمعنا وعصينا وانتصب غير مسمع على الحال أي اسمع حال كونك لا تسمع فيكون
ذلك على سبيل الدعاء كأنهم قالوا اسمع لا سمعت ويجوز أن يكون غير مسمع صفة لمصدر محذوف
أي واسمع غير مسمع • وراعنا ليّاً بألسنتهم تقدم تفسير راعنا في البقرة وليّاً أي فتلاً وتحريفاً
عن الحق إلى الباطل وانتصاب ليّاً وطعناً على المفعول من أجله وعلى أنهما مصدران في موضع الحال
وطعنهم في الدين إنكارهم نبوته وتغيير نعته • ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان
خيراً لهم أي لو تبدلوا بالعصيان الطاعة ومن راعنا بانظرنا وقال الزمخشري ولو ثبت
قولهم سمعنا وأطعنا لكان قولهم ذلك خيراً لهم • وأقوم أي أعدل وأسد انتهى سبك الزمخشري
من أنهم قالوا مصدراً مرتفعاً بثبت على الفاعلية وهذا مذهب المبرد خلافاً لسيبويه إذ زعم
سيبويه أن أنّ بعد لو مع ما عملت فيه تتقدر باسم مبتدأ وهل الخبر محذوف أو لا يحتاج إلى
تقدير الخبر لجريان المسند والمسند إليه في صلة أن قولان أصحهما هذا فالزمخشري وافق مذهب
المبرد وهو مذهب مرجوح في علم النحو • إلا قليلاً استثناء من ضمير المفعول في لعنهم أي إلا قليلاً
لم يلعنهم فآمنوا أو استثناء من الفاعل في فلا يؤمنون كعبد الله بن سلام وكعب الأحبار وغيرهما
أو راجع إلى المصدر المفهوم من قوله فلا يؤمنون أي إلا إيماناً قليلاً إذ آمنوا بالتوحيد
وكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم وبشرائعه وقال الزمخشري إلا إيماناً قليلاً أي ضعيفاً
ركيكاً لا يعبأ به وهو إيمانهم بمن خلقهم مع كفرهم بغيره أو أراد بالقلة العدم كقوله •
• قليل التشكي للمهم يصيبه • أي عديم التشكي وقال ابن عطية من عبر بالقلة
عن الإيمان قال هي عبارة عن عدمه على ما حكى سيبويه من قولهم أرض قلما تنبت كذا وهي
لا تنبت جملة وهذا الذي ذكره الزمخشري وابن عطية من أن القليل يراد به العدم هو صحيح
في نفسه لكن ليس هذا التركيب الاستثنائي من تركيبه فإذا قلت لا أقوم إلا قليلاً لم يوضع
هذا لانتفاء القيام البتة بل هذا يدل على انتفاء القيام منك إلا قليلاً فيوجد منك وإذا قلت
قلما يقوم أحد إلا زيد وأقل رجل يقول ذلك احتمل هذا أن يراد بها التقليل المقابل للتكثير واحتمل
أن يراد بها النفي المحض وكأنك قلت ما يقوم أحد إلا زيد وما رجل يقول ذلك أما أن تنفي ثم
توجب وتصير الإيجاب بعد النفي يدل على النفي فلا إذ تكون إلا وما بعدها على التقدير

حي تعا

الورقة ١١٨/ب من المخطوط

والغاسق الليل و وقب اظلم ودخل في الناس قال ابن عباس
والنفاثات النساء السواحر يعقدن عقدا في خيوط وينفثن
عليها ويرقين عليها والاستعاذة من شرهن هو ما يصيب الله
به من الشر عند فعلهن ذلك وقيد الغاسق والحاسد بالظرف
لانه اذا لم يدخل الليل لا يكون شر لمنسوب اليه والحاسد
لا يؤثر حسده الا اذا اظهره بان يحتال للمحسود فيما يؤذيه
اما اذا لم يظهر الحسد فما يتأذى به الا الحاسد لاغتمامه بنعمة
غيره

سورة الناس

بسم الله الرحمن الرحيم. قل اعوذ برب الناس
ملك الناس الاية تقدم انها نزلت مع ما قبلها واضيف الرب
الى الناس لان الاستعاذة من شر الموسوس في صدورهم فهم
استعاذوا بربهم مالكهم والههم كما يستغيث العبد بمولاه اذا
دهمه امر والظاهر ان ملك الناس اله الناس صفتان والخناس
الراجع في غيبة المستتر احيانا وذلك ان الشيطان متمكن اذا ذكر
العبد الله تاخر ومن في من الجنة والناس للتبعيض اي كائنا من
الجنة والناس فهو في موضع الحال اي ذلك الموسوس هو بعض
الجنة وبعض الناس وكان عليه السلام اذا اوى الى فراشه
جمع كفيه ونفث فيهما وقرأ قل هو الله احد والمعوذتين
ثم مسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ
براسه ووجهه وما اقبل من جسده
يفعل ذلك ثلاثا تمت
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
اجمعين
والحمد
آمين

ناشدتك الله ان عاينت لي خطأ فاستر فان خيار الناس من سترا

آخر المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قال الشيخ الإمام العالم العلاّمة الحافظ سيبويه الزمان أبو حيان محمد بن يوسف بن علي رحمه الله ورضي عنه:

بحمدكَ اللّهُمَّ أَسْتَفْتِحُ، وبنورِكَ أستوضِحُ، ومن فضلِكَ أستمْنحُ، وبقوَّتِكَ أستَنْجِحُ، وعلى رسولِكَ محمدٍ ﷺ وآله أُمْسِي مُصَلِّياً ومُسَلِّماً وأُصْبِحُ.

وبعد: فإني لما صَنَّفْتُ كتابي الكبير المسمَّى بالبحرِ المحيطِ في عِلْم التَّفسير، عجزَ عن قَطْعه لطوله[١] السَّابِحُ، وتَفَلَّتَ[٢] له عن اقتناصه البارِحُ منه والسَّانِحُ[٣]، فأجريتُ منه نهراً تجري عيونُهُ، وتلتقي فيه بأبكـارِه[٤] عُونُـه، لينشطَ الكسلانُ في اجتلاءِ جماله، ويرتوي الظمآنُ بارتشافِ زُلاله. وربما نشأ في هذا النَّهرِ ما لم يكن في البَحْر، وذلك لتجدُّدِ نَظَرِ المُسْتَخْرِجِ لِلآلِيهِ، المُبْتهج بالفكرة في معانيهِ ومَعَاليه. وما أخْلَيْتُه من أكثر ما تضمَّنَهُ البحرُ من نقوده، بل اقتصرت على يواقيتِ عُقوده. ونكبتُ[٥] عن ذكر ما في البحر من أقوالِ اضطربت بها لُجَجُه، وإعرابِ مُتَكَلِّفٍ تَقَاصرتْ عنه حُجَجُه،

---

(١) ق: لطول.

(٢) ق: وتكلت.

(٣) ق: والسارح.

(٤) ق: بأبكار.

(٥) ق: ونكتّ.

وتفكيكِ أجزاءٍ يخرجُ منهُ الكلامُ عنْ بَرَاعَتِهِ، ويَتَجرَّدُ من فاخرِ بَلاَغتِهِ ونصاعَتِهِ. وهذا النهر مَدُّه من بحرٍ ليس له جَزْرٌ[1]، فتعسَّرَ وِرْده عَلَى مَنْ حَظُّهُ في النَحَوِ نَزْرٌ، لأنَّ إدراكَ عويصِ المعاني مرتبٌ على تقدُّمِ مَعْرِفةِ المَبَاني. ولما أَثَرْتُ دُرَّ هذا النَهرِ من بَحْرِهِ، ونثرتُ حُلِيَّهُ على مَفْرِقِ الزَمَان[2] وجيده ونَحْرِهِ، [سَمَّيْتُه بالنَهْرِ المادِّ من البَحْرِ. واللهَ أسألُ أنْ يُعيننا على ذَلِكَ، ويَلْطُفَ بنا في الدَّارين هنا وهنالك].

---

(١) ق: حرز.

(٢) ق: حلية على معرفة الزمان.

سورة الفاتحة

سورة فاتحة الكتاب[1]

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾.

الباء حرف معنى. وذكر لها النُّحَاةُ معانيَ[2] كثيرة ولم يذكر لها سيبويه إلَّا معنى الإلزاق والاختلاط، ثم قال[3]: فما اتَّسَعَ من هذا في الكلام فهذا أَصْلُه. وذكروا أنها هنا للاستعانة. وما يتعلقُ به محذوفٌ فَقَدَّرهُ الكوفيون: بدأتُ، وجعلَ البصريون ذلك في موضعِ خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: ابتدائي باسمِ الله، أي كائنٌ[4] باسمِ الله. وخالف الزمخشريُّ الفريقين فقدره متأخراً عن التسمية فقال[5]: تقديره: باسم الله أقرأُ أو أتلو، لأن الذي يجيء بعد [٢/أ] التسمية مقروءٌ، والتقديم[6] على العامل عنده يُوجِبُ الاختصاصَ. وليس كما زعم، قال سيبويه وقد تكلم على: ضربت زيداً، مانَصُّهُ[7]: وإذا قدمت الاسمَ فهو عربيٌّ جيدٌ، كما كان ذلك - يعني تأخيره - عربياً جيداً فذلك قولك: زيداً[8] ضربت. والاهتمامُ والعنايةُ ها هنا في التقديم والتأخير

---

(١) مكية وآياتها سبع.

(٢) ق: معان.

(٣) الكتاب ٤: ٢١٧. وفي ق: فمن اتسع.

(٤) ق: ابتدا باسم الله أو كائن.

(٥) الكشاف ١: ٢٦.

(٦) ق: والتقدير.

(٧) الكتاب ١: ٣٤.

(٨) ق: زيد.

سواء مثله في: ضرب زيد عمراً، وضرب عمراً زيد انتهى.

والاسمُ هنا هو اللفظُ الدَّالُّ بالوضعِ على موجودٍ في العيان إذا كان محسوساً، وفي الأذهان إنْ كان معقولاً من غير تعرضٍ بِبُنْيَتِهِ للزمان. وهو ثلاثي حُذفت منه واوٌ فقال البصريون: هي لامُ الكلمة، لأنه عندهم مُشْتَقٌّ من السُّمُوِّ. وقال الكوفيون: هي فاءُ الكلمة لأنه عندهم مشتق من الوَسْمِ. وبعض العرب لم يُعَوِّضْ من المحذوف فقال: سِمْ وسُمْ بكسر السين وضمها، والمشهور [التعويض][1] بهمزةِ وصلٍ مكسورةٍ وبعضهم يضمها، ولا نعلمُ اسماً أوله همزةُ وصلٍ مضمومة غيرَهُ. وزعم بعض النحويين أنه رُدَّتْ لامُه وبُنِيَ على فُعَل فقالوا: سُمًى كَهُدًى: فإنْ صَحَّ هذا ففيه خمسُ لغاتٍ. وحُذف ما يتعلقُ به الباء لأنه موطنٌ لا ينبغي أن يُقَدَّمَ فيه سوى ذكر الله، فلو ذُكِرَ ما يتعلق به لم يكن ذِكْرُ الله مقدماً، ففي حَذْفِهِ مشاكلة اللفظ للمعنى، فطَابقَ ذِكْرُ اللسان ذِكْرَ القلبِ. وحُذفت الألفُ من بسم الله تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

و﴿ٱللَّهِ﴾ لفظٌ عربيٌّ لا سريانيٌّ مُعَرَّبٌ، وهو عَلَمٌ لِمُوجِدِ العالَمِ وليس بِمُشْتَقٍّ عند الأكثر. وألفُه منقلبةٌ عن أصلٍ عند مَنْ يرى أنه مشتق، فعن ياء إنْ كان من لَاهَ يَلِيه: ارتفع، أو عن واوٍ إنْ كان من لاه يَلُوه لَوْهاً: احتجب، أو زيادة عند من يرى أنه مشتق من أَلِهَ أو من وَلِه، فأصله إلاه أو ولاه، فأُبدلت واوُه همزةً كإعاءٍ في: وعاء، ثم حذفت الهمزة اعتباطاً فقالوا: لاه كما قال بعضهم في: ناس إن أصله أُناس. ودخلت عليه أل فقيل: الله. أو كان أصله: إلاه فَنُقِلت[2] حركةُ الهمزة إلى اللام بعد حذفها فأُدغمت اللامُ

(١) سقطت من ق.

(٢) ق: فثقلت.

في اللامِ ولزم النقلُ والإدغامُ فقيل: الله، وصار لا يُطلق[1] إلا على المعبود بحق. وعلى هذا يكون فِعَالٌ بمعنى مفعول كالكتابِ بمعنى المكتوب. وأل هذه لازمةٌ وشَذَّ حَذْفُها مع حذفِ حرفِ الجر في قولهم: لاه أبوكَ، يريدون: للهِ أبوكَ.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ لفظٌ عربي خلافاً لمن زعم أنه ليس بعربي؛ بل أصله رخمان بالخاء المعجمة، فَعُرِّبَ بالحاء، وهو بناءٌ على فَعْلان من الرحمة. والظاهر أنه وَصْفٌ على فعلان وإنْ كان شَذَّ بناؤه من المتعدي. وذهب الأعلمُ وابنُ طاهر وغيرهما إلى أنه عَلَمٌ مشتقٌّ من المتعدي كما اشتقوا الدبران من دبر، صيغ للعَلَمِيَّة، ويدلُّ على عَلَميتِه ورودُه غيرَ تابعٍ لاسمٍ قَبْلَهُ في أكثرِ الكلام. فعلى قولِ هؤلاء يكون الرحمنُ بدلاً من اسم الله. وقال السُّهيليُّ: البدل فيه عندي ممتنعٌ وكذلك عطفُ البيانِ لأنَّ الاسمَ الأول لا يفتقرُ إلى تَبيينٍ لأنه أعرفُ الأعلامِ كُلِّها وأَبْيَنُهَا، أَلَا تراهم قالوا: وما الرحمن، ولم يقولوا: وما الله. فهو وصفٌ يرادُ به الثناءُ وإنْ كان يجري مَجْرى الأعلام.

و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ صيغةُ مبالغةٍ، فعلى القول بأنَّ الرحمن صفة قيل: دلالتهما واحدة كَنَدمان ونديم، وقيل: معناهما مختلفٌ، فالرحمنُ أكثرُ مبالغةً وأردف بالرحيم كالتتمة لتناول ما دَقَّ منها ولَطُفَ، وقيل: الرحيمُ أكثرُ مبالغة. والذي يظهرُ أنَّ جِهةَ المبالغةِ مختلفةٌ[2] فلا يكونُ [٢/ب] من بابِ التوكيد، فمبالغةُ فَعلان من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة فَعِيل من حيث التكرار والوقوع بمجالِ[3] الرحمةِ، ولذلك لا يَتعدَّى فَعْلان ويتعدى فَعِيل. ومن

(١) ق: ينطلق.

(٢) ق: مختلف.

(٣) ق: لمحال.

ذهبَ إلى أنهما بمعنىً واحد وليس توكيداً احتاج أنْ يَخُصَّ كُلَّ واحدٍ منهما بشيء فقيل: رحمانُ الدنيا ورحيمُ الآخرة وقيل العكس، وقيل لأهل السماء والأرض، وقيل غير هذا. وسمعت إضافة الرحمنِ في قولهم: رحمان الدنيا والآخرة، وسُمِعَ أيضاً استعمالُه بغير أل وبغير إضافة في قولهم: لا زلت رحماناً. ووَصْفُه تعالى بذلك مَجَازٌ عن إنعامِه على عباده؛ ألا ترى أن الملك إذا عَطفَ على رعيته ورَقَّ لهم أصابهم إحسانُه. فعلى هذا هو في حَقِّ الله صِفةُ فعلٍ، وقيل صفةُ ذاتٍ، وهي إرادةُ الخيرِ لمن أراد اللهُ له ذلك.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾.

﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مصدر حَمِدَ يَحْمَدُ، والأصل في المصدر أنْ لا يُجمع، وحكى ابن الأعرابي جمعه على أحمد قال: [من الطويل]

وأبلجَ محمودِ الثناء خَصَصْتُه ... بأفضلِ أقوالي وأفضلِ أَحْمُدي[1]

وأل في «الحمد» الظاهرُ أنها لتعريفِ الجنس فتدل على استغراقِ الأَحْمُدِ كُلِّها بالمطابقة. وقراءة الجمهور: الحمد بالرفع، ويدلُّ على ثبوتِ الحمدِ واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأنَّ الحمدَ مستقرٌّ لله تعالى حمده وحمد الحامدين. وقُرِئَ بالنصب على إضمارِ فِعْلٍ قيل من لفظه تقديرُه: حمدتُ الحمدَ لله، فيتخصَّصُ الحمدُ بتخصيصِ فاعلِه وأشعر بالتَّجَدُّدِ والحُدوثِ، ويكون من المصادر التي حُذِفَ فِعْلُها وأُقيمت مقامها، وذلك في الإخبار نحو قولهم: شُكراً لا كفراً. وقيل التقدير: اقْرَؤُوا الحمد لله والْزَمُوا الحمد لله. واللامُ في قراءة الرفع تكونُ للاستحقاق، وفي قراءة النصب تكون للتبيينِ فتتعلقُ بمحذوفٍ تقديره لله، أعني نحو قولهم: سقيا لزيد. وقُرِئَ بكسر

(١) لم أجد قائله، وانظر القرطبي ١: ١٣٣.

الدال إتباعاً لحركة اللام، فاحتمل أن يكون الإتباع في مرفوع أو منصوب. وقرىء بضم لام الجَرِّ إتباعاً لحركة الدال.

الرب: السَّيِّدُ والمالكُ والمعبودُ والمُصْلِحُ. وهو اسمُ فاعلٍ حُذفت أَلِفُه كما قيل: بَارٌّ وبَرٌّ، وقيل مصدر وُصِفَ به. ويُطلق الربُّ على الله وحده،وبقيدِ الإضافةِ على غيرِه نحو: رَبُّ الدَّار. وقُرِىءَ: رَبَّ بالنصبِ على المدحِ، ويضعف لخفضِ الصفاتِ بعدها إلا إنْ فُرِّعَ على أنَّ الرحمنَ عَلَمٌ.

العالَمُ لا مُفْرَدَ له كالأنام، واشتقاقُه من العَلَم والعَلاَمة. والمختارُ أنه كُلُّ مَصنوعٍ، وجمع لاختلاف أنواع المصنوعات بالواو والياء على جهة الشذوذ.

ورب والرحمن والرحيم: صفاتُ مَدْحٍ لأنَّ ما قبله عَلَمٌ لم يَعْرِضْ بالتسميةِ فيه اشتراكٌ فَيتخَصَّص. وبُدِىء بالرب لأنَّ له التصريف في المُسوَّدِ والمملوكِ والعابدِ بما أرادَ من خيرٍ أو شر، وأُتْبِعَ بالرَّحمانيةِ والرَّحيميةِ لينبسطَ أملُ العبدِ في العفوِ إنْ زَلَّ. وإنْ كان الربُّ بمعنى المصلح كان الوصفُ بالرحمةِ مُشْعِراً بعلَّةِ الإصلاح، لأنَّ الحاملَ للشخصِ على إصلاح العبدِ رحمته له. ومعنى سياق هذه الأوصاف أنَّ المُتَّصِفَ بها مُستحقٌّ للحمد. وقرىء بنصب «الرحمن الرحيم» ورفعهما. وإذا قلنا بأنَّ التَّسميةَ من الفاتحة كان تكرار هاتين الصفتين تنبيهاً على قَدْرِ عِظَمِهِمَا[1].

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾.

قُرىء في السبعة: مالك وملك. وقرىء: مَلْك على وزن سَهْل، [ومَلْكي] بإشباعِ كَسْرةِ الكاف، ومَلِك على وزن عَجِل، وبرفع الكاف، ومالكَ بنصب

(١) كذا في ق، ط. ولعل الأصح: على عظم قدرهما.

الكاف، ومالكاً بالألف بنصب الكاف، ومالكاً بالألف والنصب والتنوين، وبالرفع والتنوين، ومليك وملاك ومالك بالإمالةِ المحضة، ومَلَكَ فعلاً ماضياً فينتصب بعده وبعد المُنَوَّنِ [٣/ أ]. «يومَ».

وهذه القراءات بعضُها راجعٌ لمعنى المُلك وبعضها بمعنى المِلك، وكلاهما قَهْرٌ وتسليطٌ، فالملك على مَنْ تَأَتَّتْ[١] منه الطاعةُ باستحقاقٍ وبغيره، والملك على مَـنْ تأتت منه ومَنْ لا تتأتى[٢] وذلك باستحقاق، فبينهما عمومٌ وخُصوص.

«اليوم» هو المدةُ من طلوعِ الفجر إلى غروبِ الشمس، ويُطلق أيضاً على مُطْلَقِ الوقتِ.

و﴿ٱلدِّينِ﴾ الجزاءُ: دِنَّاهُم [كما] دانوا. والقضاءُ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور]. والطاعةُ: في دِينِ عَمْروٍ. والعادةُ: [من الطويل]

كدينك من أم الحويرث[٣]

والمِلَّةُ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة]. والإضافةُ إلى يوم الدين اتساعٌ إذ مُتَعَلَّقُ الملك به. والملك غير اليوم، والإضافة على معنى اللام. والظاهرُ تَغَايرُ ملك ومالك، وقيل: هما بمعنى واحد كالفَرِهِ والفَارِه. واليوم هنا زمانٌ يمتد إلى أنْ ينقضي الحساب فيستقر كُلٌّ فيما قُدِّرَ له من جنةٍ أو نار. ومُتَعلَّقُ المُلْك والمِلك هو الأمرُ: أي ملكُ أو مالكُ الأمر في يوم

(١) ق: تتأت.

(٢) ق: تتأت.

(٣) ق: في أم. والبيت لامرىء القيس في ديوانه ص٩، وكماله:

كدينك من أم الحويرث قبلها ... وجارتها أم الرباب بمأسل

الدين. وفائدةُ الاختصاص بهذا اليوم وإنْ كان ملكاً أو مالكاً الأزمنة كُلَّها، التنبيهُ على عِظَمِ هذا اليوم بما يقعُ فيه. ولما اتَّصَفَ تعالى بالرحمةِ انبسطَ أملُ العبدِ فَنَبَّهَ بالصفةِ بعدَها ليكون من عَمِلِه على وَجَلٍ، وإنَّ لعمله يوماً تَظهرُ له فيه ثَمرتُه من خيرٍ أو شر.

﴿ إِيَّاكَ ﴾ ضميرُ نصبٍ منفصلٌ وفيه خلاف مذكور في النحو. وقُرِىءِ بفتح الهمزة وشد الياء، وبكسرِها وتخفيفِ الياء، وبإبدالِ الهمزةِ المفتوحةِ هاءً. والقولُ باشتقاق إيا ضعيفٌ والكلامُ على وزنها فُضولٌ.

العبادةُ: التَّذَلُّلَ، عَبَدْتُ اللهَ: ذَلَلْتُ له. وقُرِىءَ: نِعبد بكسر النون، ويُعْبَدُ مبنياً للمفعول وهي قراءة مشكلة، وتَوجِيهُها أنَّ فيها استعارةً والتفاتاً، فالاستعارةُ إحلالُ المنصوبِ مَوْضِعَ المرفوعِ فكأنه قال: أنتَ ثم التفتَ فأخبَرَ عنه إخبارَ الغائبِ فقال: يُعبد. وغرابةُ هذا الالتفاتِ كونُه في جملةٍ واحدة.

والاستعانةُ: طَلَبُ العَوْنِ، والطلبُ أحدُ معاني استفعل وهي اثنا عشر معنى. وقُرِىءَ: نِستعين بكسر النون. و«إياك» مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والتقدمُ للاعتناءِ والتَّهَمُّمِ، والزمخشريُّ يقول[1]: التقدمُ للتخصيص، وَتَقَدَّمَ الردُّ عليه في: بسم الله. و«إياك» التفاتٌ من غَيبةٍ إلى خطاب، ومَنْ أعربَ: ملك مُنَادى فلا التفاتَ، لأنه خِطابٌ بعد خطاب. ودعوى الزمخشري ثلاثة التفاتات في:

(١) الكشاف ١: ٦١.

تطاول ليلك وما بعدها[١]، خَطَأٌ بل هما التفاتان. وفائدةُ الالتفات أنه لَمَّا ذَكَرَ الحمدَ لله المُتَّصفِ بالرُّبوبيةِ والرحمةِ، والمالكِ لليومِ المذكور، أقبلَ على المحمودِ وأخبرَ أنه وغيره يعبده ويخضع له، ولذلك أتى بالنونِ لأنها[٢] تكونُ لَهُ ولغيرِه. فكما أنَّ الحمدَ يستغرقُ الحامدينَ، كذلك العبادةُ تستغرقُ المُتَكَلِّمَ وغيرَهُ. وقُرِنت العبادةُ[٣] بالاستعانةِ للجمعِ بين ما يتقربُ به العبدُ إلى الله، وبين ما يطلُبه من جهته، وليكون ذلك توطئةً للدُّعاءِ في قوله: اهدنا. وقُدِّمَت العبادةُ على الاستعانةِ لتقديمِ الوسيلةِ قبلَ طَلَبِ الحاجةِ لِتَحْصُلَ الإجابةُ إليها. وأَطلقَ العبادةَ والاستعانةَ لتتناولَ كُلَّ معبودٍ به ومُستعانٍ عليه. وكَرَّرَ «إياك» ليكون كُلٌّ من العبادةِ والاستعانةِ سِيْقَا في جملتين، وكل جملة منهما مقصودة، وللتنصيصِ على أنَّ الذي يُطْلَبُ العونُ منه هو اللهُ تعالى.

﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾.

[٣/ب] الهدايةُ هنا: الإرشادُ والدلالةُ، وتتعدى إلى الثاني بإلى وباللام، وهنا تَعَدَّى بنفسه.

---

(١) الأبيات المقصودة لامرىء القيس في ديوانه ص١٨٥:

تطاولَ ليلك بالإثمدِ ونام الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ
وبات وباتت له ليلة كليلةِ ذي العائرِ الأرمدِ
وذلك من نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُه عن أبي الأسودِ

وانظر الكشاف ١: ٦٣.

(٢) ق: أنها.

(٣) ق: بالعبادة.

و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ الطريق، وأصله السين وقُرِىءَ به، وبين الزاي والصاد، وبالزاي خالصة وهي لغةٌ لِعُذْرَةَ وكعب وبَنِي القَيْن. والصَّادُ لغةُ قريش، وعامةُ العرب على إشمامِ الصادِ الزَّايَ. وتذكيرُ الصراط أكثر من تأنيثه، ويُجْمَعُ في الكَثْرةِ على صُرُط، وقياسه في القِلَّةِ أَصْرطةٌ إنْ كان مذكراً، وأصرط[١] إنْ كان مؤنثاً [نحو ذراع وأذرع].

و﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ اسم فاعل من استقام وهو استفعل بمعنى الفعل المجرد وهو قام. والقِيامُ هو الانتصابُ والاستواء من غيرِ اعْوِجَاجٍ.

و﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسم موصول. والخلاف في لغته وفيما يُعرفُ به الموصول مَذكورٌ في [كتب] النحو. و«الذين» يَخصُّ العُقلاءَ وما أُجْرِيَ مَجْراهم.

والنعمةُ: لِيْنُ العَيشِ. ونَعِمَ الرجلُ: إذا كان في نعمةٍ. والهمزةُ في ﴿أَنْعَمْتَ﴾ لجعل الشيء صاحب نعمة، هو أحدُ المعاني التي لأفعل. وضُمِّنَ معنى التفضيل فَعُدِّيَ[٢] بعلى، وأصلهُ التعديةُ بنفسه؛ أنعمته: جعلتُه صاحبَ نعمة. والتاء في أنعمت ضمير المخاطب المفرد المذكر.

وعلى: حرفُ جَرٍّ عند الأكثرينَ، ظَرْفٌ عند سيبويه وجماعة. ومعنى على: الاستعلاء[٣] حقيقةً أو مجازاً. وقُرِىءَ: عَلَيهُمْ بضم الهاء وسكون الميم، وبكسر الهاء وسكون الميم، وبكسر الهاء والميم بغير ياء بعدها، وكذا بياء بعدها، وبكسر الهاء وضم الميم بواو بعدها، وبضمهما وواو بعدها، وبضمهما بغير واو، وبكسر الهاء وضم الميم بغير واو، وبضم الهاء

---

(١) ق: صرط.

(٢) ق: معدى.

(٣) ق: للاستعلاء.

وبكسر الميم بياء بعدها، وكذلك بغير ياء.

﴿ٱهۡدِنَا﴾ صورتُه صورةُ الأمر ومعناه الطَّلَبُ والرَّغبةُ. ولَمَّا أخبر المُتكلِّمُ أنه ومَنْ معه يَعبدونَ اللهَ ويطلبونَ منه العونَ، سألَ له ولهم الهدايةَ إلى الطريقِ الواضحِ لأنهم بالهدايةِ إليه تَصِحُّ منهم العبادةُ.

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾: بدل عين المبدل منه إذ فيه بعضُ إبهامٍ ليكون المسؤولُ الهدايةَ إليه قد جرى ذِكْرُه مرتين وصار بِذِكْرِ البَدَلِ فيه حوالة على طريق مَنْ أنعمَ اللهُ عليهم، فكان ذلك أثبتَ وأوكدَ. والبدلُ على الصحيح على نية تكرارِ العاملِ فكأنهم كَرَّرُوا طَلَبَ الهداية.

وفُسِّرَ المُنْعَمُ عليهم بأقوالٍ أولها[1] الأنبياء ومَنْ ذُكِرَ معهم في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴿٦٩﴾﴾ [النساء] الآية. ولم يقيد الإنعام لِيَعُمَّ جميعَ المُنْعَم به على سبيلِ البدل. وبناء أفعل للفاعل استعطافٌ لقبولِ التوسُّلِ بالدعاء في الهداية، أي: طَلَبْنَا منكَ الهدايةَ إذْ سَبَقَ إنعامُكَ فَمِنْ إنعامِكَ إجابةُ سؤالنا. ومضمونُ الجملة طَلَبُ استمرارِ الهدايةِ إلى طريقِ مَنْ أنعم عليهم، لأنَّ مَنْ صدر منهم حمد الله وأخبر بأنه يعبدهُ ويستعينُه فقد حصلت الهدايةُ له لكنه يسألُ استمرَارَها.

﴿غَيۡرِ﴾ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ دائماً، ومفهومهُ المخالفةُ بوجهٍ ما، وأصلُه للوصفِ ويُستثنى به، ويلزم الإضافة لفظاً أو معنى، وإدخالُ أل عليه خطأٌ، ولا يُعَرَّفُ وإنْ أُضيفَ إلى معرفة.

والغَضَبُ: تَغَيُّرُ الطَّبْعِ المكروه. و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأولى في موضع نَصبٍ،

(١) ق: أولاها. ولو قرئت أَوْلاها، كانت صحيحة.

والثانية في موضع رفعٍ. و«غير» بَدَلٌ من الضمير في «عليهم» وهو ضعيف، أو من «الذين» وهو ضعيف وإنْ قاله أبو علي، أو نعت على مذهب سيبويه، إذ قد تَتَعرَّفُ غير إذا أُضيفتْ إلى معرفة، أو على مذهبِ ابنِ السَّرَّاج في أنها تتعرفُ إذا وقعت على مَخصوصٍ لا شائع. وقُرِىء: غير وهو حالٌ من الضمير في: عليهم. وقال المهدوي: من الذين. والحالُ من المُضافِ إليه الذي لا موضعَ له من [٤/أ] رفعٍ أو نصبِ المشهورُ أنه لا يجوزُ. وقال الأخفشُ والزجَّاجُ: نصب على الاستثناء [المنقطع].

و«المغضوب عليهم» اليهود لأنهم كفروا عن عِلْمٍ وعَانَدُوا. والنصارى ضَالُّونَ أي كفروا جهلاً، فلهذا خُصَّ كُلٌّ بوصفٍ.

و«لا» في قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ حَرْفٌ خِلافاً للكوفيين ودخلت لتأكيد معنى النفي الذي تَدلُّ عليه غير كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين، ولِيُشْعِرَ أنَّ الضالينَ هم غيرُ المَغضوبِ عليهم وإنْ كان كُلُّهم قد اشتركَ في الغضبِ والضلال. ولتقارُبِ معنى غير ولا أجاز الزمخشري: أنا زيداً غيرضاربٍ، قال[1]: كما جاز: أنا زيداً لا ضاربٌ، فأورَدَهُمَا مَوردَ الوفاقِ، وفي المسألتين خِلافٌ.

والضلالُ: سلوكُ سبيلِ غيرِ القَصْدِ، ضَلَّ عن الطريق: سَلَكَ غير جَادَّتِهَا. والضلالُ: الهلاكُ، والضلال: الحَيْرة أو الغَفْلة. وكانت صلة الذين فعلاً ماضياً وصلة أل اسماً لأنَّ المقصودَ طَلَبُ الهدايةِ إلى صراطِ مَنْ ثبت إنعامُ الله عليهم، وصلة أل بالاسم ليشملَ سائرَ الأزمانِ. وبَنَاهُ للمفعولِ لأنَّ مَنْ طلب منه الهداية ونسب الإنعام إليه لا يناسب أنْ يُواجَهَ بوصفِ الانتقام،

---

(١) الكشاف ١: ٧٣.

وليكون المغضوب توطئة للخَتْمِ بالضالين فَيُعْطَفُ موصولٌ بأل على موصولٍ بأل مثله. والمرادُ بالإنعام الإنعامُ الديني.

وروى عَدِيُّ بن حاتم عن النبيِّ ﷺ[١] أنَّ المغضوبَ عليهم هم اليهود وأن الضالين هم النصارى. والغضب من الله تعالى إنْ كان إرادةَ الانتقامِ [من العاصي فهو من صفاتِ الذَّاتِ، وإنْ كان إحلالَ العقوبةِ به كان من صفاتِ الفِعْل. ومناسبةُ ذِكْرِ الغَضبِ إثرَ النعمة أنَّ الغضبَ يقابلُ الانتقامَ] لا الضلالَ، فبينهما تطابقٌ معنوي وأيضاً تَسجيعٌ.

وقد جَمعت هذه السورةُ حُسْنَ الافتتاح وبَراعةَ المَطْلعِ إذ كان مُفْتَتَحاً باسمِ الله والمبالغة في الثناءِ بعموم أل في «الحمد لله» والاختصاص باللام في «لله»[٢] وبالإضافة في «مالك يوم الدين» وحسن التقديم والتأخير في «نعبد» و«نستعين» و«المغضوب عليهم ولا الضالين» والتفسير بعد الإبهام في «صراط الذين» والالتفات في «إياك نعبد» وما بعده. وطلب الشيء والمقصود استدامته وسرد الصفات لبيان خصوصية في الموصوف أو مدح أو ذم، والتسجيع في «الرحيم» و«المستقيم» وفي «نستعين» و«ولا الضالين».

(١) انظر فتح الباري ٨: ١٥٩.
(٢) ق: الله.

سورة البقرة

سورة البقرة[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾.

قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ هذه حروفُ التَّهَجِّي التي في أوائلِ السور اختلف الناسُ في المُرادِ بها اختلافاً كثيراً، ولم يَقُمْ دليلٌ على تعيينِ شيءٍ مما ذكروه. والذي أختارهُ هو ما ذهب إليه الشعبيُّ والثوريُّ وجماعةٌ من المُحَدِّثين قالوا: هي سِرُّ الله تعالى في القرآن وهي من المُتَشَابِهِ الذي انفردَ اللهُ تعالى بعلمه نُؤمنُ بها ونَمرُّ بها كما جاءت. وإلى هذا ذهب الحافظُ الوزيرُ أبو محمد عليُّ بن أحمدَ بن سعيدِ بن حَزْمِ بن غالب الظاهري قال: هذه الحروفُ التي في فواتحِ السور هو المتشابهُ الذي استأثَرَ اللهُ بعلمه، وسائرُ كلامِه تعالى مُحْكَمٌ انتهى. وهذه الحروفُ أُورِدَتْ مُفردةً من غيرِ عاملٍ ولا عطفٍ فاقتضتْ أنْ تكون مسكنةً كأسماءِ الأعدادِ إذا أُوردت من غير عاملٍ ولا عطف فلا محلَّ لها من الإعراب. وقال الكوفيون: ألَم ونظائرها آية، في خلافٍ لهم في بعضها. وقال البصريون وغيرهم: ليس شيءٌ من ذلك آية. [٤/ب] ولم يَنضبطْ لي ما سَمَّى العَادُّونَ في القرآن آية وما عرفتُ مِقدارَ ما لَحظُوا في ذلك. ووقف أبو جعفر على كُلِّ حرف من حروفِ التهجي وقفةً وقفة[2] وأظهرَ النُّونَ من طسم ويس وعسق ون إلاَّ مِن طس تلك فلم يظهر.

(١) مدنية وآياتها ست وثمانون ومئتان.

(٢) ق: ووفق.. وفقة وفقة.

وذا: اسم إشارة واللام مُشْعِرةٌ بِبُعْدِ المُشَارِ إليه والكافُ للخطاب. وإذا كان على موضوعه من البُعْدِ فأقوال كثيرة مضطربة: الأول[1] أنْ تكونَ إشارةً إلى ما نزلَ بمكةَ من القرآنِ، أو بالبُعْدِ بالنسبةِ إلى الغايةِ التي بين المُنْزِل والمُنْزَلِ إليه. وسمعتُ شيخنا الأستاذ أبا جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي يقول: «ذلك» إشارة إلى الصراط في قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ۝٦﴾ [الفاتحة] كأنَّهم لما سألوا الهِدايةَ إلى الصراطِ المستقيمِ قِيلَ لهم: ذلك الصراطُ الذي سألتم الهدايةَ إليه هو الكتابُ. وبهذا الذي ذكره الأستاذُ يَتبيَّنُ وجهُ ارتباطِ سورة البقرة بسورة الحمد. وهذا القولُ أولى لأنه إشارةٌ إلى شيءٍ سبق ذِكْرُه لا إلى شيءٍ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ.

وقد رَكَّبُوا وجوهاً من الإعراب في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾. والذي أختارهُ أن يكون «ذلك الكتاب» جملةً مستقلة، لأنه متى أمْكَنَ حَمْلُ الكلامِ على الاستقلالِ دونَ إضمارٍ ولا افتقارٍ كان [أوْلى].

و﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، أو في موضع نصب أي مُبَرَّأً من الرَّيْبِ. وقُرِىءَ: لا ريب بالرفع، وسياقُ الكلام يدلُّ على أنَّ المُرادَ نفي كُلِّ ريبٍ في هذه القراءة، والفتحُ نَصٌّ في العموم. والذي نَختارُه أنَّ الخبرَ محذوفٌ للعلم به إذ لغةُ تميم إذا عُلِمَ لا يُلْفَظُ به، ولغةُ الحجاز كثرةُ حَذْفِه إذ ذاك. و«لا ريب»: يدل على نَفْيِ الماهية إذ ليس مما يَحُلُّهُ الريب ولا يدلُّ على نفيِ الارتيابِ لأنه قد وقع ارتيابٌ من ناس ضُلَّال. وعلى هذا لا يُحتاجُ إلى حَمْلِه على نفيِ التعلُّقِ والمظنَّةِ كما حَمَلَهُ الزمخشريُّ. ولا يرد علينا: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ ۝٢٣﴾ [البقرة] لاختلافِ الحالِ والمحل، فالحالُ في: كنتم، المُخَاطَبُونَ، والريب هو المحل.

---

(١) ق: الأولى.

والحالُ هنا الريبُ منفياً، والمحلُّ الكتابُ فلا تَعارُضَ بين كونهم في ريبٍ من القرآن وكون الريب منفياً عن القرآن. واختار الزمخشري أن ﴿فِيهِ﴾ خَبَرٌ، ولذلك بنى عليه سؤالاً وهو أنْ قال: هَلاَّ قُدِّمَ الظَّرْفُ على الريب كما قدم الغَوْل في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات] وأجابَ بأنَّ التقديمَ يُشْعِرُ بما يُبْعِدُ عن المُرادِ وهو أنَّ كتاباً غيرَهُ فيه الرَّيْبُ كما قصد في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات] تفضيلَ خَمْرِ الجنة على خُمورِ الدنيا بأنها لا تَغتالُ العقولَ كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرِها من هذا العَيْبِ والنقيصةِ. وقد انتقل الزمخشريُّ من دعوى الاختصاصِ بتقديمِ المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلمُ أحداً يُفَرِّقُ بين: ليس في الدارِ رجلٌ، وليسَ رجلٌ في الدار. والأولى جعل كل جملة مستقلة من قوله تعالى: «ذلك الكتاب» و«لا ريب فيه» و«فيه هدى». ولم يُحْتج إلى حرفِ عطفٍ لأنَّ بعضَها آخذٌ بِعُنُقِ بعضٍ، فالأولى أخبرتْ أنَّ المُشَارَ إليه هو الكتابُ الكاملُ كما نقول: زيدٌ الرجلُ، أي: الكاملُ في الأوصاف، والثانية نَفَتْ أنْ يكونَ فيه شيءٌ من الريب، والثالثة أخبرتْ أنَّ فيه الهُدى للمتقين. والمجاز في «فيه هدى» أي استمرارُ هُدَى لأنَّ المتقين مُهْتدونَ. والمتقي في الشريعةِ هو الذي يَقِي نَفْسَهُ أنْ تَتعاطى ما تُوعَدُ عليه بعقوبةٍ من فِعْلٍ أو تَرْكٍ. وعلى ما اخترناهُ من الإعراب تكونُ الجملة الأولى كاملةَ الأجزاء حقيقةً، والثانية فيها مجازُ الحَذْفِ إذا [٥/أ] اخترنا أنَّ خبرَ «لا» محذوفٌ. والثالثة فيها تنزيلُ المعاني منزلةَ الأجسامِ إذْ جعلَ الكتاب ظرفاً والهدى مَظْروفاً أو أتى بلفظةِ «في» التي للوعاء، فهو مشتملٌ على الهدى كاشتمال البيتِ على زيدٍ في قولك: زيدٌ في البيت.

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾
وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾.

الإيمان: التصديق، وأصلُه من الأمَانِ أو الأمانة ومعناهما الطمأنينةُ، والهمزةُ فيه للصيرورة. وضُمِّنَ معنى الاعترافِ أو الوثوق فَعُدِّيَ بالباء أو اللام. والغيب مصدر غابَ يَغيبُ إذا تَوَارى. والأجود أنْ يكون أُطْلِقَ على الغائب لأنه فَيْعِل من: غاب[1]، فَخُفِّفَ كَلَيْنٍ. والباء متعلقة بيؤمنون. والصلاةُ وزنها فَعْلة وأَلِفُه منقلبةٌ من واوٍ، وهي مشتقةٌ من الصَّلاَ وهو عِرْقٌ مُتَّصِلٌ بالظهر أو من صَلَّى بمعنى دعا. والرزقُ: العطاءُ وبفتح الراء المصدر. والإنفاقُ: الإنفاذ. وللمتقين: في موضع الصِّفةِ فلا يتعلق بِهُدى. و«الذين» يجوزُ في إعرابه الأوجهُ الثلاثة لأنه صِفَةُ مَدْحٍ. والغيبُ المُؤْمَنُ به هو ما غابَ عن المؤمِنِ ممّا كُلِّفَ الإيمانَ به وتَضَمَّنَ الاعتقادَ القلبيَّ والفِعْلَ البدنيَّ وإخراجَ المال. وهذه الثلاثةُ عُمْدَةُ الإسلامِ وأفعال المتقي. ومِنْ للتبعيض. والأَوْلى حَمْلُ الإنفاقِ على الزكاةِ لكثرةِ ورودها مُقترنةً مع الصلاة في القرآنِ والسنة. وأَضافَ الرزقَ إليه لا إلى كَسْبِ العبد لِيُعْلِمَهم أنَّ الذي يُنفقه العبدُ هو بعض مما رزقه اللهُ تعالى. وجعلت صِلاَتُ[2] «الذين» أفعالاً مُضارعةً لا صِلاَتٍ لأل، لأنَّ المضارعَ على ما ذَكَرَ البيانيون مُشْعِرٌ بالتَّجَدُّدِ والحُدوثِ، والتجددُ في صفة المتقين أمدحُ. وأل: قالوا تدل على الثبوت، وكان هذا الموصولُ بصِلاتِه شرحاً للمتقين فدل: «المتقين» على الثبوت، والمضارعات[3] على الحدوث فتعددت[4]، وأُخِّرَت الصِلةُ الثالثة لأجل

---

(١) ق: لا أنه فعيل من غاب.

(٢) ق: صلاة.

(٣) ق: والمضارعان.

(٤) ق: فيعتدلا.

الفواصلِ وحذف العائدِ على «ما» وتقديره: رَزَقْنَاهُمُوهُ. وترتيبُ هذه الصِلات من بابِ ترتيبِ الأَهَمِّ فالأهم والأَلْزَمِ فالألزم؛ فالإيمانُ لازمٌ للمُكَلَّفِ دائماً، والصلاةُ في كثيرٍ من الأوقات، والنفقةُ في بعض الأوقات.

والإنزالُ: الإيصالُ والإبلاغُ، ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ من عُلُوٍّ. وقُرِىءَ: «بما أَنْزل إليك وما أَنْزل» مَبْنِيَّيْنِ للفاعل وهو التفاتٌ إذ هو خُروجٌ من ضمير متكلم في «رزقناهم» إلى ضميرِ غائب. وقُرِىء: «بما أنزلّ ليك» ووجْهُهُ أنه سَكَّنَ لامَ أنزل ونقلَ إليها حركةَ همزةِ إليك بعد حذفها ثم أدغم. و«الذين» معطوف على «الذين»، ويظهرُ أنه تفسيرٌ للإيمانِ بالغيبِ وهو أن يؤمن بما أُنزل إلى الرسولِ وبما أُنزل على الرُّسُلِ قبله. «وبالآخرة» وهي صفةٌ غالبة وهي في الأصلِ تأنيثُ آخِر، وحَمْلُها على الدارِ الآخرةِ أولى[1] من حَمْلِها على النشأةِ الآخرة. والمُضِيُّ في: «وما أنـزل من قبلك» مُتَحَقِّقٌ، وفي «بما أنزل إليك» لأنَّ أكثرَهُ نزلَ بمكةَ والمدينة فقام الأكثرُ مقامَ الجميعِ، أو غُلِّبَ الموجود لأن الإيمان بالمتقدم الماضي يقتضي الإيمان بالمتأخر.

والإيقانُ: التحقُّقُ للشيءِ لسكونِه ووضوحِه، يَقِنَ الماءُ: سَكَنَ وظهرَ ما تحتَهُ. ولم تُعِدْ باءُ الجَرِّ في ما الثانية ليدل أنه إيمانٌ واحد إذْ إعادتُه[2] تُشعر بأنهما إيمانان. وأكَّدَ أمرَ الآخرةِ بتعلق الإيقانِ الذي هو أجلى وآكد مراتبِ العِلْمِ والتصديقِ وإنْ كان لا تَفاوتَ في الحقيقةِ بينهما دفعاً لمجازِ إطلاقِ العِلْم على الظَّنِّ، فذكر أنَّ الإيمانَ والعِلْمَ بالآخرة لا يكونُ إلا إيقاناً. وغَايَرَ بين الإيمانِ بالمُنْزَلِ والإيمانِ بالآخرة في اللفظِ لزوالِ كُلْفَةِ التكرارِ، وكأنَّ الإيقانَ هو الذي خُصَّ بالآخرةِ لكثرةِ غرائبِ [٥/ب] مُتَعلَّقاتِها ولكون

---

(١) ق: أول.

(٢) ق: عادته.

المُنْزَلِ مُشَاهداً أو كالمُشَاهَدِ، والآخرة غيبٌ صرفٌ فناسب الإيقان. قالوا: والإيقانُ هو العِلمُ الحادثُ سواء كان ضرورياً أم استدلالياً فلذلك لا يُوصَفُ به البارىءُ تعالى. وقدم المجرور اعتناء به. وإبرازُ هذه الجملة اسميةً وإنْ كانت[1] معطوفةً على فِعْليةٍ آكدُ في الإخبارِ عن هؤلاء بالإيقانِ، والتصديرُ بالمبتدأ يُشْعِرُ بالاهتمام بالمحكوم عليه، كما أنَّ التصديرَ بالفعل يُشعرُ بالاهتمامِ بالمحكوم به. ولم يذكرهم في «ومما رزقناهم» لأنَّ الوصفَ بالإيقانِ أعلى من الوصفِ بالإنفاقِ، ولكونه يكون فيه قَلَقٌ لفظيٌّ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ اسم إشارة للجمع وهو للرُّتْبةِ الوسطى، وهو مبتدأٌ خَبَرُهُ الذي بعده وهي جملةٌ استئنافية. ولا نختارُ[2] ما اختارَهُ الزمخشريُّ من كونِ هذه الجملة في موضع خبر عن «الذين يؤمنون»[3] وإعراب «الذين» مبتدأ، والذهاب بالذين مذهبَ الاستئنافِ لأنَّ تَعَلُّقَهُ واتصالَهُ بما قَبْلَهُ في غاية الوضوح. لما وصف المتقين بصفات مدح فصلت جهات التقوى، أشار إليهم بأنَّ مَنْ حاز[4] هذه الأوصافَ الشريفةَ هو على هُدى، جعلَ رُسوخَهم في الهِداية كأنهم استعلوه. ووَصْفُ الهُدى بأنه من رَبِّهم تعظيمٌ للهدى الذين هُمْ عليه. و«مِن» لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيضِ أي: مِنْ هُدى رَبِّهم. وذِكْرُ الرب هنا في غاية المناسبة. والفلاحُ: الفوزُ والظَّفَرُ بإدراكِ البغية والبقاء. وقُرىء: من ربهم، بضم الهاء أكان ضمير جمع لمذكر أو مؤنث ولا يراعى سبق كسر

(١) ق: كان.

(٢) ق: تختار. وانظر الكشاف ١: ١٣٨.

(٣) ق: لا يؤمنون.

(٤) ق: جاز.

أو ياء. وهذان خبران مختلفان[١] لذلك كرر «أولئك» ليقع[٢] كُلٌّ منهما في جملةٍ مستقلة، أخبر عنهم بالتمكن[٣] من الهُدى في الدنيا وبالفوز في الدنيا والآخرة و«هم» فصل أو بدل أو مبتدأ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾.

الكفر: الستر. و«سواء» اسم بمعنى استواء مصدر لاستوى[٤]، وقد يُوصَفُ به بمعنى مستوٍ. والإنذارُ: الإعلامُ مع التخويف. والهمزة في «أأنذرتهم» للتسوية.

والخَتمُ: الوسم بطابع[٥] أو غيره. والقلب: اللحمة الصنوبرية سُمِّيت بالمصدر. والسمعُ: مَصدرُ سمع وكني به عن الأذن. والبصر: العين. والغشاوة: الغطاء. والعذاب: أصله الاستمرار في الألم. ولما ذَكَرَ أوصافَ المتقين المؤدية بهم إلى الفوزِ ذكرَ أوصافَ الكافرينَ المؤدية بهم إلى العذاب، وافتتحَ قصتهم بحرفِ التأكيد ليدلَّ على استئنافِ الكلام فيهم. والظاهر أن «الذين كفروا» للجنس ملحوظٌ فيه قيدٌ وهو أنْ يُقْضَى عليه بالكفرِ والوفاةِ[٦] عليه، ويحتمل [أن يكون] لمعنيين ممن

---

(١) ق: وهذا خبر إن مختلفا.

(٢) ق: لتقع.

(٣) ق: بالمتمكج.

(٤) ق: اسم استوى.

(٥) ق: بطباع.

(٦) ق: والموافاة.

توفي[١] على الكفر كأبي جهل وأبي لهب وغيرهما. و«سواءٌ» وما تعلّق [به] جملة اعتراض فلا موضع لها من الإعراب. و«سواء» مبتدأ والجملة الداخلة عليها الهمزة خبر عن «سواء» وجَوَّزُوا العكسَ. و«لا يؤمنون» خبر إنَّ، وجملةُ الاعتراضِ لتأكيدِ مضمونِ جملة إنَّ وخبرها، لأنَّ مَنْ أخبرَ اللهُ عنه أنه لا يؤمن استوى إنذارُه وعَدَمُ إنذارِه. أو يكون خبر إنَّ «سواء» والجملة التي فيها الهمزةُ في موضعِ الفاعل عند مَنْ يُجيزُ أنْ تكونَ الجملةُ فاعلة. أو «سواء» مبتدأ وما بعده خبره أو العكس. و«لا يؤمنون»، خبرٌ بعد خبرٍ، أو على إضمار مبتدأ تقديرهُ: هم لا يؤمنون، أو لا موضعَ لها من الإعراب فتكون تفسيرية لأنَّ في عدم الإيمانِ استواء الإنذار وعدمه. وقُرِىء: «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين وهي لغةُ تميم، وتسهيل الثانية وهي لغة الحجاز، وبإدخالِ الألفِ بينهما حُقِّقت[٢] الثانيةُ أو سُهِّلت، وبإبدال الثانية ألفاً وقد أنكره الزمخشري وزعم أنه لحنٌ[٣]. وقُرِىء بحذفِ الهمزة الأولى، وبحذفِها ونقلِ حركتها إلى الميمِ [٦/أ] الساكنةِ قبلها. ومفعول «أأنذرتهم» الثاني محذوف تقديره: العذاب على كفرهم. والظاهر أن «لا يؤمنون» و«ختم» خبرٌ لا دُعاءٌ.

والختمُ على القلبِ كَنَّى به عن كونه لا يقبلُ شيئاً من الحق، استعارَ المحسوسَ للمعقولِ أو مَثَّلَ القلبَ بالوعاءِ الذي ختم عليه صوناً لما فيه ومنعاً لغيرِه من الدخولِ إليه. وقيل: الختمُ حقيقة وهو انضمامُ القلبِ

---

(١) ق: وافى.

(٢) ق: خففت.

(٣) انظر الكشاف ١: ١٥٤.

وانكماشُه[١]. وإسنادُ الخَتْمِ إلى الله حقيقةٌ لا مجاز[٢] كما تأوّلَهُ الزمخشريُّ. و«وعلى سمعهم» معطوف «على قلوبهم» لا أنه[٣] مشارك السمع للأبصار في الغشاوةِ وإنْ جَوَّزُوه. وأفرد السمع لكونه لمح فيه الأصل وهو المصدر، أو للاستغناء بالمُفْرَدِ عن الجمعِ لدلالةِ ما قَبْلَهُ وما بعده عليه، أو على حذفِ مضافٍ أي: وعلى حَواسِّ سمعهم، وقُرِىء: على أسماعهم. والمشهور في قراءة «غشاوة» بكسر الغين ورفع التاء فَتضمَّنَ الكلامُ إسنادين فعلية واسمية لِيَدُلّاَ على التجدُّدِ والثُّبوتِ. وقُدِّمت الفِعليةُ لأنَّ ذلك قد فُرِغَ منه ووقعَ، وقُدِّمَ خبرُ الاسمية ليُطابق الفِعليّةَ في تقديم المحكوم به على المحكوم عليه. وقُرِىء: غشاوةً بالنَّصْب أي: وجَعَلَ. وقُرِىء: غُشاوة بضم الغين ورفع التاء، وبفتحهما[٤]، والنصبِ وسكونِ الشين، وغُشوة وغَشيّة وعِشاوة بالعين المهملة من العَشَا[٥] وهو شِبْهُ العَمَى في العين. وتقديمُ القلوبِ من باب التقديم بالشرف وهو أحدُ التقديمات الست[٦]. ولما ذَكَرَ تعالى حالَ هؤلاء الكُفَّارِ في الدنيا ذَكَرَ ما يَؤُولُونَ إليه في الآخرةِ من العَذابِ، ولما كان أعدَّ لهم ذلك صيّروا كأنَّ العذابَ مِلكٌ لهم لازمٌ، والعظمُ أصلُهُ للجثةِ.

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ

(١) ق: وانكشافه.

(٢) ق: مجازا. وانظر الكشاف ١: ١٥٤.

(٣) ق: لأنه.

(٤) ط: وبفتحها.

(٥) ق: وغشوة وغشاوة بالغين المهملة أي من الغشى.

(٦) كذا في الأصل. وفي القرطبي ١: ١٨٩ أن هذه الآية «استدل بها من فضّل السمع على البصر لتقدمه عليه.. قال: والسمع يُدرَك به من الجهات الست».

ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾﴾ .

«الناس» اسمُ جنس لبني آدم، وقالوا: ناسٌ من الجن وهو مجازٌ، وأصلهُ عند سيبويه والفراء أناسٌ حُذفت هَمزتُه فَوَزْنُه: عال، وعند الكِسائي نَوَسَ مِن ناسَ: تَحَرَّكَ. وعند غيرهِما: نَسِيَ من النِّسيان قُلِبَ، ويدلُّ عليه قولُهم في تصغير إنسان: أُنَيْسان[١].

«ومن» هنا موصولة وجَوَّزُوا أنْ تكونَ موصوفة وهي مبتدأ والخبرُ في الجارِّ والمجرورِ قبْلَها، ولا بُدَّ من قَيدٍ في النَّاسِ وإلاَّ كان إخباراً لا تستقلُّ به فائدةٌ، فالتقدير: ومن الناسِ السابقِ ذِكْرِهُم الذين اندرجُوا في قوله: «إن الذين كفروا» فليس هؤلاء إلا بعضاً من أولئكَ شَاركوهُم في جميعِ ما أخبر به عن أولئكَ وزَادُوا أنَّهم ادَّعَوا الإيمانَ وأكْذَبَهُم اللهُ تعالى، وليسوا غير مختومٍ على قُلوبهم كما زَعَمَ الزمخشريُّ[٢]. وجَعْلُ «مَنْ» موصولة في لسانِ العربِ أكثرُ من كونها موصوفة؛ ويدلُّ على أنها موصولةٌ أنها نزلتْ في ناسٍ بأعيانهم معروفينَ وما صَدَرَ[٣] منهم من أقوالِهم وأفعالِهم كعبد اللهِ بن أبيّ بنِ سَلُول[٤] وأصحابه [ومَنْ وافقَهُ من غيرِ أصحابه] مِمَّنْ أظهرَ الإسلام مقالاً وأبطنَ الكُفْرَ اعتقاداً، واقتصروا على قولهم ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ حَيْدَةً منهم[٥] أن يعترفوا بالإيمان برسولِ الله ﷺ وبما أُنزلَ إليه وإيهاماً أنَّهم من طائفةِ المؤمنين. وحمل في قوله «يقول» على لفظ مَن، وفي «وما هم

---

(١) ق: أنيسيان.

(٢) انظر الكشاف ١: ١٦٨.

(٣) ط: لما صدر.

(٤) ق: أبي سلول.

(٥) كتبت في الحاشية.

بمؤمنين» على المعنى. وقولُ ابن عطيّة أنّه لا يجوزُ أن يُرْجَعَ من لفظِ الجمعِ إلى لفظِ الواحدِ مخالفٌ لقولِ النحويين من أنه يجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى ثُمَّ على اللفظ، وإن كان الحملُ أولاً على اللفظِ ثم على المعنى [أولى]، وقد ثبت ما أنكرهُ في كتابِ الله تعالى وفي لسانِ العرب.

و﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ في موضع نصبٍ، وأكثرُ لغة الحجاز جَرُّ الخَبرِ بالباء[1]، وعليه أكثرُ ما جاء في القرآن. وزِيدت الباءُ في الخبرِ، ولأجلِ التأكيد بُولِغَ في نفي إيمانهم بأنْ [٦/ب] جاءت الجملةُ اسميةً، وسُلِّطَ النفيُ على اسم الفاعل الذي ليس مُقَيَّداً بزمانٍ ليشملَ جميعَ الأزمانِ، ولم يجيء التركيبُ مَبْنياً على قولهم فيكون: وما آمنوا.

الخداعُ: قِيل إظهارُ غير ما في النفس، وقرىء: يَخْدَعُونَ الله، مُضارِعُ خَدَعَ. وجاز في «يخادعون» أنْ يكون مُسْتأنفاً كأنَّ قائلاً يقول: لِمَ يتظاهرونَ بالإيمانِ وليسوا بمؤمنين؟ فقيل: يُخَادِعون. قيل: وأنْ يكون بدلاً من «يقول» أو حالاً من ضميرِ يقول. ولا يجوز أنْ يكونَ حالاً من الضمير في «بمؤمنين» والعاملُ فيها اسمُ الفاعل كما ذهب إليه أبو البقاء. وهذا إعرابٌ خطأ وذلك أنّ «ما» دخلتْ على الجملة فَنَفَتْ نِسبةَ الإيمانِ إليهم، فإذا قُيِّدت تلك النِّسبةُ بحال تَسلّط النفيُ على تلك الحال وهو القيد فَنَفَتْهُ. ولذلك طريقانِ في لسانِ العرب أحدهُمُا وهو الأكثرُ: أنْ ينتفي ذلك فقط ويكون إذْ ذاكَ قد ثبت العاملُ في ذلك القيد، فإذا قُلتَ: ما زيدٌ أقبلَ ضاحكاً، فمفهومهُ نَفْيُ الضَّحكِ ويكون قد أقبلَ غير ضاحكٍ. وليس معنى الآية على هذا؛ إذْ لا ينفي عنهم الخِداعَ فقط فيثبت لهم الإيمان بغير خداع بل المعنى نفي الإيمانِ عنهم مُطلقاً. والطريقُ الثاني وهو الأقل: أنْ يَنتفي القيدُ وينتفي

---

(١) ق: بالفاء.

العاملُ فيه فكأنَّهُ قال في المثال السابق: لم يُقْبِلْ زيدٌ ولم يَضحكْ، أي لم يكن منه إقبالٌ ولا ضحكٌ. وليس معنى الآية على هذا؛ إذْ ليس المرادُ نفيَ الإيمان عنهم ونفيَ الخِداعِ. والعجبُ من أبي البقاء كيف تَنَبَّه لشيءٍ من هذا فَمَنَعَ أنْ يكونَ «يخادعون» في موضعِ الصفة فقال[1]: ولا يجوزُ في موضعِ جَرٍّ على الصفة لمؤمنين، لأنَّ ذلك يُوجِبُ نفيَ خِداعِهم والمعنى على إثباتِ الخداع انتهى كلامُه. فأجاز ذلك في الحال ولم يُجِزْ ذلك في الصفةِ وهما سواءٌ ولا فرق بين الحالِ والصفةِ في ذلك بل كُلٌّ منهما قيد يَتَسَلَّطُ النفيُ عليه.

ومخادعةُ المنافقين اللهَ هو من حيثُ الصورة لا من حيث المَعْنى من حيث تظاهروا بالإيمانِ وأبطنوا الكُفْرَ، ومن حيث عدم عرفانِهم بالله وبصفاتِه، أو يكون ذلك على حَذْفِ مُضافٍ، أي: يُخادعون رسولَ الله. وليس اسمُ الجلالة مُقْحَماً كما ذهبَ إليه الزمخشريُّ وذكر مثلاً نَازعناهُ في الاستدلالِ[2] به. ومُخَادعتُهم المؤمنينَ كونهم امْتَثَلُوا إجراءَ أحكامِ المسلمينَعليهم مع مخالفتهم لهم في الاعتقادِ.

وقُرِىء: وما يخْدَعُونَ، مضارع خَدَعَ بفتح الياء وضَمِّها مبني للمفعول، ويُخَدِّعُونَ بفتح الخاء وشَدِّ الدالِ المكسورةِ مِن خَدَّع مشدداً، أو بفتح الياء والخاء وكسر الدال مشدَّدة، ويخادعون بكسرِ الدالِ وفتحها مبنياً للمفعول، فَمَنْ بَناهُ للمفعولِ نَصَبَ «أنفسهم» تمييزاً على مذهبِ الكوفيين في غُبِنَ زيد رأيَه، وإما على التشبيه بالمفعول به، وإما على إسقاطِ حرف الجرِّ، أي: في أنفسهم. ويَخْدَعُونَ مضارعُ اخْتَدَعَ بمعنى خدع كاقتدر وقدر. والمعنى أنَّ

---

(١) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ١٧.

(٢) ق: الاستلال. وانظر الكشاف ١: ١٧٢.

وبالَ ذلك ليس راجعاً للمخدوعِ بل للخادعِ فكأنَّهُ ما كاد إلاَّ نَفْسَهُ بإيرادِها مواردَ الهَلَكَةِ وهو لا يَشْعُر بذلك جهلاً بقبيحِ أفعاله.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ معطوفٌ على «يخادعون الله» أي: وما يَشْعُرُون إطلاعَ اللهِ نَبِيَّهُ على خِداعهم، أو: وما يشعرون من إيقاعِ أنفُسِهم في الشَّقاءِ بكُفْرِهِم ونِفاقِهم. أو جملة حالية أي: وما يخادعون إلاَّ أنفسَهم غيرَ شاعرين بذلك، إذْ لو شَعرُوا بذلك ما خَدَعُوا اللهَ تعالى والمؤمنين. وجاء «يخادعون» بصيغة المضارع إشعاراً[1] بالدَّيْمُومَةِ [٧/ أ] إذْ هو في معرضِ الذَّمِّ.

﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾.

وقُرِىء: مَرْضٌ، بسكونِ الرَّاء وهي لغةٌ كالحَلب والحَلْب. وكينونةُ المرضِ في قلوبهم مجازٌ عما حَلَّ فيها[2] من الشَّكِّ والحَسَدِ والغِلِّ، وقيل حقيقة وهو الفسادُ والظلمةُ التي حدثت فيها بظهور الرَّسُولِ ﷺ وإعلاءِ كلمته. ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾ هذا خبرٌ. وإسنادُ الزيادةِ إلى اللهِ حقيقةٌ، وقيل: دعاء حقيقة بوقوعِ زيادةِ المرض، وقيل: مجاز فلا يُقْصَدُ به الإجابةُ لكون المَدْعُوِّ به واقعاً، بل المرادُ به السَّبُّ[3] واللعنُ والتَّنَقُّصُ نحو: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة]. و«مرض» نكرة تَعمُّ على طريقِ البَدَلِ، وتَعْدَادُ المحال يدلُّ على تعدادِ الحال فاكتفى بالمفرد عن الجمع. و«فزادهم» أي قلوبهم أو ذواتهم لأنّ مرضَ القلب مرضٌ لسائرِ الجسد. ﴿أَلِيمٌ﴾: إما

---

(١) ق: إشعار.

(٢) ق: فيه. وكذا في العبارة بعدُ: حدثت فيه.

(٣) ق: السلب.

للمبالغة، ووصفُ العذاب به مجاز، وهو من مجاز التركيب، أو معناه مؤلمٌ، جاء فعيل من أفعل وهو من مجاز الإفراد. وجمع وصف العذاب بالعِظَم والألمِ للمنافقين إذْ هم أشدُّ عذاباً من غيرهم من الكفار. و«ما» في «بما كانوا» مصدرية. وقال أبو البقاء: الأظهرُ أنْ تكونَ موصولة. وقُرِىء: يكذبون، مُخَفَّفاً ومشدداً[1] مضارع كذَب وكذّب.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾.

﴿ وَإِذَا قِيلَ ﴾ لغةُ أهل الحجاز إخلاص الكسر في نحو قِيل وبِيع، والإشمامُ لغةُ كثيرٍ من قَيْس وبني أسد وعَقِيل، وقُرىء بهما. والفسادُ: التغيرُ عن حالةِ الاعتدالِ، والصلاحُ نَقِيضُه. وهذه الجملةُ الشرطية هي من بابِ عطفِ الجملِ استئنافاً. يَنْعَى عليهم قبائحَ أفعالِهم وأقوالِهم. قيل: ويحتمل أنْ تكونَ معطوفةً على «يقول» صلة «مَن» فلا موضعَ لها من الإعرابِ وهي جزءُ كلام لأنَّها من تَمامِ الصِلَة. وأجاز الزمخشريُّ[2] وأبو البقاء أنْ تكون معطوفة على «يكذبون» فلها موضعٌ من الإعراب وهو النصبُ ويكون جزءاً من السببِ الذي استحقُّوا به العذابَ الأليم. وهذا الإعرابُ خطأٌ على جَعْلِ «ما» في «بما» موصولة لعرو[3] جملة الشرط من ضميرٍ يعودُ على «ما». والجملةُ بعدَ إذا هذه في موضعِ [خَفْضٍ] على مذهبِ الجمهور، والعاملُ في إذا الجواب. والذي نَخْتَارُه أنَّها لا موضع لها من الإعراب. والفعلُ الذي يَلِي إذا هو العاملُ فيها كسائر حروفِ الشرط. وحذف فاعل القولِ للعلم به إذ هو اللهُ

(١) ق: مشدوداً.

(٢) انظر الكشاف ١ : ١٧٩.

(٣) لعروها: أي خلوّها.

تعالى. ويظهر أنَّ المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه هو الجملةُ من قوله تعالى: «لا تفسدوا في الأرض». ولا يجوز ذلك عند جمهور البصريين [ويجوز عند الكوفيين، فتخريجه على مذهب جمهور البصريين] أنْ يكونَ في «قيل» مُضْمَرٌ أي: وإذا قيل هو، أي: قولٌ سديدٌ[١]. فأُضمرَ هذا القولُ الموصوفُ وجاءت الجملة بَعْدَهُ مُفَسِّرةً فلا موضعَ لها من الإعراب. وزعم الزَّمخشريُّ[٢] أن الجملة هي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه وجعله من باب الإسنادِ اللفظي، ونظره بقوله: أُلِّفَ ضَرَبَ من ثلاثةِ أحرفٍ، وإذا أمكن أن يكون إسناداً معنوياً لم يُعْدَل إلى الإسناد اللَّفظي.

و﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ نهيٌ عن إيقاعِ الفساد بأيِّ طريقٍ كان من كفرٍ أو غيرِهِ من جهاتِ الفساد. وهو من بابِ النهي عن المُسَبَّب والمرادُ النهي عن السَّبَبِ، فَمُتَعَلَّقُ النهي حقيقةً هو إبطانُ الكُفْرِ ومُمَالأةُ الكفارِ وإفشاءُ سِرِّ المؤمنينَ وذلك هو المُفْضِي إلى الهَيْجِ للفِتَنِ المؤديةِ إلى الإفساد. وذُكِرَ محل الإفسادِ وهي الأرض التي نَشأتُم فيها وانتفعتم بها أحياءً وأمواتاً، فما كان محلّ إصلاحكم لا يناسب أن يُجْعَل محلَّ إفساد. ومعمولُ جواب الشرط أبرزوه جملةً اسميةً لتدلَّ على ثُبوت الوَصْفِ لهم، وأكَّدوها بإنَّمَا دلالةً على قوةِ اتِّصافِهم بقوةِ الإصلاح، كُلُّ ذلك بَهْت وكَذِبٌ على [٧/ب] عادتهم في الكذب فأكْذَبهم اللهُ في قولهم فقال: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ فأتى بـ«ألا» الدالّة على التَّنبيه على كذبهم، وبإنَّ المُقْتَضية للتأكيد، وبـهُم وبأل. واستُفْتِحتْ بألاَ لتكونَ الأسماعُ مُصْغِيةً[٣] لما جاء في حَقِّهم. و﴿هُمُ﴾ تأكيدٌ

---

(١) عبارة ط: وإذا قيل أي قول شديد.

(٢) انظر الكشاف ١: ١٨١ - ١٨٢.

(٣) ق: الاستماع مصيغة.

للضميرِ أو فصل أو مبتدأ. ونختار في «ألا» التي للتنبيه أنّها حرفٌ بسيطٌ، وزعموا أنّها مركبةٌ من حرفِ الاستفهام ولا النافية للدلالة على تَحَقُّقِ ما بعدها. والاستفهامُ إذا دخلَ على النفي أفادَ تَحقيقاً كقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة] ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدَها إلا مُصدَّرةً بنحو ما يُتَلَقَّى به القسمُ وقاله الزمخشري[١]. ودعوى التركيبِ على خِلافِ الأصلِ ولأنّ ما زعموا خطأ؛ لأنَّ مواقعَ «ألا» تدلُّ على أنَّ «لا» ليست للنفي فيتمّ ما ادَّعوه. ألا ترى أنك تقول: ألا إنَّ زيداً منطلقٌ، ليس أصله: لا أنَّ زيداً منطلقٌ، إذْ ليس من تراكيبِ العرب بخلافِ ما نَظَرَ به من قوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة] لصحة تركيب: ليس زيدٌ بقادر، لوجودها قَبلَ رُبَّ وَلَيْتَ وحَرْفِ النداء وغيرها مما لا يتعقل فيه أنّ «لا» نافية، فتكون الهمزة للاستفهام دخلت على «لا» النافية فأفادت التحقيقَ. وقوله: لا تكاد تقع إلى آخره، غير صحيح. ألا ترى أنَّ الجملةَ بعدها تُسْتَفتحُ بربَّ وبِلَيْتَ وبفعلِ الأمر وبحَبَّذَا وبالنداء ولا يتلقّى بشيء من هذا القَسَم؟ وعلامةُ «ألا» هذه التي هي حرفُ تنبيه واستفهام[٢] صحةُ الكلام دُونها. وكون إنّما مُرَكَّبة من ما النافية دخل عليها إنّ التي للإثباتِ فأفادتِ الحَصْرِ قولٌ ركيكٌ فاسدٌ صادرٌ عن غيرِ عارفٍ بالنحو.

والذي نذهبُ إليه أنّها لا تدل على الحَصْر بالوضع كما أن الحصْر لا يُفْهَمُ من أخواتها التي كُفَّت بما، فلا فرقَ بين: لعلَّ زيداً قائمٌ وَلَعَلَّما زيدٌ قائمٌ، فكذلك: إنَّ زيداً قائمٌ وإنّما زيدٌ قائم. وإذا فُهم الحَصْر فإنما يُفهمُ من سياقِ الكلام لا إنّما دلّت عليه. وبهذا الذي قَرَّرناهُ يزولُ الإشكالُ الذي

---

(١) الكشاف ١: ١٨٠. وفي ق: ولكونها من النصب في هذه، والتصويب منه.

(٢) ط: واستفتاح.

أَوْرَدُوه[١] في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۝٧﴾ [الرعد]، ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ ۝١١﴾ [الكهف]، ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ ۝١١﴾ [يس]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ۝٤٥﴾ [النازعات] انتهى.

﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ لكن: تقع بين مُتَنَافِيَيْنِ وظهور ذلك هنا أنّه تعالى أخبرَ أنّهم هم المفسدُون وقد عَلِمَ ذلك منهم ولكنْ هُم لا يعلمونَ ذلكَ فاستدرك هذا المعنى الذي فاتهم من عدمِ الشُعور بأنّهم هم المفسدون. ومفعول «يشعرون» محذوفٌ تقديره: ولكن لا يَشعرونَ بإفْسَادِهِم.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ۝١٣﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ هذه الجملةُ الكلامُ عليها أهيَ معطوفةٌ على صلة «من» أو على «يكذبون» أو مستأنفةٌ، وما العامل في «إذا»، وما المقامُ مقامَ الفاعل كالجملة الشرطيةِ السابقةِ. ولما نُهوا عن الإفسادِ أُمِرُوا بالإيمانِ وبحصولِه يَزُولُ إفسادُهم، وبُدِىءَ بالمنهِيِّ[٢] عنه لأنَّه الأَهَمُّ وهو تركٌ، والتركُ أهونُ من امتثالِ المأمور فكان في ذلك تدريجٌ لهم. وأكثرُ المعربين يجعلُ الكافَ في «كما آمن» ونظيره نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إيماناً مثل إيمانِ النَّاسِ. ومذهبُ سيبويه أنَّ الكاف في موضع الحال وذو الحال ضميرُ مصدرٍ محذوفٍ دَلَّ عليه الفعل. و«ما» مصدرية يَنْسَبِكُ منها ومن صلتها مصدرٌ هو في موضع جَرٍّ بالكاف. وأجاز الزمخشريُّ[٣] وأبو البقاء أنْ تكونَ

---

(١) ق: أورده.

(٢) ق: بالمنتهي.

(٣) انظر الكشاف ١: ١٨٢.

«ما» كافَّةً للكافِ عن العمل كهي في: رُبَّمَا قَامَ زَيدٌ. والظاهر أن أل في «الناس» للعهدِ وهُمُ المؤمنونَ الذين سَبَقُوا بالإيمان فَأُحِيلُوا عليهم.

السَّفَهُ: خِفةُ الحِلم والجهل، ويقال: سَفِهَ بكسر الفاء [٨/أ] وضمِّها وهو القياس لمجيء سَفِيه، وجمعه على فُعلاء قياسٌ مُطَّرِدٌ فيفعَيل الصحيح الوصف لمذكر عاقل.

﴿أَنُؤْمِنُ﴾ استفهامُ إنكارٍ واستهزاءٍ، ولَمَّا كان المأمورُ به مُشَبَّهاً أَتَوا بإنكارهم مُشبّهاً. وأل في «السفهاء» للعهد ويَعْنُون بهم المؤمِنينَ الخُلَّص في الإيمان اعتقدوا أنّهم سُفَهاءُ.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ وهذا كما ردَّ عليهم في قوله: «ألا إنهم هم المفسدون» أي: الله تعالى هو العَالِمُ بأنَّهم السفهاءُ ولكنْ لا يعلمون أنَّهُم سُفَهاءُ لِغَبَاوَتِهِم. وجاء هناك «لا يشعرون» لأنّ الإفسادَ يُدرك بأدنى تأمُّلٍ لأنّه من المحسوساتِ التي لا تحتاجُ إلى فكرٍ كبيرٍ، فنَفَى عنهم ما يُدْرَكُ بالمشاعرِ وهي مبالغةٌ في تَجْهيلهم إذ الشعورُ الثابتُ للبهائم مَنْفيٌّ عنهم والأمرُ بالإيمان يحتاج إلى إمعانِ فكرٍ واستدلالٍ ونَظَرٍ تام يُفْضِي [إلى الإيمانِ والتصديقِ] ولم يَقَعْ منهم المأمورُ فَناسبَ ذلك نفيَ العلم عنهم، ولأنّ السَّفَهَ هو خِفَّةُ العقلِ والجهل بالأمور، والعلمُ نقيضُ الجهل فقابله بقوله: «لا يعلمون». ويجوز في نحو «السفهاء ألا» تحقيق الثانية مع تحقيق الأُولَى، أو جعلها بين الهمزة والواو وإبدالها واواً مع تحقيق الأُولَى، أو جعلها بين الهمزة والواو، وأجاز بعضهم جعلَ كُلٍّ منهما بين الهمزة والواو[١].

(١) أي الأولى. انظر القرطبي ١: ٢٠٦.

﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾.

﴿ وَإِذَا لَقُوا ﴾: وقُرِىء: وإذا لاَقوا الذين، وهي فاعلَ بمعنى الفعل المجرد. و﴿ءَامَنَّا﴾ فعلٌ مطلقٌ غير مؤكد بشيء توريةً منهم وإيهاماً، سَمّوا النُّطْقَ باللسان إيماناً وقلوبهم مُعْرِضةٌ. و«خلا» يتعدى بالباء وبإلى و«إلى» على معناها من انتهاء الغاية، وليست هنا بمعنى مع خِلافاً للنضرِ بنِ شُمَيل. و﴿ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ اليهودُ ورؤساؤُهم. وشيطان عند البصريين فَيْعال من شَطَن، وقالوا في معناه شاطن وفي التصريف منه[1] مُشَيْطن. وعند الكوفيين فَعْلان من شاط، ويشهد لهم قولهم شيطان مسمّىً [به] ممنوع من الصرف. وقُرِىء: معكم، بسكون العين وهي لغةُ ربيعةَ وغنم. وانظر الفرق بين قولهم للمؤمنين «آمنا» وبين قولهم لشياطينهم، فهناك[2] اكتفَوْا بالمُطْلَقِ وهُنَا أكَّدُوا المعيَّةَ والموافقةَ بقولهم «إنا». ثم لم يكتفوا حتى ذَكَرُوا سببَ قولهم آمنّا وهو الاستخفافُ بالمؤمنين، وأبرزوا ذلك في جملةٍ مؤكَّدة بـ«إنما» وبـ«نحن» و«مستهزئون» باسم الفاعل. وكأنّهم لما قالوا «إنا معكم» أُنْكِرَ عليهم الاقتصارُ على هذا وأنَّكُم كيف تكونونَ معنا وأنتم مُسالمونَ أولئكَ بإظهارِ تَصْدِيقكم وتكثيرِكم سَوَادَهم والتزامِ أحكامِهِم من الصلاة وأكلِ ذبائِحهم، فأجابوا بذلك وأنّما نَسْتخفُّ بهم في ذلك القولِ لصونِ دِمائنا وأموالنا وذُرِّيتِنَا. وقُرِىء: مستهزئون، بهمزةٍ وبإبْدَالِهَا ياءً وبحذفها وضَمِّ ما قبلَها. وقَلْبُها[3] ياءً هو قولُ الأخفش، وأما سيبويه فيخففها ويجعلها

(١) ط: وفي التصغير.
(٢) ق: هناك.
(٣) ق: وقبلها.

بين بين.

والاستهزاءُ هو الاستخفافُ واللَّهوُ واللعبُ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك فجاء [قولُهُ]: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على سبيل المقابلةِ، والمعنى أنَّهُ يجازيهم على استهزائهم. وفي افتتاح الجملة باسم الله التفخيمُ والتعظيمُ، والإخبارُ عنه بالمضارع وهو يدل على التجدد. ولم يذكروا هم مُتَعَلَّقَ الاستهزاء لتحرُّجِهم من إبلاغِ المؤمنين فينقمون ذلك عليهم فأبقوا اللفظَ مُحتملاً وليَذُبُّوا عن أنفسِهم لو حُوقِقُوا وإنْ كانوا عَنَوا المؤمنين. وقال: «يستهزىء بهم» فذكَرَ مُتَعَلَّقَ الاستهزاءِ فهو أبلغُ من قولهم. وقُرِىء: «ويمدهم» من مَدَّ ومن أَمَدَّ. وإسنادُ المدِّ أو الإمدادِ لله تعالى حقيقة، إذ هو المُنفردُ بإيجادِ ذلك وهو المُمَكِّنُ من المعاصي والزيادة [٨/ب] منها. وقُرِىءَ «طغيانهم» بكسر الطاء وضَمِّها. وأُضيف الطغيانُ إليهم لأنَّهم فاعِلُوه كَسْباً وإنْ [كان] الله هو مخترعه. والعَمَهُ: التحيُّرُ عن الرشد وركوب الرأس عن اتِّباعِ الحَقِّ. و«في طغيانهم» متعلق بيمدُّهُمُ وقيل: بِيَعْمَهُون. و«يعمهون» حالٌ من مفعول «يَمُدُّهُم» أو من ضمير«طغيانهم». ومَنَعَ أبو البقاء أن يكون «في طغيانهم» و«يعمهون» حالين قال: لأنَّ العاملَ لا يعملُ في حالين، وهذا فيه خلاف وتفصيل.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الذين تَقَدَّمَ ذِكْرُهم الجامعينَ للأوصافِ الذَّميمةِ، كما تقدم في المتقين حيثُ ذكِرَتْ أوصافُهم أُشِيرَ إليهم بأولئك. وقرىء اشتروا، بضم الواو وكسرها وفتحها. والاشتراءُ هنا مَجَازٌ كُني به عن

الاختيار لأنَّ المشتري للشيءِ مختارٌ له مُؤْثِرٌ. و«الضلالة»[1] الكفر، و«الهدى» الإيمان. جعل تَمَكُّنهم من اتباع الهدى كالثمنِ المبذُولِ في المُشْتَرَى. ﴿فَمَا رَبِحَت﴾ عطفٌ بالفاء الدالَّةِ على تَعقُّبِ نفي الربح، وبنفس ما وقع الاشتراءُ تحقَّقَ عدمُ الربح. وإسنادُ الربح إلى التجارة مجازٌ لأنَّ الرابحَ هو التاجرُ. ولما صَوَّر الضلالةَ والهدَى مُشْترىً وثمناً وكان ذلك مجازاً رَشَّحَهُ ببعض أوصافِ الحقيقة بقوله: «فما ربحت تجارتهم» فانضاف مجازٌ إلى مجاز. وقرىء: تِجَاراتهم على الجمعِ والإفراد. ونفيُ الربح لا يدلُّ على انتقاصِ رأس المال، لكن عَبَّرَ بنفيِهِ عن ذهابِ المالِ لِمَا في الكلامِ من الدلالةِ على ذلك، لأنَّ الضلالَ والهدى نقيضان فاستبدالُهُم الضلالة دَلَّ على ذهابِ الهُدَى بالكلية، ويَتَخَرَّجُ عندي على أنْ يكونَ من باب: [من الطويل]

على لَاحبٍ لا يُهْتَدى بمنارِه[2]

لما ذكر اشتراءَ شيءٍ بشيء توهمَ أنّ ذلك تجارةٌ فنفى الربحَ والمقصودُ نفيُ التجارة أي لا تجارة فلا ربح نحو: لا منارَ فلا هداية.

﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ تَمَّمَ المعنى المقصود بهذه الجملة[3]، ويقال لهذا في عِلْمِ البيان: التَّتميمُ. ويقول: هذه الجملة إخبارٌ بأنّ هؤلاء ما سبقتْ لهم هِدايةٌ بالفعل لئلا يتوهم من قوله «بالهدى» أنَّهم كانوا على هُدىً فيما مضى فَبَيَّنَ «وما كانوا مهتدين» مجازَ قوله «بالهدى» ودَلَّ على أن الذي اعْتَاضُوا الضلالةَ به إنما هو التمكنُ من إدراك الهدى، فالمثبتُ في الاعتياضِ غيرُ

---

(١) ق: والضلال.

(٢) صدر بيت لامرىء القيس في ديوانه ص٦٦، وعجزه:

إذا سافه العَوْد النّباطي جرجرا

(٣) «بهذه الجملة» مكررة في ق.

المنفي أخيراً لأنَّ ذلك بالقول وهذا بالفعل.

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾.

المِثْل والمَثَل كالشِّبْه والشَّبَه وأصله الوصفُ. والمَثَلُ: القولُ السائرُ الذي فيه غَرابةٌ. وضَرْبُ المَثَلِ يُؤَثِّرُ في القلبِ ما لا يؤثِرُ وصفُ الشيءِ نفسِهِ إذْ فيه تشبيهُ الخَفيِّ بالجَلِيِّ والغائبِ بالشاهد. وكما ذَكَرَ تعالى أوصافاً لهم سابقة ضربَ المثل زيادةً في كشفِ أحوالهم فقال: «مثلهم كمثل الذي استوقد» أي: قِصتُهُم ووصفُهُم مثلُ وصفِ الذي استوقد، أي الجمع الذي استوقد، ويدلُّ على ذلك قولُه «ذهب الله بنورهم» فالذي: وصفٌ لِمُفْرِدٍ في معنى الجمع، وليس الذي مثل مَن، له لفظٌ ومعنى كما نُقِلَ عن أبي عليٍّ والأخفش. وقُرِىء: الذين جمعاً، وتخريجُهُ إمَّا على أنّها كَمَنْ على ما قَالاَهُ، وإمَّا أنّه أُفْرِدَ على تَوَهُّمِ أنَّهُ نَطَقَ بمن.

و﴿ٱسْتَوْقَدَ﴾ بمعنى أوقد وقد حَكاهُ أبو زيد، وقيل هي للطلب. ونكَّرَ ﴿نَارًا﴾ نَّ مُقَابِلَها من وصفِ المنافق نزر يسير من اليقين بالإسلام، وجوانحُهُ منطويةٌ على الكُفْرِ والنفاق فاكتفى بالمُطْلَقِ. ويقال: ضَاءَ المكان وأضاء النُّور، ويُستعمَلُ أضاء أيضاً لازماً. والأظهرُ أنّ «ما» مفعول، أي: أضاءت النارُ المكانَ الذي حوله. وجَوَّزُوا أن تكون «ما» نكرة موصوفة، وأن تكون «ما» هي الفاعلة[1]، وأضاء [٩/أ] لازم، أي: الجهة التي حوله، أَنَّثَ [الفعل] على معنى ما. وجوابُ لَمَّا هو «ذهب الله بنورهم». وأجاز الزَمخشريُّ أن

(١) ط: الغاية.

يكونَ جوابُ لَمَّا محذوفاً تقديره: خَمَدَتْ. قال[1]: هو أَوْلَى.

و﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ قال الزمخشريُّ[2]: الضمير في ﴿بِنُورِهِمْ﴾ عائدٌ على المنافقين، والجملةُ جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنّه قِيلَ: ما بالهم قد أَشْبَهت حَالُهم حالَ هذا المستوقد؟ فقد قيل: ذهب الله بنورهم، أو هي بدلٌ من جملةِ التمثيلِ على سبيل البيان. ولم يَكْتَفِ الزمخشريُّ بأن جَوَّزَ حذفَ هذا الجواب حتى [ادَّعى] أنَّ الحذفَ أَوْلَى، قال[3]: وكان الحذفُ أولى من الإثباتِ لما فيه من الوجازةِ مع الإعرابِ عن الصفة التي حصل عليها المستوقدُ بما هو أبلغ [من] اللفظِ في أداء المعنى كأنّه قيل: ولما أضاءتْ ما حوله خَمَدتْ فبقوا خَابِطينَ في ظلامٍ مُتَحيِّرينَ مُتَحسِّرينَ على فواتِ الضَوْءِ خائبينَ بعد الكدحِ في إحياء النار، انتهى.

وهذا الذي ذكره نوعٌ من الخطابة لا طائلَ تحتها لأَنَّهُ كان يمكن لهُ ذلك لو لم يَكُنْ [تلا] قولَهُ[4] «فلما أضاءت ما حوله» قولُهُ «ذهب الله بنورهم». وأَمَّا باقي كلامه بعد تقدير: خمدَت، إلى آخره، فهو مما يُحَمِّلُ اللفظَ ما لا يحتَمِلُهُ ويُقَدِّرُ تَقاديرَ وجُمَلاً محذوفةً لم يَدُلَّ عليها الكلامُ، وذلك عادتُهُ في غير ما كلام في معظم تفسيره. ولا ينبغي أن يُفَسَّرَ كلامُ [اللهِ] بغير ما يحتمل ولا أن يُزَادَ فيه؛ بل يكون الشرحُ طِبْقَ المَشْروح من غيرِ زيادةٍ عليه ولا نقصٍ منه.

ولما جَوَّزُوا حذفَ الجواب تكلموا في قوله تعالى: «ذهب الله بنورهم»

(١) الكشاف: ١: ١٩٩.
(٢) الكشاف: ١: ١٩٩.
(٣) الكشاف: ١: ١٩٩.
(٤) ق: لو لم يمكن قوله، والتصحيح من ط.

فخَرَّجُوا ذلك على وجهين: أحَدُهُما: أنْ يكونَ مُستأنفاً جوابَ سؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنَّهُ قيل: ما بالهم قد أَشْبَهَت حالُهُم حالَ هذا المستوقد؟ فقيل «ذهب الله بنورهم». والثاني: أن يكون بدلاً من جملةِ التمثيل على سبيل البيان، قالهما الزَمخشريُّ[1]. وكِلاَ الوجهين[2] مبنيّان على أنَّ جوابَ لَمَّا محذوفٌ، وقد اخترنا غيره وأنَّهُ قوله تعالى: «ذهب الله بنورهم» والوجه الثاني من التخريجين اللَّذين تقدم ذِكْرُهما وهو أن يكون قولُه: «ذهب الله بنورهم» بدلاً من جُملةِ التمثيلِ على سبيلِ البيان، لا يظهرُ لي صحته لأنَّ جملةَ التمثيل هي قوله[3]: «مثلهم كمثل الذي استوقد نارا» فجَعْلُه «ذهب الله بنورهم» بدلاً من هذه الجملة على سبيل البيان لا يَصحُّ، لأنَّ البدلَ لا يكون في الجمل إلاَّ إنْ كانت الجملةُ فعليةً تُبدلُ من جُملةٍ فعليةٍ فقد ذكروا جوازَ ذلك. وأمَّا أن تُبدَلَ جملةٌ فعليةٌ من جملةٍ اسمية فلا أعلمُ أحداً أجازَ ذلك، والبدلُ على نية تكرار العامل، والجملةُ الأولى لا موضعَ لها من الإعرابِ لأنَّها لم تَقَعْ موقعَ المفرد فلا يمكن أنْ تكونَ الثانيةُ على نية تكرارِ العاملِ إذْ لا عاملَ في الأولى فيتكرر في الثانية فبطلت جهةُ البَدَلِ فيها، انتهى. والظاهرُ أنَّ «نارا» حقيقةٌ في النار التي استُوقِدَتْ، وإذهاب اللهِ نُورَهُم بأمرٍ سماوي. والباءُ في «بنورهم» للتعديةِ مرادفةٌ للهمزة واللهُ تعالى لا يُوصَفُ بالذهاب.

﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾: «في ظلمات» متعلق بِتَرَكَهُمْ، و«لا يبصرون» في موضع الحال. [أو «في ظلمات» في موضع الحال] فيتعلق

---

(١) الكشاف ١: ١٩٩.

(٢) ق: الوصفين.

(٣) ق: قولهم. لا

بمحذوف، و«لا يبصرون» حالٌ أيضاً إمّا من الضمير في «تركهم»، وإمَّا من الضمير المُسْتكنِّ في المجرور. فإنْ كان «ترك» يتعدى إلى اثنين كان «في ظلمات» الثاني و«لا يبصرون» حالٌ، ولا يجوز العكسُ لأنَّ الخبرَ لا يكون مؤكداً.

﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ ﴾.

وقرىء: «صم بكم عمي» بالرفع أي: هم. وهي أخبارٌ متباينةُ الوضعِ لكنَّها في معنى خبرٍ واحد وهو عَدَمُ قَبُولهم الحَقَّ. وقُرىء بنصب الثلاثة. وجُوِّزَ وجوهٌ أَحْسَنُها النصبُ على الذَّم. والظاهرُ أنَّ هذا كُلَّهُ من أوصافِ مَنْ شَبَّهَ وصفَ المنافقين بوصفِهم [و]بالغ في ذلك. ﴿ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ أي: جواباً، لأنّ من اشتدت عليه تلك المشاعرُ [٩/ب] لا يمكن أنْ يرجعَ جواباً لمن يُخَاطِبُهُ.

وجهةُ[١] المُمَاثلةِ بين المنافقينَ والمستوقد إنْ قلنا إنَّه من تمثيلِ المفردات: أنَّ اسْتِيقَادَ النارِ مقابلٌ لِمَا أظهروا من إسلام إذ حَقَنُوا به دماءهم وعَصَمُوا به ذرياتهم وأموالهم. وإضاءةُ النار كونهم جَرَت عليهم أحكامُ المسلمين. وذهابُ النور مقابل لما فضحهم اللهُ به أنّهم ليسوا بمؤمنين «وتركهم في ظلمات» مقابلٌ لتماديهم على كفرهم ونفاقهم. و﴿ صُمٌّ ﴾ وما بعده مقابلٌ لكونهم لا يقبلون الحقَّ والإيمان أبداً. ﴿ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ مقابلٌ لكونهم لا كلمةَ لهم ولا مراعاة فهم كَمَنْ حُرِمَ مراجعةَ مَنْ يقهره.

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَٰعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌۢ بِالْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾.

---

(١) ق: وجه.

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ معطوفٌ على «كمثل» و«أو» هنا للتفضيل. وكان مَنْ نظر في حالِهم منهم مَنْ شُبِّه بحالِ المُسْتوقِد، ومنهم من يُشَبَّهُ بحالِ ذوي صيِّب[١] فهو على حذفِ مضافٍ[٢] يدلُّ عليه الضميرُ في «يجعلون». والصَيِّبُ: المطرُ النازلُ والسحابُ أيضاً، ووزنه عند البصريين فَيْعِل بكسرِ العَيْن، وعند البغداديين بفتحها، وعند الفراء فعيْل فقلب.

والسَّماء: المظلَّةُ، والسماءُ ما عَلاَكَ من سَقْفٍ ونحوه وجُمعت على سماواتٍ وأَسْمِيَةٍ وسِمِيّ وهي جموعٌ لا تَنْقَاسُ. وقُرِىءَ: أو كصائبٍ، اسمُ فاعلٍ من صَابَ يَصُوبُ، وصَيِّب أبلغ. والرعدُ: الصوتُ المُزعِجُ المسموعُ من جهة السماء. والبرقُ: الجِرْمُ النُّورانيُّ الذي يُشَاهَدُ ولا يَثْبُت. جَعَلَ الصَّيِّبَ مَقَرّاً لهذه الأشياء على سبيلِ المجازِ مَجازِ المُصَاحَبةِ.

﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ إنْ كان بمعنى يُلْقُون تَعَدَّى إلى واحد. و«في آذانهم» متعلق بـ«يجعلون». وإنْ كان بمعنى يَصِيرونَ كان «في آذانهم» في موضعِ المفعول الثاني. والصاعقةُ: الوقعةُ الشديدةُ من صوتِ الرَّعد معها قِطَعٌ من نارٍ تَسقطُ مع صوتِ الرعد لا تَمُرُّ بشيءٍ إلا أَتَتْ عليه، وهي سريعةُ الخُمود. والصاقعةُ[٣] لغةُ تميم، والتعريف جاء على التركيبَيْنِ فلا تكون صاقعة[٤] مقلوبة من صاعقة خِلافاً لِمَنْ ذهبَ إلى ذلك. وقال ابنُ عرفة: والصاعقةُ أيضاً العذابُ. و«من» في «من السماء» متعلقٌ بصيِّبٍ أو في موضعِ الصفةِ أي كائنٌ من أمطارِ السَّمَاءِ. وظلماتُ الصيِّبِ تَكَاثُفُه وانْتِسَاجُه وتتابُعُ

(١) ط: منهم من شبّهه بحال المستوقد ومنهم من شبّهه بحال ذي صيّب.

(٢) ق: حذف مصدر.

(٣) ق: والصاعقة.

(٤) ق: صاعقة.

قطْرِه وظُلْمَةُ ظلالِ غمامِه وظلمةُ الليل.

وأفرد «رعد وبرق» وإنْ كانوا قد قالوا رُعُودٌ وبُرُوقٌ، إمَّا لأَنَّهُم أرادوا المصدرَ فكأَنَّهُ إرعادٌ وإبراقٌ، وإمّا إنْ أُرِيدَ بهما[١] المعنيان فإنَّ كُلاًّ منهما يُسمَّى بالمصدر فَرُوعِيَ حكمُ أصْلِهما وإنْ كان المعنى على الجمع. ونُكِّرَت الثلاثةُ لأنَّه ليس المقصود العموم. والظاهر أنَّ «يجعلون» جواب سؤالٍ مُقَدَّرٍ أي: فكيفَ حالُهم؟ لا في موضع جرٍّ صفة «لذوي» المحذوفة، ولا في موضعِ حالٍ من الضمير في «فيه». والعائدُ محذوفٌ نابَتْ عنه أل في «الصواعق» أي: من صواعقِه. و«من» سَبَبِيةٌ متعلقةٌ بـ«يجعلون». وقرىء: من الصواقع[٢]. و﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ أعربوه مفعولاً من أجله. ولا يكونُ للفعْلِ إلا مفعولٌ له واحد إلاَّ بالعطفِ فقد يَتَعدَّد، أو بالبدل. وقيل: «حذر» مصدر، أي: يَحْذَرونَ حَذَرَ الموت. وقُرِىء: حذار مصدر حاذر. وإحاطتُه تعالى بهم كنايةٌ عن كونه لا يَفُوتُونَهُ كما لا يفوتُ المُحَاط به المُحِيط، وإحاطتُه بالعلمِ والقدرةِ على إهلاكِهم.

﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾.

﴿ يَكَادُ ﴾ مضارعُ كاد وفيها لغات: فَعِل وفَعُل، وكذلك تقول: كُدت وكَدت وهي من أفعال المقاربة. والخَطْفُ: أخذُ الشيءِ بسرعةٍ. وجَوَّزُوا في «يكاد» أنْ يكون جواباً لسؤالٍ مُقَدَّرٍ كأَنَّهُ قيل: كيف حالُهم في ذلك البرقَ؟ وأنْ يكون في موضع جَرٍّ صفة «لذوي» المقدّر حذفه في «صَيِّب». وأل في

(١) ق: بهم.
(٢) ق: الصواعق.

«البرق» نائبُ منابٌ الضمير وهي للعهدِ إذْ قد تقدم ذكره. وقرىء: ويخطِفُ بكسر الطاء مضارع خَطِف [١٠/أ] بفتحها وكسرها في الماضي لغة قريش، ويتخطف ويَخطّف ويُخطِّف ويَخطف. وما: مصدرية ظرفية، وانتصاب «كلّ» على الظرف سَرَتْ إليه الظرفيةُ من إضافته[١] «لما» المصدرية الظرفية. و«ما» مثل هذه يرادُ به العمومُ تقول: أصحبكَ ما ذرَّ شارق، يريدُ العموم. «فكلّ» في مثل هذه أكَّدت العمومَ الذي أفادَتهُ «ما» الظرفية ولا يرادُ مطلقُ الفعل والتقدير: كل وقتٍ أضاءت.

و﴿أَضَآءَ﴾ إنْ كان متعدياً فالمفعولُ محذوفٌ، أي: أضاء لهم الطريقَ، وعاد الضميرُ في «فيه» على الطريق، أو يكون التقدير: مَشَوْا في نُورِه فيعودُ على البرق. وإنْ كان لازماً أي كُلَّما لمعَ البرقُ مشوا في نورِه. وهذه الجملةُ استئنافٌ كأنّه قيل: فما حالهم في حَالَتيْ وميضِ البرقِ وخَفائِه؟ فقيل كذا. وقُرىء: أُظلم مبنياً للمفعول وتخريجه على أنَّ التقدير: وإذا أظلم الليل [عليهم، حذف الفاعل وأقيم المجرور مقامَهُ. والمحفوظُ أنّ أظلم لا يتعدى وجعله الزمخشري متعدياً] بنفسه وقال: قد جاء في شعرِ حبيب متعدياً قال[٢]: [من الطويل]

هما أظلما حاليّ ثُمَّتَ أجليا ظلامَيْهِما عن وجهِ أمردَ أشيبِ

﴿قَامُوٓاْ﴾ ثَبَتُوا لا يَبْرَحُونَ لشدةِ الظُّلمةِ. وفاعلُ «أظلم» ضميرٌ يعود على اللَّيل المفهومِ من سياقِ الكلام. وصُدِّرَت الجملةُ بكُلَّمَا والثانيةُ بإذا، قال

---

(١) ق: إضافة.

(٢) ديوان أبي تمام ١: ١٥٠. وكتب في الحاشية: الطويل. وانظر الكشاف ١: ٢٢٠.

الزمخشري[١]: لأنّهم حِرَاصٌ على وجود ما هِمَمُهُم به معقودةٌ من إمكانِ المشيِ وتَأتِّيه، فكلما صَادَفُوا منه فرصةً انتهزوها، وليس كذلك التوقف والتَّحَبُّس[٢] انتهى. ولا فرقَ هنا بينَ «كلما» و«إذا» لأنَّهُ متى فُهِمَ التكرارُ من «كلما» لَزِمَ منه التكرار في «إذا» لأن الأمرَ دائرٌ بين إضاءةِ البرقِ والإظلامِ، فمتى وُجِدَ هذا فُقِدَ هذا، فيلزمُ من تكرارِ وجود هذا [تكرار] عَدَم هذا. ومفعولُ «شاء» محذوفٌ، وكثيراً ما يُحذفُ لدلالةِ المعنى عليه خصوصاً بعد [لو و] أدوات الشرط. وتقدم ذِكْرُ الآذان والأبصار فقال «لذهب بسمعهم وأبصارهم» وقُرِىء: بأسماعهم. وأعقبَ تعالى على ما علَّقه على المشيئةِ بالقُدرةِ لأنَّ بالمشيئةِ[٣] والقدرةِ تمامَ الأفعال. وكان بصيغةِ المبالغةِ إذْ لا أَحَقَّ بها منه.

ولما بالغَ في حالِ المُسْتوقِدِ وما عَرَضَ له بالغَ في حالِ هؤلاءِ النَّفَـرِ وما عَرَضَ لهم من الحَيْرةِ. والمبالغةُ في حال المُشَبَّه به[٤] تقتضي شِدَّةَ المبالغة في حال المشبّه. ونحنُ نختارُ أن هذين التشبيهين هما من التمثيلاتِ المُرَكَّبة، ومن المفسِّرين مَنْ جعلَ ذلك من قبيل التمثيلات المفردة فقابلَ شيئاً من أوصافِ المُشَبَّه به بشيءٍ من أوصاف المُشَبَّه. وقد تقدم شيءٌ من ذلك في تمثيل المستوقد، وأما هنا فقال: قابل [الله] القرآنَ بالصيِّب لنزولِه من عُلُوٍّ، وعَمَاهُم عن تَعَقُّلِه بالظلماتِ، والوعيد والزجر بالرعدِ، والنور

(١) الكشاف ١ : ٢٢٠.

(٢) ق: والتجسس.

(٣) ق: المشيئة.

(٤) ق: بما.

والحجج الباهرة بالبرقِ، وتخويفهم[١] بجعل أصابعهم في آذانهم، وتكاليف الشرع بالصواعق.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾.

ولما ذكر تعالى المُكلَّفين من المؤمنينَ والكفار المختوم عليهم بالموافاةِ على الكفر، والمنافقين وصفاتهم وأحوالهم، وما يَؤُولُ [إليه] حالُ كُلٍّ منهم وأبرزَ حالَ المنافقينَ في أسوأ صُوَرِ الأمثال، خاطبَ جميع النَّاس مُقْبِلاً عليهم بالنِّداء لأنَّ فيه هدًى لما يُلْقيه إليهم من أمرِ العبادةِ له. و«يا» حرف نداء، ومع كثرة النِّداء في القرآن لم يُنادَ إلا «بيا» دونَ سائرِ حُروفِ النداء، و«أيّ» لها محامل وهي هنا المنادى يُوصل بها إلى نداء ما فيه أل. و«ها» حرفُ تنبيهٍ لازم لا يجوزُ حذفُهُ. والنّاسُ صِفةٌ «لأيّ» واجبٌ رفعها. ولفظ «ربكم» مناسب إذ هُو السيِّدُ والمُصْلِحُ. ومَنْ كان مالكاً أو مصلحاً أحوالَ العبد فجديرٌ أن يُعبدَ ولا يُشركَ به. ونبَّه بوصف الخلق على استحقاقِه للعبادةِ دونَ غيره ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴿١٧﴾ ﴾ [النحل] [١٠/ب] والخَلْقُ الاختراعُ والإيجادُ على تقديرٍ وترتيب.

﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ قَدَّمَ خَلْقَ المُخَاطَبينَ وإنْ كان [مَنْ] قَبْلَهم تقدمَ زمانُ خَلْقِهم، لأنَّ عِلْمَ الإنسانِ بحالِ نفسه أَظهرُ من عِلْمه بأحوالِ غيرِه ولأنَّهم المُواجَهونَ بالأمرِ بالعبادة فتَنْبيهُهم أولاً على أحوالِ أنفُسِهم أهمُّ وآكدُ. وبدأ أولاً بصفةِ الخَلْقِ إذ كانت العربُ مُقِرَّةً بأنَّ اللهَ خالقُها وهم المخاطبون والنَّاسُ تَبَعٌ لهم إذْ أُنزلَ القرآنُ بلسانهم. ودخلت «من» هنا على الزمان إذ

(١) ق: ويخوفهم.

التقديرُ: من زمن قبلَ زمانِ خَلْقِكم. وقُرِىء: مَن بفتح الميم قيل منصوباً. وخَرَّجَ الزمخشريُّ[١] ذلك على إقحام الموصول الثاني كما أقحم في:

يا تيمُ تيمَ عدي [من البسيط]

والأحسنُ في تخريجِ هذه القراءة الشّاذّة أنْ يكونَ على إضمارِ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: والَّذينَ هُمْ من قبلكم. وذكرَ خلْق من قبلهم لأنّهم أُصولُهُم، فخلْقُ أصولِهم إنعامٌ على الفروع.

ولَعَلَّ: فيها لغاتٌ ولم يجىءْ في القرآن إلاّ أفصحُها، وهي للترجّي والإطماع وذلك بالنِّسبة إلى المخاطَبينَ. والمعنى: إذا عبدتم رَبَّكُم رَجَوْتُم حصولَ التقوى وهي التي يحصلُ بها الوقايةُ من النَّارِ والفوزُ بالجنّة، وتعلقت جملةُ الرجاء «باعبدوا»، وذكر الزمخشريُّ[٢] وابنُ عطية تَعَلُّقَها «بخلقكم». والذي نودوا لأجله هو الأمرُ بالعبادةِ فالموصولُ وصِلَتُه على سبيلِ المَدْحِ الذي تَعلَّقتْ به العبادةُ فلم يجىء الموصولُ لِيُحَدَّثَ عنه بل في ضمن المقصودِ بالعبادة. وأما صلته فلم تجىء لإسنادِ مقصودٍ إنَّما جيء بها[٣] لتتميمِ ما قبلها فلا يتعلقُ بها تَرَجٍّ بخلافِ «اعبدوا» فإنّها الجملةُ المُفْتَتَحُ بها أولاً والمطلوبةُ[٤] من المخاطبين، وإذا تعلقت «باعبدوا» ناسب خطاب ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

---

(١) انظر الكشاف ١: ٢٢٨. والبيت لجرير في ديوانه ١: ٢١٢ وكماله:

يا تيم تيم عدي لا أبالكم ... لا يوقعنكم في سوأةٍ عمر

(٢) انظر الكشاف ١: ٢٣٠.

(٣) ق: فلم يجىء.. جيء به.

(٤) ق: والمطلق به.

﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾.

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ يجوز رفعه خبرَ مبتدأٍ محذوف، ونصبه صفة لما قبله أو على القطع، وأُجيزَ رفعُهُ على الابتداء والخبر «فلا تجعلوا لله أنداداً» وهو في نهاية الضَّعْفِ لِمُضِيِّ الصِلةِ فلا يناسبُ دخول الفاء في الخبر وللربط بالاسم الظاهر وهو «لله» [أي]: فلا تجعلوا له. وأجاز مَكّيٌّ رحمه الله أن ينتصب على: أعني. وليس بالتفسير فيحتاج إلى إضمار أعني، وأن ينتصب «بتتقون»، وهو إعرابٌ تَنَزَّهَ القرآنُ عنهُ. والأحسنُ جَعْل «جعل» بمعنى صَيَّر فينتصب «فراشاً» و«بناءً» على المفعول لا بمعنى خلق فينتصبان على الحال.

ومعنى ﴿ فِرَٰشًا ﴾ تستقرون عليها، والفراشُ والمِهادُ والبساطُ والقرار والوِطاءِ نظائر. والبناءُ مصدرٌ يُرَادُ به المبنى وهو تشبيهٌ بما يفهم كقوله ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات] شُبِّهت بالقبةِ المبنية على الأرض. و﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ متعلقٌ بأنزل، أو في موضع الحالِ فتتعلق بمحذوف إذ لو تأخر لكان صفة لـ«ماءً» فيكون التقدير: من مياهِ السماء. ونَكَّر ماءً لأنَّ المنزَل لم يكن عاماً فتدخل فيه أل. ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ ﴾ أي: بالماءِ، والباء للسببية، وهذه السببيةُ مجازٌ وهو تعالى قادر على أن يُنْشِىَء الأجناسَ وقد أنشأها من غير مادةٍ ولا سببٍ، ولكنْ لما وجد خلقه بعض الأشياء عند أمرٍ ما أَجْرى ذلك الأمرَ مجرى السببِ لا أنّه سببُهُ حقيقةً. و«مِن» للتبعيض، و«أل» في الثمرات لتعريف الجنس، وجُمِعَ لاختلاف أنواعه. ولا حاجة إلى ارتكاب[1] أنّ

(١) كذا في ق، ط ولعلها: إلى أن يقال.

الثّمرات من باب الجموع التي يَتَعاورُ بعضُها موضعَ بعضٍ لاكتفائهما في الجمعية نحو ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ ۝٢٥﴾ [الدخان] و﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۝٢٢٨﴾ [البقرة] فقامت الثّمراتُ مقامَ الثّمر أو الثّمار كما ذهب إليه الزمخشريُّ(١). وأَبْعَدَ مَن جعل «مِن» زائدة وأل في ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ للاستغراقِ لأنّ زيادةَ «مِن» في الواجب وقيل معرفة انفرد بجوازه الأخفشُ. ولأنّ من الثَّمراتِ ما لا يكونُ رزقاً لنا فلا يصحُّ الاستغراقُ [١١/أ] واحتمل ﴿رِزْقًا﴾ أن يكون كالطحن فينتصب على الحال، وأن يكون مصدراً فيكون مفعولاً من أجله، وقُرىء: من الثمرة على التوحيد. و«لكم» في موضع الصفة إنْ كان «رزقاً» بمعنى المَرْزُوقِ، وفي موضع المفعول إنْ كان مصدراً، وجوّز أن يتعلق «بأخرج».

وقَدَّمَ خلقَ الإنسانِ لأنّه أقرب إلى معرفته(٢)، ثم خَلْقَ الأرض لأنّها أقرب إليه من السماء، وقدّم السماءَ على نزولِ المطرِ وخروجِ الثمراتِ لأنّه كالمتولِّد بين السماء والأرض، والأثرُ متأخرٌ عن المؤثِّر. قال أبو عبيدة: النِدُّ الضدّ وقيل الكفء والمِثْل. ولما كانوا اتَّخذُوا أنداداً جاء النهيُ عن جعل أنداد الله تعالى على حسب الواقع. وهذه الجملة متعلقةٌ بقوله ﴿ٱعْبُدُوا۟﴾ أي: فَوحِّدُوه وأخلِصُوا له العبادةَ لأنّ أصلَها هو التوحيد. وقال الزمخشريُّ(٣): تتعلق بلعلَّ على أن ينتصبَ «تجعلوا» انتصاب «فأطلعَ» في قوله ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ۝٣٧﴾ [غافر] في رواية حفص عن عاصم، أي: خلقكم لكي تَتَّقُوا(٤) وتخافوا عِقابَهُ ولا تُشَبِّهوهُ

(١) انظر الكشاف ١: ٢٣٥.

(٢) ق: أقرب إلى خلق معرفة.

(٣) الكشاف ١: ٢٣٦.

(٤) ق: تتقون.

بخلقه، انتهى. فعلى هذا لا تكون «لا» ناهية بل نافية، و«تجعلوا» منصوب على جوابِ الترجّي ولا يجوز على مذهب البصريين. وفي كلامه تعليق ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ «بخلقكم» على ما مَرَّ من مذهبه الاعتزالي. ويجوزُ أن يكونَ متعلقاً بالموصول وصلاته إذا جعلت «الذي» خبرَ مبتدأ محذوف أي: هو الذي جعل لكم هذه الآيات العظيمة والدلائل النَّيِّرَةِ على توحيده.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ جملة حالية فيها هزءٌ لتركِ الأنداد، أي: أنتم من أهل العلم والتمييز بين الحقائق فلا تفعلوا فِعْلَ أجهلِ العالم وأَبْعَدهم عن الفطنة. وقدَّروا مفعولِ «تعلمون» أنواعاً من التقادير، والأَوْلَى أن يكون متروكاً إذ المقصودُ إثبات أنّهم من أولي العلم. قال ابنُ عطية[1]: هذه الآية تعطي أنّ الله تعالى أغنى الإنسان إلى آخر كلامه. وهذا خطأ في التركيب لأنّه لا ينوبُ إن ومعمولاها مناب مفعولي أعطى بخلاف باب ظن.

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾.

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ الآية: ليست «إن» بمعنى «إذ»، ولا «كان» هنا ماضية المعنى واللفظ، ولم تُخلصْه «إن» للاستقبال، وإن كان الريبُ وقعوا فيه حقيقة كما زعموا، بل أخرجَ هذا الشرطَ في صورةِ المستقبل أي: هو مما يَعرضُ وقوعُه وإنْ كان لا يمكن وجودُه، إذ وضوحُ انتفاء أن يكون في ريبٍ من جهته غير خافٍ. و«في ريب» هو من تنزيلِ المعاني منزلةَ الأجرام. و«من» تحتمل ابتداء الغاية والسببية. «ما» موصولة أي: من الذي نَزَّلنا

---

(١) المحرر الوجيز ١ : ١٩٣.

والعائد محذوف أي أنزلناه، وأُجِيزَ أن يكونَ نكرةً موصوفةً. و«نزلنا» تضعيفه مرادف للهمزة التي للنقل، وقرىء: أنزلنا.

وليس التضعيفُ هنا دالاً على نزولِهِ مُنَجَّماً في أوقاتٍ مختلفة خلافاً للزمخشريّ[١]، قال: فإن قلت: لم قيل «مما نزلنا» على لفظ التنزيل دون الإنزال؟ قلتُ: لأنَّ المرادَ النزول على سبيل التدريج والتنجيم[٢]، وهو من مَحازِّه[٣] لمكان التحدي، انتهى. وهذا الذي قاله الزَّمخشريُّ في تضعيفِ عينِ الكلمة هو الذي يُعَبَّرُ عنه بالتكثيرِ أي: يفعلُ ذلك مرة بعد مرة فيدل على هذا المعنى بالتضعيف، وذهل الزّمخشريُّ عن كونِ ذلك إنَّما يكونُ في الأفعالِ التي تكون قبل التضعيف متعديةً نحو: جَرَّحتُ زيداً وفتَّحتُ البابَ وقطَّعتُ وذبَّحتُ، فلا يقال: جَلَّسَ زيدٌ ولا قَعَّدَ [عمرو] ولا صوّم. و«نزّلنا» لم يكن متعدياً قبلَ التضعيفِ إنما تَعَدَّى بالتضعيفِ أو الهمزة، فإنْ جاء التكثير في لازمٍ فهو قليلٌ ويبقى على حالهِ لازماً قالوا: ماتَ المال ومَوَّتَ إذا كَثُر ذلك فيه[٤]. وأيضاً فالتضعيفُ الذي يُرادُ به التكثير إنّما [١١/ب] يدلُّ على كثرة الفعل، أما أن يصير اللازم متعدياً فلا. و«نزّلنا» كان قبل التضعيف لازماً تقول: نَزَلَ القرآن، ويدلُّ على بُطلانِ ما ذهب إليه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [الفرقان][٥].

وفي قوله: ﴿ نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ التفاتٌ إذ هو خروجٌ من غائبٍ إلى متكلم

---

(١) الكشاف ١ : ٢٣٨.

(٢) ق: والتفخيم.

(٣) جمع محزّ، من الحزّ بمعنى القطع.

(٤) ق: مات الأول موتاً إذا كثر ذلك منه.

(٥) ق: وقالوا.

ويُفيد التفخيمَ للمُنْزَلِ والمُنْزَلِ عليه. وفي إضافةِ العبد إليه تعالى تنبيهٌ على عِظَمِ قَدْرِه واختصاصه بخالِص العبودية. ولفظ العبد عام وخاص وهذا من الخاص: [من السريع]

لا تَدْعُني إلا بيَا عَبْدها   لأنـه أشـرفُ أسمـائـي[1]

وقُرىء: على عبادنا، يعني الرسولَ وأمتَهُ، قيل: ويحتمل أن يُرَادَ بالعباد النبيُّون الذين أنزل عليهم الكتب. والرسولُ صلى الله عليه وسلم أولُ مقصودٍ بذلك.

والسورةُ: المنزلةُ الرفيعةُ، وسميت سورة القرآن بذلك لأنّه يَشْرُف بها قارِئُها. وقيل: قطعة من القرآن من: أَسْأرت من السُؤْر، والهمزةُ في سؤرة لغة. وطَلَبَ منهم الإتيانَ بِمُطْلَقِ سورةٍ وهي التي أقَلُّها ثلاث آياتٍ. وتقدم «وإن كنتم في ريب مما نزلنا» ولم يكن التركيب: في ريب من عبدنا، فناسب أن يكونَ الضميرُ في «من مثله» عائداً على المُنْزَلِ لا على المنزل عليه. والمطلوب في غير هذا أنْ يأتوا بسورةٍ مِثْلِه وبعشر سورٍ مثله وقال ﴿ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴿٨٨﴾ ﴾ [الإسراء]. و«من» في موضع الصفة أي: من كلام مثله، وقولُ مَنْ قال إنها لبيانِ الجنس أو زائدة مَرْغوبٌ عنه. والمِثْليَّةُ في حُسْنِ النَّظْمِ وبديعِ الوصف وغرابةِ الأسلوب والإخبارِ بالغيب مما كان وما يكونُ وما احتوى عليه من الأمر والنَّهي والوعد والوعيد والقصص والحكم والمواعظ والأمثال والصدق والأمن من التحريف والتبديل. وقيل: الضمير في «مثله» عائدٌ على المُنْزَلِ عليه «فمن» متعلقةٌ بقوله «فأتوا» أي: فائتوا من مثل الرسول بسورة، أو في موضع الصفة أي

(١) ق: من أشرف، وبه ينكسر الوزن، وهو في القرطبي ١: ٢٣٢ غير منسوب.

بسورةٍ كائنةٍ وصادرة من رجلٍ مثله. وفي كلا التقديرين «من» لابتداء الغاية. والمثليةُ تتجه على كونِه على الفطرة الأصلية أُمِّياً لا يُحْسِنُ الكتابَة ولا دَارَسَ العلماءَ ولا جالسَ الحكماءَ ولا فارقَ وطنه الذي نشأ فيه. وإذا كان الضمير في «من مثله» عائداً على المُنْزَل فذكر المثل على سبيل الفرض.

والشهداء: جَمْعُ شهيدٍ للمبالغة كعليمٍ وعلماء، وكونُهُ جمع شاهد كشاعر وشعراء ليس [من] باب فاعل. وقال الزَّمخشريُّ: ولا قصد إلى مثل ونظير هنالك ولكنّه مثلُ قول القبعثري للحجَّاج و[قد] قال له: لأَحْمِلنَّكَ على الأدهم - مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب. أراد مَنْ كان على صفة الأمير من السلطان والقوة وبَسْطَةِ اليد ولم يقصد أحداً يجعله مثلَ الحجاج، انتهى كلامه[1]. وقد فسّر هو المثلية في كونه بشراً عربياً أمّياً لم يقرأ الكتب، فقوله: لا مثل ولا نظير ليس بظاهر لأنَّ التماثل في هذا الشيء الخاص موجود.

و﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يحتمل أن يتعلقَ بشهدائكم أي: ادعوا من اتخذتم آلهة من دون الله وزعمتم أنّهم يشهدون لكم أنَّكُم على الحقِّ، أو ادعوا أعوانَكُم[2] من دون الله، أي من دون أولياء الله ومَنْ تَستعينونَ بهم دون الله، ويتعلق «بادعوا» أي: وادْعُوا من دون الله أي لا تستشهدوا بالله تعالى فتقولوا[3]: الله يشهد أنّ ما نَدَّعِيهِ حق. ولم يكتفِ في تعجيزهم بأنْ يعارضوه حتى أمرهم أن يدعوا بشهدائهم فيستعينوا[4] بهم على ذلك، وهو

(١) الكشاف ١: ٢٤٢.

(٢) ق: أو ادعوا أنكم.

(٣) ق: فيقولون.

(٤) ق: فيستعينون.

أمرُ تعجيزٍ. والظاهر أنّ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في كونكم في ريبٍ من المُنْزَلِ على عبدنا، وجواب الشرط محذوفٌ أي: فائتوا.

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾.

ولما كان الأمرُ أمرَ تَهَكُّمٍ وتعجيزٍ أخبر أنّهم ليسوا قادرينَ على المعارضة بقوله ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ وجاء بِلَنْ[1] وإنْ كان الغالب [١٢/أ] أنّها تدخل على الممكن تهكماً بهم على أنّها ربما تدخل على الممتنع. وعَبَّر بالفعل عن الإتيان لأنَّهُ ما من شيء من الأحداث إلا[2] يصحّ أن يعبّر عنه بالفعل. وفي كتاب ابنِ عطية تعليلٌ غريبٌ لعمل «لم» الجزم قال[3]: وجَزَمتْ «لم» لأنَّها أشبهت «لا» في التبرئة في أنّهما ينفيان، وكما تحذف «لا» تنوين الاسم كذلك «لم» تحذفُ الحركةَ. ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ إثارة[4] لِهِمَمِهِم ليكونَ عجزُهم بعد ذلك أبلغَ، وفيه دليلٌ على إثباتِ النبوَّةِ إذْ هو إخبارٌ بالغيبِ ولم يقع من أحدٍ معارضةٌ أصلاً. ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ جملة اعتراض لا موضعَ لها من الإعراب. وقال الزّمخشريُّ[5]: واقترانُ الفعل بلن في هذه الجملة دون لا وإنْ كانتا أُخْتين في نفيِ المستقبلِ، لأنَّ في «لن» توكيداً وتشديداً؛ تقول لصاحبك: لا أقيمُ غداً، فإن أَنْكَر عليك قلت: لن أُقيمَ غداً، كما تفعل في: أنا مقيم وإنّي مقيم انتهى. وهذا مخالف لما ذكر عنه أنَّ «لن» تقتضي التأبيدَ

(١) ق: بأن.

(٢) ق: إلا لن يصح.

(٣) المحرر الوجيز ١: ١٩٥.

(٤) ق: إشارة.

(٥) الكشاف ١: ٢٤٨.

فيما نفي. وقال ابنُ خطيب زَمَلكي: «لن» تنفي ما قَرُب و«لا» يَمتدُّ النفيُ فيها. وهذا يكادُ يكونُ عكس قول الزّمخشريّ. وكون «لن» تقتضي التأكيدَ أو التأبيدَ ونفي ما قرب أقوال متأخرين، والرجوعُ في ذلك لمستقرىء اللسان سيبويه ومَنْ في طبقتِه؛ قال سيبويه(١): «لن» نفيٌ لقولِه سيفعل، و«لا» نفيٌ لقولِه يفعل انتهى. وهو نصٌ على أنّهما ينفيان المستقبل.

﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ جواب الشرط الذي هو «فإن لم تفعلوا» وكنّى به عن تركِ العنادِ لأنَّ مَنْ عاند في وضوح(٢) الحقِّ له استوجب العقابَ بالنَّارِ، واتقاء النَّار من نتائج ترك العناد. قيل: وعُرِّفت النَّارُ ووصلت «التي» بما وصلت(٣) لتقدم ذكرها في سورة التحريم(٤) إذْ تلك الآيةُ نزلت بمكة وهذه بالمدينة. وقُرِىء: وقودها، على أن يراد به الذي تُوقَدُ به، ووُقُودها بضم الواو. وهو مصدر أي زُوِّد وقودُها، أو جعلوا المصدرية مبالغة، وحُكيَ المصدرُ بالفتح أيضاً. وقُرِىء: وَقِيدُهَا: أي مَوْقُودُها. ﴿وَٱلْحِجَارَةُ﴾ يناسب أن تُفَسَّرَ بالأصنام لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأنبياء].

﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ الكثير في لسان العرب أنَّ الإعدادَ لا يكونُ إلا للموجود وهو التهيئةُ والإرصادُ قال الشاعر(٥): [من م. الكامل]

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٣٥.

(٢) ط: بعد وضوح.

(٣) ط: ووصفت بالتي وصلتها.

(٤) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴿٦﴾﴾ [التحريم].

(٥) هو عمرو بن معد يكرب، والبيت في ديوانه ص٦٩.

أعـددتُ للحـدثـانِ سـا   بغـــةً وعـــدَّاء علنـــدا

وقد يكون لما هو في معنى الموجود كقوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۝٣٥﴾ [الأحزاب] قال ابنُ عطية[1]: وفي قوله ﴿أُعِدَّتْ﴾ رَدٌّ على مَنْ قال بأنَّ النَّارَ لم تُخْلَقْ حتى الآن وهو القول الذي سقط فيه منذرُ بنُ سَعِيدٍ[2] انتهى. ولفظة ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ لا تدلُّ على اختصاصهم بدخولِ النار وإنّما نصّ عليهم لانتظامِ المُخَاطَبين فيهم والجملة استئنافُ إخبار. وقال أبو البقاء[3]: في موضع الحال من النار والعامل «فاتقوا» انتهى. وجعلها حالاً [لا] يظهر إذ يصير المعنى: فاتقوا النَّارَ في حالِ إعدادِها للكافرينَ وهي معدةٌ للكافرين اتَّقَى هؤلاء النَّارَ أو لم يَتَّقُوهَا فيكون إذ ذاك حالاً لازمة.

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٥﴾.

والبشارةُ أولُ خبرٍ يردُ على الإنسانِ وأكثر ما يُستعمل في الخيرِ. وَلمَّا ذكرَ الكفارَ ومآلَهم ذكر مُقَابِلَهم المؤمنينَ ومآلَهم لتكون الموعظةُ جامعةً بين الوعيدِ والوعدِ، والمأمورُ بالتبشيرِ الرسولُ صلى الله عليه وسلم أو كُلُّ مَنْ تصح البشارةُ منه من غير تعيينٍ ولا نية. قال الزمخشري[4]: وهذا أحسنُ وأجزلُ فإنّه يُؤْذِنُ بأنَّ الأمرَ لعظمه وفخامةِ شأنهِ محقوقٌ بأن يُبَشِّر به كُلُّ مَنْ

(١) المحرر الوجيز ١: ١٩٧.

(٢) ق: وهذا. ومنذر هو ابن سعيد البلوطي القرطبي المتوفى سنة ٣٥٥هـ. انظر الأعلام ٧: ٢٩٤.

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ٢٥.

(٤) الكشاف ١: ٢٥٣.

قدر على البشارة انتهى. والوجهُ الأولُ عندي أوْلى لأنَّ أمره عليه السلام بالبشارة مخصوصاً بها أَفْخَمُ وأجزلُ وكأنَّه ما اتكل على أنْ يُبَشِّرَ المؤمنينَ كلُّ سامعٍ بل نصَّ على أعظمهم وأصدقِهم ليكونَ ذلك أوثقَ عندهم [١٢/ب] وأقطع في الإخبار بهذه البشارة العظيمة إذ تبشيرُه تبشيرٌ من اللهِ تعالى.

والجملةُ من «وبشر» معطوفة على ما قَبْلَها وليس الذي اعتمدت بالعطفِ عليه هو الأمر حتى يُطْلَبَ مُشَاكلٌ من أمرٍ أو نهيٍ يعطفُ عليه، إنّما المعتمدُ بالعطفِ هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين فهي معطوفةٌ على جملةِ وصفِ عقابِ الكافرينَ كما نقول: زيدٌ يعاقبُ بالقيدِ والإزهاقِ وَبشِّرْ عَمْراً بالعفوِ والإطلاق، قالهُ الزّمخشريُّ[١] وتبعه أبو البقاء. وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون قوله «وبشر» معطوفاً على قوله «فاتقوا النار» ليكون عطفَ أمرٍ على أمر، قال الزّمخشريُّ[٢]: كما تقول: يا بني تميم احذرُوا عقوبةَ ما جَنَيْتُم وبشِّر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم انتهى. وهذا خطأ لأنَّ قوله «فاتقوا» جواب للشرط وموضعه جزم والمعطوفُ على الجوابِ جواب ولا يمكن في قوله «وبَشِّر» أنْ يكون جواباً لأنّه أمرٌ بالبشارة مطلقاً لا على تقدير «إن لم تفعلوا» بل أمر أن يُبَشِّرَ الذين آمنوا أمراً ليس مُرَتَّباً على شيءٍ قبله، وليس قوله «وبَشِّر» على إعرابه مثْلَ ما مَثَّلَ به من قوله: يا بني تميم إلى آخره، لأنَّ قوله: احْذَرُوا لا موضعَ له من الإعرابِ بخلافِ قوله: فاتقوا، فلذلك[٣] أمكن فيما مثّل به العطف، ولم يمكن في «وبَشِّر».

---

(١) ق: وأتبعه. انظر الكشاف ١: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) الكشاف ١: ٢٥٤.

(٣) ق: وكذلك.

وقُرِىءَ: وبُشِّرَ ماضياً مبنياً للمفعول قال الزَّمخشريُّ[١]: عطفاً على «أُعِدّت» انتهى. وهذا الإعرابُ لا يتأتى على قول مَنْ جعل «أُعدت» جملة في موضع الحال لأنَّ المعطوفَ على الحالِ حالٌ، «وبشر» لا يكون حالاً. «وبشر» يتعدى إلى مفعولٍ بنفسِه وإلى آخرَ بحرف الجَرِّ وهو قوله «لهم جنات» وحذف منه الحرف وهو في موضع نصب[٢] لا في موضع جَرٍّ خلافاً لمذهب الخليل أنَّهُ في موضع جرٍّ قالهُ ابن مالك في «التسهيل»، وكان قليلَ الإلمامِ بكتابِ سيبويه. وجاءت صلةُ الموصول بالماضي لا باسم فاعل دلالةً على [أنَّ] المستحقَّ للتبشير بفضلِ الله مَنْ وقع منه الإيمانُ وتَحقَّقَ به وبالعمل الصالح. و«الصالحات» صفة جَرَتْ مجرى الأسماءِ فوليت العواملَ فانتصبتْ على أنَّها مفعولٌ به، فأل فيها للجنس لا للعموم، والظاهر أنَّ من اقتصر على الإيمانِ فقط دونَ العملِ الصالح لَا يكون مُبَشَّراً بالجنَّة من هذه الآية.

والجنَّةُ: البستان الذي[٣] سَتَرَتْ أشجارُه أرضَه. والنهرُ: دونَ البحرِ وفوقَ الجَدْولِ، وفتح الهاء اللغة العالية. وقال الزّمخشريُّ[٤]: الجنَّةُ اسمٌ لدارِ الثوابِ كلِّها وهي مشتملةٌ على جِنانٍ كثيرة ومرتبةٌ مراتبَ على حَسْبِ استحقاقِ العاملينَ لكلِّ طبقةٍ منهم جنَّات من تلك الجِنان انتهى. وقوله: على حسب استحقاق العاملين، فيه دسيسةُ الاعتزالِ. واللام في ﴿لَهُمْ﴾

---

(١) الكشاف ١: ٢٥٤.

(٢) عبارة الأصل مضطربة «وهو في موضع نصب على مذهب الخليل لا في موضع جرّ خلافاً لمن قال مذهب الخليل إنه في موضع جر وهو ابن مالك قاله في «التسهيل». وانظر التسهيل ص٨٣.

(٣) ق: التي.

(٤) الكشاف ١: ٢٥٧.

للاختصاص وتقديمُ الخبر هنا آكَدُ من تقديمِ المُخْبَرِ عنه لقربِ عَوْدِ الضمير[١] على «الذين آمنوا» فهو أَسَرُّ للسامع. وليست «مِن» زائدة ولا بمعنى في، فإنْ كانت الجنّةُ الأشجار الملتفَّةُ ذوات الظِّل فلا حَذْفَ، أو الأرض فعلى حذف أي من تحت أشجارها أو غرفها ومنازلها. و«مِن» لابتداء الغاية. وأحسن أوصاف الجنَّةِ جريانُ الماءِ الذي هو كالروحِ لها، لذلك لا يكادُ ذِكْرُها يأتي إلا مشفوعاً[٢] بِجَرْيِ الأنهارِ، قال ابنُ عطية: نُسِبَ الجريُ إلى النهرِ وإنما يَجْري الماءُ وحده تَوسُّعاً وتَجَوُّزاً كما قال: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يوسف] وكما قال الشاعر[٣]: **[من الكامل]**

واستبَّ بعدك يا كليبُ المجلسُ

ثم ناقض فقال قبل ذلك[٤] بنحو من خمسةِ أسطار: والأنهارُ المياهُ في مجاريها المتطاولة الواسعة. وأل في الأنهار للجنس. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[٥]: أو يرادُ أنهارها فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴿٤﴾ ﴾ [مريم] انتهى. وهذا شيءٌ قاله الكوفيون. ولا تكون[٦] «أل» عند البصريين تنوبُ مَنابَ الإضافةِ قيل: أو تكون «أل» للعهد

---

(١) ق: عوده للضمير.

(٢) ق: مشعوفاً.

(٣) هو مهلهل أخو كليب بن وائل، والبيت في شرح ديوان الحماسة ٢ : ٩٢٨، وصدره:

نُبِّئت أن النار بعدك أُوقدت

(٤) ق: بعد ذلك. وانظر في هذا القول وسابقه المحرر الوجيز ١ : ١٩٩ .

(٥) الكشاف ١ : ٢٥٩ .

(٦) ق: تكن.

الثابت في الذهن من الأربعة المذكورة في [١٣/أ] سورةِ القتال[١].

والجملةُ من قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟﴾ مستأنفةٌ، لما ذكر تبشير المؤمنين بالجَنَّةِ ووُصِفَتْ بجريِ أنْهارِهَا تَشَوَّقتِ النُّفُوسُ إليها وإلى ذِكْرِ حالِ المؤمنِ فيها فَبُدِىءَ بذكْرِ مَلاَذِّهَا والأهم[٢] منها فقيل: كُلَّما. وجَعْلُ الجملةِ صفةً للجنَّاتِ، أو في موضعِ رفعٍ على الابتداء مضمراً: فهي كُلَّما أوهم كُلَّما، مرجوحٌ لافتقارها في هذين الوجهين إلى موصوفٍ أو إلى محذوفٍ واستقلالها إذا كانت استئنافاً. وأجاز أبو البقاء[٣] أن يكون حالاً من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أي: مرزوقينَ على الدوام، ولا يَتمُّ إلاَّ إذا كانت حالاً مقدَّرةً لأنَّهم وقتَ التبشير لم يكونوا مَرْزُوقينَ ولا قائلين ﴿هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾. والضمير في «منها» عائدٌ على الجنّات.

﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بَدَلُ اشتمالٍ أُعيدَ معه الجار و«من» لابتداءِ الغاية فيهما[٤] ويتعلقان «برزقوا» على جهةِ البدلِ. وأجاز الزّمخشريُّ أن يكون «من ثمرة» بياناً، قال[٥]: على منهاج قولك: رأيت منك أسداً انتهى. وكون «مِن» للبيان ليس بمذهبٍ للمحققينَ وقد تَأَوَّلُوا ما استدلَ به القائلونَ بأنَّ «مِن» تكونُ للبيان، وعلى تقدير أنْ تكون «مِن» تأتي للبيان لا يتمشى ها هنا لأنَّ

(١) ق: من الأوجه المذكورة، والتصويب من ط. والمقصود الأنهار الأربعة الواردة في سورة القتال ٤٧: ١٥.

(٢) ق: ولاءهم.

(٣) انظر الإملاء ١: ٢٥.

(٤) ق: فيها.

(٥) الكشاف ١: ٢٦٠.

البيانيةَ إنْ كان قبلَها معرفةٌ قُدِّرَ مكانها مضمرٌ[١] صدراً لموصول يكون[٢] صفة لتلك المعرفة، وإنْ كان قبلها نكرة قُدِّرَ ضميرٌ مكان «مِن» ويكـون ما دخلـتْ عليه خبراً لذلك الضمير. وهذان التقديران تفسيرُ[٣] معنى لا تفسيرُ إعرابٍ ولايجيء[٤] هذان التقديران هنا. وأمّا[٥]: رأيتُ منك أسداً «فمِن» لابتداءِ الغايةِ أو للغايةِ ابتداءً وانتهاءً نحو: أخذته منك. ولا يُرادُ بالواحدِ الشخص الواحد من التفاح مثلاً بل المُرادُ واللهُ أعلم النوعُ من أنواعِ الثمارِ والجناة الواحدة انتهى، وهذا تفريع على أنّ «مِن» تكون بياناً.

و﴿رِّزْقًاۙ﴾ أي: مرزوقاً فتبعد فيه المصدريةُ لقوله «هذا» و«أُتوا». و«هذا الذي» مبتدأ وخبر أي: مِثْلُ الذي، وحذف مِثْلُ لاستحكامِ الشَّبه حتى كأنَّ هذه العين تلك. و«من قبل» متعلقٌ بـ«رُزقنا» وهو مقطوعٌ عن الإضافة والتقدير: من قبل المرزوق هذا. وقال ابنُ عطية[٦]: «هذا» إشارةٌ إلى الجنسِ، أي: هذا من الجنس الذي رُزِقْنَاهُ من قَبْلُ انتهى. فيصيرُ التركيب: هذا الجنس من الجنس، ولعلَّ الناسخَ صَحَّفَ مثل بمن، أي: هذا [الجنس] مثل الجنس. ومعنى ﴿قَالُواْ﴾ أي: قال بعضُهُم لبعض وذلك على سبيلِ التذكُّر لنعمِ الله، وقيل: ذلك على سبيلِ التعجُّبِ يُرزقُونَ الثمرةَ ثم مثلها صورةً والطعمُ مختلفٌ فيتعجبون.

---

(١) ق: بمضمر.

(٢) ق: تكون.

(٣) ق: تفسيراً.

(٤) ق: يجيئان.

(٥) ق: وما.

(٦) المحرر الوجيز ١: ٢٠٠.

[﴿وَأُتُوا۟﴾ مبنيٌ للمفعولِ والآتي بتلكَ الخَدَمُ والوِلْدَانُ، وقرىء:] «وأَتَوْا» مبنياً للفاعل وهو إضمارُ الآتِينَ دَلَّ عليه المعنى، أَلا تَرى إلى قوله: ﴿ ۞وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الإنسان] الآية. والضمير في «به» عائدٌ على الرزق الذي هو [من] الثمار كما أنَّ «هذا» إشارة إليه. وقال الزّمخشريُّ(١): فإنْ قلت: إلامَ يرجعُ الضميرُ في قوله ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ﴾ قلت: [إلى] المرزوقِ في الدنيا والآخرة لأنَّ قوله: ﴿ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ انطوى تحته ذِكْرُ ما رُزِقُوه في الدَّارَين انتهى. وهذا غيرُ ظاهرٍ؛ بل الظاهرُ أنْ يعود «به» على المرزوق في الآخرة لأنَّه هو المُحَدَّثُ عنه والمشبّهُ بالذي رُزِقُوه من قَبْلُ [مع] أنّه إذا فُسِّرَتْ القَبْليةُ بما في الجنَّةِ تَعَيَّنَ عَوْدُ الضمير إلى المرزوق في الجنَّةِ ولا سيما إذا أُعربت الجملةُ من قوله «وأُتوا» حالاً، أي: قالوا كذا(٢) وقد أتوا به، أو كانت معطوفة على «قالوا» لأنّها في حَيِّزِ «كلّما» والعامل فيها مستقبل المعنى لأنّها لا تخلو من معنى الشرط، أو كانت مستأنفة لأنَّ هذه الجملَ إنَّما جِيءَ بها مُحَدَّثاً بها عن الجنَّةِ وأحوالها، وكونه يُخْبِرُ عن المرزوقِ في الدنيا والآخرةِ أنّه متشابهٌ ليس من حديث الجنَّة إلا بتكلفٍ.

و﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ حالٌ من الضمير في «به» أي بالمرزوق في حال [١٣/ب] تَشَابُهِه، وأطلقَ التشابه ولم يُقَيّدهُ وقَيَّدهُ(٣) المفسرون بتمثيلاتٍ. وقال الزّمخشريُّ(٤): إنَّ ثمرَ الجنَّةِ متشابهٌ بثمرِ الدنيا، وأطالَ القولَ في ذلك.

---

(١) الكشاف ١: ٢٦١.

(٢) عبارة ق: كذا المعنى لأنها لا تخلو من معنى وقد أتوا به.

(٣) ق: وقيّد.

(٤) الكشاف ١: ٢٦١.

والذي يظهر أنَّ التشابُهَ فيه كونه يشابه بعضه بعضاً في أعلى غايةِ الجودةِ، ليس فيه تنافرٌ كما في ثمرِ الدنيا إذْ تَجِدُ النوعَ الواحدَ يختلفُ في الجودةِ والرداءةِ اختلافاً كثيراً ويتباينُ حتى يساوي بعض النوع أضعافَ ما يساوي بعضه.

ولمَّا كانت مجامعُ اللَّذةِ في المسكنِ البَهِيِّ والمَشْربِ الرَّوِيِّ والمَطْعَمِ الشَّهِيِّ والمنكح الرَّضِيِّ ذكرها تعالى فيما بَشَّرَ به المؤمن وبدأ بالمسكنِ لأنَّ[1] به الاستقرار، ثم بالمشربِ والمطعمِ لأنَّ بهما قوَامَ الجسمِ ثم بالأزواج لأن بها[2] تمام اللَّذَّةِ والأُنْسِ فقال: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ﴾. والأَوْلَى أَنْ تكونَ جملةً مستأنفةً كما اخترنا في «كلما» لأنَّ في جعلها استئنافاً اعتناء بالجملة إذا سيقت كلاماً تاماً لا يحتاج إلى ارتباطٍ صناعيٍ.

و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ مبتدأ ورفعُه يدلُّ على الاستئنافِ إذ لم يُشْرَكْ مع «جنات» في العامل. والمرادُ بالأزواجِ القُرَناءُ من النساءِ اللاتي تَختصُّ بالرجلِ لا يشاركُهُ فيها غيرُه. وفي الحديثِ الصحيحِ ما يدلُّ على كثرةِ الأزواجِ للرجلِ الواحدِ، وجاء «أزواج» جمع قلة لأن استعماله هو الكثير وهو المَقِيسُ في فعل المُعْتَلِّ العينِ، وقد جمع زوج على زوجة جمع الكثرة لكنّ استعمالَهُ قليلٌ وليس بالقياس.

و﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ صفةٌ للأزواج مبنية على طَهُرت كالواحدةِ المؤنَّثة[3]. وقُرِىء: مطهرات على طَهُرن وبناؤُه للمفعولِ أفخمُ إذا فُهم أنَّ لها مطهراً[4]

---

(١) ق: لأنه.

(٢) ق: بهما.

(٣) ق: كالواحد المؤنث.

(٤) ق: أن لنا مطهر.

وليس إلاَّ الله تعالى، وتَطهيرهُنَّ من الأوصافِ القبيحةِ في الخَلْق والخُلق. وقُرِىء: مُطَّهرة وأصله مُتَطَهِّرة فأُدغِمَ. ولما ذكر مجامعَ اللَّذةِ أعقب بما يزيلُ تنغيصَ النعيمِ بذكرِ الخُلودِ، وظاهر اللُّغة أنَّ الخلودَ هو البقاءُ الدائمُ الذي لا ينقطعُ، قال زهير: **[من الطويل]**

فلو كان حَمْدٌ يخلدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حَمْدَ الناس ليس بِمُخلدِ[1]

﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾.

الحياءُ تَغَيُّرٌ في الوجهِ يَعتري من خوفِ لومٍ أو ذمٍّ وضده القِحَةُ. قيل: لما ضَرَبَ تعالى المثلَ بالعنكبوتِ والذُّبابِ وغيرهما وسبق في هذه السورة ضَرْبُ المثلِ بالمستوقدِ والصَّيِّبِ أنكر بعضُ الكفارِ أنْ يكون اللهُ تعالى يَضربُ الأمثالَ بهذه فنزلَ ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾. واستحيى موافقٌ للمجرد وهو حَيِيَ بمعنى استحيى. واسْتَحَى يَسْتَحِي لغةٌ تميميةٌ، واستحيى لغةٌ حجازيةٌ. وأكثرُ نصوص أئمةُ النَّحْوِ أنَّ المحذوفَ في استحى [في] لغة تميم عين الكلمة ووزنه استفل. ومعنى «لا يستحيي» لا يترك لأنَّ الاستحياءَ حقيقة محال على اللهِ تعالى، والتركُ من ثمرةِ الحياءِ لأنَّ مَنِ استحيى[2] من شيءٍ تَرَكَهُ. وضَرْبُ الشيء مَثَلاً: تَصْيِيرُه. وقد عَدَّ بعضُ النُّحَاة في باب ظننت ضرب مع المثل وغيره قال: المعنى: وضع وبيّن.

---

(١) ق: ولكن حمد الله. وما أثبتناه في الديوان ص٢٣٦.

(٢) ق: لأنه استحيى.

والبعوضةُ حيوانٌ معروف، والمشهور نصب بعوضة، وقُرِىء بالرفع، والنصبُ على أن يكون صفة «لِمَا» وصفت باسم الجنس، و«ما» بدلٌ من «مثلاً». و«مثلاً» مفعولٌ بيَضْرِب أو عطف بيان من «مَثَل» أو بدل منه، أو مفعولاً بيَضْرِب و«مثلاً» حال من نكرة تَقدَّمت عليها أو مفعولاً ثانياً ليضرب، أو أول ليضرب و«مثلا» ثانياً، أو منصوباً على إسقاطِ الجار، التقدير: ما بين بعوضةٍ فما فوقَها. والذي نختارُهُ أن «مثلاً» مفعولٌ بيضرب و«ما» صفةٌ «لمثل» زادت النكرة شياعاً و«بعوضة» بدل. فأما الرفعُ فخبر مبتدأ على أنَّ «ما» موصولة بمعنى الذي وهو بدل من «مثلاً» أو على أن يكونَ استفهاماً. و«بعوضة» خبر «ما» أو خبر هو محذوفة و«ما» زائدة أو صفةٌ وهو بعوضة كالتفسير لما انطوى عليه [١٤/ أ] الكلامُ السابقُ.

﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ أي: في العِظَم كالذباب والعنكبوت المضروب المَثَل بهما، وقيل: فما فوقها في الصِّغَر، أي: يَزيدُ عليها في قلة الحجم. ولو أُريدَ هذا المعنى لكان التركيبُ: فما دُونَها.

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ جاءت الجملة بأمّا لا بقوله: «فالّذين» لأنَّ ما في حَيِّزِ أمّا من الخبر كان واقعاً لا محالة ومفيدةٌ أنّه مترتبٌ[1] على ما تَضمَّنَتْهُ «أمّا» من الشرط. والضمير في «أنّهُ» عائدٌ على المصدر المفهوم من «يضرب» أو على المصدر المفهومِ من انتفاءِ الاستحياءِ أو على المثل وهو الظاهرُ لقولهِ ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ﴾. وأخبرَ تعالى عن المؤمنينَ بالعِلْمِ وهو الجزمُ المُطابقُ بدليلٍ، وعن الكافرينَ بالنُّطْقِ باللسانِ المُتضمِّنِ للاستغرابِ والاستهزاء. و«ماذا» إمّا استفهام كُلُّه ركب «ذا» مع «ما» فيكون منصوباً

---

(١) ق: مرتب.

بأرادَ، أي: أيُّ[1] شيءٍ أراد اللهُ بهذا. أو «ما» استفهام وهو مبتدأ و«ذا» موصولٌ بمعنى الذي خبر عن «ما» والعائدُ محذوف. وجعلَ ابنُ عطيةَ هذين القولينِ مسألة اختلاف بين النَّحويين وليست كذلك، بل كلُّ من شَدَا شيئاً من عِلْمِ العربيةِ أجازَ هذين الوجهين، وعلى تجويزهما المعربون والمفسرون. وانتصب «مثلاً» على التمييزِ المؤكدِ أو الحالِ من اسم الإشارةِ أي مُمَثَّلاً به، أو من الفاعل أي مُمَثِّلاً، وغيرُ الكوفيين نَصَبهُ على القطع.

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جملتان[2] مستأنفتان جاريتانِ مَجْرَى البيانِ والتفسيرِ للجملتين السابقتين. وجَعْلُ ذلك صفةً لِمَثَلٍ بعيدٌ جداً إذ يكونُ من كلامِ الكفار. وإسنادُ[3] الإضلالِ إلى الله حقيقةً والزَّمخشريُّ في مثل هذا على مذهبِ الاعتزال. وتجويزُ ابن عطية أنْ يكون «يضل به كثيراً» من كلام الكفار [«ويهدي به كثيراً» من كلام الله] تفكيكٌ للكلامِ وهو غيرُ ظاهرٍ. وقُرىء: يُضَلُّ به كثيرٌ [ويُهْدَى به كثير] وما يُضَلُّ به إلا الفاسقُونَ، مبنياً للمفعول[4]، وقُرىء مبنياً للفاعل وياء المضارعة مفتوح ورفع الثلاثة. وقرىء: [يُضل] بضم الياء، وما يَضل: بفتح [الياء] ورفع «الفاسقين». والضمير في «به» عائدٌ على المَثَلِ أي بِضَرْبِه. والفاسقُ: الخارجُ عن طاعة الله تعالى

﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾.

---

(١) ق: أتى.

(٢) ق: علتان.

(٣) ق: والإسناد.

(٤) ق: للفاعل.

﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ صفةُ ذمٍّ للفاسقين لازمةٌ، أو نصب على الذمِّ أو رفع على: هم الذين. وإعرابها مبتدأ والخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ استئنافٌ لا تَعَلُّقَ له بما قَبْلَهُ [والظاهرُ تعلُّقه بما قبله]. وكلُّ فاسق ناقضٌ لعهدِ الله قاطعٌ ما أمره بوصْلِه، ثم لَمَّا وَصَفَهُ بهذا أخبرَ بخسرانِه. و«عهد الله» هو ما ضَمَّنَهُ اللهُ تعالى في الكتبِ المُنْزَلَةِ[1] وعلى ألسنةِ أنبيائِه من أمرِه بطاعتِه ونهيِه عن معصيتِه وإفرادِه بالعبادةِ. والميثاقُ: مِفْعَالٌ من الوَثَاقَة، والأصلُ في مِفْعال أنْ يكونَ صفةً كمِطْعان أو آلةٍ كمِحْراث. وظاهرُ كلام الزَّمخشريِّ [وابن عطية أنّه اسمٌ بمعنى المصدر أو أنّه مصدر. قال الزمخشري[2]]: [الميثاقُ] بمعنى التوثقة كما أنَّ الميعادَ بمعنى الوعد والميلاد بمعنى الولادة. وقال ابنُ عطية: اسمٌ في موضعِ المصدر كما يقال: وبعد عَطَائِك أي: إعْطائك. ولا نعلمُ مِفعالاً جاء مَصْدراً ولا عَدُّوه في أَبْنِيتِه. والضمير في «ميثاقه» عائدٌ على «العهد» وقيل على «الله». وقال أبو البقاء[3]: إنْ أَعَدْتَهُ إلى «الله» كان المصدرُ مُضافاً إلى الفاعل، وإنْ أعدته إلى «العهد» كان مضافاً إلى المفعول.

و«ما» بمعنى الذي [عامةٌ في كُلِّ ما أَمَرَ اللهُ بوصلِه. و«أمر» حذف مفعوله الذي] يتعدى إليه بنفسه أي: ما أمرهم. و«به» عائد [على «ما»]. و«أن يوصل» بدلٌ منه أي: بوصلِه[4]. وإعرابه بدلاً من «ما» أو مفعولاً من أجله تقديره: كراهيةَ أنْ يُوصَلَ، أو تقديره: لئلا يوصل، أو خبر مبتدأ تقديره هو

(١) ق: في كتابه الكتب المنزلة.
(٢) انظر الكشاف ١: ٢٦٨.
(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ٢٧.
(٤) ق: أي به وصله.

أنْ يُوصل، أعاريبُ ضعيفةٌ وإنْ كانت منسوبةً لمشهورين. والفسادُ في الأرض ناشىءٌ عمّا تَقَدَّمَ من الأوصافِ الذميمة. وبدأ في ترتيب هذه الصلاتِ[١] أولاً بنقضِ العهدِ وهو أخصُّ، ثم بقطعِ ما أمرَ اللهُ بوصلِه [١٤/ب] وهو أَعمُّ من نقضِ العهد، [ثم] بالإفسادِ في الأرضِ وهو أعمُّ من القطعِ وكُلُّها ثمراتُ الفسقِ. وجاء بالفسق في صلة «أل» مُشْعِراً بالثُّبُوت، وهذه الصِّلَات بالمضارع مُشْعِرةٌ بالتَّجَدُّدِ. ثم أشارَ إلى مَنْ جمعَ هذه الأوصاف وأخبرَ عنه بالخُسرانِ بفواتِ المَثُوبةِ ولزومِ العقوبة.

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾.

﴿ كَيْفَ ﴾ استفهام عن حال وهو استفهامُ توبيخٍ وإنكارٍ وتعجُّبٍ. وإنكارُ حالٍ وقعَ فيها الفِعْلُ إنكارٌ للفعلِ نفسه، تقول: كيف تُؤْذِي زيداً وقد أحسنَ إليكَ؟ فالمعنى على إنكارِ إيذائِه في هذه الحال.

و﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ التفاتٌ إذ هو خطابٌ بعد غيبةٍ، وناسبَ الإنكارَ لأنَّ الإنكارَ على المخاطَبِ أبلغُ من الإنكارِ على الغائبِ ولعلَّ الإنكارَ لا يصلُ إليه. ﴿ وَكُنتُمْ ﴾ جملةٌ حالية، ومجيءُ الماضي حالاً بالواو دون «قد» في القرآنِ وكلامِ العربِ [كثيرٌ]، وقال الزَّمخشريُّ[٢]: فإنْ قلت: كيف صَحَّ أنْ يكونَ حالاً وهو ماضٍ ولا يُقال: جِئتُ وقامَ القومُ ولكن:[جئتُ] وقد قامَ القومُ إلاّ أن تُضْمَرَ «قَدْ»؟ قلتُ: لم تدخل الواو على «كنتم أمواتاً» وَحْدَهُ ولكن على جملة قوله: «كنتم أمواتاً» إلى «ترجعون»، كأنَّهُ قيل: كيفَ

(١) ق: الصلاة، وكذا في الموضع التالي.

(٢) الكشاف ١ : ٢٦٩.

تكفرونَ بالله وقِصَّتُكم هذه وحالُكم أنّكم كنتم أمواتاً نُطفاً في أصلابِ آبائِكم فجعلكم أحياء ثم يُمِيتُكم بعد هذه الحياةِ ثم يُحْيِيكُمْ بعد الموتِ ثم يُحاسبكم انتهى. وهذا[١] الذي قَدَّرَهُ حالاً من تصديره بجملة اسمية وإضمار «أنكم» خبراً لمبتدأ تلك الجملة تركيبٌ غير مُحتاجٍ إليه، وقد ذكرنا وقوعَ الماضي حالاً بالواو دون قَدْ وأنَّهُ كثير. وإنَّ ما أحْوَجَهُ إلى تقديرِ الحالِ جملة اسمية اعتقاد أنَّ جميعَ الجملِ مندرجةٌ في الحالِ ولذلك قال[٢]: [فإنْ قلت] بعضُ القصة ماضٍ وبعضها مستقبلٌ، والماضي والمستقبلُ كِلاهُمَا لا يصحُّ أنْ يكون حالاً حتى يكون فِعلاً حاضراً وقتَ وجودِ ما هوَ حال عنه، فما الحاضرُ الذي وقع حالاً؟ قلت: هو العِلْمُ بالقصةِ كأنَّهُ قِيل: كيف تكفرون وأنتم عالمونَ بهذه القصة بأوَّلِهَا وآخِرِها انتهى. ولا يتعيَّنُ أنْ يكون جميعُ الجملِ مُنْدرِجاً في الحالِ ولا سيما قوله: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فإنّهم مُنكِرونَ البعثَ والحسابَ وهو عندهم في حَيِّزِ المُستحيلِ عقلاً أو عادةً، والتصريحُ بذلك موجودٌ عنهم في آيٍ من القرآنِ بل الحالُ قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ ويكونُ المعنى: كيف تكفرون بالله وقد خَلَقكم، فعبَّر عن الخَلْقِ بذلك لقوله عليه السلام: «أنْ تجعلَ لله ندّاً وهو خَلَقَك[٣]» أي أنَّ مَنْ أوجدكَ بعد العَدَمِ الصرفِ حَرٍ ألاَّ تكْفُرَ به.

ولَمَّا كان مركوزاً في الطِّباعِ وفي العقولِ أنْ لا خالقَ إلاّ اللهُ كانت حاله تقتضي أنْ لا يجامعَ الكفرَ فلا يحتاج إلى تكلُّف أنّ الحالَ هو العِلْمُ بهذه الجملة، وعلى هذا الذي شرحناهُ يكون قولُه تعالى: «ثم يحييكم» إلى

---

(١) ق: وهذه.

(٢) الكشاف ١: ٢٦٩.

(٣) صحيح مسلم ١: ٩٠، والبخاري ٤: ١٦٢٦، ٤: ١٧٨٤.

اخره جملاً أخبرَ تعالى بها مستأنفةً لا داخلةً تحتَ الحالِ ولذلك غَايرَ فيها بحرفِ العطفِ وبصيغةِ الفِعلِ ما قبلها من الحرف والصيغة. والتعبيرُ عن العَدمِ الصرف بالموتِ مجازٌ. وللمفسّرين والمنسوبين إلى عِلْمِ الحقائق أقوالٌ اخترنا منها هذا القولَ وهو اختيار ابن عطية[1]. واختار الزَّمخشريُّ[2] أنَّ الموتَ الأَوَّل كَوْنهم نطفاً في أصلابِ آبائِهم. ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ﴾ أي: إلى جَزَائِه. وقُرِىء: ترجعون مَبْنياً للفاعلِ ومبنياً للمفعول لازماً ومُتَعدِّياً.

ولما ذكر تعالى هذه الأطوارَ التي جعلها لهم ذَكَرَ امتِنَانَهُ عليهم فقال:

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ أي: لأجْلِكُمْ. ﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ عامٌّ، فمنه للاعتبارِ، ومنه للانتفاعِ الدُّنْيوي. ثم ذكَرَ عظيمَ قُدْرتِهِ في العالم العُلويّ وأنّه والعالم السفلي بالنسبةِ إلى قُدْرتِه على السواء، وأنَّ عِلْمَهُ مُحيطٌ بكلِّ شيءٍ.

و﴿ثُمَّ﴾ تقتضي التَّراخِي في الزمانِ ولا زمان. ولَمَّا كانَ بين خَلْقِ الأرض والسماءِ أعمالٌ مِنْ جَعْلِ الرواسي والسمك وتقدير الأقوات عطف بثُمَّ، إذْ بين خَلْقِ الأرض وما فيها [١٥/أ] وبين الاستواء تراخٍ وإنْ لم يَقَعْ ذلك في زمانٍ. والاستواءُ مجازٌ عن تَعلُّقِ قُدْرتِه بما يفعلُ بالسَّمَاء وضُمِّنَ معنى عَمَدَ فلذلك عُدِّيَ بإلى. والسَّماءُ جمع سَمَاوَة أو اسم جنس، والتسوية جعلهنَّ سواءً بالنّسبة إلى سُطوحِها وإمْلاسِها. والضميرُ في «سواهن» عائدٌ على السّماء، وانتصب ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ على الحال أو على البدل من الضمير.

---

(١) انظر المحرر الوجيز ١ : ٢١١.

(٢) انظر الكشاف ١ : ٢٦٩.

وقال الزمخشريُّ[(١)]: والضميرُ في «سواهن» ضميرٌ مُبْهم و«سبع سماوات» تفسيره كقولهم: رَبَّهِ رَجُلاً انتهى. فمفهومُ كلامه أنَّ هذا الضميرَ يعودُ على ما بعده وهو مُفَسَّرٌ به فهو عائدٌ على غيرِ متقدمِ الذِّكْرِ. والمواضعُ التي يُفَسَّرُ فيها الضميرُ بما[(٢)] بَعْدَهُ ليس هذا منها، وكونه يعودُ على ما بعدَهُ يكون الكلام مفلتاً مما قبله ويصير إخباراً بجملتين إحداهما[(٣)] أنَّهُ استوى إلى السَّماءِ، والأخرى سَوَّى سبعَ سماوات، ويعدم الرَبْطُ بين الجملتين. والظاهر أنّ الّذي استوى إليه هو المُسَوَّى سبعَ سماوات. وجَعْلُ «سَوَّى» بمعنى صَيَّرَ فينصب «سبع» على أنَّهُ مفعول ثانٍ غير معروف في اللُّغَة. وإعراب «سبع» على أنّه مفعولُ سَوَّى والتقدير: فَسَوَّى مِنْها، غير مستقيمٍ لا لفظاً ولا معنىً. وناسب مَقْطع هذه الآية بالوصف بمبالغة العلم لما تقدم من الأفعالِ التي فعلها تعالى في العَالَمِ السُّفْليِّ والعالَم العلوي. ثم ذكر تعالى مبدأ عَالَمِ الإنسانِ وحاله فقال:

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾.

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ والخطابُ لرسولِ الله ﷺ والناصبُ لإذْ «قالوا أتجعل» [أي وقت قولِ الله للملائكةِ ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾] كما تقول: إذْ جِئْتني أكرمتكَ، أي وقت مجيئك أكرمتك. وللمعربين والمفسِّرين في العامل في «إذْ» ثمانيةُ أقوالٍ تَنَزَّه القرآن عنها. والمَلَكُ: مِيمُه

---

(١) الكشاف ١: ٢٧٠.

(٢) ق: ما بعده.

(٣) ق: يصير إخبار الجملتين أحدهما.

أصلية وجَمْعُه على ملائكة أو ملائِك شاذ، واشتقاقُه من الملك وهو القُوَّةُ وكأنَّهُم تَوَهَّمُوا أنَّه فَعال. وقيل: الميمُ زائدة من لَأَكَ إذا أرسلَ. وقالوا مَلَاك مُخَفَّفٌ بحذفِ الهمزة ونقل حركتها إلى اللام. وقيل من الأُلوكَةِ وهي الرسالةُ، فأصله مَأْلَكٌ ثم قلب فصار مَلأَكًا ثم نقل وحذفت الهمزة فوزنه فَعَلٌ. وقيل: من لَاكَ الشيءَ: أدارَهُ في فِيهِ وهو مفعل كمعاد ثم حذفت العين فوزنه فعل، وهمزُها في ملائكة شاذٌ كهمز مصائب. والتاء في «الملائكـة» لتأنيثِ الجمـع، وإسنادُ القول إلى الربِّ في غايةٍ من المناسبة[١]. وفيه خروجٌ من الخطاب العام في قوله: «هو الذي خلق لكم ما في الأرض» إلى الخطاب الخاص في قوله «ربك». وفي الخطاب رمزٌ لاستماعِ ما يذكر بعده من غريبِ افتتاحِ هذا العالم الإنساني وشيءٍ من أحواله ومآله، وإشارةٌ إلى الخطابِ[٢] الأعظم من الجملة المُخْبَرِ بِها إذْ هو عليه السلام أعظَمُ خُلفائِه.

والخليفة: فَعِيلَةٌ بمعنى الفاعل، والهاء للمبالغة، وقيل بمعنى المفعول كالنَّطِيحة، والهاء للمبالغة، واللام في «الملائكة» للتبليغ. والجَعْلُ: الظاهرُ أنه الخَلْقُ وقيل التَّصْيِيرُ. ويقال: سَفَكَ وسَفَّكَ مضعفاً وأَسْفَكَ، ومضارع سَفَكَ يَسْفِك ويَسْفُك بكسرِ الفاء وضَمِّها. والسفكُ الصَّبُّ. و«الدماء» جمع دم محـذوف الـلام ووزنـه فَعَـل وقيـل فَعْـل وقَصْـرُه وتضعيفُـه مسمـوعٌ. والتَّقديسُ: التطهير. والتَّسبيحُ: التنزيهُ والبراءةُ من السوء. وقُرِىء: خَلِيقَة بالقاف. والظاهرُ عموم الملائكة، وقيل: الذين كانوا يسكنونَ الأرضَ وعموم الأرض، وقيل: أرض مكة. وذكروا في قول الله للملائكةِ ما قالَ أموراً لا

---

(١) ق: وإسناد القول إلى ما في غاية من البيانية.

(٢) ق: الخطب.

تعالى أنْ يُخاطِبَ مَنْ[1] شاءَ بما شاءَ وإنْ خَفِيَتِ الملائكةُ لا تعلمُ الغيبَ ولا تسبقُ بالقول لم يكن قولهم إلا عن نبأٍ سابقٍ [ومقدمة] لم تُذْكَرْ في القرآنِ فنعلَمَها.

وهو استفهامٌ على معنى التَعَجُّبِ [١٥/ب] من استخلافِ الله مَنْ يَعصِيه، وقيل على طريق الإكبارِ للاستخلافِ والعصيان. ولَمَّا كان قولُ الملائكة مع عِصْمَتِهم ظاهرُه الاعتراضُ تأَوَّلُ[2] العلماءُ جوابَهم على وجوهٍ أحسَنُهَا عندي أنَّهم كانوا حِينَ القول لهم مُجملينَ وإبليسُ مُندرِجٌ في جملتهم فوردَ منهم الجوابُ مُجْملاً، فلمّا انفصلَ إبليسُ عن جملتهم بإبائهِ واستكبارِهِ انفصلَ الجوابُ إلى نوعين: فنوعُ الاعتراضُ كان عن إبليسَ، ونوعُ التقديسُ والتسبيحُ كان عن الملائكة، فانقسم الجوابُ إلى قسمين كانقسامِ الجنس إلى جنسين وناسب كل جواب مَنْ ظهرَ عنه.

وقُرِىء: ويُسفك بضم الياء، ويُسَفِّكُ بشدِّ الفاء، وقُرِىء: يسفكَ بنصب الكاف على جواب الاستفهام. وقال ابنُ عطية: النصبُ بواو الصرف انتهى. وليس ذلك من مذاهبِ البصريين. ولما كانت صلة مَن «يفسد» وهو مضارعٌ مثبتٌ فلا تدلُّ على التعميمِ في الفسادِ - نَصُّوا على أعظمِ الفسادِ وهو سفكُ الدِّماءِ إذْ هو إفسادُ الهياكلِ الجسمانيةِ التي خلقها اللهُ تعالى، وتكرَّر «فيها» تنبيهاً على أنَّ ما كان محلاً للعبادةِ لا يكون محلاً للفسادِ.

والباءُ في ﴿ بِحَمۡدِكَ ﴾ للحالِ أي مُتَلَبِّسينَ[3] بحمدكَ. ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ ﴾ قيل

---

(١) ق: ما.

(٢) ق: تأوله.

(٣) ق: ملتبسين.

أي: نُطَهِّرُ أنفسَنَا[1] لكَ من الأَدْنَاسِ. وقيل: اللام زائدة وقيل: مُقَوٍ للفعل. و﴿أَعۡلَمُ﴾ مضارع و﴿مَا﴾ موصولة. وكون «ما» نكرة موصوفة وكون «أَعْلَمُ» أفعل تفضيل أي: أعلمُ منكم، و«ما» منصوب بفعل محذوف، و«أعلم» بمعنى عَالِم و«ما» مجرور بالإضافة أو منصوب بأَعْلَم وهو لا يتصرف - أقوالٌ لا يناسب أنْ يُحملَ عليها القرآنُ.

وفي قوله ﴿مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[2] إبهامٌ تَعَرَّضَ المفسِّرُونَ لتعيينِهِ بأقوالٍ مضطربة. والأحسنُ أن يُفَسَّر بما أَخْبَرَ به تعالى: ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٣٣﴾ [البقرة] الآية.

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣١ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ٣٢﴾.

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ قيل: هنا[3] جملةٌ محذوفةٌ يتم بها المعنى وتصحّح العطفَ وتقديرُها: فجعلَ في الأرضِ خليفةً وسَمَّاه آدمَ. ولما كان محذوفاً مع الجملةِ أبرزه في قوله: «وعلم آدم» ونصَّ عليه مُنَوِّهاً باسمه ومُبَيِّناً من فَضْلِه ما لم يكن معلوماً عند الملائكة. و«علَّم» منقول من علم التي تَتعدَّى إلى [واحد بالتضعيفِ فتعدَّتْ إلى اثنين، والمنقولة بالهمزة من علم التي تتعدى إلى] اثنين فتَعَدتْ إلى ثلاثة فَرَّقُوا بينهما، قاله الأستاذ أبو علي الشلوبين. و«آدم» فَاعَل إنْ[4] كنّا نَزِنُ الأعجمية كآزر وعَابر، مُنِعَ الصَرْفَ

(١) ق: أنفاسنا.

(٢) ق: يعلمون.

(٣) ق: هذا.

(٤) ق: إنا.

للعَلَمِيةِ والعُجْمَةِ. ودعوى الاشتقاق في ألفاظِ العجم من ألفاظِ العرب غير صوابٍ، والظاهرُ أنّ اللهَ تعالى عَلَّمَهُ لا بواسطةِ مَلَكٍ ولا إلهامٍ.

وقُرِىء: وعُلِّمَ آدمُ مبنياً للمفعول، والتأكيد «بكلّها» يدلُّ على العمومِ في الأسماء ولا يدلُّ على التعميم بجميع اللُّغَات ولا على عرض المسميات عليه. وقَدَّروا: أسماء المسميات فحذفت المُسَمَّياتُ، قَال الزَّمخشريُّ[1]: وعوّض منه اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ۝٤﴾ [مريم] انتهى. وتَقدَّمَ أنَّ اللام عوضٌ من الإضافةِ وليس بمذهب البصريين، وعلى تقديرِ ذلك لا يصحُّ هنا لأنَّ اللامَ عند مَنْ جعلها عِوَضاً إنّما يكون المُعَوَّضُ عنه المضاف إليه ضميراً وهنا لم يُقَدِّرُوهُ[2] إلاّ اسماً ظاهراً فلا يجوزُ لا على رأيِ بصريٍّ ولا كُوفيٍّ. وقَدَّروا أيضاً: مُسمّياتِ الأسماء، ولا يظهر لقوله: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ الضمير عائد على غير مُصَرّح بذكرِه بل دَلَّ عليه ما قَبْلَهُ إذْ معلومٌ أنَّ الأسماء لها مُسمَّيات، ودلَّت [«ثُمَّ»] على تراخٍ بين التعليم والعَرْضِ ليستقرَّ التعليمُ في قلبِهِ ويَتحقَّقَ، ثُمَّ يَسْتَخْبِرُه عما تَحقَّق كما قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦﴾ [القيامة]. ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى﴾ أعقبَ العرضَ بهذا القولِ للملائكة ولَمَّا [لم] يتقدمهم تعليمٌ لم يُخبروا، ولَمَّا تَقَدَّمَ لآدمَ أخبرَ[3] إظهاراً لعنايتِه [١٦/أ] السابقةِ له منه تعالى. و«هُمْ» في «عرضهم» يَدُلُّ على العُقلاءِ أو يكون فيهم غير العقلاء فَغَلَّبَ العُقَلاءَ. وقُرِىء: فَعرَّضَها وفَعرَّضهنّ، والجيّدُ أن يكونَ ضمير المسمّيات فتتفق

(١) الكشاف ١: ٢٧٣.

(٢) ق: إنما يكون العوض عنه المضاف إليه ضمير وهنا لم يقدّره.

(٣) ق: إخبار.

القراءات. وظاهر على ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ العمومُ، وقيل: الملائكةُ الذين كانوا في الأرض مع إبليسَ.

﴿بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يدلُّ على حضورِ أشخاصٍ حالةَ العَرْضِ على الملائكة.

و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ أمرُ تعجيزٍ لا تكليف، وقُرِىء: أَنْبُونِي بضم الباء بلا همزة.

﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أي: مُصِيبين، عَبَّرَ عن الإصابةِ بالصدقِ كما يُعَبَّرُ عن الخطأ بالكذبِ. ومُتَعَلَّقُ الإصابةِ كونهم قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة] الآية. وفيها ظهورُ شُفُوْفٍ[1] على مَنْ جعله خليفةً فأراهم مما أَوْدَعَ في خليفتهِ شيئاً لم يُودِعْهُ فيهم [وهو العِلْمُ]. وجوابُ الشرط محذوف تقديره: فأنبئوني دَلَّ عليه «أنبئوني» هذا مذهب جمهورِ البصريين. وَوَهِمَ المَهْدَوِيُّ وتَبِعَهُ ابنُ عطية فَنَسبَ إلى المُبرِّد أنَّ جواب الشرط محذوفٌ كما قلنا. والنقلُ المحققُ عن المبرِّد أنَّ جوابَ الشرط في مثل هذا هو «أنبئوني» السابق. وكذلك وَهِمَ ابنُ عطية وغيره فَزَعما أنَّ مذهبَ سيبويه جواز تقديمِ الجواب على الشرط وأنَّ قوله: «أنبئوني» المتقدم هو الجواب. وعن الفَرَّاء في نحو «هؤلاء» أنَّ مما التقتْ فيه الهمزتان مكسورتين تحقيقهما، وتليين الأُولى وتحقيق الثانية، وتحقيق الأُولى وإبدال الثانية ياء، وإسقاط الأولى وتحقيق الثانية.

و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ انتصب على معنى المصدر والعاملُ فيه واجبُ الحذف. وكونه مثنى ومنادى مضافاً قولان مرغوبٌ عنهما. والكاف في «سبحانك» مفعول أُضيف إليه[2] سبحانك أي: تنزيهك، وقيل فاعل أي: تنزهت. وقَدَّمُوا بين يدي الجواب تنزيهَ اللهِ تعالى اعتذاراً وأدباً منهم في الجوابِ،

(١) الشفوف: الفضل والزيادة.

(٢) ق: إليك.

وإشعاراً بأنَّ ما صَدَرَ منهم قبلُ يَمْحُوهُ هذا التنزيهُ لله تعالى. ثم أجابوا بنفي العِلْمِ بِلفظ «لا» والنَّكِرَةُ الَّتِي تستغرق كُلَّ فردٍ[١] من أنواعِ العلومِ ثم اسْتَثْنَوْا [مِنْ ذلك][٢] ما عَلَّمهم هو تعالى وهذا غايةٌ في تَرْكِ الدَّعْوى والاستسلام التام للمعلِّمِ الأول الله تعالى.

وانظر إلى حُسْنِ هذا الجوابِ: قَدَّمُوا بين يديهِ تنزيهَ اللهِ تعالى ثم اعترفوا بالجهلِ ثم نَسَبُوا العِلْمَ للهِ تعالى وأَرْدَفُوا صِفَةَ العلم بصفةِ الحِكْمةِ إذْ بَانَ لهم وصف الحكمة في قوله «إني جاعل في الأرض خليفة». وقُدِّم وصفُ العلـم لأنّ الذي ظهرت به المزيَّةُ لآدمَ هو العلم ولأنَّ الحِكْمَة من آثارِ العلم.

﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ۝٣٣ ﴾.

﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ ناداه باسمه العَلَم وكذا نـادى أنبياءَهُ: يـا نوحُ، يـا موسى، يا داود. ونادى محمداً صلى الله عليه وعليهم أجمعين [يا أيها الرَّسُولُ] يا أيها النَّبيُّ، فانظر تفاوتَ ما بين النِداءَيْن. وحين خاطبَ الملائكةَ قال: «أنبئوني» و«قال يا آدم أنبئهم» فجعل مَن اعترضُوا به مُعَلِّماً لهم ومُنْبِئَهُم بما تَقَاصَرَتْ عنهم عُلُومه ليظهر بذلك شُفُوفه عليهم. ﴿ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾ بَيْنَ هذه الجملةِ والتي قَبْلَها جملةٌ محذوفةٌ والتقديرُ: فأنبأهم. وقُرِىء: أنبئهم بالهمز وضم الهاء، وبالهمز وكسر الهاء، وأَنْبِيهم بإسقاط الهمزة. و«غيب السماوات والأرض» هو ما تقاصرت عنه علومُ الخَلْقِ. والهمزةُ في «ألم أقل»

(١) ق: فرد فرد.

(٢) ق: مما.

للتقرير. «وأعلم ما تبدون» أي: من الطاعاتِ. «وأعلم» مضارع و«ما» مفعول، والخلافُ فيه كالخلاف في «وأعلم ما لا تعلمون»[(١)] ﴿وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ مِنْ شفُوفِهم على مَنْ يَجْعَلُه خليفةً. وفي قوله: «وما كنتم تكتمون» دلالةٌ على أنّ الكَتْمَ وقعَ فيما مَضى وليس المعنى كَتْمهُ عن الله تعالى لأنّهم أعرفُ باللهِ وأعلم فلا يكتمونَ اللهَ شيئاً، وإنَّما المعنى أنّهم هَجَسَ في أنفسِهم شيءٌ كتَمهُ بعضُهم عن بعضٍ، والإبداءُ والكتمُ طِبَاقٌ[(٢)] من علم البديع.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [قيل]: إذْ زائدة أو معطوفة على إذْ في «وإذ قال»[(٣)]، وقيل منصوبة باذْكُروا وقيل بِأَبَى. وأختارُ أنْ يكونَ العاملُ محذوفاً تقديره: انقادوا فَسَجَدُوا لأنَّ السجودَ كان ناشئاً عن الانقيادِ. وفي «قلنا» [١٦/ب] خروجٌ من ضمير المتكلم المفرد إلى ضميرِ الجمعِ أو المُعَظِّم نفسه، وناسب النون الأمر لأنَّه في غايةِ التعظيم. والتعظيمُ أدعى لامتثالِ الأمرِ من غير بطءٍ ولا تأوُّلٍ ولذلك نظائر: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ ﴿٣٥﴾﴾ [البقرة]، ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ ﴿٤٨﴾﴾ [هود][(٤)]، ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿وَقُلْنَا[مِنۢ بَعْدِهِۦ] لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ﴿١٠٤﴾﴾ [الإسراء]، ﴿وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ﴿١٥٤﴾﴾ [النساء]. والخلافُ في الملائكة أَهُوَ عام أو الذين في الأرض كهو في ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]. وقُرِىء: للملائكةُ اسجدوا بضم التاء، وغُلِّطت هذه القراءةُ

---

(١) ق: وأعلم. الآية ٣٠ السابقة.

(٢) طباق: مكررة في ق.

(٣) الآية ٣٠ السابقة.

(٤) ق: قلنا.

وخُطِّئتْ ونقل أنّها لغةُ أَزْدِ شَنُوءَة، وهذا الضمُّ إتباع لضمة جيم «اسجُدوا».

و«اسجدوا» أمرٌ بالسجود أمر[١] تكليفٍ وفهموا منه أنّه على الفور. وظاهرُ السجودِ وضع الجبهةِ وأنَّه[٢] كان لآدمَ تكرمةً له، وقيل لله ونصبه قِبْلَةً[٣] فالمعنى: إلى آدم. واللام في آدم للتبيين. ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ أي: له. ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ استثناء من موجب[٤] فيرجح النصب وهو متصلٌ عند الجمهورِ وامتنع «إبليس» من الصرف للعَلَمِيةِ والعُجْمَةِ، ومَنْ جعله مشتقاً قال: وشُبِّه العُجَمة لكونِه لم يُسَمَّ به أحدٌ من العربِ فصار خاصّاً بِمَنْ أطلقه اللهُ تعالى عليه وكأنَّه دخيلٌ في لسانهم. وهو عَلَمٌ مرتجل والظاهرُ أنَّه مندرجٌ في الملائكةِ فهو منهم ولذلك ترتب الذَّمُّ له والطَّرْدُ. وقيل: هو استثناء منقطع وأنَّه أبو الجنِّ كما أنَّ آدمَ أبو البشرِ.

﴿أَبَىٰ﴾ امتنعَ وأَنِفَ من السجودِ.

﴿وَٱسۡتَكۡبَرَ﴾ تَعاظَمَ في نفسه واحتقر من أُمِرَ بالسجودِ له. والاستكبارُ من أفعالِ القلوبِ، وقدم الإباء عليه وإنْ كان أول لأنَّ الإباءَ هو الظاهر و[هو] ناشيءٌ عن الاستكبار. ولما كان الاستثناء دالاً على أنَّ إبليسَ تركَ السجودَ ذكر سببَ امتناعهِ [من السجود] فكأنَّهُ قِيل: وما لَهُ[٥] لم يَسْجُدْ؟ فقيل: أبى، ومفعولُه محذوفٌ أي: أبى السجودَ. و«أبى» فعل واجب ومعناه النفي، وأَبَى كَذَا أبلغُ من: لم يفعلْ كذا، لأنَّ النفيَ بلم قد يكون لعَجْزٍ أو غيره،

---

(١) ق: وأمر.

(٢) ق: وإن.

(٣) ق: قلبه.

(٤) ق: من واجب.

(٥) ق: وما لم لم.

وأبى: يدلُّ على الامتناعِ والأَنَفَةِ وإنْ كان متمكناً من فِعْلِ الشيء. ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي كانَ في عِلْمِ الله مِمَّنْ سيكفرُ أو وصارَ من الكافرينَ، ولا تدلُّ صِلةُ أل على أنَّهُ سبقه كُفَّارٌ في الأرض.

ولما شَرَّفَ اللهُ تعالى آدم برتبة[1] العِلْمِ وإسجادِ الملائكة امْتَنَّ عليه[2] بإسكانِ الجنة التي هي دار النعيم:

﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾.

و«اسكن» من السكون. «وقلنا» معطوفٌ على «وإذ قلنا» لا على ما بعدَ إذْ. وفائدةُ النداء تنبيهُ المأمور لما يُلقى إليه من الأمر، و«اسكن» وما بعده مشتملٌ على إباحةٍ: وهو الأمرُ بالسُّكْنَى والإذنُ في الأكل، وتكليفٍ: وهو النَّهْيُ الوارد. ويدلُّ «وزوجك» على وجودها زوجةً له قبلَ الأمرِ بالسكنى. واللُّغةُ الفصيحة زوج وقالوا زوجة. «وزوجك» معطوفٌ على الضمير المُتَّصلِ المُسْتكِنِّ في «اسكن» المؤكد «بأنتَ»، ودعوى أنَّهُ من عطفِ الجمل والتقدير: وليسكن زوجك ليست بصحيحة.

و«الجنَّةُ» دارُ الثوابِ، وقيل: كانت في الأرض.

﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ أي: واسعاً كثيراً لاَ عَنَاءَ فيه، وتَميم تُسكِّنُ غَيْنَ «رغداً» وقُرىءَ به. ﴿حَيْثُ﴾ ظرف مكان، أذن لهما في الأكلِ في أيِّ ناحيةٍ منها أرادا[3]. وقول ابن عطية: إنَّ النُّونَ حُذفت من «كُلا» للأمرِ

(١) ق: برويته.
(٢) ق: عليهم.
(٣) ق: أراد.

لا[١] يجوزُ إلاّ على مذهبِ الكوفيين إذْ يعتقدون أنّه مجزومٌ بلامِ الأمرِ إذْ أصلُه عندهم: لتأكلا.

﴿وَلَا تَقْرَبَا﴾ مبالغةٌ في النَّهي عن الأكلِ لأنَّ النَّهيَ عن قربانِ الشيءِ آكدُ من النّهي عن الشيءِ وإنْ كان المعنى: لا تقربا هذه الشجرةَ بالأكلِ لأنَّ المأذونَ فيه هو الأكلُ. وقُرِىءَ: ولا تِقربا بكسر التاء.

و«هذه» إشارةٌ للحاضرِ القريبِ من المخاطب، وقُرىء: هذي. «الشجرة» نعتٌ أو عطفُ بيانٍ، ويظهر أنَّها شجرةٌ مُعَيَّنةٌ من الجنس المعلوم وقيل: الإشارةُ إلى جنسٍ من الشجرِ[٢] معلوم، ولهم في تعيين أيِّ شجرة أقوالٌ[٣]. وقرىء: الشِيَرة بكسر الشين وإبدال الجيم ياءً[٤]، وتُصَغَّرُ على هذه اللغة شُيَيْرَة.

﴿فَتَكُونَا﴾ منصوب على جواب النَّهي، وأجازوا أنْ يكونَ مجزوماً [١٧/أ] عطفاً على المجزوم، ولا يدلُّ العطفُ على السببيّةِ بخلافِ النصب. ﴿مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لأنفسهما بمخالفة النّهي ودلَّ ذلك على أنَّ النَّهيَ نهيُ تحريم.

﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾.

﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ أزَلَّ من الزلل وهو عثورُ القَدمِ، يقال منه: زَلَّتْ قَدَمُهُ. وأزال

---

(١) ق: ولا.

(٢) ق: الشجرة.

(٣) ق: هي أقوال.

(٤) ق: بعده: وكسر الشين.

من الزوال وهو التَّنْحية[١]. وقُرِىء: فأزالهما. والشيطانُ هنا إبليس بلا خلاف، وذكروا في كيفيةِ محادثةِ إبليسَ وأينَ كان منه اضطراباً. وقد قَصَّ اللهُ تعالى ذلك مستوفىً في سورة الأعراف وغيرها[٢] فَيُعْتَمَدُ ذلك. والضمير في «عنها» عائدٌ على الجنَّةِ، قيل: أو الشجرة، أي: أصدر زلّتهما عن الشجرة. و«عَنْ» للتسبيب كقوله: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة] والأولُ أظهرُ لقراءة: فأزالهما، إذ يبعد: فأزالهما عن الشجرة. ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ من نعيمِ الجنَّةِ إلى شَقاءِ الدنيا. والهبوطُ: الخروجُ والدخولُ، من الأضداد والمضارع: يهبط بكسر الباء وضمّها. وقرىء: اهبُطوا بضم الباء. وقبل قوله «فأزلّهما» جملةٌ محذوفةٌ أي: فأكلا من الشجرة. ولما كان الأمرُ بالهبوطِ من الجنّةِ فيه انحطاطُ المنزلةِ لم يُنَادِهِ بخلافِ ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ [الأعراف].

و﴿اهْبِطُوا﴾ أَمْرٌ لجماعة آدم وحواء قيل: وإبليس، وقيل: هما والحية، أو هما فقط لأنّ التثنية جمع في المعنى ولقوله: ﴿قَالَ اهْبِطَا﴾ [طه]، وقيل: هما وذُرِّيَّتُهما واندرجوا في الخطاب وإنْ لم يكونوا موجودين تغليباً للموجود. والظاهرُ أنَّهُ هبوطٌ واحدٌ إلى الأرضِ لا هبوط إلى سماء الدنيا ثم هبوطٌ إلى الأرض. وقالوا: [هَبَطَت] حَوَّاءُ بِجُدَّة وآدمُ عليه السلام بِسَرَنْدِيب بـوادٍ يقـالُ لـه وَاسِمٌ[٣]، والحَيَّةُ بسِجِسْتَـان وهـي أكثـرُ بـلادِ الله حَيَّـات. و«اهبطوا» أمرُ تكليف وإزعاجٍ. والعداوةُ: تفسّر بتفسيرِ الضمير في «اهبطوا» والجملة حال أي: متعادين، وليس خُلوها من الواو شاذاً خِلافاً للفَرَّاء وتبعهُ الزَّمخشريُّ، وليست حالاً منتقلةً بل لازمة إذ لا يَنْفَكُّ وقوعُ الفعلِ إلا ملتبساً

(١) ق: النتيجة.

(٢) انظر الأعراف ٧: ١٩-٢٣، وانظر مثلاً طه ٢٠: ١١٧-١٢٣.

(٣) ق: واشم. والصواب ما أثبتناه، انظر معجم البلدان (واسم).

بها. وقال مَكّي: جملة مستأنفة إخبار من الله تعالى بأنَّ بعضَهم لبعض عَدُوٌّ، ويتخيَّل أنّ الحال بعد الأمر يقتضي أنْ يكون مأموراً بها. و﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ مكان استقرار. واستقرار هو من القرار وهو اللَّبْثُ والإقامة. ﴿وَلَكُمْ﴾ هو الخبر. و﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ متعلقٌ بما تَعَلَّقَ به الخبر، وتقديمه مُسَوِّغٌ لجوازِ الابتداءِ بالنكرة. ولا يتعلق «لكم» «بمستقر» سواء أكان مكاناً أو مصدراً. ولا يجوز أن يكون [«في الأرض»] حالاً والعامل فيه العامل في الخبر، ولا أن يكونَ خبراً و«لكم» حالٌ لامتناع: في الدارِ قائماً زيدٌ، على الصحيح، وامتناع: قائماً في الدار زيدٌ بإجماع. و﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ أي: إلى أجلٍ أو إلى قيامِ الساعة، وفيه دليلٌ على عدم البقاء في الأرض، ويتعلق «بمَتَاع» أو بمحذوف صفة لمتاع، أو له ولمستقر. وأُفْرِدَ «عدو» على لفظ بعض، أو لكونه يَصْلُحُ للجمع[1].

﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾.

﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ تَفَعَّلَ من اللِّقَاءِ، وافق تفعّل في المعنى المجرد وهو لقي نحو: تَعَدَّاكَ الأمرُ: عداك. وقول من قال: أصله تَلَقَّنَ فأبدل من النون ألفاً لا يصحُّ. وقُرِىء برفع «آدم» ونصب «كلمات» وبالعكس. والتلقي: الوصول، ومَنْ تلقّاك فقد تلقَّيته. واختلفوا في تعيينِ الكلماتِ وقد أَبهمها اللهُ تعالى وقال سبحانه في سورة الأعراف ﴿قَالَا [رَبَّنَا] ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف] فلا يبعد أنْ تكونَ هذه الكلمات.

﴿فَتَابَ عَلَيْهِۚ﴾ قبلها جملةٌ محذوفةٌ أي: فقالها فتابَ عليه، أي: فَتَفَضَّلَ عليه بقبولِ توبتِه. وأخبر عنه وحده لأنّه هو المُوَاجَهُ بالأمرِ والنّهي [وهي]

(١) ق: على لفظ بعد أو لكونه يصطلح.

تابعةٌ له أو طَوَى ذِكْرَهَا [كما طوى ذكرها] في قوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه] وطَيُّ ذِكْرِ النِّساءِ في القرآن والسنّة كثيرٌ. وقُرِىء: أنّه بفتح الهمزة على التعليل، وفي المكسورة أيضاً ربط معنوي كقوله: ﴿۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴿٥٣﴾﴾ [يوسف]. وبالغ بقوله: «هو» وبالصفتين اللتين للمبالغة، وتأخر «الرحيم» لأجل الفاصلة.

﴿قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

﴿قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ﴾ [١٧/ب] تأكيد للأول أو لاختلاف ما جاء بعدهما، فالأولُ معلقٌ بالعداوةِ والثاني بإتيانِ[1] الهُدى، أو هما هُبوطانِ كما تَقَدَّمَ.

﴿جَمِيعٗاۖ﴾ حال، قال ابنُ عطية[2]: كأنّه قال: هبوطاً جميعاً أو هابطينَ جميعاً [جعله نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أو لاسم فاعلٍ محذوف كل منهما يدلُّ عليه الفعل. قال: لأنّ «جميعاً»] ليس بمصدرٍ ولا اسم فاعل. وهذا التقديرُ مُنافٍ للحُكْمِ الذي صَدَّرَهُ لأنه قال أولاً: و«جميعاً» حال من الضمير في «اهبطوا»، فإذا كان حالاً على ما قدَّر أولاً فكيف يُقَدِّر ثانياً ذلك التقدير؟.

﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم﴾ كَثُر مَجيءُ مثل هذا التركيب في القرآنِ: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ ﴿٤١﴾﴾ [الزخرف][3] ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ ﴿٢٠٠﴾﴾ [الأعراف]. وقال المَهْدَوِيُّ وتبعه ابنُ عطية[4]: «إمَّا» هي إن التي للشرط زِيدَتْ عليها «ما» للتوكيد في الفعل،

---

(١) ق: بإثبات.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٢٤٦.

(٣) ق: نذهبنك.

(٤) المحرر الوجيز ١: ٢٤٧.

ولو سقطت يعني ما، لم تدخل النُّون «فما» تؤكد أول الكلام والنون تُؤكِّدُ آخِرَهُ. وقال ابنُ عطية[١]: دخلت «ما» مؤكدة ليصحَّ دخولُ النُّون المشدّدة فهي بمثابة لامِ القسم التي تجيءُ لمجيءِ النونِ انتهى. وكونُ النون لازمة لفعلِ الشرطِ إذا وُصِلَتْ «إن» بـ«ما» قولٌ للمبرّد والزّجاج، وأما سيبويه والفارسي وجماعةٌ فجوَّزوُا حذفَ النُّون في الكلام إذا وصلت إن بما وإنْ كان الأحسن إثباتها، ولم يَخُصُّوا ذلك بضرورةِ الشعر كما ذَهَبَ إليه المبرّد والزَّجَاجُ. و«مني» متعلقٌ بـ«يأتينكم»، وانتقل من ضمير المُعَظِّم نَفْسَهُ أو ضمير أكثر من الواحد إلى ضميرِ المتكلم الخاص به، إشعاراً بأنَّ الهُدى لا يكون إلا منه تعالى والخيرَ كله منه. ودخلت «إن» وإن كانت للمُحْتَمَلِ وقوعُهُ - وهُداهُ واقعٌ لا محالة - لأنَّه أبهمَ وقتَ الإتيان. وهذا الخطابُ يدلُّ على اندراج الذُرِّيةِ فيه وإنْ كانوا وقتَ خطابِ أصلهم غير موجودين، والتقسيم إلى متبع الهدى والكافر يدل عليه. والهُدَى هو الكتبُ الإلهيةُ على أيدي الرسل عليهم السلام.

﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ جعلَ الهدى بمنزلةِ الإمام المُتَّبَع المُهْتَدى به. وفي إضافتهِ إليه تعالى من التعظيمِ ما لا يكونُ فيه لو أتى مُعَرَّفاً باللام وإن كان ذلك سبيل ما يكون نكرة ثم يعاد. وجواب «فإما يأتينكم»: «فمن تبع هداي». وقال السجاوندي: جوابُه محذوفٌ تقديره: فاتَّبعُوه انتهى. وذهل عن أنَّه لا يحذفُ الجواب إلاّ ويكون فِعْل الشرط ماضي اللفظ أو منفياً بلم. وعن الكسائي: جواب الشرطين معاً «فلا خوف». ونصوص المعربين والمفسِّرينَ على أنَّ «من» في ﴿فَمَن تَبِعَ﴾ شرطيةٌ. ويجوز عندي أنْ تكونَ

---

(١) المحرر الوجيز ١: ٢٤٧.

موصولة بل يترجَّحُ لقوله في قسيمه[1] ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ [البقرة] فأتى به موصولاً. ودخولُ الفاء على الجملةِ الخبرية جائزٌ هنا.

وقُرىء «هداي» بسكون الياء، وهُدَيّ وهي لغةٌ هذلية. وقرىء: فلا خوفَ بالفتح في جميع القرآن، وبالرفع من غير تنوين «خوف» لكثرةِ الاستعمال، أو على نية أل، وبالرفع والتنوين عادل بين دخولها على مبتدأ أولاً وآخراً. قال ابنُ عطية[2]: والرفعُ على إعمالها إعمال ليس. ولا يتعين ما قاله لأنَّ إعمالَها إعمالٌ ليس قليل جداً وينبغي ألاَّ ينقاسَ ولأنّه يزولُ التعادل[3] ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ نزّل المعنى منزلةَ الجزم وقدم انتفاء الخوفِ على انتفاءِ الحزن، لأنَّ انتفاء الخوفِ فيما [هو] آتٍ آكدُ من انتفاءِ الحزنِ على ما فاتَ، ولذلك أُبرزت جملته [مُصَدَّرةً بالنكرة التي هي أوغلُ في باب النفي، وأبرزت الثانية] مصدرة بالمعرفة. وفي قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ إشارة إلى اختصاصهم بانتفاء الحزن وأنَّ غيرهم يحزن. والظاهرُ عُموم نفيِ الخوفِ والحزنِ عنهم لكن يختص ذلك بما بعدَ الدنيا لأنَّهُ قد يَلْحقُ المؤمنَ الخوف والحزن في الدنيا فلا يمكن الحمل على العموم.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٣٩)﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قَسِيمٌ لقوله: «فمن تبع هداي» وهو أبلغُ من قوله: ومَنْ لم يتبع هُدايَ، وإنْ كان التقسيمُ اللّفظي يقتضيه، لأنَّ نفي الشيء يكون بوجوه: عدم [القابلية] بخلقة أو غفلة[4]، أو تعمد تركه، فأبرز القسيم في

(١) ق: قسميه.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٢٤٨.

(٣) ق: المتعادل.

(٤) ق: عقله أو تخلفه.

صورةٍ ثبوتية[١] مزيلة للاحتمالِ الذي يقتضيه النفيُ. ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ معيّن[٢] أنَّهُ يُرَادُ بالكفر هنا الشِّرْك لا كفر النعمة ولا كفر المعصية. والتكذيبُ بالآيات [١٨/ أ] يدلُّ على أنَّه بالكتبِ[٣] الإلهية والأخبارِ الرَّبانية لأنَّ محلَّ التصديقِ والتكذيب هو الخبر. ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ مبتدأ وجوّزَ أن يكون عَطْفَ بيانٍ وبدلاً فيكون «أصحاب» خبراً عن «والذين». و﴿هُمْ فِيهَا﴾ خبر ثانٍ لـ«أولئك» وتفسيرٌ وتبيينٌ أنَّ الصحبةَ أُرِيدَ بها الملازمة لا مجرد الاقتران بل الخلود الدائم. وحذف من القسيم[٤] الأول ذكر كونه في الجنَّة وعبّر بانتفاء الخوف والحزن، وحذف من الثاني لحاقَ الخوفِ والحزن وعبّر بخلودِه في النّار.

﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾.

«إسرائيل» اسمٌ أَعْجَمي ممنوعُ الصرف وهو مركَّبٌ - قيل - من إسرا وهوالعبدُ وإيل اسم الله تعالى. وعَمَّنْ قال باشتقاقِه أقوالٌ، وفي كيفية النُّطْقِ به لغاتٌ: إسرائيل وإسرايِيل وإسرائل[٥] وإسرأل. وتقول في جمعه أساريل وحُكِيَ أسارل وأسارلة. وأقبل عليهم بالنِّداءِ هُزْءاً لهم لسماع ما يلقى إليهم وهم اليهود والنَّصارى وهذا أول افتتاح الكلام معهم. والذكرُ باللِّسان وبضم الذال: ما كان بالقلب. وإضافتهم إلى إسرائيلَ وهو يعقوب على نَبِيِّنَا

(١) ق: ثبوته.

(٢) ق: معنى.

(٣) ق: الكتب.

(٤) ق: القسم.

(٥) ط: وإسرئل.

وعليه السلامُ، تنبيهٌ لهم على اتباعه في الخير. والنعمةُ: اسمٌ للشيءِ المنعم به. فالنِّداءُ والأمرُ لبني إسرائيل الذين هم بحضرته عليه السلام بالمدينةِ وما والاها، ويتنزَّلُ غيرهم في ذلك منزلتهم، والوصفُ بـ«التي أنعمت عليكم» يُشْعِرُ بِسَبْقِ عِلْمِهم إياها وتعظيم لها إذْ أسندها إلى ذاته في قوله «نعمتي» و«أنعمت» ونِعَمهُ تعالى عليهم كثيرة وأعظمها الكتاب الإلهي من التوراةِ والإنجيلِ المُبَشِّرة بنبوةِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم.

﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ﴾ يقال: أَوْفَى وَوَفَّى وَوَفَى. والعهدُ هو ما كانوا يذكرونَ من إيمانِهم بالرسولِ المبعوثِ في زمانهم إذْ كانوا يستفتحون [به] كما أخبر تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴿٨٩﴾﴾ [البقرة].

﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ وهو ترتيبُ إنجازِ ما وَعَدَهُم على ذلك الإيفاء، سَمَّاه عهداً على سبيل المقابلة أبرزه في صورةِ المشروطِ المُلْتَزَم به، والمَصْدران مُضَافان للمفعول. وقُرِىء: أوفِّ من وفَّى مشدداً، وانجزام «أوف» على جوابِ الأمر. وهل ضمّن الأمرُ معنى الشرط فانجزم، أو نابت عن الشرط إذ حذفت جملته، قولان.

والرَّهبُ: الخوفُ. وانتصب «إياي» بفعل محذوف تقديره: وإياي ارهبوا، وقدره السَجَاوَنْدِيُّ قبله قال: وارهبوا إياي. وهو وَهْمٌ منه لانفصال الضمير وناسب النصب لأنَّ قبله أمر ولأنّه آكدُ إذا أُبرزَ في قالب جملتين. قال الزّمخشريُّ: وهو أوكدُ في إفادةِ الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة]. وتقدم كَلامُنَا معه في دعوى الاختصاص إذا تقدم المعمولُ[1] على العامل. والفاء في ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ دخلت في جواب أمرٍ مُقَدَّر، التقدير:

---

(١) ق: المفعول. وانظر تفسير قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴿٥﴾﴾ في فاتحة الكتاب.

تنبَّهُوا [فارهبون] وقُرِىء: فارهبوني بإثباتِ الياء وهو الأصل.

﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ ﴾.

﴿ وَءَامِنُواْ ﴾ أمرٌ لبني إسرائيل إذ هم المأمورون، قيل: ولا يخصُّ كعب بن الأشرفِ وأصحابَهُ علماء اليهود. ﴿ بِمَآ أَنزَلْتُ ﴾ هو القرآن. ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ أي من التوراة، واللامُ في «لِمَا» مقويةٌ للتعديةِ و«مصدقا» حال مؤكدة وذو الحال الضمير المحذوف العائد وقيل ما. ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ لا مفهوم هنا لقوله «أول» فيكون قد أُبيح لهم ثانياً أو آخراً فمفهوم الصفة غير مرادٍ وإنَّما ذكرت الأوَّلية لأنَّها أفحش لما فيها من الابتداء بالكفر، ونظيره قول الشاعر[1]: **[من الرمل]**

مِن أناسٍ ليس في أخلاقهم عاجل الفُحْشِ ولا سُوء جزع

فعاجل لا مفهومَ له، وأضيف «أول» إلى مفرد وإنْ كان قبله جمع لأنَّ المفردَ إذا كان صفةً جاز أنْ يطابق وأن يفرد وقد جاء ذلك في قول الشاعر[2]: **[من الكامل]**

وإذا هُمُ طَعِمُوا فَألأَمُ طاعمٍ وإذا هُمُ جاعوا فَشَرُّ جياعِ

[١٨/ب] أفرد في «طاعم» وطابق في «جياع». وتأوله النُّحاةُ فقدَّره الفَرَّاء: ألأمُ مَنْ طعم، وقَدَّره غيره: ألأمُ فريقٍ طاعم. وهنا يتقدر على قول

(١) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري، والبيت في المفضليات ص١٩٤.

(٢) البيت في النوادر ص١٥٢ منسوب لرجل جاهلي. وهو في الطبري ١ : ١٩٩ والبحر ١ : ١٧٧.

الفراء: أول من كفر، وعلى قول غيره: أولُ حزبٍ[1] كافر. و«به» عائد على المنزل.

﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الشراءُ هنا مجازٌ يُرادُ به الاستبدالُ ولذلك دخلت الباء على الآيات وإنْ كان القياسُ أن تَدْخُلَ على الثمن. والمعنى: بتغييرِ آياتي ووضعكم مكانَها غيرَها كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة]. وآياته: ما أنزلَ تعالى من الكُتبِ الإلهيةِ المحتويةِ على التكليفِ، والمعنى والله أعلم: ولا تستبدلوا [بآياتي العظيمة] أشياءَ حقيرة خسيسة. ولا مفهومَ لقوله «قليلا» بل في ذلك التنبيه على خَسَاسةِ أنفسهم إذْ يبدلون الشيءَ العظيم في تحصيلِ الشيءِ الحقير من مَطْعمٍ أو مشرب أو غير ذلك، أو لأنَّ ما حصل من[2] آياتِ الله كائناً ما كان هو قليل حقير. ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ الكلام على هذا إعراباً كالكلام على ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾. والفرقُ بين الفاصلتين أنَّ تركَ ذِكْرِ النعمةِ والإيفاء بالعهد ظاهرُه أنَّهُ من المعاصي التي تجوِّزُ العقابَ، إذْ يجوز أن يقعَ العفوُ عن ذلك. وتركُ الإيمان بما أنزل اللهُ تعالى والاشتراء بآيات الله الثمنَ اليسير، من المعاصي التي تُحَتِّمُ العِقابَ وتُعَيِّنُه إذْ لا يجوز أنْ يقعَ العفو عن ذلك، فلذلك ختم تلك بالرهبة وهي الخوف، وهذه باتخاذ الوقاية من النَّار.

﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾.

﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ أي: لا تخلطوا الصِّدْقَ بالكذبِ، وكذبهم أنواع قد قَصَّ الله منها. والباء في «بالباطل» للإلصاق نحو: خلطتُ الماءَ

(١) ق: ضرب.

(٢) ق: عن.

باللَّبن، نُهُوا عن ذلك فلا يتميّزُ الحق من الباطل. وأجاز الزَّمخشريُّ أنْ تكون الباء للاستعانة كهي في: كتبت بالقلم، قال[1]: كأنَّ المعنى: ولا تجعلوا الحَقَّ ملتبساً مشتبهاً بباطلكم انتهى. وفيه بُعْدٌ عن هذا التركيبِ وصَرْفٌ عن الظاهر بغيرِ ضرورةٍ تدعو إلى ذلك. ﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ مجزوم عطفاً على «تلبسوا» نهى عن كُلٍّ واحد من الفعلين كما في قولكَ: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نهى عن كُلٍّ واحدٍ منهما. وجَوَّزُوا فيه أنْ يكون منصوباً وليس بجيِّدٍ لأنّ النَّهْيَ إذْ ذاكَ يكون منسحباً على الجمعِ بين الفعلين كما في: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، إذا نصبت: وتشرب. ويكون المفهوم يدلُّ على جوازِ الالتباسِ بواحدٍ منهما وذلك منهيٌ عنه فلذلك رَجَحَ الجزم. وقُرِىء: «وتكتمون» ويُخَرَّجُ على الحالِ ولا يكون ذلك إلاّ على إضمارِ مبتدأ أي: وأنتم تكتمون، ويكون إذ ذاك حالاً لازمة لأنّه لا يقعُ لبس الحقِّ بالباطل إلاّ ويكون الحقُّ مكتوماً. وقدّره الزَّمخشريُّ: كاتمين، وهو تقديرُ معنى لا تقدير إعراب. ويجوز أنْ تكون جُملةً خبرية نعى[2] الله عليهم كتمهم الحق، وعطفت على جملة النَّهي، ولم يراعَ التناسبُ في عطف الجمل وهو مذهب سيبويه. ولُوحظ المعنى لأنَّهُم لم يُنهوا إلا عن شيءٍ فعلوه، فتضمن معنى: أنتم تلبسون الحقَّ بالباطل، والحقُّ المكتومُ هو أمرُ محمدٍ صلى الله عليه وسلم والقرآن وما جاء به وهو مذكورٌ في كتبهم، كانوا يعلمون ذلك ويُظهرون خِلافَهُ. ومعمول «تعلمون» الأَولى أن يكون حُذفَ اقتصاراً أي: وأنتم من ذوي العلم فلا يناسب مَنْ كان عالماً أن يكتم الحقَّ ويلبسَهُ بالباطل. وقَدَّرُوا حذفه اختصاراً أي: الحقّ من الباطل. وقال

(١) الكشاف ١ : ٢٧٧.

(٢) ق: نفى.

الزَّمخشريُّ[١]: «وأنتم تعلمون» في حال علمكم أنَّكُم لابسون كاتمون. قال: وهو أقبح لأنَّ الجهلَ بالقبيح رُبَّما عُذِرَ راكبُه انتهى. جعل مفعول العلم اللَّبس والكتم، وكان ما قدَّره على حذفِ مضافٍ أي: وأنتم تعلمون قُبْحَ أو تحريمَ اللَّبس والكتم. وقال ابن عطية[٢]: جملة في [١٩/أ] موضع الحال، ولم يشهدْ لهم تعالى بعلمٍ وإنَّما نهاهم عن كتمانِ ما علموا انتهى. فمفعول «تعلمون» هو الحق، وقال أيضاً: ويحتمل أن يكون شهادة عليهم بعلم حقّ مخصوص في أمرِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم ولم يشهد لهم بالعلم على الإطلاق، قال: ولا تكونُ الجملة على هذا في موضعِ الحالِ انتهى. فتكون جملةً ثبوتية معطوفةً على جملة النهي من غير مراعاةِ مناسبةٍ في عطف الجمل.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ أي: التي في شريعة الإسلام. ﴿وَٱرْكَعُوا۟﴾ لَمَّا كان الخطابُ مع بني إسرائيل ولا ركوعَ في صلاتِهم نُبِّهُوا بالأمرِ به على أنّه مطلوبٌ في هذه الشريعة. وفي قوله: ﴿مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ دلالةٌ على إيقاعِ ذلك في جماعة. افتتح [سبحانه وتعالى] هذه الآيات بِذِكرِ النِّعمِ واختتمها بذكرِ الانقيادِ للمُنْعِمِ، وما بينهما تكاليف اعتقادية وأفعال بدنية ومالية. وهذه الأوامرُ والنواهي وإنْ كانت خاصة في السورة ببني إسرائيل إذ هُم المُخَاطَبُونَ بها، هي عامةٌ في المعنى.

﴿ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا

(١) الكشاف ١: ٢٧٧.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٢٥٦. والقولان التاليان في الموضع نفسه.

تَعۡقِلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾.

الأمر: طلبُ وجودِ الفعل. والنسيان: السهوُ الحادثُ بعد حصولِ العلم ويُطلق أيضاً على التَّرْكِ. والتلاوةُ: القراءة. والعقلُ: الإدراكُ المانع من الخطأ. ﴿ ۞ أَتَأۡمُرُونَ﴾ استفهامُ توبيخٍ وتقريع. والبِرُّ: فِعْلُ الخير من صِلَةِ رَحِمٍ وإحسانٍ وطاعة لله تعالى. نَعَى عليهم أمرَ الناس بالبِرِّ الذي في فِعْلِه النجاةُ الأبدية وتَرْكهم فعله حتى صار نَسْياً مَنْسِياً. و«أنفسكم» هي ذواتهم. ﴿وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ﴾ أي: وأنتم قارئون وعالمون بما انطوى عليه فكيف امتثلتموه بالنّسبة إلى غيرِكم وخالفتموه أنتم؟ وفي «أنتم [تتلون]» تَبكيتٌ عظيم، وهي جملةٌ حالية أبلغُ من المفرد. و«الكتاب» التوراة والإنجيل وفيهما النَّهيُ عن هذا الوصفِ الذميم. ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ تَنبيهٌ[1] على أنَّ ما صدرَ منهم خارجٌ عن أفعالِ العُقلاء. ومركوزٌ في العقل أنَّ الإنسانَ إنْ لم يُحَصِّلْ مصلحةً لنفسه فكيف يحصلها لغيرِه ولا سيما مصلحة تكون فيها نجاته؟ والفاءُ للعطفِ كان الأصل تقديمها لكنَّ الهمزةَ لها صدر الكلام فَقُدِّمَتْ على الفاء، هذا مذهب سيبويه والنُّحاة. وذهب الزَّمخشريُّ إلى أنَّ الفاءَ واقعةٌ موقعها ويقدر بين الهمزة والفاء فعلاً محذوفاً يصحُّ العطفُ بالفاء عليه. وحكم الواو وثم حكم الفاء في نحو: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ ﴿٩﴾﴾ [الروم] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴿٥١﴾﴾ [يونس]. وقد رجع الزَّمخشريُّ في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة.

﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾.

(١) كتبت في الحاشية.

﴿وَٱسْتَعِينُوا۟﴾ اطلبوا[1] المَعُونَةَ. ﴿بِٱلصَّبْرِ﴾ وهو حَبْسُ النفس على ما تكره، وقدمت الاستعانةُ بالصبر لتقدم تكاليف عظيمة يشقُّ التزامها على مَنْ لم يألفها، وثنّى بالصلاةِ إذْ هي عمودُ الإسلام وبها يتميَّزُ المسلمُ من غيره ويحصل بها الاشتغالُ عن الدنيا، ويطلعُ بالتلاوةِ على الوعدِ والوعيدِ، وناهيك من عبادةٍ يناجي فيها ربَّهُ خمسَ مراتٍ في اليوم واللَّيلة يناجي ربَّهُ ويستغفرُ ذنبَهُ. ﴿وَإِنَّهَا﴾ أي الصلاة، وقيل: الاستعانة. ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ شاقة ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى] أي: شَقَّ. ﴿إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ استثناء مفرغ، أي: لكبيرةٌ على كُلِّ شخصٍ لانطوائها على أوصافِهم[2] يتحلَّوْنَ بها لخشوعِهم من القيامِ لله والركوع والسجود له والرجاء لِمَا[3] عنده إذْ مآلُهم إلى السعادةِ فسهل عليهم ما صعب على غيرهم من المنافقين والمرائين.

﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ أي: يوقنون، والظنُّ بمعنى اليقين أو الترجيح مشهورٌ عن العرب، ويَتعدَّى في الدلالتين إلى مفعولين وتسدُّ أنّ وإنّ مسدّهما، ولا نحتاج إلى تقدير ثانٍ محذوف كما ذهب إليه الأخفش والمبرّد و﴿مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ فاعل [١٩/ب] بمعنى المجرّد من حيث الوضعُ يقتضي المشاركةَ لأنّ مَنْ لقيك فقد لقيته. والمعنى واللهّ أعلم: مُلاقُو جزاء رَبِّهم. وقيل: كنّى بالملاقاةِ عن رؤيةِ الله تعالى، وقيل عن انقضاءِ آجالِهم [لأنّ] مَنْ مات فقد لَقِيَ الله. غداً ملقى الأحبة [محمداً وصحبه]. وقيل: ملاقُو ثواب ربّهم [وعقابه] فعلى هذا يكون الظنّ بمعنى الترجيح. ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾ أي: إلى

---

(١) ق: طلبوا.

(٢) ق: أوصافهم.

(٣) ق: لمن.

ربّهم. ﴿رَٰجِعُونَ﴾ أي: إلى أمره.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٤٧﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ نُودوا ثانياً على طريقِ التوكيدِ لينبهوا إلى سماعِ ما يرد عليهم من شكر المُنْعِمِ. والفضل: الزيادةُ في الخير. وعطفُ التفضيلِ على النِّعمةِ من عطفِ الخاص على العام وهو مما انفردت به الواو ويُسمى التجريد كأنَّهُ جرّد من الجملة على سبيل التفضيل. ﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ أي عالَمِ زمانِهم أو على كلهم بما[1] أُوتُوا من الخصائصِ ككثرةِ[2] الأنبياء وجعلهم ملوكاً وإيتائِهم ما لم يُؤْتِ أحداً.

﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨﴾.

﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾ أي: العذاب يوماً، أو جعلَ اليومَ مُتَّقى تَوَسُّعاً، أو على حذفِ [مضافٍ] أي: عذاب يوم. ﴿لَّا تَجۡزِي﴾ أي: لا تَقْضِي[3]، وقُرىء: لا يجزىء أي: لا يغني وقيل: جَزَى وأَجْزَأَ بمعنى واحد. و﴿لَّا تَجۡزِي﴾[4] جملة صفةٍ فلا بُدَّ من تقدير حذفٍ وأصله: فيه، فهل الحذفُ بتدريجٍ أو حُذف برُمَّتِه ابتداء؟ قولان. و﴿نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ﴾ [نكرتانْ] في سياقِ النَّفي فيعمان. و﴿شَيۡـٔٗا﴾ في سياقه فيعم. وقيل: عن نفس كافرة و«شيئاً» مفعول، وقيل: مصدر أي: شيئاً من الجزاء والإجزاء نحو: ضربت

(١) ق: مما.

(٢) ق: كثرة.

(٣) ق: لا يجزي أي لا يقضي.

(٤) ق: ولا يجزي.

شيئاً[١] من الضرب. وقُرِىء: ولا يُقبل بالتاء وبالياء مبنياً للمفعول، ويَقبل بفتح الياء[٢]، ونصب «شفاعة» وهو التفاتٌ من ضمير المتكلِّم إلى ضمير الخطاب. والضمير في «منها» عائدٌ على النَّفس المتأخرة لِقُرْبِها، ويجوزُ على المتقدمة لأنَّها المحدّث عنها. وظاهرُ هذا التركيب أنَّهُ قد توجد الشفاعةُ ويَنتفي قبولها، ويجوز أنْ يكون من باب:

على لاحِبٍ[٣]

وأجمع أهلُ السنَّةِ على أنَّ شفاعةَ الأنبياءِ والصالحين تُقْبَلُ في العُصاةِ من المؤمنين لثبوتِ الأحاديثِ الصحيحةِ في ذلك، وخَصُّوا ما وردَ من عدم القبول بالكفار.

﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ أي: فداءٌ من مالٍ أو أخذ بدله. ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ والنَّصر هو العون، وأتى الضمير مجموعاً وإنْ تقدمَ مُفْرَداً[٤] لأنَّه في سياقِ النَّفي فيعمُّ كقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة]، وحَسَّنَ ذلك الفاصلة. وذكر الضمير لأنَّه أريدَ بالنُّفوس الأشخاص كقولهم[٥]: ثلاثة أنفس. وانسحب حرفُ النَّفي على جملةٍ اسميةٍ ليتكرر الضميرُ فيتأكَّد نفيُ النَّصر بذكر مَنْ نُفي عنه مرتين، وارتفع «هم» على الابتداء أو على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وهو أرجحُ، لأنَّ «لا» من الأدواتِ المرجّحة للحملِ على

(١) ق: أشياء.

(٢) ط: وتقبل بفتح التاء.

(٣) أول بيت لامرىء القيس في ديوانه ص٦٦، وكماله: **[من الطويل]**

على لاحبٍ لا يُهتدى بمنارِه   إذا سافه العَوْد النّباطيّ جرجرا

(٤) ق: مفرد.

(٥) ق: كقوله.

الفعل ولأنَّ ما قبلَ هذه [الجملة] جملة فعلية فيحصلُ التَّشَاكلُ. والضميرُ في «وهم» عائدٌ على النفس الأولى أو الثانية أو كِلْتيهما، أقوال. وكان النفيُ بلا التي [تكونُ] للمستقبل غالباً لاستقبالِ الأربعة التي دخلت عليها «لا».

وجاءت الجملُ مرتبةً في الذِّكْرِ على حسب الواقع في الدنيا لأنَّ المأخوذَ بحقٍّ إمَّا أنْ يُؤَدَّى عنه وإلا شفع فيه وإلا فُدِيَ وإلاّ تُعُوْوِنَ على تَخْلِيصِه، وهنا جاءت الشفاعةُ مقدمةً على الفِدْية، وفي غير هذا جاءت الفديةُ مقدمةً على الشفاعةِ[1] لاختلافِ النَّاسِ، فَمَنْ أحبَّ الرئاسة قدَّمَ الشفاعةَ على الفِدية، ومَنْ أحبَّ المالَ قدم الفديةَ على الشفاعةِ. وبُدِىء هنا [بالشفاعة لأنّها أَلْيَقُ بعلُوِّ النَّفْسِ، وجاء هنا] بلفظِ القبولِ وهناك بلفظِ النَّفع إشارة إلى انتفاءِ أصل الشيء وانتفاء ما ترتَّبَ عليه أُعطي المتقدمُ وجوداً تَقَدَّمَهُ ذِكْراً هنا، وهنالك[2] أُعطي المتأخر وجوداً تأخره ذكراً.

﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾﴾.

وفي العامل في «وإذ» تقديرات اخترنا أنْ يكونَ فِعلاً محذوفاً يدلُّ عليه ما قبله أي: وأنعمنا عليكم إذْ [٢٠/أ] أنجيناكم. وجاءَ بِنُونِ العَظَمَةِ لأنَّ الإنجاءَ من عدوهم من أعظمِ النِّعم فناسب الأعظم نسبته للمعظم. وقُرِىء: أنجيناكم[3]، والهمزة والتضعيفُ للتعدية. وقُرِىء: نَجَّيْتُكُم فوافق الضميرُ ضميرَ «نعمتي» والمعنى خَلَّصناكم من آلِ فرعونَ وهم الذين كانوا يباشرونهم

---

(١) سورة البقرة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾.

(٢) ق: هناك وهنا.

(٣) ق: نجيناكم.

بأمرِ[١] فرعون. و«فرعون» عَلَمٌ لمن مَلَكَ العمالقةَ، وآلُه: أتباعهُ على دِينه، وامتنعَ من الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمةِ، واشتقوا منه قالوا: تَفَرْعَنَ الرجلُ: تَجَبَّرَ وَعَتَا. والمشهور في اسمه الوليد بن مصعب وهو من بني عمليق بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح. ولا يضافُ آل إلاّ إلى الرئيسِ الأعظمِ، قاله الأخفشُ.

سَامَهُ: كَلَّفَهُ العملَ الشاق «فيسومونكم» حالٌ من «آل فرعون» أي: سائميكم أو استئناف حكاية حال، ويقال: سَامَهُ خُطَّةَ خَسْفٍ، أي: كَلَّفه، فيكون «سوء العذاب» منصوباً مفعولاً ثانياً ليسوم. و«سوء العذاب» الأعمال الشاقة من البناءِ والتخريبِ ونَحْتِ السواري من الجبال ونقلِ الحجارةِ وضَرْبِ اللَّبِن وطبخ الآجُرِّ والنجارةِ والحدادةِ وضرب الخراجِ على ضَعَفَتِهم إلى غيرِ ذلك مما يُناسِبُ هذه التكاليف وكان قومه جُنْداً وملوكاً.

وقُرِىء: يُذَبِّحُونَ مُشَدَّداً دالاًّ على التكثير، ويذبحون من ذَبَح اكتفاء بالمطلق. والجملةُ مستأنفةٌ أو حالٌ من ضمير الرفع في «يسومونكم» أو بدل من «يسومونكم» أو معطوفة عليه حُذف منها حرفُ العطف لثبوته في سورةِ إبراهيم[٢]. ﴿أَبْنَآءَكُمْ﴾ أي: الأطفال. ﴿وَيَسْتَحْيُونَ﴾ أي: يُبْقُونَهُنَّ أحياء. ﴿نِسَآءَكُمْ﴾ سُمِّينَ بما يؤولُ إليه أمْرُهُنَّ للخِدمة ولمن يَفْترشهن من أعدائهن. وقَدَّمَ ذبحَ الأبناء على استحياءِ البناتِ لأنّه أصعبُ وأشَقُّ إذْ فيه فساد الصورةِ بالكلية. ﴿وَفِي ذَٰلِكُم﴾ إشارةٌ إلى السَّوْمِ والذبح والاستحياء. ﴿بَلَآءٌ﴾ شِدَّةٌ ومكروه. ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ دليلٌ على أنَّ الخيرَ والشَّرَّ من الله تعالى.

---

(١) ق: بأسر.

(٢) في قوله: ﴿إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ﴿٦﴾﴾.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَـٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝٥٠﴾.

فَرَقَ بين كذا وكذا: فَصَلَ. ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾ قُرِىء مخففاً اكتفاء بالمطلق إذ معلوم التكثير بعددِ الأسباط[1]، ومُشَدَّداً دلالة على التكثير. والباء في «بكم» للسبب أو للمصاحبة أي: ملتبساً بكم، والمعنى: جعلناهُ فِرَقاً بكم. وهذا البحرُ يكون قريباً من مصر من بحارها يقال له أساف، ويسمى اليوم بحر القلزم، وفَرْقُه يقال عَرْضاً من ضفةٍ إلى ضفة، وقيل طُولاً خرجوا إلى بريَّةِ[2] فلسطين. وكان انفراقُ البحرِ بعددِ الأسباط اثني عشر مسلكاً.

﴿فَأَنجَيْنَـٰكُمْ﴾ أي: من الغرق ومن إدراكِ آلِ فرعونَ لكم. وثَمّ محذوفٌ أي: وتبعكم فرعونُ وجنودُه في تَقَحُّمِه فأنجيناكم. ﴿وَأَغْرَقْنَآ﴾ الهمزة للتعديةِ ويُعَدَّى أيضاً بالتضعيف. ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ لم يذكُرْ فرعونَ فيمن غرقَ لأنَّ وجودَهُ معهم مستقرٌّ ولأنَّهم هم الذين سبق ذِكْرُهُم في السومِ والتذبيح والاستحياء. وقد نَصَّ تعالى في غيرِ هذه على غرقه[3]. وناسبَ نجاتهم من فرعون بإلقائهم في البحر وخروجهم منه سالمينَ نجاة موسى على نبيِّنا وعليه السلامُ، من الذبحِ بإلقائهِ في البحرِ وخروجِه منه سالماً، ولكلِّ أمَّةٍ نصيبٌ من نَبيِّها. وناسب دعوى الربوبيةِ والاعتلاءِ انحطاط المُدَّعي وتَغْييبه في قعرِ الماء. ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ الجملة حال، والنَّظر هنا من الإبصارِ أي: وأنتم تُبصرون هذه الخوارقَ من فَرْق البحرِ وإنجائِكم وإغراقِ عَدُوِّكم.

---

(١) ق: الأشياء.

(٢) ق: البرية.

(٣) في قوله: ﴿فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَـٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا ۝١٠٣﴾ [الإسراء].

﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾.

وقُرِىء: واعدنا ووعدنا، فاحتمل «واعد» أن يكون بمعنى «وعد» واحتمل أن يكون من اثنين: وعد اللهُ موسى البحرَ[1]، ووعد موسى المجيءَ للميقات. وموسى هو ابن عمران بن يصهر بن قاهث[2] بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم، وامتنع من الصرف للعَلَمِيّةِ والعُجْمةِ.

﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ذو الحجة وعشر من المُحرَّم أو ذو القعدة وعشر من ذي الحجة [٢٠/ب] وقُرِىء: أربعين بكسر الباء شذوذاً، وانتصب على المفعول به إذْ هي الموعودة، أو على حذف أي: تمام أو انقضاء أربعينَ. ولا يجوزُ نصبه على الظرف لأنَّه معدودٌ فيلزم أنْ يكونَ وقوع العاملِ في كُلِّ فردٍ منها وليس كذلك. وفُسِّرَ بليلة لأنَّ أولَ الشهر ليلةُ الهلال وهذه المواعدةُ بعد خروجهم من البحرِ أو بعد دخولِهم مصرَ بعد هلاكِ فرعون قولان. ونُقل أنَّهم سألوه أنْ يُنزِّلَ اللهُ عليه كتاباً، والمعنى: فخرج إلى ميقاتِ ربه.

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ وإدغام الذال في التاء وإظهارها فصيحان وقُرِىءَ بهما. و«العجل» أل فيه لتعريفِ الماهيةِ أو للعهدِ السابق إذْ كانوا قد صنعوه. ونُسِبَ الاتِّخَاذُ إلى جميعهم وإن كان بعضُهم لم يتخذ لأنَّ القبيلة قد تُذَمُّ وقد تُمْدَحُ بما وقعَ من بعضِها. واتخذ: إن كان بمعنى عمل تعدَّى إلى واحدٍ وكان بعد ذلك محذوفٌ مُقَدَّرٌ أي: وعَبَدْتُمُوهُ إلهاً. وإنْ كان بمعنى ما

---

(١) ط: الوحي.

(٢) ق: بن أجهر بن فاهت. والتصحيح من ط، وانظر القرطبي ١: ٣٩٥.

تعدى إلى اثنين كان الثاني محذوفاً لدلالةِ المعنى أي: اتخذتم العجلَ إلهاً. وظاهرُ العجل أنَّه عِجْلٌ حقيقةً وقيل: شكلُ عجلٍ. ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ أي: من بعد مواعدته أو من بعد ذهابِه إلى الطورِ. ﴿وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ أي: باتخاذكم العجلَ إلهاً، وإخبار بأنَّ سَجِيَّتَهُم الظلمُ. وعبادتُهم العجلَ يدلُّ على أنهم مُجَسِّمةٌ أو حُلُولية.

﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا عَنكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ۝٥٢﴾.

﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا عَنكُم﴾ أي: لم نُؤاخذكم باتِّخاذكم العجلَ. ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ أي: بالثناء على المُنْعِمِ المطابق لما يعتقده المُنْعَمُ عليه من حَقِّ المنعم.

﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ۝٥٣﴾.

﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ هو التوراة. ﴿وَٱلۡفُرۡقَانَ﴾ أي: يفرق بين الحق والباطل. ﴿لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ أي: باتباع الكتابِ المُنْزَلِ والعملِ بما فيه إذِ اتِّباعُ الكتبِ الإلهية سببٌ للهداية ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞ ۝٤٤﴾ [المائدة] ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة] ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ ۝٤٦﴾ [المائدة][1].

﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٤﴾.

﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ﴾ القومُ: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظِه ويختصُّ

---

(١) ق: آتيناه.

بالرجال. والبارىء: الخالقُ وقيل: المُبْدِعُ للشيء والخالق: المُقَدِّرُ الناقلُ من حالٍ إلى حال. ونداؤه لهم مُضافينَ إليه مُشْعِرٌ بالتَحنُّنِ عليهم وهزٌّ لهم لما يُلْقيه إليهم من أمرِ التوبة وتنبيههم[1] على أنّ عبادةَ غير اللهِ من الظلم، وظلم الإنسان نفسه أفحش من ظلم غيرها. والباء سببية في ﴿بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ أي: وعبادته أو إلهاً. وقُرىء: بارئكم بكسر الهمزة واختلاس حركتها وبإسكانها إجراء للمنفصل مجرى المتصل كإِبْل في إِبِلٍ، ولا التفاتَ لقولِ المبرِّد: إنَّ التسكينَ لَحْنٌ. وقُرىء بالياء مكسورة، فإما إبدال الهمزةِ ياءً على غير قياس، وإمّا أن يكونَ من: برا غير مهموز[2] وحرك الياء نحو قوله:

ويوماً يُوافين[3] الهوى غير ماضيِ [من الطويل]

﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ أمر بإزهاق الروح بالقتلِ لمن اتَّخذ العجلَ ولا يكون إلاّ بوحيٍ من اللهِ تعالى. والظاهرُ أنَّهم أُمروا بقتلِ أنفسِهم فيباشر الواحدُ قتلَ نفسِه وإنْ كانت التوبةُ هي القتل فيكون: فاقتتلوا بدلاً من: فتوبوا وإنْ كان القتلُ من تمامِ التوبة، فالفاء للتعقيب، والمعنى: فأتْبِعُوا التوبةَ القتل تتمّةً لتوبتكم.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الإشارة إلى القتل. وجهةُ الخيرية أنّه مُفْضٍ إلى الخلاصِ من دخولِ النار، و«خير» أحد الخيور أو أفعل التفضيل [أي الهلاك العاجلُ خيرٌ من الهلاكِ الدائم على حد: العسلُ أحلى من الخَلِّ. «ولكم» في موضعِ

(١) ق: ونبّههم.

(٢) ق: مهموز.

(٣) ق: توافينا. وهو صدر بيت في التسهيل ص١١ وعجزه:

ويوماً ترى فيهن غولاً تغوّل

والبيت لجرير في ديوانه ١: ١٤٠ وروايته: غير ماصِباً، ولا شاهد فيه.

الصفةِ إنْ كان خيراً من الخيور ومتعلق بخير إنْ كان أفعل التفضيل]. وتكرَّرَ لفظ «بارئكم» لكونه في جملتين. ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [إخبارٌ بالتوبةِ عليهم، وثَمّ محذوف أي: فامتثلتم ذلك] فتابَ عليكم. وهاتان الجملتان مُنْدرجتان تحتَ [الإضافةِ إلى الظرف الذي هو إذ في قوله «وإذ قال». وأجاز الزَّمخشريُّ أنْ يكون مندرجاً] تحتَ قولِ موسى على تقديرِ شرطِ محذوف كأنَّهُ قال: فإنْ فعلتم فقد تاب عليكم، فتكون الفاء إذْ ذاكَ رابطةً لجملةِ الجزاءِ بجملةِ الشرطِ المحذوف[1]. وما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ لا يجوز وذلك أنَّ الجوابَ يجوز حذفه[2] كثيراً للدلالةِ عليه، وأما فعلُ الشرطِ وحده دون الأداةِ فيجوزُ حذفه إذا كان منفياً [٢١/أ] بلا في الكلام الفصيح نحو[3]:

وإن لا يَعْلُ

فإنْ كان غيرَ منفيٍ بلا فلا يجوزُ إلاّ في ضرورة، وكذلك حذفه وإبقاء إن. أما حذفهما معاً وإبقاء الجواب فلا يجوز إذْ لم يثبت في كلامهم، وجَزْمُ الفعل بعدَ الأمرِ والنَّهي ليس من هذا الباب.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾﴾.

---

(١) انظر الكشاف ١: ٢٨١.

(٢) ق: يجوز صفة.

(٣) البيت للأحوص في ديوانه ص١٩٠. وكماله: [من الوافر]

فطلّقها فلستَ لها بكفءٍ ... وإلاّ يعلُ مفرقك الحسام

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ﴾ يَعُدُّ عليهم ما صَدَرَ منهم من سُوءِ الاقتراح. وفي ندائهم موسى عليه السلام باسمه دليلٌ على سُوءِ أدبهم [معه] وقد تكرَّرَ ذلك منهم في ندائه. ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ أي: لن نُصدِّقكَ فيما جِئتَ به من التوراةِ وكانوا مؤمنين به ولذلك قالوا: «لك». ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ أي: ينتفي إيمانهم إلى هذه الغاية فإذا رَأَوْنا آمنوا [له]. والرؤيةُ بصريةٌ وأُكِّدَتْ «بجهرة» مبالغة في الإبصار، وانتصب على أنَّه مصدرُ نوعٍ من الرؤية، أو على أنَّه في موضعِ الحالِ، أي: ذوي جهرة أو جاهرين بالرؤية. وقُرِىء بفتح الهاء مصدراً كالغَلَبَة أو جمع جاهر. ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ أمرٌ حَدَثَ عنه الموتُ ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ ما حَلَّ بكم.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ الظاهرُ أنَّهم ماتوا، أو عبر بالموت عن الغشي، وبالبعثِ عن الإفاقةِ. ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نِعْمَتَهُ ببعثِكم بعدَ الموت.

﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ أي: ستَرناكم من حَرِّ الشمسِ بالسحاب. والغمام مفعول على إسقاط الباء أي بالغمام، أو مفعول به أي: جعلناه عليكم ظلَّةً.

﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ﴾ وهو صمغةٌ حلوةٌ تسقطُ على الشجر ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ طائر قيل هو السماني أو شبهه. ﴿كُلُوا۟﴾ أمرُ إباحةٍ أي: وقلنا كُلُوا. ﴿مِن طَيِّبَٰتِ﴾ أي: مُسْتَلذَّات إذْ لا أشرفَ في المأكولِ من اللَّحم والحلو.

﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ نفى أنْ يقعَ منهم ظلمٌ لله تعالى، وفيه دليلٌ على أنَّهُ ليس من شرطِ نفيِ الشيءِ إمكان وقوعه، وكانت صدرتْ منهم قبائحُ كثيرة، والمعنى: لم يصلْ إلينا من ذلك ضررٌ؛ بل وبالُ ذلك مختصٌّ بأنفسهم. ولما كان قد وقع منهم ظلمٌ ونفى أنْ يصل إلى الله تَشَوَّفَتِ النَّفْسُ إلى ذِكْرِ مَنْ وقع به الظلمُ، فاستدرك أنَّ ذلك الظلمَ الحاصلَ منهم إنما كان واقعاً وَبَالُه

بهم. و﴿يَظْلِمُونَ﴾ مضارع ماضٍ من حيث المعنى.

﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ هي بيت المقدس، ويقال: قرية بكسر القاف لغة يمانية. ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ إباحة في أيِّ مكانٍ شاؤوا. وتأخَّر ﴿رَغَدًا﴾ وإنْ كان تقدمَ في قصة آدم لمناسبةِ الفاصلةِ بعده في قوله ﴿سُجَّدًا﴾ وتقدم هناك إذ لاصق الأكل. وهذا البابُ يسمى الآن باب حطّة، أُمِرُوا بأنْ يدخلوا البابَ واضعي جباههم بالأرض. قال الزَّمخشريُّ[1]: أُمروا بالسجود عند الانتهاء إلى الباب شكراً لله وتواضعاً انتهى. ولم يُؤْمروا بالسجود بل هو قيد في وقوع المأمور به وهو الدخول، والأحوالُ نِسَبٌ تقييدية والأوامرُ نسب إسنادية فتناقضَتا. وذُكِرَتْ[2] هيئاتٌ في الدُّخولِ وفي الصحيح: «دخلوا البابَ يزحفون على أستاههم[3]». ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ أي مسألتنا حطّة وهو مصدر كنِشْدة أو هيئة كقِعْدة. وقُرِىء بالنَّصب كقوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴿٨٣﴾﴾ [يوسف] و﴿صَبْرًا جَمِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المعارج]. لما سألوا حَطَّ ذنوبهم رَتَّبَ على ذلك غفرانَ الخطيئة. وقال الزَّمخشريُّ[4]: فإنْ قلتَ: هل يجوز أن ينصب «حطّة» في قراءة مَنْ نصبها «بقولوا» على معنى: قولوا[5] هذه الكلمةَ؟ قلتُ: لا يبعدُ انتهى.

---

(١) الكشاف ١ : ٢٨٣.

(٢) ق: وذكرتا.

(٣) صحيح مسلم ٤ : ٢٣١٢.

(٤) الكشاف ١ : ٢٨٣.

(٥) ق: قوله. والتصويب من ط والكشاف.

وما جَوَّزه ليس بجائزٍ لأنَّ القولَ لا يعملُ في المفردات إلا إنْ كان المفرد مصدراً أو صفةً له أو معبراً به عن جملة نحو: قلت شعراً أو خطبة، و«حطّة» ليس واحداً من هذه ويكون على قوله من الإسناد اللفظي، فلا يَتَرتَّبُ على قوله إلا مجرَّدُ الامتثالِ بالنُّطق باللّفظ، فلا فرق بينه وبين اللَّفظ الغفل، ويبعدُ أنْ يرتبَ الغفران للخطايا على [٢١/ب] النطق بمجردِ لفظٍ لم يَدُلَّ على معنى كلام.

وقُرِىء: يغفر بالياء وبالتاء مبنياً للمفعول، وبهما مبنياً للفاعل[١]، ونغفر بالنون. وقرىء: خطاياكم وخطيئتكم وخطأياكم بهمزِ الألفِ الأولى دونَ الثانية، وخطايأكم بهمز الثانية دون الأولى. وتقدم الأمرُ بالدخولِ والأكل ودخول الباب وقوله «حطّة». والجواب مترتِّبٌ على دخولِ البابِ بقيدِ السجود. وقوله «حطة» لقوّة المناسبة والمجاورة ويدلُّ على ذلك قصة الأعراف[٢]. وأدغم قومٌ راءَ «نغفر» في اللام. ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ وفي الأعراف: سنزيد. والذي فيها مختصرٌ من هذه، ألا ترى إلى سقوطِ الواو من «سنزيد» وحذف «رغداً» و«فأرسلنا عليهم»[٣] بالضمير. ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أي على غفرانِ الخطايا ثواباً ودرجات مَن أحسن منهم.

﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾.

---

(١) ق: للمفعول.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [الأعراف].

(٣) في قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأعراف].

﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ انقسموا إلى ظالمٍ وغير ظالم، فإنْ كانوا كُلُّهم ظالمينَ كان من وضع الظاهر موضع الضمير أي: فَبَدَّلُوا. ونبَّه على عِلَّةِ التبديلِ وهو الظلم والمبدلُ به محذوفٌ تقديرهُ: فبدَّل الذين ظلموا بقولهم حطَّة قولاً غيرَ الذي قِيلَ لهم. ولما حذف ناسب إضافة «غير» إلى الاسم الظاهر، ولو لم يحذف لكان التركيب: بقولهم حطّة قولاً غيره، وأبهم الذي قالوه، وفي الصحيح[1]: هو مُفَسَّرٌ «قالوا: حبَّةٌ في شَعَرة» أُمِرُوا بأنْ يسألوا حِطَّةَ ذنوبهم فقالوا ذلك استهزاءً وعدمَ مبالاةٍ فاستحقوا النَّكَالَ.

﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ إشعاراً بعليّة نُزولِ الرجز وهو العذاب، ولم يُعيّنْ في القرآنِ نوعهُ. وقُرىء: رُجزاً بضم الراء. ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [إشارة] إلى الجهة التي نزلَ منها العذابُ. وقرىء: يَفْسُقون بضم السين وكسرِها.

﴿ ۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾.

﴿ ۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ﴾ طَلَبَ السُّقيا، وهذا هو الإنعامُ التاسع ومفعول «استسقى» محذوفٌ أي: ربَّهُ كما قال: إذ اسْتَسْقَاهُ قومُه أي: طلبوا منه السُّقيا [فعدَّاه إلى المستقى منه] وجاء معدّى إلى المستقى قال الشاعر[2]:

[من الطويل]

(١) انظر صحيح مسلم ٤ : ٢٣١٢.

(٢) من شعر أبي طالب يمدحُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم وهو في السيرة النبوية ١ : ٣٠٠، وفي النهاية ١ : ٢٢٢. وعجزه:

ثمال اليتامى عصمةٌ للأراملِ

وأبيضَ يُستسقى الغمامُ بوجهه

فاحتمل أن يكون المحذوف ماءً. والاستسقاءُ يدلُّ على فقدهم الماءَ أو قلّته بحيثُ لا يكفيهم. وثَمَّ محذوفٌ أي: إذا عطشوا. ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ أي: فامتثل الأمر فضرب. وفي هذا دليلٌ على قدرةِ الصانعِ وإثبات نبوّة موسى عليه السلام إذْ هو خارقٌ عظيم. والإضافة في ﴿بِّعَصَاكَ﴾ إشعارٌ بأنّها العصا التي كان يُلازمها ولعلَّها التي سأله تعالى عنها في قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴿١٧﴾﴾ [طه]. والظاهر أنّ أل في «الحجر» [للعهد] قيل: كان حجراً مُعَيّناً حمله معه من الطور، وقيل أل للجنس فأيّ حجرٍ ضربَ [انفجر]، وفي وصفه ومن أيِّ شيءٍ كان أقوالٌ مضطربة. ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ معطوفٌ على ذلك المحذوفِ أي: فضَرَبَ فانفجرت. ودعوى أنَّ فاء «فانفجرت» هي فاء فضرب فحذف «فضرب» لدلالة فَائِهِ عليه، وحذفت [فاء] «فانفجرت» لدلالة «انفجرت» عليها - تَخَرُّصٌ على العربِ بغيرِ دليلٍ.

وزعم الزَّمخشريُّ[١] أنَّ الفاء ليست للعطف بل هي جواب شرطٍ محذوف كأنَّه قال: فإن ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴿٥٤﴾﴾ [البقرة] وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغٍ. انتهى كلامه. وتقدم ردّنا عليه ذلك في قوله: «فتاب عليكم» ورَدَدْنَا عليه هنا في الكتاب الكبير[٢] في تقديره بعد الفاء قَدْ، أي: فتاب[٣] عليكم فقد انفجرت.

والظاهر أنَّ معنى انفجرت وانْبَجَسَتْ واحدٌ إذْ هي قصةٌ واحدة، وقيل:

(١) الكشاف ١: ٢٨٤.

(٢) انظر البحر ١: ٢٢٨.

(٣) ط: فقد تاب.

الانفجارُ اتِّساعُ الماء وكثرته، وانبجاسُه رَشْحُه وأقلُّ خروجِه. ومِن في ﴿مِنْهُ﴾ لابتداء الغاية والضمير عائدٌ على الحَجَرِ، وفيه من الإعجازِ ظهور الماء من حجرٍ لا اتصالَ له بالأرض فتكون مادته منها وخروجه كثيراً من حجرٍ صغير وبقدر حاجتهم وعند الضربِ بالعصا وانقطاعه عند الاستغناء عنه وعدد عيونه على [٢٢/أ] عدد الأسباط.

وقُرِىء: عشرة بسكون الشين وكسرها وفتحها. و«اثنتا» معرَّب و«عشرة» مبنيٌّ في موضعِ خفضٍ بالإضافة. و﴿عَيْنًا﴾ تمييزٌ لازم الإفراد. وأجاز الفَرَّاءُ في مثل هذا جمعه. ﴿قَدْ عَلِمَ﴾ أي: قد عرف. ﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾ أي: من قومِه [الذين] استسقى لهم. ﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾ أي: العين الذي هو مشرب لهم أي: مكان شربه[1] فلا يتعدَّاه إلى عينٍ غيرها. والإضافة في ﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾ تدلُّ على التخصيص، وأعاد الضميرَ على معنى كلّ لا على لفظه فلا يجوز: مشربه، والمعنى مشربهم من تلك الأَعْيُن. وذكر المشرب تنبيهٌ على المنفعةِ العظيمةِ التي هي سبب الحياة.

﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ أمرُ إباحةٍ. ﴿مِن رِّزْقِ اللَّهِ﴾ مِنْ للابتداء أو للتبعيض. ولَمَّا كان من غيرِ تعبٍ أُضيفَ إلى الله تعالى. ويتعلق «مِن» بقوله ﴿وَاشْرَبُوا﴾ على إعمالِ الثاني. والرزق: المرزوق وهو المَنُّ والسلوى، والمشروب من ماء العيون. ولما كان قد تهيَّأَ لهم المأكولُ والمشروبُ من غير تعبٍ نُهوا عن الفسادِ إذْ كان ذلك مما قد يدعو إلى الفساد كما قال الشاعر[2]:

إنَّ الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ   مَفْسَدةٌ للمرءِ أيّ مَفْسده

[من الرجز]

(١) ق: شرب.

(٢) هو أبو العتاهية، والبيت في ديوانه ص٤٤٨.

والعَثْيُ: أشدُّ الفسادِ، ويقال: عَثَا يَعْثُو وعثى يَعْثَى عثياً فهو [مِمَّا] لامُه ياءٌ وواو. و﴿مُفْسِدِينَ﴾ حال مؤكدة.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾﴾.

ولما سَئِمُوا من أكلِ طعامٍ واحد [مالوا إلى أكلِ ما كانوا ألِفُوه من اختلافِ المأكلِ قالوا: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾] وسألوه أنْ يدعوَ الله لهم إذ كان سؤال النبيِّ أقرب للإجابة. ولَمَّا كان ما يأكلونه لا يتبدَّلُ وصفوه بأنَّهُ طعامٌ واحد. ومتعلقُ الدعاء محذوفٌ أي: بأنْ يُخْرِجَ لنا كذا. ولفظة «ربك» تدلُّ على الاختصاص به لما كان فيه من المناجاةِ وإنزالِ التوراةِ عليه. ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ مِنْ تَبْعِيضية. ﴿مِنۢ بَقْلِهَا﴾ بَدَلٌ أُعيدَ معه الجار. وأُسندَ الإنباتُ إلى الأرض مجازاً لما كان الله تعالى جعلَ فيها قابليةَ الإنبات. والبدل من التبعيض تبعيضٌ. وفي «البحر»[1] أنْ المَهْدَوِيَّ وابنَ عطية وأبا[2] البقاء قالوا: مِن في: [«من] بقلها» لبيان الجنس. والبقلُ: النعناعُ والكرفس والكراث وأشباهها[3]. والقثاءُ معروفٌ، وقُرِىء بكسر القاف وضمِّها. والفوم: الثوم وقراءة عبدالله: وثومها [بالثاء] واحتمل أن يكون مما أُبدلت ثاؤُه فاءً، واحتمل أن يكون مادةً أخرى.

(١) انظر ١: ٢٣٢.

(٢) ق: وأبو.

(٣) ق: وأشباههما.

والهمزة في ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ﴾ للإنكار أي: أتعتاضون، واستفعل هنا للطلب أي: أتطلبونَ تبديلَ الذي هو أدنى، والمنصوب هو الحاصل والذي تدخل[١] عليه الباء هو الزائل. و﴿أَدْنَىٰ﴾ أفعل تفضيل من الدُّنُوِّ أي: أقرب. قيل: أو من الدُّونِ وهو الرديءُ فَقُلِبَ[٢]. أو أصله أدنأ فسهلت همزته بإبدالها ألفاً من الدَّنَاءةِ وقد قُرِىء بالهمز. ولم يُقَيِّد الأدنويةَ والخيريةَ إذْ معلومٌ ثبوتُ الخيرية لما كانوا فيه وثبوت الأدنوية لما سألوه. والضمير في «قال» لموسى أي فَدَعَا فأجابه اللهُ لما دَعَاهُ فقال أي موسى بإذن الله، أو الله تعالى ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ وقُرِىء بالتنوين أي: من الأمصار [بدليل أنّهم][٣] سكنوا الشامَ بعد التِّيه، وبغير تنوينٍ على أنَّها مصر المعروفة دار فرعون. ﴿فَإِنَّ لَكُم﴾ أي: فيها ﴿مَّا سَأَلْتُمْ﴾ وقُرِىء: سألتم بكسر السين وهو من تداخل اللُّغتين، أي: من البقولِ[٤] والحبوب.

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ أي: أُلْزِمُوا ذلك، من [قولهم] ضربَ الأميرُ البعثَ على الجيشِ. فالذِّلَّةُ بما أُلزموا من الجزيةِ وإظهار الزيِّ المُخَالِف لزيِّ المسلمينَ، والمسكنةُ: الخشوعُ والتطامنُ والفقر والشُّحُّ. ولم تكن الجزيةُ [٢٢/ب] مضروبةً عليهم من أوَّلِ أمرهم فيكون من الإخبارِ بالغيبِ إذْ كان ذلك في ملَّةِ الرسولِ صلى الله عليه وسلم، ضُربت عليهم الجزيةُ وقيل الذلّة كونهم ذليلينَ في أنفسهم ليس فيهم من الشَّهامةِ ما يقاتلون بها مَنْ عَادَاهم، ألا ترى إلى قولهم: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ

(١) ق: تدل.
(٢) ق: فقلت.
(٣) عبارة ق: أي من الأمصار وبغير تنوين سكنوا الشام. والتصحيح من ط.
(٤) ق: القبول.

فَقَـٰتِلَآ ﴿٢٤﴾ [المائدة][1] وقوله: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ[تَوَلَّوۡاْ] إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ ﴿٢٤٦﴾﴾ [البقرة].

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ﴾ أي: رجعوا فالباء للحال، أو استحقوا فالباء صلة زائدة، أو [نزلوا] وتمكنوا فالباء ظرفية. والغضبُ هنا ما حَلَّ بهم من البلاء والنقم. ﴿مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ متعلق بباؤُوا أو بمحذوفٍ في موضعِ الصِّفةِ، وبكونهِ من الله فيه تَعظيمٌ للغضب. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى الضرب والمباءة، وهو مبتدأٌ خبرهُ ﴿بِأَنَّهُمۡ﴾ [أي]: كائن بكفرهم، والباء للسبب. ﴿كَانُواْ يَكۡفُرُونَ﴾ أي: في حالهم السابقة.

و﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [أي: التي] أظهرها على يدي أنبيائه موسى وغيره ممن سبق كالمعجزاتِ التِّسْع والتوراة. ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ يحيى وشعيا[2] وزكريا. وقرىء بتاء الخطاب فيكون التفاتاً، وبالتَّشديد مع الياء دلالةً على التكثير فقيل: قتلوا ثلاثَ مئةٍ وقيل: سبعين[3]. ﴿بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ﴾ ليس احترازاً بل لا يقع قتل نبي إلاّ بغير حَقٍّ فهو قيدٌ لازم نحو: دعوت الله سميعاً. وجاء تشنيعاً عليهم أي لم يَدّعوا وجهاً في القتل. ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ تأكيداً للجملة قبله، أو الحامل على الكفر والقتل هو سوء عصيانهم واعتدائهم إذِ المعاصي تَزيدُ[4] الكفرَ. قابلَ الضربَ والمباءة بالكفر والقتل، وقابلَ الكفرَ والقتلَ بالعصيان والاعتداء. وأل في «النبيِّين» للعهد فيمن قتلوا، أو للجنس. وفي «بغير الحق» كذلك أي الحق الذي من شأنِه أنْ يقعَ القتلُ، أو لتعريف

(١) ق: اذهب.

(٢) ق: وشعيب، والتصويب من ط والكشاف ١: ٢٨٥.

(٣) ق: سبعون.

(٤) ط: بريد.

الماهية.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾.

﴿هَادُوا۟﴾ هم اليهود، هَادَ يَهُودُ: تابَ. وقُرىء: هادَوا بفتح الدال من: هادى فاعل، من الهدايةِ بمعنى فعل كجاوز وجاز[1] أي: هدوا أنفسهم وهم اليهود.

﴿ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ جمع نَصْران كندمان وندامى، والألف للتأنيث يدل عليه منع الصرف في قوله ﴿ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة] وقيل: [جمع] نَصْري كمهري ومهارى[2].

﴿ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ قيل: عُبَّاد الكواكبِ القائلونَ بتدبيرها، وقُرىء مهموزاً، صَبأَتِ النجوم: طلعت، وثَنِيَّةُ الغلام: خَرجَتْ، وبغير همزِ صَبَا: مالَ. و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بدل من المعاطيف الثلاثة التي بعد اسم إنَّ أي: إنَّ الذين آمنوا من غير الأصناف الثلاثة. و«من» موصولة. ودخلت الفاءُ في خبر إنَّ لأنَّ «الذين» ضُمِّنَ معنى اسمِ الشرط وهو جائزٌ في كلام العرب ولا مبالاةَ بمن خالفَ في ذلك. والأجرُ: الثوابُ المرتَّبُ على العملِ من الإيمانِ والعملِ الصالح. أفرد الضميرَ في «آمن» «وعمل» حَمْلاً على لفظ «مَنْ»، وجمع في ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ حملاً على المعنى. ودعوى ابنِ عطية أنّه إذا حُمِلَ على اللَّفظ ثُمَّ على المعنى فلا يجوز أنْ يعود إلى اللَّفظ - باطلةٌ. وقرىء: ولا خوف

(١) ق: وجازى.

(٢) ق: كمهدي ومهادى.

بنصب الفاء.

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾.

الخطاب في ﴿ مِيثَٰقَكُمْ ﴾ لبني إسرائيل وهو الإنعامُ العاشرُ، وهو العهدُ عليهم بالإعلام بما تَضَمَّنَتْهُ التوراةُ وتبيينه وعدم كتمه ولما فيه من إظهارِ نبوة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

«الطور» الجبلُ الذي ناجى عليه الله تعالى موسى عليه السلام. امتنعوا من أخذِ التوراةِ والتزامها فرفعَ فوقهم[(١)] الطورَ قيل: مقدار العسكر وصارَ كالظُّلَةِ.

﴿ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم ﴾ أي: وقلنا خُذوا ما آتيناكم، والذي أُوتوهُ الكتاب. ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ أي: بجدٍّ واجتهادٍ. وقُرىء: ما آتيتكم بقوّةٍ، وهو التفاتٌ. ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ ﴾ أمرٌ بحفظِه وعدمِ تنَاسِيه قولاً وعملاً. وقُرىء: وادَّكِرُوا ما فيه، من الادِّكارِ. ويُفهم من سياقِ الكلام أنَّهم امتثلوا الأمرَ وعملوا بمقتضاه.

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾ أي: أعرضتم عن الميثاقِ والعملِ به [من بعد أخذهم الميثاقَ والعمل به] ورفع الجبل، وهذا كلُّه تذكيرٌ لليهود. ﴿ فَلَوْلَا

(١) ق: فوقكم.

[٢٣/ أ] ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بقبولِ التوبة ﴿وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بالعفوِ عن الزَّلةِ. وارتفاع «فضل» على الابتداء، هذا مذهب البصريين. و﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلق «بفضل» والخبر محذوفٌ واجبُ الحذفِ على المختار. ﴿لَكُنتُم﴾ جواب لولا، ويكثرُ دخولُ اللام عليه إذا كان موجباً، وزعم بعضُ النَّحويين أنّها لا تحذف منه إلاّ في الشعر. ﴿مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ أي: من الهالكين في الدنيا والآخرة.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ عَلِم هنا تَعدَّتْ إلى واحد، أي: عرفتم أعيانهم. واعتداؤهم فيه أَنَّهُ حَرَّم عليهم العملَ فيه وصيدَ الحيتانِ فيه فكان يكثر ظهورُها فيه وتذهبُ بعد ذهابه فتحيَّلُوا في صيده بنوعٍ من الحيل كحفرِ حَفيرةٍ أو ربط الحوت بخزمة[١] فإذا مضى السبتُ أخذوه، ثم كَثُرَ ذلك حتى صادوه يومَ السبت علانيةً وباعوه في الأسواق. و«منكم» في موضع الحال أي: كائنين منكم. «في السبت» يتعلق «باعتدوا» أي: في العملِ يومَ السبتِ بالاصطيادِ فيه ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً﴾ أمرٌ يدلُّ على سرعةِ الكونِ بهذا الوصفِ وكأنّهم ممتثلونَ ذلك وإلاّ فليسوا بقادرينَ على ذلك، والظاهر صَيْرُورَتهُم قردةً حقيقةً. وقد جاء في الحديث أن أُمَّةً مُسِختْ[٢]، ولا ينكر ذلك من قدرة الله تعالى، ألا ترىٰ إلى انقلابِ عَصَا موسى عليه السلام حيَّةً ثم عَوْدها عصا؟. والقرد معروف، وفِعْلٌ الاسم القياس فيه فُعول نحو قرود، وجمعه على فِعَلة لا ينقاس نحو قِرَدة وحِسَلة في جمع [قرد و]حسل. والخسء: الصَّغَارُ والطَّرْدُ وفعله خَسَأَ يَخْسَأُ متعدياً ولازماً.

﴿فَجَعَلْنَٰهَا﴾ أي: الكينونة قردة. ﴿نَكَٰلًا﴾ عبرةً، وأصلُ النَّكالِ المنعُ، والنكل: القَيْدُ. ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ أي: لمن قرب منها. ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾ أي: من

---

(١) ق: بحزمه. والخزمة: رباط يقيّده.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٥٤٦ ونص الحديث «ذُكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت».

جاء بعدهم. ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ أي: إذْكَاراً. ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لأنّ الذين ينتفعون بالموعظة إنما هم المتقون.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ وُجِدَ قتيلٌ في بني إسرائيل فجهلوا قاتِلَهُ فاختلفوا فيه فأمرهم اللهُ تعالى بذبحِ بقرةٍ فتعنَّتُوا فيها مَرَّةً بعد مرّةٍ. وقُرِىء: يأمركم بإخلاص ضَمَّةِ الراء وباختلاسِها وبإسكانها. والبقرة: الأنثى من البقر وقد تُطْلَقُ على الذكر. وكان المأمور بذبحه بقرة إذْ كانوا مِمَّنْ يعظِّمُ البقرَ حتى عملوا عجلاً وعبدوه. وقرىء: أتتخذنا بتاء الخطاب أي: يا موسى، وبالياء أي: الله تعالى. ﴿هُزُوًا﴾ أي ذوي هزء. استغربوا لما سألوا موسى عن تعيينِ القاتلِ فأجابهم بهذا، هذا على ما هم عليه من سوءِ عقيدتهم في أنبيائهم وتكذيبهم لهم، ولو وُفِّقُوا[1] لكان الجوابُ منهم امتثالَ الأمر. ﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ أي ممّن يخبر عن اللهِ تعالى بأمر لم يأمر به.

ولما استعاذ موسى عليه السلام بالله علموا أنَّ ما أخبرهم به هو عزيمةٌ من الله بما أمرهم به من ذبحِ البقرة فـ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾ وفي الحديث[2]: لو اعترضوا [أدنى] بقرة فذبحوها لأَجْزَأَتْ عنهم[3] ولكن

---

(١) ق: وقفوا.

(٢) قاله ابن عباس وأبو العالية وغيرهما، انظر القرطبي ١: ٤٤٨.

(٣) ق: وفيها لأجزت عنهم.

شدَّدُوا فشدَّدَ عليهم. و«ما هي» مبتدأ وخبر في موضع مفعول به وهي معلقة لأنَّ التبيينَ إعلامٌ في المعنى. و«ما هي» ليس سؤالاً عن الماهيةِ إنما هو سؤالٌ عن الوصفِ ولذلك جاء الجوابُ بالوصف فكأنَّهُم قالوا: ما صِفتُها، ولما عَلِمُوا ما لموسى عند الله تعالى من الخصوصيةِ قالوا: رَبَّكَ.

﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ صفةٌ للبقرة. وإذا وصفت النكرةُ بما دخلت عليه [لا] كُرِّرَتْ وكذا الخبر والحال إلا ما ندر. والفارضُ: المسنُّ التي انقطعت ولادتها من الكبر يقال: فَرَضت [وفَرُضت] بفتح الراء وضمّها تفرض [٢٣/ب] فروضاً. والبِكْرُ: الصغيرةُ التي لم تلد من الصِّغَرِ، قيل: أو ولدتْ وَلَداً واحداً. والعَوَانُ: النَّصَف وهي التي ولدت مرةً بعد مرة يقال: عانت[1] المرأة، و«عوان» تفسير لما تَضَمَّنَهُ الوصفان. ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ أي: بين الفروض والبكارة، وأفرد ذلك إذْ قد يشار به للمفرد والمثنى والمجموع بصيغةٍ واحدة فيقال: كيف ذلك الرجال يا رجال، وكذا كافُ الخطابِ قد تكون مفردةً للمفرد والمثنّى والمجموع من المذكّر والمؤنّث، أو حذف معطوف كما حذف في قوله[2]:

فما كان بين الخير

إذْ «بين» تقتضي شيئين أو أشياء.

﴿فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ أمرٌ بامتثال ما أُمِرُوا به فلم يفعلوا وتَعَنَّتُوا في السؤالِ فسألوا عن لونها.

(١) ق: عونت. وعانت المرأة: صارت عواناً أي في منتصف عمرها.

(٢) أول بيت للنابغة في ديوانه ص١١٩ وتمامه: **[من الطويل]**

.... لـو جـاء سـالمـاً   أبو حُجُرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾.

والصُّفْرَةُ ها هنا المعهودةُ لا السوادُ، تقول العرب: أصفر فاقع وأبيض [ناصع و]يقق وأسود حالك وأحمر قانٍ وأخضر [ناضر]، فهذه التوابعُ تدلُّ على شِدَّةِ الوصف كأنَّه قيل: أصفر شديد الصفرة. ومن غريب ما وقع في لغة التُرْكِ أنّهم إذا أرادوا المبالغةَ في وصف اللَّون ركَّبوا من الحرف الأول مع الباء الساكنة ما يدل على الوصف بشدة ذلك اللون، يقولون في أسود: قرا، فإذا[1] أرادوا شِدَّة السواد قالوا: قب قرا، وكذا صرى الأصفر يقولون: صب صرا[2]، وقزل الأحمر يقولون: قبقزل، وكذا باقي الألوان. والوصف بفاقعٍ ونحوه مما يدلُّ على شدَّةِ اللَّون يطابقُ ما قبله فتقول: سوداء حالكة وصفراء فاقعة. وهنا رفع الظاهر المذكَّر[3] فلذلك لم تلحق [التاء]. و«تسر» صفة أيضاً أي: تبهج[4] الناظرينَ بِحُسْنِهَا شكلاً ولوناً وسِناً، فالوصفُ بالسرور ناشيءٌ عن تَقَدُّمِ الأوصافِ التي نشأ عنها السرور.

ثم لم يكتفوا بهذا البيان وتَعَنَّتُوا على عادتهم في السؤال وعَلَّلوا الحاملَ لهم على تكرار السؤال بقولهم: «إن البقر تشابه علينا» إذ موجود كثير ما

(١) ق: إذا.

(٢) ط: قبقرا، صبصرا. ق: صرصرا.

(٣) ق: المذكور.

(٤) ق: تهيج.

يشابه ما تقدم ذكره في الوصف واللّون. وقُرِىء: تَشَابَهَ على تذكير البقر وتَشَابَهُ مضارعاً على تأنيثه وحذف التاء، وتَشَّابَهُ على التأنيث وإدغام التاء في الشِّين. والأصل تتشابه[١]، وتشبّه مضارع تشبّه حذفت منه التاء، وَتَشَبَّهَ[٢] ماضياً ويَتَشَابَهُ مضارعاً، وتشابهت[٣] وشابهت ومشتبهة ومتشابهة. ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ إلى نفس البقرةِ المأمور بذبحها، وجوابُ الشرط محذوفٌ أي: إنْ شاء اللهُ اهتدينا، دلَّ عليه «لمهتدون». وقياس الشرط الذي حذف جوابه للدليل أنْ يتأخر ويتقدم الدليل كقولك[٤]: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، لكنَّ الشرطَ توسَّطَ بين اسم إنَّ وخبرها ليحصل توافق رؤوس الآي. وجاؤوا بالشرط على سبيل الأدب مع الله تعالى إذْ أخبروا بثبوتِ الهداية.

﴿لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ صفة للبقرة. و«تثير» صفة «الذلول» داخلة[٥] تحت النَّفي والمقصود نفي إثارتها الأرض. ﴿وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ﴾ نفيٌ مُعادلٌ لقولهِ «لا ذلول» والمعنى أنَّها لم تُذَلَّلْ بالعملِ في حرثٍ ولا سقي. وما ذهب إليه الزَّمخشريُّ[٦] من جَعْل لا في قوله «ولا تسقي الحرث» زائدة للتوكيد وأنَّ المعنى: تثير الأرض وتسقي الحرث على أنَّ الفعلين صفتان لذلول كأنّه قال: لا ذلول مثيرة وساقية - ليس بشيء، لأنَّهُ يلزم منه الوصف بلا غير مكررة والتقابل منفي، وقلنا إنَّهُ لا يكون إلاّ في الشعر.

---

(١) ق: تشابه.

(٢) ق: ويتشبّه.

(٣) ط: وتشابهت ومتشبّه ومتشابه ومتشابهة.

(٤) ق: كقوله.

(٥) ق: داخل.

(٦) انظر الكشاف ١: ٢٨٨.

وقال ابنُ عطية[١]: لا يجوز أنْ تكون هذه الجملة يعني «تثير» في موضع [الحال] لأنَّها من نكرة. انتهى. والنكرة إن عَنَى «بقرة» فقد وصفت، والحال من النكرة الموصوفة جائزٌ جوازاً حسناً، وإنْ عنى من «لا ذلول» فالحال من النكرة غير الموصوفة فيبعد على قول الجمهور ممن لم يحصل مذهب سيبويه. [وقد نص سيبويه] على جوازِ ذلك وقاسَهُ. وقيل: «تثير»[٢] [٢٤/أ] حالٌ من الضمير المُسْتكِنِّ في «ذلول» أي لا تُذَلُّ في حالِ إثارتها. وقرىء: لا ذلولَ بفتح اللام أي لا ذلول هناك. و«تثير» قيل: صفةٌ لاسم لا منفية من حيث المعنى ولذلك عطف عليه جملة منفية وهي «ولا تسقي الحرث». والذي نختاره في هذه القراءة أن يكون «تثير» و«تسقي» خبراً لـ«لا ذلول» اعترض[٣] بين «بقرة» وصِفَتِهَا التي هي «مُسَلَّمةٌ»، وانتفاءُ الإثارةِ والسقي من حيث المعنى لا من حيث الوصف. ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ أي: من العيوب. ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ أي: لا لونَ فيها يخالف الصُفرةَ لا بياض ولا سواد ولا غير ذلك لأنَّ الشيءَ قد يُوصف بلونٍ لكونه غالباً فيه ويكون في بعضِه لون يخالفه[٤] لكنَّه لقلَّتِه لا يُعبأ به، وقالوا: ثورٌ أشيه لِلَّذي فيه بلقةٌ[٥] وليس مأخوذاً من الوَشْي لاختلافِ المادتين.

﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ أي: بالحق الواضح لنا أي: نطقتَ به لا أنَّه كان غائباً فجاء. وقرىء: قالوا الان بسكون اللام وبنقل حركة الهمزة للاّم

(١) المحرر الوجيز ١ : ٣١٦. وليس من قول ابن عطية بل نسبه إلى قوم.

(٢) ق: وقيل حال أعني تثير حال من الضمير.

(٣) ق: اعتراض.

(٤) ق: يخالف.

(٥) البلقة: سواد وبياض.

وحذفها مع حذف واو [قالوا و]مع إثباتها. ﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾ ظرفٌ للوقت الحاضر وناصبه «جئت» و«بالحق» متعلق «بجئت» أي: نطقتَ بالحقِّ، أو للتعدية أي: أجأت الحقّ الذي لم يبقَ معه إشكالٌ. ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ قبله محذوف أي: فطلبوها وحَصَّلُوها. وفي كيفيةِ تحصيلها أقوالٌ [تضافرت أقوال] المفسِّرين على اشترائها من الشاب البارِّ بأبويه. ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ كنّى عن الذَّبْحِ بالفعلِ لقلقِ تكرارِ: يذبحون. واختلف زمان نفي الكيدودة وزمان الذبح أي: وما قاربوا ذبحها قبل ذلك، أي: وقع الذبحُ بعد أن انتفتْ مقاربته أي: تَعسَّرُوا في ذَبْحِهَا ثمَّ ذبحوها بعد ذلك.

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَـٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾.

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ معطوفٌ على قوله: «وإذ قال موسى» والظاهر ترتيبُ وجود القِصَّتين ونزولهما على ترتيبِ وجودهما فيكون اللهُ تعالى قد أمرهم بذبح البقرة فذبحوها وهم لا يَعلمون بما لَهُ تعالى فيها من السِّرِّ، ثم وقع بعد ذلك أمرُ القتل فأظهر لهم ما كان أخفاهُ عنهم من الحِكمةِ بقوله: ﴿ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾. ولا ضرورةَ تدعو إلى اختلافِ في الوجودِ والنزول والتلاوة اعتباراً بما رووا من القصصِ إذْ لم يصح لا في كتابٍ ولا سنَّة. والحملُ على الظاهرِ أوْلى إذِ العُدولُ إلى غير الظاهر إنَّما يكونُ لِمُرَجِّحٍ ولا مُرَجِّحَ هنا؛ بل تظهر الحكمة البالغة في تكليفهم أولاً ذبحَ بقرة هل يمتثلون ذلك أم لا. وامتثالُ التكاليفِ التي لا يظهر فيها ببادىء الرأي حكمةٌ أعظم من امتثالِ ما يظهر فيه حكمة لأنّها طواعيةٌ صِرْفٌ وعبوديةٌ مَحْضٌ واستسلامٌ

خالصٌ بخلافِ ما يظهر له حكمة فإنَّ في العقل داعيةً إلى امتثاله وحضًّا[1] على العمل به. والخطابُ في «قتلتم» إما لورثةِ المقتولِ وقد رُوي أنَّهم اجتمعوا على قتله، أو خطاب للجماعةِ بما يقعُ من بعضهم. وكنّى بقوله «نفساً» عن الشخص كما قال: ثلاثةُ أنْفُسٍ وثلاثُ ذود[2]، إطلاقاً لبعضِ الشيءِ على الشيءِ، أو على حذفِ أي: ذا نفسٍ. وجَعْل «نسمة» مكان «نفساً» تفسيرٌ لا قرآن.

وقُرىء: فادّارأتم [وتدارأتم]. والتدارؤُ والادِّراءُ[3]: التَّدَافُعُ. ﴿فِيهَا﴾ أي: في تعيين قاتلها. ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ من أمرِ القتيلِ وقاتلِه. وهي جملةُ اعتراضٍ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مشعرةٌ بأنَّ التدارؤَ لا يجدي إذِ اللهُ مُظْهِرٌ ما كَتَموه.

﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ﴾ الهاء عائدةٌ على النَّفس على لغة من ذكر النَّفس أو مراعاة الشخص، أو على «ذا»[4] في تقدير مَنْ قَدَّرَ: ذا نفسٍ. والبعضُ غير مُعَيَّنٍ وفيه أقوالٌ مضطربة، والهاءُ عائدةٌ على البقرةِ المذبوحة [٢٤/ب] وثَمَّ محذوفان: فضربوه، يدلُّ عليه «اضربوه» و: فَحَيِيَ القتيل، يدلُّ عليه ﴿كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ أي مثل هذا[5] الإحياء للقتيل يحيي اللهُ الموتى، والمِثْليةُ في مُطْلَقِ الإحياء لا في الكيفية. ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ في إحياءِ ميتٍ [بضربه] بقطعةٍ من ميت. وجازَ أنْ يكون «ويريكم» معطوفاً على «يحيي»

(١) ق: وحظاً.
(٢) الذود: جماعة الإبل لا تكون إلا من الإناث.
(٣) ق: أو الاذّراء.
(٤) ق: ذي.
(٥) ق: هذه.

وأن يكون استئنافَ إخبارٍ وجمع آيات إذْ أراهم تعالى هذا الإحياءَ والعصا والحجرَ والغمامَ والمنَّ والسلوى والسحر والبحر والطور وغير ذلك.

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾ أي: من بعدِ ذلك الخارقِ العظيمِ الخارجِ عن مقدور البشرِ الموجب للاعتبار ولِينِ القلوبِ. والضمير في «قلوبكم» ضمير «وإذ قتلتم» حتى نقل أنّه لما حَيِيَ القتيلُ وأخبرَ بِمَنْ قتله قالوا كذبتَ. والقسوةُ نُبُوُّ القلبِ عن الاعتبارِ وعدم تحركه وتأثُّرِه للمواعظ.

﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ ﴾ أي: في عدم تأثرها صلبة لا تَخَلْخَلُ مع ظهورِ المعجزات. ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ فَصَّلَ ونَوَّعَ قلوبهم إلى شبه الحجارةِ في الصلابةِ وإلى أشدّ قسوة من الحجارة. وانتصب «قسوة» على التمييز ويقتضيه «أشدّ» وكاف التشبيه. وهذا التمييزُ الذي بعد[1] أفعل التفضيل منقولٌ من المبتدأ وهو نقلٌ غريب. «أو أشد» معطوف على قوله[2] «كالحجارة» من قَبيلِ عطفِ المفرد على المفرد كما تقول: زيدٌ على سفرٍ أو مقيم. ولا حاجة إلى تقدير الزَّمخشريِّ[3]: أو هي أشدّ، فيكون من عطف الجملِ ولا إلى إضمار مثل [أي: أو مثل أشد، حذف مثل] وأقيم «أشدّ» مقامه، فيكون الضمير في «أشدّ» [غير] عائدٍ على القلوبِ إذْ كان الأصل: أو مثل شيءٍ أشدّ قسوة من الحجارة. وقرىء: أشدَّ بنصب الدال ويتخرجُ على هذا التخريج الثاني. وقُرىء: قساوة.

ثم قال: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ ﴾ تَبيين أنَّ قلوبَهم لا تتأثرُ وأنَّ الحجارةَ قد

(١) ق: التمييز أي بعد.

(٢) كتبت في الحاشية.

(٣) انظر الكشاف ١: ٢٩٠.

يوجد فيها ما يتأثر وأنَّها متفاوتةٌ في التأثُرِ. [وقرىء: وإنَّ مشدّدة] في ثلاثتها، «فما» اسم إنَّ ودخلت اللام عليه. وقُرِىء مُخفَّفَة في ثلاثتها فاحتمل أن [تكون] معملة وما اسمها، واحتمل أن تكون ملغاة نحو: إنْ في الدار لزيد. «فما» مبتدأٌ خبرهُ المجرور قبله واللامُ هي لامُ الابتداء لزمت[1] للفرق، أو لام غيرها اجتلبت للفرق قولانِ للنُّحاةِ، وقول الكوفيين إنَّ إنْ نافية واللام بمعنى إلاّ. وقرىء: لما مخفّفة الميم وما موصولة بمعنى الذي وهي اسم إنّ. وقرىء: لمّا مشددة الميم، قال ابنُ عطية: وهي قراءة غيرُ متّجهة.

وما قاله ابنُ عطية لا يستوي إلاّ إنْ نقل عمّن قرأ بالتشديد تشديد إنَّ فيعسر إذ ذاك توجيهُها. أمّا إن قرأ بتخفيف إن وهو المظنون به فيظهر توجيهها بأنْ تكون إنْ نافية ولما بمعنى [إلا] كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق] في قراءة من شدّد لمّا، ويكون حذف منه المبتدأ تقديره: وما من الحجارةِ حجرٌ إلاّ يتفجَّرُ منه الأنهار وكذلك «ما» بعد هذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ ۝١٦٤﴾ [الصافات] أي: وما منا أحد، ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ ۝١٥٩﴾ [النساء] أي: [وإن] من أهل الكتاب أحد. وحذفُ هذا المبتدأ أحسنُ لدلالة المعنى عليه، إلاّ أنَّهُ يشكل معنى الحصر إذ يظهر بهذا التفصيلِ أنَّ الأحجارَ متعددةٌ فمنها كذا ومنها كذا، وإذا حُصرتْ أفهم العموم أنّ كُلَّ فردٍ من الحجارةِ فيه هذه الأوصاف كلّها أي يتفجرُ منه الأنهارُ ويَشَّقَّقُ فيخرجُ منه الماء ويهبطُ من خشيةِ اللهِ. ولا يَبْعُدُ ذلك إذا حُمِلَ على القابلية إذْ كُلُّ حجرٍ يقبل ذلك [ولا يمتنع إذا أراد الله ذلك]. فإنْ كان الذي قرأ «لمّا» بالتشديد [وإنّ بالتشديد] فيعسرُ تَوجيهه. ومَنْ زعم أنَّ

(١) ق: ألزمت.

«إنَّ» المشددّة بمعنى ما النافية فقوله لا يصحُّ ولا يَثبتُ في لسانِ [٢٥/أ] العربِ، ويمكن توجيه ذلك على أن يكون اسم إنّ محذوفاً أي: وإن منها منقاداً كما حذف [في قوله][1]: [من الطويل]

ولكنّ زنجي عظيم المشافر

أي ولكنّك. ولما بمعنى حين على مذهب الفارسي، أو حرف وجوبٍ لوجوبٍ على مذهب سيبويهِ والمضارع بمعنى الماضي. وقُرِىء: يتفجَّرُ مضارع تَفَجَّرَ، وينفجر مضارع انفجر مطاوع فجر بتخفيف الجيم[2]. والتَفَجُّرُ: التفتُّح بالسَّعَةِ والكَثْرةِ. وقرىء: منه الأنهار، ومنها الأنهار حملاً على المعنى. والتشقُّقُ: التصدُّعُ بطولٍ أو عرض فينبعُ منه الماءُ بقلّة. وقرىء: يشّقق بشدِّ الشين ويتشقَّقُ[3] ويَنْشَقِقُ بالنون وقافين والفكُّ شاذ. والهبوط: الترِدّي من عُلُوٍّ إلى سفل. وقرىء: يهبط بكسر الباء وضمّها. والخشيةُ: الخوفُ، وهو من مجازِ الاستعارة كناية عن الانقيادِ لأمرِ الله وأنّها لا تمتنعُ عما يريد. بيَّنَ أنَّ الحجارة إلى التأثير فيها أقرب من قلوبهم ثمَّ [ذكرَ] تفاوتَ الحجارةِ في التأثير فمنها ما هو متخلخلٌ[4] يتفجَّرُ منه الأنهارُ بسرعةٍ، ومنها ما فيه صلابةٌ لكنّه يتشقَّقُ، ومنها ما هو سريعُ الانقيادِ فينهارُ

---

(١) البيت للفرزدق وليس في ديوانه بهذه القافية، وانظر الكتاب ٢: ١٣٥، وخزانة الأدب ٤: ٣٧٨. وصدره:

فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي

(٢) عبارة ق مضطربة نصّها: تتفجر مضارع تفجّر مضارع فجر ويتفجر مضارع انفجر بتخفيف الجيم. والتصويب من ط.

(٣) ق: ويشقق.

(٤) ق: يتخلخل.

بخلافِ قلوبِ هؤلاء فإنّها أَشدُّ قسوةً من الحجارة.

ولما كانت قساوةُ القلوبِ تنشأُ عنها الأعمالُ القبيحة قال تعالى على سبيلِ التهديد لهم: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ قال ابنُ عطية[1]: «بغافل» في موضع نصب خبر ما لأنّها الحجازية، يُقَوِّي ذلك دخولُ الباء في الخبر وإنْ كانت الباء قد تجيء[2] في التميمية شاذةً انتهى. ولم يذهب نحويٌّ إلى أنّ دخولَ الباء في التميمية شاذ فيما علمناه، بل النُّحاة قائلانِ: قائلٌ: لا تدخل الباء وهو قول أبي علي في أحد قوليه وتبعه الزَّمخشريُّ، وقائل[3]: تدخل وهو الصحيح وهو كثيرٌ في أشعارِ بني تميم. وقُرِىء: تعملون بتاء الخطاب على نسق «ثم قست قلوبكم» وبالياء التفاتاً. وكان المؤمنون من الأنصار بينهم وبين اليهودِ حِلفٌ وجِوارٌ فكانوا يَودُّونَ إسلامَهم.

﴿۞أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمۡۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَا يَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴿٧٧﴾ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾.

والطمع تَعَلُّقُ النَّفسِ بإدراك مطلوب تعلقاً قوياً. ﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ﴾ أي:

---

(١) المحرر الوجيز ١: ٣٢٥.

(٢) «قد تجيء» كتبت في الحاشية.

(٣) ق: وقول.

من اليهودِ لِبُعْدِهم عن الإيمان. ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ أي: من كتابهم التوراة أو من الوحي المُنزلِ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم. ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ أي: يَميلونَ به إلى غير جهته ومدلوله. ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ أي: فهموه، ومع عَقْلِهم له على وضعه [يُحَرِّفُونَه عن وضعه]. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ما في تحريفِه من الإثمِ واستحقاقِ غضبِ الله، فَمَنْ كانت حالُه هذه[1] لا يُطمعُ في إيمانه، وأبناؤهم تابعوا أسلافهم في البُعْدِ عن الخيرِ والإيمان.

ثم ذكر من نفاقهم موافقة المؤمنين بقولهم ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾. ومن خُبْثِهم كونهم لا ينطقون بمتعلق «آمنا»[2]. والجملة من قوله «وقد كان فريق» في موضع الحال أي: طماعيتكم في إيمان هؤلاء مع أنّ حال أسلافهم أو حال فريقٍ من الحاضرين منهم هذه الحال مستبعدة لا تجامع هذه الحالة.

﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي: انفرد بعضُهم ببعض. «قالوا» أي: المنفرد على سبيلِ العتاب. ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ من وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جَرَى لأسلافِكم[3] من المخازي وما حَلَّ بهم من النِّقَمِ. والفتح: الإعلامُ أي: بما أعلمكم، أو الحكمُ أي: بما حكم اللهُ عليكم وعلى أسلافكم. وحَدَّث هنا تعدَّت إلى واحد بنفسها وإلى الآخر بحرف الجَرّ. واللامُ في ﴿لِيُحَآجُّوكُم﴾ تتعلق بـ«أتحدثونهم» وهي لام كي على تجوّز لأنَّ الناشىءَ عن شيء وإن لم يقصد كالعلَّة، وكونها للصيرورة قولٌ مشهور. والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ عائد على ما الموصولة الاسمية. ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ أي: في الآخرة. وقولُ ابن أبي الفضل إنَّ الصحيحَ أنْ يكون «عند

---

(١) ق: هذا.

(٢) عبارة ق: ومن جبنتهم.. يتعلق آمنا.

(٣) ق: لإسلامكم.

ربكم» متعلقاً بقوله «بما فتح الله عليكم» أي: من عند ربكم ليحاجوكم، قال: لأنَّ [٢٥/ب] الاحتجاجَ عليهم بما كان في الدنيا ليس بصحيح للفصلِ بين «عند» والعامل فيها الذي هو «فتح» بقوله «ليحاجوكم» وهو أجنبي منهما إذ هو متعلّق بـ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُم﴾ على الأظهر.

﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ داخلٌ تحتَ قوله ﴿ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم﴾ أي: بما يكونُ حُجَّةً لهم عليكم، أفلا تعقلون ما في ذلك من التسليط عليكم وإظهار الحجّة. وذهب الزَّمخشريُّ[1] إلى أنّ بين الهمزة والفاء في نحو «أفلا تعقلون» وبين الواو والهمزة في «أولا» وكذا ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴿١٠٩﴾﴾ [يوسف] ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ ﴿٤١﴾﴾ [الرعد] فعلاً محذوفاً عطف عليه ما بعده كأن يقدّر: أجهلتم فلا تعقلون، أمكثوا فلم يسيروا. ومذهبُ النُّحاةِ أنَّ الواو والفاء و«ثُمَّ» تعطفُ[2] ما بعدها على الجملة التي قبل الهمزة، والهمزة متأخرة في التقدير وقدّمت[3] لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام. وقد رجع الزَّمخشريُّ إلى قولِ النُّحاة في ذلك إذ لم يطّرد له الحذفُ في مواضع.

﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ ﴾ قرىء بالياء والضمير للكفار، وبالتاء خطاب للمؤمنين يُنبههم على جهلِ الكفار بعالمِ السرِّ والعلانية، أو خطاب للكفار على سبيلِ الالتفات، ثم أعرضَ عن خطابهم وأعادَ الضميرَ إلى الغيبة إهمالاً لهم. ﴿ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ عام، وسَدَّت «أنّ» مَسَدَّ المفعولِ إن قدّر أن «يعلمون» متعدٍّ إلى واحد، ومسدَّ مفعولين إنْ قدّر تعدِّيه إلى اثنين.

---

(١) لم أجد ما ذهب إليه في هذا الموضع وفي تفسير الآيتين التاليتين المستشهد بهما.

(٢) ق: لعطف.

(٣) ق: فلزمت.

﴿وَمِنْهُمْ﴾ أي: اليهود المذكورين. ﴿أُمِّيُّونَ﴾ أي: عوامٌ وأتباعٌ لا يحسنون الكتابةَ ولا القراءةَ فيطالعوا التوراةَ ويتحقَّقُوا ما فيها. ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ أي: التوراة ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ استثناء منقطع إذْ ليس من جنسِ الكتابِ إلا ما هُمْ عليه من أمانيهم أنّ اللهَ يعفو عنهم وتشفع أنبياؤُهم لهم، أو ما يُمَنِّيهم أحبارهم أنَّ النَّار لا تَمَسُّهم إلاَّ أياماً معدودة، أو إلاّ أكاذيبَ مختلقة[١] تَلَقَّفُوها من أحبارهم تقليداً. وقُرِىء: أماني بتشديد الياء وبتخفيفها. ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ الظنُّ هنا على بابه من ترجيحِ أحدِ الأمرين، ولا يلزمُ من الترجيحِ عندهم أنْ يكونَ ترجيحاً في نفسِ الأمر.

﴿فَوَيْلٌ﴾ أي: هلكةٌ وخَسَارٌ. ﴿لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ﴾ هم اليهود. ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ تأكيد يرفع المجاز، أي: يُباشرون بأنفسهم لا يأمرونَ بالكتابة، كانوا يكتبونه مُحَرَّفاً عما في كتابهم، كما ذكر أنّهم[٢] غَيَّرُوا صِفَةَ الرسولِ صلى الله عليه وسلم التي في التوراة فجعلوه[٣] آدم سبطاً طويلاً على خلافِ[٤] ما في التوراة. والمعنى: يكتبونه مختلفاً. ﴿ثُمَّ يَقُولُونَ﴾ لأتباعهم الأُمّيين. ﴿هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ مع علمهم بالتبديل والتحريف. ﴿لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ من وضائعَ ومآكلَ ورُشا. ووصفهُ بالقِلَّة لفنائه وحقارته. ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ هذه مقدّمة. ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ هذه نتيجة تلك المُقَدّمة. وكَرَّر الويلَ حتى يتحقَّقَ أنّ الخسارَ والهلكةَ يترتَّبُ على كُلٍّ واحدٍ من المكتوبِ والمكسوب.

---

(١) ق: مختلفة.

(٢) ق: وأنهم.

(٣) ق: فجعلوا.

(٤) ق: خلا.

ورُوي أنَّه صلى اللهُ عليه وسلم قال ليهود: من أهل النار؟ قالوا: نحن ثُمَّ تخلفون أنتم. فقال: كَذَبتم، لقد علمتم أنَّا لا نخلفكم فنزلت:

﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾.

﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ أي: قلائل يحصرها[1] العَدُّ فَرُوي أنّهم قالوا سبعة أيام وعنهم أربعون يوماً عَدَدَ عبادَتِهم العجلَ. ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا ﴾ [هذا ردٌّ لدعواهم الكاذبة، أي مثل هذا الإخبار الجازم لا يكونُ إلا ممّن اتَّخَذَ عند الله عهداً] بذلك وأنتم لم تتَّخِذُوه[2] فقولكم كَذِبٌ وافتراء. واتخذ: تَعَدَّتْ إلى واحدٍ أو إلى اثنين فيكون الظرف هو الثاني، وهمزة «أتخذتم» همزة استفهام، وقُرِىء بنقل حركتها إلى «قل» وحذفها، والمعنى عهداً [٢٦/أ] بما قلتم إنَّ النَّار لا تَمَسُّكم إلا أياماً معدودة. ﴿ فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ﴾ قيل: جواب الاستفهام الذي ضُمِّنَ معنى الشرط. وفي هذا القولِ نظرٌ لأنَّ الاستفهام عن ماضٍ لفظاً ومعنى. وقال ابنُ عطية[3]: «فلن يخلف الله عهده» اعتراض أثناء الكلام. كأنَّهُ يريد أنَّ «أم تقولون» معادلٌ لقوله: «قل أتخذتم» فصارت [هذه الجملةُ] اعتراضاً بين المتعادلين فلا موضعَ لها من الإعرابِ وكان التقدير: أي هذين واقع:

(١) ق: يحصوها.

(٢) ق: تتخذوا.

(٣) المحرر الوجيز ١: ٣٣٤.

اتخاذكم العهدَ عند الله أم قولكم على الله ما لا تعلمون. أخرج مخرج التردُّد في تعيينه على سبيلِ التقدير وإن كان قد علم وقوع أحدهما وهو قولهم على الله ما لا يعلمون. وقيل: أم بمعنى بل والهمزة أي: أتقولون استفهام إنكار، إذ قد عُلم أنَّهم يقولون على الله ما لا يعلمون.

«بلى» نَقْضٌ لقولهم ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ أي: تمسّكم النار. ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ مَن شرطية أو موصولة ويترجَّحُ بقسيميها و«الذين آمنوا» والسيئة: الكفر. ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ بأن يوافي على الكفر. والإحاطةُ احتفافها به من كُلِّ جانب. وقُرىء: خطيئته وخطيئاته[1] وخطاياه. وذِكْرُ الخلود دالٌّ على الوفاة[2] على الكفر.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ لما ذكر حال الكفار ذكر حالَ مَنْ يقابلهم وهم المؤمنون. وهناك رتَّبَ الخلودَ في النار على شيئين. وهنا رتَّبَ الخلود في الجنة على شيئين.

﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾.

﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا﴾ وإذْ معطوف على الظروف السابقة، وهذه الآيات من الواردة في توبيخِ بني إسرائيل. ﴿مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[3] على لسان موسى والأنبياء عليهم السلام، أو ما أُخذَ عليهم في الكتابِ المنزل على نبيّهم. وقُرىء: لا

(١) ق: وخطاياته.

(٢) ط: الموافاة.

(٣) ميثاق بني إسرائيل: كتبت في الحاشية.

يعبدون بياء الغيبة وبتاء الخطاب، ولا تعبدوا نهياً. و﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَ﴾ في معنى القسم و﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جوابه ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ استثناء مفرغ وفيه التفات إذْ لو جرى على «أخذنا» لكان: إلاّ إيانا، لكن في هذا الالتفات من الفخامةِ والدلالةِ على سائر الصفات والتفرد بالتسمية ما ليس في المضمر.

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ الوالدان أي الأب والأم ويقال للأمّ وَالِدٌ وَوَالِدَةٌ. والإحسانُ بِرُّهما وإكرامهما. وإحساناً: مصدرٌ في معنى الأمر أي: وأحسنوا بِرَّ الوالدين. وتقدم معمولُ المصدر[1] على سبيل الاعتناء والاهتمام بأمرهما. ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ أي: وصاحب القرابة، وفي ذلك صلة الرحم إذْ هو مشارك للوالدين في القرابة. ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ وهم الذين مات آباؤهم ولا قُدرةَ لهم تامة على الاكتساب. وجاء عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم[2]: «أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنَّة». ﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ وتأخروا إذ يمكن أن يتعهد نفسه باستخدام وإصلاح معيشة[3]. وأراد بذي القربى الجِنْسَ ولذلك أفرد «ذو» وإضافته إلى المصدر تدرج الجميع. ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ لما أتبع عبادة الله بالإحسان لمن ذكر وهو فعل، أتبع ذلك بالقول ليكون الإحسانُ بالفِعْلِ والقول. ولما كان القولُ إنما هو مجرّد لفظ لا بذلَ مالٍ كان متعلّقه النّاس عموماً.

وقرىء: حُسْناً وبضم السين وحَسَناً بفتحتين وحُسنى فُعلى وإحساناً. وقال ابنُ عطية[4]: وفي قراءة من قرأ حُسنى على فُعلى قال: رَدَّه سيبويه لأنّ

---

(١) ق: المضمر.

(٢) الموطأ ص٨١٤.

(٣) ق: معيشته.

(٤) المحرر الوجيز ١ : ٣٣٧.

أفعل وفُعلى لا يجيء إلا معرفة [إلاّ أنّ يزال عنها معنى التفضيل وتبقى مصدراً كالعُقْبى فذلك جائزٌ وهو وجه القراءة بها انتهى. وفي كلامه ارتباكٌ لأنّه قال: لأنّ أفعل وفعلى لا يجيء إلا معرفة] وليس على ما ذكر، أمّا أفعل فله استعمالاتٌ أحدها[1]: أن يكون بمِن ظاهرة أو مقدّرة، أو مضافاً إلى نكرة فهذا لا يتعرفُ بحالٍ بل يبقى نكرة. والاستعمال الثاني: أن يكون بالألف واللام فإذْ ذاك يكون معرفة بهما.

والاستعمال الثالث: أن يضاف إلى معرفة وفي التعريف بتلك الإضافة خلافٌ وذلك نحو: أفضل القوم. وأما فُعلى فلها استعمالان أحدهما بالألف واللام وتكون معرفة بهما، والثاني بالإضافة إلى معرفة [٢٦/ب] نحو: فضلى النّساء. وفي التعريف بهذه الإضافة الخلاف الذي في أفعل، فقولُ ابنِ عطية: لأنّ أفعل وفُعلى لا يجيء إلاّ معرفة ليس بصحيح، وقوله: إلا أن يزال عنها معنى التفضيل وتبقى مصدراً [كالعقبى فذلك جائز - ظاهر كلامه أنَّ المعنى: إلاّ أن يزال عن فُعلى معنى التفضيل ويبقى مصدراً] فيكون فُعلى الذي هو مؤنّث أفعل إذا أَزَلْتَ منه معنى التفضيل يبقى مصدراً، وليس كذلك بل لا ينقاسُ مجيءُ فُعلى مصدراً إنَّما جاءت منه أُلَيْفَاظٌ يسيرةٌ فلا يجوز أن يعتقد في فُعلى التي مذكرها أفعل أنَّها تصير مصدراً إذا زال منها معنى التفضيل.

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ أمر بهاتين العبادتين البدنية والمالية اهتماماً بهما وتوكيداً لأمرهما. ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ عمّا طلب منكم من العبادة والإحسان بالفِعل والقولِ والصلاة والزكاة. ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾ أي: أشخاصاً قليلين وهم مَنْ آمن حقيقةَ الإيمان من أسلافهم وإنْ كان خطاباً لمن

(١) ق: أحدهما.

بحضرته عليه السلام، كان من القليل عبد الله بن سلام وأصحابه، واحتمال القلّة في الإيمان لا في الأشخاص - كما قال ابنُ عطية - بعيد.

وقُرىء: إلاَّ قليلاً بالنَّصب وهو الأفصح وقُرىء بالرفع وجعله بدلاً من ضمير «توليتم» لأنَّ في التولّي معنى النَّفي كأنه قال: لم يَفُوا بالميثاق إلاّ قليل، قاله ابنُ عطية[1]. ولا تُجيز النُّحاةُ البدلَ من الموجب. ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ حال مؤكدة إلاّ إن اختلف متعلق التولِّي والإعراض[2] كما قال بعضهم: تَولَّيتم عن عهدِ ميثاقِكم وأنتم معرضون عن هذا النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ تَظَـٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [و«لا تسفكون»] كقوله: «لا تعبدون» إعراباً. وقُرىء بكسرِ الفاء وضمّها، وتسفكون مُشدّداً ومخفَّفاً، أي لا تتعاطَوْا ما يؤدي إلى سفكِ دمائكم ولا يسفك بعضُكم دمَ بعض. ﴿وَلَا

(١) المحرر الوجيز ١ : ٣٣٩.

(٢) ق: الإعراض.

﴿تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ﴾ أي: لا يخرج بعضكم بعضاً من داره أي بالإساءة فيضطر إلى الإخراج. ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالتزام الميثاق وقبوله ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ أنَّ الله أخذه عليكم.

﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ هذا استبعادٌ لما أخبرَ به عنهم من القتل والإجلاءِ والعدوانِ بعد أخذِ الميثاقِ منهم وإقرارهم وشهادتهم. و«أنتم» مبتدأ وخبره اسم الإشارة و«تقتلون» حالٌ، ومن كلامهم: هاٰ أنتَ ذا قائماً وها أنا ذا قائماً. والمقصودُ من حيث المعنى الإخبارُ بالحال. وقُرىء: تقتلون[١] مخففاً ومُشَدَّداً.

﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ كان بَنُو قينقاع حلفاءَ[٢] الأوس وأعداء قريظة، وكان بنو قريظة، والنَّضير حلفاءَ الخزرَج [وقريظة والنضير أخوان كما أنّ الأوس والخزرج أخوان ثُمَّ افترقوا فصارت النَّضيرُ حلفاءَ الخزرج] وقريظة حلفاء الأوس فكان كُلُّ فريقٍ يقاتلُ مع حُلفائه فإذا غلبوا خربوا ديارهم وأخرجوهم، وإذا أُسِرَ رجلٌ من الفريقين جمعوا له حتى يَفْدُوه فَعَيَّرتهم العربُ بذلك وقالوا: كيف تقاتلونهم ثم تَفْدُونهم؟ فيقولون: أمرنا أنْ نفديهم وحرم علينا قتالهم ولكنَّا نستحي أن نذلَّ حلفاءنا.

وقُرىء: تظّاهرون بإدغام التاء في الظاء، وتَظاهرون بحذف التاء، وتتظاهرون بتاءين، وتظهّرون بشدّ الظاء والهاء. وتُظاهرون مضارع ظاهر، والتظاهرُ: التعاونُ والتناصر. والإثم: ما يستحق مُتَعَاطِيه[٣] الذمَّ أو ما تنفر

---

(١) ق: يقتلون.

(٢) ق: خلفاء. وهي كذلك حيث وردت في الأسطر التالية.

(٣) ق: بتعاطيه.

منه النَّفسُ ولا يطمئنُّ إليه القلبُ. ﴿وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ الاعتداء وهو مجاوزةُ الحَدِّ في الظلم. وقرىء: أسارى وأسرى، وتفادوهم وتفدوهم، أي لا يناسب من أسأتم إليهم بالإخراجِ أنْ تُحْسِنُوا إليهم بالفداء. «وهو محرم عليكم إخراجهم» تقدم قتل النَّفس والإخراج من الديار والتظاهر والمفاداة[1]، وأكَّد الإخراج [٢٧/أ] بالنَّصِّ على تحريمِه وإنْ كان ما سبق محرماً لما فيه من الجلاءِ والنَّفي الذي لا ينقطعُ شَرُّه إلّا بالموتِ، بخلافِ القتل وإنْ كان فيه إفساد الصُّورة لكن فيه انقطاع الشرّ. و«هو» ضمير الشأن و«محرّم» خبر مقدم و«إخراجهم» مبتدأ والجملةُ خبرٌ عن ضمير الشأن. ووقع لابنِ عطية في إعراب «وهو محرم عليكم إخراجهم» أقوالٌ تُنتقدُ ذكرناها في «البحر المحيط»[2].

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ [بِبَعْضٍ]﴾ استفهام توبيخ أي: ببعضِ الكتابِ الإلهي من التوراةِ وما أُنزلَ على أنبيائكم، وتكفرون ببعض من الكتابِ الإلهي كالإنجيلِ والقرآن المُنَزَّلِ على محمدٍ صلى الله عليه وسلم وذلك كلُّه حقٌّ منزل من عند الله تعالى فالتفريقُ بينهما كُفْرٌ وضلال.

﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ الجزاءُ يُطْلَقُ في الخير: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً ﴿١٢﴾﴾ [الدهر] وفي الشَّرِّ: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴿٩٣﴾﴾ [النساء]. والخزي: الفضيحةُ والقصاصُ فيمن قتل، فإنْ كان الخطابُ في «أتؤمنون» لمعاصِري رسولِ الله ﷺ جازَ أنْ يُرادَ بالخزي في الحياة الدنيا ضرب الجزية عليهم وقتل قريظة وإجلاء النَّضير إلى أريحا وأذرعات. ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ﴾ أي: يصيرون ﴿إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ وهو الخلودُ في النَّار دائماً. وقُرىء: يردّون

(١) ق: والمعاداة.

(٢) انظر ١: ٢٩٢-٢٩٣.

بالياء اعتباراً بقوله «من يفعل»، وبالتاء اعتباراً بقوله «أفتؤمنون» أو التفات بالنسبة إلى «من يفعل». وقرىء: عما تعملون بالتاء وبالياء.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ إشارة إلى الذين تقدم ذِكْرُهم من اليهودِ الجامعينَ لتلك الأوصافِ القبيحة. ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ﴾ مَجَازٌ عن إيثارِ العاجلِ الفاني على الآجلِ الباقي، والمشتري للشيء هو المؤثر لتحصيله والثمن المبذول فيه مرغوب عنه. و«أولئك» مبتدأ «الذين» خبره. ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ معطوف على الصلة من عطف الجمل فلا يشترطُ اتحادُ الزمان كما تقول: جاءني الذي قتلَ زيداً أمس وسيقتل أخاه غداً. ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ أي: يبقى على شدّته. ﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ أي لا يجدون من يدفع عنهم ما حلَّ بهم من عذابِ الله. وهي جملةٌ اسمية معطوفةٌ على فعل، أو يرتفع «هم» على أنّه مفعول لم يُسَمَّ فاعلُه فيكون من باب الاشتغال.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ هو التوراة. ﴿وَقَفَّيْنَا﴾ ضُمِّنَ معنى: وجئنا. ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾ يَقْفُو بعضُهم بعضاً. ومِن: لابتداء الغاية. يحكى أنّ موسى عليه السلام لم يمت حتى نُبِّىءَ يوشع وشمويل وشمعون[1] وداود وسليمان وشعيا وأرميا وعزريل[2] وحزقيل وإلياس ويونس وزكريا ويحيى وعيسى وآخرهم وخاتمهم رسول الله ﷺ أجمعين. و﴿ بِٱلرُّسُلِ ﴾ متعلّقٌ

---

(١) عبارة ق: حتى نبىء يوشع بالرسل ويوشع وشمويل وسمعون.

(٢) ط: وعزير.

بـ «قفَّينا». وقرىء: بالرسل بضم السين وبإسكانها. ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ أضافَهُ[١] إلى أمّه ردّاً على اليهود [والنصارى] فيما أضافوه إليه.

«البيّنات» الحِججُ الواضحةُ الدالةُ على نبوّته من إنزالِ الإنجيل عليه وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى والإخبارِ عن المُغَيَّبات وخَلْقِه من الطين صورةَ طائرٍ فينفخُ اللهُ فيه الروحَ إلى غيرِ ذلك مما دلَّ على نبوّته. وأجمل ذِكْرِ الرسل لأنّهم كانوا مُتَّبِعي شريعة موسى، ونصَّ على عيسى لأنّ شرعه نسخَ كثيراً من شرعِ موسى عليه السلام. وعيسى وزنه عند سيبويهِ فعلى والألف فيه للإلحاق كألف معزى، وقال أبو عمرو الداني: وزنه فعلل. ومريم باللّسان السرياني معناه: الخادم، وباللّسان العربي: المرأة الكثيرة خلطة الرجال. ومريم مفعل لا فعيل لعدم ثبوته في أبنية كلام العرب وصحة حرف العلة [٢٧/ب] على غير قياس كمزيد.

وقرىء: وأيدناه، وآيدناه. أيّد فعّل وآيد أفعل وكلاهما من الأيد وهو القوّة أي: قَوَّيناه. ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ جبريل عليه السلام. والقدس: الطهارة. وقرىء: القدْس: بضمتين وبإسكان الدال وبواوٍ بعد ضمة الدال. وفي الحديث[٢]: «اهجُ وروحُ القدسِ معكَ» ومرة قال: «وجبريل معك». قيل: وخصّ عيسى بذكر جبريل معه إذْ كان هو الذي بشَّر مريمَ بولادته، وتولّد عيسى بنفخه[٣] ورباه في جميع أحواله وكان يسيرُ معه حيثُ سارَ وكان معه حين[٤] صعد إلى السماء.

---

(١) ق: إضافة.

(٢) انظر صحيح مسلم ٤ : ١٩٣٣.

(٣) ق: بنخفه.

(٤) ق: حيث.

﴿أَفَكُلَّمَا﴾ الاستفهام للتوبيخ، وكلّما تقتضي التكرار. ﴿جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ والخطابُ لبني إسرائيل إذْ كانوا على طبعِ رجلٍ واحد من سوء الأخلاقِ وتكذيب الرُّسُلِ وكثرةِ سؤالهم والشَّك فيما أتوهم به. واجتمع في الخطابِ الأسلافُ[١] والأخلافُ الذين هم معاصرون لرسولِ الله ﷺ [إذْ هم] راضون بأفعالِ أسلافهم، وقد كَذَّبُوا رسولَ الله ﷺ وأطعموه السُّمَّ وسحروه. وأسندَ الهوى إلى الأنفس لا إلى ضميرِ الخطابِ إشعاراً بأنّها تُسْنَدُ إليها السّيئاتُ غالباً. ﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ أي: تكبرتم عن قبول ما أتى به. ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ والعطفُ بالفاء فيه تعقيب التكذيب أي لم تنظروا فيما أتى به بل استكبرتم عن قبولِ ما أتى به وأعقبتموهُ بالتكذيبِ إذْ لم تقدروا[٢] على قتله. ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ واستغنى بذكرِ قَتْلِه عن ذِكْرِ تكذيبه وذكر أقبح فعلهم. وثَمَّ محذوفٌ أي: ففريقاً منهم كذبتم وآخر تقتلون، مضارعاً محكياً به الحال الماضية، وصوّرت[٣] كأنّها ملتبس بها مشروع فيها ولمناسبة رؤوس الآي.

﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَـٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾.

﴿وَقَالُوا۟﴾ الضمير لأبناء اليهود الذين بحضرةِ رسولِ الله ﷺ. ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [جمع أغلف] وهو الذي لا يفقه كأحمر وحُمْر، أو غلاف وهو الغشاء وأصله الثقيل كخِمارِ وخُمْر، قالوا ذلك بهتاً[٤]. ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي:

(١) ق: الاسفلاف.

(٢) ق: يقدروا.

(٣) ق: وتصورت.

(٤) غير مقروءة في ق، والتصويب من ط.

طردهم الله وأبعدهم. وقُرِئ: غلف بسكون اللام وبضمها. ﴿فَقَلِيلًا[1] مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ ما زائدة، وانتصب «قليلاً» على أنّه حال على رأي سيبويهِ، أو نعت[2] لمصدر محذوف على المشهور. وتقليل إيمانهم بحسب متعلقه. وقال الزَّمخشريُّ[3]: ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم. تبع ابن الأنباري إذ قال: المعنى: لا يؤمنون قليلاً ولا كثيراً. وهذا لا يصحُّ، لأنّ «قليلاً» انتصب بالفعل المثبت فصار نظير: قمت قليلاً. وللقليل الذي يُرادُ به النفي المحضُ مواضع ذكرها النَّحويون وهو قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك، وقلَّ رجلٌ يقول ذلك، وقلّ مَا يقوم زيد، وقليل من الرجال يقول ذلك، وقليلة من النِّساء تقول ذلك. وإذا تقرر هذا فحملُ القِلَّة هنا على النفي المحض ليس بصحيح.

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ﴾ الضميرُ عائد على اليهود نزلت فيهم حين كانت غطفان تقاتلهم وتهزمهم وكانوا يلقون من العربِ أذىً كثيراً حتى أنّ الأوسَ والخزرج حاربوهم فغلبوهم. ﴿كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ هو القرآن، ووصفهُ بكونه من عند الله جديرٌ أنْ يقبل ويتبع ما فيه ويعمل بمضمونه إذْ هو واردٌ من عند خالقهم. وفي مصحف أبي: «مصدقاً» بالنصب أي[4]: ﴿لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من التوراةِ والإنجيل، ونصبه على الحال من «كتاب» تخصّص بالوصف. ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [أي من قبل] مجيء الكتاب. «يستفتحون» أي: يستنصرون. ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وهم المشركون الذين [٢٨/أ] يقاتلونهم أو يفتحون عليهم بأنّه

---

(١) ق: قليلا.

(٢) ق: نعتاً.

(٣) الكشاف ١: ٢٩٥.

(٤) ق: أي بالنصب.

قد أظَلَّ زمانُ نبيٍّ يُبعث. ومجيء الكتاب يستدعي مَنْ ينزل عليه الكتاب وهو النبيُّ. وجواب «لما» تقديره كذبوه. ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ أي: ما سبق لهم تعريفه للمشركين ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ جحدوه، وهذا أبلغُ في ذمّهم إذ كفروا بما علموا كقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴿١٤﴾﴾ [النمل]. و«ما» كناية عن الكتاب إذ هو المقدّم في الذكر. لما كفروا بما جاءهم من عند الله وتضمَّن كُفْرهم بالكتابِ كفرهم بما جاء به استهانةً بالمُرْسَلِ[1] والمُرْسِلِ فعاملهم تعالى بالاستهانةِ والطردِ وجعل اللَّعنةَ مستعليةً عليهم جَلَّلهم بها. وأل في «الكافرين» للعموم واندرج فيهم اليهود، أو أُقيم الظاهر مقام المُضْمر إشعاراً بالوصف الذي استحقوا به اللَّعنةَ. وقال الزَّمخشريُّ[2]: ويجوز أنْ تكونَ للجنس ويدخلوا فيه دخولاً أولياً، ويعني بالجنس العموم ودلالته على كل فرد دلالة[3] متساوية فليس بعض الأفراد أوْلى من بعض.

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾.

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ اختلف في إعراب تركيب بئسما اختلافاً كثيراً. والذي نختارُه من مذهب سيبويه أن «ما» معرفة تامة كأنّه قال: بئس الشيء، والمخصوص بالذمّ محذوفٌ تقديرُه: شيء اشتروا به أنفسهم. و«أن يكفروا» بدل من ذلك المحذوف. ومذهب[4]

(١) ق: بالرسل.

(٢) الكشاف ١ : ٢٩٦. وفي ق: ويدخلون.

(٣) ق: دلالية.

(٤) ق: أو مذهب.

الكسائي [والفراء] أن «ما» موصولة اسمية و«أن يكفروا» المخصوص بالذمّ . وقد عزا ابنُ عطية هذا القولَ إلى سيبويه، وهو وهمٌ على سيبويه. و«اشتروا» باعوا. والذي أنزل الله: القرآن والتوراة والإنجيل، وفيهما التبشير بمحمدٍ ﷺ والتنبيه على اسمه وصفته. ﴿بَغْيًا﴾ حَسَداً وظُلماً. وانتصاب «بغياً» على أنَّهُ مفعول من أجله، والعامل «أن يكفروا»[(١)].

﴿أَن يُنَزِّلَ[(٢)] ٱللَّهُ﴾ أن مع الفعل بتأويل المصدر أي: بَغَوا بإنزال الله. وتخفيف «ينزل» وجمع المضارع وتشديده قراءتان إلاّ ما وقع الإجماعُ من السبعةِ على تشديدِه وهو ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ۝٢١﴾ [الحجر]. ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ مِن: لابتداء الغاية. ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ هو محمد ﷺ حَسَدُوه لما لم يَكُنْ منهم وكان من العربِ. وعزّ النبوة من يعقوب كان في إسحاق فختم بعيسى[(٣)] عليه السلام، ولم يكن من ولد إسماعيل نبيٌّ سوى نبيّنا محمدﷺ فختمت النُّبوة على غيرهم. ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ أي: مترادف متكاثر. «وللكافرين» أل للعهد أو للجنس.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٩١ ۞ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ۝٩٢ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن

(١) عبارة ق: والعامل من أجله «أن يكفروا».

(٢) ق: نزل.

(٣) عبارة ق: كائن في إسحاق مختم بعيسى.

كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٩٣)﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ هُمْ مَنْ بحضرته عليه السلام من اليهودِ ذُمُّوا بما صدر من آبائهم وأسلافهم من قتلِ الأنبياء إذْ كانوا راضينَ بأفعالِهم. ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ هو القرآن والكتب الإلهية التي منها القرآن. ﴿قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ وهي التوراة وما جاءهم على لسان أنبيائهم. ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ جملة مستأنفة الإخبار عنهم، «بما وراءه» أي: بما جاء بعد كتابهم وهو القرآن. ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ حال مؤكدة لأنَّ كتب الله تعالى يصدقُ بعضها بعضاً فالتصديقُ لازمٌ لا ينتقل.

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾ الفاء جوابُ شرطٍ مقدر دلَّ عليه المعنى أي: قل لهم إنْ كنتم آمنتم بما أنزل عليكم فَلِمَ تقتلونَ أنبياءَ الله؟ لأنَّ الإيمانَ بالتوراة واستحلال قتل الأنبياء لا يجتمعان. وجاء «تقتلون»[1] وإن كان قتلُ أسلافهم الأنبياء قد مضى، تنبيهاً على أنّ حاضري الرسول لهم حَظٌّ في ذلك بالرضىٰ. وفي إضافة «أنبياء» إلى «الله» تشريفٌ عظيم لهم[2] فإنَّ مَنْ جاء من عند الله جديرٌ أن يُعَظَّمَ وأن يُنصر. ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ شرطٌ جوابه محذوفٌ أي: فلمَ فعلتم ذلك، وهي [٢٨/ب] جملة مؤكدة. حذف الشرط أولاً وجوابه فلِمَ، وحذف الجواب ثانياً وشرطه مذكور.

﴿۞ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ أي الآيات الواضحة. ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ أي: من بعد مجيئهِ لكم بالبيِّنات.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ كرّر هذا لدعواهم أنّهم مؤمنون بما أنزلَ عليهم وهم

---

(١) ق: يقتلون.

(٢) ق: لم.

كاذبون، إذْ في التوراة إفراد الله تعالى بالعبادةِ لا عبادة العجل. وهناك أعقبَ عبادةَ العجلِ بذكرِ العفوِ عنهم وتَعْدادِ النِّعم عليهم[١]، وهنا أعقب ذلك بالتقريع لهم والتوبيخ. ﴿وَٱسْمَعُوا۟ۖ﴾ أي: مُتَدبِّرين لما سمعتم أو وأطيعوا. ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ قال ابنُ عباس: كانوا إذا نظروا العذابَ قالوا: سمعنا وأطعنا، وإذا نظروا إلى الكتاب قالوا: سمعنا وعصينا.

﴿وَأُشْرِبُوا۟﴾ معطوفٌ على «قالوا» أو حالٌ أي: وقد أُشْرِبُوا والعاملُ «قالوا». ﴿فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ أي: حُبُّ العجل، والإشرابُ: المخالطة. ﴿بِكُفْرِهِمْۚ﴾ الباء للسبب أي: الحاملُ لهم على عبادتهم العجلَ كُفْرهم السابق. ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ﴾ تقدم اختيارنا في إعراب ما[٢]. والمخصوص بالذمِّ محذوفٌ أي: عصيانكم وعبادتكم العجل وإيمانكم على سبيل التهكّم، أو إيمانكم الذي زعموا في قولهم «نؤمن بما أنزل علينا».

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ قد يخرج الشرط على جهة الإمكان، ومعلوم من خارج أنَّهُ ليس على جهة الإمكان بل يتعيّنُ امتناعه كقوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة] ومعلوم أنَّهُ لم يقله. وكذلك هذا معلوم أنَّهم غير مؤمنين. وجواب الشرط محذوف لدلالةِ ما قبله أي: فبئسما يأمركم به إيمانكم. وقال ابنُ عطية: الجوابُ متقدِّم. ولا يتمشى قولُه هذا إلا على مذهب مَنْ يُجيزُ تَقَدُّمَ جوابِ الشرط وليس بمذهب جمهور البصريين، ولو فرضناه جواباً للزم دخول الفاء لأنَّ الفعلَ الجامد أو الدعاء إذا وقع جواباً لَزِمَتْهُ الفاء. وقيل «إن» نافية.

---

(١) الآية ٥٤ السابقة.

(٢) انظر شرح الآية ٩٠ المتقدمة.

قالت اليهود: إن الله لم يخلق الجنّة إلاّ لإسرائيل وبنيه فنزل:

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٩٥﴾ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾.

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾ والدارُ الآخرة الجنّة، وذلك معهودٌ في إطلاقها، أو على حذف مضاف أي: نعيم الآخرة وحظوتها. ومعنى «عند الله» في حكم اللهِ كقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾ [النور][1]. و﴿خَالِصَةً﴾: مختصة بكم لاحَظَّ لغيركم فيها. وخبر كانت: لكم و«خالصة» حال. ﴿مِّن دُونِ النَّاسِ﴾ متعلق «بخالصة». وقال المَهْدَوِيُّ وتبعه ابنُ عطية[2]: يجوز أن يكون «عند الله» خبر كان و«خالصة» حال. ولا يجوز أنْ يكون الظرفُ إذْ ذاك الخبر لأنّه لا يستقل معنى الكلام به وحده ودون لفظة تستعمل للاختصاص وقطع الشركة تقول: هذا لي دونَك أو مِنْ دونك أي: لا حَقَّ لك [فيه] ولا نصيب. وفي غير هذا الاستعمال تأتي بمعنى الانتقاص في المنزلة أو المكان أو المقدار، والمراد بالنّاس غير اليهود.

﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ أي: بقلوبكم وسلوه بالقول. ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ في دَعْواكم خُلوصَ الجنّةِ لكم وحدكم. وقُرِىء: فتمنّوا الموتَ بكسر الواو

(١) عبارة ق: بقوله.. هم الفاسقون.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٣٥٦.

وبالفتح والضم. وجوابُ الشرط محذوفٌ أي فتمنّوه، لأنّ مَنْ أيقن أنّه من أهل الجنّة اختار أنْ يتخلَّصَ من دارِ الأكدارِ وينتقل إلى دار [القرار].

﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ هذا من المعجزات لأنّه إخبارٌ بالمغيب كقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة]. وفي الحديث[1]: «لو تمنّوا الموت لغُصَّ كُلُّ إنسان بريقه فماتَ مكانه وما بقيَ على وجه الأرض يهودي [إلا ماتَ]». ولما[2] علم اليهودُ صِدْقَهُ أحجموا عن تَمنِّيه فرقاً من الله تعالى أنْ يُميتهم. و﴿أَبَدًا﴾ تقتضي استغراقَ أعمارِهم خلافاً لمن زعم أنَّ ذلك مختصٌّ بعهدِ الرسولِ ﷺ ثم ارتفع بوفاتِه، أو كانَ ذلكَ في أيام كثيرة عند نزوله.

﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ من تكذيبِ الأنبياءِ وقَتْلِهم إياهم وعبادةِ العجل [٢٩/أ] وغير ذلك من مخازيهم. وأسند التقديم لليد إذْ هي أعظم الأعضاء في التصرف. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تهديدٌ.

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾ الخطابُ للرسول ﷺ. ووجد بمعنى علم يتعدى إلى اثنين وهو قول مَنْ وقفنا على كلامه في المفسِّرين في «تجد» هنا. ويحتمل أن تكون بمعنى لقي وأصاب. و«أحرص» حالٌ إنْ قلنا إنّ إضافته غير مخصوصة[3]، وقد أضيفت إلى اسم معرفة فيجوز الإفرادُ كهذا والمطابقة كقوله تعالى: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴿١٢٣﴾﴾ [الأنعام]. وتَعَيُّنُ الإفرادِ ليس بصحيحٍ خلافاً لمن قاله. والضمير عائدعلى اليهود، و«النّاس» أل فيه

---

(١) لم أجده وانظر القرطبي ٢: ٣٣. ولم ينصّ ابن كثير على أنه حديث، انظر ١: ٢٢٢.

(٢) ق: ولم.

(٣) ط: غير محضة. وهما سواء لأن الإضافة المحضة هي التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص.

للجنس.

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ هم المجوس أو مشركو العرب لأنَّ مَنْ لا يُوقن ببعثٍ فليس عنده إلا نعيم الدنيا أو بؤسها. ونكَّرَ «حياة» أي: أدنى حياةٍ، وهو أقلُّ ما ينطلقُ عليه اللّفظ، وقرىء: على الحياة. و«من» يحتمل أن يكون مندرجاً تحت ما قبله مراعاة للمعنى إذْ معناه: أحرص من النّاس، أو يكون التقدير: وأحرص من الذين أشركوا، وحذف «أحرص» لدلالةِ السابقِ عليه، وهو تخصيصٌ بعد تعميم. وفيه أعظمُ توبيخٍ لليهود إذْ هم أهلُ كتابٍ يرجون ثواباً ويخافون عقاباً. ويحتمل ألاّ[1] يكون مندرجاً بل أخبر أن يكون من الذين أشركوا قوم ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، وحذف المبتدأ كما حذف في قولهم: مِنَّا ظَعَنَ ومنا أقام. وعلى القول الأول يكون «يود»[2] استئناف إخبار. «أحدهم» أي[3]: واحد منهم وهو عام عُمومَ البدل. و«لو» عند بعض الكوفيين مصدرية بمعنى أن التقدير: أنْ يُعَمَّر. وعلى قواعدِ البصريين «لو»[4] على بابها، ومفعول «يودّ» محذوف أي التعمير لدلالة «لو يعمر»؛ وجواب لو محذوف أي: لَسُرَّ[5] بذلك وَوَدَّهُ. وقال الزَّمخشريُّ[6]: فإن قلت: كيف اتصل «لو يعمر» بـ«يود أحدهم»؟ قلت: هو حكاية لودادتهم [ولو في معنى التمني، وكان القياسُ: لو أُعَمَّرَ، إلا أنّه جرى على لفظِ الغيبة لقوله «يود أحدهم» كقولك: حلف بالله ليفعلنّ انتهى كلامه. وفيه بعض إبهام وذلك

(١) ق: أن يكون، والتصويب من ط.

(٢) ق: يكون «يوم».

(٣) ق: أهم أني.

(٤) ق: أو.

(٥) ق: أمر بذلك.

(٦) الكشاف ١ : ٢٩٨.

أن «يودّ» فعل قلبي وليس فعلاً قولياً ولا معناه معنى القول، وإذا كان كذلك فكيف يقول: هو حكاية لودادتهم] إلا أن ذلك لا يسوغ إلا على تجوز وذلك أن يجري «يود» معنى يقول، لأن القول ينشأ عن الأمور القلبية فكأنه قال: يقول أحدهم عن ودادة من نفسه: لو أعمّر ألف سنة.

«وما هو» أي: أحدهم وهو اسم «ما» إن كانت حجازية، ومبتدأ إن كانت تميمية. «بمزحزحه» في موضع الخبر. و«أن يعمّر» فاعل «بمزحزحه» أي: وما أحدهم بمزحزحه من العذاب تعميرُه. وقالت فرقة: هو عماد، وذلك أن العماد في مذهب بعض الكوفيين يجوز أن يتقدم مع الخبر على المبتدأ. فإذا قلت: ما زيد[1] هو القائم، جوزوا أن تقول: ما هو القائم زيد. فيقدّر الكلام عندهم: وما تعميره هو بمزحزحه، ثم قدم الخبر مع العماد فجاء «وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر» أي: تعميره. ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن شرط الفصل عندهم أن يكون متوسطاً. وأجاز أبو علي الفارسي في الحلبيات أن يكون «هو» ضمير الشأن، وهذا مَيْلٌ منه إلى مذهب الكوفيين وهو أن مفسّر ضمير الشأن وهو[2] المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكونَ غير جملة إذا انتظم إسناداً سويّاً نحو: ظننته قائماً زيد، وما هو بقائم زيد. فهو: مبتدأ ضمير عندهم مجهول، وبقائم: في موضع الخبر، وزيد: فاعل بقائم، فكان المعنى عندهم: ما هو يقومُ زيدٌ. ولا يجوزُ في مذهب البصريين أنْ يفسّر إلاّ بجملةٍ مصرَّحٍ بجزأيها سالمة من حرفِ جرٍّ. وقرىء: بما يعملون بالياء جرياً على الغيبة، وبالتاء على سبيل

(١) ق: زيداً.

(٢) ق: هو.

الالتفات، ويتضمن التهديدَ والوعيدَ. وكنّى بـ«بصير» عن «عليم» مبالغةً في إدراك الخفيات.

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾.

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ جبريل اسم مَلَكٍ عَلَم ممنوع من الصرف للعَلَمِيّةِ والعُجْمة، وليس مشتقاً ولا مُركَّباً تركيب [حضرموت. وأجمع أهلُ التفسير أنَّ اليهود قالوا: جبريل عَدوُّنا لكونه يأتي بالهلاكِ] والخَسْفِ والجَدْبِ، ولدفاعه عن بُخْتنصَّر حين أردنا قَتْلَهُ[1] حتى خَرَّبَ بيت المقدس وأهلكنا، ولكونه يُطْلِعُ محمداً على سرِّنا. والخطابُ للرسول صلى الله [٢٩/ب] عليه[2] وسلم بقل. و«مَن» شرطية. «فإنّه» أي جبريل «نزله» أي: القرآن. وصرّح الزّمخشريُّ[3] بأنّ الجوابَ «فإنَّهُ نزّله» وهو خطأ لِعَرْوِ[4] الجملة من ضميرٍ يعود على اسم الشرط، بل الجواب محذوف لدلالةِ ما بعدَهُ عليه أي: فعداوتُه لا وجهَ لها ولا يُبَالَى بها.

و﴿مُصَدِّقًا﴾ حال من مفعول «نزله». ومناسبة دليل الجزاء للشرط هو أنَّ مَنْ كان عدواً لجبريلَ فعداوته لا وجه لها لأنَّهُ هو الذي نَزَل بالقرآن المصدق للكتبِ والهادي والمُبشِّر لمن آمن. ومَنْ كان بهذه المثابة فينبغي أن يُحَبَّ ويُشكرَ إذْ كان به سببُ الهداية والتنويه بما في أيديهم من كُتُبِ الله.

(١) ق: أردنا حتى قتله حتى ضرب.

(٢) ق: صلى الله عليه الصلاة والسلام.

(٣) انظر الكشاف ١: ٣٠٠.

(٤) ق: لعزو. ولعرو الجملة: خلوّها.

وأتى بلفظ «على» التي تقتضي الاستعلاء إذْ هو عليه السلام متابعٌ لما يُلْقَى إليه مُطيعٌ بالعملِ بما يقتضيه، والقلبُ محل العقلِ والعلم وتلقي الواردات. وجاء «قلبك» بكاف الخطاب تشريفاً له صلى اللهُ عليه وسلم. ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بأمره وتمكينه إياه من هذه المنزلة.

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ﴾ عداوةُ العبدِ لله تعالى مَجَازٌ، ومعناه مخالفة الأمر. ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ اندرج فيهم جبريل ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ أي: من بني آدم وممن أرسله اللهُ من الملائكة. ﴿وَجِبْرِيلَ﴾ قرنه تعالى باسمه واندرجَ تحتَ عُمومِ الملائكةِ والرسل ثُمَّ أفرده بالذكر تخصيصاً له وتشريفاً، ونصَّ على ميكالَ وهو الذي قالت اليهودُ: لو كان ميكالُ صاحبَ مُحمّد لاتبعناه لأنّه يأتي بالخِصْبِ والسلم. وقرنهما معاً تنويهاً بهما وأنّ مَنْ أبغضَ جبريلَ يُبْغِضُ ميكال.

وقُرىء: جبريل وجَبريل وجَبْرئيل وجَبَرئل وجَبَرئيل وجبرائل وجبرال وجبرين وجَبرين وجبرائين[١]. وقال أبو جعفر النَّحاس: جمع جبريل جمع التكسير على جباريل على اللُّغة العالية «وميكال» عَلَم اسم مَلَكٍ، وقرىء: وميكال وميكائيل وميكاييل وميكايل وميكئيل. وجوابُ الشرط محذوفٌ أي: فهو كافرٌ، لدلالةِ ما بعدَهُ عليه أو ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾. وأقام الظاهرَ مقامَ المُضْمَرِ أي: عدوٌّ له، وفيه نصٌّ على علّةَ العداوة. وعداوة الله تعالى للعبد مُجازاته على مُخالَفتِه.

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾ وَلَمَّا

(١) ط: وجبرائن.

جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟
ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟
ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟
يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا
يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا
يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ
وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى
ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟
يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟
يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾.

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ﴾ هو التفات. ﴿إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ أي: واضحة الدلالة لا إلباسَ فيها، فعدم الإيمان بها ليس لشبهة. ﴿وَمَا يَكْفُرُ[1] بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ أي: الكافرون. وأل للجنس أو للعهد في اليهود لأنّ سياقَ ما قبله وما بعده يدلُّ عليهم.

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ نزلت في مالك بن الصيف ويقال ابن الصّيب، قال: والله ما أُخِذَ علينا عهد في كتابنا أن نؤمن بمحمّد. وتدلُّ «كلّما» على تكرار العهد فيدخل فيه العهد الذي أُخِذَ عليهم أنَّ محمّداً إن بُعث ليؤمنُنّ به وليكونُنّ معه، وعهد قريظة والنَّضير. وقرىء بفتح الواو ويُقدِّره الزَّمخشريُّ[2]: أكفروا بالآيات البيّنات وكلّما. وتقدم أنّ مذهب النُّحاة في هذا ونظائره: وأكلّما، وقدمت الهمزة لأنّ لها صدر الكلام.

---

(١) ق: يجحد.

(٢) انظر الكشاف ١: ٣٠٠.

وقرىء: أو بسكون الواو، وخرّجه الزَّمخشريُّ على العطف على «الفاسقين» وقدّره: وما يكفرُ بها إلا الذين فَسَقُوا أو نقضوا عهدَ الله مراراً كثيرة[١] انتهى. وينبو هذا التركيبُ على إفادة هذا المعنى، وخرّج على أن «أو» بمعنى بَلْ وهو رأيٌّ كوفيٌّ، والأَوْلَى عندي تخريج ذلك على أنّ «أو» بمعنى الواو إذْ قد ثبت وجود ذلك في لسانِ العرب. وانتصب «عهداً» على أنّه مصدر على غير الصدر أي: معاهدة، أو على أنه مفعول به لتضمّن «عاهدوا» معنى أعطوا. «نبذه»[٢] أي: طرحه كنايةً عن نقضِه كأنَّ العهدَ شيءٌ مُجَسَّدٌ ورُميَ به. «فريق منهم» الفريق: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له يطلق على القليلِ والكثيرِ وهنا استعمل [٣٠/أ] في القليل لدلالة قوله «بل أكثرهم لا يؤمنون». و«بل» للانتقال من خبرٍ إلى خبر، والضمير في «أكثرهم» عائد على من عاد عليه ضمير «عاهدوا» أو عائد على الفريق. و﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مبتدأ وخبره.

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ﴾ أي: اليهود ﴿رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ هو محمّد ﷺ. وفيه التفات إذْ خرجَ من خطاب «إليك» إلى اسم الغائب، ووصف بأنّه من عند الله تفخيماً لشأنِه إذِ الرسولُ على قَدْرِ المُرْسِلِ. ووصفه بأنّه ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ وتصديقه كونه على الوصف الذي ذُكِرَ في التوراة وعلى ما جاء في الكتب الإلهية [وكونه مصدقاً لما معهم من الكتب الإلهية]. وقُرىء: مصدّقاً على الحال من «فريق من الذين أوتوا الكتاب» وهو التوراة. ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ وهو القرآن. ﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ هو مَثَلٌ يُضربُ لمن أعرضَ عن الشيء جملةً،

(١) الكشاف ١: ٣٠٠.

(٢) ق: أنبذه.

تقول العرب: جعلَ هذا الأمرَ وَرَاء ظهرِه ودَبر أُذنه[١]. و﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ جملة حالية أي: لا يعلمون أنَّه كتاب الله لا يُدَاخِلُهُم فيه شكٌّ لثبوته عندهم، وإنَّما نبذوه على سبيلِ المكابرةِ والعناد. أو لا يعلمون بما أُمروا به من اتباعِ الرسولِ ﷺ.

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ أي: تتبع أو تقرىء. وهو مضارع في معنى الماضي أي: ما تَلَت. والظاهر أنّ الشياطين هم الجنّ، وقرىء: الشياطون. وقالت العرب: بستان فلان حوله بساتون. ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ أي: على شرعه ونبوّته وحاله. كتبت الشياطين السِّحْر واختلقته[٢] ونَسَبَتْهُ إلى سليمانَ وآصف.

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ تنزيهٌ له عليه السلام من الكفرِ أي: ليس ما اختلقتْهُ الجِنُّ تَعَاطاهُ سليمان لأنّه كفرٌ، وفيه نفيُ الشيء عمّن لا يمكن وقوعه منه. وفي الحديث لما ذكر رسول الله ﷺ سليمان في الأنبياء قال بعضُ اليهود: انظروا إلى محمّدٍ يذكرُ سليمانَ في الأنبياء وما كانَ إلا ساحراً. ﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ وقرىء: ولكنَّ بالتشديد وَنَصْب الشياطين، وبالتخفيف والرفع. ووقعت «لكنّ» بين نفيٍ وإثباتٍ وهي بسيطة. وجهةُ الاستدراك أنّه لمّا نَفَى الكفرَ عن سليمان عليه السلام وكان الشياطين قد سُخِّرتْ لسليمانَ بحيثُ يستعملهم فيما يشاء، فقد يُتَوَهَّمُ أنَّهم[٣] لا يكفرون إذْ هم في خدمة نبيٍّ فاستدرك أنَّهم كفروا.

---

(١) مجمع الأمثال ١: ١٧١.

(٢) ق: وأخلقته.

(٣) ق: أنه.

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ أي: الشياطين وهو الظاهرُ والأقربُ، أو اليهود، والعائد عليهم ضمير «واتبعوا» وهي استئنافُ إخبارٍ.

واختلفوا في حقيقةِ السحر على أقوال، ونصَّ القرآنُ والحديث أنَّهُ تخييلٌ، ولا شكَّ في وجوده في زمانِ رسولِ الله ﷺ. وأما في زماننا الآن فكلُّ ما وقفنا عليه من كتبه فهو كذب وافتراء لا يترتّب عليه شيء ولا يصح منه شيء ألبتَّة.

﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ وما: معطوف على «السحر»، قيل: أو على «ما تتلو» أو «على ملك سليمان»، وهما ضعيفان للفصل بينهما بثلاثِ جمل. والذي قال: (ما) نافية ينافي قوله[1] «وما يعلمان». وقرىء: الملكين بفتح اللام وكسرها. وقال ابنُ عباس: هما رجلان ساحران كانا ببابل لأنّ الملائكة لا تُعلم الناسَ السِّحر انتهى. وعلى فتح اللام إطلاق الملكين عليهما مجاز، وجهة المجاز أنَّهما يعلِّمان ما قذف في قلوبهما، وعبّر عنه بالإنزال فكأنَّهما مَلَكَان يلقيان للنَّاسِ ما ليس معهوداً لهم[2]. ﴿بِبَابِلَ﴾ قال ابنُ مسعود: هي في سواد الكوفة. ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ عطف بيان أو بدل وهما أعجميتان، وقول مَنْ قال مشتقان من الهَرْتِ والمَرْت خطأ. ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ وقرىء بالتشديد [٣٠/ب] والتخفيف. و«أحد» هنا المستعمل في النفي لا بمعنى واحد. ﴿حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ غاية أي: إلى أنْ يقولا. ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [أي: ابتلاء]. ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ قال عليٌّ كرَّمَ اللهُ وجهه: كانا يعلّمان تعليم إنذار لا تعليمَ دعاء إليه كأنَّهما يقولان: لا تفعل كذا فيكون منه كذا. ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ أي: فهم يتعلمون، أو هو معطوف على «يعلمان» المنفية

(١) «ينافي قوله» كررت مرتين.

(٢) عبارة ق: يلقيان الناس ما ليس معهود لهم.

لكونها موجبة في المعنى. ﴿مِنْهُمَا﴾ أي: من هاروت وماروت. ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ أي: تفريق الألفة والمحبّة بحيث تقعُ البغضاء أو تفريق الدين بحيث إذا تعلم فقد كفر. وقُرىء: المرء مثلّث الميم وبالهمز، والمرِّ بكسر الراء وبشدّها من غير همز فيهما. ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ﴾ أي: بما يفرقون «من أحد». وقرىء: بضاري وخُرِّجَ على حذفِ النُّون من اسم الفاعل وإنْ لم يكن فيه أل، وله نظيرٌ في نثرِ العربِ ونظمها، وقيل حُذفت لأجل الإضافةِ إلى «أحد» وفصل به بين المتضايفين كقوله[1]:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له [من الطويل]

وهذا اختيار الزَّمخشريّ[2]. ثم استشكل ذلك لأنَّ «أحداً» مجرور بمن وكيف يمكن أن يعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة؟ فقال: فإنْ قلت: كيف يُضافُ إلى «أحد» وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور انتهى. وهذا التخريجُ ليس بجيِّدٍ لأنَّ الفصلَ بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور من ضرائرِ الشعر. وأقبح من ذلك ألاّ يكون ثَمّ مضافٌ إليه لأنّه مشغول بعامل آخر فهو المؤثّر فيه لا الإضافة. وأما جَعْلُ حرف الجرّ جزءاً من المجرور [فهذا ليس بشيء] لأنّه مؤثر فيه وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء. ومِن في ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾ زائدة وقياسها أنْ تُزادَ في المفعولِ المعمول للفعل الذي يباشره حرفُ النفي نحو: ما ضربتُ من أحدٍ، وهنا حملت الجملة من غير الفعل والفاعل على الجملة منهما لأنّ المعنى: وما يَضُرُّونَ

---

(١) سقطت «لا» من ق. والبيت لعَمْرة الخثعمية ترثي ابنيها وتمامه في شرح ديوان الحماسة ٣: ١٠٨٣:

إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

(٢) انظر الكشاف ١: ٣٠٢، في هذا الموضع وتاليه.

من أحدٍ. ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ استثناء مفرغ من الأحوال فهو حالٌ من فاعل «بضارين».

﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ لم يقتصر على ضَررِ مَنْ يُفعلُ له ذلك بل يحصلُ الضررُ لمن يُفَرّقُ بينهما. ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ معطوف على جملة [«ما يضرّهم»]. والضمير في «علموا» عائدٌ على مَنْ عادت عليه الضمائر. قيل: و﴿عَلِمُوا﴾ معلقة فإن كانت متعدّية لواحد كانت الجملة في موضعه، أو لاثنين كانت في موضعهما. ويظهر الفرق في العطف. واللام في ﴿وَلَقَدْ﴾ جواب قسم محذوف. و«مَن» موصولة واللام فيها معلقة. ويبعد أن يكون «من» شرطاً و«لمن» جواب قسم مضمن فعل الشرط لفظاً ومعنى. والضميرُ المنصوب في ﴿ٱشْتَرَىٰهُ﴾ عائد على السحر. و﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ الجملة خبر «مَن» إن كانت موصولة، وجواب القسم إن كانت [شرطاً] والخَلاَقُ: النصيبُ. ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا﴾ تقدّم الكلام في بئسما[١]. ﴿شَرَوْا﴾ باعوا. ﴿بِهِۦٓ﴾ أي: بالسحر.

﴿أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ [في موضع مبتدأ، وعلى مذهب المبرّد في موضع الفاعل بفعل محذوف أي: ولو ثبت إيمانهم]. و«لو» هنا هي لما كان سَيَقعُ لوقوعِ غيره. وتجويز الزَّمخشريِّ[٢] فيها التمنِّي بعيدٌ جداً. وجواب «لو» محذوف تقديره: لأُثِيبُوا. وحذف جواب «لو» لدلالة المعنى عليه كثير. واللام في ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ لام قسم، وقيل: اللام في ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ هي الداخلة في جواب لَو، والجواب هو الجملة الاسمية وهو اختيار الزَّمخشريّ[٣]. ولم يُعْهدْ في

---

(١) انظر شرح الآية ٩٠ المتقدمة.

(٢) الكشاف ١ : ٣٠٢.

(٣) الكشاف ١ : ٣٠٢.

لسانِ العرب مجيء جواب لو جملة اسمية إلاّ هذا المختلف في تخريجه، ولا تثبتُ القواعدُ الكلية بمثل هذا المحتمل الخارج عن النظائر. والمثوبةُ: الثوابُ، وقرئ: لمثوبة بفتح الميم كمشورة والتصحيح شاذ وكان القياس: لَمَثابة.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ هذا أولُ خطاب خُوطب به المؤمنون في هذه السورة بالنداء الدالّ على الإقبال عليهم. ﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا ﴾ هو أمرٌ من المراعاة يقتضي المشاركةَ مع مَنْ يُعظّم [غالباً أي: ليكن منك رعيٌ لنا ومنّا رعيٌ لك. نُهوا أن ينطقوا بلفظ يقتضي المشاركة مع مَنْ يعظّم] وتضمن هذا النّهيُ النّهيَ عن كُلِّ ما يكون فيه استواء مع النَّبيِّ ﷺ [ولا سيما إنْ صَحَّ أنَّ اليهودَ لعنهم الله كانوا يخاطبون النَّبيَّ ﷺ] بلفظٍ يقصدون به الغَضَّ منه عليه السلام. [٣١/أ] قال محمد بن جرير(١): هي كلمةٌ كره الله تعالى أن يُخَاطبَ بها نبيُّه عليه السلام. وقرئ: راعناً بالتنوين وخُرِّجَ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي: قولاً راعناً [أي] مُتَّصفاً بالرعن. ﴿ وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾ قراءة الجمهور موصول الهمزة مضموم الظاء. والأصل في نَظَرَ البَصَرية أنْ تُعَدَّى بإلى ثـمّ يُتسع فيه فَيُعَدَّى بنفسه كقوله تعالى: ﴿ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحديد] وقال الشاعر(٢): [من الخفيف]

---

(١) انظر تفسير الطبري ١: ٣٧٤.

(٢) البيت في معاني القرآن للأخفش ١: ٢٤٠.

ظاهرات الجمال والحسن ينظر نَ كمـا ينظـرُ الأراكَ الظِّبـاءُ

أي: إلى الأراك. فيكون «انظرنا» من نَظَرِ العين الذي يصحبه التدبُّرُ في حالِ المنظور إليه. وقرىء: أنْظِرنا[1] بقطع الهمزة وكسر الظاء أي: أخِّرْنَا وأمْهِلْنا حتى نتلقى عنك. ﴿وَٱسْمَعُواْ﴾ أي: سماعَ قبولٍ وطاعة لما نُهيتم عنه وما أُمرتم به. ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ عام في اليهود وغيرهم. ذكر أنَّ المسلمين قالوا لحلفائهم من اليهود: آمنوا برسولِ الله ﷺ فقالوا: وددنا لو كان خيراً ممّا نحنُ عليه فنتبعه، فأكْذَبَهُم الله تعالى بقوله:

﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وهم اليهود والنَّصارى [الذين] بحضرته عليه السلام. ﴿وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ مشركو العرب وغيرهم. و«مِن» للتبعيض. ومن أثبتَ أنَّ «مِن» لبيانِ الجنس قال ذلك هنا، وبه قال الزَّمخشريُّ[2]. «ولا المشركين» معطوف على أهل الكتاب، وكونه معطوفاً على الجوار كلامٌ لغير نحوي. ودخلت «لا» للتوكيد. ومِنْ في «من خير» زائدة تدل على استغراق الجنس، وحسن زيادتها وإن كان «ينزل» لم يباشر حرف النفي - لانسحابِ النفي عليه من حيث المعنى، لأنّه إذا نفيت الوَدَادة للإنزال كان [كأنه] نفي لمُتَعَلِّقِهَا وهو الإنزال. ومِنْ في «من ربكم» لابتداء الغاية فتتعلّق «بخير» أو للتبعيض فتتعلّق بمحذوفٍ أي: من خيور ربكم. و«يختص» إن كان لازماً «فمن» فاعل، أو متعدياً فمفعول. وفي «يختص» ضميرٌ يعود على «الله». والرحمة: النبوّة. والقرآن هو الخير الذي لا يَوَدُّه الكُفَّارُ. و«ذو» بمعنى صاحب، قيل: والوصفُ به أشرفُ من الوصف

---

(١) ق: انظرونا.

(٢) عبارة الكشاف ١ : ٣٠٢: «مِنْ» الأولى للبيان لأن الذين كفروا جنس تحته نوعان: أهل الكتاب والمشركون.

بصاحب. والفضلُ عام في جميع أنواع التفضلات.

ولما تَقَدَّمَ إنزالُ الخير وكان من المنزل ما ينسخ وحُوِّلت القبلةُ إلى الكعبةِ طَعَنَ في ذلك اليهود وقالوا: يأمرُ أصحابَهُ اليومَ بأمرٍ وينهى عنه غداً فنزلت:

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾.

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ و«ما» شرطية مفعول بننسخ. وقرىء: نَنْسخ من نسخ ونُنْسخ من أنسخ والهمزة عند الفارسيِّ للوجود كهي في: أحمدت الرجل وجدته محموداً قال: وليس تَجِده منسوخاً إلاّ بأن [ينسخه فتتفق القراءتان. وعند الزَّمخشريِّ وابنِ عطية: الهمزة للتعدية، قال الزَّمخشريُّ[١]: وإنساخها: الأمر بنسخها بأن] يأمر جبريل أنْ يجعلها منسوخة. وقال ابنُ عطية[٢]: ما ننسخك من آية أي: ما نبيحُ لك نَسْخَهُ[٣]. جعل الإباحةَ إنساخاً. ومِن في «من آية» للتبعيض. و«آية» مفرد وقع موقع الجمع أي: من الآيات وليس تمييزاً ولا «مِن» زائدة فتكون «آية» حالاً، أي: أيّ[٤] شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، ولا مفعولاً. و«ما» شرط مصدر أي: أيّ نسخ ننسخ آية. وقرىء: أو نُنْسِها مضارع أَنْسىٰ من النسيان أي: أو

(١) الكشاف ١: ٣٠٣.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٣٨١.

(٣) عبارة ق: أي ما ننسخ لك نسخة.

(٤) ق: أتى.

ننسِك من آيةٍ. وقرىء: أو ننسأها. وفُسِّرَ النسخُ بالرفع لفظاً وحكماً أو حكماً دون اللَّفظ، وقراءة الهمزة من التأخير. ﴿نَأْتِ﴾ هو جواب الشرط. ﴿بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ الظاهر أنّ خيراً أفعل[1] التفضيل، والخيريةُ ظاهرةٌ لأنَّ المأتيَّ به إنْ كان أخفّ من المنسوخ أو المنسوء فخيريَّتهُ بالنّسبة إلى سقوطِ أعباءِ التكليف، وإنْ كان أثقل فخيريَّتهُ بالنسبة إلى زائدة الثواب. ﴿أَوْ مِثْلِهَآ﴾ أي مساوٍ لها في التكليف والثواب. ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ تقريرٌ أي: قد علمتَ أيّها السامعُ، وجعله استفهاماً محضاً، ومعادلة: أم علمتم أو أم تريدون قولُ مَنْ لم يعرف فصاحةَ [٣١/ب] كلامِ العربِ وبلاغته. ووصفه تعالى بالقدرة فلا يعجزه شيءٌ فلا ينكر النسخ لأنّه تعالى يفعلُ ما يشاء ويحكم ما يريد لا رادَّ لأمره.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ تقريرٌ ثانٍ. لما ذكرَ صفةَ القُدْرةِ ذكرَ صفةَ الاستيلاء والملك. [ولما] ذكر هاتين[2] الصفتين أعلم تعالى أنّه لا يحجزه عمّا يريدُ شيءٌ ولا مُغَالِبَ له فيما يريد. اقترحوا على النّبيِّ ﷺ أنواعاً من الاقتراحات كجعلِ الصفا ذهباً وتوسيع أرضِ مكة وغير ذلك.

و«أم» منقطعة تتقدر بـ: بل والهمزة، وهو استفهام على معنى الإنكار، وأَبرَزَ ذلك في صورة الإنكار بصيغة المستقبل وإنْ كان قد وقع ذلك منهم استبعاداً لوقوعه ولإرادته. ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ من نحو قولهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴿١٣٨﴾﴾ [الأعراف] و﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴿٥٥﴾﴾ [البقرة]. وما مصدرية في «كما». وقرىء: سئل بإخلاص الضمّ وبالإشمام [وبالياء]

(١) ق: فعل.

(٢) ق: هذين.

وبتسهيل[(١)] الهمزة بَيْنَ بَيْنَ وضَمِّ السين [وبكسرها] وبالياء. و﴿مِن قَبْلُ﴾ تأكيدٌ لأنّ سؤالَ اليهود موسى متقدِّمٌ. ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ هذه كناية عن الإعراضِ عن الإيمان والإقبالِ على الكفر إذْ لم يكن لهم إيمانٌ سابقٌ تَبَدَّلُوا به الكفرَ. ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ أي: وَسَطه واعتداله، وأبرزَ ذلك في صورةِ الشرط وكأنّه لم يقع تنفيذاً[(٢)] لهم وتبعيداً عن ذلك.

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٠﴾﴾.

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ هم اليهود، والكتاب التوراة. وتقدم الكلام في «لو» عند قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴿٩٦﴾﴾ [البقرة]. ومن جعل لِلَوْ جواباً قدَّره: لَسُرُّوا بذلك أو لفرحوا، وقول مَنْ قدَّره: لودُّوا ذلك، مناقضٌ لقوله «ودَّ». ويَرُدُّ بمعنى يصيّر[(٣)]. و﴿حَسَدًا﴾ مفعول من أجله وانتصابه على أنّه مصدر لفعله المحذوف أو مصدر في موضع الحال ليس بجيِّدٍ. ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ أي: كائناً من عند أنفسهم [أي: الحامل لهم على الحسد هو أنفسُهم] الخبيثةُ النجسة الأمَّارةُ بالسوء. ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ أي: كفرهم عناد، والحقُّ: وضوحُ رسالةِ رسولِ الله ﷺ ومعجزاته. ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟﴾ هذه موادعة ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ من قتالِهم وتمكينهِ منهم ونصرهِ عليهم.

---

(١) عبارة ق: وبالإشمام وتسهيل. والتصحيح من ط.

(٢) ق: تغييراً.

(٣) عبارة ق: ويود بمعنى تصير.

ثم أنَّسَ المؤمنين بذكرِ قُدْرتهِ على كل شيءٍ وبمخاطبتهم بإقامةِ الصلاة وإيتاء الزكاة وهما قوامُ[١] الدين. ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ يندرجُ في عمومِ هذا الخيرِ الصلاةُ والزكاة. ﴿تَجِدُوهُ﴾ أي: ثوابه عند الله. وكنى بقوله «بصير» عن علمه بحيثُ إنَّه لا يخفى عليه شيءٌ. و﴿بَصِيرٌ﴾ من بَصُر أو فعيل من أفعل.

﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾.

اختصم يهودُ المدينة ونصارى نجران وتناظروا بين يدي الرسولِ عليه السلام فحكى اللهُ عنهم ما قالوه ولُفُّوا في الضمير في «وقالوا» لأنّ القولَ صدر من الجميع. ثم جيء «بأو» التي للتفصيل فعاد «هوداً» لمن قالَ: كونوا هوداً، و«نصارى» لمن قال: كونوا نصارى، وهذه كقوله: ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة] ومعلومٌ أنَّ اليهوديَّ لا يأمرُ بالنصرانيةِ ولا النصرانيُّ[٢] يأمر باليهودية. وهود: جمع هائدٍ كعائدٍ وعود وهو جمع لا يَنْقَاسُ في فاعل. وحمل الضمير في ﴿مَن كَانَ﴾ على لفظ[٣] مَن فأُفرد، وحمل الخبر على معنى من فجمع. وفي هذا قول الشاعر: **[من المتقارب]**

(١) ق: قيام.

(٢) ق: النصارى.

(٣) ق: لفظة.

فأيقظ مَنْ كان منكم نياماً[١]

ردٌّ على مَنْ زعم أنَّه لا يجوز [الجمع] بين الجملتين في مثل هذه الصورة. و«لن»[٢] في النفي أبلغ من «لا».

﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ جملة معترضة بين قولهم وبين طلب الدليل على صحة دعواهم، أي تلك المقالة أمانيهم فإنْ حُمِلَ على ظاهرِه فذلك [من] الأماني التي لا تقعُ بَلْ يستحيلُ وقوعها وإلاّ فأمانيُّهم أكاذِيبُهم. و«تلك» يُشَارُ بها إلى الواحدةِ المفردة وإلى الجمع [٣٢/أ] غيرِ المُسْلِمِ من المذكَّرِ والمؤنَّثِ، فحمله الزَّمخشريُّ على الجمع قال[٣]: أُشيرَ بها إلى الأماني المذكورة وهي أمنيتهم ألاَّ ينزلَ على المؤمنينَ خيرٌ من رَبِّهم، وأمنيتهم أنْ [يردُّوهم كفاراً، وأمنيتهم أن] لا يدخل الجنَّةَ غيرهم، أي: تلك الأماني الباطلة أمانيهم.

وما ذهب إليه في الوجه الأول ليس بظاهرٍ لأنّ كُلَّ جملة ذكر فيها ودّهم لشيءٍ قد انقطعت وكملت واستقلت في النزول فيبعد أنْ يشارَ إليها. وما ذهب إليه في الوجه الثاني ففيه مجازُ الحذفِ وفيه قلبُ الوضعِ إذ الأصلُ أنْ يكون «تلك» مبتدأ و«أمانيهم» خبر، فقلبَ هو الوضعَ إذْ قال: أمانيهم في البطلان مثل أمنيتهم هذه. وفيه أنَّه متى كان الخبرُ مشبهاً به المبتدأ فلا يجوز تقديمه مثل: زيد زهير شعراً. نَصَّ على ذلك النَّحويون. وإنْ تقدَّمَ ما هو أصل في أن يشبّه به كان من عكس التشبيه ومن بابِ المبالغةِ إذْ جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً كقولك: الأسد زيد شجاعة.

---

(١) انظر البحر ١ : ٣٥٠.

(٢) ق: وأن.

(٣) الكشاف ١ : ٣٠٥.

﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ إذا[1] ادُّعيَ شيءٌ طُولبَ المُدَّعي بالدليلِ على صِدْقِ دعواه. وهاتِ: فعل متصرف يقال: هَاتَى[2] يُهاتي مُهاتاةً، ويتصل بها الضمير يقال: هاتي وهاتيا وهاتوا وهاتين، يتصرَّفُ تصرّف راعى. والبرهان: مشتق من البره وهو القطعُ أو من البرهنةِ وهي البيانُ. ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في دَعْواكم فهاتوا البرهان.

﴿بَلَىٰ﴾ ردٌّ لقولهم «لن يدخل الجنة»، والمعنى: يدخلها غيركم مِمَّن اتصفَ بالوصفِ الذي[3] يأتي بَعْدُ. والظاهر أنّ «من» مبتدأة موصولة أو شرطية، وجوّز أنْ تكون[4] فاعلاً بمضمر أي: يدخلها مَنْ أسلم. وعبّر بالوجه عن الجملة إذْ هو أشرفُ الأعضاء وفيه الحواس. والإسلامُ: الانقيادُ إلى الله تعالى فيما كلّف. ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي: بالعمل ومراقب من يعمل له. ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ حمل على معنى «من» من بعد تقدم الحمل[5] على اللّفظ.

واليهودُ ملّةٌ معروفة وهو جمع يهوديّ كالروم ورومي يُعَرَّفُ الجمعُ[6] بأل. ويهود: اسم عَلَمٍ للقبيلة يمتنع من الصرف للعَلَمِيَّةِ والتأنيث، والياء أصل يقال: يهّده، وليس من مادة هود يقال في هذا هَوَّدَهُ. وجازَ أنْ يكون اليهود والنَّصارى الّذين تخاصموا بحضرةِ الرسول عليه السلام، وجاز أن

(١) ق: إذ.

(٢) ق: هاتي.

(٣) ق: التي.

(٤) ق: يكون.

(٥) ق: الجمل.

(٦) ق: الجميع.

تكون[١] أل للجنس إذ كل منهم يعتقد في مقابلة ذلك، ألا ترى أنَّ اليهودَ أنكرت نبوَّةَ عيسى عليه السلام والإنجيلَ وقالوا في عيسى ما قالوا، وأنكرت النَّصارى ما عليه اليهودُ. و﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ مبالغة في عدم الاعتداد[٢] بما هم عليه ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ جملةٌ حاليةٌ تُزري عليهم ما هُمْ فيه إذ هو ناطقٌ بخلاف ما يقولونه، شاهدة توراتهم ببشارة عيسى ومحمد عليهما[٣] السلام، وإنجيلهم بنبوّة موسىٰ ومحمّد عليهما السلام، والكتاب هنا التوراة والإنجيل. ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وهُمْ مشركو العرب قالوا مثلَ قولِ اليهودِ والنّصارى قالوا: لكلِّ دِينٍ: ليسوا على شيء. و﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ توضيح وتوكيد لمدلول «كذلك» لأنَّ معناه: مثل ذلك القول قال الذين لا يعلمون. ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾ أي: يفصل.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ الآية، لَمَّا جرى ذِكْرُ اليهود والنصارى وأنَّ مشركي العرب تقولُ مِثْلَ مقالتهم وكانوا ساعين في خرابِ المواضع التي أُعِدَّتْ لذكر الله تعالى أنزل «ومن أظلم». وكان قد تقدم لبعضِ ملوكِ الروم خرابُ بيت المقدس وبقيَ خراباً إلى زمنِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان المشركون أيضاً صَدُّوا رسولَ الله ﷺ عن المسجد الحرام. وكثر في

(١) ق: يكون.
(٢) ق: الاعتقاد.
(٣) ق: عليهم.

القرآن مجيءُ «ومن أظلم» قيل: والمعنى لا أحدَ أظلمُ فهو استفهامٌ معناه النفيُ فكان خبراً [٣٢/ب] وهو نفيُ الأظلمية، ونفيُ الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية، وإذا لم يدلَّ على نفي الظالمية لم يكن في تكرير «ومن أظلم» تناقض، لأنَّ فيها إثباتَ التسويةِ في الأظْلَمِية، وإذا ثبتت التسويةُ فيها لم يكن أحدٌ مِمَّنْ وُصِفَ بذلك يزيدُ على الآخر، وصار المعنى: لا أحدَ أظلمُ مِمَّن منع وممن افترى وممن ذكر، ولا يدلُّ على أنَّ أحد هؤلاء أظلم من الآخر كما أنّك إذا قلت: لا أحدَ أفقه من زيد وعمرو وبكر لا يدلُّ على أنَّ أحدهم أفقه من الآخر بل نفى أنْ يكون أحدٌ أفقه منهم. لا يقال إنَّ مَنْ منعَ مساجد الله أن يُذْكَرَ فيها اسمُه وسعى في خرابها ولم يَفْتَرِ على الله الكذبَ أقل ظلماً مِمَّنْ جمعَ بينهما فلا يكون مساوياً في الأظلمية لأنَّ هذه الآيات كلّها في الكفارِ فهم متساوونَ في الأظلمية، وإن اختلفتْ طُرُقُ الأظلمية فكُلُّها صائرةٌ إلى الكفر وهو شيءٌ واحدٌ فلا يمكن فيه الزيادة لأفرادِ مَن اتَّصَفَ به، وإنّما يمكن الزيادةُ في الظلم بالنسبة لهم ولعصاةِ المؤمنين بجامع ما اشتركا فيه من المخالفةِ فنقول: الكافرُ أظلمُ من العاصي ونقول: لا أحدَ أظلم من الكافر. ومَن في «ممن» موصولة. ﴿أَن يُذْكَرَ﴾ مفعول ثانٍ لمنع، أو على إسقاطِ حرف الجرِّ، أو بدل اشتمال، أو مفعول له على حذف [مضاف] أي: دخول مساجد الله، وكنى بذكر اسمه عما يوقع فيها من الصلوات.

﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾ إما حقيقةً كتخريبِ بيت المقدس أو مجازاً بانقطاع الذكر فيها ومنع قاصديها إذْ تؤولُ بذلك إلى الخراب. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ﴾ أي: ما ينبغي لهم ﴿أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ أي: وَجِلينَ من عِقابِهِ فكيف لهم أنْ يمنعوا من ذِكْرِ اسم الله فيها ويسعوا في خرابها إذْ هي بيوتٌ ﴿أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴿٣٦﴾﴾ [النور].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ حُمِلَ على معنى «مَن»، ومَن إذا كانت موصولةً أو استفهاماً

أو شرطاً يجوز مراعاة المعنى فيها، أمّا إذا كانت موصوفةً كما أجازه أبُو البقاء في: «ممّن[١] منع» وفي: مررت بمن يحسن لك، فليس في مَحْفُوظِي من كلامِ العرب مراعاة المعنى فيها. ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ وهو الهوانُ والإذلالُ وهو مناسبٌ لإخماد[٢] المساجدِ بمنع ذِكْرِ الله فيها. ﴿وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وهو مناسب لتخريبِ المساجد بتخريبِ هياكلهم وصورهم بالعذابِ مِراراً ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴿٥٦﴾﴾ [النساء].

﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أذن لهم ابتداءً أنْ يُصلُّوا حيث تَوَجَّهُوا فنسخ ذلك. ويظهر انتظامها بما قبلها أنّه لما ذكر منع المساجد من ذكر الله والسعي في تخريبها نَبّه على أنَّ ذلك لا يمنعُ من أداءِ الصلواتِ ولا من ذِكْرِ الله إذِ المشرقُ والمغربُ له، فأي جهةٍ أَدَّيتم فيها العبادةَ فهي لله يُثيبُ على ذلك ولا يَختصُّ مكانُ التأدية بالمسجد. ومعنى «تولوا» تَسْتقبلوا بوجوهكم. «فثم وجه الله» أي: جلاله وعظمته، ويستحيل أنْ يُحْمَلَ على العضوِ أو على الذَّاتِ. ﴿وَٰسِعٌ﴾ [أي:] واسع المغفرة واسع القدرة.

﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾.

﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ﴾ قالت اليهودُ: عزيرٌ ابن الله، وقالت النّصارى: المسيحُ ابن الله، وقال المشركون: الملائكةُ بنات الله. والضمير في ﴿وَقَالُوا﴾ شامل للجميع. ومتى ذُكِرَ اتخاذُ الولد في القرآن فلا يأتي إلا

---

(١) ق: كمن.

(٢) ط: لإخمال.

متعدِّياً إلى واحد. ولما كان اتخاذُ الولد في غايةِ الاستحالةِ قال ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ﴾ أي: تنزيهاً له عما نَسَبَهُ إليه الكفار. ثم بَيَّنَ(١) أنَّ جميع ما في السماوات والأرض ملكٌ له، والولادةُ تُنافي الملكيةَ وأنَّ الجميعَ قانتون له مطيعون خاضعون. و﴿مَا﴾ شاملٌ لمن يَعْقِلُ وما لا يعقل وجمع بالواو والنون التي هي حقيقة فيما يعقل فاندرجَ فيه ما لا يعقلُ على حكم تغليبِ مَنْ يعقل، فحين ذكر [٣٣/أ] الملك أتىٰ بلفظ «ما» وحين ذكر القنوت أتىٰ بجمع مَنْ يعقل. وجنح الزَّمخشريُّ إلى أنْ «ما» وقعت على مَنْ يعلم قال(٢): تحقيراً لهم وتصغيراً لشأنهم. و﴿قَـٰنِتُونَ﴾ خبر ﴿كُلٌّ﴾ مراعى فيه معنى كلّ لأنّه حذف ما يضاف إليه كلّ، والحملُ على المعنى إذْ ذاك أكثر وأفصح ولمراعاةِ الفاصلة.

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لما ذكر المظروف ذكر الظرفين وخَصَّهما بالبداعة لأنّها أَعْظَمُ ما نشاهده(٣) من المخلوقات. والإضافة من باب الصفة المشبّهة أصله: بديع سماواته، والإضافة من نصبٍ. وقال الزَّمخشريُّ(٤): من رفعٍ وهو قول: قيل. وقيل: بديع بمعنى مبدع، ولم يذكر ابنُ عطية غير هذا الوجه. وقرىء: بديع بالرفع والنصب والجرّ. [والجرُّ] بدل من ضمير «له». ولما ذكر ما دَلَّ على الاختراع ذكرَ سرعةَ تكوينِ ما يُريد تكوينه. ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ أي: أنشأ ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ كناية عن سرعة تكوين ما

---

(١) ق: تبين.

(٢) الكشاف ١: ٣٠٧.

(٣) ق: يشاهده.

(٤) انظر الكشاف ١: ٣٠٧.

أراد. ولا خطاب هناك لأنّ المعدومَ لا يُؤْمَرُ والموجود[١] لا يؤمر بإيجاده، وهو من مجاز التمثيلِ. وقرىء برفع «فيكون» أي: فهو يكون، وبالنصب على جواب الأمر، شبّه الأمر المجازي بالأمر الحقيقي إذِ الأمر الحقيقي ينتظم منه[٢] شرط وجزاء فلا بُدَّ من التغاير إذ لا يَصِحُّ [تقدير]: إن يكن يكن. ومَنْ قال إنَّ النصب لحن فهو مخطىءٌ، والقراءةُ في السبعةِ فهي من المتواتر.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ١١٨ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ١١٩﴾.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ هم كفار العرب وبعض اليهود اقترحوا ذلك. ﴿لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ هلاَّ يُكلِّمنا كما كلَّم موسى عليه السلام. ﴿أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞ﴾ أي: مقترحة لهم. ﴿مِن قَبۡلِهِم﴾ وهم أسلافهم. ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ في القسوة والتَعَنُّتِ والاقتراح. وقرىء: تَشَّابهت بشدِّ الشين، وتخريجها مشكل.

﴿قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ أي: أوضحناها [واقترحناها] فاقتراحُ آيةٍ مع تقدم الآياتِ تعنُّتٌ. ﴿لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ أي: لمن ليس في شك ولا ارتياب ولا تغافل[٣] ولا جهل.

---

(١) ق: ولا هناك خطاب.. والمأمور.

(٢) ق: شطر منه.

(٣) ق: بغافل.

﴿بَشِيرًا﴾ لمن آمنَ ﴿وَنَذِيرًا﴾ لمن كفر، وفي ذلك تسليةٌ له صلى الله عليه وسلم. و«بالحق» [أي] مصحوباً بالحقِّ لا يفارقك. وهما صفتا مبالغة فبشيراً[1]: من بَشَر مخففاً، ونذيراً: من أنذر، ومُحَسِّنُه العطف فيما لا ينقاس على ما ينقاس. ﴿وَلَا تُسْئَلُ﴾ عن الكفارِ مَالَهُمْ لا يؤمنون لأنّ هذا إليه تعالى. وقرىء: ولا تسأل، خبراً محضاً منفياً مستأنفاً سُلِّي عليه السلام بذلك ويَبْعُدُ فيه الحال.

رُوي أنّ اليهود والنَّصارى طلبوا منه عليه السلام الهدنةَ ووعدوه أنْ يَتَّبعوه بعد مُدَّة خداعاً منهم وترجئةً من وقتٍ إلى وقت فأَطْلَعَهُ الله على سِرِّهم فنزلت:

﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾.

﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ﴾ علَّقَ رِضاهم بغايةٍ يستحيلُ صدورها منه عليه السلام والمعلَّقُ على المستحيل مستحيل. ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ أتى به مضافاً إلى الله ومؤكداً بـ«هو» ومحصوراً بأل، وذكر أَنَّ ما هُمْ عليه أهواءٌ وضلالات. واللام في «لئن» تُسمَّى الموطئة والمؤذنة بقَسَم مُقَدَّرٍ قبلَها ولذلك جاء الجواب «مَالَكَ» وكان فعل الشرط ماضياً في اللَّفظ لأنَّ جوابه

(١) ق: وبشير.

محذوفٌ يدلُّ عليه جوابُ القَسَم. وجَمَعَ الأهواءَ دلالةً على كثرةِ الاختلاف، وأُضيفتْ إليهم لأنّها بِدَعُهم. ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ وهو الدِّينُ والشرع الذي جاء به وجعله علماً لأنّه معلومٌ بالبراهين الصحيحة. «مالك» جواب القسم المحذوف المقدّر قبلَ لامِ التَّوطئة.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ قال ابنُ عباس: نزلت في أهلِ السفينة الذين قدموا مع جعفر بن أبي طالب وكانوا اثنين وثلاثين وعلى هذا السبب فالكتاب التوراة والإنجيل. ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ من حُسْنِ التَّلَفُّظِ به وتَتَبُّعِ معانيه. و«يتلونه» حالٌ والخبر الجملة بعد ذلك [٣٣/ب] و«حق» مصدر لإضافته إلى المصدر. والضميرُ في ﴿بِهِۦٓ﴾ عائدٌ على الكتاب. ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ﴾ أي: بالكتاب حُمِلَ أولاً على لفظ «من» وثانياً «بأولئك» على المعنى. ودلَّ الحكم بالخسرانِ على الكافرِ على حصولِ الربحِ والفوزِ(١) للمؤمنين.

﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ كَرَّرَ نداءهم تذكيراً بنعمته، وكان النِّداءُ الأول عقيبَ ذِكْرِ مُتَّبِعِ الهدى والكافرِ المُكَذِّب(٢)، وهذا الثاني عقيب ذكر المؤمنين والكافرين. وتخلَّلتْ بين النّداءين أخبارٌ لبني إسرائيل كثيرة تشتملُ على مخالفاتهم(٣) وتَعَنُّتهم فَوُعِظُوا وخُوِّفُوا، وتقدم الكلامُ على هذه الآيات، والفرق بين النفيين في قوله «ولا يقبل» «ولا تنفعهما»(٤) ومقابلهما.

---

(١) ق: والقدر، والتصويب من ط.

(٢) الآية ٤٠.

(٣) ق: مخالفتهم. وما أثبتّه من ط.

(٤) ق: ولا تقبل ولا ينفعها.

﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾.

﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ لما كانوا من نسل إبراهيم عليه السلام وعَيَّرت اليهودُ المؤمنينَ بتوجيههم إلى الكعبة ذكر ما ابْتُلِيَ به إبراهيمُ، واسْتَطْردَ منه إلى ذِكْرِ البيتِ وبنائه على يَدِ إبراهيمَ وإسماعيل. والابتلاءُ: الاختبار. وإبراهيم اسم أعجمي ويقال أبراهام وأبراهِم وأبراهُم وأبراهَم[(١)] وأبرهم، وهو الجدُّ[(٢)] الحادي والثلاثون لنبيّنا محمد ﷺ وهو خليل الله ابن مارح بن ناحور[(٣)] بن ساروغ بن أرغو بن فالغ بن عابر وهو هود عليه السلام. وقرأ[(٤)] الجمهور بنصب «إبراهيم» ورفع «ربه».

ومعنى «بكلمات» أي: كَلَّفَهُ بأوامرَ ونواهٍ، وهذا التركيبُ يُوجِبُ تقديمَ المفعولِ على الفاعل عند الجمهور، وقد سمع: ضرب غلامُه زيداً، وهو مَقيسٌ عند بعض النَّحويين. ومَنْ قرأ بالرفع في «إبراهيم» والنَّصب فيما بعده فكنَّى عن الدعاء بابتلائه ربّه[(٥)] أي: يطلب منه في تلك الكلمات التي دعا بها الإجابة، وللمفسرين في تعيين الكلمات أقوالٌ كثيرةٌ مضطربة.

﴿ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ إنْ كان الضمير عائداً على الله فالمعنى: أكملهنَّ اللهُ له من غير نقصٍ، أو على إبراهيم فالمعنى: قامَ بهنَّ وبأعبائهنَّ من غير نقصٍ. ﴿ قَالَ ﴾ استئناف فالعامل في «إذا» محذوف، أو ليس باستئناف وهو العامل في إذ.

---

(١) ق: وأبرهم، والتصويب من ط.

(٢) ق: والجد الجد.

(٣) ط: ابن تارح بن ناجور. وفي القرطبي ٢: ٩٦ - ابن تارخ بن ناخور.

(٤) ق: وقرىء.

(٥) ق: بالابتلائية ربه.

وجاعلٌ هنا بمعنى مُصَيِّرٌ فيتعدى إلى اثنين. و﴿لِلنَّاسِ﴾ إما متعلقةٌ بجاعلك أي: لأجلِ الناس، وإما في موضع الحال لأنّه نعت نكرة تَقَدَّمتْ أي: إماماً كائناً للنّاس. و﴿إِمَامًا﴾ أي: صاحب شرع يُقْتَدى بكَ فيه.

﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ قال الزَّمخشريُّ[1]: عطف على الكاف كأنّه قال: وجاعل بعض ذريتي، كما يقال لك: سأكرمك، فتقول: وزيداً، انتهى كلامه. ولا يصحُّ العطفُ على الكافِ ولو صرّح بالمعطوف لأنَّها ضمير مجرور فالعطفُ عليها لا يكون إلاَّ بالعائد ولم يعد، ولأنّ «مِن» لا يمكن تقدير الجار مضافاً إليها لأنَّها حرف، فتقديرها بأنَّها مرادفة «لبعض» حتَّى يقدّر «جاعلاً» مضافاً إليها لا يصحُّ. والذي يقتضيه المعنى وسياق الكلام أن يكون التقدير: قال: واجعلْ من ذريتي إماماً، لأنّه فَهِمَ من قوله: ﴿جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ الاختصاص، فسأل الله تعالى أن يَجْعَلَ من ذريته إماماً. وقرىء بضم الذال وبكسرها وبفتحها. والذريةُ: النسل، وفي وزنها وفيما اشتقت منه اختلاف، والظاهر أنَّ وزنها فعليّة مشتقة من الذرّ. ﴿قَالَ لَا يَنَالُ﴾ أي: قال الله.

وفي العهدِ أقوالٌ أظهرُهَا [الإمامةُ] لأنّه المصدّر به[2] والمطلوب من إبراهيم لذريّته. وهذا الجوابُ يربى على السؤال لأنَّ إبراهيم طلب من الله أن يجعل من ذريته إماماً فأجابه أنَّه لا ينال عهدَهُ الظالمُ، ودلَّ مفهومُ الصّفة أنّه يناله مَنْ ليس بظالم. ودلَّ الجوابُ على انقسام ذريته إلى ظالمٍ وغير ظالم، وفيه دليلٌ على أنَّ الفاسقَ لا يصلحُ للإمامة.

---

(١) الكشاف ١: ٣٠٩.

(٢) ق: منه.

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ .

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ ﴾ الظاهر أنَّه الكعبة، وقيل: جميع الحرم. ﴿ مَثَابَةً ﴾ [٣٤/أ] أي: مرجعاً [ومكاناً] يَثُوبونَ إليه، والهاء في «مثابة» قال الأخفشُ: للمبالغة لكثرة مَنْ يثوبُ إليه. ﴿ لِّلنَّاسِ ﴾ ظاهرهُ العمومُ. ﴿ وَأَمْنًا ﴾ أصله مصدر، وجعل البيت أمناً [مبالغة] لكثرةِ ما يقعُ فيه من الأمن. والظاهر أنَّ جَعْله أمناً هو في الدنيا إذْ كان العربُ يقتتلون ويغيرُ بعضهُم على بعض ومكَّة آمنةٌ من ذلك فيلقى الرجلُ قاتلَ أبيه فيه فلا يهيجه فأَمِنَ النَّاسُ فيه والطير والوحش إلا الخمس الفواسق. ﴿ وَٱتَّخِذُواْ ﴾ قرىء بكسر الخاء أي: وقال الله اتخذوا وهو أمرٌ والمواجَهُ به إبراهيم وذريته. وقرىء بفتح الخاء خبراً معطوفاً على «جعلنا»(١) أي اتخذه النَّاسُ لاهتمامِ إبراهيمَ به وإسكانه ذريته فيه. والمقامُ مكانُ القيام. ﴿ مُصَلًّى ﴾ مكان صلاة.

﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا ﴾ يجوز أن تكون «أن» تفسيرية فسّر بها العهد. وإثبات كون «أن» مفسّرة يقوله البصريون، وأنكر الكوفيون أنْ تكون «أن» تفسيرية، ويجوزُ أن تكونَ مصدرية وصلت بفعل الأمر. نصَّ سيبويه وغيره على أنَّ «أن» المصدرية توصل بفعل الأمر وفي هذا نظر لأنّه إذا سُبك من ذلك مصدر(٢) فاتَ معنى الأمرِ، وجميع ما ذكروا من ذلك محتملٌ ولا أحفظ من كلامهم: عجبت من أن أضربْ زيداً، ولا يعجبني أن أضرب زيداً(٣). والتطهيرُ المأمورُ به هو التنظيفُ عن كلِّ ما لا يليقُ به من طرحِ

---

(١) ق: جعلناه.

(٢) ق: مصدراً.

(٣) ق: زيد.

القاذوراتِ والأنجاسِ وما لا يناسب كالأوثانِ والحيض، إذْ هو بيتٌ عظيم من بيوتِ الله مُعَدٌّ للعبادات.

ولفظ ﴿بَيْتِيَ﴾ يَدُلُّ على سَبْقِ وجوده. ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ ممّن يطوفُ به[1] من حاضرٍ أو بادٍ. ﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾ المقيمين به. ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ هم المصلُّون إذِ الداخلونَ إلى الحرم إمّا طائفٌ أو مقيمٌ غير طائفٍ أو مُصَلٍّ. وجمعا جمعَ تكسيرٍ مقابلةً لما قبلهما من جمعَي التصحيح تنويعاً في الفصاحة [وخولف بين وَزْنَيْ تكسيرهما تنويعاً في الفصاحة] أيضاً، وأخّر «السجود» لأنَّه أنسبُ بالفواصل. وعطفت تانك الصفتان[2] لفرط التباينِ بينهما، ولم يكن عطف في المتأخرتين[3] لأنَّ المقصود المصلّون وإن اختلفت الهيئاتُ لأنّهما يجمعهما[4] شيءٌ واحد وهي الصلاةُ، وفي ذلك دلالةٌ على جوازِ الصلاة فرضاً ونفلاً فيه.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم
بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ
ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ
ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا
مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ
يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ
ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾.

---

(١) ط: عام فيمن يطوف به.

(٢) ق: تلك الصفتان. وهما الطائفون والعاكفون.

(٣) وهما الركع السجود.

(٤) ق: مجمعان.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ ذكر «بلداً» توطئة للصفة كما تقول: كان هذا اليوم يوماً حاراً، تريد: كان هذا اليوم حاراً، إذ لم يشر إليه إلا وهو بلد. و«آمناً» ذَا أمنٍ أو على الاتساع نحو: نهارك صائم. ولما بُنِيَ في أرضٍ مُقْفِرةٍ لا ماء يجري ولا مزرعة للقُطَّانِ بها دعا الله تعالى بالأمن وبجباية الأرزاق إليها، وآنس من الله بقبول الإمامة [في ذريته] سأل الله تعالى فقال: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾.

و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بدل من «أهله» ولم يكن ليدعو لمن كان كافراً بل يدعو عليه كما في الحديث[1] «اللَّهم اشدد وطأتك على مُضر». ولما كانت مكّة قفراً لا ماءَ بها ولا نباتَ بارك الله تعالى فيما حولها كالطائفِ وغيره وأنبت فيه أنواعاً من الخير.

﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ قرىء: فأمتعه مشدداً ومخففاً. و«اضطره» بفتح الهمزة وكسرها، وبإدغام الضاد [في الطاء] وبضم الطاء، وبالنُّون في: فنمتّعه ثم نَضْطَّرُه. و«مَن» في موضع رفع إما موصولة وإما شرطية، ولا يجوز أن تكون في موضع نصبٍ على الاشتغال، والضمير في «قال»: الله تعالى، وجَوَّزُوا أنْ يكونَ في موضع نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: قال وارزقْ مَنْ كفر. قال الزَّمخشريُّ[2]: «ومن كفر» عطفٌ على «من آمن» كما عطف «ومن ذريتي» على الكاف في ﴿جَاعِلُكَ ۝١٢٤﴾ [البقرة] انتهى. ولا يصح لأنَّ عطفه عليه يقتضي التشريكَ في العامل فيصير التقدير: قال إبراهيمُ: وارزقْ مَنْ كفر. وينافي هذا التركيب قوله «فأمتعه [٣٤/ب] قليلاً ثم أضطره». ثم قد ناقضَ الزَّمخشريُّ قوله هذا وأساء الأدبَ على

(١) صحيح مسلم ١: ٤٦٧.
(٢) الكشاف ١: ٣١٠.

إبراهيمَ عِليه السلام بما يوقف عليه في كتابه، وفي تفسيرِنَا هذا الموضعَ من كتابنا الكبير[١]. ولأبي البقاء هنا منع أن يكون «مَن» مبتدأ موصولاً ورَدَدْنَاهُ عليه هناك[٢]. وقُرِىء: فأَمْتِعْه قليلاً ثم اضطرّه، أمراً فيهما، فالضمير في «قال» لإبراهيم و«مَن» شرطية أو موصولة ويجوز النصبُ على الاشتغال. وانتصب «قليلاً» على تقدير: زماناً قليلاً أو تمتعاً قليلاً. وقول ابن عطية[٣] في قراءة من قرأ: اضطره بكسر الهمزة إنّه على لغة قريش في قولهم: لا إخال، بكسر الهمزة - مخالف لما نقله النُّحاة من أنّ الحجازيين يفتحون حرف المضارعة مما أوّلُه همزةُ وصلٍ ومما كان ماضيه على فعَل يفعَل، أو ياء[٤] مزيدة في أوّله نحو: يعلم وينطلق ويتعلم. وقال الزَّمخشريُّ[٥] في قراءة إدغام الضاد في الطاء: هي لغةٌ مَرْذُولة. وظاهرُ كلامِ سيبويه أنّها ليست لغةً مرذولة، ألا ترى إلى نقله عن بعض العرب في مضطجع: مطّجع، قال: ومضّجع أكثر، فدلّ على أن مطّجعاً[٦] كثير. والاضطرار الإلجاءُ واللزُّ إلى العذاب. و«المصير» مصدر أو مكان، والمخصوص بالذمِّ محذوفٌ أي صيرورته إلى العذاب أو النّار.

﴿وَإِذْ[٧] يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ ذكروا قصصاً كثيرة في حالِ البيت من ماهيّته

---

(١) انظر الكشاف ١ : ٣١٠، والبحر المحيط ١ : ٣٨٥.

(٢) انظر البحر ١ : ٣٨٥ وما بعدها.

(٣) في المحرر الوجيز ١ : ٤١٩ «وقرئت بالكسر» حسب.

(٤) ق: أو من ياء.

(٥) الكشاف ١ : ٣١١.

(٦) عبارة ق: في مضّجع.. فدل على أن مضّجعاً.

(٧) ق: وإذا.

وقِدَمِه وحُدُوثِه ومن أيِّ شيءٍ كان باباه[١] ومن أيِّ شيءٍ بناهُ إبراهيمُ ومَنْ ساعده على البناء، واستطردوا إلى أشياء يُناقضُ بعضُها بعضاً على قاعدتهم وعادتهم في ذلك. و«القواعد» الجُدُرُ وقيل الأُسُسُ. ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ متعلق بـ«يرفع» أو في موضع الحال من القواعد. ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ عطف على إبراهيم فهما مشتركان في الرفع. ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ أي: يقولان ربنا تقبل منا، أي هذا العملَ الذي قَصَدْنَا به رِضاكَ. ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لسؤالنا وضراعتنا في التقبُّلِ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيَّاتِنَا في إخلاصِ عملنا.

﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ﴾ أي: مُنقادين لكَ، وهو سؤالٌ بالديمومة. ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ أي: منقادةً مطيعةً. ولما تقدم ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة] أتى هنا بالتبعيض في «ومن ذريتنا». ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ أي: معالـمَ الحج، وهي من رؤيـةِ العين أي: بَصِّرْنَا. ويقال: منسَك ومنسِك والكسرُ شاذ، والناسكُ: المُتَعَبِّدُ. وقرىء: وأرنا بإشباع حركة الراء وباختلاسها وبإسكانها. وقد جعل الزَّمخشريُّ[٢] «أرنا» من رؤية القلب وشرحها بقوله عرّف، فهي عنده تأتي رأى بمعنى عرف أي تكون قلبيّة وتتعدى إلى واحدٍ ثم أدخلت همزة النقل فتعدَّتْ إلى اثنين. ويحتاجُ ذلك إلى سماعٍ من كلامِ العرب. وقال ابـنُ عطيـة حاكياً عن طائفة أنها من رؤيـة [البصر، وعن طائفة أنّها من رؤية] القلب، قال: وهو الأصح. ويلـزم قائلها أن يتعدى الفعل منه إلى ثلاثة مفعولين وينفصل بأنّه يوجد معدى بالهمزة من رؤيةِ القلبِ كغير المعدّى[٣]، قال حُطائط بن يعفر أخو

---

(١) ق: يأباه.

(٢) انظر الكشاف ١ : ٣١١.

(٣) ق: بمعنى التعدي.

الأسود[1]: [من الطويل]

أريني جواداً ماتَ هزلاً لأنني   أرى ما ترينَ أو بخيلاً مخلدا

انتهى كلامه. وقوله: ويلزم قائله أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إنَما يلزم لما ذكرناه من أنَّ المحفوظَ أنَّ «رأى» إذا كانت قلبية تَعدَّتْ إلى اثنين، وبهمزة النقل تصير تَتَعدَّى إلى ثلاثة. وقوله: وينفصل بأنَّهُ يوجد معدى بالهمزة من رؤية القلب كغير المُعَدَّى، يعني أنّه قد استعمل في اللِّسان متعدياً إلى اثنين ومعه همزة النَّقل كما استعمل متعدّياً إلى اثنين [٣٥/أ] بغير الهمزة. وإذا كان كذلك ثبت أنَّ «لرأى» إذا كانت قلبيةً استعمالين أحدهما أنْ تكونَ بمعنى علم المتعدية لواحد بمعنى عرف، والثاني أن تكون بمعنى علم المتعدية إلى اثنين. واستدلال ابْنِ عطية ببيت ابنِ يعفر على أنَّ «أرى» قلبية لا دليلَ فيه بل الظاهر أنَّها بَصَرية والمعنى على: أبصريني جواداً، ألا ترى إلى قوله: مات هزلاً، فإنَّ هذا من مُتعلَّقاتِ البصر فيحتاج في إثباتِ رأى القلبية متعديةً لواحدٍ إلى سماع. وقد قال ابنُ مالك وهو حاشدُ لغةٍ وحافظُ نوادر حين عَدَّ ما يتعدى إلى اثنين فقال في «التسهيل»[2]: ورأى لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضربٍ. فلو كانت رأى بمعنى عرف لنفى ذلك كما نفى عن رأى المتعدية إلى اثنين كونها لا تكون لإبصارٍ ولا رأي ولا ضرب. ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ أي: أدم توبتنا. ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ﴾ هي صفة مبالغة. و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ كذلك.

﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ﴾ أي: أرسل في أهل البيت. ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ أي: من أنفسهم

---

(١) شرح ديوان الحماسة ٤: ١٧٣٣.

(٢) انظر ص٧١.

يعرفون وَجْهَهُ ونَسَبَهُ ونَشْأَتَهُ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة]. وقبل الله دعاءه بأنْ كان المبعوث في الأميّين هو محمّداً[1] ﷺ، ووصفَهُ إبراهيمُ عليه السلام بقوله: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾ أي: يقرأ آياتِ الله وهو القرآن الذي هو [أعظمُ] المعجزات الباقي إلى آخر الدَّهر. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: يلقيه إليهم مفهماً لهم ومتلطِّفاً في إيصالِ معانيه إلى أفهامهم. ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ وهي السُنَّة التي لم تكن في الكتاب لقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب]. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ أي يُطهِّرهم باطناً وظاهراً. والذي جاء بهذه الأوصافِ هو محمَّدٌ رسولُ [الله] ﷺ. ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾ أي: الغالبُ الذي لا مثلَ له.

﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾.

﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ رُوي أنَّ عبد الله بن سلام دعا ابني أخيهِ سلمة[2] ومهاجراً إلى الإسلام فقال لهما: قد علمتما أنَّ الله قال في التوراة: إني باعثٌ من ولد إسماعيل نبيّاً اسمه أحمد مَنْ آمن به فقد اهتدى ورشد، ومَنْ لم يؤمن به فهو ملعون. فأسلم سَلَمةُ وأبى مهاجر فأنزل الله هذه الآية. و«من» استفهام فيه معنى الإنكار ولذلك دخلت «إلاّ» بعده

(١) ق: محمد.

(٢) ق: مسلمة.

والمعنى: لا أحد يرغب، فمعناه[١] النفي العام. و«من» بدل من الضمير الذي في «يرغب» وهو أجودُ من النَّصب على الاستثناء. وانتصب «نفسه» على أنَّهُ مفعول به. حكى المبرّد وثعلب أنّ[٢] «سفه» بكسر الفاء يتعدى كسفّه المشدد، وحكى أبو الخطاب أنها لغة، والمعنى: استخفَّ بها وامْتهنها.

﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ أي: جعلناه صافياً من الأدناس، واصطفاؤه بالرسالةِ والخلّةِ والكلمات التي وفى بها وبناء[٣] البيت والإمامة واتخاذ مقامه مُصَلّى وتطهير البيت والنَّجاة من نار نمرود والنَّظر في النُّجوم وما ترتَّبَ عليه وغير ذلك مما ذكره الله في كتابه. ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ذكر حاله في الآخرة، فمن كان مُصْطفىً في الدنيا صالحاً في الآخرة فكيف يرغب عن اتباعه؟. و﴿فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ متعلق بمحذوفٍ يدل عليه: «من الصالحين» تقديره: وإنه لصالح في الآخرة.

والعامل في «إذ»: «قال أسلمت»، أي: حين أمره[٤] الله بالإسلام قال أسلمتُ. و«أسلم» أمرٌ بالديمومة، والإسلامُ الانقياد.

وقرىء: ووصَّى وأوصى أي: عهد. والضمير في «بها» عائد على الملّة في قوله ﴿عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾. وبنو إبراهيم: إسماعيل وأمّه هاجر [٣٥/ب] القبطية، وإسحاق وأمّه سارة، ومدن ومديان ونفشان ورمزان وبشناق

(١) ق: فمنعاه.
(٢) ق: أنه.
(٣) ق: ربنا.
(٤) ق: أمر.

وشواح[١] وأمّ هؤلاء الستة قطورا[٢] بنت يقطن الكنعانية والعقب الباقي منهم لإسماعيل وإسحاق فقط. و«يعقوب» هو اسم أعجميٌّ مُنعَ الصرف للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَة. ويعقوب عربي وهو ذكر القَبَج[٣] فلو سُمِّي به انصرف. وارتفع عطفاً على «إبراهيم» أي: ويعقوب بنيه، أو على الابتداء أي ويعقوب وصَّى بنيه. وقرىء: ويعقوب بالنَّصب عطفاً على «بنيه» أي: ويعقوبَ ابن ابنه إسحاق. «يا بني» أي: قال.

وفي ندائه بلفظ «بنيَّ» تَلَطُّفٌ غريبٌ وترجيةٌ للقبولِ وهزٌّ[٤] لما يلقى إليهم من الموافاة على الإسلام ولذلك صدَّر كلامه بقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ وما اصطفاه الله لا يعدل عنه العاقل. و«إن» عند البصريين كسرت على إضمار القول، وعند الكوفيين لإجراء الوصية مجرى القول. و﴿ٱصۡطَفَىٰ﴾ استخلصه وتَخَيَّره لكم. ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾ نهى عن الموتِ إلاّ على هذه الحالة من الإسلام.

والنّهي في الحقيقة إنما هو عن كونهم على خلافِ الإسلام لا أنَّ ذلك نهي عن الموت ونظيره في الأمر: مت وأنت شهيد، ليس أمراً بالموتِ بل أمر بالشهادة. نُهُوا عن تعاطي الأشياء التي تكون سبباً للموافاةِ على غيرِ الإسلام.

لما دخل يعقوب مصر وجدهم يعبدون الأوثانَ والنَّيِّرين فجمع

(١) في هذه الأسماء اضطراب عظيم، فهي في ط: ومدين ومديان ونقشان وزمزان ونقش وسورج. وقارن بالقرطبي ٢: ١٣٥ وبحواشي الصفحة بخاصة.

(٢) كذا في ق، ط. وفي القرطبي ٢: ١٣٥ قنطورا.

(٣) هو طائر يشبه الحجل.

(٤) ق: وهي.

بنيه[١] وسألهم ما ذكر تعالى، وقالت اليهود: ألستَ تعلم أنَّ يعقوب أوصى باليهودية؟ فأنزل الله تعالى:

﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾.

﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ أي: بل كنتم شهداء وهو استفهام إنكار أي: لم تشهدوا وقتَ حضورِ أجلِ يعقوب فكيف تنسبون[٢] إليه ما لا يَليقُ به؟. ودعوى الطبريِّ أنَّ «أم» يُستفهم بها في وسط كلام تقدم صدره وهذا منه قول غريب. وقول ابن عطية إنَّها بمعنى همزة الاستفهام وأنّها لغةٌ يمانية، يحتاج إلى نقل صحيح. والظاهرُ أنَّ الخطاب لأهلِ الكتاب ولذلك جاء بَعْدُ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة] و«إذ» بدل من «إذ». وقال الزَّمخشريُّ[٣]: «أم» متصلة قبلها محذوفٌ كأنَّهُ قال: أتَدَّعُون على الأنبياء اليهوديةَ أم كنتم شهداء؟ يعني أنَّ أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدينَ له إذْ أراد بنيه على التوحيدِ ومِلَّةِ الإسلام، فما لكم تَدَّعُونَ على الأنبياء ما هُمْ منه براء؟ انتهى. ولا نعلم أنّ أحداً أجاز حذف هذه الجملة ولا يحفظ ذلك في شعرٍ ولا غيره. لكن جاء في شعرٍ حذفُ «أم» مع المعطوف المعادل للهمزة نحو

---

(١) ق: نبيّه.

(٢) ق: ينسبون.

(٣) انظر الكشاف ١: ٣١٤.

قوله[1]: [من الطويل]

فما أدري أرشدٌ طِلاَبُها

يريد: أم غيٌّ.

﴿ مَا تَعۡبُدُونَ﴾ استفهام بما، وهي مبهمة تقع على ذوي العلم وغيرهم. ﴿ مِنۢ بَعۡدِي﴾ أي: من بعد موتي، خاف أن يتغيَّرُوا من بعد موتِه وكانوا حَالَ حياتِه لا يعبدون إلاّ الله. وشمل قوله «آبائك» الجدَّ والعمَّ والأبَ؛ فالجدُّ إبراهيم والعمُّ إسماعيل والأبُ إسحاق والثلاثة بدل تفصيلي من «آبائك». وقدّم إبراهيمَ لأنّه الأصلُ [ثم العمّ لأنه أسَنُّ] ومن ذريته خير العالم محمد رسول الله ﷺ. وانتصب «إلهاً واحداً» على أنّه بدل من «إلٰهك» أو على الحال و«إلهاً» توطئة. وجوّز الزَّمخشريُّ[2] أَنْ ينتصب على الاختصاص أي[3]: يريد بإلٰهك إلٰهاً واحداً. ونصّ النُّحاة على أنَّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا شبهها. وفائدة هذه الحال أو البدل هو التنصيص على أن مَعْبُودَهُم واحدٌ فرد [٣٦/أ] إذْ توهّم إضافة الشيء إلى معدودين تعداد ذلك المضاف. ﴿ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ أحد جملتي الجواب أجابوه عن الذي سألهم عنه، والثاني مؤكدة لما أجابوا به. وأجاز الزَّمخشريُّ[4] أن تكون جملة اعتراض مؤكدة أي: ومن حالنا أنَّا له مسلمون مخلصون التوحيد ومذعنون. والذي ذكره النُّحاة أنَّ جملة

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ص٧١، وتمامه

دعاني إليها القلب إني لأمره   سميع فما أدري أرشدٌ طِلاَبُها

(٢) انظر الكشاف ١: ٣١٤.

(٣) ق: إذ.

(٤) انظر الكشاف ١: ٣١٤.

الاعتراض[١] تأتي تقويةً بين شيئين وقد بُيِّنَ ذلك في كتابنا الكبير[٢] وفي كتب النحو. ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ليست من هذا الباب وعطفها على جملة الجواب منتظمة تحت «قالوا» أولى ممّا جوزه ابنُ عطية أن تكون[٣] في موضع الحال.

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ أي: انقضت وصارت إلى الخلاء وهي الأرض التي لا أنيسَ بها. و«تلك» إشارة إلى إبراهيم ويعقوب وبنيهما. ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [أي: تختص بجزائه. ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ خطاب لليهود والنَّصارى. والجملة من قوله ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾] استئناف أو حال من ضمير «خلت». ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ عطف على «لها ما كسبت» على تقدير الاستئناف لا الحال. ﴿وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ جملة تأكيدية لما قبلها.

﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾.

﴿وَقَالُوا۟﴾ أي: رؤساء اليهود ونصارى نجران لَفَّهم معاً في الضمير. والمأمورون مَنْ آمن برسولِ الله ﷺ. و«أو» للتفضيل فاليهود قالوا كونوا

(١) ق: اعتراض.

(٢) انظر البحر ١: ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٣) عبارة ق: مما جوّز ابن عطية أن يكون.

هوداً، والنَّصارى قالوا كونوا نصارى، فالمجموع قالوا للمجموع[١] وقال كل من الفريقين ما ناسبه. ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ قُرىء بالنصب أي: نتبع لأنّ الأمر بكينونةِ اليهوديةِ والنصرانيةِ معناه اتَّبِعُوا. وقُرىء بالرفع أي: الهدى، أو أَمْرُنا ملّةُ. وانتصب «حنيفا» على الحال من «ملة إبراهيم» لأنّ معناه دين إبراهيم، وهي حال لازمة. وأجازوا فيه الحال من إبراهيم، والنّصب على القطع. والحنيفُ: المائلُ عن الأديانِ كُلِّها إلى دينِ الحق. ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أي: من اليهود القائلين ببنوَّةِ عُزَيْر ولا من النَّصارى القائلين بُبُنوَّة[٢] المسيح، ولا من الذين اتخذوا الأوثانَ والملائكةَ وقالوا هم بنات الله تعالى.

﴿قُولُوٓاْ﴾ أمرٌ للمؤمنين. ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ لما ألزموا تكاليف القرآن قيل فيه: أنزل إليهم. ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ هي عشر الصحف. ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ عطفوا على «إبراهيم»، لما كُلِّفُوا العملَ بشريعتهِ صارت الصحفُ كأنَّها مُنزلةٌ إليهم. والأسباط أولاد يعقوب وأكبرهم روبيل وشمعون ولاوي ويهوذا ورفالون. وقال الشريف الجواني النسَّابة فيه: وريولون ونساما[٣]، وقال ابنُ عطية[٤]: ويشحر ودينة بنته وأُمُّهم ليا. ثمَّ خلف يعقوب على أختها راحيل فولدت له يوسف عليه السلام وبنيامين وولد من سريتين زان وتفتالي وياشير، وقال ابنُ عطية فيه: آشر. وكاد، وقال فيه ابنُ عطية: جاد. ﴿وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ﴾ من التوراة والآيات. «وعيسى» من الإنجيل والآيات. وكرر الموصول في «وما أنزل» لأن القرآن غير صحف إبراهيم،

(١) ق: المجموع.
(٢) ق: بنبوة، في الموضعين.
(٣) في الأسماء اضطراب واختلاف، انظر تفسير الطبري ١: ٤٤٣، والبحر ١: ٤٠٧.
(٤) المحرر الوجيز ١: ٤٣٠.

ولم يكرر «ما أوتي» لأنّ شريعة عيسى هي شريعة موسى إلاّ في النزر[١]. ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ﴾ تعميم بعد تخصيص. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ﴾ أي من الجميع. و«أحد» هو المستعمل في النفي للعموم، أو «أحد» بمعنى واحد فحذف ما عطف عليه أي: بين أحدٍ منهم والآخر ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ داخل في القول.

﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟﴾ أي: القائلون كونوا هوداً أو نصارى. ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ أي: مثلَ إيمانكم. و«ما» مصدرية و«به» بدل من «بمثل» يفيد التوكيد. ﴿وَّإِن تَوَلَّوْا۟﴾ أي: أعرضوا عن الإيمان. ﴿فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ صار الشقاق ظرفاً لهم و«هم» مظروفون. [٣٦/ب] فيه مبالغة وإن كانت «إنّما» للحصر فذلك أبلغ. والشِّقاق: الخلافُ والعداوة والمنازعة، وهذا وعيدٌ لهم. ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: يَقيكَ من شِقاقِهم وعداوتهم بما حلَّ بهم من القتل والسبي والنَّفي والخزي وتفريق كلمتهم. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالهم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيّاتِهم.

﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ أي: دين الله، وكنى عن الدين بالصبغة لظهورِ أثرِه على صاحبِه ولزومِه كظهورِ أثرِ الصبغِ[٢] في الثوبِ ولزومه. وانتصب انتصاب المصدر المؤكد لمضمون الجملة من قوله «قولوا آمنا» أي: صبغنا الله بالإيمان صبغة[٣]. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ [مِنَ] ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ استفهام معناه النّفي أي: لا أحدَ أحسن من الله صبغة. والتفضيل هنا باعتبار مَنْ يظنُّ أنَّ[٤] في صبغة غير الله حسناً. و«صبغة» تمييز منقول من المبتدأ نحو: زيد أحسن من

(١) ق: النذر.

(٢) عبارة ق: وكنّى بالدين عن الصبغة.. ولزوم أثر الصبغ. والتصويب من ط.

(٣) ق: صبغته.

(٤) ق: أنه.

عمروٍ وجهاً، والتقدير: ومَنْ صبغتُه أحسنُ من صبغةِ الله، كما تقدر: وجه زيد أحسن من وجه عمرو. وقلّما ذكر النُّحاة هذا التمييزَ المنقولَ من المبتدأ.

روي أن اليهود والنصارى حَاجُّوا المسلمينَ فقالوا: كان الأنبياءُ مِنَّا وعلى ديننا ونحنُ أبناءُ الله وأحباؤه وأهلُ الكتاب الأول وقِبْلَتُنَا أقدمُ ولم تكن الأنبياءُ من العرب ولو كان نبيٌّ[1] لكان منا فنزلت:

﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾﴾.

وقرىء: أتحاجوننا بنونين، وبإدغام نون الرفع في نون الضمير. والهمزة للاستفهام ومعناه الإنكار. ﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ جملة حالية أي: كلّنا[2] مَرْبُوبونَ له تعالى فلا محاجَّة فيما شاء من أفعالِه واختصاص بعض المربوبين بما خصَّه من الشرف والزّلفى، وهو المجازي على الأعمال. ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ أي: العمل لا نبتغي به غيرَ وجههِ تعالى، وفيه تعريضٌ لليهود والنّصارى بالشِّرْكِ الذي[3] هُمْ عليه.

وقرىء: أم تقولون بتاء الخطاب وبياء الغيبة، والأحسن أن تكون «أم»

---

(١) ق: نبياً.

(٢) ق: لكنا.

(٣) ق: الذين.

منقطعة، وتجويزُ[١] الاتصال فيها وكونها معادلة لقوله: ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ كما قال بعضهم - ليس بجيِّدٍ، لأنَّ الاتصالَ يقتضي وقوع إحدى[٢] الجملتين، وصار السؤال عن تعيين إحداهما. وليس الأمر كذلك بل وقعتا معاً أي: المحاجّة والمقالة، «فأم» منقطعة أنكر عليهم هذا القول كما أنكرت المحاجّة. ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ حيث نفى عن إبراهيم ومن ذكر معه ما نَسبتم[٣] [له] من اليهوديةِ والنصرانية. وتوسّط هنا المسؤول عنه وهو أحسن من تَقَدُّمه وتأخُّرِه وإنْ كانا جائزين فتقول في الكلام: أأعلمُ أنتَ أم زيدٌ؟ وأأنتَ أمْ زيدٌ أعلمُ؟. ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [أي: لا أحد أظلم ممن كتم شهادةً استقرت عنده من الله] أي: استرعاهُ اللهُ لأنْ يشهدها وكتَمها. ودلَّ هذا على أنَّ أحبارهم[٤] كانوا عالمين بأنَّ إبراهيمَ ومَنْ معه كانوا مُبايِنينَ لليهوديةِ والنصرانية وأنّ الله تعالى كان ذَكَرَ في كتبهم ما يباينُ قولَهم ولكنهم كتموا[٥].

﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ

(١) ق: ويجوز.

(٢) ق: أحد.

(٣) ق: ما نسيتم.

(٤) ق: اختيارهم.

(٥) انظر في الآية ١٤١ ما شرحت به الآية ١٣٤.

﴿بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾.

﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ هم اليهود، وجاء بالمستقبل الصريح إخباراً بالشيءِ قبلَ وقوعِه فهو معجزٌ إذْ هو إخبارٌ بالغيب. وسَفَهُهم هو باعتراضِهم على الله تعالى في فِعْلِه ما يشاء. ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ أي: أيّ شيء ولّى المؤمنين. ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَاۚ﴾ وهي قبلةُ بيتِ المقدس، وكان صلى الله عليه وسلم قد صلّى إليها ستّةَ عشر شهراً أو سبعةَ عشرَ. وأضاف القبلة إليهم إذْ كانوا قد استقبلوها طويلاً. ومعنى ﴿عَلَيْهَاۚ﴾ أي: على استقبالها. ﴿قُل﴾ أمرٌ لنبيِّه عليه السلام وتعليمٌ لإبطالِ مقالتهم. ﴿لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ﴾ كنّى بهما عن الجهات كلِّها فله أنْ يُكلِّفَ عباده بما شاء [٣٧/أ] من استقبالِ أيِّ جهـةٍ شاء.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ لما كان معنى ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾: يجعل من يشاء شبه به أي: مثل ذلك الجعل [يجعل] مَنْ يشاء على صراطٍ مستقيم وهو طريق الإسلام. ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾: والوسطُ: الخيارُ، وأصله ما بين الطرفين، لما كانت الأطرافُ محلَّ التغييرِ والوسط محلَّ السلامة استُعيرَ للخيارِ فوصف به.

﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ يشملُ الشهادةَ في الدنيا والآخرة. ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ﴾ محمد ﷺ. ﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ أنّه قد أبلغكم ما أرسل به إليكم من شرائعِ الإسلام فيشهد على مَن اتبع الحقَّ وعلى مَنْ أباه. وفي الحديث[١] أنَّ الأمم إذا تناكرت رُسُلَها شهدتْ أُمّةُ محمدٍ عليها بالتبليغِ ويؤتى بمحمدٍ عليه

(١) انظر فتح الباري ٨: ١٧١. وانظر أيضاً القرطبي ٢: ١٥٤.

السلام فيُسأل عن حالِ[١] أُمَّته فيزكِّيهم ويشهد بصدقهم.

﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ [أي: ما صَيَّرنا الجهةَ التي كنتَ عليها] أولاً ثُمَّ صرفت عنها إلى بيت المقدس قبلتك الآن، «فالتي» مفعول أول و«القبلة» المفعول الثاني. والتصييرُ الانتقالُ من حالٍ إلى حال فالملتبسُ بالحالة الأولى هو المفعول الأول والملتبس بالحالة الثانية هو المفعول الثاني. وقال الزَّمخشريُّ: «القبلة» مفعول أول و«التي» مفعول ثانٍ فيقال[٢]: وما جعلنا القبلةَ التي يجب استقبالها الجهة التي كنتَ عليها أولاً بمكة انتهى.

﴿مَن يَتَّبِعُ﴾ مَن للفصل[٣]، وهو معنى غريب لمن كقولهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. و﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ استثناء مفرغ من المفعول له، فيه حصر السبب. و﴿لِنَعْلَمَ﴾ يستحيل تَجدُّد عِلْم الله تعالى فهو مجازٌ حُذِفَ أي: ليعلمَ رسولُنا والمؤمنونَ، أو أُطْلِقَ العلمُ على التمييز أي لنميزَ التابعَ من الناكصِ، و«لنعلم» متعدية إلى واحد. والانقلابُ على العقب كناية عن الرجوعِ عمّا كان فيه وهو أسوأُ أحوالِ الراجع في مشيه. وقرىء: ليُعلم بالياء مبنياً للمفعول، وعقبيه: بإسكان القاف. ﴿وَإِن[٤] كَانَتْ﴾ أي الجعلة المفهومة من قوله «وما جعلنا».

﴿لَكَبِيرَةً﴾ شاقّة لأن من أَلِفَ شيئاً ثم فارقه شَقَّ عليه. والقولُ في إنْ

---

(١) ق: أحال.

(٢) الكلام السابق مستفاد من قول الزمخشري في الكشاف ١: ٣١٨ والكلام التالي بنصّه فيه.

(٣) ط: للتفصيل.

(٤) ق: واي.

واللام في نحو هذا التركيب: مذهب البصريين أنّ «إنْ» هي المخففّة من الثقيلة واللام للفرق بينها وبين «إن» النافية. ومذهب الكوفيين أنّ «إنْ» نافية واللام بمعنى إلا. وقرىء: لكبيرة بالرفع شاذاً وتخريجه على إضمار مبتدأ أي: لَهِيَ كبيرةٌ، وهو توجيه شذوذ. ﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ استثناء من محذوف أي: لكبيرةٌ على الناس إلا [على] الذين، [وليس] استثناء مفرغاً لأنّه لم يتقدمه نفيٌ [ولا شبه نفي] إنما سبقه إيجاب سواء أفرغت في إنْ واللام على مذهب بصريٍّ أم كوفيّ.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ أي: تصديقكم بما جاء من عند الله من نسخٍ وغيره، وقد فُسِّرَ الإيمانُ هنا بالصلاةِ لبيت المقدس. وروي أنّ أسعدَ بنَ زُرَارَةَ والبراءَ بن معرور ماتا قبلَ تحويلِ القبلة فسئل رسولُ الله ﷺ عنهما فنزلت. وقرىء: ليضيِّع مشدّداً. واللام [في] «ليضيع» هي لام الجحود [وما كان زيد ليقوم، أبلغ من: ما كان زيد يقوم، وأنْ يجب إضمارُهَا بعدَ لامِ الجحود] ومذهب الكوفيين أنّ اللام هي الناصبة. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ﴾ فيه معنى التعليل. وقرىء: لرؤوف بواوٍ بعد الهمزة، وبغير واو، وبواو مضمومة بعدها واو.

﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (١٤٤) وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ (١٤٥)﴾.

﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ أي: قد رأينا، كقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ (٦٤)﴾ [النور]

أي: قد علم[١]، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ ﴿٩٧﴾﴾ [الحجر] أي: علمنا، وقد قيل: «قد» تصرفُ المضارعَ إلى الماضي. وقال الزَّمخشريُّ في ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾[٢]: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية كقوله: [من البسيط]

قد أترك القِرْنَ مصفرّاً أناملُه

انتهى. و«ربّ» على مذهب الجمهور لتقليل الشيء في نظيره أو في نفسه، وتركيب «قد» مع المضارع لا يدلُّ على الكثرةِ بَلْ [٣٧/ب] إن فهمت الكثرة فمن خارج، والكثرةُ هنا إنما فُهمت من متعلِّق الرُّؤية لأنّ مَن رفع بصره إلى السماء مرّةً واحدة لا يقال فيه: قلّب بصره في السماء، وإنما يقال قلّب إذا ردّد، والكثرةُ فهمت من التَقَلُّبِ الذي هو مطاوع[٣] التقليب. والوجه قد يُرادُ به ظاهرُه كأنْ يقلّبَ وجهه في الدعاء إلى الله تعالى أن يحوّله إلى قبلة مكة، أو كنّى بالوجه عن البصر. و﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ متعلق بتقلّب كقوله: ﴿تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾﴾ [آل عمران]. و«في» على حقيقتها أي: في نواحي السماء. وفي الكلامِ حالٌ محذوفة والتقدير: في السماء طالبَ قبلةٍ غير التي كنت مستقبلها. ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ جواب قسم يؤكدُ مضمونَ الجملةِ المُقْسَمِ عليه. وجاء الوعدُ قبلَ الأمرِ لتَفْرَحَ النَّفسُ بالإجابة ثم بإنجاز الوعد فيتوالى السُّرُورُ مرتين. ونكَّرَ القبلةَ لأنَّه لم يتقدم ما يقتضي العهد، ووصفت بمرضية لتقرب من التعيين، ومتعلق الرضى القلب وهو كان يؤثر أنْ

---

(١) ق: علمتم.

(٢) الكشاف ١: ٣١٩. والشعر لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص٧١، وعجزه:

كأنّ أثوابه مُجَّتْ بفرصاد

(٣) ق: مضارع. والتصويب من ط.

تكونَ[1] الكعبة وإنْ كان لم يُصرّح بذلك.

﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ أي: في استقبال الصلاة. ﴿شَطْرَ﴾ نحو المسجد الحرام، وفيه دليلٌ على مراعاة جهة القبلة لا عينها. وأُفردَ أولاً بالأمر لأنه كان المتشوف إلى ذلك ثم أُمرتْ أُمَّتُه بذلك فكان حكمهم حكمه. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ هم أحبار اليهود ورؤساؤهم. ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ أي: التوجُّه إلى المسجدِ الحرام هو الذي فَرَضَهُ الله على إبراهيمَ وذريته. وقُرِىء: تعملون بالتاء والياء.

﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ﴾ تسليةٌ له عليه السلام عن متابعةِ أهلِ الكتاب له. ﴿مَّا تَبِعُوا۟﴾ جواب القسم المؤذنة به اللام وهو ماضي اللَّفظ مستقبل المعنى كقوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا ۝٤١﴾ [فاطر] أي: ما يمسكهما، وقوله ﴿لَّظَلُّوا۟﴾[2] أي: ليظلُّن من بعده. وقال سيبويه[3]: وقالوا: إن فعلتَ ما فعلَ، يريد: ما هو فاعل وما يفعل. وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه. ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ استئناف إخبار ببراءتِه صلى الله عليه وسلم عن اتباع قبلتهم. [وأفرد قبلتهم] وإنْ كانت تختلف قبلتاهم لاشتراكهما في البطلان معاً. ﴿وَمَا بَعْضُهُم﴾ أي: اليهودُ لا تتبعُ النصارى ولا النصارى تتبعُ اليهود. ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ التعليق على المستحيل مستحيل كقوله: ﴿۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَـٰهٌ ۝٢٩﴾ [الأنبياء] أو يكون المخاطب غيره من أمته أي: ولئن اتبعت أيها السامع. ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: من الدلالاتِ والآياتِ التي تُفيدُ العلمَ إطلاقاً لاسم الأثر على المؤثر. ﴿إِنَّكَ﴾ جوابٌ

---

(١) ق: يكون.

(٢) ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ۝٥١﴾ [الروم].

(٣) لم أجده في كتابه.

للقسم الذي تدلُّ عليه لام ﴿وَلَئِنِ﴾. ﴿إِذًا﴾ هنا مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم ولا عمل لها إذا كانت مؤكدة.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾﴾.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ هم علماءُ اليهود والنَّصارى وهو مبتدأ خبره: «يعرفونه». والضمير المنصوب في «يعرفونه» عائد على محمّد ﷺ وليس كما قال الزَّمخشريُّ[1] من أنّه إضمارٌ لم يسبق له ذكر في قوله «ولئن أتيت» إلى سائر المضمرات التي جاء بها خطابه، لكن الضمير في «يعرفونه» جاء على سبيل الالتفات، وحكمته أنه لما فرغ من الإقبالِ عليه عليه السلام أقبلَ على الناس فقال: الذين آتيناهم الكتاب واخترناهم لتحملِ العلمِ والوحي يعرفونَ هذا الذي خاطبناه في الآي السابقة وأمرناه ونهيناه لا يشكُّون في معرفتِه ولا في صِدْقِ أخباره بما كَلَّفناه من التكاليفِ التي منها نسخ بيت المقدس بالكعبة لما في كتابهم [٣٨/أ] من ذكرِهِ ونعته، والنصّ عليه يجدونَهُ مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل.

وقال عبد الله بن سلام: لقد عرفته حين رأيتُه كما أعرفُ ابني، ومعرفتي محمداً صلى الله عليه وسلم أشدُّ من معرفتي بابني، وإخباره منتزع من قوله تعالى: ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾. وظاهر هذا التشبيه يقتضي أنَّ المعرفة معرفة الوجه والصورة، ودلَّ هذا على أن الضمير في «يعرفونه» للرسول ﷺ.

---

(١) انظر الكشاف ١: ٣٢١.

﴿ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ ﴾ هم المُصِرُّونَ على الكفر والعناد كتموا نعت النَّبِيِّ ﷺ. ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ حال مؤكدة إن كان متعلق العلم «الحق»، وإن كان «وهم يعلمون» ما على كاتم الحق من العقاب فهي حال مبيّنة.

﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ مبتدأ ﴿ مِن رَّبِّكَ ﴾ خبره، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الحَقُّ كائناً من ربك. وقرىء: الحق بالنَّصب بدلاً من «الحق» أو معمولاً «ليعلمون». والامتراءُ الشكُّ، امترى في كذا: شَكَّ فيه. والنَّهيُ عن الكون على صفة أبلغ من النَّهي [عن تلك الصفة]، ولذلك كثر النَّهي عن الكون على الصفة التي يطلب اجتنابها في القرآن.

﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ وقرىء: ولكلِّ وجهةٍ بالإضافة، ومولاّها. «وجهة» اسم للمكان المُتوجَّهِ إليه عند بعضِهم، فثبوتُ الواو ليس بشاذ، وكلام سيبويه يقتضي أنَّه مصدر فثبوت الواو فيه شاذ. والمحذوف من «كلّ» إمّا طائفة من أهل الأديان، أو أهل صقعٍ من المسلمين، أي جهة من الكعبة وراءً وأماماً ويميناً وشمالاً ليست جهة من جهاتها[1] أولى من الأخرى. و﴿ هُوَ ﴾ مبتدأ عائد على «كل» على لفظه أي: مستقبلها وموجهٌ[2] إليها صلاتَهُ. ومفعول «مولّيها» الثاني محذوف أي: مولّيها نفسه. وفي قراءة «مولاّها» الأول المستكنّ في مولاّها، والثاني «ها» وهو عائد[3] على الله أي: الله [موليه] إياها[4]. وأما قراءة الإضافة فقال الطبريُّ: هي خطأ، وقال

---

(١) ق: من جملتها، والتصويب من ط.

(٢) ق: ومتوجه.

(٣) ق: أو عائد.

(٤) ق: أي الله إياه، والتصويب من ط.

الزَّمخشريُّ[١]: المعنى: وكل وجهةٍ اللهُ مُولِّيها، فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: لزيدٍ ضربت، ولزيدٍ أبوه ضاربه. وهذا فاسدٌ لأنَّ العاملَ إذا تعدى لضميرِ الاسم لم يتعدَّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا تقول: لزيد ضربته ولا لزيد أنا ضاربه، ألا تراهم تأوَّلُوا[٢]:

هذا سراقة للقرآن يدرسه [من البسيط]

وقال ابنُ عطية[٣]: المعنى: فاستبقوا الخيراتِ لكلٍّ وجهةٍ ولاَّكُمُوها، وهو توجيهٌ لا بأس به. و«استبقوا» أي: بادروا. «الخيرات» أي: الأعمال الصالحة. ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟﴾ تَضَمَّنَ وعظاً وتحذيراً وإظهارَ القدرةِ. ﴿يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ﴾ أي: يحشركم للثواب والعقاب.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ لما أُمِرَ باستقبالِ الكعبة وهو عليه السلام مقيمٌ بالمدينة بيّن تساوي الحالين في الإقامة والسفر، وبيّن بقوله ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ تساوي جهاتهم وحاله عليه السلام في ذلك. وختم هذه الآية بما ختم به

(١) الكشاف ١: ٣٢٢.

(٢) البيت في اللسان «سرق» وفي أمالي ابن الشجري غير منسوب ١: ٣٣٩، وعجزه:

والمرء عند الرّشا إن يَلْقها ذيب

(٣) المحرر الوجيز ١: ٤٥٠.

تلك الآية السابقة[١] مبالغة في امتثالِ هذا التكليفِ العظيمِ الذي هو تحويلٌ من جهةٍ إلى جهة وهو تَعَبُّدٌ مَحْضٌ.

﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ توكيدٌ لما قبله وتقريرٌ لهذا النَّسخ. ﴿ لِئَلَّا ﴾ هي لام كي و«أن» في هذا التركيب واجبةُ الإظهار. ﴿ يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ اليهود أو مشركو العرب، ونفى الله تعالى أنْ يكونَ لأحدٍ على المؤمنين حُجَّةٌ، وخبر كان: «للناس». و﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ متعلق بما تعلق به «للناس» وهو كائن، وقد أُجيز أن يتعلق «بحجة» بمعنى الاحتجاج، وليس بجائز. والحجَّة إنْ أُريدَ بها[٢] البرهان الصحيح فهو استثناءٌ منقطع أي: لكن الذين ظلموا فإنَّهم [٣٨/ ب] يتعلقون بالشُّبهة ويضعونها موضعَ الحُجَّة، وإنْ أُريدَ بها[٣] الاحتجاج بالخصومةِ واللَّدَدِ فهو استثناءٌ متصل أي: إلا[٤] خصومة مَنْ ظلم، أو: إلا من ظلم بخصومته فيما قد وضح له كقولك: ماله حجةٌ إلا الظلم. وقرأ قطري: إلاّ على الذين ظلموا، جعله بدلاً من الضمير في ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾، ولا يجوز إلا على مذهب الكوفيين والأخفش. وقال أبو عبيدة: إلا بمعنى الواو، وكان أبو عبيدة يضعَّف في النَّحو. وقرىء: «ألا» حرف استفتاح و﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ مبتدأ خبره «فلا تخشوهم». والضمير في «فلا تخشوهم» يعود على «الناس» أو على «الذين ظلموا» وهو أقرب مذكور[٥]. ﴿ وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي ﴾ معطوف على «لئلا يكون» والمعنى: عَرَّفناكم وجهَ الصوابِ

(١) الآية ١٤٤.
(٢) ق: أراد.
(٣) ق: به.
(٤) ق: لا.
(٥) ق: المذكور.

في قِبْلتكم لانتفاءِ حُجج النَّاسِ عليكم ولإتمام النِّعْمة، فالتعريفُ مُعَلَّلٌ بعلَّتين والفصل بالاستثناء كلا فصل إذْ هو من متعلق العلّة الأولى.

﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾.

﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا﴾ تشبيهٌ متعلّقهُ «ولأتم» أي: إتماماً مثل إتمامَ إرسالِ الرسولِ إليكم، أو تهتدون اهتداءً مثل إرسالنا. وتشبيهُ الهداية بالإرسالِ في التحقُّقِ والثبوتِ، أي: اهتداء ثابتاً متحقّقاً كتَحَقُّقِ إرسالِ الرُّسل. ولو قيل: الكاف للتعليل لا للتشبيه لكان سائغاً أي: لإرسالنا رسولاً.

﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ كما قيل في قوله ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴿١٩٨﴾﴾ [البقرة] أي: لأجل هدايته إياكم، وقول الشاعر: [من الرجز]

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[(١)]

أي: امتنـعْ من شتمِ النَّاسِ لامتناعِ النَّاس من شتمك. لكنْ يخدش في هذا القول وجود الفاء في «فاذكروني»، والأجودُ التعلُّق بقوله «ولأتم» فيكون إتمام هذه النِّعمة الحادثة من الهداية لاستقبال[(٢)] قبلة الصلاة التي هي

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه (مجموع أشعار العرب) ص١٨٣، وصدره:
وشخصت أبصارهم وأجذموا

(٢) ق: لا استقبال.

عمودُ[١] الإسلامِ وأفضل الأعمال وأدلُّ الدلائل[٢] على الاستمساكِ بشريعةِ الإسلام، بإتمام النّعمة السابقة بإرسال الرّسول المُتَّصِفِ بكونه منهم إلى سائرِ الأوصافِ التي وصفه تعالى بها. والذِّكْرُ يكونُ باللّسان من التحميدِ والتسبيح والتمجيدِ وقراءة كتاب[٣] اللهِ تعالى، ويكونُ بالقلب كالفكرِ في الدلائلِ الدالَّةِ على التكاليف والفكر في صفاتِ الإله وفي سائر مخلوقاته. وذِكْرُه تعالى إياهم هو مجازاته على ذكرهم. ﴿وَٱشْكُرُواْ لِى﴾ جاء تَعَدِّيه بغير اللام، قال الشاعر[٤]: [من الطويل]

فهلاَّ شكرتَ القومَ إذْ لم تقاتل

﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ أي: لا تكفروا نعمتي.

والصبرُ: قَصْرُ النفسِ على المكاره والتكاليفِ الشَّاقةِ وهو أمرٌ قلبي، والصلاة من ثمرته وهي من أشقِّ التكاليفِ لتكررها. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ بالمعونةِ والتأييد. واندرجَ المصلُّون في الصابرينَ اندراجَ الفرعِ تحتَ الأصل.

قالوا لمن قُتل في سبيل الله: ماتَ فلانٌ وذهبَ عنه نعيمُ الدنيا فنزل: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ﴾. والتعرُّضُ للقتلِ في سبيلِ الله من أعظمِ نتائجِ الإيمان

(١) ق: عموم.

(٢) ق: للدلائل.

(٣) ق: كتب.

(٤) نسبه أبو حيان في البحر ١: ٤٤٧ لعمرو بن لجأ التميمي، وليس في ديوانه. وصدره فيه:

همُ جمعوا بؤسى ونعمى عليكمُ

والصبر. و﴿أَمْوَٰتٌۢ﴾ خبر مبتدأ محذوف، و﴿أَحْيَآءٌ﴾ كذلك، والتقدير: هم أمواتٌ بل هم أحياء، ﴿وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ بأنَّهم أحياء. والمرادُ بالحياةِ بقاءُ أرواحِهم وليست فانيةً كما فنيت أجسادُهم فنفى شعورَ المخاطَبين بكيفيةِ حياةِ المقتولين في سبيل الله. وفي هذه الآيةِ ترغيبٌ في الشهادةِ وتسلية لأقرباء الشهداء وإخوانهم المؤمنين.

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾.

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم﴾ أصلُ الابتلاء الاختبار[1] والمعنى هنا: ولأُصِيبنَّكم بشيءٍ، وأفرده ليدلَّ على التقليل. و﴿بِشَىْءٍ﴾ مُقَدَّرٌ في المعاطيف أي: وبشيءٍ من الجوع وبشيءٍ من نَقْص. والظاهر أنَّ الخوفَ هنا هو من العدوّ. وعبَّرَ بالجوعِ عن القحطِ إذ هو مِنْ أثره. ﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ﴾ بالهلاك [٣٩/أ] والخُسْران. ﴿وَٱلْأَنفُسِ﴾ بالقتل والموت. ﴿وَٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بالجوائحِ[2] وقلة النبات وانقطاع البركات.

﴿ٱلَّذِينَ﴾ منصوب نعتاً أو مقطوعاً، أو مرفوع قطعاً أو استئنافاً على تقدير سؤال: من الصابرون؟ قيل: هم الَّذين. و﴿مُّصِيبَةٌ﴾ اسم فاعل من أصابَ وصَارَ لَهَا اختصاصٌ بالشيءِ المكروه. و«أصابتهم مصيبة» من التجنيس المغاير. ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ﴾ إقرارٌ بالملكِ والعبوديةِ للهِ فهو المتصرِّفُ فينا[3] بما

---

(١) ق: الاختبار.

(٢) ق: بالحوائج.

(٣) ق: فيما.

يريد. ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ إقرارٌ بالبعثِ وتنبيهٌ على مصيبةِ الموتِ التي هي أعظمُ المصائب.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ﴾ أي: ثناء كثير. ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ العطفُ يُشعر بالمغايرة، وارتفع ﴿صَلَوَٰتٌ﴾ بالفاعلية لأنَّ الجارَّ قد اعتمد[1]. و﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ﴾ تَجَلَّلتهم.

كانوا يَتَحَرَّجُون أنْ يطوفوا بين الصَّفَا والمروة فلما جاءَ الإسلامُ سألوا فنزل:

﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾ ﴾.

﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ والصفا والمروة عَلَمان لهذين الجبلين، وألف «الصفا» منقلبة عن واو، والصفا: الحجرُ، والمَرْوَةُ: الحجارةُ الصِّغارُ التي فيها لِينٌ والواحدة مروة، ولزمت أل فيها كلزومها في «البيت» للكعبة و«النّجم» للثريا. والشعائرُ: العلائمُ التي نَدَبَ اللهُ إليها، واحدها شعيرة أو شُعاره وهو على حذفٍ أي: إنَّ طوافَ الصفا والمروة من شعائرِ الله. ولما تقدم الأمرُ بالصلاة والزكاة في غيرِ ما آيةٍ وذكر الصبر والقتل في سبيل الله وهو الجهاد لإقامة الدين، وكان الحجُّ من الأعمالِ الشاقة المُنْهِكَةِ للمالِ والبدنِ وهو أحدُ أركانِ الإسلام - ناسب ذكره بعدما تقدم.

وقُرِىء: أنْ يطَّوفَ، وقرىء: أن لا يطوف، فقيل: لا زائدة. ولا نختاره بل إسقاطها يدلُّ على رفع الجناح في فِعْلِ الشيءِ وهو رفع في تركه إذ هو

(١) أي ارتفعت «صلوات» على الفاعل بالجار والمجرور أي: أولئك مستقرة عليهم صلوات.

تخْيِيرٌ بين الفعل والترك نحو ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴿٢٣٠﴾﴾ [البقرة]، وإثباتها يدلُّ على رفع الجناح في الترك، وكلتا القراءتين تدلُّ[1] على التخييرِ بين الفِعْلِ والترك. والجُنَاح يُرادُ به الإثم، والظاهر أنْ يكون الطوافُ بالسعي والمرور، فمن سعى بينهما من غير صعودٍ عليهما لم يكن طائفاً. ودلَّت الآيةُ على مُطْلَقِ الطوافِ لا على هيئةٍ مخصوصةٍ ولا عدد. وسؤال عروة لعائشة رضي الله عنها أنّه لا يرى على أحدٍ شيئاً أنْ لا يطوف بهما وقولها له: يا عريّة لو كان كذلك لقال: فلا جُناحَ عليه أنْ لا يطوف بهما - كلامٌ لا يُخْرِجُ اللَّفظ عَمَّا دلَّ عليه من رفعِ الإثمِ عَمَّنْ طافَ بهما، ولا يدلُّ ذلك على وجوب الطواف لأنّ مدلول اللفظ إباحة الفعل، وإذا كان مباحاً كنت مُخَيَّراً بين فِعْلِه وتركه. ومذهب ابنِ عباس وابنِ الزُبير وأنس وعطاء ومجاهد وأحمد بن حنبل أنّه لا شيءَ على مَنْ تركه عَمْداً كان أو سَهْواً.

﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ التطوُّع ما تبرعتَ به مما لا يجبُ عليكَ. وقُرىء: تَطَوَّعَ ماضياً، ويَطّوعْ[2] مضارعاً مجزوماً، ويَتَطَوّعْ مضارع تطوع مجزوماً. و«خيراً» منصوب على إسقاط حرف الجرِّ أي بخير [وقد قرىء: بخير] أو يكون التقدير: تطوّعاً خيراً. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ﴾ أي: مثيب أو مُغْنٍ. ﴿عَلِيمٌ﴾ بما انطوت عليه نية المتطوّع.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ

(١) ق: يدل.

(٢) ق: وتطوع.

﴿ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿١٦٢﴾﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ هم اليهودُ. و﴿مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ أي: في التوراة، كتموا نعتَ رسول الله ﷺ وكتموا الرَّجْمَ. وقُرِىء: من بعد ما بَيَّنَّاهُ، ومن بعد ما بيَّنه، وهو التفاتٌ خرجَ من ضميرِ المتكلِّم إلى ضمير الغائب كما خرج من الغيبِ إلى التكلّم في قوله[1] «فإن الله»[2] وقوله «ما أنزلنا». ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ التوراة أو القرآن أو كتب الله. وكتمهُ بعد تَبْيينِهِ أعظمُ في الإثم، وقد يكتم الإنسانُ الشيءَ ولا يكون مبيّناً للنَّاس. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [أولئك][3] إشارةٌ لمن اتَّصفَ بهذه الصفة القبيحة [٣٩/ب] وأبرز خبره في جملتين تعظيماً لهذا [الوصف][4] الذي حلَّ بهم. و«اللاعنون» الملائكة ومَنْ يتأتّى منه اللّعنة كمؤمني الثقلين أو كلّ شيء، وغَلَّبَ العاقل في الجميع.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ عن الكفر والكتمان. ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ قلوبهم بالنيّة الصالحة والأعمالِ الطَّاهرةِ[5]. ﴿وَبَيَّنُواْ﴾ الحَقَّ الذي كتموه. ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ أي: أعطفُ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ذَكَرَ حالَ مَنْ كتمَ ثم حالَ مَنْ تاب ثم ذكر حالَ من وافى مُصِرّاً على الكفرِ، وجعل اللَّعنةَ قد تَجَلَّلتهم وغشيتهم. ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ جملة حالية ومجيئها بالواو في مثل هذا التركيب أكثر. و﴿لَعْنَةُ﴾ مرفوع على

(١) عبارة ق: كما خرج فيما أنزلنا من الغيب إلى المتكلم وقوله.
(٢) في الآية السابقة.
(٣) زيادة من ط.
(٤) زيادة من ط.
(٥) ط: الظاهرة.

الفاعلية إذِ الجارُّ والمجرورُ قد اعتمد بكونِه خبراً. وقرىء: والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، وقرىء برفع الثلاثة. وكُلُّ مَنْ وقفنا على كلامِه من معرب ومفسّر جعله عطفاً على الموضع وقَدَّروهُ: أن يلعنهم الله أو أن لعنهم الله. وهذا لا يصحُّ على قول المحققِّين من النّحويين لأنَّ مِنْ شرطِ العطفِ وجود المحرز الذي لا يتغيّر وأيضاً فلا يظهر أنّ «لعنة» هنا مصدر ينحلُّ لحرف[1] مصدري والفعل، إذْ لا يُرادُ به العلاج وكان المعنى أنَّ عليهم لعنةَ الله كما جاء ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾ [هود]. وأُضيفَ هذا المصدر على سبيلِ التخصيص لا على سبيلِ الحدوث. وتُخَرَّجُ هذه القراءة على إضمار فعلٍ يدلُّ عليه ما قبله أي: وتلعنهم الملائكةُ، أو على حذفِ مضافٍ أُقيمَ[2] المضاف إليه مقامَهُ أي: ولعنة الملائكة، أو على أن «الملائكة» مبتدأ خبره محذوف تقديره: أخيراً[3] يلعنونهم.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾ في اللَّعنة أو في النَّار لدلالة اللّعنة عليها ودلالة قوله ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ و«لا يخفف» حال من ضمير «خالدين»، و«خالدين» حال من ضمير «عليهم» أو هما حالان من ضمير «عليهم» على مذهب من يجيز حالين[4] من ذي حال واحدة وهو الصحيح.

﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ

(١) ق: ظرف.

(٢) ق: أي المضاف إليه.

(٣) غير مقروءة في ق، وما أثبتّه في ط.

(٤) ق: يجيز خالدين.

﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾.

قالوا: يا محمّد صِفْ لنا ربَّك فنزلت ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الآية وسورة الإخلاص. وقوله «إلهكم إله واحد» أي: لا يتجزأ ولا نظيرَ له ولم يكن في الأزلِ معه شيءٌ.

﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ توكيدٌ لمعنى الوحدانية، ودلّت على حصرِ الألوهية فيه تعالى. ولا يجوز أن يكون «إلاّ هو» خبراً عن «لا» على مذهب الأخفش، ولا خبراً عن مجموع «لا إله» إذْ هو في موضع مبتدأ على مذهب سيبويهِ لأنّ «هو» معرفة. وقالوا: بدل من اسم لا على الموضع وهو مشكل لأنَّهُ لا يمكنُ تقدير تكرار العامل، لا نقول: لا رجلَ إلاّ زيد. والذي ظهر لي فيه أنّه[1] ليس بدلاً من «لا إله»، ولا: إلاّ زيد بدلاً من: لا رجل، بل هو بدل من الضمير المُسْتكِنّ في الخبرِ المحذوفِ، والتقدير: لا رجلَ كائنٌ أو موجود إلاّ زيد كما تقول: ما أحد يقوم إلاّ زيد. وإلاّ زيد: بدل من الضمير في: يقوم، فهو بدلٌ مرفوع من ضمير مرفوع، وقول مَنْ قال لا يحتاج إلى حذفِ سهوٌ. و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ خبر مبتدأ محذوف [و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ كذلك أي: خبر مبتدأ محذوف] أو خبر بعد خبر، أو خبران[2]، أو صفة لقوله «وإلهكم» وفصل بالخبر، و«لا إله» خبر ثان أو اعتراض.

﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لما تقدم اختصاصه تعالى بالألوهية استدلَّ تعالى بهذا الخُلُقِ الغريب استدلالاً بالأثرِ على المُؤثِّرِ وبدأ بالعالم العلوي

---

(١) ق: أن.

(٢) ق: خبرين.

وآياتها ارتفاعها من غير عمدٍ تحتها ولا علائق فوقها وما فيها من النيِّرين الشمس والقمر والنُّجوم السَيَّارة والكواكب الظاهرة[١] شارقة وغاربة نيِّرة ومَمْحوَّة وعظم أجرامها وارتفاعها حتى قال أربابُ الهيئة إنَّ الشمسَ قَدْرُ الأرض مئة [و]أربعة وستين [مرة] وإنَّ أصغر نجمٍ في السماء قَدْرُ الأرضِ سبع مرات. وآيةُ الأرض بسطها لا علاقة فوقها ولا دعامة تحتها وأنهارها وجبالها [٤٠/ أ] ونباتها ومعادنها واختصاص كُلِّ موضعٍ بما فيه ومنافع نباتها ومضارها. وذكرَ أربابُ الهيئة أنَّ الأرضَ نقطةٌ في وسطِ الدائرةِ ليس لها جهة وأنَّ البحارَ محيطةٌ بها والهواء محيط بالماء والنَّار محيطةٌ بالهواء والأفلاك وراء ذلك. ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ بإقبالِ هذا وإدبارِ هذا وبالنُّورِ والظُّلمةِ والطولِ والقِصَرِ والتساوي وقِدَمِ اللَّيل لسبقهِ[٢] في الخلق.

﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ الفُلْك واحِدُهُ قيل فَلَك كأُسْد وأَسَد، ويكون مفرداً وجمعاً فهو حركاته في الجمع غير حركاته في المفرد، وإذا كان مفرداً ثُنِّيَ قالوا: فلكان، وقيل: إذا أُريدَ به الجمع فهو اسم جمع. والذي أذهبُ إليه أنه لفظٌ مشترك حركاته في الجمع حركاته في المفرد ولا يقدر تغييرها[٣]، وإذا كان مفرداً كان مذكراً، وقيل قد يكون مؤنثاً وآيتها تسخير[٤] الله إياها حتى تَجري على وجهِ الماء ووقوفها فوقه مع ثقلها. ولو رُميت حصاةٌ لغرقت، وتبليغها المقاصد. والباء في «بما» للسبب، وما موصولة. ونفعهم بما يتأتَّى به من المتجر والبضائع

(١) ط: الزاهرة.
(٢) ق: لسبعة.
(٣) ق: بغيرها.
(٤) ق: تستخير.

والنقل[١] من بلدٍ إلى بلد والحجّ والغزو. وذكر النفع وإنْ كانت[٢] قد تجري بما يضرُّ لأنّه في معرضِ الامتنان.

﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ﴾ أي: من جهة السماء، و«مِن ماءٍ» بدل اشتمال. ﴿فَأَحْيَا﴾ عطفه على صلة «ما» بالفاء المقتضية للتعقيب وسرعة النبات، وكنى بالإحياءِ عن ظهورِ ما أودع فيها من النَّبات، وبالموتِ عن استقرارِ ذلك فيها وعدمِ ظهوره. ﴿وَبَثَّ فِيهَا﴾ معطوف على ما قبلها من الصلة أي: نَشَرَ وفَرَّقَ. والرابط[٣] «به» أي: وبثَّ به أي: بالماء، وحذف لدلالة قوله «به» في قوله: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ لأنَّ الدواب يَنْمُونَ بالخِصْبِ ويعيشون بالحيا. أو يقدر موصول محذوف لفهم المعنى معطوف على قوله «وما أنزل الله» أي: وما بثّ فيها. وكلا هذين التخريجين مسموع من كلام العرب وإن لم يَقِسْهُ بعضُ النَّحويين. وآيةُ الدواب اختلاف أشكالها وصفاتها وانتقالاتها ومنافعها ومضارها وما أودع في كُلِّ شكلٍ[٤] من الأسرار العجيبة. ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ هبوبها قبولاً ودبوراً وجنوباً وشمالاً حارَّةً وباردةً عاصفةً ورخاء لواقح ونكباً. وقُرىء بالجمع والإفراد، والياء منقلبة عن واو لكسر[٥] ما قبلها.

﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ السحابُ اسم جنسٍ واحدُهُ سحابة، ويذكَّرُ السحابُ ولذلك وصفه بالمُسَخَّرِ، ويجوز تأنيثه وقد يوصف

---

(١) ق: والثقل.

(٢) ق: كان.

(٣) ق: والرابطة.

(٤) مكررة في ق.

(٥) ق: لكسرة.

بالجمع رعياً لإفرادِه إذْ هو اسم جنس كقوله ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا ۝٥٧﴾ [الأعراف]. وتسخيرهُ: بَعْثُه من مكانٍ إلى مكان وثبوته بين السماء والأرض بلا علاقة. وانتصب «بين» «بالمسخّر». ﴿لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ﴾ أي: كائنة لقوم يعقلون، لأنّه لا يتفكّر في هذه الآيات إلاّ العُقلاء. وهذه الآياتُ منها مُدْرَكٌ بالبصيرة وهو خَلْقُ السماوات والأرض، ومُدْرَكٌ بالبصر وهو ما بعدَ ذلك. وقيل ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ولم يقل: لقومٍ يبصرون، تغليباً لحكم العقل إذْ[1] مآل ما يشاهد بالبصر راجع بالعقل نسبته إلى الله تعالى.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ۝١٦٥ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ۝١٦٦ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ۝١٦٧﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ لما قَرَّرَ التوحيد بالدلائل الباهرة ذكر مَنْ لم يُوفق فاتَّخذ أنداداً ليظهر تفاوت ما بين العقلاء وغيرهم. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ أي: من أهلِ الكتابِ وعبدةِ الأوثان. ﴿مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: من غير الله. ﴿أَندَادًا﴾ رؤوساً[2] وأصناماً. ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ أي: يعظِّمُونَهُم. وغلّب العقلاء فلذلك جاء بضميرهم. ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ أي: كَحُبّكم أو كحبّهم أي: كتعظيم[3] الله.

(١) ق: إذا.

(٢) ط: رؤساء.

(٣) ق: تعظيم.

وقدّره[١] الزَّمخشريُّ: كما يحب اللهُ على أنَّهُ مصدر [٤٠/ب] مبنيٌّ للمفعول، وفي ذلك خلافٌ والأصحُّ المنع. وقرىء: يَحبّونهم من [حَبَّ] يحِبّ ومجيئه على: يفعِل شاذ. ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ منهم أي من المتَّخذِينَ الأنداد لأندادهم[٢] أي أطوع وأكثر امتثالاً لما أمر ونهى.

﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ قرىء: ترى بالتاء خطاباً للسامع، وبالياء رَدّاً على «يرى» [ففاعلُ «يرى»] مضمر أي السامع، والمفعول «الذين ظلموا». أو يكون الفاعل «الذين ظلموا» والمفعولُ محذوفٌ أي: ما حَلَّ بهم. وفي قراءة التاء: لاستعظمت ما حلَّ بهم. وقرىء: أن أي لأن، وبكسر الهمزة وفيها معنى التعليل. وقُرىء: يرون بفتح الياء[٣] وضمّها. والذين ظلموا هم مُتَّخِذُو الأنداد، أو عامٌّ [اندرجوا] فيه. و«يرى» في «ولو يرى»[٤] بصرية كهي في «يرون». ودخلت «إذْ» وهي ظرفٌ ماضٍ، تقريباً للأمرِ وتصحيحاً لوقوعه كما وقع الماضي مكان المستقبل في قوله ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝٥٠﴾ [الأعراف]. و﴿جَمِيعًا﴾ حال من الضمير [المستكنِّ في الجارِّ والمجرورِ والعامل فيها هو العامل في الضمير].

﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ بدل من «إذ يرون» و﴿ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ﴾ هم رؤساؤهم. وقرىء: اتّبعوا الأول مبنياً للمفعول والثاني مبنياً[٥] للفاعل، وقُرىء

(١) ق: مقدّره. وفي الكشاف ١: ٣٢٦: على أنه مصدر من المبني للمفعول.

(٢) ق: لإنذارهم.

(٣) ق: الراء.

(٤) ق: وترى في: ولو ترى.

(٥) ق: مبني.

بالعكس. وتَبَرؤُ المتبوعينَ بالقول إنَّهم لم يُضِلُّوا تابعيهم[١] كقولهم ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ ﴿٦٣﴾﴾ [القصص]، وتَبَرؤُ التابعينَ انفصالهم عن مَتْبُوعِيهم[٢] والنَّدم على عبادتهم. ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ معطوف على «تبرأ»[٣] أو الواو واو الحال. ويسمى الكلامُ المسجوعُ ترصيعاً وهو في هاتين الجملتين[٤].

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ تَمَنَّوا الرجوعَ إلى الدنيا حتى يُطيعوا اللهَ ويتبرؤوا[٥] منهم في الآخرة إذا حُشِرُوا جميعاً مثلما تَبَرَّأَ المتبوعون[٦] منهم أولاً. و﴿لَوْ﴾ هي التي لما كان سيقع لوقوعِ غيره، أُشْرِبَتْ معنى التمنِّي. وجاء النَّصْبُ بعد الفاء بإضمار أن فقيل: إذا استعملت للتمنّي فجوابها هو الفعلُ المقرونُ بالفاء المنصوب. وقد جاء في كلامهم التصريح بجواب لو المُشْرَبَةِ معنى التمنِّي مُصرَّحاً به بعد الفعلِ المنصوب بعد الفاء. ويظهر لي أن ﴿فَنَتَبَرَّأَ﴾ المقدّر نصبه «بأن» مضمرة هو معطوفٌ على ﴿كَرَّةً﴾ أي: لو أنّ لنا كَرَّة فنتبَرّأ منهم لخلصنا وسلمنا من عذابِ الله. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثل إراءتهم تلك الأهوال. ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ السَيِّئة حسراتٍ عليهم. ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ فيه دلالةٌ على دخولهم النَّارَ وهذا في الكفار، وليس فيه دلالةٌ على أنَّ مَنْ دخل النَّار من عُصاةِ المؤمنينُ لا يخرج منها لأنَّ الضميرَ في «هم» عائد على الكفار.

---

(١) ق: لم يضلوا بأنفسهم.

(٢) عبارة ق: وتبرؤ المتبوعين انفصالهم عن متبوعهم.

(٣) ق: تبرؤوا.

(٤) يقصد قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ وقوله: ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾.

(٥) ق: ويتبرؤون.

(٦) ق: المبتدعون.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾.

وانتصب «حلالاً» على أنّه حالٌ من الضمير المستقر في الصلة، ووصف بالطيِّب. وقال ابنُ عطية[1]: ويصحُّ أنْ يكون [طَيِّباً] حالاً من الضمير في «كلوا» تقديره: مُسْتطيبينَ. وهذا فاسدٌ في اللفظ والمعنى [أما اللّفظ] فلأنّ «طيبا» اسم فاعل وليس بمطابق للضمير لأنّ الضمير جمعٌ و«طيباً» مفرد، وليس «طيّباً» بمصدر فيقال لا تلزم المطابقة. وأما [المعنى] فلأنّ «طيّباً»[2] مغاير لمعنى مُستطيبينَ لأنَّ الطيِّبَ من صفاتِ المأكولِ والمستطيب من صفاتِ الآكلِ، تقول: طابَ لزيدِ الطعامُ، ولا تقول: طاب زيد الطعام في معنى استطابه. والأصل في الطيّب المستلَذّ ووُصِفَ به الطاهرُ والحلالُ على جهةِ التشبيه لأنَّ النَّجِسَ تكرهُهُ النفسُ والحرام لا يُسْتَلَذُّ لأنَّ الشرعَ منعَ منه. والثابتُ في اللُّغة أنَّ الطيِّبَ هو الطاهرُ من الدَّنَسِ.

﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ ﴾ كناية عن تركِ الاقتداءِ به فيما[3] سنَّ من المعاصي. وقرىء: خطُوات وبسكون الطاء وبفتحها. والخطوة المكان الذي يخطو فيه، وبفتح الخاء والطاء. والخطوةُ المرةُ الواحدة من الخطو. وقرىء: خطؤات بضم الخاء والطاء والهمز وهو جمع خطأة من الخطأ إنْ كانَ سُمِعَ وإلا فتقديراً. ﴿ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ تعليلٌ لسببِ هذا التحذير.

---

(١) المحرر الوجيز ١ : ٤٧٧.

(٢) في المواضع الثلاثة في ق: طيب.

(٣) ق: به من سنّ.

﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم ﴾ أي: بوسوسته وإغوائه وما يُلْقِيه على ألسنةِ الكهنة [٤١/أ] ﴿ بِالسُّوٓءِ ﴾ بما يَسُوؤُكُم في العقبى ﴿ وَالْفَحْشَآءِ ﴾ بما يفحش قوله[1] وفعله ومنعت منه الشريعة. ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ من تحريم ما لم يحرم وذلك نحو السائبةِ والبحيرةِ وقولهم هذا حلالٌ وهذا حرامٌ من غيرِ استنادٍ إلى علم. قيل: وظاهرُ هذا تحريم القول في دين الله تعالى بما لا يعلمه القائل.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾.

والضمير في «لهم» عائدٌ على من اتَّصَفَ بقوله «بل نتبع» من كفار العربِ ومُتَّخذِي الأنداد واليهود. و«بل نتبع» عطفٌ على جملةٍ محذوفة تقديرها: لا نتبعُ ما تَدْعُونَا إليه ﴿ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا ﴾ أي: ما وجدنا ﴿ عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ أي: مما يُخالفُ ما تطلبونَ منا. وفيه دليلٌ على إبطالِ التقليد. والذي وجدوا عليه آباءهم هو مخالفٌ لما أنزل الله فاقتدوا في ذلك بآبائِهم رؤوس الضلالة.

﴿ أَوَلَوْ ﴾ الهمزة فيه للإنكارِ عليهم والتوبيخِ والتعجُّبِ. و«لو» في مثل هذا التركيب تجيء تنبيهاً على أنَّ ما بعدها غير [شامل لـ] ما قبلها نحو: أعطوا السائلَ ولو جاء على فرسٍ [والمعنى: على كُلِّ حالٍ ولو في هذه الحالة التي لا يناسب مَنْ جاء على فرس] أنْ يُعطى إذا سألَ. وتجيء لاستقصاء الأحوال التي يقع عليها الفعل ويدلُّ على أنَّ المراد بذلك وجود الفعل في كُلِّ حالٍ حتى في هذه الحال التي لا تُناسبُ[2] الفعل، فالمعنى إنكار اتِّباع آبائهم في

---

(١) ق: بقوله.

(٢) ق: يناسب.

كل حالٍ حتى في الحالةِ التي لا يناسب أنْ يتبعوا[١] فيها وهي تَلَبُّسهم بعدمِ العقلِ[٢] وعدمِ الهداية.

ولما أعرضوا عن اتِّباع ما أنزل الله واتَّبعوا ما نَشَؤُوا عليه من تقليدِ آبائهم ذكرَ هذا التشبيه العجيبَ إذْ صار في رتبة البهيمة أو في رتبة داعيها. وقَدَّرَ: ومَثَلُ داعي الذين كفروا لآلهتهم التي لا تَفقهُ دعاءَهُ كمثل[٣] الناعقِ بغنمِه لا ينتفعُ من نعيقِه بشيءٍ غير أنَّهُ في عَنَاءٍ ونداءٍ، كذلك الكافرُ في دعائِه الآلهة وعبادته الأوثانَ ليس له إلا العَناء. وقدّر أيضاً: ومَثَلُ الذين كفروا وداعيهم إلى الهُدَى كمثلِ الذي ينعقُ والمنعوق[٤] به، شبّه داعي الكفار براعي الغنم في مخاطبتِه مَنْ لا يفهمُ عنه، وشبَّه الكفارَ بالغنمِ في كونِهم لا ينتفعونَ بما[٥] دُعُوا إليه غير أصوات. حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني [وهو الذي ينعق] ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾.

وتقدم ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴿١٦٨﴾ ﴾ [البقرة] وهنا أقبلَ على المؤمنينَ بندائِهم وأباحَ لهم أكلَ ما رزقهم من الطيِّباتِ وأمرهم بالشُّكْرِ على ذلك.

---

(١) ق: تتبعوا.

(٢) ق: الفعل.

(٣) ق: لمثل.

(٤) ق: والمنعوت.

(٥) ق: مما.

و[لما] كانت وجوهُ الطيّبات كثيرةً استطردَ إلى ذِكْرِ المُحَرَّمات. وقُرِىء: حَرَّمَ وحُرِّمَ وحَرُم. والميتة بالتخفيف والتشديد، والظاهر أنَّ المحذوفَ هو الأكل أي: أكل الميتة لقوله: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَٰتِ﴾. والميتة عام خصّ منه الحوت والجراد.

وقال ابنُ عطية[1]: الحوت والجراد لم يدخل قَطُّ في هذا العموم انتهى. فإنْ عنى: لم يدخل في دلالةَ اللَّفظِ فلا نسلِّمُ له ذلك، وإنْ عنى: لم يدخل في الإرادة فهو كما قال لأنَّ التخصيصَ يدلُّ على أنّه لم يُرد به الدخول في اللَّفظ العام الذي خُصَّ به.

وقال الزَّمخشريُّ[2]: فإنْ قلت: في الميتات ما يحلُّ وهو السَّمكُ والجراد قلت: قصد ما يتفاهمه النَّاسُ ويتعارفونه في العادة. ألا ترى أنَّ القائلَ إذا قال: أكلَ فلانٌ ميتةً لم يسبق الوهمُ إلى السمكِ والجراد، كما [لو] قال: أكل دماً لم يسبق إلى الكبد والطحال، ولاعتبارِ العادةِ والتعارفِ قالوا: مَنْ حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لم يحنثْ وإن أكل لحماً في الحقيقة، قال تعالى: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴿١٤﴾﴾ [النحل]. وشَبَّهوه بِمَنْ حلفَ لا يركبُ دابةً فركب كافراً لم يحنثْ وإنْ سماه الله تعالى دابةً في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٥٥﴾﴾ [الأنفال] انتهى كلامه. وملخّص ما يقوله أنّ السمك والجراد لم يندرج في عمومِ الميتةِ من حيث الدلالة. وليس كما قال[3]، [٤١/ب] وكيف يكون ذلك وقد رُوي عنه صلى الله عليه وسلم

---

(١) المحرر الوجيز ١ : ٤٨٤.

(٢) الكشاف ١ : ٣٢٩.

(٣) عبارة ق: وليس كما قال أحلت لنا ميتتان.

أنّه قال[١]: «أُحلَّتْ لنا ميتتان [ودمان]» فلو لم يندرج في الدلالة لما احتيجَ إلى تقريرٍ شرعيٍّ في حِلِّه إذْ كان يبقى مدلولاً على حلِّه بقوله ﴿كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ ﴿١٦٨﴾﴾ [البقرة] «كلوا من طيبات ما رزقناكم». وليس من شرط العموم ما يتفاهمُه النَّاسُ ويتعارفونه في العادة كما قال الزَّمخشريُّ، بل لو لم يكن للمخاطب شعورٌ البتّةَ ولا علم ببعض أفراد العام وعلّق الحكم على العام لاندرجَ فيه ذلك الفرد الذي لا شعورَ للمخاطَبِ به، مثال ذلك ما جاء في الحديث[٢]: نهى رسول الله ﷺ عن أكلِ ذي ناب من السباع، فهذا علّق الحكم فيه بكل ذي ناب، والمخاطب الذين هم العرب لا عِلْمَ لهم ببعضِ أفرادِ ذي الناب، وذلك الفرد مُندرجٌ في العموم يُقضى عليه بالنَّهي، كما في بلادنا بلاد الأندلس حيوان مفترس يسمى عندهم بالدُّبّ[٣] وبالسبع. وفي جوازِ أكلِ السمكِ الطافي والجراد الذي مات بغير سبب خلاف. «والدم» عام؛ فإذا كان مسفوحاً فلا خِلافَ في نجاسته وتحريمه، وفي دَم السمك المزايل له خلاف، ويجوز أكلُ الدَّم المتخلّل بالعروق واللَّحمِ الشاقِّ إخراجُه والكبد والطُّحال.

«ولحم الخنزير» ظاهره أنّ المُحرَّمَ منه هو لحمه فقط وبه قال داود، وقال سائرُ العلماء: لحمُه وسائرُ أجزائهِ حرام، وفي جواز أكل الخنزير البحري خلافٌ. وقال الزَّمخشريُّ[٤]: فإن قلت: فمالَهُ ذكر لحمَ الخنزيرِ دون

---

(١) صحيح الجامع الصغير ١: ١١٩.
(٢) نصّه في المؤطأ ص٤٠٤ «أكل كلّ ذي ناب من السباع حرام».
(٣) ق: باللب.
(٤) الكشاف ١: ٣٢٩.

شحمهِ؟ قلت: لأنَّ الشحم داخلٌ في ذِكْرِ[١] اللَّحم [لكونه تابعاً له وصِفةً فيه] بدليل قولهم: لحمٌ سمين يريدون أنّه شحيم انتهى. وقولهم هذا ليس بدليل على أنَّ الشحمَ داخلٌ في ذكر اللَّحم لأنَّ وصفَ الشيء بأنه يمازجه شيءٌ آخر لا يدلُّ على أنّه مندرجٌ تحت مدلولِ ذلك الشيء[٢]، ألا ترى أنّك تقول مثلا: رجلٌ لابنٌ ورجل عالم، لا يدلُّ ذلك على[٣] أنّ اللَّبن والعلم داخل في ذِكْرِ الرجل [ولا أنَّ ذكر الرجل] مجرّداً عن الوصفين يدلُّ عليهما.

وقال ابنُ عطية[٤]: وخُصَّ ذِكْرُ اللَّحم من الخنزير ليدلَّ على تحريمِ عينه ذُكِّيَ أو لم يُذَكَّ وليعمَّ الشحومَ وما هناكَ من الغضاريفِ[٥] [وغيرها، وأجمعت الأمةُ على تحريمِ شحمه انتهى كلامه. وليس كما ذكر، لأنَّ ذِكْرَ اللَّحم لا يَعمُّ الشحمَ وما هنالك من الغضاريف] لأنّ كلاًّ من الشّحم واللّحم وما هناك من غضروف وغيره له اسم يَخُصُّه إذا أُطْلِقَ ذلك الاسمُ لم يدخل فيه الآخرُ ولا يدلُّ عليه ولا بمطابقةٍ ولا تضمنٍ، فإذاً تخصيصه بالذكر يدلُّ على تخصيصِه بالحكمِ إذْ لو أُريدَ المجموعُ لدلَّ بلفظٍ يدلُّ على المجموع. وقوله: اجتمعت الأئمةُ على تحريمِ شحمه ليس كما ذكر، ألا ترى أنَّ داودَ لا يحرِّمُ إلاَّ ما ذكره الله تعالى وهو اللَّحم دونَ الشحم إلاّ أن يذهب ابنُ عطية إلى ما يذكر عن أبي المعالي عبد الملك الجُوينيِّ من أنّه لا يعتدُّ في الإجماع بخلاف داود فيكون ذلك عنده إجماعاً. وقد اعتدَّ أهلُ العلم الذين

(١) ط: في حكم. والزيادة بعده من الكشاف.

(٢) عبارة ق: على أنه مدلول تحت ذلك الشيء، والتصويب من ط.

(٣) ق: على ذلك.

(٤) المحرر الوجيز ١: ٤٨٥.

(٥) ق: الغظاريف.

لهم الفهمُ التام والاجتهادُ قبل أن يُخْلَقَ الجُوينيُّ بأزمانٍ بخلافِ داود ونقلوا أقاويلَهُ في كتبهم كما نقلوا أقاويل الأئمة كالأوزاعي وأبي حنيفة ومالك والثوري والشافعي وأحمد، ودانَ[1] بمذهبِه وقولِه ناسٌ وبلادٌ وقُضاةٌ وملوكُ الأزمانِ الطويلة ولكنّه في عصرنا هذا خَمُلَ هذا المذهبُ كغيرِه من المذاهب.

﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ﴾ الإهلالُ رفعُ الصوتِ أي: ذُبح ﴿لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ من الأصنامِ والطواغيتِ ومعبودٍ غير الله ومقصود به التباهي والتفاخر. ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ في مَخْمصةٍ. ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ أي: على المسلمين ﴿وَلَا عَادٍ﴾ عليهم كقَطّاع السبيلِ والخارجِ على السلطان والمسافر في قطعِ الرحم ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في تناولِ شيءٍ من هذه المُحَرَّمات. ولا يرتفعُ الإثمُ إلاّ إذا كان المضطرُّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ. وجاء في الآية الأخرى ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۝٣﴾ [المائدة] فيقيد به مطلق قوله ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۝١١٩﴾ [الأنعام]. وقرىء بكسر نون «فمن» وضمّها، وبكسر الطاء، وبإدغام الضاد في الطاء.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٧٤ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ۝١٧٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ۝١٧٦﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ هم [٤٢/أ] علماءُ اليهود. و﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: التوراة وهو ما تضمّنتهُ من بعثةِ رسولِ الله ﷺ ونعته،

(١) ق: وبان.

وكانوا يرجونَ أنْ يكونَ منهم فلمَّا بُعِثَ من غيرهم غَيَّرُوا صِفته. ﴿ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ﴾ أي: بالكَتْم من سفلتهم ﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ وهي الهدايا التي كانوا يأخذونها على الكَتْمِ إذْ كان ملوكهم لما بُعِثَ رسولُ الله ﷺ سألوهم: أهذا الذي بَشَّرَتْ به التوراةُ؟ فقالوا: ليس هذا هو النَّبيُّ المنتظر. ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ المُتَّصفون بالكتم والاشتراء. ﴿ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ ﴾ [كناية عن تَحَمُّلِ آثامهم المؤديةِ إلى النّار في الآخرة وكأنَّهُم أكلوا النَّارَ] أو يأكلونَ النَّارَ في الآخرةِ، وهي كقوله تعالى في أكلِ مالِ اليتيم ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴿١٠﴾ ﴾ [النساء]. و﴿ فِي بُطُونِهِمْ ﴾ لرفع المجاز في «يأكلون». ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ﴾ ظاهرٌ في نفيِ تكليمِه تعالى إيَّاهم. وفيه دلالةٌ على غضبهِ عليهم لأنَّ التكليم تأنيسٌ للمتكلّم، أو لا يكلِّمهم كلاماً فيه خيرٌ لهم بل ما يشقّ عليهم. ﴿ وَلَا يُزَكِّيهِمْ ﴾ أي: لا يقبل أعمالهم فيثني عليهم.

﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ تعجُّبٌ من كثرةِ صبرهم كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾ [عبس] و﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴿٣٨﴾ ﴾ [مريم] أي هم في حالِ عذابٍ يقولُ مَنْ يراهم: ما أصبرهم. وفي[1] ما التعجبية وأفعل خلافٌ مذكورٌ في النَّحو.

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الوعيد السابق من أكلِ النارِ وانتفاءِ التكليم [والتزكية]. وهو مبتدأٌ خبرُه ﴿ بِأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [أي] حاصل بأنَّ الله. ﴿ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ ولم يتبعوه وكتموا واشتروا به ثمناً قليلاً. أقام السبب وهو تنزيل الكتاب بالحقِّ مقام المسبّب عنه وهو الكتمانُ والاشتراءُ كأنّه قيل: مستقر وثابتٌ بالكتمانِ والاشتراء. ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ وهم اليهود آمنوا ببعضِ التوراةِ وكفروا ببعضها. أو الكتاب: القرآن، والذين اختلفوا:

---

(١) ق: في.

مشركو العرب من قولهم: سِحْرٌ، أساطيرُ الأولين، كذب على الله [وغير ذلك]. ﴿لَفِي شِقَاقٍ﴾ تباينٌ وتباغضٌ ﴿بَعِيدٍ﴾ أي: عن الحقِّ والصواب.

كانت اليهود تصلي إلى المغرب والنَّصارى إلى المشرق فنزل:

﴿۞لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾.

﴿۞لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ وقِبَل: ظرف مكان تقول: زيد قبلك، أي: في المكان الذي يقابلكَ فيه. ولما تقدم ذِكْرُهم بأقبحِ الذِّكْرِ وما يؤولونَ إليه في الآخرةِ ولم يبق لهم مما يتعلقون به إلا صلاتهم وزعمهم أنَّ ذلك هو البرُّ - نفى عنهم ذلك وأثبتَ ما يكونُ به [البِرُّ] وهي الأوصافُ التي ذكرها. وقُرِىء: البِرّ بالنَّصب على أنَّه خبر ليس، وبالرفع على أنَّهُ اسمها و«أن تولوا» الخبر. والبرُّ اسمٌ جامعٌ لأنواعِ الخير. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [قرىء بتشديد نون لكنَّ ونصب البرّ، وبالتخفيف والرفع. «والبرّ» ليس نفس «من آمن»] فهو على حذف من الأول أي: ولكن ذو البرّ، أو من الثاني أي: برّ من آمن، أو جعل «البرّ» نفس «من آمن» مبالغة.

﴿بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ وهذه أركانُ الإيمان كما جاء في الحديث[1]: «أن تؤمنَ باللهِ وملائكتِه وكُتبِه ورسلِه واليومِ الآخر». فاليهود أخلّوا بالإيمان بالله تعالى لتجسيمهم وقولهم عُزير ابنُ الله، والنَّصارى

(١) صحيح مسلم ١: ٣٧.

بقولهم المسيح ابن الله، والنَّصارى أنكروا المَعادَ الجسماني واليهود قالوا لن تَمَسَّنا النَّارُ وعادَوْا جبريلَ عليه السلام، والنَّصارى واليهود أنكروا القرآنَ ونبوَّةَ رسولنا محمّدٍ ﷺ.

﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ﴾ واليهود أبخلُ العالم وأخصُّ[1] بإلقاء الشُّبَه لأخذِ الأموال. ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ أي: على حُبِّ المُؤْتِي المالَ وهذا من أعظمِ المدحِ أنْ تتعلق نفسٌ بشيءٍ فتَبْذُلَهُ[2] طاعةً لله. ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بدأ بالأهمِّ لأنّها صدقةٌ وصِلةٌ، ثم باليتامى إذْ ليس لهم مَنْ يقوم بأَوْدِهِم، وفي الحديث[3]: «أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنَّةِ»، ثُمَّ بالمساكين لأنَّ الحاجةَ قد تَشْتَدُّ بهم، ثُمَّ بابن السبيل لأنّه منقطعٌ به عن أهله، [٤٢/ب] ثم بالسائلين لأنَّ حاجتهم دونَ حاجةِ مَنْ تقدّم لأنّه عرَّضَ نفسه للسؤال[4]. ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ وهم الذين يعانون في فَكِّ رقابهم من مُكاتَبٍ وأسير. ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ معطوف على «من آمن» أو على القطع أي: وهم الموفون. والعامل في «إذا»[5] الموفون، أي: لا يتأخّر إيفاؤُهم بالعهدِ عن وقتِ إيقاعه. وقُرِىء: والموفين نصباً على المدح. ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ قُرِىء رفعاً ونصباً. والبأساء: الشدّة كالفقر والقتال، والضرَّاء [ما يضرُّ] من زَمانةٍ وغيرها. ﴿وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ أي: [وقت] شدّةِ القتال واضطرام الحرب. ﴿أُولَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الذين جمعوا هذه الأوصافَ. ﴿ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ في أقوالهم وأحوالهم.

---

(١) ط: وأحرصهم.

(٢) ق: يتعلق.. فيبذله.

(٣) صحيح مسلم ٤: ٢٢٨٧ وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٢: ٤٥١.

(٤) ق: في السؤال.

(٥) ق: إذ.

كان قوم من العرب أقوياء أعزّاء لا يقتلونَ بالعبدِ منهم إلا سَيِّداً ولا بالمرأةِ إلا رجلاً، وكان في بني إسرائيل القصاص دون الدِّية فأنزل الله تعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ وأصلُ الكتابة الخطُ وكنى به عن الإلزام. و﴿في القتلى﴾ يظهر أنَّها للسبب كهي في «دخلت امرأة النّار في هِرَّةٍ[1]» أي: بسبب القتلى وبسبب هِرَّةٍ، والقتلى جمع قتيل. ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ ظاهرُ هذا التفصيل اعتبارُ المماثلةِ بالحريَّةِ والعبوديةِ والأُنوثة، وظاهرُ عموم ﴿الحر بالحر﴾ أنَّ الوالدَ يُقتلُ إذا قَتَلَ ابنَهُ وهو قول عثمان البتِّي. وقال مالك: إذا أضجعه وذَبَحه[2] قُتِلَ به. وقد أجمعوا على قتل الحرّ بالمرأة والمرأة بالرجل. والظاهرُ من الآية مشروعيةُ القصاصِ في القتل بأيِّ شيء حصل به القتلُ.

﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ الواجبُ من ظاهر الآية إمَّا القصاص وإمّا الدية، ومَنْ عُفِيَ له: هو القاتل. والضمير في «له» و«من أخيه» عائد عليه. و«عفي» لا يتعدى لكن ضُمِّنَ ما يتعدى أي: فمن تُرِكَ له شيءٌ من أخيه أي: من دية دم أخيه [أو كنى بأخيه] عن وليِّ الدّم،

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٠٢٣.

(٢) كتبت في الحاشية.

أو أبقى «عفي» على أصل وضعه. و«شيء» عبارة عن المصدر أي: شيء من العفو، والعفوُ لا يتأتى إلا من الولي. والمعنى: فإذا عفا الوليُّ عن شيءٍ يتعلَّقُ بالقاتلِ فليتبع ذلك القاتل بالمعروف ولا يعنِّفه ولا يطالبه إلا مطالبةً جميلة. ﴿وَأَدَآءٌ﴾ من القاتل ﴿إِلَيْهِ﴾ أي: إلى الوليِّ ﴿بِإِحْسَٰنٍۗ﴾ أي: لا يمطله ولا يبخسه شيئاً، وإنْ كان المعنى: بأخيه المقتول فالضمير في «إليه» عائدٌ على العافي وهو الوليّ ويدلُّ عليه قوله «فمن عفي» لأنَّهُ يستدعي عافياً. والظاهر أنَّهُ لا يتحتم للوليِّ أنْ يَقْتَصَّ إذا عُفيَ للقاتلِ شيء إذْ يكون التقدير: فالواجب اتباع. ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: العفو والديّة ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ حيث يسلم القاتل من أن يُقتل إذْ كان أهلُ التوراة مشروعيةُ القتل عندهم تُحَتّمُ القصاصَ، ومشروعيةُ أهلِ الإنجيل تحتُّمُ العفو. ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ أي: بعد العفو والديّة فقتل من قتله ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إمَّا في الدنيا وهو قتله قصاصاً، وإما في الآخرة حيث تَعَدَّى ما حَدَّ له اللهُ.

﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ﴾ أي: في شرع القصاص حياةٌ، وذلك أنَّه إذا علم أنّه إنْ قَتلَ قُتِلَ كان في ذلك ارتداعٌ عن القتلِ وإمساكٌ، فكان ذلك حياة له ولمن يريد قتله. وكانت العرب إذا قتل رجل رجلاً من قبيلة، راموا أنْ يَقْتَصُّوا منه فيقتتلون فَيُفْضِي ذلك إلى فناءِ عددٍ كثيرٍ من الفريقين، فلمَّا شُرِعَ القَصاصُ رَضُوا به وسلَّموا القاتلَ للقَوَد أو صالحوا على الدِّية وتركوا القتالَ فكان لهم في ذلك حياة، وكم قتل مهلهل بأخيه كليب حتى كاد يفني بكر بن وائل. ﴿يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ هم الذين ينتفعون بمشروعية[1] القَصاص وما فيها من المصلحةِ العامة. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ القصاص فتكفُّونَ[2] عن القتلِ.

---

(١) ق: بمشرعية.

(٢) ق: فتلفون.

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨٢﴾ ﴾.

ولما ذكرَ القصاصَ أتبعَ ذلك بالتنبيه [٤٣/أ] على الوصية لتنبيه كُلِّ أحدٍ على مفاجأةِ الموتِ فيوصي لئلا يموتَ على غيرِ وصيةٍ وهو تعالى قد كتبها على المؤمنين. والخطاب في ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ للمؤمنين(١)، مقيّداً بالإمكانِ على تقدير التجوُّزِ في حضورِ الموت. ولو جرى الكلامُ على خطابهم لكان التركيب: إذا حَضَرَكُم الموتُ، لكن رُوعيَ العمومُ من حيث المعنى إذِ المعنى: كتب على كلٍّ واحدٍ منكم، ثم أظهر ذلك المضمر إذ كان يكون: إذا حضره(٢) الموتُ، فقيل: إذا حضر أحدَكم الموتُ. ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ أي: مالاً والظاهرُ مُطْلَقُ المالِ وأنّ الوصية تكونُ واجبةً ويجمع للوارث بين الوصية والميراث بحكم الاثنين(٣)، وقال به قومٌ. وعن ابن عباس وغيره أنّه تَقَرَّرَ الحكمُ بهذا برهة ثم نُسِخَ منها كلّ مَنْ يرث بآيةِ الفرائض. وجواب كلٍّ من الشرطين «إذا» و«إن» محذوفٌ تقديره: فليوصِ ودَلَّ عليه سياقُ المعنى، والمقدر للأول.

﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أي: بالذي حَدَّهُ الشارعُ من كونهُ لا يزيدُ على الثُّلُثِ ولا يوصى لغنيٍّ دونَ فقيرٍ. وقال ابنُ عطية(٤): ويتّجه في إعراب هذه الآية أنْ

(١) ق: للموصين.
(٢) ق: حضر.
(٣) ق: الآيتين.
(٤) المحرر الوجيز ١: ٥٠١.

يكون «كتب» هو العامل في «إذا»[1] والمعنى: توجّه إيجاب الله عليكم ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبَّر عن توجُّه الإيجاب بـ«كتب» لينتظم إلى هذا المعنى أنّه مكتوب في الأزل. و«الوصية» مفعول ما لم يسمَّ فاعله بـ«كتب»، وجواب الشرطين «إذا» و«إن» مقدَّرٌ يدلُّ عليه ما تقدم من قوله «كتب عليكم» كما تقول: شكرتُ فِعْلَكَ إنْ جئتني إذا كان كذا انتهى كلامه.

وفيه تناقضٌ لأنّه قال: العامل في إذا: كتب، وإذا كان العامل فيها «كتب» تَمحَّضَتْ للظرفية ولم تكن شرطاً. ثم قال: وجوابُ الشرطين إذا وإنْ مقدَّرٌ يدلُّ عليه ما تقدّم إلى آخر كلامه. وإذا كانت «إذا» شرطاً فالعاملُ فيها إمّا الجواب وإمّا الفعل بعدها على الخلافِ الذي في العاملِ فيها، ولا يجوزُ أنْ يكون العاملُ فيها ما قبلَها إلا على مذهبِ مَنْ يُجيزُ تقديمَ جوابِ الشرط عليه، ويفرع على أنّ الجواب هو العامل في إذا، ولا يجوز [أنْ يكون العامل فيها ما قبلها، ولا يجوز] تأويل ابنُ عطية على هذا المذهب لأنّه قال: وجواب الشرطين إذا وإن مقدَّرٌ يدلُّ عليه ما تقدّم. وما كان مُقَدَّراً يدلُّ عليه ما تقدّم يستحيل أنْ يكونَ هو الملفوظ به المتقدم، [وهذا الإعراب] هو على ما يقتضيه الظاهر من أنَّ «الوصية» مفعول لم يُسَمَّ فاعله مرفوع «بكتب».

وأجاز بعضُ المعربين أن ترفع «الوصية» على الابتداء على تقدير الفاء، والخبر إمّا محذوفٌ أي: فعليه الوصيةُ، وإما منطوقٌ به وهو قوله ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ أي: فالوصيةُ للوالدين، فتكون هذه الجملة الابتدائية جواباً لما تقدّم والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله «بكتب» مضمراً أي: الإيصاء يُفَسِّرُه ما

(١) ق: إذ.

بعده. قال ابنُ عطية[١] في هذا الوجه: ويكون هذا الإيصاءُ المقدّر الذي يدلُّ عليه ذِكْرُ الوصية بعد، هو العامل في «إذا» وترتفع «الوصية» بالابتداء وفيه جواب الشرطين على نحو ما أنشد سيبويه[٢]:

مَنْ يفعل الصالحات الله يحفظه

ويكونُ رفعها بالابتداء بتقدير: فعليه الوصيةُ، أو بتقدير الفاء فقط كأنّه قال: فالوصيةُ للوالدين انتهى كلامُه.

وفيه أنّ «إذا» معمولة للإيصاء المقدّر ثُمَّ قال إنّ «الوصية» فيه جواب الشرطين. وقد تقدم ما يناقض ذلك، لأنّ «إذا» من حيث [إنّها] معمولةٌ للإيصاء لا تكونُ شرطاً، ومن حيث إنّ «الوصية» فيه جواب «إذا» تكون شرطاً فتناقضا لأنَّ الشيءَ الواحدَ لا يكونُ شرطاً وغيرَ[٣] شرطٍ في حالةٍ واحدة. ولا يجوز أنْ يكون الإيصاءُ المقدّر عاملاً في «إذا» أيضاً لأنّك إما أن تُقَدِّرَ هذا العاملَ في «إذا» لفظة الإيصاء فحذف، أو ضمير الإيصاء لا جائز أن تقدّره لفظة الإيصاء وحذف، لأنّ المفعول الذي لم يُسمّ فاعله لا يجوز حذفه. وابنُ عطية قَدَّر لفظ الإيصاء ولا جائز أن تقدره ضمير الإيصاء لأنَّهُ لو صرّح [٤٣/ب] بضمير المصدر لم يَجُزْ له أنْ يعمل لأنّ المصدرَ من شرطِ عمله عند البصريين أنْ يكون مُظهراً، وإذا كان لا يجوز إعمالُ لفظِ مُضْمَرِ المصدرِ فمنويّه أحرى أنْ لا يعمل. وأمّا قوله: وفيه جوابُ الشرطين فليس بصحيحٍ، فإنَّا قد قررنا أنَّ كلَّ شرطٍ يقتضي جواباً على حدته والشيءُ الواحدُ

---

(١) المحرر الوجيز ١: ٥٠١.

(٢) انظر تعليق المصنف عليه وحاشيتنا على كلامه في الهوامش التالية، وانظر أيضا البحر ٢: ٢٠.

(٣) ق: غير.

لا يكونُ جواباً لشرطين. وأما قوله: على نحو ما أنشد سيبويه:

من يفعل الصالحات اللهُ يحفظه

فهو تحريفٌ على سيبويهِ وإنّما أنشده سيبويه في كتابه: [من البسيط]

مَنْ يفعل الحسناتِ الله يشكرها[١]   والشـرُّ بـالشـرِّ عنـد الله مثـلان

وأما قوله: فعليه الوصيةُ أو بتقدير الفاء فقط كأنّه قال: فالوصيةُ للوالدين، فكلامُ مَنْ لم يتصفَّح كلام[٢] سيبويه، فإنَّ سيبويه نَصَّ على أنَّ مثل هذا لا يكون إلاّ في ضرورة الشعرِ فينبغي أن يُنَزَّه كتابُ الله عنه.

قال سيبويه[٣] وسألته - يعني الخليل - عن قوله: إنْ تأتني أنا كريم، قال: لا يكونُ هذا إلاّ أنْ يضطرَّ الشاعرُ من قِبَل أنّ [أنا] كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا[٤] لا يكونان إلا مُعَلَّقين بما قَبْلَهما فكرهوا أنْ يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء وقاله الشاعر مضطراً وأنشد البيت السابق: من يفعل الحسنات. وذُكِرَ عن الأخفشِ أنَّ ذلك على إضمارِ الفاء، وهو محجوجٌ بنقل سيبويه أنَّ ذلك لا يكون إلاّ في الاضطرار.

وأجاز بعضُهُم أنْ يقام مقامَ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه الجار والمجرور الذي هو «عليكم» وهو قولٌ لا بأس به على ما نقرّره[٥] فنقول: لما أخبر أنَّه كتب على أحدهم إذا حضره الموتُ إنْ ترك خيراً، يتشوّفُ السامع لذكرِ

(١) ق: يشكره. والبيت في الكتاب ٣: ٦٥، وهو منسوب فيه لحسّان وليس في ديوانه.
(٢) ق: فكلام.
(٣) الكتاب ٣: ٦٤.
(٤) ق: فإذا.
(٥) ق: تقرره.

المكتوبِ ما هو فتكون «الوصية» مبتدأ أو خبراً لمبتدأ على هذا التقرير، وتكون[1] جواباً لسؤال مُقَدَّر كأنَّه قيل: ما المكتوبُ على أحدنا إذا حضره الموتُ وترك خيراً؟ فقيل: الوصيةُ للوالدين والأقربين هي المكتوبة، أو المكتوب الوصية للوالدين والأقربين. ونظيره: ضرب بسوط يوم الجمعة زيد المضروب أو[2] المضروب زيد، فيكون هذا جواباً لسؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنَّه قيل: مَنِ المضروبُ؟. وهذا الوجهُ أحسن وأقلُّ تكلُّفاً من الوجه الذي قبله وهو أنْ يكون المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه الإيصاء أو ضمير الإيصاء، ويجوز أنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ تقديرُه: كُتِبَ على أحدكم، ثُمَّ أبرزه في قوله «إذا حضر أحدكم الموت» دلالةً على المحذوفِ والمعنى: كُتبَ على أحدكم إذا حضره الموتُ، فتكون الوصيةُ مكتوبةً على ذلك الأحد لا على الذين آمنوا، ويجوز أن يكون ثَمَّ معطوفٌ محذوف تقديرُه: إذا حضر أحدَكُم الموتُ وترك خيراً ووصى، وتكون «الوصية» معمولة «لكتب» على حذفِ مضافٍ تقديره: كُتِبَ عليكم إنفاذُ الوصية. ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ فيه وفي «كتب» دلالةٌ على الوجوبِ، وانتصاب «حقاً» على أنّه مصدرٌ مؤكّد لمضمونِ الجملة، قاله الزَّمخشريُّ وابنُ عطية[3]. وكون [«على»] متعلقاً به أو في موضع الصفة يُخْرجه عن التوكيد. والأوْلى عندي أن يكون مصدراً على غير الصدر لأن معنى كتب: وجبَ وحقَّ.

﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ﴾ أي: الإيصاء. ﴿بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ﴾ كنَّى بالسماعِ عن العلمِ لأنَّه

---

(١) ق: ويكون.

(٢) ق: إذ.

(٣) انظر الكشاف ١ : ٣٣٤، والمحرر الوجيز ١ : ٥٠٤.

طريقٌ لحصولِه وتبديلِه في تغييرِ بعضِ ألفاظه[١] ووضعِه غير مواضعه وقسمته ووصوله إلى مستحقِّه. ﴿فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ﴾ أي: إثمُ تبديلِه. ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ أقام الظاهرَ مقامَ المُضْمَرِ وأتى بالجمعِ على معنى مَن لا على اللفظ. ودلّ بقوله «على الذين يبدلونه» على العلّيةِ الحاصلةِ بالتبديل. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لقول الموصي ﴿عَلِيمٌ﴾ بفعل الموصي[٢]، وفيه تهديدٌ ووعيد.

﴿فَمَنْ خَافَ﴾ أي: خَشيَ. ﴿مِن مُّوصٍ جَنَفًا﴾ أي: قطعاً لميراث [٤٤/أ] مَنْ يَرِثُه وإنْ لم يتعمَّدْ ذلك ﴿أَوْ إِثْمًا﴾ إذا تعمَّدَ ذلك. ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: بينه وبين وارثه بردِّه عن ذلك، أو بين الورثةِ والموصى لهم. ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ أي: على الساعي في الإصلاح. ولما كان الإصلاحُ يحتاج إلى الإكثارِ من القولِ وقد يتخلَّله بعضُ ما[٣] لا ينبغي من قولٍ أو فعلٍ بيَّنَ أنَّ ذلك لا إثمَ فيه إذا كان لقصدِ الإصلاح. ودلَّت الآيةُ على جوازِ الصُّلْحِ بين المتنازعين إذا كان مَنْ يريد الصلح عالماً لإفضاء تلك المنازعةِ إلى أمرٍ محذورٍ في الشرع. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾[٤] للموصي إذا وافقَ على الإصلاحِ ﴿رَّحِيمٌ﴾ به أو بين الورثة والموصى له.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾.

(١) عبارة ق: وتغييره في تبديله بعض ألفاظه.
(٢) ط: الوصي.
(٣) ق: بعض من.
(٤) ق: غفور رحيم.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ إنْ كان قد سبقَ التعبُّدُ به فألْ للعهد وإلاّ فللجنس. ﴿كَمَا﴾ أي: كَتْباً كما، فهو نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أو في موضع الحال على مذهب سيبويه. والتشبيه في مطلق الكَتْب وإنْ كان المتعلّق مختلفاً بالعدد أو بغيره[1]. و«ما» مصدرية. ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ هم الأنبياء وأممهم. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ظاهرُه التعلق «بكتب»، والمعنى أنّ فيه رَدْعَ النَّفس عن الشهوات فتحصل التقوى.

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ أي: صوموا أياماً يحصرها العَدُّ أي: هي قلائل. وانتصاب «أياماً» «بالصيام» كما قال الزَّمخشريُّ[2] وتمثيله إياه بنويتُ الخروجَ يوم الجمعة خطأٌ واضح، لأنَّ معمول المصدر من صلته وقد فصل بينهما بأجنبيٍّ وهو قوله «كما كتب». فـ«كما كتب» ليس بمعمولٍ للمصدر وإنَّما هو معمولٌ لغيرِه على أي تقديرٍ قدَّرته من كونِه نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أو في موضعِ الحال. ولو فرعت على أنّه صفةٌ للصيام على تقدير أنَّ تعريفَ الصيام تعريفُ جنس فيوصف بالنّكرة لم يَجُزْ أيضاً، لأنَّ المصدرَ إذا وُصِفَ قبل ذِكْرِ مَعْمولِه لم يجز إعمالُه، فإن قدّرت الكاف نعتاً لمصدر من الصيام كما قد قال به بعضُهم وضَعَّفناه قبلُ فيكون التقدير: صوماً كما كتب - جاز أنْ يعمل في «أياماً» «الصيام» لأنَّهُ إذْ ذاك العامل في «صوماً» هو المصدر فلا يقع الفصلُ بينهما بما ليس بمعمولٍ[3] للمصدر. وأجازوا أيضاً انتصاب «أياماً» على الظرف والعامل فيه «كتب» وأن يكون مفعولاً على السَّعة ثانياً والعامل

(١) ق: بغير.

(٢) انظر الكشاف ١: ٣٣٥.

(٣) ق: معمول.

فيه «كتب» وإلى هذا ذهب الفَرَّاء والجعفي[١].

وكلا القولين خطأ. أما النَّصب على الظرف بأنَّهُ[٢] محل للفعل والكتابة ليست واقعة في الأيام لكن متعلّقها هو الواقع في الأيام - فلو قال الإنسانُ لولده وكان ولد في يوم الجمعة: سَرَّني ولادتكَ يوم الجمعة، لم يمكن أن يكون يوم الجمعة معمولاً لسرَّني، لأنَّ السرور يستحيل أنْ يكون يوم الجمعة إذْ ليس بمحلٍّ للسرور[٣] الذي أسنده إلى نفسه. وأمَّا النَّصب على المفعولِ اتساعاً فإنَّ ذلك مَبْنيٌّ على جوازِ وقوعِه ظرفاً لكتب، وقد بيّنا أنْ ذلك خطأ.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ ظاهرُه مُطْلَقُ المرضِ بحيث يصدقُ عليه الاسمُ، وبه قال ابن سيرين وعطاء والبخاريُّ. ولمعظم الفقهاء تقييداتٌ مضطربة لا يدلُّ عليها كتابٌ ولا سُنَّة.

﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ ظاهرُه اعتبارُ مطلق السفر زماناً وقصداً، ولا يكونُ إلا بعد الخروج للسفر لا لمؤمّل السفر.

﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ الجمهورُ على أنْ في الكلام محذوفاً تقديرُه: فأفطرَ فَعِدَّةٌ أي: فالواجبُ عدّة. والظاهر أنْ لا حذفَ وأن فرض المريض والمسافر هو العدّة وأنّه لو صام لم يجزئه فيجب القضاء، ورُوي ذلك عن قومٍ من الصحابة وعن طائفةٍ من أهلِ الظاهر. وقُرِىء: فعدة بالرفع أي: فالواجبُ عدة، وبالنصب أي فليصم عدّة. والعدّة بمعنى المعدود، ومعلوم[٤] أنَّها عدة

---

(١) ط: والحوفي.

(٢) عبارة ق: أما الظرف على الظرف فإنه.

(٣) ق: السرور.

(٤) ق: ومعنى أنها.

الأيام التي فاتته. و﴿أُخَرَ﴾ صفة «لأيام» وهي جمع أُخرى [مقابلة آخرَ]، وآخرَ مقابل آخَرين لا جمع أخرى مقابلة [٤٤/ب] الآخِر المقابل للأول.

وظاهرُ الآية يقتضي عددَ ما فاتَهُ، فلو فاته الشهرُ وكان تاماً أو ناقصاً قضاه كما فاته، وإنَّه لا يتعيَّنُ التتابع، وإنَّهُ لو أخرَ حتَّى دخل رمضان آخر لا يجبُ عليه إلا قضاء ما فاته. وقُرىء: يطيقونه مضارع أطاق، ويَطُوقونه مضارع أطوق وهذا شاذٌّ كأغيلت[(١)] وأطولت، ويُطوَّقونه مضارع [طوّق] مبنياً للمفعول، ويطوِّقونه مضارع طوّق[(٢)]. وقُرىء: يطيّقونه مضارع تطيّق على وزن تَفَيْعَلَ[(٣)] من الطوق كقولهم: تديّر، اجتمعت ياء وواو، وسُبقت إحداهما بالسكون فأُبدلت الواوُ ياءً وأُدغمت فيها الياء فقيل: تطيّق. ومعانيها كُلُّها راجعةٌ إلى معنى الاستطاعةِ والقُدْرةِ. وعلى قراءة تشديد الواو والياء يكون بمعنى التكليف أي يتكلَّفُونَه أو يكلفونه.

والضميرُ في «يطيقونه» عائدٌ على الصوم فقيل: كان الصومُ مخيّراً فيه للمقيم والحاضر[(٤)]، ثم نُسخ بقوله تعالى ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴿١٨٥﴾﴾ [البقرة]. وقُرىء: فدية منوناً، طعامٌ مرفوعاً بدلاً من «فدية». «مسكين» [مفرداً وجمعاً، وقُرىء بالإضافة والجمع. وتبيّن بقراءة الإفراد أنَّ الحكم لكلِّ يومٍ يُفْطِرُ فيه طعام مسكين] ولا يُفهم ذلك من الجمع. وثَمَّ محذوفٌ تقديره: يطيقون الصومَ ويفطرون.

﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا﴾ في الطعام للمسكين، أو في عدد مَنْ يلزمه إطعامه.

---

(١) ق: كما عللت. والتصويب من ط.

(٢) ق: أطوق.

(٣) ق: يفيعل.

(٤) ق: الحاضر.

و«من» في قراءة من جعله ماضياً تحتملُ الموصوليةَ[١] والشرطيةَ. وفي قراءة: يَطَّوعْ[٢] مضارعاً مجزوماً شرطية. وانتصب «خيراً» على إسقاط الحرف أي: بخير، أو صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: تطوعاً خيراً، فهو عائدٌ على المصدر المفهوم من «تطوّع» أي: فالتطوّعُ. ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ أي: أيُّها المطيقون ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من الفِطْرِ والفدية ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: إن كنتم من أهل العلم والتمييز.

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾.

الشهر: مصدر شهرَ الشيءَ أظهره، وبه سُمِّيَ الشهر وهو المُدَّةُ الزمانيةُ التي يكون مبتدأُ الهلالِ فيها إلى أنْ يستنير ثُمَّ يطلع خافياً. و﴿رَمَضَانَ﴾ عَلَمٌ ممنوعٌ من الصَّرْفِ ويُجمع بالألف والتاء وعلى أرمضة، وعلقه هذا الاسم من مدّة كان فيها في الرَّمَضِ وهو شِدَّةُ الحَرِّ. وقُرِىء: شهر بالرفع [مبتدأ] خبره الموصول، ويكون ذِكْرُ هذه الجملةِ تقدمةً لفرضيةِ صومِه بذكرِ فضيلته[٣]. والتنبيه على [أنَّ] هذا الشهرَ هو الذي أُنزلَ فيه القرآنُ هو الذي يفرض عليكم صومه. هذا إنْ كان قوله «أياماً معدودات» لا يُرادُ بها أيام رمضان، وإنْ

(١) ق: الموصولة.

(٢) ق: تطوع.

(٣) عبارة ق: تقدمت.. لذكر فضيلته.

أريدتْ بها فكان رفعُه على تقديرِ مبتدأ أي: تلك الأيام شهر رمضان. وقرىء: شهر بالنصب أي: صوموا. وجَوَّزَ الزَّمخشريُّ[١] أنْ يكون مفعولاً لقوله «وأن تصوموا». وهذا لا يجوزُ لأنَّ تصوموا صلة «لأن»[٢]، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر الذي هو خبر لـ«أن تصوموا»[٣]. لو قلت: أن تَضْرِبَ زيداً شديد، ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ جاز. ولو قلت: أن تضرب شديد زيداً لم يجز. وأدغمت فرقةٌ: شهْر رَمضان، وقال ابنُ عطية[٤]: لا تقتضيه الأصولُ. وعلَّل ذلك، ويعني بالأصولِ أصولَ البصريين. ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثرُ البصريين ولا على ما اختاروه، بل إذا صَحَّ النقلُ وجبَ المصيرُ إليه. والضميرُ في «فيه» للقرآن أي: بُدىءَ بإنزالِه فيه وذلك في الرابع والعشرين منه. وقُرىء: القُرآن بنقل حركة الهمزة إلى الراء وحذفها معرَّفاً ومنكَّراً. و«هدى» حال لازمة. وأل في «الهدى والفرقان» للعموم فيكون «هدى» و«بيّنات» بعضاً منهما.

وقال ابنُ عطية[٥]: اللام في «الهدى» للعهد والمراد الأول [وهو هدى] انتهى كلامه. يعني أنَّهُ أتى به منكَّراً أولاً[٦] ثمّ أنزله معرَّفاً ثانياً يدلُّ على أنه الأول كقوله تعالى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴿١٦﴾﴾ [المزمل] فمعلومٌ أنّ الرسولَ الذي عصاه فرعونُ هو [٤٥/أ] الرسولُ الذي أُرسلَ إليه، ومن ذلك قولهم: لقيتُ رجلاً فضربتُ الرجلَ، فالمضروبُ هو

---

(١) انظر الكشاف ١: ٣٣٦.

(٢) ق: لأل.

(٣) بعدها في ق: من صلة لأل وقد فصلت بين الصلة.

(٤) المحرر الوجيز ١: ٥١٥.

(٥) المحرر الوجيز ١: ٥١٦.

(٦) ق: أول.

الملقيّ. ويعتبر ذلك بجعل ضمير النّكرة مكان هذا الثاني فيصحُّ المعنى، لأنَّهُ لو أتى بـ: عصاه[١] فرعون أو: لقيت رجلاً فضربته لكان كلاماً صحيحاً.

ولا يتأتى هذا الذي قاله ابنُ عطية [هنا] لأنّه ذكر هو والمعربون أنَّ «هدى» منصوبٌ على الحال، والحال وصف في ذي الحال، وعطف عليه «وبيّنات» ولا يخلو قوله «من الهدى» المراد به الهُدَى الأول من أن يكونَ صفةً لقوله «هدى» أو لقوله «وبيّنات» أو لهما أو متعلقاً بلفظة[٢] «بيّنات» لا جائز أنْ يكونَ صفة «لهدى» لأنّهُ من حيث هو وصف[٣] لزم أنْ يكون بعضاً، ومن حيثُ هو الأول لزم أن يكون هو إيَّاهُ. والشيءُ الواحدُ لا يكونُ بعضاً وكلاً لماهِيَّتِه، ولا جائز أنْ يكونَ صفة «لبيّنات» فقط لأنّ «بينات» معطوفٌ على «هدى» و«هدى» حال، فالمعطوفُ على الحالِ حالٌ، والحال وصف[٤] في ذي الحال. فمن حيث كونهما حالين [وصف] بهما ذو الحال إذ هما وصفان[٥]، ومن حيث وصفت «بيّنات» بقوله «من الهدى» خصّصتهما به فتوقف تخصيص القرآن على قوله «هدى وبيّنات» معاً. ومن حيثُ جعلتَ من «الهدى» صفةً «لبيّنات» تَوقَّف تخصيصُ «بيّنات» على «هدى» ولزم من ذلك تخصيص الشيء بنفسه وهو محال. ولا جائز أنْ يكون صفةً لهما لأنّه يَفْسد[٦] من الوجهين المذكورين في كونه وصفاً «لهدى» فقط أو «لبيّنات»

---

(١) ق: بعصاة.

(٢) مشوشة في ق رسمها: بافطر.

(٣) ق: وصفه.

(٤) ق: والحال إن وصف.

(٥) عبارة ق: فمن حيث كونهما حالين لهما ذو الحال إذ هما وصفا.

(٦) ق: تقييد.

فقط. ولا جائز أنْ يتعلقَ بلفظة[1] «وبيّنات» لأنَّ المتعلق تقييدٌ للمتعلقِ به فهو كالوصفِ فيمتنعُ من حيثُ يمتنعُ الوصفُ. وأيضاً فلو جعلت هنا مكان الهدى ضميراً فقلت: وبيّنات منه أي: من ذلك الهدى لم يصحّ، فلذلك اخترنا أن يكون «الهدى والفرقان» عامَّين حتى يكون «هدى وبيّنات» بعضاً منهما[2].

﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ﴾ أي: مَنْ كان حاضراً مقيماً بصفة التكليف. وانتصب «الشهر» على الظرف، ومفعول «شهد» محذوفٌ أي: المِصْر أو البلد، و«منكم» في موضع الحال أي: كائناً منكم. وقال أبو البقاء: «منكم» حال من الفاعل وهي متعلّقة بـ«شهد». وقوله متناقض. وقُرىء بكسر لام «فليصمه» وبسكونها، وقول ابن مالك إنَّ فتحها لغةٌ، وعزاها ابنُه إلى سُليم وقال: حكاه الفرَّاء، وقَيَّده[3] ابنُ عذرة بفتح حرف المضارعة بعدها، وإنْ ضُمَّتْ أو كسرت نحو ليكرم[4] ولينبذن فالكسر.

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ أي: يطلب، عَبَّر بالإرادة عن الطلب. وأراد: يتعدى بالباء وبنفسه للأجرام وللمصادر. و«اليسر» عام فيندرجُ فيه ما تَضَمَّنَتْهُ هذه الآياتُ من التيسير. وقرىء بإسكان السينين[5] وبضمهما. ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ وقرىء بالتخفيف والتشديد. «ولتكملوا»[6] خطابٌ لمن أفطر في

(١) ق: لفظة.

(٢) ق: منها.

(٣) ق: قيّده.

(٤) ق: ليلزم.

(٥) يريد سين «اليسر والعسر».

(٦) ق في الموضعين: وليكملوا.

مرض أو سفر. «العدّة» أي: عدّة الأيام التي أفطرَ فيها بأنْ يصومَ مثلها. واللام لام كي متعلق بمحذوف متأخر تقديره: سَاوَى في الثواب بين صومها في رمضان وبين قضائِها في غيره. ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: تعظموه وتُثْنُوا[1] عليه. ﴿عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ أي: هدايتكم، طلبَ منكم التيسيرَ في التكاليف. ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ شرع ذلك للترخيص والتيسير.

رُوي أنَّ قوماً قالوا لرسولِ الله ﷺ: أقريبٌ رَبُّنَا فنناجيه أم بعيدٌ فنناديه؟ فنزل ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ والخطابُ له صلى الله عليه وسلم. وجواب إذا ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ على إضمار: فقل: إنّي قريبٌ. والقُرْبُ هنا عبارةٌ عن سماعهِ لدعائِهم. ﴿أُجِيبُ﴾ راعى ضمير التكلّم في «إنِّي» وهو أكثرُ في كلامِ العربِ من مراعاةِ الخبر، تقول: أنا رجل آمرٌ بالمعروفِ، ويجوز: يأمر بالياء على [٤٥/ب] مراعاة الغيبة. ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ أي: دعاءه. والهاء في «دعوة» هنا ليست دالّة على الوحدة بل مصدر بُنِيَ على فَعلة كرحْمة. والظاهرُ عمومُ الداعي، وقد ثبتَ بصريحِ العقلِ وصحيح النقل أنَّ بعض الداعين لا يُجيبه اللهُ تعالى إلى ما سأل، فهو مقيد بمن شاء اللهُ أنْ يُجيبَهُ. ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى﴾ أي: فليجيبوني إذا دعوتهم إلى الإيمان. «واستجاب» أكثر تعدية باللام، واستفعل بمعنى أفعل كاستنار وأنار. ﴿وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾ أي: ليدوموا على الإيمان. وقُرِىء: يرشدون بضم الشين وفتحها وكسرها، ومبنياً للمفعول.

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ

(١) ق: وليكبروا.. يعظموه ويثنوا.

﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾﴾.

لما نزل صومُ رمضان كانوا لا يقربونَ النِّساء رمضانَ كُلَّه، وكان رجالٌ يخونون أنفسهم فنزلت. وقُرىء: أُحِلَّ وأَحَلَّ [لكم] ليلة الصيام. ولا يُراد بـ«ليلة» الواحدة بل الجنس، والنَّاصب لليلة «الرَّفث» مقدّر لا الرَّفثُ المذكور لأنّه مصدر. وأُضيفت اللَّيلةُ إلى الصّيام وذلك بأدنى ملابسة إذ الصّيام يُنْوى باللَّيل. و﴿ٱلرَّفَثُ﴾ كناية عن الجماع، وعُدِّيَ بإلى لتضمُّنه معنى الإفضاء وهي من الكنايات الحسنة كقوله ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا ﴿١٨٩﴾﴾ [الأعراف] وكقوله ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ ﴿٢٢٣﴾﴾ [البقرة]. والنِّساء جمع نِسْوة فهو جمع جمع، أو جمع امرأة على غير اللّفظ. ولما كان يشتملُ كُلٌّ من الزوجين على صاحبه في العناق كَنَّى عن ذلك بقوله ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ وقَدَّمَ «هن لباس لكم» لظهورِ احتياجِ الرجل وقلّة صبرِه عنها فإنَّه البادِىءُ بالطَّلَبِ، وهي استعارةٌ بديعة. وأفرد اللِّباس لأنّه كالمصدر.

﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ﴾ افتعل بمعنى فعل كاقتدر وقدر، وعَبَّرَ به عمَّا وقعوا فيه من المعصيةِ بالجماعِ وبالأكلِ بعد النومِ أي تنقصون[1] أنفسكم من الخير. ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: قبل توبتكم وخَفَّفَ عنكم بالرخصة[2]. ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ﴾ أي: ليلة الصيام ﴿بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ أمرُ إباحةٍ عن الجماعِ مشتقٌ من تلاصقِ البشرتين. ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ أي: ما أباحه بعد الحظر، وهي

---

(١) غير ظاهرة في ق.

(٢) ق: الرخصة.

جملةٌ يؤكّد بها ما قبلها.

و«الخيط» الظاهرُ أنّه الخيطُ المعهود، وكان جماعةٌ من الصحابة يأكلون ويشربون إلى أنْ يتبيَّنَ البياضُ والسّوادُ في الخيط إلى أنْ نزل قوله تعالى «من الفجر» فعلموا أنّه عنى بذلك اللَّيل والنَّهار. وليس هذا من بابِ تأخيرِ البيان إلى وقتِ الحاجة بل هو من باب النَّسخ، أَلَا تَرى أنَّ الصحابةَ عملت بظاهر ما دلَّ عليه ظاهرُ اللّفظين الخيط الأبيض والخيط الأسود وصارا مجازين؛ شبّه بالخيط الأبيض ما يبدو من الفجرِ المعترض بالأفق، وبالأسود[1] ما يَمْتَدُّ معه من غَبَشِ الليل. و«مِن» الأولى لابتداءِ الغايةِ ومتعلق بـ«يتبيّن»، و«من» الثانية للتبعيض لأنَّ الخيطَ الأبيضَ بعض الفجر وأوله ويتعلق أيضا بـ«يتبيّن»، وجاز تعلُّقهما بفعلٍ واحد لما اختلفَ معناهما.

﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ أمرٌ بالإتمامِ لا بالصَّوم لأنَّه تَقَدَّمَ وُجُوبُه، ولو ظَنَّها غربتْ فأفطرَ ثم طلعت لزمه القضاءُ عند الجمهورِ لأنَّه لم يتم الصيامَ إلى اللّيل.

﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ[2] وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ وهذا النهيُ نهيُ تحريم ويبطلُ الاعتكافُ بالجماع، والمباشرةُ كنايةٌ عن الجماعِ، والعكوفُ الإقامةُ، [عكفَ] بالمكان[3]: أقامَ به، وهو في الشرع عكوفٌ مخصوصٌ بيِّنَ في كتب الفقه. وظاهرُ قوله «في المساجد» جواز الاعتكافِ في كُلِّ مسجد فلا يختصُّ بأحدِ المساجدِ الثلاثةِ، ولا بالمسجدِ الذي يجمع فيه، ولا بالمسجدِ

(١) ق: والأسود.

(٢) ق: تباشرون.

(٣) غير ظاهرة في ق، والتصويب من ط.

الحرام ومسجدِ الرسول ﷺ خلافاً لقائلي ذلك، وأنَّ المسجدَ ليس شرطاً لِصِحَّةِ الاعتكافِ، فذكر المساجد[١] إنَّما هو لأنَّ الاعتكافَ لا يكونُ غالباً إلا فيها. ودلَّت الآيةُ على جوازِ الاعتكافِ للرجالِ وأمَّا النِّساء فمسكوتٌ عنهنَّ. وقُرِىء: [٤٦/أ] في المسجد على الإفراد والمراد به الجنس. وحَدُّ الشي: مُنْتهاهُ ومُنْقَطَعُه وحدودُ الله تعالى مقدَّراته بتقادير مخصوصة وصفات مخصوصة. ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ نَهى عن القربانِ وهو أبلغُ من الالتباسِ بها. ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: مثلَ ذلك البيان السابق[٢] في ذِكْرِ الصَوم وما يتعلقُ به، يبيّن آياتِه الدالَّة على بقيةِ مشروعاتِه ﴿لِلنَّاسِ﴾ عام، ولا يلزمُ من تبيينها تَبَيُّن النَّاس لها. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ حيث ذكر التقوى فإنّما يكون عقيبَ ما فيه مَشقَّةٌ.

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾.

اختصم رجلان إلى رسولِ الله ﷺ في أرضٍ فحكَّم الطالبُ المطلوبَ في أرضه ولم يخاصمه فنزل ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم﴾ أي: في معاملاتكم وأماناتكم. ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ أي: بالجهة التي ليست مشروعة. و﴿بَيْنَكُم﴾ تقبيحٌ بليغ لما كانوا يتعاطونه من المنكر في ذلك واطلاع بعضِهم على بعضٍ. ﴿وَتُدْلُوا۟﴾ مجزوم داخل في النّهي. ﴿بِهَآ﴾ أي: بالأموال، نهى عن الأكل والأدلاء. وتجويز الأخفش واتبعه الزَّمخشريُّ[٣] أنْ يكون منصوباً على جوازِ النهي لا يصحُّ، لأنّها مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ولا يصحُّ هذا

(١) ق: المسجد.

(٢) عبارة ق: البيان السابق البيان السّا.

(٣) انظر الكشاف ١: ٣٤٠.

المعنى على تخريجهما لأنّه يكون نهياً عن الجمع بينهما، ولا يسلتزم النَّهي عن [كُلٍّ واحدٍ منهما على انفراده. والنّهيُ عن كُلٍّ واحد منهما يستلزمُ النَّهي عن] الجمع بينهما [لأنَّ في الجمع بينهما] حصول واحد منهما، وكُلٌّ واحد منهما منهيٌّ عنه ضرورة، أَلَا ترى أنَّ أكلَ المالِ بالباطلِ حرامٌ سواء أُفردَ أم جُمعَ مع غيرِه من المُحرَّمات.

وأيضا قوله ﴿لِتَأْكُلُواْ﴾ علة لما قبلها، فلو كان النهيُ عن الجمع لم تصحَّ[1] العلَّةُ لأنَّه مركَّبٌ من شيئين لا تصحُّ العلَّةُ أنْ تترتَّبَ على وجودهما بل إنَّما تترتَّب[2] على وجودِ أحدهما وهو الإدلاءُ بالأموالِ إلى الحكام. والإدلاءُ هو الرشوةُ ليقضي[3] للمدلي مقصودَهُ، مأخوذة من الرشاء. ﴿بِٱلْإِثْمِ﴾ الباء للسبب أو في موضع الحال أي: متلبسين[4] بالإثم. ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: إثمكم في أخذِ ما لا تستحقون ومع[5] ذلك تقدمون عليه، وفي ذلك تقبيحٌ بليغ لفعلهم.

﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾ ﴾.

«الأهلة» جمع هلال، وأفعلة مقيس في فِعال المضعّف نحو عنان

---

(١) ق: يصح.

(٢) ق: ترتب، في الموضعين.

(٣) ق: ليفضي.

(٤) ق: ملتبسين.

(٥) ق: ومنع.

وأعِنَّة[١]، وشذَّ فيه فُعُل قالوا: عنان وعُنُن[٢]. وذكر صاحبُ شجر[٣] الدرّ أنَّ الهلال مشترك بين معانٍ كثيرة، ويسمّى الذي في السماء هلالاً لليلتين وقيل لثلاث. والمواقيت: جمع ميقات وهو منتهى الوقت.

﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ نزلت [ردّاً] على سؤالِ قومٍ من المسلمين النّبيَّ صلى الله عليه وسلم عن الهلالِ وما فائدةُ محاقِه وكمالِه ومخالفته لحالِ[٤] الشمس. و«سأل» يتعدى بـ«عن» و«بالباء» بمعنى واحد، وهو على حذف أي: عن حكمةِ اختلافِ[٥] الأهلَّة، والهلالُ واحدٌ وجُمع لاختلافِ أزمانه. و«مواقيت» أي: في الآجالِ والمعاملاتِ والأيمانِ والعِدَد والصومِ والفطر ومُدَّةِ الحمل والرضاع وغير ذلك من المعلَّق بالأوقات. «والحج» هو معطوف على «للنّاس» أي: ومواقيت للحجِّ ليعرفوا بها أَشْهُرَهُ ومواقِيتَهُ. ولما كان الحجُّ من أعظمِ ما يطلب ميقاته وأشهره بالأهلَّةِ أُفْرِدَ بالذِّكْرِ وكأنّه تخصيصٌ بعد تعميم إذ المعنى: مواقيت لمقاصدِ النَّاس المحتاج فيها للتأقيتِ ديناً ودنيا. وقرىء: والحجّ بفتح الحاء وكسرها. وكان الأنصارُ إذا حَجُّوا واعتمروا يلتزمون شرعاً أنْ لا يحول بينهم وبين السماء حائلٌ، وكانوا يتسنَّمونَ ظُهورَ بيوتهم على الجدرانِ فنزل: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ ﴾ رداً[٦] على مَنْ جعل إتيانَ البيوتِ برّاً وأمر بإتيانِ البيوت من أبوابها. وأسبابُ النزول

---

(١) ق: عيان واعية.

(٢) ق: عيان وعين.

(٣) ق: فعل الدر.

(٤) ق: لمحال.

(٥) ق: واختلاف.

(٦) ق: راداً.

تدلُّ[١] على أنَّ المرادَ بالبيوت وظهورها وأبوابها الحقيقة، وحملُها على المجاز مع إمكان الحقيقةِ وترجيحها باطنيةٌ نعوذُ بالله منها. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾ فيه الاحتمالات التي في: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة]. وقُرِىء بكسر الباء من: البيوت [٤٦/ب] كيفما وقع وضمّها. وتَقدمتْ جملتان خبريتان فَعُطِفَ عليهما جملتان أمريَّتان[٢] الأولى راجعة للأولى والثانية للثانية[٣].

﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾.

ولما صدّ المشركون رسولَ الله ﷺ عامَ الحديبية وصالحوه على أنْ يرجعَ مِن قابلٍ فَيُخْلُوا له مكة ثلاثة أيام فرجعَ بعمرةِ القضاء، وخاف المسلمون أنْ لا تفي[٤] لهم قريش ويَصُدُّوهم ويقاتلوهم في الحرم [وفي الشهر الحرام] وكرهوا ذلك نزلت «وقاتلوا» فأطلقَ لهم فقال: «الذين يقاتلونكم»، وبذكر هذا السببِ ظهرتْ مناسبةُ هذه الآيةِ لما قَبْلَها. والمقاتلةُ هي الجهادُ للكفار

(١) ق: يدل.

(٢) ق: أمر بيان.

(٣) الأولى الخبرية ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ والأولى الأمرية ﴿وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ﴾ والثانية الخبرية ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾ والثانية الأمرية ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

(٤) ق: يفي.

لإظهار دين الله. وأكثرُ علماء التفسير على أنّها أولُ آيةٍ نزلت في الأمرِ بالقتال. ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ استعير السبيلُ وهو الطريقُ لدين الله لأنّه به يتوصلُ المؤمنُ إلى مَرضاةِ رَبِّه، وهو على حذف أي: في نُصرةِ دين الله. و«في سبيل» ظرف مجازي. «ولا تعتدوا» أي: لا تتجاوزوا ما حَدَّ اللهُ تعالى في القتالِ وغيره.

﴿وَٱقْتُلُوهُمْ﴾ أي[1]: واقتلوا الذين يقاتلونكم. ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ أي: حيث ظفرتم بهم، وهو عام في كل مكان حِلٍّ أو حرم. ﴿وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ أي: من المكانِ الذي أخرجوكم منه وهو[2] مكّة. وهو أمرُ تمكينٍ وكأنَّه وعدٌ من الله بفتحِ مكَّة وقد أنجز اللهُ ما وَعَدَ وفعل ذلك رسول الله ﷺ بمن لم يسلم منهم. ﴿وَٱلْفِتْنَةُ﴾ عن دينِ الله ﴿أَشَدُّ﴾من أن يُقتلَ المؤمن، وكانوا قد عَذَّبُوا نفراً من المؤمنين ليرجعوا إلى الكفر فعَصَمَهُم الله. ثم نهى تعالى المؤمنين أنْ يَبدؤوا بالقتالِ في هذا الموطن الشريف حتى يكونوا هم الذين يبدؤون. والضمير في «فيه» عائد على «عند».

﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ هذا تصريحٌ بمفهوم الغاية. وفي قوله ﴿فَٱقْتُلُوهُمْ﴾[3] بشارةٌ بالغلَبة عليهم أي هم من الخذلان وعدم النصرة بحيث أمرتم بقتلهم. وقرىء: ولا تقتلوهم، وكذلك: حتى يقتلوكم فإن قتلوكم، أي: حين همّوا بقتلكم فاقتلوهم. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثل ذلك الجزاء وهو القتل جزاء الكافرين. و﴿جَزَآءُ﴾ مبتدأ و«كذلك» الخبر.

---

(١) ق: وأي.

(٢) ق: وهي.

(٣) ق: واقتلوهم.

﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ﴾ أي: عن الكفر وأسلموا ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾. وتعليق الغفران والرحمة لا يكون مع الكفر[1]. وانتهى: معناه: كفَّ وهو افتعل، من النّهي ومعناه فعل الفاعل بنفسه وهو نحو قولهم اضطرب، وهو أحدُ المعاني التي جاءت لها افتعل.

﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ﴾ أي: كفار مكّة. ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ أي: شرك وما تابعه من الأذى للمسلمين، وقيل: الضمير لجميع الكفار. ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ﴾ أي: الانقياد والطاعة ﴿لِلَّهِۖ﴾ خالصاً. ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ﴾ أي: عن الكفر. والعدوان: مصدر عدا، وهو نفيٌ عام أي: على من ظلم. وسمّى الاعتداء على الظالم عدواناً وهو جزاء الظلم سُمّي بذلك من حيث هو جزاء عدوان كقوله تعالى ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ[2] ۝٤٠﴾ [الشورى]. ورابط الجزاء بالشرط بتقدير حذف[3] أي: على الظالمينَ منهم، أو بالاندراج في عموم الظالمين فكان الربطُ بالعموم. وقال الزَّمخشريُّ[4] فلا تعتدوا على المنتهين [لأنَّ مقاتلةَ المنتهين عدوان وظلم، فوضع قوله ﴿إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ موضع: على المنتهين] انتهى. وهذا الذي قاله لا يصحُّ إلا على تفسير المعنى، وأما على تفسير الإعراب فلا يصحّ لأنَّ: على المنتهين ليس مرادفاً لقوله «إلاّ على الظالمين» لأنَّ نفيَ العدوان عن المنتهين لا يدلُّ على إثباته على الظالمين إلا بمفهوم الصفة. وفي التركيب القرآني يدلّ على إثباته على الظالمين بالمنطوقِ المحصور بالنفي وإلاّ، وفرق بين الدلالتين. ويظهر من كلامه أنّه

---

(١) أي علّق الغفران والرحمة على إسلامهم، وهما لا يكونان مع الكفر.

(٢) بمثلها.

(٣) ق: حرف.

(٤) الكشاف ١: ٣٤٢.

أراد[1] تفسير الإعراب، ألاَ ترى قوله: فوضع قوله: إلاّ على الظالمين موضع: على المنتهين. وهذا الوضعُ إنَّما يكون في تفسير الإعراب وليس كذلك لما بيَّناهُ من الفرق بين الدلالتين [٤٧/أ] ألا ترى فرق ما بين قولك: ما أُكرم الجاهل، وما أُكرم إلا العالم.

﴿ ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٞۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٩٥﴾ ﴾.

﴿ ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ الآية، نزلت في عُمرةِ القضاء عامَ الحُديبية وكان المشركون قاتلوهم ذلك العام في الشهرِ الحرام وهو ذو القعدة فقيل لهم عند خروجِهم لعمرة القضاء وكراهيتهم القتال وذلك في ذي القعدة «الشهر الحرام بالشهر الحرام» أي: انتهاك حرمة الشهر الحرام كائن بانتهاك حرمة الشهر الحرام، وأل فيهما للعهد.

﴿ وَٱلۡحُرُمَٰتُ ﴾ أي: حرمة الشهر وحرمة البلد وحرمة المحرمين حيث صُددتم بحرمةِ الشهر والبلد والقُطّان حين دخلتم. وقُرِىءَ: والحرمات بضم الراء وإسكانها.

﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾ هو من التدريج في أمرِ القتال.

﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ عام كالإنفاقِ في آلة الحرب والمقلّين من المجاهدين وغير ذلك من سبيل الله.

---

(١) ق: أنه يظهر أراد.

﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ فُسِّرَ بتركِ الجهاد والإخلادِ[١] إلى الراحة وإصلاحِ الأموال. والظاهر أَنَّهُم نُهوا عن كُلِّ ما يؤدي بهم إلى الهلاكِ في غير طاعةِ الله تعالى. ويقال[٢]: ألقى بيده إلى كذا [استسلم]. و«ألقى» يتعدى بنفسه وجاء بالباء فقيل: الباء زائدة وقيل: المفعولُ محذوفٌ أي: ولا تُلْقُوا أنفسَكم بأيديكم، أو ضُمِّنَ معنى: ولا تُفضوا فعُدِّيَ بالباء. و«التهلكة» مصدر هلك على وزن تَفْعُلة وهو قليلٌ ذكر سيبويه منه التنفرة[٣] والتيسُرة.

ودعوى الزَّمخشريّ[٤] [أنَّ أَصْلَها] تهلِكة بكسر اللام فضمَّت، وأنّه مصدر هلّك بشدِّ اللام - لا تصحّ، وذلك لأنَّ فيها حملاً على شاذ ودعوى إبدال لا دليل عليه. أمّا الحملُ على الشاذ فحمَلَه على أنَّ أصله تفعُلة ذات الضمِّ على تفعِلة ذات الكسر، وجعل تهلكة مصدراً لهلّك المشدّد اللام. وفعّل الصحيح اللام [غير] المهموز قياس مصدره أن يأتي على تفعيل نحو كسّر تكسيراً، ولا يأتي على تفعلة إلاّ شاذاً. والأَوْلَى جعل تهلُكة مصدراً إذ قد جاء [من] ذلك التنفرة [والتيسرة[٥]]. وأما تهلِكة فالأحسن أنْ يكون مصدراً لهلك المخفَّف اللام لأنَّهُ بمعنى تهلُكة بضمِّ اللام، وقد جاء في مصادر فَعَل تفعِلة قالوا: جلّ تجلّةً أي جلالاً[٦]، فلا يكون «تهلكة» إذْ ذاكَ مصدراً لهلك المشدّد اللام. وأما إبدالُ الضمة من الكسرة لغير علَّة ففي غاية الشذوذ، وأما تمثيلُه

(١) ق: والإحلال.

(٢) ق: وقال.

(٣) ق: النفرة. وفي الكشاف ١ : ٣٤٣: التضرّة والتسرّة.

(٤) انظر الكشاف ١ : ٣٤٣.

(٥) ق: النفرة، وأكمل من ط.

(٦) عبارة ق: حلّ يحلّه أي حلالاً.

بالجُوار والجِوار(١) فلا يُدَّعى فيه الإبدالُ بل بني المصدر فيه على فُعال بضم الفاء شذوذاً. وزَعْم ثَعْلَب أنّه مصدرٌ لا نظيرَ له، غير صحيح إذ نقل سيبويهِ له نظيراً. ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟﴾ أمر بالإحسان ولم يقيد بمفعول فيندرج فيه كل محسن.

﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾ ﴾.

﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ﴾ أي: افعلوهما كاملين من شروطهما وأفعالهما التي يتوقفان عليها(٢). وقُرىء: والعمرة بالنصب عطفاً على الحجِّ فتدخل(٣) في الأمر بالإتمام، وبالرفع مبتدأ وخبره فلا تدخل(٤) تحتَ الأمر. وفروضُ(٥) الحجِّ النيّةُ والإحرامُ والطوافُ المُتَّصلُ بالسعي، والسَّعيُ بين الصفا والمروة خلافاً لأبي حنيفة، والوقوف بعرفة، والجمرة على قول ابن الماجشون، والوقوفُ بمُزْدَلِفَة على قول الأوزاعي. وأعمالُ العمرة النِّية والإحرام والطواف والسعي. والأمرُ بالإتمامِ لا يدلُّ على فرضيةِ العمرة لصحةِ صوم

---

(١) عبارة الزمخشري: أصلها التهلكة كالتجربة والتبصرة ونحوهما على أنها مصدر من هلك فأبدلت من الكسرة ضمة كما جاء الجُوار في الجِوار . الكشاف ١ : ٣٤٣.

(٢) ق: عليهما.

(٣) ق: فيدخل.

(٤) ق: يدخل.

(٥) ق: وفرض.

رمضان وست[١] من شوال بجامعٍ ما اشتركا فيه من المطلوبية وإن اختلفتْ جهةُ الطلب. والإحصارُ والحصر بمعنى واحد وهو المنعُ بالعدو أو المرض أو بغير ذلك من الموانع.

و﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ مطلق لا تقييدَ فيه وظاهرُه ثبوتُ هذا الحكم وأنه يتحلل بالإحصارِ[٢] [بالعدو وبالمرض، وبغير ذلك من الموانع]. ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ أي: والواجب ما استيسر من الهدي وهو شاةٌ أو ما سهل من جمل أو بقرة. والمعنى: فإنْ أُحْصِرتم عن إتمام الحجِّ والعمرة. و«الهدي» مطلق [٤٧/ب] فلا يشترط فيه سِنٌّ. و«استيسر» بمعنى الفعل المجرد وهو يسر نحو استصعب وصعب. وقرىء: الهديّ على وزن الوليّ. وغَيَّا[٣] حلقَ الرأس ببلوغِ الهدي محلّه أي: إذا بلغ الهدي محلَّهُ فاحلقوا. والخطابُ[٤] للمأمورين المخاطبين بالإتمام كانوا مُحصَرين أو غير محصورين.

والخطابُ في ﴿وَلَا تَحْلِقُوا﴾ للذكور ولا تحلق المرأة بل تقصِّر. وظاهر النَّهي التحريم. ومحلُّ الهدي إنْ كان الخطابُ للمحصورين فحيث أحصر من حلّ أو حرم.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم﴾ الآية، سبب نزولها حديث كعب بن عجرة. و«مَن» عامٌّ في المُحْصَرِ وغيره. ولمّا غَيَّا الحلق ببلوغِ الهدي وكان الخطابُ بالنَّهي عاماً خصّ بمن ليس مريضاً ولا به[٥] أذى من رأسه. وفي الكلامِ حذفٌ أي:

---

(١) ق: صم رمضان وستاً.

(٢) ق: الإحصار.

(٣) من الغاية.

(٤) ق: والخطا.

(٥) ق: ولأنه.

مريضاً ففعل ما ينافي المحرم من حلقٍ أو غيره ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ فحلق. و«منكم» متعلق بمحذوفٍ وهو في موضعِ الحال لأنّه قبل تقدمه كان صفة لـ«مريضاً». وأجاز أبو البقاء أن يكون متعلقاً بـ«مريضاً» وهو لا يكاد يعقل[١].

﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى﴾ يجوز أنْ يكونَ من عطفِ المفردات فيرتفع «أذى» على الفاعلية، ومن بابِ عطفِ الجمل فيرتفع على الابتداء. وأُجيزَ أنْ يكونَ على إضمارِ كان أي: أو كان به. ففي كان ضمير هو اسمها و«به» الخبر و«أذى» فاعل بالمجرور، أو هو جملة خبر لكان المحذوفة، أو يرتفع «أذى» على أنَّهُ اسم كان المحذوفة و«به» الخبر. وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ معطوفاً على «كان» و«أذى» مبتدأ و«به» خبره. والضمير في «به» عائد على «من». وكان قد قَدّم أنّ «مَن» شرطية، وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأ لأنَّ العطفَ على جملةِ الشرطِ يجب فيه أن يكون جملةً فعلية إذِ المعطوفُ على الشرطِ شرطٌ فيجب فيه ما يجب في الشرط. والباءُ في «به» للإلصاق أو ظرفية.

﴿فَفِدْيَةٌ﴾ إما مبتدأ أي: فعليه فديةٌ، أو خبر أي: فالواجبُ فديةٌ. ومن قرأ بالنَّصب فعلى إضمار فعل أي: فَلْيَفْدِ فديةً. «أو» للتخيير فالظاهر إطلاق الثلاثة وقيّدت ذلك السُّنةُ الثابتةُ في حديث كعب[٢] أنَّ الصيامَ ثلاثة أيام والصَّدقة إطعام ستة مساكين والنُّسك شاة. ولم تتعرض الآيةُ ولا السنّةُ[٣] لمقدارِ ما يُطعَمُ المسكينُ ولا الآية لزمان فِعْل ذلك ولا لمحل النُّسك.

---

(١) ق: يفعل.

(٢) انظر صحيح مسلم ٢: ٨٦١ وما بعدها.

(٣) ق: السكنة.

﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ أي: كنتم في حالِ أمنٍ وسعة، أو فإذا أمنتم من الإحصار.

﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾ فسّر التمتع هنا بإسقاطِ أحد السَّفَرين لأنَّ حقَّ العمرة أنْ تُفْرَدَ بسفرٍ غير سفرِ الحج. وعن علي: هو تأخير العمرة حتى يجمعها مع الحجّ فعليه الهدي. والفاء في «فإذا» للعطف، وفي «فَمَن» جواب «إذا»، وفي «فما» جواب «فمن تمتّع».

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ ما استيسرَ إما لعدمِه أو لعدمِ ثمنه ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾ أي: في أشهر الحجِّ. ﴿وَسَبْعَةٍ﴾ أي: وسبعة أيام. والعامل في «إذا» هو «صيام» تعلّق به «في الحج» و«إذا»، وجاز ذلك للعطف. و«إذا» ظرف محض لا شرطَ فيها. وفي «رجعتم» التفات وحمل على معنى مَنْ بعد الحمل على لفظه في إفراده وغيبته. ولفظ الرجوع مُبْهَمٌ وثَبَتَ في السنّة تفسيره بالرجوعِ إلى أهله فاحتمل أنْ يكون بعد أنْ وصلَ إلى أهلِه وهو الظاهر، واحتملَ أن يكون: إذا رجع أي: شرع في الرجوع إلى أهله، واحتمل: إذا نفرتم ورجعتم من أعمال الحجّ، وبكلٍّ من الاحتمالاتِ قال قومٌ.

﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ تلك مبتدأ، وعشرة: توطئة للخبر و«كاملة» هو الخبر حقيقة، أي: كاملة في الثواب والأجر، لا يتوهم أنَّ صوم السبعة ليس كصوم الثلاثة في الأجر لاختلاف زمانِ إيقاعِ صومها[1]. ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي التمتّع وما ترتَّبَ[2] عليه. ﴿لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [٤٨/أ] وهم سكانُ مكَّة لأنّهم هم الذين يشاهدون المسجد الحرام. وحضورُ الأهلِ يقتضي مراد

---

(١) ق: صومهما، وهو وجه.

(٢) ق: تترتب.

حضور[١] المتمتّع لأنَّ الغالب سكناه حيث يسكن أهله. ولما تقدَّم أمرٌ ونهي وواجب ناسبَ أنْ يُختم ذلك بالأمرِ بالتقوى في أنْ لا يتعدى ما حَدَّهُ تعالى، ثم أعلم بشدَّة عقابِه على المخالفة.

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾.

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ لما أمرَ بإتمامِ الحجِّ والعمرةِ وكانت العمرةُ لا وقتَ لها معلوم، بَيّنَ أنَّ الحجَّ له وقتٌ معلوم فظهر بهذا مناسبة هذه الآية لما قبلها. و«الحج» مبتدأ و«أشهر» خبر. وليس «أشهر» وهو الزمـان «الحجّ» وهو المصدر فالتقدير: أشهرُ الحجِّ أو وقتُ الحجِّ، أو التقدير: حجّ أشهر، إذ لمّا كان يقع فيها اتَّسَعَ فجُعل إياها على سبيل المجاز. قال ابنُ عطية[٢]: ومَنْ قدّر الكلام: في أشهر[٣]، فيلزمه مع سقوطِ حرف الجرِّ نصب الأشهر ولم يقرأ بنصبها أحدٌ انتهى. ولا يلزم نصبُ الأشهر مع سقوطِ حرفِ الجرّ كما ذكر ابنُ عطية، لأنَّا قد ذكرنا أنَّه يرفع على الاتساع وهذا لا خلافَ فيه عند البصريين، أعني أنه إذا كان ظرفُ الزمان نكرةً خبراً عن المصادر إنّه[٤] يجوز فيه عندهم الرفعُ والنَّصبُ، وسواء أكان الحدثُ مستغرقاً للزمانِ أو غيرَ مُستغرقٍ. وأما الكوفيون فعندهم في ذلك تفصيلٌ وهو أنّ الحدث إما أنْ يكون مستغرقاً للزمان فيرفع ولا يجوز فيه النَّصب، أو غير مستغرقٍ فذهب

---

(١) ق: حصول.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٥٥٢.

(٣) ق: الشهر.

(٤) ق: وأنه.

هشام إلى أنّه يجبُ فيه الرفعُ، تقول ميعادك يوم وثلاثة أيام. وذهب الفرّاء إلى جوازِ النَّصب والرفعِ كالبصريين، ونُقِل عن الفرّاء في هذا الموضع أنّه لا يجوز نصب الأشهر لأنَّ «أشهر» نكرة غير محصورة.

وهذا النَّقلُ مخالفٌ لما نقلنا نحن عنه فيمكن أنْ يكون له القولان قول البصريين وقول هشام. و«أشهر» جمع قلّة وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة كلّه على ظاهرِ الجمعِ وهو قولُ جماعةٍ من الصحابة والتابعين وتابعيهم كابن مسعود وعطاء ومالك. وقال الزَّمخشريُّ[1]: فإنْ قلتَ كيف كان الشهران وبعض الشهر أشهراً؟ قلت: اسمُ الجمع يشتركُ فيه ما وراء الواحدِ بدليلِ قوله تعالى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۝٤﴾ [التحريم] فلا سؤال فيه إذاً، وإنَّما كان يكون موضعاً للسؤال لو قيل: ثلاثة أشهر معلومات انتهى. وما ذكره الدعوى فيه عامةٌ وهو أنَّ اسمَ الجمعِ يشترك فيه ما وراء الواحد، وهذا فيه النزاعُ والدليلُ الذي ذكره خاص وهو «فقد صغت قلوبكما» وهذا لا خلافَ فيه، ولإطْلاقِ الجمع في مثل هذا على التثنية[2] شروطٌ ذكرت في النَّحو. و«أشهر» ليس من باب «فقد صغت قلوبكما» فلا يمكن أن يُستدلَّ به عليه، وقوله: فلا سؤال فيه إذاً، ليس بجيّد لأنَّهُ قد فُرِضَ السؤال بقوله: فإن قلت، وقوله: وإنَّما كان يكون موضعاً للسؤال[3] لو قيل: ثلاثة أشهر معلومات. ولا فرقَ عندنا بين «أشهر» وبين قوله: ثلاثة أشهر، لأنّه كما يدخل المجاز في لفظ «أشهر» كذلك قد يدخل المجاز في العدد[4]، ألا ترى إلى ما حكاه

(١) الكشاف ١ : ٣٤٦.

(٢) ق: الستة.

(٣) ق: لسؤال.

(٤) ق: العدّ.

الفرّاء: له اليومَ يومان لم أَرَهُ، قال: وإنّما هو يومٌ وبعضُ يومٍ آخر، وإلى قول امرىء القيس: [من الطويل]

ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال[١]

على ما قدمنا ذكره، وإلى ما حكي عن العرب: ما رأيتُه مُذْ خمسة أيام، وإنْ كنت قد رأيته في اليوم الأول واليوم الخامس، فلم يشمل الانتفاء خمسة الأيام[٢] جميعها بل يجعل ما رأيته في بعضه، وانتفت الرُّؤية في بعضه كأنَّه يوم كامل لم تره[٣] فيه. فإذا كان هذا موجوداً في كلامهم فلا فرقَ بين «أشهر» وبين ثلاثة أشهر، لكن مجازَ الجمعِ أقرب من مجازِ العدد. ومعنى ﴿مَّعْلُومَٰتٌۚ﴾ معروفات عند النَّاس وأنَّ مشروعيةَ الحجِّ فيها [٤٨/ب] إنَّما جاءت على ما عرفوه وكان مقرّراً[٤] عندهم.

﴿فَمَن فَرَضَ﴾ أي: ألزم نفسَهُ الحجَّ. وأصلُ الفرض الحَزّ[٥] الذي في السهم. والمرادُ بالفرض هنا ما يكون به المحرم محرماً وهو الإهلالُ بالحجِّ على خلاف فيما يدخل به المحرم في الحجِّ مذكور في الفقه. وجاء ﴿فِيهِنَّ﴾ وهو عائد على «أشهر» على الفصيح.

﴿فَلَا رَفَثَ﴾ أي: لا جماعَ ولا ما لا يليقُ ممن كان متلبّساً بالحجّ[٦].

---

(١) ديوانه ص٢٧، وصدره فيه:

وهل يَعِمَن من كان أحدثُ عهده

(٢) ق: أيام.

(٣) ق: يره.

(٤) ق: مقدراً.

(٥) ق: الحدّ.

(٦) عبارة ق: بين من كان ملتبساً بالحج.

﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ فُسِّرَ هنا بفعلِ ما نُهِيَ عنه في الإحرام مِن قَتْل صيدٍ وحَلْقِ شعرٍ والمعاصي كلِّها. ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ أي: مما رآه المسلمُ حتى يغضبه ويسابّه، وما يسمى جدالاً للتغالبِ وحظِّ النّفس.

وقرىء برفع الثلاثة على الابتداء والخبر «في الحجّ». وجَزْم ابنِ عطية بأنّها أُعملتْ عملَ ليس ضعيفٌ. وقُرىء بنصب الثلاثة على المصدر تنصبها[1] أفعال من لفظها. و«في الحجّ» متعلّقٌ بما شئتَ من الأفعالِ على طريقةِ الإعمال. وقُرىء بالفتح في الثلاثة من غير تنوينٍ وهو بناء على قولِ الجمهور، و«لا» والمبني معاً في موضع مبتدأ والخبر خبرٌ عنه في موضع رفع، و«لا» عاملة في المبني فهو في موضع نصب. ومذهبُ الأخفش أنَّ «لا» عاملةٌ عملَ إنَّ والمبنيّ اسمها والخبر خبرها في موضع نصب. وقرىء برفع الأوَّلَيْن وبالتنوين وفتح الثالث من غير تنوين. فعلى مذهب سيبويه أنَّ «في الحج» خبر عن الثلاثة عطف مبتدأ على مبتدأ. ومذهب الأخفش أنَّهُ لا يجوز أن يكون «في الحج» [إلّا] خبراً عن الأوَّلَيْن أو خبراً لـ«لا» لاختلاف المعرب[2]. ولابن عطية والزَّمخشريِّ في هذا كلامٌ تَعقَّبناه عليهما وذكرناه في «البحر المحيط»[3]. وهذه الجملةُ صورتها صورةُ الخبر والمعنى على النَّهي.

و«من» في ﴿فَمَن﴾ شرطية أو موصولة والرابط محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: فلا جدالَ له في الحجّ أو فلا جدال في الحجّ له أو منه. وعلى رأي الكوفيين تنوب «أل» عن الضمير أي في حجِّه. وكرر «في الحج» للتفخيم والتعظيم،

---

(١) ق: بنصبها.

(٢) أي لاختلاف المعرب «في الحج» يطلبه المبتدأ أو تطلبه «لا» فقد اختلف المعرب فلا يجوز أن يكون خبراً عنهما.

(٣) انظر ٢: ٨٩ وما بعدها.

ولم يأتِ التركيبُ: فلا جدال فيه.

﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ﴾ نصَّ على الخيرِ حثًّا على فعله وهو تعالى عالم بما يفعلونه من خيرٍ أو شرٍّ. وفي قوله: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ﴾ التفات. و﴿يَعۡلَمۡهُ﴾ إمَّا على ظاهره أي: فيثيب عليه، أو عبّر عن المجازاةِ بالعلم.

﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾ عن ابن عباس: نزلت في ناسٍ من اليمن يحجُّونَ بغير زاد ويقولون: نحن متوكِلُون بحجِّ بيتِ الله أفلا يطعمنا؟ فيَتَوَصَّلُونَ بالنّاس[1] وربّما طلبوا وغصبوا، فأُمروا بالتزوُّدِ وأنْ لا يطلبوا[2] ويكونوا كلاًّ على النّاس. والذي يدلُّ عليه سياقُ ما قبل الأمر وما بعده أنْ يكون الأمر بالتزوُّدِ بالنِّسبة[3] إلى تحصيلِ الأعمالِ الصالحة التي تكون له كالزَّادِ إلى سفرِ الآخرة. والتقوى في عرف الشرع والقرآن عبارة عما يُتَّقَى به النَّارُ. ومفعول «وتزودوا» محذوفٌ أي: وتزوّدوا التقوى، يدل عليه الإظهار في خبر إن. ﴿وَٱتَّقُونِ﴾ تحذيرٌ من ارتكابِ ما تحلُّ به العقوبةُ.

﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ١٩٨ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٩٩﴾.

﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ ولما جاء الإسلامُ

(١) ق: بالبأس.

(٢) ط: وربما ظلموا.. وأن لا يظلموا.

(٣) بالسيئة.

تحرجت العربُ أن يحضروا [أسواقَ الجاهلية] كعكاظ وذي المجاز ومجنة فأباح اللهُ لهم ذلك. والفضل: الأرباح التي تكون بسبب التجارة.

﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ عرفات علم اسم جبل وهو مؤنث، حكى سيبويه[١]: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها. وهو مرادفٌ لعرفة، وتنوينه تنوينُ [مقابلة وقيل تنوينُ] صرفٍ . ولا يدلُّ هذا الشرط على وجوبِ الوقوفِ بعرفات إنّما يعلم منه الحصول في عرفة والوقوف بها، لكنَّ السُّنَّةَ والإجماعَ يدلّان على ذلك. وكان رسولُ الله ﷺ إذا دفع من عرفات أعنقَ[٢] فإذا وجد فُرجةً نصّ. والعَنَق سيرٌ سريع مع رِفْقٍ، والنَّصُ سيرٌ شديدٌ فوق العَنَق[٣].

﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ [٤٩/أ] ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾ أي: اذكروه بالثناء والتضرع أو كنّي به عن الصلاة بالمزدلفة [المغرب] والعشاء. والمَشْعَرُ المَعْلَم، ووصِفَ بالحرامِ لأنَّه ممنوعٌ أنْ يفعل فيه ما نُهِيَ عنه من محظوراتِ الإحرام. وهذا المشعرُ يسمى جَمْعاً وهو ما بين جبلي المزدلفة من حد مُفضى عرفة إلى بطن مُحَسِّر. وليس المأزمان[٤] ولا وادي محسر من المشعر الحرام، والمأزمُ المضيق وهو مضيقٌ واحدٌ بين جبلين ثنّوه لمكانِ الجبلين. ولم تتعرّض الآيةُ لتعيين الذكر بالمزدلفة. وعنه صلى الله عليه وسلم أنّه لما صلى الفجر يعني بالمزدلفة بغَلَسٍ رَكِبَ ناقته حتى أتى المشعرَ الحرامَ فدعا وكبَّر وهلَّل ولم يزل واقفاً حتى أسفرَ. وعلى هذا يكون في الكلام جملةٌ محذوفةٌ أي: فإذا أفضتم من عرفات وبِتُّمْ بالمزدلفة فاذكروا الله عند المشعرِ الحرام.

---

(١) انظر الكتاب ٣: ٢٣٣.

(٢) ق: أعتق.

(٣) ق: العتق.

(٤) ق: المأزمين.

﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ الظاهر أنه تكرارٌ قُصِدَ به التوكيد. والكاف في «كما» للتشبيه إما نعت لمصدرٍ محذوفٍ أو نصب على الحال، أو تكون الكاف للتعليل أي: اذكروه وعَظِّمُوه لهدايته السابقة لكم. وقد ذكر سيبويه حاكياً: كما أنّه لا يعلم فتجاوز اللهُ عنه أي لأنّه لا يعلم، وأثبت كون الكاف للتعليل الأخفش وابن برهان ومن المتأخرين ابن مالك. وما في «كما» مصدرية. وجوّز الزَّمخشريُّ وابنُ عطية أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل. وقد منع أن تكون الكاف مكفوفة «بما» عن العمل أبو سعد وعلي بن مسعود بن الفرُّخال[1] صاحب المستوفى. والهداية هنا خاصة أي: في مناسك حَجِّكم إلى[2] سنّة إبراهيم صلى الله عليه وسلم، أو عامة تتناول أنواع الهدايات. ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ﴾ أي: من قبل الهدى ضالِّينَ ويدلُّ عليه «كما هداكم».

﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ ثم: للترتيب في الذكر لا للترتيبِ في الزمان الواقع فيه الأفعال، وحَسَّنَ هذا أنَّ الإفاضةَ السابقةَ لم تكن مأموراً بها إنّما كان المأمور به ذكر الله تعالى إذا فُعِلَتْ. والأمر بالذكر عند[3] الفعل لا يَدُلُّ على الأمرِ بالفعل، ألا ترى أنّك تقول: إذا ضربكَ زيدٌ فاضربه، فلا يكون زيدٌ مأموراً بالضرب فكأنّه قيل: ثم لتكن الإفاضة من عرفات. وفي الحديث: كان الحُمس[4] يقفون بالمزدلفةِ وكان مَنْ سواهم يقفون بعرفة فأنزل الله هذه الآية. وقد وقف رسولُ الله ﷺ قبل المبعثِ بعرفة وهو من

---

(١) ق: علي.. الفرحان.

(٢) ق: أي.

(٣) ق: غير.

(٤) ق: الخمس.

الحُمس إلهاماً من الله تعالى وتوفيقاً إلى ما شرع.

وللزّمخشريِّ كلام في «ثمّ» وأنّها تكون للتفاوت والبعد[١]: فإنْ قلت: فكيف موقع ثم؟ قلت: نحو موقعها من قولك: أحسن إلى النّاس ثم لا تحسن إلى غيرِ كريم، تأتي بثم[٢] لتفاوتِ ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره وبُعْد ما بينهما، فلذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات قال «ثم أفيضوا» لتفاوتِ[٣] ما بين الإفاضتين وأنَّ إحداهما صوابٌ والثانية خطأ انتهى كلامه.

وليست الآيةُ كالمثال الذي مثّله، وحاصل ما ذكر أن «ثمّ» تسلب الترتيب وأنَّها لها معنى غيره سَمَّاه بالتفاوت والبعد لما بعدها مِمّا قبلها[٤]. ولم يجر[٥] في الآية أيضاً ذِكْرُ الإفاضة الخطأ فتكون «ثمّ» في قوله «ثم أفيضوا» جاءت لِبُعْد ما بين الإفاضتين وتفاوتهما. ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثباتِ هذا المعنى «لثمّ». و«النَّاس» ظاهرُه العمومُ في المفيضين. وقُرىء: الناسي بياء وبتركها وفُسِّرَ بآدم لقوله ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ [مِن قَبْلُ] فَنَسِىَ ﴿١١٥﴾﴾ [طه].

قال ابنُ عطية[٦]: ويجوزُ عند بعضهم حذف الياء فتقول النّاس كالقاض والهاد، قال: أما جوازهُ في العربيةِ فذكره سيبويه، وأما جوازه مقروءاً به فلا أحفظه انتهى. فقوله: أما جوازه في العربيه فذكره سيبويه، ظاهر كلام

(١) الكشاف ١: ٣٤٩.

(٢) ق: لثم.

(٣) ق: التفاوت.

(٤) ق: لما بعدهما مما قبلهما.

(٥) ق: يجز.

(٦) المحرر الوجيز ١: ٥٦٢.

[٤٩/ب] ابن عطية أنَّ ذلك جائز مطلقاً، ولم يُجزْهُ سيبويه إلاّ في الشعر وأجازهُ الفرّاء في الكلام. وأما قوله: وأما جوازه مقروءاً به فلا أحفظه[١]، فكونه لا يحفظه قد حفظه غيره؛ قال أبو العباس المَهْدَوِيُّ: قرأ «أفاض النَاسِي»[٢] سعيد بن جبير وعنه أيضاً: أفاض الناسِ بالكسر من غير ياء انتهى قول أبي العباس المَهْدَويِّ. وفي هذه القراءة دليلٌ على أنَّ الإفاضةَ من عرفات شرعٌ قديم.

ولما حجّ أبو بكر توجَّه إلى عرفات فمرَّ بالحُمس وهم وقوفٌ بجمعٍ، فلما ذهب ليجاوزهم قالت له الحُمس[٣]: يا أبا بكر أين تجاوزنا إلى غيرنا؟ هذا موقفُ آبائك. فمضى أبو بكر كما أمره رسولُ الله ﷺ حتى أتى عرفات وبها أهلُ اليمن وربيعة فوقف بها حتى غربت الشمس ثم أفاض بالنَّاسِ إلى المشعر الحرام فوقف به[٤] فلمّا كان عند طلوعِ الشمس أفاض منه. ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ﴾ أمرٌ بطلبِ غفرانِ الذنوب.

﴿فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَٰسِكَكُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ نَصِيبٞ مِّمَّا كَسَبُواْۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ۞وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ

(١) ق: أحفظ.

(٢) تأويله آدم عليه السلام، انظر القرطبي ٢: ٤٢٨، والمحرر الوجيز ١: ٥٦٢.

(٣) ق: الخمس.

(٤) ق: بها.

إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ .

كانوا إذا قضوا مناسكهم اجتمعوا في الموسمِ يتفاخرونَ ويذكرون مآثِرَ آبائِهم من قِرى الضيفِ والشجاعةِ ونحرِ الجُزُرِ وفكِّ[1] العاني وجَزِّ النواصي وغير ذلك مما يفخرون به فنزل ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾ الآية. ومعنى «قضيتم» أدَّيتم. وقُرِىء: مناسككم بالتفكيك وبالإدغام. والمعنى: ابْتَهِلُوا بذكرِ اللهَ تعالى والثناء عليه والْهَجُوا بذكرِه كما يَلْهَجُ المرءُ بذكرِ أبيه[2].

وأعربوا «ذكراً» تمييزاً بعد أفعلِ التفضيل فجعلوا الذكر[3] ذكراً إذِ التقديرُ: أو ذكراً أشدّ ذكراً، وذلك على سبيلِ المجاز كما قالوا: شعر شاعر. وجَوَّزوا أنْ يكون «أو أشد» معطوفاً على موضع الكاف فيكون منصوباً، أو على «ذكر» المجرور فيكون مجروراً أي: أو كذكرٍ أشدّ ذكراً، أو وصفاً في المعنى للذاكر فتنصبه بفعلٍ مضمر تقديرُه: أو كونوا أشَدَّ ذكراً، أو للذاكر المذكور فتنصبه عطفاً على «آباءكم» والتقدير: أو قوماً أشدّ ذكراً من آبائكم، ومعنى: من آبائكم أي: من ذِكْرِكم لآبائِكم، أو بجرِّه عطفاً على الضمير المجرور بالمصدر أي: أو قومٍ أشدّ ذكراً، فهذه خمسةُ وجوهٍ ضعيفة.

وقد ساغ لنا حَمْلُ الآية على معنى يتبادر[4] إليه الذهنُ بتوجيهٍ صحيح ذهلوا عنه وهو أن يكونَ «أو أشد ذكراً» منصوباً على الحال وهو كأنْ يكون نعتاً لـ«ذكراً» لو تأخر، فَلَمَّا تقدم انتصب على الحال، ألا ترى أنّه لو تأخر

(١) ق: وفكر.

(٢) ق: ابنه.

(٣) ق: فجعلوا الله.

(٤) غيي واضحة في ق.

لكان التركيبُ: أو ذكراً أشدّ، أي: من ذكركم لآبائكم. فصلت الحال بين حرف العطف والمعطوف، وجاز ذلك لأنّ حرف العطف على أزيد من حرف، ولأنّ الحال مفعول فيها فهي شبيهة بالظرف، وحسن تأخر «ذكراً» لأنّه كالفاصلة ولزوال قلق التكرار إذ لو تقدَّمَ لكان التركيبُ: فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو ذكراً أشد[1].

﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ هذا تقسيم للمأمورين بالذكر بعد الفراغِ من المناسكِ وأنّهم ينقسمون في سؤال الله إلى من يَغْلب عليه حبُّ الدنيا فلا يدعو إلّا بها، ومنهم مَنْ يدعو بصلاحِ حالِه في الدنيا والآخرة، وهذا من الالتفاتِ ولو جاء على الخطابِ لكان التركيبُ: فمنكم مَنْ يقول. وحكمةُ هذا الالتفاتِ أنّهم لما واجهوا بهذا الذي لا ينبغي أن يسلكه عاقلٌ وهو الاقتصار على الدُّنيا أبرزوا في صورة غير المخاطبين بذكر الله بأن جُعلوا في صورة [الغائبين]. ومفعول «ائتنا»[2] محذوفٌ أي: ما نريد[3] ومطلوبنا. وجَعْل «في» زائدة فتكون «الدُّنيا» المفعول الثاني، أو جعل «في» بمعنى مِن فتكون في موضع المفعول الثاني - قولان ساقطان[4].

﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ أي: نصيب، وهو إخبارٌ بحاله في الآخرة حيث اقتصر في طلبه على الدُّنيا. وأفرد الضمير في [٥٠/أ] «يقول» حملاً على اللَّفظ، وأتى بنون الجمع في «آتنا»[5] حملاً على المعنى. والحسنةُ

(١) ق: أو أشد ذكراً.

(٢) ومفعول التاء.

(٣) ق: يزيد.

(٤) ق: يتساقطا.

(٥) ق: أننا.

مطلقة، وقد مَثَّلوا الحسنتين بأنواع من حسنات الدُّنيا ومن حسنات الآخرة. وقال ابنُ عطية: حسنة الآخرة الجنَّة بإجماع.

﴿وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً﴾ من عطف شيئين على شيئين لا من بابِ الفصلِ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ بَلْ هو من باب: أعطيتُ زيداً درهماً وعمراً ديناراً، ورأيتُ من زيدٍ ودّاً ومن بكرٍ جَفْوةً.

﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ سؤالٌ بالوقاية من النّارِ وهو أنْ لا يدخلوها إذ كان من يدخل النّار ثُمَّ يدخل الجنّة صدق عليه أنَّهُ أُوتِي في الآخرة حَسَنَةً فسألوا الوقاية من النّار.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ إشارة إلى الفريقين إذ لفظ «نصيب» و«ممّا كسبوا» مشترك بينهما. ومِن للتبعيض أي: من جنس ما كسبوا أو للسبب. ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ يعمُّ محاسبةَ العالم كلهم.

﴿۞ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ خطابٌ للحُجّاج وهو مطلقٌ والمرادُ التكبيرُ كالتكبيرِ عند رمي الجمرات. ﴿فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ لم تُعَيَّن[1] فاختلفوا هل هي ثلاثة أيام بعد يومِ النَّحر قاله ابن عباس، أو يوم النَّحر ويومان بعده قاله علي.

﴿فَمَن تَعَجَّلَ﴾ أي: استعجل النفر أو بالنفر لأنّ «تعجَّل» يكون متعدياً وغير متعدٍّ. ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ ليس على ظاهره بَلْ على حذف أي: في أحدِ يومين، ويتعين أنْ يكونَ ذلك بعد يومِ النفر وهو ثاني يوم النَّحر لإجماعِ

---

(١) ق: يعين.

النَّاس على أنّه لا ينفرُ أحدٌ قبل النَّحر[١]، أو يكون التقدير: في تمام يومين.

وظاهر «فمن تعجل» العمومُ سواء كان مكياً أو آفاقياً، وأنَّ التعجيلَ يكون بالنّهار. «فلا إثم عليه» في التعجيل أي: لا حرجَ لمّا كان الأمرُ بالذكرِ في «أيام» وهي جمع ولم يستغرقها بالمقام. و«تعجّل» نفى عنه الحرجَ في الأخذِ بالرُّخصة ثم نفى الحرجَ عمَّنْ تأخر في تركِه الأخذ بالرخصة.

﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾ متعلق بنفي الإثم إذْ من لم يكن مُتَّقياً لم يرتفع الإثم عنه. وقد كملت أحكامُ الحجِّ من ذكر وقته إلى آخرِ فعله وهو النفر، وبدئت بالأمرِ بالتقوى وختمت به وتخلَّل الأمرُ بها في غضون الآي.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ نزلت في الأخنس بن شُريق[٢] واسمه أبيّ، كان حُلْوَ اللِّسانِ والمنظر يُظهرُ الإسلامَ وحبَّ الرسول ويحلفُ على ذلك وهو عليه السلام يُدْنِيه ولا يعلمُ ما أضمرَ، وكان من ثقيفٍ حليفاً لبني زهرة.

ومناسبةُ هذه الآية لما قبلها أنّه تعالى [لمّا] ذكر قبلُ نوعي السائلين أتى

(١) ق: القر.

(٢) ق: شريف، والتصويب من ط.

بذكر نوعين: من هو حلو المنطق[١] يظهر الوُدَّ، مخالف باطنه لظاهره، والآخر يبتغي رضى الله. وقدم الأول هنا لأنّه هناك مقدّمٌ وأحال على إعجاب قوله دون غيره من أوصافه لأنَّ القولَ هو الظاهر منه أولاً وهو المذكور في قوله «فمن الناس من يقول». والخطابُ للرّسولِ إذا كان التعجُّب معيّناً، أو لمن كان مؤمناً إنْ كان غير معيَّن. والإعجابُ: استحسانُ منطِقه لحلاوتِه وموافقته [لمن يخاطبه]. و«في الحياة» متعلق بـ«يعجبك» أي يستحسن مقالته دائماً في مُدَّة حياته إذْ لا يصدر منه من القولِ إلاّ ما هو معجبٌ رائقٌ لطيف ومع ذلك أفعالُه منافيةٌ لأقواله.

﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ﴾ قرىء مضارع أَشْهَدَ ونصب الجلالة[٢] أي: يحلفُ بالله أنّه صادقٌ وقائلٌ حقاً ومحبٌّ في الرسولِ والإسلام، وقرىء: يَشْهَد مضارع شَهِدَ ورفع الجلالة أي: يطلع الله على ما في قلبه من الخُبْثِ والمكرِ ولا يعلم به أحدٌ لشدةِ تكتُّمه ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ واللَّدَدُ: شِدَّةُ الخصومة، يقال: لَدَدْتَ تلدّ[٣] لدداً ولدادة، ورجل ألدُّ وامرأة لدّاء. و«الخصام» مصدر أو جمع خصم، فالجمع يكون فيه «ألدّ» خبراً عن «هو» بلا تقدير، والمصدر يحتاج إلى تقدير أي: وخصامُه أشَدُّ، أو هو أشَدُّ ذوي الخُصومةِ.

وقال الزَّمخشريُّ[٤]: والخصام: المخاصمة، وإضافة [٥٠/ب] الألدّ بمعنى «في» كقولهم: ثبت الغدر انتهى. يعني أن «أفعل» ليس من باب ما

(١) ق: المنظر.

(٢) ق: ونصب على الحال.

(٣) ق: يلدّ.

(٤) الكشاف ١: ٣٥٢.

أضيف إلى ما هو بعضه بل هي إضافة على معنى «في». وهذا مخالفٌ لما يزعمه النُّحاة من [أنَّ] أفعل التفضيل لا يضاف إلاّ لما هو بعض له[1]، وفيه إثباتُ الإضافة بمعنى [في] وهو قولٌ مرجوح في النَّحو. والجملتان الفعلية والاسمية[2] معطوفتان على صلة «مَن» فهما داخلان في الصفة.

﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾ أي: ببدنه عن الذي يُلينُ له القولَ ويلطفُ به. والتولي حقيقة في الانصرافِ بالبدن. ﴿سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: مشى فيها [والساعي]: المتردّد من جهةٍ إلى جهة. ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ علّة لسعيه أي: مقصوده في سعيه إنَّمَا هو الفساد. ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ عطف خاص على عام، وجُرِّدا من العام لأنّهما أعظمُ ما يُحتاج إليهما في عمارة الدُّنيا. و«الحرث» الزرع. و«النَّسل» ما يتوالد من الأولاد من النّاس والحيوان. وقُرِىء: ويُهلك مضارع أَهلك ونصب «الحرث والنسل»، ويهلك بضم[3] الكاف على الاستئناف، ويَهلك مضارع هلك برفع[4] الكاف ورفع ما بعده، وكذا مع فتح اللام وهي لغة شاذة نحو رَكَنَ يَرْكَنُ. والجملةُ الشرطيةُ إما مستأنفة وإما داخلة في الصلة.

ولما تقدمتْ عِلّتان[5] الثانية مندرجة في الأولى قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ

(١) عبارة ق: وهذا مخالف لما ترجمه النحاة من أفعل التفضيل لا تضاف إلا لما هي بعض له.

(٢) هما «ويشهد الله» و«وهو ألدّ».

(٣) ق: وبضم.

(٤) ق: فرفع.

(٥) هما «ليفسد فيها ويهلك».

﴿ٱلْفَسَادَ﴾ فاكتفى بذكر الأولى لانطوائها على الثانية. والفسادُ عام في أرضٍ ومالٍ ودين وغير ذلك حتّى أنَّ بعضَ أهلِ العلم استدلَّ به على منع الإنسان شقَّ ثوبه.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ مستأنفة أو داخلة في الصلة. ﴿أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ﴾ احتوتْ عليه وأحاطت به وصار كالمأخوذ لها. «بالإثم» أي: مصحوباً أو مصحوبة بالإثم أو للسبب أي: إثمه السابق كان سبباً لأخذ العزَّةِ له. ووقف يهودي لهارون الرشيد وقال له: اتَّقِ الله يا أميرَ المؤمنين، فنزل عن دابته وخَرَّ ساجداً وقضى حاجته، فقيل له في ذلك فقال: ذكرت قوله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ الآية.

﴿فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ أي: كافيهِ جزاءُ جهنمَ وهو استعظامٌ لما حَلَّ به. وجهنّمُ اسم عَلَم للنارِ وهي مشتقةٌ من قولهم: بئر جِهنَّام[1] إذا كانت بعيدةَ القعرِ، وسمّي الرجل بجنهام، وكلاهما من الجهم وهي الكراهةُ والغِلْظةُ. ووزنها فَعَيَّل ولا يلتفت لمن قال: وزنها فَعلّل كعَدَبَّس[2]، وإن فعلّلاً مفقودٌ لوجود فعنَّل نحو دويّك وصفيّك وغيرهما. وامتنعت [من] الصرفِ للتأنيثِ والعَلَميّةِ. ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ المخصوصُ بالذّم محذوفٌ تقديرُه هي أي جهنّم.

ولما تقدم قوله ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ﴾ وكان عاماً في المنافقِ الذي يُظهرُ خلافَ ما يُبطن، ناسبَ ذكر قسيمه عاماً وهو مَنْ يبذل نفسَهُ في طاعة

---

(١) بئر جهنّام: غير واضحة في ق. وانظر اللسان «جهم».

(٢) ق: كقدّس.

الله، وينبغي أن يكون من عين الصنفين[١] إنّما ذكر على سبيل المثال وكون «مَن» يدخل في عمومها.

و﴿يَشْرِي﴾ معناه يبيع[٢]، عَبَّر عن بذلِ النّفس بالشراء. وانتصب ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ على أنّه مفعول له. و«مرضات» مصدر بُنِيَ على التاء كمدعاة[٣]، والقياس تجريده عن التاء، وكتبت في المصحف بالتاء ووقف عليها بالتاء وبالهاء. ومعنى ذلك أنَّهُ يَبْتَغِي رضاءَ الله عنه وهو كنايةٌ عن فعله به ما يفعل الراضي بمن يرضى عنه وهو إيصال الخيرِ إليه.

﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ حيث كلّفهم ما يقتضي الحضّ على امتثالِ ما وقع به المَدْحُ من شراءِ نفسه في جهادٍ وغيرِه مما يشقُّ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ إنْ كان المنادى أهل الكتابِ فالمعنى: [يا أيّها الذين] آمنوا بالتوراةِ والإنجيلِ ادخلوا في شرائع الإسلام، [وفُسِّرَ السِّلمُ بالإسلامِ]. وإن كان المنادى المسلمين فالمعنى: يا مَنْ آمن بقلبه وصدَّقَ ادخلوا في شرائعِ [الإسلام] والإيمانِ، واجمعوا إلى الإيمان الإسلام وهو ما فَسَّره رسولُ الله ﷺ في حديثِ جبريل عليه السلام

(١) ق: وسعى أن يكون من عين الصفين.
(٢) ق: يتبع.
(٣) ق: كمرعاة.

بين الحقيقتين[١]. وقُرِىء بفتح السين وكسرها، وانتصب «كافة» على الحال وذو الحال ضمير «ادخلوا». و«كافة» ممّا [٥١/أ] التزم نصبه على الحال نحو قاطبةً، ومعناه جميعاً.

قال الزَّمخشريُّ[٢]: يجوز أن يكون حالاً من السّلم أيِ: في شرائع الإسلام كلِّها، أُمروا بأنْ لا يدخلوا في طاعةٍ دون طاعة، وقال ما نصَه: ويجوز أن يكون «كافة» حالاً من «السلم» لأنّها تؤنث كما تؤنث الحرب قال[٣]:

[من البسيط]

السلمُ تأخذ منها ما رضيتَ به والحربُ يَكفيكَ من أنفاسها جرعُ

على أنَّ المؤمنين أُمروا بأنْ يدخلوا في الطاعاتِ كُلِّها وأنْ لا يدخلوا في طاعةٍ دون طاعة، أو في شُعَب الإسلامِ وشرائعه كُلِّها وأن لا يخلُّوا بشيءٍ منها. وعن عبد الله بن سلاّم أنّه استأذنَ رسولَ الله ﷺ أن يُقِيمَ على السبت وأنْ يقرأ من التوراةِ في صلاته من اللّيل فلم يأذنْ له[٤]. و«كافة» من الكفِّ كأنّهم كفّوا أنْ يخرج منهم أحد باجتماعهم انتهى كلامه.

تعليلُه جوازُ أنْ يكون «كافة» حالاً من «السِّلم» بقوله: لأنّها تؤنَّثُ كما يؤنث الحربُ - ليس بشيءٍ، لأنّ التاء في «كافة» وإن كان أصلها للتأنيث، ليست فيها إذا كانت حالاً للتأنيث بل صار هذا نقلاً محضاً إلى معنى: جميع وكلّ، كما صار: قاطبة وعامة إذا كان حالاً، نقلا محضاً إلى معنى كلّ وجميع. فإذا قلت: قام النَّاسُ كافة أو قاطبة أو عامة فلا يدلُّ شيءٌ من هذه

(١) أي حقيقة الإسلام والإيمان.

(٢) الكشاف ١ : ٣٥٣.

(٣) انظر حاشية يس على التصريح ٢ : ٢٨٦.

(٤) «فلم يأذن له» ساقطة في الكشاف.

الألفاظ على التأنيث، كما لا يدلُّ عليه: كلّ ولا جميع. وتوكيده بقوله: أو في شعب الإسلام وشرائعه كلها، هو الوجه الأول من قوله: بأن يدخلوا في الطاعات كلّها، فلا حاجةَ إلى الترديد[١].

وقال ابنُ عطية[٢]: وقالت فرقة: جميع المؤمنين بمحمّد صلى الله عليه وسلم، والمعنى أمرهم بالثبوت فيه والزيادة من التزام حدوده فيَسْتَغْرِق «كافة» حينئذٍ[٣] المؤمنينَ وجميع أجزاء الشرع فيكون الحال من شيئين، وذلك جائز نحو قوله تعالى ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۝٢٧﴾ [مريم] إلى غير ذلك من الأمثلة. ثم قال بعد كلام ذكرَه[٤]: وكافة معناها جميعاً والمرادُ بالكافةِ الجماعةُ التي تكفُّ مخالفيها[٥] انتهى كلامه.

وقوله: فيكون الحال من شيئين يعني من الفاعل في «ادخلوا» ومن «السلم»، وهذا الذي ذكره محتملٌ ولكنَّ الأظهرَ أنَّهُ حالٌ من ضمير الفاعل. وذلك جائز، يعني مجيء الحال الواحد من شيئين وفي ذلك تفصيلٌ ذكر في النَّحو. وقوله: نحو قوله تعالى ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾ يعني أن «تحمله» حال من الفاعل المستكنّ في «أتت» ومن الضمير المجرور بالباء. وهذا المثال ليس بمطابق الحال من شيئين، لأنَّ لفظةَ «تحمله» لا تحتمل شيئين، ولا يقع الحال من شيئين إلاّ إذا كانت اللَّفظة تحتملهما[٦] واعتبار ذلك بجعل

(١) «إلى» مكررة في ق. وعبارة ط: فلا حاجة إلى هذا الترديد بأو.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٢٤.

(٣) ق: جسد.

(٤) المحرر الوجيز ٢: ٢٥.

(٥) ق: يكفّ مخالفتها.

(٦) ق: تحتملها.

ذوي الحال مبتدأين والإخبار بتلك الحال عنهما، فمتى صَحَّ ذلك صَحَّت الحالُ ومتى امتنع امتنعت مثال ذلك قوله: [من الطويل]

وعُلِّقتُ سلمى وهي ذاتُ موصَّد ... ولم يَبْدُ للأترابِ من ثديها[1] حجمُ
صغيرين نَرْعَى البَهْمَ يا ليتَ أننا ... إلى اليوم لم نَكْبَر ولم تَكْبَر البَهْم[2]

فصغيرين: حال من الضمير في «علّقت» ومن «سلمى» لأنّه يصلح أن تقول: أنا وسلمى صغيران نرعى البهم. ومثله قوله[3]: [من الطويل]

خرجت بها نمشي تجر وراءنا

فنمشي: حال من التاء في «خرجت» ومن الضمير المجرور في «بها» ويصلح أن تقول: أنا وهي نمشي. وهنا لا يصلح أن يكون «تحمله» خبراً عنهما لو قلت: هي وهو تحمله، لم يصح أن يكون «تحمله» خبراً نحو قوله: هند وزيد يكرمه، لأنّ تحمله ويكرمه لا يصحُّ أن يقدّر إلاّ بمفرد فيمتنع أنْ يكون حالاً من ذوي حال ولذلك أعرب المعربون في:

خرجت بها نمشي تجر وراءنا

نمشي: حالاً [منهما، وتجرّ: حالاً] من ضمير المؤنّث خاصة، لأنَّهُ لو قيل: أنا وهي تَجُرُّ وراءنا لم يجز أن يكون: تجرُّ خبراً عنهما، لأن تجرّ وتحمل [٥١/ب] إنَّما يتقدران بمفردٍ أي: حاملة وجارّة، وإذا صَرَّحت بهذا

---

(١) ق: يديها.

(٢) ق: يرعى إليهم. . يكبر التهم. والبيتان لمجنون ليلى في ديوانه ص٢٣٨، وفيه:
تعلّقت ليلى وهي غرّ صغيرة

(٣) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٤، وتمامه:
خرجت بها تمشي تجر وراءنا ... على أَثَرَيْنَا ذيل مرطٍ مُرَحَّلِ

المفرد لم يمكن أن يكون حالاً منهما.

و«كافة» لدلالته على معنى جميع، يصلح أنْ يكون حالاً من الفاعل في «ادخلوا» ومن «السّلم» بمعنى شرائع الإسلام، لأنَّك لو قلت: الرجالُ والنساء جميع في كذا، صحَّ أنْ يكون خبراً، لا يقال: كافة لا يصحُّ أن يكون خبراً، لا تقول: الزَّيْدون والعمرون كافة في كذا، ولا يجوز أن يقع حالاً على ما قررت، لأنَّ امتناعَ ذلك إنَّما هو بسببِ مادةِ «كافة» إذ لم يتصرّف بل التزم نصبها على الحال، لكن مرادفها يصحُّ فيه[1] ذلك. وقوله: والمراد بالكافة الجماعة التي تكفُّ مخالفيها، يعني أنَّ هذا في أصلِ الوضع ثم صار الاستعمال لها بمعنى جميعاً كما قال هو وغيره. و«كافة» معناه جميعاً. وضَمُّ عين فُعْلة الاسم في الجمع بالألف والتاء لغة الحجاز فتقول: خُطُوات.

﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنْۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ «فإن زللتم»، (أي: بإيقاع الشيطانِ في كفرٍ أو معصية. وقُرىء: زللتم بفتح اللام وبكسرها)[2] ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ وهي حُجج الله ودلائله التي أوضحها في كتابهِ وعلى لسانِ رسوله ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟[3] أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ [لا يُغالَبُ] ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يُرتِّبُه من الزَّوَاجِرِ لمن خالف، وفي ذلك وعيدٌ شديد. وأَمْرُهم بأنْ يعلموا تنبيهٌ[4] لهم على ما قد يغفلُ[5] العاصي عن وصفه تعالى بهاتين الصفتين.

(١) ق: منه.

(٢) ما بين قوسين كتب في الحاشية.

(٣) ق: واعلموا.

(٤) غير ظاهرة في ق.

(٥) ق: يغسل.

﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ أي: هل ينتظرون[1] والمعنى على النَّفي، ولذلك دخلت «إلّا» في قوله ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾. والإتيان حقيقة في الانتقالِ من حَيِّزٍ إلى حيّز وذلك يستحيلُ بالنسبة إلى الله تعالى، وهو إتيانُ ما يليقُ به سبحانه وتعالى من غير انتقالٍ إذ هو تعالى ليس في مكان، أو يكون على حذفِ مضافٍ وهو الذي صرّح به في قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴿٣٣﴾﴾ [النحل] وهو عبارةٌ عن بأسهِ وعذابه، ويدلُّ على هذا المحذوف قوله ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ يستحيل أن يَحُلَّ تعالى في ظلل.

وقد قيل: الضمير في «ينظرون» لليهود وهم مُشَبِّهَةٌ، ويدلُّ عليه قوله بعدُ ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢١١﴾﴾ [البقرة]: والمعنى أنَّهم لا يقبلونَ ما دُعُوا إليه من الإسلامِ واتباعِ الرسلِ إلاّ أنْ يأتيهم الله تعالى. وقرىء: في ظلل وفي ظلال، الأول جَمْعُ منقاسٌ والثاني لا ينقاس. وقرىء: والملائكة بالرفع عطفاً على الجلالة، والجر عطفاً على «في ظلال» أو على «من الغمام».

﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ قد يستروح[2] من هذا ذلك المحذوف المقدّر وهو أمر ربك. وقضاءُ الأمرِ عبارةٌ عن الجزاء والفراغ من الحساب. وقرىء: وقضاء ممدوداً بضم الهمزة وجرِّها، وقضي الأمور جمعاً. وقرىء: يرجع بالياء مبنياً للفاعل، وبالتاء وبالياء مبنياً للمفعول.

﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾﴾.

(١) ق: ينظرون.

(٢) غير ظاهرة في ق.

﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الخطاب للرسول عليه السلام أو لكلِّ أحد، وقرىء: اسأل، وإسَل لم يعتدَّ بنقلِ الحركة فتحذف همزة الوصل[1]. وقرأ الجمهور: سل واحتمل النقل وحذف همزة الوصل، واحتمل أن يكون على لغة سأل يسأل حكاها سيبويه.

﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ سؤالُ تقريعٍ وتقريرٍ[2] لِمَا آتاهم من البيّنات ومع ذلك ما أَجْدَتْ عندهم. و«كم» في موضع نصب على المفعول الثاني لـ«آتيناهم». و﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ تمييز لـ«كم». وعلى هذا لا يجوز ما أجاز ابنُ عطية من أن «كم» منصوبة بفعل مضمر يفسِّرُه الظاهر، التقدير: كم آتينا آتيناهم. لأنّ الضمير في «آتيناهم» ليس عائداً[3] على «كم» ولا هو سببيٌّ، ونظير[4] ما أجاز أنْ تقول: الدرهمَ أعطيت زيداً، فتنصب الدرهم بفعل مضمر، و«أعطيت» ليس فيه ضمير يعود على الدرهم، ولا سببي ويترك نصبه بأعطيت المفرغ له[5]، وكذلك: زيداً ضربت، بنصب زيداً بفعلٍ محذوفٍ، وضربت مهيأ للعمل فيه. وأجاز أيضاً أن تكون «كم» مبتدأة وحذف الضمير العائد عليها والتقدير: آتيناهموها، وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر أو شاذ من القراءات، و«كم آتيناهم» في موضع المفعول الثاني لـ«سَل» وسل

---

(١) أصله: إسأل فنقلت حركة الهمزة إلى السين، وحذفت الهمزة التي هي عين، ولم تحذف همزة الوصل لأنه لم يعتدّ بحركة السين لعروضها.

(٢) ق: وتكرير.

(٣) ق: عائد.

(٤) ق: ونظيره.

(٥) ق: للفرع له.

معلّقة كما قال[1]: [من البسيط]

سائل بني أسدٍ ما هذه الصوت

وأجاز الزَّمخشريُّ[2] أن تكون «كم» خبرية، [وفي جعلها خبرية] اقتطاعٌ للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ويصير الكلامُ مفلتاً[3] عما قبله [٥٢/أ] وأنت ترى مَصَبَّ السؤال على هذه الجملة ولا يكون ذلك إلاّ مع الاستفهام. و«من آية» تمييز لـ«كم». وأجاز ابنُ عطية[4] أن يكون «من آية» مفعولاً و«من» زائدة والتمييز محذوف. وفي جواز مثل هذا التركيب نحو: كم درهم أعطيت من رجلٍ، نظرٌ. والآيات البيّنات: ما تضمّنته التوراةُ والإنجيلُ من صفةِ رسولِ الله ﷺ وتحقيق نُبُوَّتِه[5] وتضمن ما جاء به ومعجزاته.

﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ هي الآيات، وأي نعمة أجلّ منها وهي سببُ الهداية؟. و«مَن» عام فيدخل فيه كفار قريش، وحذف حرف الجرّ من «نعمة» والمفعول الثاني لدلالة المعنى عليه، والتقدير: ومن يبدّل بنعمة الله كفراً. ودلَّ على ذلك ترتيبُ جوابِ الشرطِ عليه، وجواب الشرط لدلالةِ ما بعده عليه تقديره: يعاقبه[6]، أو يقدّر ضمير أي: شديد العقابِ له، أو تنوب أل

(١) رويشد بن كثير الطائي، والبيت في شرح ديوان الحماسة ١: ١٦٦، وصدره:
يا أيها الراكب المزجي مطيّته

(٢) انظر الكشاف ١: ٣٥٤.

(٣) ق: معلناً.

(٤) المحرر الوجيز ٢: ٢٩.

(٥) ق: ثبوته.

(٦) ق: لعاقبة.

عن الضمير على مذهب مَنْ يرى ذلك أي: شديد عقابه.

﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية، نزلت في أبي جهل وأصحابه، كانوا يتنعمون بما بسطَ اللهُ لهم. وقرىء: زُيِّن وزُينت على البناء للمفعول، وزَيّن مبنياً للفاعل، والتزيينُ: التحسينُ. ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي برسولِ الله حيث اتبعوه وأعرضوا عن حُطامِ الدنيا. وصُدِّرَت الجملةُ بالماضي لأنّه أمرٌ مفروغ منه وهو تركيبِ طباعِهم على محبّةِ الدنيا وإيثارها[1] على الآخرة، والثانية جاءت بالمضارع لأنّه يتجدَّدُ كُلَّ وقت. [و]عطف المضارع ومتعلقه على الماضي ومتعلقه. أو يقدّر: وهم يسخرون، فيكون من عطفِ الاسميةِ على الفعلية. ولما كانت السخريةُ تقتضي العُلُوَّ والتطاولَ للساخرِ أخبر تعالى بعلوِّ المؤمنينَ عليهم في الآخرة. وجاء بلفظ[2] «اتقوا» بعثاً للمؤمن على التقوى.

﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ﴾ أي: في الآخرة ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي: بغير نهاية، أو في الدنيا بأن يُمَلِّكَ[3] المؤمنين المسخور منهم رِقابَ الكافرين وأرضَهم وأموالَهم ولا يحاسبهم على ذلك ولا يُحصِي عليهم.

﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾.

---

(١) ق: وإيثاره.

(٢) ق: لفظ.

(٣) ق: يهلك.

﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي: في الإيمان. ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ في الكلامِ حذفٌ أي: فاختلفوا فبعثَ. وقرأ عبد الله: فاختلفوا، وذلك عندنا على سبيلِ التفسيرِ لا القرآن، وقد صرّح بهذا المحذوف في ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخۡتَلَفُواْ ١٩﴾ [يونس].

﴿مُبَشِّرِينَ﴾ بثوابِ مَنْ أطاع. ﴿وَمُنذِرِينَ﴾ بعقاب من عصى. وقدم البشارة لأنّها أبهجُ للنَّفس وأقبلُ لما يُلْقي النَّبيُّ، وفيها اطمئنان المكلّف.

﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ معهم: حالٌ مقدرة من «الكتاب» فيتعلق بمحذوف وليس منصوباً بـ«أنزل». وأل في «الكتاب» للجنس. و﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ متعلقٌ[1] بـ«أنزل» أو في موضع الحال من «الكتاب» وهي حال مؤكدة. ﴿لِيَحۡكُمَ﴾ متعلقٌ «بأنزل»، والفاعل ضميرٌ يعود على الله وهو المضمر في «أنزل» أي: ليفصلَ[2] به بين النّاس، والفصلُ لا يكونُ إلا بعد الاختلافِ، ويؤيده قراءة الجحدري: لنحكم بالنون وهو التفات. وعنه أيضاً: ليُحكَم[3] مبنياً للمفعول. ﴿فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ وهو الإسلام أي: في الدّين الذي اختلفوا فيه.

﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ﴾ الآية، الضميران عائدان على «ما» الموصولة[4]. والهاء في ﴿أُوتُوهُ﴾ عائدةٌ على الكتاب. والذين أوتوه هم أربابُ العلم به والدراسة له. وخَصَّهم بالذكر تشنيعاً وتقبيحاً للذي فعلوه من الاختلاف.

(١) ق: متعلقاً.

(٢) ق: لتفصل.

(٣) ق: لنحكم.

(٤) المقصود بالضميرين الهاء في «فيه» وفي «أوتوه»، وما الموصولة التي في قوله «فيما اختلفوا فيه».

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ أي: في الكتاب الذي أنزل إذِ الحقُّ مُوَضَّحٌ فيها يوجبُ الاتفاقَ[١] وعدمَ الاختلاف.

﴿بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ﴾ أي سبب[٢] الاختلاف هو البغي والظلم والتعدّي. وهما اختلافان: أوّلٌ يعقبه بعثُ الأنبياء والثاني بعد إنزالِ الكتاب. وانتصب «بغياً» بمحذوفٍ تقديرُه: اختلفوا فيه من بعد ذلك [٥٢/ب] بغياً.

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي بمحمّد ﷺ. ﴿لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ أي: للدين الذي اختلف فيه النّـاس. ﴿مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ تَبيـنٌ للمختلَـفِ فيه في موضعِ الحـال من «ما»، والهدايةُ تقتضي إصابةَ الحقِّ. ﴿بِإِذۡنِهِۦۗ﴾ أي: بتمكينه وتوفيقه. ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ هدايته. ودلَّ ذلك على أنَّ هدايته مَنْ شاء منشؤُها الإرادةُ، وفي ذلك ردٌّ على المعتزلة في زعمهم أنه يستقل بهدايته نفسه.

﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤﴾.

﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ﴾ نزلت في شدائدَ أصابت المسلمينَ كحالهم في الخندقِ وفي غزوةِ أحد. و«أم» منقطعة والتقدير[٣]: بل أحسبتم.

---

(١) ق: الإتقان.

(٢) ق: بسبب.

(٣) ق: التقدير

وحَسِبَ كظنَّ يُستعملُ في الترجيح. وسدّت «أن» مسدَّ مفعولي حسب.

﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم ﴾ جملةٌ حالية. و«لمّا» أبلغ في النّفي من لم. والمثل الشبه، إلاّ أنّه مستعار لحالٍ غريبةٍ أو قضيةٍ عجيبة[١]. وثَمّ محذوفٌ أي: مثل محنة[٢] المؤمنين الذين من قبلكم. ثم فسّر ذلك المثل فقال ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ ﴾. وليس لهذه الجملةِ موضعٌ من الإعراب على المشهور.

و﴿ مَّسَّتْهُمُ ﴾ أصابتهم. ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ ﴾ أي: أُزعجوا إزعاجاً شديداً. ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ﴾ قُرِىء بالنَّصب فـ«حتى» غاية إلى أن يقول، وقرىء برفع[٣] «يقول» وهي حالٌ مَحْكية، والمعنى: وزُلزلوا[٤] حتى قالَ الرسولُ وقعَ الزلزالُ. والقولُ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ﴾ معمولٌ[٥] لـ«آمنوا».

﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ سؤالٌ عن الوقت، والجملتان داخلتان تحت القول، جُمع الرسولُ والمؤمنون في القول: قال المؤمنون ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ وقال الرسول: ﴿ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾. لما استبطأ[٦] المؤمنون النَّصر أجابهم الرسولُ بأنّه قريب، عادت كل جملةٍ لما يناسبها. وقدّم الرسول في إسنادِ القولِ لمكانته، وقول المؤمنين لِتَقَدُّمِه في الزمان. و«الرسول» هنا اسم جنس.

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ

---

(١) عبارة ق: مستعار الحال غريبة أو قصته عجيبة.

(٢) ق: محبة.

(٣) ق: بيرفع.

(٤) ق: فزلزلوا.

(٥) ق: محمول.

(٦) ق: استنبط.

﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾﴾.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾ عن ابن عباس: نزلت في عمرو بن الجموح وكان ذا مالٍ، سأل بماذا أتصدَّقُ وعلى مَنْ أُنفقُ. والضميرُ للمؤمنين والخطابُ للرسول عليه السلام. و«ماذا» مفعول «ينفقون» أو «ما» مبتدأ خبره «ذا» وهو موصول والعائد عليه محذوفٌ والتقديرُ: أي شيءٍ الذي ينفقونه. والظاهر السؤال عما ينفق لكن تَضَمَّن الجوابُ ما ينفق ومصرفه بقوله ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾.

و﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ تبيينٌ للمنفَقِ ويتناولُ القليلَ والكثير. و«ما» موصولة أو شرطية. وبدأ بالصرف بالأقربِ فالأقربِ ثم بالأحوجِ فالأحوج. وخبر «ما» «للوالدين» إن قلنا بوصلها على إضمارٍ أي: فهو أو مصرفه للوالدين. ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ﴾ ما: شرطيةٌ مفعول بها أي: أي شيء تفعلوا. والفعل أعمُّ من الإنفاقِ وغيره. سألوا عن خاص وأجيب بخاص ثم أتى بالعموم في أفعال الخير.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ أي: فُرِضَ. وظاهرُ كَتْبِ الفرضية إمَّا على الأعيان وإمّا على الكفاية. ﴿وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ﴾ أي: مكروه لكم كالنقص بمعنى المنقوص[1]. وقرىء: كتب مبنياً للمفعول، ومبنياً للفاعل ونصب «القتال». والقتال يعني الجهاد. والجملة حالٌ والضميرُ عائدٌ على القتال.

(١) ط: كالنقض بمعنى المنقوض.

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ الآية، «عسى» للإشفاقِ ومجيئها لها قليلٌ وأكثرُ مجيئها للترجِّي. وكراهتهم للقتال لما فيه من التعرُّضِ للقتلِ والأسرِ وإنضاءِ الأبدانِ وإتلافِ الأموال. والخير الذي فيه الظفر والغنيمة والاستيلاء على النُّفوس والأموال، وأعظمُ الخيرِ الشهادةُ[1] وهي الحالةُ التي تَمنَّاها رسولُ الله ﷺ. والجملةُ حالٌ من النكرة وهو قليلٌ ومع[2] ذلك نَصَّ على جوازه سيبويه.

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا﴾ عسى هنا للترجِّي واندرجَ في قوله «شيئاً» الخلودُ إلى الراحة وترك القتال لأنّهُ محبوبٌ بالطبع. والشرّ الذي فيه هو ذلُّهم وضَعْفُ أمرهم واستئصالهم وسبي ذراريهم ونهب أموالهم. ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾ أي: ما فيه المصلحةُ حيث كلَّفكم القتالَ ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ ما علمه الله تعالى [٥٣/أ] لغيبةِ عواقبِ الأمور عنكم.

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٢١٨﴾﴾.

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ نزلت في أول سرية في الإسلام، كان

---

(١) ق: والشهادة.

(٢) ق: مع.

أميرهم عبد الله بن جحش، أغاروا على عِيرٍ لقريش قافلة من الطائفِ وقتلوا عمرو[1] بن الحضرمي آخر يومٍ من جمادى الآخرة فاشتبه بأول يومٍ من رجب فعيَّرهم أهلُ مكّة باستحلاله. وقرىء: قتال بالجرِّ بدل اشتمال، وقيل بالجرِّ والرفع، ووجه الرفع على تقدير همزة الاستفهام «فقتال» مبتدأ، وقيل: التقدير أجائزٌ قتالٌ فيه.

﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ قتال: مبتدأ موصوف بالجار والمجرور و«كبير» خبره. فظاهرُ الآية تحريمُ القتال في الشهر الحرام. قيل: هي منسوخةٌ وقيل محكمة. قال [عطاء]: لم تنسخ وحلف: تالله ما يحلُّ للنَّاس أن يَغْزُوا في الحرم ولا في الشهر الحرام إلا أنْ يُقاتَلوا.

﴿وَصَدٌّ﴾ وما بعده من المعاطيف جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على «قتال فيه كبير»، وخبر المبتدأ: أكبر من القتال[2]، والمعنى: وصدّكم المسلمين عن سبيل الله. ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾ أي: بسبيل الله وهو دِينُ الله وشريعته.

وقد خبط المعربون في عطف ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾. والذي نختاره أنَّه عطف على الضمير المجرور ولم يُعَدْ جارّه. وقد ثبتَ ذلك في لسانِ العرب نثراً ونظماً باختلاف حروف العطف وإنْ كان ليس مذهب جمهور البصريين، بل أجاز ذلك الكوفيون ويونس والأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبين، ولسنا متعبدين باتباع مذهبِ جمهورِ البصريين بل نتبع الدليل.

(١) ق: عمر. والتصويب من ط وغيره.

(٢) ق: القتل. وتمام الجملة: وصدّكمْ المسلمين عن سبيل الله أكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام.

﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ﴾ والضمير للمسجد. وجعل المؤمنين أهله لأنّهم القائمون بحقوقه أو لأنّ مآلهم إليه في العاقبة. ﴿وَٱلْفِتْنَةُ﴾ أي: التي تفتن المسلمين عن دينهم فيكفروا ﴿أَكْبَرُ﴾ اجتراماً من قتلهم إياكم.

﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾ أي: الكفار. ودلَّ هذا على أنَّ الضميرَ في «يسألونك» هو للكفار، والضمير المنصوب للمؤمنين، انتقل من خطاب الرسول إلى خطابِ المؤمنين. و﴿حَتَّىٰ﴾ تحتمل الغاية والتعليل، وجعلها للغاية ابنُ عطية، وللتعليل الزَّمخشريُّ. وهو أمكن إذْ يكون الفعل الصادر منهم المنافي للمؤمنين وهو المقاتلة ذكر لها علّة توجيهاً، فالزمان مستغرق للفعل ما دامت علّة الفعل، وذلك بخلاف الغاية فإنها تقييد في الفعل [دون] ذكر الحامل عليه، فزمانُ وجودِه مقيدٌ بغايته، وزمان وجود الفعل [المعلل] مقيدٌ بوجودِ علّته، وفرقٌ في القوة بين التقييد بالغاية والتقييد بالعلَّةِ لما في التقييدِ بالعلةِ من ذكرِ الحاملِ وعدم ذلك في التقييد بالغاية. والدين هنا الإسلام. وجواب «إن»[1] محذوفٌ أي: إن استطاعوا فلا يزالون يقاتلونكم.

﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ بنى «افتعل» من الردِّ وهي بمعنى التعمّل والتكسُّبِ لأنّه متكلّف إذ من باشر دِينَ الحقِّ يبعد أنْ يرجعَ عنه فلذلك جاء افتعل هنا!. ولم يختلف هنا في فكّ المثلين وهي لغة الحجاز. ﴿وَهُوَ كَافِرٌ﴾ رتّب الكفر على الموت بعد الردّة ورتب على ذلك حبوط العمل في الدنيا، وحبوطه في الدنيا لاستحقاقِ قتله[2] وإلحاقه في الأحكام بالكفار، وفي

(١) ق: أم.

(٢) ق: قبله. وعبارة ط: وهو بطلانه في الدنيا باستحقاق قتله.

الآخرة بما يؤولُ إليه من العقابِ السرمدي. وقد جاء حبوطُ العملِ مرتباً على الشركِ دونَ الموافاةِ على الكفر، فلو كان قد حجَّ ثم ارتدَّ فقال مالكٌ وأبو حنيفة وغيرهما: يلزمه الحجُّ إذا رجع إلى الإسلام وقال الشافعي لا يلزمه. ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى مَن اتصف بالأوصاف السابقة وهو حمل على معنى من بعد الحمل على اللَّفظ. «وأولئك» يحتمل أن تكون معطوفاً على الجزاء[1]، أو يحتمل أن تكون ابتداء إخبار عطفاً على جملة الشرط.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ روي أنّ عبد الله بن جحش وصحبته حين قتل الحضرمي ظنَّ قوم أنَّهم إنْ سَلِمُوا[2] من الإثم فليس لهم أجرٌ فنزلت. [٥٣/ب] ولما كان الإيمان هو الأصل أفرده بموصول، ولما كانت الهجرةُ والجهادُ فرعين أُفردا بموصول لأنّهما من حيث الفرعية واحد. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارة إلى المُتَّصفين بالأوصافِ الثلاثة من الإيمان والهجرة والجهاد. وليس تكرير الموصول مُشْعِراً بالمغايرة في الذوات.

﴿يَرْجُونَ﴾ لأنّه ما دام المرءُ في قيد الحياة، لا نقْطعُ أنّه صائرٌ إلى الجنّة إذ لا يعلم ما يختم له به. وكتبت «رحمة» بالتاء لتمتاز بحالةِ الوصل مذهباً لمن يقف عليها بالتاء لا بالهاء[3].

﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ

(١) ق: على الجر.
(٢) ق: أنهم أسلموا.
(٣) عبارة ط: اعتباراً بحالة الوصل ورعياً لمن يقف. .

إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾﴾.

﴿ ۞يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الخمر هو المُعْتَصَرُ من العنب إذا غلا واشتدَّ وقذف بالزبد[1]. والميسر القِمار مَفْعِل من يَسَرَ يَيْسِرُ[2]، وهو عشرة أقداح وهي الأزلام لسبعة[3] منها حظوظ وفيها فروض على عدة الحظوظ: الفذّ[4] وله سهم واحد والتوأم[5] وله سهمان والرقيب وله ثلاثة والحِلْس وله أربعة والنافس وله خمسة والمُسبل وله ستة والمعلّى وله سبعة، وثلاثة أغفال[6] لا حظوظَ لها وهي المنيح والسفيح والوغد[7] تزاد[8] هذه لتكثر السهام وتختلط على الحُرْضَة[9] وهو الضاربُ[10] بالقِداح فلا يجد إلى الميل مع أحد سبيلاً، وهو رجل عَدْل عندهم، ثم يجثو الضاربُ على ركبتيه ويلتحف بثوبٍ ويخرج رأسه ويجعل تلك القداح في الرِّبابة[11]وهي خريطة

---

(١) ق: وقذف ما ارتد.

(٢) ق: مفعل من تيسر.

(٣) ق: لتسعة.

(٤) ق: للعدّ.

(٥) ق: والثوّام.

(٦) ق: أعمال.

(٧) ق: المنح والسبخ والرعد. والتصويب من ط. وانظر أيضاً القرطبي ٣: ٥٨.

(٨) ق: يراد.

(٩) ق: الحرصة.

(١٠) ق: للضارب.

(١١) غير واضحة في ق. والربابة شبيهة بالكنانة تجمع فيها سهام الميسر.

ثم يُجِيلها[١] ويدخل يده ويخرج باسم رجل رجل قدحاً منها، فَمَنْ خرج له قدح من ذواتِ الأنصباء أخذ النصيبَ الموسوم به ذلك القدح، ومن خرج له قدح من تلك الثلاثة لم يأخذ شيئاً وغُرِّمَ ثمن الجزور كله. وكانت عادةُ العرب أن تضرب بهذه القداح في الشدَّة وضيقِ العيش وكَلِب البَرْد[٢] على الفقراء فيشترون الجزور ويضمن الأيسار[٣] ثمنه ثم ينحر ويقسم على عشرة أقسام. وأيُّهم خرَجَ له نصيبٌ واسى به الفقراءَ ولا يأكل منه شيئاً ويفخرون[٤] بذلك ويسمُّون مَنْ لم يدخل فيه البَرَم[٥] ويذمُّونه بذلك.

سأل عُمر ومعاذ رسولَ الله ﷺ قالا: يا رسول الله أفتنا في الخمرِ والميسر فإنَّهما مذهبةٌ للعقل مَسْلبةٌ للمال فنزلت. ولما كان الخمرُ والميسرُ من مصارفِ المال ومع مداومتهما قَلَّ أنْ يبقى مال فيتصدق به أو يجاهد به سألوا عن ذلك.

﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ وهذا يدلُّ على أن تعاطيهما من الكبائر وذلك بعد التحريم.

﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ قبل التحريم. والإثمُ هو الذنبُ الذي يترتب عليه العقاب مع ما جاء في الخمر من ذهابِ العقلِ والسباب[٦] والافتراء والتعدّي.

(١) ق: يحلحلها.

(٢) غير ظاهرة في ق، وكلب البرد: اشتد.

(٣) ق: الإنسان.

(٤) ق: ويسخرون.

(٥) غير ظاهرة في ق.

(٦) ق: والشباب.

والمنفعةُ التي فيهما[١] ما يحصلُ من الأرباحِ والاكتسابِ وذهاب الهمّ وحصول الفرح. وقد ذكر الأطباء منافعها ومضارها. والمنفعة التي في الميسر التوسعةُ على المحاويجِ وبُعد الصِّيتِ[٢] بذلك. وقرىء: كبير بالثاء والباء.

﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ وهو ما يقترفون[٣] فيهما من الإثم.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ تقدّم هذا السؤال وأُجيبوا بالمصرف، وأُجيبوا هنا بذكر المقدار. والعفوُ: ما فضل عما يحتاج إليه من يمونه ويسهل عليه. وقرىء: قل العفو بالنَّصب على تقدير ماذا مفعولاً، وبالرفع على تقديره مبتدأً وخبراً، فطابق الجواب السؤال في القراءتين وإنْ كان يجوز عدم التطابق والرفع على إضمار مبتدأ أي: المُنْفَق العفو. وتقدير ابن عطية[٤]: قل العفو إنفاقكم، ليس بجيّد، لأنّه أتى بالمصدر وليس السؤال على[٥] المصدر. قال ابنُ عطية[٦]: ورفع «العفو» مع نصب «ماذا» جائز ضعيف، وكذلك نصبه مع رفعها انتهى. وقوله: جائز ضعيف ليس كما ذكر، بل هو جائز وليس بضعيف. والإشارة في «كذلك» إلى الأقرب[٧] من تبيينه حكم

(١) ق: فيهما.
(٢) ق: الضرر.
(٣) ق: يفترون.
(٤) المحرر الوجيز ٢: ٦٥.
(٥) مكررة في ق.
(٦) المحرر الوجيز ٢: ٦٥. وعبارة ق: مع نصب «ما» جائز ضعيف ولذلك نصبه مع رفعهما.
(٧) ق: أقرب.

الخمر والميسر والإنفاق القريب ذكره. و«الآيات» العلامات والدلائل. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ترجية للتفكّر [٥٤/أ] تحصل عند تبيين الآيات.

﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ متعلق بـ«تتفكّرون» أي: في أمر الدنيا والآخرة. وكانوا في الجاهلية يَتَحَرَّجُونَ من مخالطةِ اليتامى في مأكلٍ ومشرب ويتجنَّبُونَ أموالهم فنزلت: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ﴾ والإصلاح بتعليمه وتأديبه والنظر في تنمية ماله وحفظه. و«إصلاح» مبتدأ وهو نكرة لوجود المسوّغ من كون «لهم» متعلقاً به أو في موضع الصفة، وهو مصدر حُذف فاعلُه و«خير» خبر. و«خير» شامل للإصلاح المتعلق بالفاعل والمفعول والخيرية للجانبين[١] وإن إصلاحهم لليتامى خير للمصلِح والمصلَح فيتناول حال اليتيم والكفيل.

﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ التفات من الغيبة إلى الخطاب أي: فإخوانكم في الدين، فينبغي أن تنظروا[٢] لهم كما تنظرون لإخوانكم من النَّسب من الشفقة والتلطُّف والإصلاحِ لذواتهم وأموالهم. والمخالطةُ من الخلط وهو الامتزاج. والمعنى: في المأكل فيجعل نفقة اليتيم مع نفقة عياله بالتحرّي[٣] إذ يَعْسُر إفراد نفقته بطعامه فلا يجد بدًّا[٤] من خلطه بماله لعياله فرخّص لهم في ذلك، وكذا أيّ مخالطة يكونُ لليتيم فيها إصلاحٌ من مطعمٍ أو مسكن أو متاجرة أو مشاركة أو مضاربة أو مصاهرة أو غير ذلك. وجواب الشرط «فإخوانكم» أي: فهم إخوانكم. وقرىء فإخوانكم بالنصب

(١) غير ظاهرة في ق.
(٢) ق: تنظرون.
(٣) غير ظاهرة في ق.
(٤) ق: تجديداً.

أي فتخالطون[١] إخوانكم.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ جملة تحذير. والمعنى أنّه يجازي كلاًّ[٢] منهما على الوصفِ الذي قام به. وأل فيهما للاستغراق و«مِن» معناها هنا الفصل وضمّن «يعلم» معنى يمّيز فعدِّي بمِن.

﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡۚ﴾ لأحرجكم وشَدَّدَ عليكم في كفالة اليتامى. وقرىء بتخفيف الهمزة وتليينها وطرحها بإلقاء[٣] حركتها على اللام بعد تقدير خلوّ اللام من الحركة. وجَعَل قراءة طرح الهمزة وهماً أبو عبد الله نصر بن علي بن مريم. وفي هذه الجملة تذكير بإحسان الله[٤] وإنعامه على أوصياء اليتامى إذْ أزال إعناتهم في مخالطتهم والنّظر في أحوالهم وأموالهم.

﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٢١﴾.

﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ﴾ نزلت في عبد الله بن رواحة أعتق أَمَةً مُسْلِمَةً وتزوّجها فطعن عليه ناسٌ من المسلمين فقالوا: نكح أمة. وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى المشركين رغبة في أحسابهم[٥] - وفي أبي مِرثد

(١) ق: فيخالطون.
(٢) ق: كلّ.
(٣) ق: بإلغاء.
(٤) مكررة في ق.
(٥) ق: إحسانهم.

الغَنَوي[١]، أراد أنْ يتزوج امرأة قرشية مشركة ذات جمال. وقرىء: تنكحوا بفتح التاء، ويطلق بمعنى العقدِ وبمعنى الوطء. وقُرىء بضمِّها أي: ولا تُنكحوا أنفسَكم المشركاتِ. والمشركات هنا الكفار وهو عمومُ خصَّ بجواز نكاح الكتابيات. وعن ابن عباس رضي الله عنه: هو على عمومه فيحرم[٢] نكاح الوثنيات والمجوسيات والكتابيات وكلّ مَنْ على غير دين الإسلام، والآيةُ على هذا محكمةٌ ناسخة لآيةِ المائدة[٣] متقدمة في النزول وإنْ تأخرت في التلاوة. وبجواز نكاح الكتابيات قال الجمهور.

﴿وَلَأَمَةٌ﴾ أي: رقيقة. ﴿مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ﴾ أي: من حُرَّةٍ مُشركة. وعموم المشركات يقتضي منع نكاح الأَمَةِ الكافرة. ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ۚ﴾ الخطاب للأولياء أي: المؤمنات. وأجمعت الأمةُ على أنَّ الكافر لا يطأُ المؤمنةَ بوجهٍ ما. والنَّهي نهيُ تحريم[٤]. و«لو» في الموضعين بمعنى إنْ الشرطية. والواو في «ولو» للعطف على حال محذوفة أي: على كُلِّ حالٍ ولو في هذه الحال المقتضية للرغبة في النِّكاح.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾ إشارة [إلى] الصنفين المشركات والمشركين. والدعاء قد يكونُ بالقول أو بسبب المحبّة والمخالطة فيسري إلى الطباع ما يحمل على الموافقة حتى في تركِ قتالِ قومها الكفار فيؤدي ذلك إلى النَّار.

---

(١) في القرطبي ٣: ٦٧: نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي وقيل في مرثد بن أبي مرثد واسمه كنّاز بن حصين الغنوي.

(٢) ق: فيخرج.

(٣) الآية ٥.

(٤) عبارة ق: والنهي والنهي على تحريم.

وهذه العلّة مانعةٌ من نكاحِ الكفار. وعُدي «يدعو» بإلى ويتعدى باللام. ومفعول [٥٤/ب] «يدعو» محذوف أي: يدعونكم، والله يدعوكم. وتباين القسمين يؤكد منع مناكحة الكفار إذْ يحرم إجابة الكافر ويجب إجابة دعاء الله. ولا يُحتاج إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ أي: وأولياء الله يدعون كما قال الزَّمخشريُّ(١) بل حَمْله على الظاهر أوكد في التباعدِ من المشركين. وقرىء: والمغفرة بالجرّ، أي: يدعو إلى سبب المغفرة وهو التزام الطاعة والتوبة، وبالرفع أي: والمغفرة حاصلة بإذنه وتيسيره.

﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: يُظهرها جليةً لكلِّ أحدٍ رجاء أن يَحْصُلَ بظهورها تذكُّرٌ واتِّعَاظٌ.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾﴾.

وفي صحيح مسلم(٢) عن أنس أنَّ اليهودَ كانت إذا حاضت المرأةُ منهم أخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها، فسُئِل رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ . ولما تضمن ما قبل هذه الآية إيثار مناكحة أهل الإيمان بيَّن حكماً عظيماً من أحكام النّكاح(٣) وهو النّكاح زمان الحيض. و«المحيض» مفعِل ويراد به المصدر أي الحيض.

---

(١) انظر الكشاف ١ : ٣٦١.

(٢) انظر ١ : ٢٤٦.

(٣) ق: من الأحكام.

وعن ابن عباس: هو مكانُ الدم وهو الفرج. ﴿قُلْ هُوَ﴾ أي: الحيض ﴿أَذًى﴾. وإنْ قلنا إنه موضع الحيض فيكون على حذف أي: موضع اذى. ﴿فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ﴾ أي: نكاح النساء في زمان الحيض أو في موضع الحيض. ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ كناية عن مباشرة النكاح.

وقرىء: يَطْهرن مضارع طَهُر أي ينقين من دم الحيض. ويطّهرن مضارع اطّهر وهو ظاهر في الاغتسال بالماء. ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أي: بالماء. قال الجمهور: تغتسل[1] اغتسال الجنابة، وقال الأوزاعي: يُغْسَلُ مكان الدم بالماء فيبيح الوطء، وبه قال أبو محمد بن حزم. ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: من الجهة التي أمر الله وهي[2] القُبُل لأنّه المنهيّ عنه في الحيض. ولما كانتْ لهم حالة يرتكبونها حالة حيض النّساء من مجامعة النّساء وأخبر تعالى بالمنعِ من ذلك حالة الحيض، أثنى على مَن امتثل أمره تعالى ورجع إلى ما شرع فقال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ الآية، وأبرز ذلك في صورتين عامتين ليندرج [الأزواج] والزوجات في ذلك. وكرَّر الفعل ليدلَّ على اختلاف الجهتين من التوبة والتطهّر.

﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ في البخاري ومسلم أنّ اليهود كانت تقول في الذي يأتي امرأته من جهة دبرها في قُبُلِهَا إنّ الولد يكون أحول فنزلت. وكان في قوله «فأتوهن من حيث أمركم الله» تسويغ للإتيان على سائر أحواله فأكد بقوله ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ أي: كيف شئتم أي: مُقبلةً ومُدبرةً وعلى [أي] شِقٍّ مضطجعة ونائمة وغير ذلك من الأحوال. شبّه الجماع بالحرث إذ النطفة كالبذر

(١) ق: يغتسل.

(٢) ق: وهو.

والـرحم كالأرض والولـد كالنبـات. و«أنّـى» تأتي بمعنـى كيـف وبمعنـى متى وبمعنـى أيـن. و«أنـى» تكـون[١] استفهامـاً كقوله تعالى ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۝٣٧﴾ [آل عمران] وشرطاً، لا جائز هنا أن تكون[٢] استفهاماً لأنّ جملتها لا تستقل بل هي محتاجة إلى ضميم. وإذا كانت شرطاً فقد عدّوها من ظروفِ المكان وهي من الجوازم. وكلاهما أعني إذا كانت استفهاماً أو شرطاً لا يعمل فيها ما قبلها. والذي يظهر أنّها[٣] تكون شرطاً لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، وتكونُ قد جُعلَت فيها الأحوال كجعل[٤] الظروف المكانية وأُجريت مجراها تشبيهاً[٥] للحال بالظرف المكاني. وقد جاء نظير ذلك في لفظ «كيف» خُرج به عن الاستفهام إلى معنى الشرط في قولهم: كيف يكون أكون. وجواب الجملة محذوفٌ ويدلُّ عليه ما قبله تقديره: أنّى شئتم فأتوهم.

﴿وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾ أي: الأعمال الصالحة وامتثال ما أمركم به. ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ﴾ أي: ملاقو جزائه على أعمالكم. ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: بحسن العاقبة في الآخرة. وفيه تأنيس عظيم للمؤمنين.

﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٢٤ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ۝٢٢٥﴾.

---

(١) ق: يكون.

(٢) ق: يكون.

(٣) ق: أن.

(٤) ق: بجعل.

(٥) ق: مستفهما للحال.

والعِرضة [٥٥/أ] فُعلة من العرض بمعنى المفعول كالقُبضة، والمرأة عرضة للنكاح أي معرضة وفلان عرضة لكذا أي معرض له. واليمين: العضو واستعمل للحلف لما جرت العادةُ في تصافحِ المتعاقدين. ولمّا أمرهم بتقوى الله وحذرهم يومَ المعاد نهاهم عن ابتذالِ اسمِه تعالى وجَعْلِه معرضاً لما يحلفونَ عليه دائماً، لأنّ من يُتقى ويُحذر يجب[1] صيانة اسمه وتنزيهه عما لا يليقُ به من كونه يذكر في كلِّ ما يحلفُ عليه من قليلٍ أو كثير عظيم أو حقير، والحنثِ مع الإكثار.

واللام في ﴿ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾ متعلق «بعرضة» أي معدًّا ومرصداً، أو بـ«تجعلوا»[2] فتكون للتعليل لـ«أن تبرُّوا» أي إرادة أنْ تبرُّوا، علَّل الامتناع من ابتذال اسم الله في الحلف بإرادةِ وجود البرِّ. والمعنى إنّما نهيتكم عن هذا لما في تَوَقِّي ذلك من البرِّ والتقوى والإصلاح. ويعقد من ذلك شرط وجزاء أي: إن امتنعت من ابتذال اسمه تعالى بَرَرْتَ واتقيت وأصلحت.

وقد كثر كلامُ المفسّرين في موضع «أن تبرُّوا» فقال الزَّمخشريُّ[3]: يتعلّق «أن تبروا» بالفعل أو بالعرضة [أي] ولا تجعلوا الله لأجلِ أيمانكم به عرضة لأن تبّروا انتهى. ولا يصحُّ هذا التقدير لأنّ فيه فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبيّ، لأنّه علّق «لأيمانكم» بـ«تجعلوا» وعلّق «لأن تبرّوا» بـ«عرضة» فقد فصل بين «عرضة» وبين «لأن تبروا» بقوله «لأيمانكم» وهو أجنبيٌّ منهما لأنّه معمول عنده لـ«تجعلوا» وذلك لا يجوز. ونظيرُ ما أَجَازَوهُ أن تقول: امرر واضرب بزيد هنداً، فهذا لا يجوز ونصُّوا على أنَّه لا يجوز: جاءني رجلٌ ذو

---

(١) ق: يحب.

(٢) ق: بيجعلوا.

(٣) الكشاف ١: ٣٦٣.

فرسٍ راكبٌ أبلق[١]، لما فيه من الفصل بالأجنبيِّ. والذي يظهر لي أنّ «أنْ تبرُّوا» في موضع نصب على إسقاط الخافض والعامل فيه قوله «لأيمانكم» التقدير: لأقسامكم على أن تبرُّوا، فنُهوا عن ابتذال اسمه تعالى وجعله معرضاً لأقسامهم على البرّ والتقوى والإصلاح اللاتي هي أوصاف حسنة لما يخاف في ذلك من الحنث فكيف إذا كانت أقساماً على ما ينافي البرَّ والتقوى والإصلاح. وعلى هذا يكون الكلامُ منتظماً واقعاً كل لفظ منه مكانه[٢] الذي يليقُ به. وقال الزَّمخشريُّ[٣]: «أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا» عطف بيان «لأيمانكم» أي للأمورِ المحلوفِ عليها التي هي البرُّ والتقوى والإصلاح بين النَّاس انتهى. وهو ضعيف لأنّ فيه مخالفة للظاهر، لأنّ الظاهر من الإيمان هي الأقسام، والبرّ والتقوى والصلاح هي[٤] المُقْسَم عليها فهما متباينان فلا يجوز أن يكون عطف بيان على الإيمان، لكنّه لمّا تأوّل الأيمان على أنّها المحلوف عليها [ساغ ذلك. وقد بيّنا أنَّهُ لا حاجةَ تدعونا إلى تأويلِ الأيمان بالمحلوف عليها] وعلى مذهبه يكون «أنْ تبرُّوا» في موضع جرٍّ، ولو ادعى أن يكون «أن تبرُّوا» وما بعده بدلاً[٥] من «أيمانكم» لكان أولى، لأنّ عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام.

---

(١) عبارة ق: ذو فرس أبلق راكب أبلق.

(٢) ق: مكان.

(٣) الكشاف ١: ٣٦٢.

(٤) ق: بين.

(٥) ق: بدل.

﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ هو قول الرجل: لا والله وبلى والله من غير قصدٍ لليمين. ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْۗ﴾ وهو قصد القلب لعقد اليمين. نفى المؤاخذةَ في لغو اليمين وأثبتها في كسب القلب وهي الكفارة في الدنيا إن حنث وكانت ممَّا يُكَفَّر[1]، والعقوبة في الآخرة إنْ كانت ممّا لا يُكَفَّر[2]. وفي هذه الجملة حذفٌ دلَّ عليه ما قبله، التقدير: لكن يؤاخذكم في أيمانكم. ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ فيه توسعة حيث لم يؤاخذ باللّغو، وإشعار بالغفران والحلم عَمَّنْ توعَّده.

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾.

قال ابنُ عباس رضي الله عنه: كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين وأكثر، فوقَّت الله ذلك وهو الحلف ألاّ يطأها ويمتنع[3] من الوطء. و﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ [عام] في الحُرِّ والعبد والسكران والسفيه والمولّى عليه غير المجنون ومَنْ لا يرجى منه وطء. وفي الكلام تضمينٌ وحذف أي: يمتنعون بالإيلاء [٥٥/ب] من وطء نسائهم.

و﴿مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ عام في الزوجات حرّة أو أمة أو كتابية أو صغيرة لم تبلغ مدخولاً بها وغير مدخولٍ بها. و«يؤلون» لا يعيّن حلفاً بشيءٍ مخصوص بل كل يمينٍ يمنعُ جماعاً سواء أُقيِّدَ الامتناع بمكانٍ أم أطلق.

---

(١) ق: ممن تكفر.

(٢) ق: تكفر.

(٣) ق: أو يمتنع.

﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ هذا من إضافة المصدر إلى ظرف زمان اتسع فيه. وابتداء أمر[1] الإيلاء من وقت الحلف.

﴿ فَإِن فَآءُو ﴾ أي: رجعوا للوطء. والظاهر أنْ الفيء[2] يكونُ في الأشهر وبعد انقضائها. ولم يأتِ في الآية أنّه إذا فاء[3] ووطىء لا كفارةَ [عليه] بل ظاهر قوله ﴿ فَإِنَّ[4] ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ أنّه لا كفّارة عليه.

﴿ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ أي: على الطلاق، أو ضمّن «عزم» معنى نوى وعدّاه بنفسه. و[العزم] التصميم على الطلاق. وجواب الشرط محذوف أي: فليوقعوه[5]. وهذا التقسيمُ الشَّرْطي يدلُّ على أنَّهُ لا تقع الفرقة بمضيِّ الأشهر من غير قول بل لا بُدَّ من القول، لأنَّ العزم على الشيءِ ليس فِعلاً للشيء، ويؤكده قوله ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ جاء «سميع» باعتبار إيقاع الطلاق لأنّه من المسموعات، وهو جواب الشرط. و«عليم» باعتبار العزم على الطلاق لأنّه من باب النيّات وهو الشرط، ولا تدرك النيّات إلا بالعلم، وتأخر هذا الوصف لمؤاخاة رؤوس الآي ولأنّ العلم أعمُّ من السمع. وفي قوله ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ دلالة على مطلق الطلاق فلا يدلُّ على خصوصية طلاق يكون رجعياً أو بائناً.

---

(١) ق: وابتداء أول الإيلاء.

(٢) ق: النفي.

(٣) ق: أفاء.

(٤) ق: وإن.

(٥) ق: فليرفعوه.

وقال الزَّمخشريُّ[١]: فإن قلت: ما تقول في قوله ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وعزمهم الطلاق مما يُعلم ولا يُسمع؟ قلت: الغالب أنّ العازم للطلاق وترك الفيئة والضرار[٢] لا يخلو من مقاولة ودَمْدَمَةٍ، ولا بدّ من أنْ يحدّث نفسه ويناجيها بذلك، وذلك حديث لا يسمعه إلاّ الله كما يسمع وسوسةَ الشيطان انتهى. وقد قدَّمنا أنَّ صفة السمع جاءت هنا لأنّ المعنى ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ أوقعوه أي: الطلاق[٣]. والإيقاع لا يكون إلا باللّفظ فهو من المسموعات. والصفة تتعلّق بالجوابِ لا بالشرط فلا يُحتاج إلى تأويل الزَّمخشريِّ.

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾﴾.

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ﴾ «والمطلقات» عام مخصوص بالمدخول بهن ذوات الأقراء لأنَّ حكم هاتين[٤] والآيسة والحامل منصوص عليه مخالف لحكم هؤلاء. و«يتربصن» صورة خبر ومعناه الأمر ومعناه يَنْتظرنَ ولا يقدمن[٥] على تزوج. «وتربص» متعدّ لقوله ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ﴿٥٢﴾﴾ [التوبة] ومفعوله هنا محذوف أي: يتربصن التزويج أو الأزواج. والباء للسبب أي: من أجل أنفسهن. وانتصب «ثلاثة» على أنّه

(١) الكشاف ١ : ٣٦٤.

(٢) ق: وترك النية والفرار، والتصويب من الكشاف.

(٣) ق: الإطلاق.

(٤) أي غير المدخول بها وغير ذات الأقراء.

(٥) ق: ينتظرون ولا يعدمن.

ظرف أي: مدّة ثلاثة قروء، وقيل: مفعول «يتربصنّ» أي: مضيّ ثلاثة قروء. والمشهور في القرء قولان أحدهما أنّهُ الحيض والثاني الطُّهْرُ. وظاهر عموم «المطلقات» دخول الزوجة الأمة في الاعتداد بثلاثة قروء. وقرىء: قُرُؤ بالهمز، وقُرُوّ بالإبدال والإدغام، وقَرْو بفتح القاف وسكون الراء وواو هي حرف الإعراب. وفُعول من بناء جمع الكثرة، وهو هنا من باب التوسّع إذ قد ينوب أحد الجمعين القلّة والكثرة عن الآخر.

﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ من ادعاء الحيض وما حاضت، أو انتفائه وقد حاضت، أو من الأجنَّة فلا يعترفن به وهُنَّ مؤتمنات على ذلك. وقرىء: في أرحامِهُنَّ، وبِرَدِّهُنَّ بضم الهاء فيهما. ﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ﴾ شرط جوابه محذوفٌ أي: فيحرمُ عليهنَّ ذلك، أو فلا يكتمن.

﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾ أي: وأزواجهنّ، وجمع على فُعولة وهو جمع لا ينقاس. وقُرىء بضم التاء وسكونها، وسماهم بعولة باعتبار ما كانوا عليه. والضميرُ في «وبعولتهن» عائد على المطلّقات والحكم خاص بالرجعيات، أو على حذف مضاف أي: وبعولة رجعياتهنّ. و﴿أَحَقُّ﴾ ليست على بابها من التفضيل لأنَّ غير الزوج لا حَقَّ لَهُ ولا تسليط على الزوجة في مُدَّة العدّة. وفي ذلك إشارة إلى مدة التَرَبُّص وكأنّه قال: وبعولتهن حقيقون[1] بردّهن، وأخبر أنَّ حقَّ الردِّ [٥٦/أ] للزوج حتى لو أَبَتْهُ[2] فليس لها ذلك وله ردّها إذ ذاك. وفي كيفيةِ الردِّ خلافٌ ولا خلاف في صحته بالقول.

﴿إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾ ظاهره أنّه شرط في الرجعة، ويظهر أنّه أراد به إصلاح

(١) ق: حقيقيون.

(٢) ق: أتته.

ما حصل من الفساد بالطلاق قالوا: ويستغني الزوج في المراجعة عن الوليِّ وعن رضاها وعن تسمية مهر وعن الإشهاد على الرجعة على الصحيح، ويسقط بالرجعة بقية العدّة ويحلُّ جماعها في الحال. ويُحتاج في إثبات هذا كلِّه إلى دليلٍ واضح من الشرع. والذي يظهر أنَّ المرأة بالطلاق تنفصلُ من الرجل فلا يجوز أنْ تعودَ إليه إلا بنكاح ثانٍ، ثم إذا طَلَّقها وأراد أنْ ينكحها فإمَّا أن يبقى شيءٌ من عدَّتها أو لا يبقى. إن بقي فله أن يتزوّجها دون انقضاء عدّتها منه إنْ أراد[1] الإصلاح، ومفهوم الشرط أنّه إن أراد غير الإصلاح لا يكون [له] ذلك. وإن انقضت عدّتها استوى هو وغيره في جواز تزوّجها. وأمّا أن تكون قد طلّقت وهي باقية في العدّة فيردّها من غير اعتبار شروط النّكاح، فيحتاج إثباتُ هذا الحكم إلى دليلٍ واضح كما قلناه، فإن كان ثَمّ دليلٌ واضح من نصٍّ أو إجماع قلنا[2] به ولا يُعترض علينا بأنّ له الرجعة على ما وصفوا وأنّ ذلك من أوّليات الفقه التي لا يسوغُ النِّزاع فيها، فإنّ [كُل] حكم يحتاج إلى دليل.

﴿وَلَهُنَّ﴾ أي: على أزواجهنّ ﴿مِثْلُ ٱلَّذِى﴾ لأزواجهنَّ ﴿عَلَيْهِنَّ﴾. وهـذا من بديع الكلام إذ حُذف شيء من الأول أثبت نظيره في الآخر، وحذف شيئاً من الآخر أثبت نظيره في الأول[3]. والمِثْلية في الموافقة والطواعية وحسن العشرة. و«مثل» مبتدأ وخبره «لهن» و«بالمعروف» متعلّق بما تعَلَّقَ به «لهنَّ». ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ الذي لا ينكر في الشرع وعادات النَّاس، ولا

(١) ق: أرادوا.

(٢) ق: فليأته.

(٣) أصل التركيب: ولهن على أزواجهن مثل الذي لأزواجهن عليهن. فحذفت «على أزواجهن» لإثبات «عليهن» وحذف «لأزواجهن» لإثبات «لهن».

يكلّف أحدهما الآخر من الأشغال ما ليس معروفاً به، بل ما يَلِيقُ به.

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ أي: مزيّة وفضيلة في الحقِّ. نوّه بذكر الرجولية، والمزية فَضْلُه[1] عليها في الميراثِ والجهاد ووجوب طاعتها إياه والصَّدَاق والإنفاق وكون الطلاق بيده ووفور العقل وغير ذلك مما يمتاز به الرجل على المرأة. و«درجة» مبتدأ و«للرجال» خبره، و«عليهنّ» متعلّق بما يتعلّقُ به «للرجال».

﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾﴾.

﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ إن كانت [أل] للعهد في الطلاق السابق، فالمعنى أنَّ الطلاقَ الذي يملك فيه الرجعة هو مَرَّتان والثالث لا يملك فيه الرَّجعة. وقال ابنُ عباس: بَيَّن أنَّ طلاقَ السُنَّة المندوب هو مرَّتان، قيل: والمعنى بذلك تفريق[2] الطلاق إذا أراد أن يطلق ثلاثاً، وهو يقتضيه اللَّفظ لأنّهُ لو طلّق مرتين معاً في لفظ واحدٍ ما جاز أن يقال طلقها مرتين. وكذلك لو دفعَ إلى رجلٍ درهمين لم يجز أنْ يقالَ أعطاه مرتين حتى يفرق الدفع فحينئذٍ يصدق عليه، وهو مبحث صحيح.

---

(١) ق: فضيلة.

(٢) ق: في تفريق.

وما زال يختلجُ في خاطري أنّه لو قال: أنتِ طالقٌ مرتين أو ثلاثاً أنه لا يقع إلاَّ واحدة لأنّه مصدر للطلاق ويقتضي العدد، فلا بدَّ أنْ يكون الفعل الذي هو عامل فيه يتكرر وجوداً كما تقول: ضربت ضربتين أو ثلاث ضربات، لأنَّ المصدر هو مبيّنٌ لعدد الفعل فمتى لم يتكرر وجوداً استحال أن يتكرر مصدره وإن تبيّن رتب العدد. فإذا قال: أنت طالق ثلاثاً أو اثنين فهذا اللّفظ واحد ومدلوله واحد والواحد يستحيل أنْ يكونَ ثلاثاً أو اثنين. ونظير هذا أن يُنْشِيءَ الإنسانُ بيعاً بينه وبين رجل فيقول [له] عند التخاطب: بعتك هذا ثلاثاً. فقوله «ثلاثاً» لَغْوٌ وغير مطابقٍ لما قبله. والإنشاءات أيضاً يستحيل التكرارُ فيها حتى يصير المحلُّ[1] قابلاً لذلك الإنشاء، وهذا يَعْسُرُ إدراكُه على مَن اعتاد أنّه يفهم من قول من قال: طلّقتك مرتين أو ثلاثاً، أنّه يقع الطلاق مرتين أو ثلاثاً.

وظاهر الآية العموم فيدخل في الطلاق الحرّ والعبد فيكون حكمهما سواء. ونقل أبو بكر الرازي اتفاق السلف وفقهاء الأمصار على أنّ الزوجين المملوكين ينفصلان بالثنتين فلا تحلُّ له بعدهما إلا بزوج[2]. و«الطلاق» مصدر طلّقت المرأة ويكون بمعنى التطليق كالسلام [٥٦/ب] بمعنى التسليم، وهو مبتدأ و«مرتان» الخبر على حذف مضاف أي: عدد الطلاق المسموح[3] فيه الرجعة أو الطلاق السُّنّي المشروع. واحتيج إلى الحذف ليطابق الخبر المبتدأ، والمعنى في المسنون بقوله «مرتان» أي: مَرَّةً بعد مرّة، ولا يراد به ما يزيد على الثّنتين لقوله بعدُ «فإمساك بمعروف أو تسريح

(١) ق: المحمل.

(٢) عبارة ق: فلا يحلّ له بعدهما التزوج.

(٣) ق: المسموع. ط: المشروع.

بإحسان». «فإمساك» هو الرجعة من الثانية «أو تسريح بإحسان» هي الطلقة الثالثة ولذلك جاء بعدها «فإن طلقها» أي: فإنْ سرَّحها الثالثة.

وقال الزَّمخشريُّ[١]: ولم يرد بالمرتين التّثنية ولكن التكرير كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك] أي: كرّة بعد كرّة لا كرتين اثنتين، ونحو ذلك من التثاني التي يراد بها التكرير قولهم لَبَّيك وسَعْدَيْك وحنانَيْك وهذاذَيْك ودوالَيْك انتهى.

وهو في الظاهر مناقضٌ لما قال قبل ذلك ومخالفٌ لما في نفس الأمر. أما مناقضته فإنّه قال في تفسير «الطلاق مرتان»[٢]: أي الطلاق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريقِ دونَ الجمع والإرسال دفعة واحدة. فقوله: تطليقة بعد تطليقة، مناقض في الظاهر لقوله: ولم يرد بالمرتين التثنية[٣]. لأنّك إذا قلت: ضربتك ضربة بعد ضربة، إنّما يفهم من ذلك الاقتصار على ضربتين، وهو مساوٍ في الدلالة لقولك: ضربتك ضربتين، ولأنّ قولك: ضربتين لا يمكن وقوعهما إلاّ ضربة واحدة بعد ضربة.

وأما مخالفته لما في نفس الأمر فليس هذا من التثنية التي تكون للتكرير[٤]، لأنّ التثنية التي يُراد بها التكرير لا يقتصر بتكريرها على ثنتين ولا ثلاث، بل يُدلّ على التكرير مراراً، فقولهم: لبيك معناه إجابة بعد إجابة فما زاد، وكذلك أخواتها، وكذلك قوله «كرتين» معناه: ثم ارجع البصرَ مراراً

---

(١) الكشاف ١ : ٣٦٦. وفي ق تصحيف في النص: بالمرتين الثنتين.. ونحو ذلك من الثنائي.

(٢) الكشاف ١ : ٣٦٦.

(٣) هنا وحيث وردت بعد في ق: الثنتينيّة.

(٤) هنا وحيث وردت في السياق في ق: للتكثير.

كثيرة. والتثنية في قوله «الطلاق مرتان» إنّما يُراد بها[1] شفع الواحد وهو الأصل في التثنية. ألا ترى أنّه لا يراد هنا بقوله «مرتان» ما يزيد على الثنتين لقوله بعدُ «فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان»؛ فـ«إمساك» هو الرجعة من الثانية «أو تسريح بإحسان» هي الطلقة الثالثة، ولذلك جاء بعدُ «فإن طلّقها» أي فإن سرَّحها الثالثة.

وإذا تقرر هذا فليس قوله «مرتان» دالاًّ على التكرار الذي لا يشفع الواحد بل هو مراد به شفع الواحد. وإنّما غَرَّ الزَّمخشريَّ في ذلك صَلاحيةُ التقدير[2] بقوله: الطلاق الشرعي تطليقة بعد تطليقة، فجعل ذلك من باب التثنية التي لا تشفع الواحد ويراد بها التكرار [إلاّ أنّه يعكّر عليه أنَّ الأصلَ في التثنية شفع الواحد، وأنّ التثنية التي لا تشفع الواحد ويراد بها التكرار] لا يُقتصر بها على الثلاث، ألا ترى أن قوله «كرتين» و«لبيك» وبابه ليس المعنى فيه الاقتصار على الثلاث في التكرار. ولمّا حمل الزَّمخشريُّ قوله تعالى «مرتان»[3] على أنّه من باب التثنية التي يُراد بها التكرير احتاج أنْ يتأوّل قوله «فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» على أنّه تخييرٌ لهم بعد أن علّمهم كيف يطلّقون، بيّن[4] أن يمسكوا النّساء بحسن العشرة والقيام بواجبهن، وبيّن أن يسرّحوهنَّ السراح الجميل الذي علّمهم.

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ سبب نزولها حديث جميلة بنت عبد الله بن أبيّ وزوجها ثابت بن قيس بن شماس حين خَالَعَها على

---

(١) ق: بهما.

(٢) ق: التقرير.

(٣) ق: مرتين.

(٤) ق: بعد.

حديقته التي كان أعطاها، وهو أول خلع في الإسلام. والخطاب في «لكم» للأزواج لأنَّ الأخذَ والإيتاء منهم، قيل: أو للأئمة والحكام ليلتئم مع قوله ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ لأنّه خطابٌ لهم لا للأزواج. ونسب الأخذ والإيتاء لهم عند الترافع لأنّهم الذين يُمْضون ذلك. و«مما آتيتموهنَّ» عام فيما آتوهن من صداق وهبة وغيرهما، و«شيئاً» عام في سياق النَّهي.

﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ هذا استثناء من المفعول له أي: لا يحلّ بسبب من الأسباب إلاَّ بسبب الخوف. والضمير [٥٧/أ] في «يخافا» عائدٌ على صنفي الزوجين. ولما كان الاستثناء بعد مضي جملةِ الخطاب جاز الالتفات، وله حكمة وهو أن لا يخاطب مَنْ كان مؤمناً بالخوفِ من انتفاء إقامة حدود الله فناسب فيه الالتفات وكذلك فيما بعده، ولو جاء على ما مضى من الحكاية لكان التركيب: إلاّ أن يخافوا ألا يقيموا.

و«أن يخافا» في موضع نصب على إسقاط الحرف. و«ألاّ يقيما» مفعولٌ «بأن يخافا». وقرىء بضمّ الياء و«ألاّ يقيما» في موضعِ رفعٍ على البدل بدل اشتمال. وقال ابنُ عطية[1] في قراءة [البدل] يُخافا بالضم: إنّها تعدّت «خاف» إلى مفعولين أحدهما أسند الفعل إليه والآخر بتقدير حرف جر محذوف، فموضع «أن» خَفْض بالجار المقدر عند سيبويه والكسائي، ونصب عند غيرهما لأنّه لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني مثل: استغفر الله ذنباً وأمرتك الخير انتهى.

وهو نص كلام أبي عليّ الفارسي نقله في كتابه إلاّ التنظير باستغفر. وليس بصحيح تنظير ابنِ عطية «خاف» «باستغفر» لأنّ خاف لا يتعدَّى إلى اثنين

---

(١) المحرر الوجيز ٢: ١٠١.

كاستغفر الله. ولم يذكر ذلك النَّحويون حين عَدُّوا ما يتعدى إلى اثنين وأصل أحدهما بحرف الجر بل إذا جاء: خفت زيداً ضَرْبَه عمراً، كان ذلك بدلاً أو: مِنْ ضَرْبِه عمراً كان مفعولاً من أجله ولا يُفهم ذلك على أنّه مفعول ثانٍ[١].

وقد وهم ابنُ عطية في نسبة «أن» لموضع[٢] خفض في مذهب سيبويهِ، والذي نقله أبو علي وغيره أنَّ مذهبَ سيبويه أنّ الموضع بعد الحذف نصب وبه قال الفرّاء، وأنّ مذهب الخليل أنه جرّ، وبه قال الكسائي. وقدّر غير ابن عطية ذلك الحرف المحذوف «على» فقال: والتقدير: إلاّ أن يخافا على ألاّ يقيما. فعلى هذا يمكن أن يصحَّ قولِ أبي علي وفيه بُعد. وقرىء: إلاّ أن يخافوا[٣]، أي: إلا أن يخاف الأزواج والزوجات.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ قالوا: الضمير للأولياء أو السلطان، وأقول: الضمير للأزواج والزوجات مغلّباً[٤] فيه خطاب الذكور، والزوجات مندرجات فيه. و﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾ التفات وقد بيَّنا حكمته. وترك إقامة الحدود بالنشوز وسوءِ الخُلُقِ وكراهة كُلٍّ منهما لصاحبه وترك ما وجب لكلٍّ منهما على صاحبه.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ أي: على الزوجين فيما أخذ منهما[٥] وفيما افتدت به. و﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِۦ﴾ عام من صداقها ومن مالها غير الصداق حتى بكلِّ مالها كما قال عمر رضي الله عنه: اخلعها ولو من قرطها، اخلعها بما دونَ عقاصِ رأسها. والظاهر تشريكهما في تركِ إقامةِ الحدود

(١) ق: بأن.

(٢) ق: الموضع.

(٣) ق: أن لا يخافوا.

(٤) ق: معلناً.

(٥) ق: منهما.

لأنَّ[1] جوازَ الأخذِ منوطٌ بوجود ذلك منهما معاً، وحرّم على الزوج أن يأخذ إلّا بعد الخوف من أن لا يقيما حدود الله وأكّد التحريم بقوله ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَاۚ﴾ ثم تَوعَّد على الاعتداء. وشذَّ بكر بن عبد الله المزني فقال: لا يجوز للرجل أن يأخذ من زوجته شيئاً خلعاً لا قليلاً ولا كثيراً قال: وهذه الآية منسوخة بقوله ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔاۚ ﴿٢٠﴾﴾ [النساء]. والخلع هل هو فسخ أو طلاق، قولان للصحابة والتابعين وأئمة المذاهب[2]، وليس في الآية ما يدلُّ على تعيين واحد منهما.

﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥۗ﴾ يعني الزوج الذي طلّق مرّةً بعد مرّة، وهو راجع إلى قوله «أو تسريح بإحسان» أي: فإن سرّحها التسريحة الثالثة التي هي باقية من عدد الطلاق. والنّكاح يطلق على العقد وعلى الوطء، فحمله السعيدان ابنُ المسيب وابنُ جبير على العقد وقالا: إذا عقد عليها الثاني حلّت للأول وإنْ لم يدخل بها ولم يصبها، وخالفهما[3] الجمهور لحديث امرأة رفاعة، وقول الجمهور: ومغيب الحَشَفَةِ يُحلّ.

و[في] لفظ «زوجاً غيره» [دلالة على] جواز نكاح المحلل سواء أشرط[4] ذلك أم لم يشرط. ولا يندرجُ في ذلك وطء السيِّد أَمَته المطلَّقة ثلاثاً. وفي الكلام جمل [٥٧/ب] محذوفة يدلُّ عليها مشروعية النِّكاح أي: فإنْ طلّقها وانقضت عدّتها [منه] فلا تحلُّ له حتَّى يعقد عليها زوج آخر ويدخل بها

(١) ق: وأن.

(٢) ق: المذهب.

(٣) ق: وخالفه. وقال صلى الله عليه وسلم لامرأة رفاعة القرظي «حتى تذوقي عُسيلته ويذوق عُسيلتك»، انظر النهاية ٣: ٢٣٧.

(٤) عبارة ق: ولفظة زوجاً غيره جواز نكاح المحلل فيحلل وسواء أشرط..

ويصيبها ويطلّقها وتنقضي عِدَّتُها منه، فحينئذٍ يحلُّ للزوج المطلّق ثلاثاً والزوجة أن يتراجعا.

[﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ أي: الثاني وانقضت عدّتها منه ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ﴾ أي: على الزوج المطلّق ثلاثاً والزوجة ﴿أَن يَتَرَاجَعَآ﴾] أي بنكاح جديد. ويجوز أنْ يعود الضمير على الزوج الثاني وزوجته أي: فإن طلّقها الثاني فلا جناح عليهما أن يتراجعا. وتكون الآية قد أفادت حكمين أحدهما أنّ المَبْتُوتَةَ ثلاثاً تحلُّ للأول بعد نكاح زوج غيره وذلك بالشروط التي تقدمت وهذا مفهوم من صدر الآية. والحكم الثاني أنّ الزوج[1] الثاني الذي طلّقها يجوز له أن يراجعها[2] لأنّه ينزّل منزلة الأول فيجوز لهما أن يتراجعا، ويكون ذلك دفعاً لما يتبادر إليه الذهن من أنّه إذا طلّقها الثاني حلَّت للأول، فلكونها حلّت له اختصت به فلا يجوز للثاني أن يَرُدَّهَا، فيكون قوله «فلا جناح عليهما أن يتراجعا» مبيّناً أن حكم الثاني حكم الأول، وأنّه لا يتحتّم أنَّ الأول يراجعها.

وقوله: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ الضمير عائد على ما فسّروه من كونه للزوج الأول ومبتوتته، ويكون جواز التراجع موقوفاً على نكاح زوج غيره وعلى ظنّهما أن يقيما حدود اللهِ. ومفهوم الشرط [الثاني] أَنَّهُ لا يجوز التراجع إنْ لم يظنّا[3].

قال الزَّمخشريُّ[4]: ومن فسّر الظنَّ هنا بالعلم فقد وهم من طريق اللَّفظ

---

(١) ق: للزوج.

(٢) ق: يراجعا.

(٣) ق: يطآ.

(٤) الكشاف ١: ٣٦٨.

والمعنى[١] لأنّك لا تقول: علمت أن يقوم زيد ولكن علمت أنّه يقوم، ولأنَّ الإنسان لا يعلم ما في الغد وإنَّما يظنّ ظنًّا انتهى.

وما ذكره من أنّك لا تقول: علمت[٢] أن يقوم زيد، قد قاله غيره قالوا: إنّ «أن» الناصبة للمضارع لا يعمل فيها فعل تحقيق نحو العلم واليقين والتحقيق وإنما يعمل في أنّ المشدّدة. قال أبو علي الفارسي في «الإيضاح»[٣]: ولو قلت: علمت أنْ يقومَ زيد فتنصب الفعل بأنْ لم يَجُزْ، لأنّ هذا من مواضع أنّ لأنَّهُ[٤] مما قد ثبت واستقر، كما أنّه لا يحسن: أرجو أنَّك تقوم.

وظاهر كلام أبي علي مخالف لما ذكر سيبويه من أنّه يجوز أن تقول: ما علمت إلاّ أن يقوم زيد، فأعمل «علمت» في «أن». قال بعض أصحابنا: وَوَجْهُ الجمع بينهما أنّ «علمت» قد تستعمل ويُراد بها العلم القطعي فلا يجوز وقوعُ «أنْ» بعدها كما ذكرهُ الفارسي، وقد تستعمل ويرادُ بها الظنُّ القوي فيجوز أن تعمل في «أن»، ويدلُّ على استعمالها ولا يراد بها العلم القطعي قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ١٠﴾ [الممتحنة] فالعلم هنا إنما يُراد به الظن القوي لأنَّ القطع بإيمانهنَّ غير متوصل إليه، وقول الشاعر[٥]:

وأَعْلَمُ عِلْمَ حَقٍّ غيرَ ظنٍّ وتقوى الله من خيرِ العَتادِ

فقوله «علم حق» يدلُّ على أنَّ العلم قد يكون غير علم حق، وكذلك قوله

---

(١) ق: والمعاني.

(٢) ق: من علمت.

(٣) ١: ١٣٢.

(٤) عبارة ق: لم يجزم لأن هذا من موضع أنّ لأنها.

(٥) البيت للمتلمس في ديوانه ص١٧٢. وهو من الوافر.

«غير ظنّ» يدلُّ على أنَّهُ يقال: علمتُ وهو ظان. ومما يدلُّ على صِحَّة ما ذكره سيبويه من أنّ«علمت»قد تعمل في أن إذا أريد بها غير العلم القطعي قول جرير[١]:

نرضى عن الناس إن الناس قد عَلِموا أَنْ لا يُـدانِينَـا مـن خَلْقِـه أَحَـدُ

فأتى بأنْ الناصبة للفعل بعد «علمت» انتهى كلامه. وثبت بقول جرير وتجويز سيبويه أنّ «علم» تدخل على [أن] الناصبة للمضارع فليس بوهم[٢] كما ذكر الزَّمخشريُّ من طريق اللَّفظ. وأما قوله: ولأنَّ الإنسان لا يعلم ما في غدٍ وإنّما يظن ظنًّا، ليس كما ذكر بل الإنسان يعلم أشياء كثيرة مما يكون في الغد ويجزم بها ولا يظنّها.

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًاۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾﴾.

طلّق ثابتُ بن يسار[٣] زوجته حتى إذا بقيت من عدّتها يومان أو ثلاثة

(١) ديوانه ١: ١٥٧ وروايته: [من البسيط]

نرضى عن الله إن الناس قد علموا أن لا يفـاخـرنـا مـن خلقـه بشـر

(٢) عبارة ق: أنّ علم يدخل على الناصبة.. توهم. والتصويب والزيادة من ط.

(٣) ق: ثابت بن قيس. وما أثبتّه من ط. وفي البحر المحيط ٢: ٢٠٧: نزلت في ثابت ابن يسار، ويقال أسنان الأنصاري.

راجعها ثم طلَّقها ثم راجعها ثم طلَّقها ثم راجعها حتى مضت سبعة أشهر، مضارّة لها، ولم يكن الطلاق يومئذ محصوراً فنزل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾. ولما كان الجمعُ مشاركاً للواحد في الحكم جاء الخطاب بالجمع.

﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: راجعوهن في العدّة ﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: خلّوهن حتى تنقضي العدّة. ونهى أن يكون[1] الإمساك ضراراً.

و﴿ضِرَارًا﴾ مصدر لـضارَّ، وانتصابه على أنّه مفعول من أجله، وقيل مصدر [٥٨/أ] في موضع الحال أي: مضارّين [لهن]. ﴿لِّتَعْتَدُوا۟﴾ أي: لتظلموهنَّ بإلجائهنَّ إلى أخذ أموالهن بالافتداء[2]. وهو متعلّق بـ«ضراراً» فهو علّة للعلّة كما تقول: ضربت ابني تأديباً لينتفع. ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ أي: الإمساك على سبيل الضرر ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ بتعريضها للعذاب.

ولما تقدمت آيات تضمّنت الأمر والنَّهي في النِّكاح وأمر الحيض والإيلاء والطلاق والعدّة والرَّجعة والخلع، وحَدَّ تعالى حدوداً لا تتعدّى، أكَّد ذلك بالنّهي عن اتخاذ آيات الله التي منها هذه الآيات النازلة في شأن النِّساء هزواً، بل تؤخذ وتتقبل[3] بجدّ واجتهاد، إذ هي والآيات النازلة في سائر التكاليف بين العبد وربه وبين العبد والنّاس لا فرق بينها[4]. ويقال: هزىء به هزؤاً استخف. ﴿وَمَآ أَنزَلَ﴾ معطوف[5] على «نعمة» وهي خصوص بعد عموم إذ «ما أنزل» هو من النّعمة. وفي خطابه تعالى بقوله ﴿عَلَيْكُمْ﴾ تشريفٌ وتعظيم

---

(١) ق: لا يكون.

(٢) ق: ليظلموهن. . بالاقتداء.

(٣) شأن النساء، تؤخذ وتتقبل: غير ظاهرة في ق، وأثبتّها من ط.

(٤) ق: بينهما.

(٥) ق: وما أترك معطوفاً.

لهم، وهو في الحقيقة نزل على رسول الله ﷺ. و«الكتاب» القرآن و«الحكمة» السُّنَّة. والضمير في «به» عائد على «ما».

والخطاب في «طلقتم» وفي «فلا تعضلوهنَّ» للأزواج. نُهي الأزواج المطلِّقون عن[1] العَضل إذْ كانوا يفعلون ذلك ظلماً وقهراً وحميَّة الجاهلية، لا يتركون مطلّقاتهم يتزوجن بمن شئن[2] من الأزواج. والمعنى في [﴿أَن يَنكِحْنَ] أَزْوَٰجَهُنَّ﴾: مَنْ يُرِدْنَ [أنْ] يتزوجنَّه، سُمّوا أزواجاً باعتبار ما يؤولون إليه. والعضل المنع، عضل أيّمه: منعها من النّكاح، والمضارع بضمِّ الضاد وكسرها. ﴿إِذَا تَرَٰضَوْا۟﴾ أي: الخُطَّاب والنِّساء. و«إذا» معمول لـ«ينكحن» و«بالمعروف» متعلق بـ«تراضوا» أو بـ«ينكحن». ﴿ذَٰلِكَ﴾ الخطاب للرسول عليه السلام [أو لكلِّ سامع]. و﴿مِنكُمْ﴾ خطاب للمَنْهيين عن العضل ويتعلق «بكان» أو بمحذوف فيكون في موضع الحال من الضمير المستكن في «يؤمن». وخصّ المؤمنين لأنّه لا ينتفع بالوعظِ إلاّ هم.

﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ﴾ أي: ترك العضل والتمكين من التزويج أزكى لما فيه من امتثال أمر اللهِ ﴿وَأَطْهَرُ﴾ للزوجين لما يخشى عليهما من الريبة بسببِ العلاقة التي بين الزوجات [والرجال]. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ بواطنَ الأمورِ ومآلها.

﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ

(١) ق: على.

(٢) ق: مطلّقاتهن.. بمن سبق.

ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿٢٣٣﴾﴾.

والولادة من خصائص النِّساء كالحيض، لكنّه لما كان يطلق والد على الأب، دخلته التاء للمؤنّث فقيل وَالِدَةٌ فجمع بالألف والتاء. وباب ما يخصّ النِّساء كحائض لا يجوز جمعه بالألف والتاء [إلا] شاذاً.

ولفظ ﴿ ۞وَٱلْوَٰلِدَٰتُ﴾ شامل للزوجات والمطلّقات. و﴿ يُرْضِعْنَ﴾ خبر أي في حكم الله الذي شرعه، أو خبر صورة ومعناه أَمْرُ ندبٍ لا إيجابٍ لاستحقاق الأجرة.

﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِۖ﴾ وصفهما بالكمال دفعاً لمجاز ترك الاستغراق. وجعل تعالى ذلك حدًّا لمدة الرضاع، لكنّه ليس من الحدِّ الذي لا يتجاوز إذ قال ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ فمن لم يُرد الإتمامَ فله فَطْمُهُ دونَ ذلك لمن لا ضررَ عليه في فطمه. و«لمن» متعلّق بـ«يرضعن»، واللام للتعليل و«مَن» هو الأب. أو للتبيين كهي في: سقيا لك[1]، و«مَن» للوالدة أو[2] لها وللأب. وقرىء: أن يتم برفع الميم، فالكوفي يقول: هي مخففّة من الثقيلة، والبصري يقول: هي الناصبة أُلغيت حملاً على ما المصدرية أختها. وقرىء: الرضاعة بفتح الراء وكسرها كالحَضارة والحِضارة.

﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾ أل كمن موصول، رُوعي اللّفظ فأفرد الضمير في «له» ويجوز في العربية مراعاة المعنى فيقال: لهم، ولم يُقرأ به. وحُذف الفاعل ثم المفعول به[3] وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل وذلك على مذهب

---

(١) عبارة ق: أو للثنتين كهي بعد سقيا لك.

(٢) ق: ولها.

(٣) عبارة ق: ثم المفعول به لا يجيز وأقيم.

البصريين. والكوفي لا يجيز ذلك إلاّ إن كان حرف الجرّ زائداً نحو: ما ضرب من أحد، على تفصيل[(١)] لهم في ذلك. وجاء بلفظ «المولود له» لا بلفظ الأب ولا بلفظ الوالد إشعاراً بالمنحةِ وشبه التمليك، وحيث لم يرد هذا المعنى جاء التصريح بلفظ الوالد كقوله[(٢)] تعالى ﴿لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ ﴿٣٣﴾﴾ [لقمان]. وإنْ أُريد بالرزق والكسوة المصدرين فلا حذف، أو[(٣)] المرزوق والثياب فعلى حذفٍ أي: إيصال أو دفع، و«بالمعروف» ملحوظ فيهما. وقرىء بضم الكاف وكسرها[(٤)].

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ ظاهرهُ العمومُ ويندرجُ فيه المرضعة والوالد. والوُسْع: ما احتملته الطاقة. وقُرىء: لا تكلّف بضم التاء مبنياً [للمفعول وبفتحها مبنياً] للفاعل أي: لا تتكلَّف، وحذفت التاء[(٥)] الواحدة. وقرىء: لا نكلّف بالنون، نفساً بالنّصب. وقرىء: [٥٨/ب] لا تضار برفع الرّاء[(٦)] وبفتحها، فالرفع نفيٌ في معنى النهي، والفتح نهي وكذا كسر الراء وقرىء به وبسكونها مشدّدة إجراءً للوصل مجرى الوقف، وبسكون الراء مخففة وهو مضارع من ضارَ مرفوع أُجريَ في الوصل مجرى الوقف. ومن قرأ بتشديد الراء جاز أن يكون مبنياً [للفاعل ومبنياً] للمفعول. وقرىء بالفكّ بكسر الراء الأولى وبفتحها وسكون الثانية فيهما. والباء في «بولدها» وفي «بولده» للسبب.

---

(١) ق: تفضيل.

(٢) ق: جاء للتصريح . . . لقوله.

(٣) ق: إذ.

(٤) أي في «وكسوتهن».

(٥) ق: الياء.

(٦) ق: التاء.

﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ هو معطوف [على] «وعلى المولود له» أي: وعلى وارث المولود له. وفي تعيينه عشرة أقوال أظهرها أنّه إذا كان وارثاً للمولود له ومات وفَنِيَ ما ورث الولد إن كان غير حائز ما تركه أبوه، فإنه يجب [عليه] رزق أمِّ الصغير وكسوتها بالمعروف مدّة الإرضاع. ومثل ذلك هو الرزق والكسوة اللّذان كانا على المولود له ينتقلان على الوارث.

﴿فَإِنْ أَرَادَا[1]﴾ أي: الوالدة والمولود له. ﴿فِصَالًا﴾ أي: فطاماً للولد وذلك قبل تمام الحولين فلا بدَّ من تراضيهما، فلو رضيَ أحدهما وأبى الآخر لم يجبر[2]. وأُخِّر التشاورُ لأنّه به يظهرُ صلاحُ الأمور والآراء وفسادها. ويحتمل أنْ يكون التشاور منهما أي يشاور أحدهما [الآخر أو يشاور أحدهما] أو كلاهما غيرهما.

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ﴾ خطابٌ للآباء والأمهات، وفيه خروج من غيبة إلى خطاب. ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟﴾ تتَّخِذوا لأولادكم مراضع. واسترضع متعدٍّ إلى اثنين بنفسه يقال: أرضعتُ المرأةَ الصبيَّ، واسترضعتُ المرأةَ الصبيَّ. أو متعدٍّ إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ أي: تسترضعوا المرضعات لأولادكم[3].

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: في الاسترضاع. ﴿إِذَا سَلَّمْتُم﴾ خطاب للآباء ﴿مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ وهو أجور المراضع، إذْ في إيتاء المراضع الأجرة معجلاً هنيًّا توطين لأنفسهن[4] واستعطاف منهن على الأولاد وقرىء: ما أتيتم بالقصر،

(١) ق: أراد.
(٢) ق: لم يجز.
(٣) المعنى: أن تسترضعوا المراضع أولادكم. فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه.
(٤) ق: إيثار المراضع.. هيّناً توطين لنفسهن.

وقرىء: ما أُوتيتم مبنياً للمفعول أي: ما أعطاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة ﴿ بِٱلْمَعْرُوفِۗ ﴾ أي: بالجميل الذي يطيب النفس ويُعينُ على تحسينِ نشأةِ الصبي.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًاۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾ ﴾.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ لما تقدّم ذكر عدّة الحيض واتّصل الكلامُ إلى ذِكْرِ الرضاع وكان فيه «وعلى الوارث مثل ذلك» ذكر عدّة الوفاة. وقرىء: يَتوفّون مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول أي: يتوفاهم الله أو يستوفون آجالهم. و«الذين» مبتدأ وخبره مختلف في تقديره وأختار أن يكون «يتربصن» وحذف ما يحصل به الربط وهو مجرور أي: يتربصن لوفاتهم، ودلّ عليه «يتوفون». و﴿ أَزْوَٰجًا ﴾ ظاهرٌ في كل زوجة توفي عنها بعلها من أمَةٍ وكتابية وغيرهما، والتَربُّص هنا الصبر عن التزويج. وإذا كان المعدود مذكَّراً[١] وحذف فالأكثر إثبات التاء، ويجوز حذفها ومنه قول العرب: صمنا من الشهر خمساً، وما ورد في الحديث[٢]: «ثُمَّ أتبعه بستٍّ من شوال» يريد خمسة وستة، وحسن ذلك في قوله «وعشراً» لأنّه كالفاصلة ومقطع الجملة. وقال الزَّمخشريُّ[٣]: وقيل عشراً ذهاباً إلى اللّيالي والأيام داخلة معها، ولا تراهم قطّ يستعملون التذكيرَ فيه ذاهبين إلى الأيام، تقول: صمت عشراً، ولو ذكّرت خرجت من كلامهم، ومن البيّن فيه ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴿١٠٣﴾ ﴾[طه] انتهى. ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا

(١) ق: منكراً.

(٢) في صحيح مسلم ٢ : ٨٢٢ «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال».

(٣) الكشاف ١ : ٣٧٢.

يَوۡمٗا ﴿١٠٤﴾ [طه] انتهى.

ولا يحتاج إلى تأويل «عشراً» بأنّها ليال لأجل حذف التاء، ولا إلى تأويلها بمُدَد كما ذهب إليه المبرّد، بل الذي نقل أصحابنا أنّه إذا كان المعدود مذكراً وحذفته فلكَ فيه وجهان أَحَدُهُما وهو الأصل، أنْ يبقى العدد على ما كان عليه [لو] لم يحذف المعدود فتقول: صمت خمسةً تُريد خمسة أيام، قالوا: وهو الفصيح. قالوا: ويجوز أن يحذف منه كلّه تاء التأنيث. وحكى الكسائي عن ابن الجرّاح: صمنا من الشهر خمساً. ومعلوم أنّ الذي يُصامُ من الشهر إنّما هي الأيام واليوم مذكر، وكذلك قوله[1]: [من الطويل]

وإلاّ فَسِيري مِثْلما سار راكبٌ   تَجَشَّمَ خمساً ليس في سيره أَمَمْ

يريد: خمسة أيام، وعلى ذلك ما جاء في الحديث[2] «ثمّ أتبعه بستّ من شوال». وإذا تقرر هذا فجاء قوله[3] «وعشراً» على أحد [٥٩/أ] الجائزين، وحسّنه هنا أنه مقطع كلام فهو مشبه بالفواصل كما حسّن قوله ﴿إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا عَشۡرٗا ﴿١٠٣﴾﴾ [طه] كونه فاصلة، فلذلك اختير مجيء هذا على أحد الجائزين. فقوله: ولو ذكّرت لخرجت من كلامهم ليس كما ذكر، بل لو ذكّر لكان أتى على الكثير الذي نصُّوا على أنَّه الفصيح إذ حاله عندهم محذوفاً كحاله مثبتاً[4] في الفصيح. وجوّزوا الذي ذكره الزَّمخشريُّ على أنَّ غيره أكثر منه. وقوله: ولا تراهم قطّ يستعلمون التذكيرَ فيه، ليس كما ذكر بل استعمالُ

---

(١) ق: تيمّم خمساً. والبيت لعمرو بن شأس الأسدي في شرح ديوان الحماسة ١: ٢٨١.

(٢) صحيح الجامع الصغير ٥: ٣٠٩.

(٣) ق: هذا في قوله.

(٤) ق: إدخاله.. لحاله مبينا.

التذكيرِ هو الكثير الفصيح كما ذكرنا. وقوله: ومن البيّن فيه ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ۝١٠٣﴾ [طه] قد بيّنا مجيءَ هذا على الجائز فيه، وأنَّ محسّن ذلك إنّما هو كونه فاصلة فلذلك اختير مجيء هذا على أحد الجائزين.

وقوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ۝١٠٤﴾ [طه] فائدة ذكر الزَّمخشري هذا أنَّهُ على زعمه أراد اللَّيالي والأيام داخلة معها، فأتى بقوله «إلا يوماً» للدلالة على ذلك. وهذا يدلُّ عندنا على أنَّ قوله «عشراً» إنّما يريد بها الأيام لأنّهم اختلفوا في مُدَّة اللبث فقال قوم عشر وقال أمثلهم طريقة يوم. فقوله «إلا يوماً» مقابل لقولهم[1] «إلاّ عشرا» ومبيّن أنّه أريد بالعشر الأيام إذ ليس من التقابل أن يقول بعضهم: عشر ليالٍ ويقول بعض: يوماً. والأشهر بالأهلّة. وهذه الآية ناسخة للاعتداد بالحول، وعمومها معارض لعموم ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۝٤﴾ [الطلاق] والسنَّةُ الثابتةُ بيّنت أنَّ[2] عِدَّةَ الحامل بوضع حملها سواء أكانت متوفّى عنها زوجها أم غير ذلك.

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: انقضاء هذه المُدّة المضروبة في التربّص. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ خطابٌ للأولياء ومَنْ يقوم مقامهم من الحكام ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ أي: من التزويج والتهيّؤ[3] له ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ بالوجه الذي لا ينكره الشرع.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا

(١) ق: لقوله.

(٢) ق: بأن.

(٣) غير ظاهرة في ق.

مَّعْرُوفًاۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾ .

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ نحو: إنك لجميلة وإنك لصالحة، وإنّ عزمي لأتزوج، وإني فيك لراغبٌ ونحو ذلك مما ليس فيه تصريح[١]، ومن ذلك وصفُ الرجلِ نفسه وفخره ونسبه كما فعل الباقرُ مع سكينة بنت حنظلة ﴿أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ من أمر النّكاح فلم تُعرِّضُوا به. والإجماع على أنّه لا يجوز التصريح بالتزويج.

﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ هذا عذر في التعريض لأنَّ الميلَ متى حصل في القلب عَسُر دَفْعُهُ فأَسْقَطَ الله الحَرَجَ في ذلك. وفيه مع ذلك طرف من التوبيخ. وأتى بالسين دلالة على تفاوت[٢] الزمان بحيث وقع ذلك إثر انفصال حبالهن من الزوج بالوفاة.

﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ هذا استدراك من الجملة قبله وهي قوله «ستذكرونهن» والذِّكْرُ يقع على أنحاء، فاستُدرك فيه وجه نهي [فيه] عن ذكر مخصوص، ولو لم يستدرك لكان مأذوناً فيه لاندراجه تحت مطلق الذكر الذي أخبر الله بوقوعه. قال الزَّمخشريُّ[٣]: فإن قلت: أين المستدرك بقوله «ولكن لا تواعدوهن سرّاً» قلت: هو محذوف لدلالة «ستذكرونهن» عليه تقديره: علم الله أنّكم ستذكرونهن فاذكروهن ولكن لا تواعدوهنّ[٤] سرّاً،

(١) ق: بصريح.

(٢) ط: تقارب.

(٣) الكشاف ١: ٣٧٣.

(٤) ق: فاذكرونهن ولكن لا تواعدونهن.

انتهى كلامه.

وقد ذكرنا أنّه لا يحتاج إلى تقدير محذوف قبل «لكن» بل الاستدراك جاءه من قوله «ستذكرونهن». ولم يأمر الله تعالى بذكر النساء لا عن طريق الوجوب ولا الندب فيحتاج إلى تقدير «فاذكروهن» على ما قررناه قبلُ كقولك: سألقاك ولكن لا تخف منّي، لمّا كان اللِّقاء من بعض أحواله أن يُخاف من المَلْقيّ استدرك فقال: ولا تخف منّي. والسرّ ضد الجهر ويُكنى به عن الجماع حلاله وحرامه لأنّه يكون في سرٍّ، وبعضهم فَسَّره هنا بالزنى وهو بعيد. وانتصب «سرًّا» على أنّه مفعول به أو على أنّه مصدر في موضع الحال. ومفعول «تواعدوهنّ» محذوف أي النّكاح.

﴿ إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ استثناء منقطع وهو ما أبيح من التعريض. قال الزَّمخشريُّ[1]: إلا أن يقولوا قولاً معروفاً، وهو أنْ يُعرِّضوا ولا يصرِّحوا. فإن قلت: فبم يتعلق حرفُ الاستثناء؟ قلت: بـ«لا تواعدوهن» أي[2]: لا تواعدوهنَّ مواعدة قطّ [إلا مواعدة] معروفةً غير مُنْكَرة، أو لا تواعدوهن إلا بأنّ تقولوا [٥٩/ب] أي لا تواعدوهن إلاّ بالتعريض[3]. ولا يجوز أن يكون استثناء منقطعاً من «سرًّا» لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا بالتعريض انتهى كلامُ الزَّمخشريِّ.

ويحتاج إلى توضيح وذلك أنّه جعله استثناء متصلاً باعتبار أنه استثناء مفرغ، وجعل ذلك على وجهين: أحدهما: أن يكون استثناء من المصدر

(١) الكشاف ١: ٣٧٣.

(٢) ق: ألا لا.

(٣) ق: التعريض.

المحذوف وهو الوجه الأول الذي ذكره وقَدَّرَهُ: لا تواعدوهنَّ مواعدة قطّ إلاَّ مواعدةً معروفةً غير منكرة. فكان المعنى: لا تقولوا لهنّ قولاً تَعِدُونهنّ به إلاَّ قولاً معروفاً، وصار هذا نظير: لا تضرب زيداً إلا ضرباً شديداً، فهذا استثناء مفرغ من المصدر، التقدير: لا تضرب زيداً ضرباً إلا ضرباً شديداً.

والثاني: أن يكون استثناء مفرغاً من مجرورٍ محذوفٍ وهو[1] الوجه الثاني الذي قدّره: إلاّ بأن تقولوا، ثم أوضحه بقوله: إلاّ بالتعريض، فكان المعنى: لا تواعدوهن سرًّا أي نكاحاً بقولٍ من الأقوال إلاّ بقولٍ معروف وهو التعريض، فحذف[2] من «أنْ» حرف الجرّ فيبقى منصوباً أو مجروراً على الخلاف الذي تقدم في نظائره. والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أنّ الذي قبله انتصب نصب المصدر، وهذا انتصب على إسقاطِ حرفِ الجرِّ وهو الباء التي للتعدي[3].

وقوله: ولا يجوز أن يكون استثناء منقطعاً من «سرًّا» لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلاّ التعريض. والتعريضُ ليس مواعداً فلا يصحُّ عنده أنْ ينصب عليه العامل، وهذا عنده على أن يكون منقطعاً نظير: ما رأيت أحداً إلا حماراً، لكن هذا يصحّ فيه: ما رأيت إلاّ حماراً، وذلك لا يَصِحُّ فيه: لا تواعدوهن إلاّ التعريض، لأنَّ التعريضَ لا يكون مواعداً بل مواعداً به النّكاح، فانتصب «سِرّاً» على أنّه مفعول فكذلك [ينبغي أن يكون] «أن تقولوا» مفعولاً، ولا يصحّ ذلك فيه فلا يصحُّ أن يكون استثناءً منقطعاً. هذا

(١) ق: وهذا الوجه.

(٢) ق: فحذفه.

(٣) ط: للسبب.

توجيه (منع الزَّمخشري أن يكون استثناء منقطعاً)[١].

وما ذهب إليه ليس بصحيح[٢] لأنّه لا ينحصر الاستثناء [المنقطع] فيما ذكر وهو أن يمكن تسليط [العامل] السابق عليه، وذلك أنَّ الاستثناء المنقطع على قسمين: أحدهما: ما ذكره الزَّمخشريُّ وهو أن يتسلط العامل على ما بعد إلاّ كما مثلّنا به في قولك: ما رأيت أحداً إلا حماراً، وما في الدار أحدٌ إلا حماراً. وهذا النوع فيه الخلاف عن العرب: فمذهب الحجازيين نصب هذا النوع من المستثنى ومذهب بني تميم إتْباعه لما قبله في الإعراب. ويصلح في هذا النوع أن يحذف الأول ويسلّط ما قبله على ما بعد إلا فتقول: ما رأيت إلاّ حماراً وما في الدار إلا حمار[٣]، ويصحُّ في الكلام: ما لهم به إلاَّ اتباعُ الظنّ[٤].

والقسم الثاني من قسمي الاستثناء المنقطع هو أن لا يمكن تَسَلُّطُ العامل على ما بعد إلاّ، وهذا حكمه النَّصب عند العرب قاطبة، ومن ذلك: ما زاد إلاّ ما نقص، وما نفع إلاَّ ما ضرّ. فما بعد إلاّ لا يمكن أنْ يتسلطَ عليه «زاد» ولا «نفع»[٥] بل يقـدر المعنى: ما زاد لكنَّ النقصَ[٦] حصل له، وما نفع لكنَّ الضر حصل له. فاشترك هذا القسم مع الأول في تقدير إلاّ بلكن[٧]، لكن الأول يمكن تسلّط ما قبله عليه وهذا لا يمكن.

---

(١) ما بين قوسين كتب في الحاشية.

(٢) عبارة ق: وما ذهب إليه فصحيح.

(٣) ق: حماراً.

(٤) أصل الآية ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء].

(٥) ق: نقص.

(٦) ق: لنقص.

(٧) ق: ولكن.

وإذا تقرّر هذا فيكون[١] قوله ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ﴾ استثناء منقطعاً من هذا القسم الثاني وهو ما لا يمكن أن يتوجَّه عليه العامل والتقدير: ولكن التعريض سائغ لكم. وكأنَّ الزَّمخشريَّ ما علم أنَّ الاستثناء المنقطع يأتي على ما في هذا النوع من عدم تَوَجُّهِ العامل على ما بعد إلاّ فلذلك منعه والله أعلم. وظاهر «لا تواعدوهنَّ» التحريم.

﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ ضمّن تعزموا معنى تنووا، فـ«عقدة» مفعول به أو انتصب على إسقاط الحرف أي على عقدة، أو على المصدر إذ[٢] معنى تعزموا: تعقدوا. و«عقدة النّكاح» ما يتوقف عليه صحة النّكاح. ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ أي: المكتوب أجله من انقضاء العِدّة، وهو نهي تحريم فلو عقد في العدّة فسخ. ﴿مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ من هواهنَّ. ﴿فَٱحْذَرُوهُ﴾ أي: فاحذروا عقابه.

﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾.

تزوج أنصاري حنيفية[٣] ولم يُسَمِّ مهراً ثم طلّقها قبل أنْ يمسَّها فقال النبيُّ ﷺ: مَتِّعها ولو بقلنسوتك فنزلت. وقرىء [٦٠/أ] تمسّوهن مضارع

(١) ق: فتقول قوله.

(٢) ق: إن.

(٣) ق: حنفية.

مسست، وتماسوهن مضارع ماسَسْت[١]، وهو كناية عن الجماع. و«ما» مصدرية ظرفية أي زمان عدم المسيس.

﴿أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الفريضةُ الصَّداقُ، وفرضه[٢] تسميته، و«تفرضوا» معطوف على «تمسّوهن» مجزوم على مجزوم فهو داخل تحت نفي «لم». والمعنى انتفاء الجناح عن المطلّق عند انتفاء أحدِ أمرين: إما الجماع وإما تسمية المهر. والآية تدلُّ على جوازِ الطلاقِ قبل البناء، وعلى جوازِ طلاق الحائض غير المدخولِ بها لاندراجها في عموم النساء.

﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ أي: ملّكوهن ما يتمتعن به، وسمّى ذلك متعة. وظاهر الأمر الوجوب. وضمير النصب عائد على المطلقات قبل المسيس وقبل الفرض.

﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ هذا مما يؤكد الوجوب في المتعة لمن[٣] ذكر. والموسع الموسر، والمقتر الضيق الحال. والضمير في «قدره» عائد على المطلِّق فالمعتبر حاله وليس محدوداً ما يمتّع به. وقرىء: الموسِع اسم فاعل من أوسع، والموَسَّع اسم مفعول من وُسّع. وقرىء: قدره بفتح الدال وسكونها وهما بمعنى واحد عند أكثر أئمة اللغة، وقرىء بفتح الراء فيهما أي: أوجبوا[٤] على الموسع قدره، أو ليؤدّ كل منكم قدره. واحتملت الجملة أن تكون حالاً وذو الحال الواو في «ومتعوهن» وأن تكون استئنافاً بيّنت حال المطلِّق في المتعة حال إيساره وإقتاره.

---

(١) ق: ما مسست.

(٢) ق: وفروضه.

(٣) ق: لهن.

(٤) ق: أي في أوجبوا.

﴿مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ﴾ المتاعُ اسمٌ لما يُتمتع به فأُطلقَ على المصدر مجازاً وناصبه.

«ومتعوهن» أي: تمتيعاً، أو[1] انتصب على الحال وذو الحال الضمير المستكنّ في العامل في الجار والمجرور والتقدير[2]: يستقر على الموسع قدره في حال كونه متاعاً. و«بالمعروف» في موضع الصفة لـ«متاعاً» وهو المألوف شرعاً ومروءة.

﴿حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ تأكيد للوجوب. و«حقاً» صفة لـ«متاعاً» أي متاعاً واجباً، أو مصدر لفعل محذوف أي حقّ[3] ذلك حقاً.

ولما بيّن حال المطلّقة قبل المسيس وقبل[4] الفرض، بَيَّنَ حالَ المطلّقة قبل المسيس وبعد الفرض.

﴿وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ﴾ جملة حالية، ويشملُ الفرضَ المُقارِنَ للعقد والفرضَ بعد العقد وقبل الطلاق. وقرئ: «فنصفُ ما فرضتم» بضم الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجبُ نصف ما فرضتم[5]، أو مبتدأ محذوف الخبر مقدماً أي: فعليكم نصف ما فرضتم، أو متأخراً أي: فنصف ما فرضتم عليكم، أي[6]: فلهن نصف ما فرضتم. [وقرئ]: فنصف بفتح الفاء أي

(١) ق: وانتصب.

(٢) ق: التقدير.

(٣) ق: من ذلك.

(٤) ق: أو قبل.

(٥) عبارة ق: محذوف الخبر مقدماً أي.. أفرضتم.

(٦) ق: أو.

فأدّوا نصف. وقرىء بكسر النون وضمّها.

﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ استثناء متصل وهو من الأحوال لأنَّ المعنى: فعليكم أو فلهنَّ نصف ما فرضتم في كُلِّ حالٍ إلا في حال عفوهنَّ عنكم فلا يجب.

ونصَّ ابن عطيّة وغيره على أن هذا استثناء منقطع قال ابن عطية[1]: لأن عفوهنَّ عن النصف ليس من جنس أخذهن والمعنى: إلا أن يتركن النصف الذي وجب لهن عند الزوج انتهى. قيل: وليس على ما ذهبوا إليه بَلْ هو استثناء متصل لكنه من الأحوال لأن قوله «فنصف ما فرضتم» معناه فالواجبُ عليكم نصف ما فرضتم في كل حالة إلا في حال عفوهنّ عنكم فلا يجب. وإن كان التقدير: فلهن نصف ما فرضتم فكذلك أيضاً. وكونه استثناء من الأحوال ظاهر ونظيره ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡۖ ﴿٦٦﴾﴾ [يوسف][2]. وقرىء بالتاء وهو التفات. وجَعْلُ ذلك عفواً دليل على النَّدْب. وظاهر قوله «يعفون» العموم في كل مُطَلَّقةٍ قبلَ المسيس وقد فرض لها، وخَصُّوا ذلك بأنْ تكون مالكةً أمرَ نفسها، أما مَنْ كانت في حجر أبٍ أو وصيٍّ فلا يجوز لها العفو. وإنْ كانت بكراً لا وليَّ لها فهي داخلة في العموم.

﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ وهو الزوج وعفوه أنْ يُعطيها المهرَ كُلَّه، قاله علي وجماعة، أو[3] الولي الذي المرأة في حجره وهو أبوها، أو سيّد الأَمَة قاله ابن عباس وجماعة. وفي كون العافي أخاً أو عمًّا أو أباً وإن كَرِهَتْ[4] خلافٌ. وقرأ الحسن: أو يعفوْ الذي بتسكين الواو فتسقط في

---

(١) المحرر الوجيز ٢: ١٣٧.

(٢) وفي ق: لتأتيني.

(٣) ق: إذ.

(٤) أي كرهت المرأة.

الوصل لالتقائها ساكنة مع الساكن الذي بعدها، فإذا وقف أثبتها، وفعل [٦٠/ب] ذلك استثقالاً للفتحة في حرف العلة فقدّر الفتحة فيها كما تقدر في الألف في نحو: لن يخشى. وأكثرُ العربِ على استخفافِ الفتحة في الواو والياء في نحو: لن يرميَ ولن يغزوَ حتى أنَّ أصحابنا نَصُّوا على أنَّ إسكان ذلك ضرورة قال(١): [من الطويل]

أبى الله أنْ أسمو بأمٍّ ولا أبِ

قال ابن عطية(٢): والذي عندي أنه استثقل الفتحة على واو متطرفة قبلها متحرك(٣) لقلَّةِ مجيئها في كلامِ العرب، وقد قال الخليلُ رحمه الله: لم يجيء في الكلام واو مفتوحة متطرفة قبلها فتحة إلا في قولهم: عَفَوَة وهو جمع عِفْو(٤) وهو ولد الحمار، وكذلك الحركة ما كانت قبل الواو المفتوحة فإنها ثقيلة انتهى كلامه.

فقوله: لقلَّةِ مجيئها في كلامِ العرب يعني مفتوحاً ما قبلها وهو الذي ذكره، فيه تفصيل وذلك أن الحركة قبلها إما أنْ تكون ضمةً أو فتحة أو كسرة. إن كانت ضمّة فإما أن يكون ذلك في فعل أو اسم. إنْ كان في فعل فليس ذلك بقليل بل جميع المضارع إذا دخل عليه الناصب أو لحقته نون التوكيد على ما أحكم في بابه ظهرت الفتحة فيه نحو: لن يغزوَ وهل يغزوَنّ، والأمر نحو: اغزوَنّ، وكذلك الماضي على فَعُلَ نحو: يَسُرَ

---

(١) الشعر لعامر بن الطفيل، ديوانه ص١٣ وصدره فيه:

فما سوّدتني عامر عن قرابة

(٢) المحرر الوجيز ٢: ١٤٠.

(٣) ق: متحركة.

(٤) تتناوب العين الحركات الثلاث.

وشَرُفَ[١] الرجل، وما يأتي من ذوات الياء[٢] على فَعُلَ تقول فيه: لَقَضُوَ الرجل ولَرَمَوَت اليد، وهو قياس مطّرد على ما أحكم في بابه. وإن كان في اسم فإما أنْ يكون مبنياً على هاء التأنيث أو لا. إنْ كان مبنياً على هاء التأنيث فجاء كثيراً [قالوا][٣] عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة وعُنْصُوَة، وينبني عليه المسائل في علم التصريف. وإنْ كانت الحركة فتحة فهو قليل كما ذكر الخليل. وإن كانت كسرة انقلبت الواو فيه ياء نحو: الغازي والغازية والعريقية[٤]، وشذّ من ذلك: أقروة جمع قَرْو وهي مِيْلَغة الكلب، وسواسوَة وهم المستوون في الشرِّ، ومقاتوه جمع مقتو وهو السايس الخادم.

﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ الظاهر أنه خطابٌ للأزواج إذ هم المخاطَبون في صدر الآية. وقرىء: وأن يعفوا بياء الغيبة.

﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ أي: أن تفضل المطلّقة بالعفو عمّا وجبَ لها إذ لم يستمتع بها الزوج أو المطلِّق ببذلِ جميعِ المهر إذ في طلاقها كسر خاطرها والرَّغبة عنها فيكون إعطاؤه[٥] لها جميع المهر جبراً لها وإحساناً إليها. وقرىء بضم الواو وبكسرها، وقرىء: ولا تناسوا أي: تتناسوا.

﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ

---

(١) كذا في الأصل وما ينطبق على القاعدة نحو: سَرُوَ.

(٢) ق: التاء.

(٣) زيادة من ط. وما بعدها غير ظاهر في ق. وعَرقوة الدلو بفتح العين، وعُنصوة بالضم لأن ثانيه نون، والقَمَحْدُوة بزيادة الميم. انظر اللسان: عرق، قحد.

(٤) غير ظاهرة في ق.

(٥) ق: في إعطائه.

تَعۡلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾ ﴾.

﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ تكلم المفسرون في مجيء هذه الآية هنا ثم رجع بعدها إلى شيء من أحوال المطلقات بما ذكرناه في «البحر»[١]، ثم ذكرنا أن المناسبة في ذلك هو أنه لما ذكر تعالى جملةً كبيرة من أحوالِ الأزواج والزوجات وأحكامهم المتقدمة، وكانت تكاليف عظيمة يشغل من كُلِّفها بحيث لا تكاد تسع معها شيئاً[٢] من الأعمال، وكان كُلٌّ من الزوجين قد وجَبَ عليه ما يستغرق فيه الوقت فكان في ذلك مدعاة إلى التكاسلِ عن العبادةِ إلا لمن وَفَّقه الله تعالى - أمر بالمحافظةِ على الصلوات التي هي وسيلةٌ بين الله تعالى وبين عباده. وإذا كان قد أمر بالمحافظة على [أداء] حقوق الآدميين فلأَن يؤمر بالمحافظة على أداء حقوق الله تعالى أولى، ولذلك جاء: فدينُ اللهِ أحَقُّ أنْ يُقضى. و«حافظوا» من باب طارقتُ النعل[٣]. ولما ضمّن معنى المواظبة عُدِّي بعلى. وأل في «الصلوات» للعهد وهي الخمس.

«والصلاة الوسطى» هي فُعلى تأنيث الأوسط بمعنى الفضلى ومنه قول أعرابي يمدحُ رسولَ الله ﷺ[٤]: [من البسيط]

يا أوسطَ الناسِ طرًّا في مفاخرهم وأَكْـرَمَ النـاس أمًّـا بَـرَّةً وأَبـا

وأفعل التفضيل لا ينبني إلا مما يقبل الزيادة والنقص وكذا فعل التعجب فلا يجوز: زيد أموت الناس، ولا: ما أموت زيداً، لأنه لا يقبل ذلك.

(١) انظر ٢ : ٢٣٩.
(٢) ق: لا يكاد يسع معها شيء.
(٣) غير واضح في ق. وطارقت النعل: خصفته.
(٤) لم أجده في غير القرطبي ٣: ٢٠٩. وفي ق: أمّاً برة وآباء.

وكونُ الشيء وسطاً بين شيئين لا يقبلُ الزيادةَ والنقص فلا يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل فتعيَّنَ أنْ يكون «الوسطى» بمعنى الخيرى والفُضْلى. وثبت تفسير رسول الله ﷺ [٦١/أ] أنَّ الصلاةَ الوسطى هي صلاة العصر من حديث جماعة من الصحابة عنه عليه السلام فوجب المصير إليه[١]. وذكرها خاص بعد عام نحو ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ[٢] ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة]. وقرىء: والصلاةَ بالنصب. وقرىء: الوصطى بالصاد.

﴿وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾ أي: مطيعين ساكتين عمّا يتكلم به غير ما شرع من القراءة والذكر. وفي قوله «وقوموا» دلالةٌ على مطلوبيةِ القيام، والقيامُ فرضٌ في صلاة الفرض على كُلِّ صحيحٍ قادر عليه.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أي: من عدوٍّ أو سبع أو سيل أو[٣] غير ذلك مما يُخافُ منه ولم يتمكن المصلي من القيام. ﴿فَرِجَالًا﴾ أي: فصلُّوا رجالاً جمع راجل أي: على الأقدام ماشين. ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾ جمع راكب. ويقال: رَجِل يرجَل فهو راجل ورجُل ورَجْل. قيل: لا يقال راكب إلا لراكب الإبل، وقرىء: فرُجَّالاً بضم الراء وشد الجيم، وبالضم وتخفيفها. والظاهر أنهم يوقعون الصلاة وهم ماشون فيصلون على كُلِّ حالٍ والراكبُ يُومِىءُ. ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ أي: من الخوف. ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بالشكر والعبادة ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾ أي: ذكراً يوازي ويعادل نعمة ما علّمكم. ويجوز أن تكون الكاف للتعليل أي: لتعليمهِ إيَّاكم ﴿مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾ «ما» مفعول «يعلّمكم».

---

(١) في صحيح مسلم ١: ٤٣٧ عن علي قال قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً».

(٢) ق: وميكائيل.

(٣) ق: وغير.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى
ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ
مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾ وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى
ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾ ﴾.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ حكى ابن عطية وعياض الإجماع على نسخ الحول بالآيةِ السابقة. وقرىء: وصيةٌ بالرفع على الابتداء وهي موصوفة تقديراً أي: وصية منهم، وقرىء بالنصب على المصدر أي: يوصون وصية. وانتصب «متاعاً» بفعلٍ مُضْمر من لفظه أي: متعوهن متاعاً، أو من غير لفظه فيكون مفعولاً أي: جعل الله لهن متاعاً إلى الحول. وانتصب «غير إخراج» على الصفة «لمتاعاً». ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ ﴾ أي: مختاراتٍ للخروج ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ على مَنْ له الولاية عليهن. وجاء هنا «من معروف» نكرة لأنَّ هذه الآية متقدمة في النزول وإنْ تأخرت في الترتيب. وفي الآية السابقة[1] «المعروف» معرفاً بأل لأنه متأخر في النزول وإن تقدم في الترتيب كما جاء ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴿١٦﴾ ﴾ [المزمل].

﴿ وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ ظاهرُه العمومُ كما ذهب إليه أبو ثور، ونزلتْ توكيداً لأمرِ المتعة. ولما نزل ﴿ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ ﴾ [البقرة] قال رجل: فإنْ لم أُرِدْ أنْ أُحسن لم أمتع فنزل ﴿ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾.

﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ
لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ
لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٤﴾ مَّن

(١) الآية ٢٣٦.

﴿ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾.

لما ذكر تعالى أشياء من التكاليف ومن أحكام الموتى ومَنْ خلّفوا[1] أعقب بهذه القصة الغريبة وكيف أماتَ الله تعالى هؤلاء ثم أحياهم في الدنيا ليدلَّ على قدرته وأنَّ أولئك المتوفّين[2] يبعثهم اللهُ في الآخرة كما بعثَ هؤلاء في الدنيا فقال تعالى ﴿ ۞أَلَمْ تَرَ﴾ وهذه همزة الاستفهام دخلت على النفي فصار الكلام تقريراً ومعناهُ التنبيه والتعجُّبُ من حال هؤلاء. والرؤية هنا علمية، وضُمِّنت معنى ما يتعدى بإلى كأنه قيل: أَلَمْ ينته علمكَ إلى كذا. ولما كان «رأى» مرادفاً في المعنى لنظر عُدِّي بإلى تعدية نظر. وقد جرى هذا التركيب مجرى التعجب[3] في لسانهم، كما جاء في الحديث[4]: «ألم تر إلى مُجَزِّز». وكثر مجيء ذلك في القرآن، وقال امرؤ القيس[5]: **[من الطويل]**

ألم ترياني كلما جئتُ طارقاً   وجدتُ بها طيباً وإن لم تَطَيَّب

وقرىء: ألم تَرْ بسكون الراء. وهؤلاء قوم أُمروا بالجهاد فخافوا القتل فخرجوا من ديارهم فراراً من ذلك فأماتهم الله ليعرِّفهم أنهم لا يُنجيهم من الموتِ شيءٌ، ثم أحياهم وأُمروا بالجهاد. ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ جملة حالية. وألوف جمع ألف وهو عدد معروف، والظاهر أنهم ألوفٌ من غيرِ تعيينٍ،

---

(١) ق: كلّفوا.

(٢) ق: المتوفون.

(٣) ق: التعجيب.

(٤) نصّه في صحيح مسلم ٢: ١٠٨٢ «ألم تري أن مجززاً المدلجي دخل عليّ» يخاطب عائشة. ومجزز هو من بني مدلج وكانت القيافة فيهم.

(٥) ديوانه ص٤١.

ويجوز أنْ يراد به التكثير أي: وهم عالم كثير لا يكاد يُحصيهم عادٌّ كما تقول: جئتك ألف مرة، تريد التكثيرَ لا حقيقةَ العدد. و﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ مفعول من أجله. ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: على لسان نبيٍّ فيهم أو على لسان ملك، أو يكون كناية عن سرعة موتهم كأنهم مأمورون بذلك لسرعة القابلية. وفي الكلامِ حذفٌ أي: فماتوا. والموتُ عبارة عن فراقِ أرواحهم [٦١/ب] لأجسادهم. ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ يدلُّ على تراخي إحيائهم وليس بموتِ الآجالِ بل هو حادثٌ مما يحدث للبشر[١] كموتِ الذي مَرَّ على قرية[٢]. وأتَتْ بين يدي الأمر بالقتالِ تشجيعاً للمؤمنين وحثًّا على الجهاد وإعلاماً أن لا مفرَّ من القضاء وتنبيهاً على النشأة الآخرة.

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ظاهره أنه خطاب لأمة محمد ﷺ بالجهاد في سبيل الله. وعن ابن عباس أنه أمرٌ لأولئك الذين أحياهم الله بالجهاد.

﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ الآية، هذا على سبيل التمثيل والتقريب والله هو الغني. شبّه عطاء المؤمن في الدنيا بما يرجو ثوابه في الآخرة بالقرض، كما شبَّه بذلَ النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء. و«من» مبتدأ و«ذا» اسم إشارة باقٍ على إشارته و«الذي» صفة له. أو «من وذا» مركّبتين بمعنى الاستفهام و«الذي» خبره. و﴿قَرْضًا﴾ مصدر على غير المصدر أي: إقراضاً، أو بمعنى المفعول أي: مقروضاً حسناً. وحُسْنُه إنْ كان مصدراً بِطِيبِ النية فيه وكونِه بلا أذى ولا منٍّ، وإنْ كان مفعولاً فجودته وكثرته وطِيبِ أصله. وقرىء: فيضعّفه بالتشديد، وفيضاعفه بالألف. وقرىء بالرفع على الاستئناف أي: فهو يضاعفه، أو عطفاً على صلة «الذي»، وبالنصب جواباً

(١) ق: على البشر.

(٢) انظر البقرة ٢: ٢٥٩.

للاستفهام، وإن كان الاستفهام هو عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم خلافاً لمن منع النصب في ذلك، وهو نظير: من يدعوني فأستجيب له. ﴿أَضْعَافًا﴾ حال، أو ضمّن «فيضاعفه» معنى فيصيّره، فيكون مفعولاً. ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ أي: يقترّ ويوسع.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾ هم الأشراف ومَنْ له الحلُّ والعقد، وهو اسم جمع ويجمع على أملاء. و﴿مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في موضع الحال أي: كائنين من بني إسرائيل. ﴿مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ﴾ متعلق بما تعلق به «من بني إسرائيل». وتعدّى إلى حرفَيْ جرّ من لفظ واحد لاختلاف المعنى، فالأولى للتبعيض والثانية لابتداء الغاية. ﴿إِذْ قَالُوا۟﴾ العامل في «إذ قالوا»: «تر». وقيل[1] بدل «من

(١) ق: وقالوا.

بعد» وقد رددنا ذلك في «البحر»[١]. والعامل مضاف محذوف أي: إلى قصة الملأ أو إلى حديث الملأ وما جرى لهم إذ قالوا، لأنَّ الذواتَ لا يتعجبُ منها إنما يتعجب مما جرى لهم. ﴿لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا﴾ «النبي» متعلق بـ«قالوا» واللام للتبليغ. ولم يعيّن في القرآن اسم هذا النبي.

وقصة هؤلاء أنه لما توفي موسى عليه السلام خلفه يوشع يقيمُ فيهم التوراةَ فَقُبضَ فخلفه حزقيل فقبض، ففشت فيهم الأحداثُ حتى عبدوا الأوثانَ، فبعث إلياس ثم من بعده اليسع ثم قبض فظهرت فيهم الأحداث وظهر لهم عدوٌّ وهم العمالقة قوم جالوت وكانوا[٢] سكان بحر الروم بين مصر وفلسطين فغلبوا على كثير من بلادهم وأسروا من أبناء ملوكهم وضربوا عليهم الجزية وأخذوا توراتهم، ولم يكن نبيٌّ يُدبِّرُ أمرهم فسألوا اللهَ أنْ يبعثَ لهم نبياً يقاتلون معه.

وكان سبط النبوة [قد] هلكوا إلا امرأة حبلى دعت الله أنْ يرزقها غلاماً فرزقها شمويل فتعلم التوراةَ، وكفله شيخ[٣] من علمائهم وتبنَّاهُ. فأتاه جبريل وهو نائمٌ إلى جنب الشيخ وكان لا يأمنُ عليه، فدعاه بلحن الشيخ: يا شمويل، فقام فزعاً فقال: يا أبتِ دَعَوْتني؟ فكره أن يقول لا فيفزع، فقال: يا بُنيَّ نم، فجرى له ذلك مرّتين، فقال له: إنْ دعوتك الثالثة فلا تُجِبْني. فظهر له جبريل وقال له: اذهب فبلِّغْ قومكَ رسالةَ ربك فقد بعثك نبياً. فأتاهم فكذَّبوه وقالوا: إنْ كنت صادقاً فابعثْ لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله آية من نبوَّتك. وكان قوام بني إسرائيل بالاجتماع على الملوك، وكان الملكُ

---

(١) انظر ٢: ٢٥٤.

(٢) ق: كانوا.

(٣) ق: وكفل شيخاً.

يسيرُ بالجموع والنبيُّ يسدِّدُه[١] ويرشده.

ومعنى «ابعث لنا ملكاً»: أَنْهِضْ لنا من نصدر عنه في أمر الحروب وننتهي إلى تدبيره. وقرىء: نقاتل بالنون والجزم على جواب الأمر، وبالياء ورفع اللام على الصفة، وبالنون ورفع اللام على الحال من المجرور، وبالياء والجزم على الجواب. ولما ذكروا القتال استثبتهم بقوله ﴿هَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾ ليعلمَ ما انطوتْ عليه بواطنهم فاستفهم عن مقاربتهم [٦٢/أ] ترك القتال إنْ كُتبَ عليهم، فأنكروا أنْ يكونَ لهم داعٍ إلى ترك القتال بقولهم ﴿وَمَا لَنَآ﴾ إلى آخر كلامهم، أي: هذه حال من يبادر إلى القتال. ودخول «هل» [على] «عسيتم» دليل على أنَّ عسى فعل خبري لا إنشائي والمشهور أنَّ عسى إنشاء.

وقرىء: عسِيتم بكسر السين وفتحها. وجواب «إن كتب» محذوف و«أن لا تقاتلوا» خبر عسى أو مفعول[٢] على الخلاف المنقول في النحو. والواو في «وما لنا ألاّ نقاتل» لربط هذا الكلام بما قبله والتقدير: في ترك القتال. والواو في «وقد» للحال. وقرىء: أُخرجنا مبنياً للمفعول، وأَخرجَنا ماضياً مبنياً للفاعل أي: أخرجَنا العدو أو أَخرجَنا اللهُ بعصياننا فنحن نتوبُ ونقاتل في سبيله ليردَّنا إلى أوطاننا ويجمع بيننا وبين أبنائنا.

﴿تَوَلَّوۡاْ﴾ أي: صرفوا عزائمهم عن القتال. ﴿إِلَّا قَلِيلٗا﴾ استثناء متصل، وصحّ وإنْ كان لا يجوز: قام القوم إلا رجالاً، لأنه صفة لموصوف محذوف ولتقيّده بقوله «منهم». ولم يبين عدة هذا القليل، وفي الحديث: ثلاث مئة

(١) ق: يشدّده.

(٢) ق: خبر على ومفعول.

وثلاثة عشر[١]، وهذا القليل ثبتوا على نِيَّاتهم في قتالِ أعدائهم. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وعيدٌ لمن تقاعدَ عن القتالِ بعد أنْ فرض عليه بسؤاله.

ولما سألوا أن يبعث لهم ملكاً قال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ﴾ وكان طالوت صاحبَ صنعة فيها مهنة. ﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ﴾ الجملة، وهو كلامُ مَنْ تَعَنَّتَ في حكم الله ولم يسلم لما فعله الله تعالى. وأبدوا عذرهم في إنكارِ تمليكه عليهم وأنهم أحق بالمُلْكِ منه إذِ الملكُ في سبط يهوذا والنبوة في سبط لاوي وليس هو من هذا السبط ولا هذا السبط، والمُلْكُ لا يتم إلا بالفاضلِ لا المفضول، والموسّع عليه في الدنيا إذ يحتاج إلى استخدام الرجال بالمال ومعونتهم به على القتال، اعتبروا في ذلك الأصالةَ والغِنى ولم يعتبروا السببَ الأقوى وهو ما قضاه الله تعالى وقدّره. و«أنّى» بمعنى كيف نصب على الحال و«يكون» ناقصة و«له» الخبر. و«علينا» متعلق «بالملك» على معنى الاستعلاء[٢]، أو تامة أي: كيف يقع أو يحدث.

﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ﴾ جملة حالية. ﴿وَلَمْ يُؤْتَ﴾ معطوف على الحال فهو [حال]. و«بالملك» و«منه» متعلقان «بأحق».

﴿ٱصْطَفَىٰهُ﴾ اختاره صفوة إذْ هو أعلم بالصالح. ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ﴾ بالحروب وعلم الشرائع، وقيل إنه أُوحيَ إليه ونبّىء. ﴿وَٱلْجِسْمِ﴾ وهو امتدادُ القامة وحُسْنُ الصورة. قال ابن عباس: كان طالوت يومئذٍ أعلم بني إسرائيل وأتمّهم وأجملهم. وتمامُ الجسم وحُسْنُه أعظمُ في النفوس وأشد هيبة. وكان رسول الله ﷺ إذا ماشى الطوال طالهم.

---

(١) انظر تفسير الطبري ٢: ٣٩٣.

(٢) ق: الاستثناء.

وقرىء: بسطة بالسين والصاد. ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ لما تعنّتوا وجادلوا قَطَعهم بذلك.

ثم أعلمهم بآيةٍ تدلُّ على ملك طالوت فقال ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ وكانوا قد فقدوه وكان مشتملاً على ما ذكره تعالى. والتابوت معروف ووزنه فاعول ولا يعرف الاشتقاق ويقرأ[1] بالتاء أخيراً وبالهاء وقد قرىء بهما. ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي: فيه اطمئنانٌ لكم. ولما كانت السكينةُ تحصلُ بإتيانِه جعلت فيه مجازاً. قيل: والتابوت صندوق التوراة كان موسى عليه السلام إذا قَدَّمه في القتالِ سكنت نفوسُ بني إسرائيل ولا يفرّون. ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ لم يعيّن ما البقية فقيل: رضاض ألواح التوراة التي تكسَّرتْ حين ألقاها موسى عليه السلام، وقيل: عصاه وقيل غير ذلك. وآل موسى وهارون هم الأنبياء كانوا يتوارثون ذلك. ﴿تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ قال ابن عباس: جاءت الملائكة بالتابوت تحمله بين السماء والأرض حتى وضعته بين يدي طالوت وهم ينظرون إليه، وكان حمل[2] الملائكة له استعظاماً لهذه الآية. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ أي: في إتيان التابوت والملائكة تحمله.

﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ وَلَمَّا

---

(١) ق: ويقال.

(٢) ق: حميل.

بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا
وَانصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ
جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ وَلَوْلَا
دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو
فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ
وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾﴾.

﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ [٦٢/ ب] بِٱلْجُنُودِ﴾ قيل: هنا جملٌ محذوفة أي: فجاءهم التابوت وأقرُّوا له بالمُلْكِ وتأهَّبُوا للخروج. والباء في «بالجنود» للحال أي: متلبّساً بالجنود. قال ابن عباس: كانوا سبعين ألفاً[١]، ولما خرجوا معه شَكَوْا قِلَّةَ الماء وخوف العطش وكان الوقتُ قيظاً وسلكوا مفازة فسألوا الله أن يجريَ لهم نهراً. ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ قال ابن عباس: هو نهر بين الأردن وفلسطين. وقرىء: بنهر بفتح الهاء وسكونها. والابتلاء الاختبار، وإخبار طالوت بهذا الابتلاء وما يترتب[٢] عليه لا يكون من قبله بل بوحيٍ من الله تعالى إما إليه إنْ كان نبياً كما قيل، أو للنبي الذي أخبر عن الله بتمليكه. ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ أي: من أتباعي وأشياعي في هذه[٣] الحرب.

﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ أي: مَنْ لم يذقه، وطَعْم كل شيء ذوقه، وتقول العرب: أطعمتك الماء أي: أذقتك، وطعمت الماء ذقته.

---

(١) ق: ألف.

(٢) ق: يترب.

(٣) ق: هذا.

﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ﴾ استثناء من الجملة الأولى وهي «فمن شرب منه فليس مني» . ﴿غُرْفَةًۢ﴾ قرىء بفتح الغين وضمّها والمعنى يشربها أو للشرب، والظاهر أنها غرفةُ الكفّ أُبيح لهم ذلك لا الكروع والتَّملّي من الماء.

﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْۚ﴾ أي: شرب الأكثر ولم يشرب القليل. وقرىء: إلا قليلاً بالنصب على الاستثناء وبالرفع على أنه تابع للمرفوع قبله، لأن الكلام إذا كان موجباً جاز فيما بعد إلاّ النصب وهو الأفصح، والإتباع لما قبله إن رفعاً فرفع أو نصباً فنصب أو جرًّا فجرّ، وهي مسألةٌ بيّن وجه الإعراب فيها في علم النحو.

قال الزمخشري[1]: وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية فلما كان معنى «فشربوا منه» [في معنى فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل:] فلم يطيعوه إلا قليل منهم. ونحوه قول الفرزدق[2]: **[من الطويل]**

.... لم يدع ... من المال إلا مسحت أو مجلف

كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلف انتهى كلامه. ويعني أن هذا الموجب الذي هو «فشربوا منه» هو في معنى المنفي كأنه قيل: فلم يطيعوه، فارتفع «قليل» على هذا المعنى. ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد إلا، فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدلٌ من جهة المعنى،

---

(١) الكشاف ١ : ٣٨١.

(٢) ق: مسحتاً. ديوان الفرزدق ٢ : ٢٦. وانظر شرح شواهد الكشاف ٤ : ٤٥٦. وصدره:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع

فالموجب فيه كالمنفي.

وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد إلا على التأويل هنا دليلٌ على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب، فلذلك تأوّله. ونقول[1]: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد إلا وجهان أحدهما النصب على الاستثناء وهو الأفصح، والثاني أن يكون ما بعد إلا تابعاً لإعرابِ المستثنى منه إن رفعاً فرفع أو نصباً فنصب أو جراً فجر فتقول: قام القوم إلا زيد ورأيت القوم إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيدٍ سواء كان ما قبل إلا مظهراً أو مضمراً. واختلفوا في إعرابه فقيل هو تابع على أنه نعتٌ لما قبله، فمنهم مَنْ حملَ هذا على ظاهر العبارة وقال: ينعت بما بعد إلاّ الظاهر والمضمر، ومنهم من قال: لا ينعت به إلا النكرة أو المعرفة بلام الجنس، فإن كان معرفة بالإضافة نحو: قام إخوتك، أو بالألف واللام للعهد أو بغير ذلك من وجوه التعاريف غير لام الجنس فلا يجوز الإتباع [ويلزم النصب على الاستثناء، ومنهم من قال إنَّ النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان. ومن الإتباع] بعد الموجب قول الشاعر[2]: [من الوافر]

وكل أخٍ مفارقُه أخوه لعمر أبيكَ إلا الفرقدانِ

وهذه المسألةُ مستوفاةٌ في علم النحو، وإنما أردنا أنْ ننبه على أنَّ تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لا يضطر إليه وأنه كان غير ذاكر لما قرره النحويون في الموجب.

﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ﴾ أي: النهر ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ وهم الذين لم

(١) ق: وتقول.

(٢) هو عمرو بن معد يكرب على اختلاف، انظر كتاب سيبويه ٢: ٣٣٤.

يشربوا وهو توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في «جاوزه» أي: وعاينوا جالوت وعسكره ﴿قَالُواْ﴾ ظاهرُه عَوْدُ الضميرِ على الذين آمنوا والمعنى: قال مَنْ ضَعفتْ بصيرتُه من المؤمنين وقد شاهدوا عسكرَ جالوت وكثرته. وقال ابن عباس: قائل ذلك الكفرة الذين انخزلوا وهو الفاعل في [٦٣/أ] «فشربوا».

﴿لَا طَاقَةَ﴾ هو من الطوق وهو القوة، تقول: أطاق إطاقة وطاقة كأطاع طاعة ﴿لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾ أي: بقتال جالوت وجنوده. و«لنا» هو الخبر. ويتعلق «بجالوت» بما يتعلق به «لنا».

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ الظن على بابه، ومعنى «ملاقو الله» أنهم يستشهدون في ذلك اليوم لعزمهم على صِدْقِ القتال، أو بمعنى الإيقان أي: يُوقنون بالبعث.

﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً [كَثِيرَةً] بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ وهذا تحريض على القتال واستشعار بالصبر وأن الكثرة ليست سبباً للنصر، إذْ قد سبق في الأزمان الماضية غلبة القليل للكثير. و«كم» خبرية و«من فئة» تمييزها ولم يأتِ في القرآن إلا مجروراً بمن. والفئة الجماعة و«كم» مبتدأ خبره «غلبت». و«من» قيل زائدة وقيل في موضع الصفة لـ«كم». و«فئة» مفرد في موضع الجمع. وقرىء: فئة بالهمز وبإبدال الهمز ياءً وهو إبدال مقيس. ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ من تمامِ قولِهم تحريضاً على الصبر والقتال.

﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ﴾ أي: صاروا بالبرازِ من الأرضِ وهو ما ظهرَ واستوى. والمبارزةُ في الحرب أنْ يظهرَ كل قِرْنٍ لصاحبه بحيث يراه. ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ سألوا أنْ يصب عليهم الصبر حتى يكون مستعلياً عليهم. ﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ أي: أرسخها حتى لا نفرَّ. ﴿وَٱنصُرْنَا﴾ أي: أَعِنَّا وأظفرنا ﴿عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أتوا بالوصفِ المقتضي لخذلان أعدائهم.

﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بتمكينه. والهزيمة قد تكون بعد التحام القتال، وقد تكون عن غلبة خوف المنهزم دون التحام. ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ لم يبين كيفية القتل. وداود هو ابن إيشا[1]. ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ أي: ملك طالوت ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ وهي وضع [الامور] مواضعها من الصواب. ولما مات شمويل وطالوت جمع الله لداود المُلْكَ والنبوة قيل[2]: وهي الحكمة. ﴿وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾ [أي: مما يشاء] أن يعلّمه تعالى، و«ما» مبهم. وقد علّمه صنعةَ الدروع وفهم منطق الطير وأنزل عليه الزَّبُور.

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ[3] ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ المدفوع بهم المؤمنون والمدفوعون الكفار وفساد الأرض بقتلِ المؤمنين وتخريب المساجد وتطبيق الأرض بالكفر. ولكنه تعالى لا يُخْلي الأرضَ من قائمٍ بالحق. وقرىء: دَفْع الله مصدر دَفَع، ودفاع مصدر دَفع نحو: كتب كتاباً، أو مصدر دافع بمعنى المجرد، وهو مضاف إلى الفاعل. و«بعضهم» بدل من «الناس» بدل بعض من كل. والباء في «ببعض» تتعلق بالمصدر وهي للتعدية. وأصل التعدية بالباء إنما هو في الفعل اللازم نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة]. فأما ما يتعدى فالأصل إذا عُدِّي إلى ثانٍ أنْ يعدَّى بالهمزة نحو: طعم زيد اللحم، وأطعمت زيداً[4] اللحم. ولا تنقاس التعدية

---

(١) ق: إنشاء، والتصويب من ط.

(٢) ق: وقيل.

(٣) ق: دفاع.

(٤) ق: زيد.

بالباء[1] فيما يتعدى إلى واحد فتعدّيه بها، ومما جاء من ذلك قولهم: صكَّ الحجر الحجر، ثم إذا عدّيته إلى ثانٍ قلت: صككت الحجر بالحجر أي: جعلته يصكّه، وقالوا صككت الحجرين أحدهما بالآخر. وإسناد الفساد إلى الأرض بالخراب وتعطيل المنافع، أو المراد أهل الأرض فيكون على حذف المضاف.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ جاء بلفظ «العالمين» ليشمل المدفوع بهم والمدفوع، [إذ المدفوع] لم يبلغ ما كان يؤملُ من مقاصده التي تؤولُ إلى فساد الأرض، فاستدرك تعالى أنه ذو فضلٍ عليه محسن إليه، واندرج في عموم «العالمين» وكأنه لما لم يبلغ مقاصده أنكر فضل الله عليه فجاء الاستدراك لهذا المعنى. و«على» تتعلق بـ«فضل». وربما حذفت «على» تقول: فضلت فلاناً، أي: على فلان، فإذا ضعّف الفعل لزمت «على».

﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ تلك إشارة إلى الآيات التي تقدمت في القصص السابق من خروج أولئك الفارّين من الموت إلى ما تلاه تعالى مما ذكر بعدهم. ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ أكد بأنَّ وباللام حيث أخبر بهذه الآيات من غير قراءةِ كتابٍ ولا مدارسةِ [٦٣/ب] أحبارٍ ولا سماع[2] [أخبار].

﴿۞ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ

(١) ق: بالهاء.

(٢) عبارة ق: ولا مدارسة أخبار ولا سماع.

ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ .

لما ذكر اصطفاء طالوت على بني إسرائيل وتفضيل داود عليهم، وخاطب[١] رسوله ﷺ بأنه من المرسلين، بَيَّنَ أَنَّ المرسلين يتفاضلون أيضاً فقال تعالى ﴿ ۞ تِلْكَ[ٱلرُّسُلُ﴾ أي:] الذين تقدموا. و«تلك الرسل» مبتدأ وخبر و«فضّلنا» جملة حالية، أو «الرسل» صفة لـ«تلك» و«فضلنا» الخبر. وأشار بـ«تلك» للبعد[٢] الذي بينه عليه السلام وبينهم في الأزمان. وعامل جمع التكسير معاملة الواحدة المؤنثة. وفي «فضلنا» التفات.

﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ قرىء بالرفع، ففي «كلّم» ضمير نصب حُذف [عائد على الموصول أي: من كلّمه الله]، وبالنصب، ففي «كلّم» ضمير مرفوع يعود على «من». وقرىء: كالم، وبالنصب أي: كالمَ هو اللهَ. وبدأ في التفضيل بالكلام إذ هو أشرف[٣] تفضيل إذْ جعله محلاً لخطابه ودخل تحت «مِن» آدم وموسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ وهو محمد عليه السلام لأنه بعث إلى الناس كافة وأمته أعظم الأمم وختم به باب النبوة إلى ما آتاه الله تعالى. ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ الآية، تقدم تفسير هذا الكلام. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ قيل: [هنا] محذوفٌ تقديره: فاختلف أممهم واقتتلوا. أي: ولو شاء الله أن لا يقتتلوا [ما اقتتل. ومعنى «من بعدهم» من بعدِ كُلِّ نبي. «ولو شاء الله] ما اقتتلوا» توكيد للجملة السابقة. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ أي: إرادته هي المؤثرة لا إرادة غيره.

(١) ق: ما خاطب.

(٢) ق: للعبد.

(٣) ق: من أشرف.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ﴾.

﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ عامة في كل صدقة واجبة أو تطوع في جهاد وغيره. ولما[1] قسّم في قوله «فمنهم من آمن ومنهم من كفر» أقبل على المؤمنين بندائهم وخاطَبهم تشريفاً لهم. ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ هذا تحذيرٌ من الإمساكِ قبل أنْ يأتي يوم القيامة. ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ يُستفاد بتحصيله الفِداء من النار. ﴿وَلَا خُلَّةٞ﴾ ولا صداقة تقتضي المساهمة. ﴿وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ تُنجي الكافرَ من عذاب الله تعالى. وقرىء بفتح الثلاثة من غير تنوين، وبرفعها والتنوين. ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ هم: فصل[2] أو مبتدأ.

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾.

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ هذه تسمى آية الكرسي لذكره فيها. وقد ورد في فضل قراءتها ثوابٌ كثير، وتضمنت صفاته تعالى من الانفرادِ بالألوهيةِ والحياةِ والقيام على كل شيء واستحالة كونه محلاً للحوادث وغير ذلك مما وصف به تعالى نفسه. وفيه إثبات [صفة] الحياة له تعالى. و«القيوم» وزنه فيعول أصله قيووم قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء. وقرىء: القيّام والقيّم. وجَوَّزوا أن يكون «الحي» صفة أو خبراً بعد خبر، أو

(١) ق: لما.

(٢) غير ظاهرة في ق.

بدلاً من «هو» [أو من «الله»]، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره «لا تأخذه». وأجودها الوصف ويدل عليه قراءة من قرأ: الحيَّ القيومَ، بنصبهما على المدح.

﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ يقال: وَسِنَ سِنَةً وَوَسَناً. والمعنى: لا يغفلُ عن دقيقٍ ولا جليل، عبَّر بذلك عن الغفلة لأنه[1] سببها، أو لا تحلُّه الآفاتُ ولا العاهات المذهلة عن حفظ المخلوقات. ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: «ما» تشملُ كُلَّ موجودٍ واللامُ للملك. ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ الآية، تقدم إعراب «من ذا الذي» في قوله ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة]. وهو استفهامٌ في معنى النفي ولذلك دخلته «إلا» ودلّت هذه الجملة على وجود الشفاعة.

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ ضمير الجمع عائد على «ما» وهم الخلق، غلَّب مَنْ يعقل فجمع الضمير جمع من يعقل، أو هو عائد على من يعقل من الأنبياء والملائكة مراعاة لقوله «من ذا الذي». قال ابن عباس: «ما بين أيديهم» أمر الآخرة، «وما خلفهم» أمر الدنيا. والذي يظهر أن هذا كناية عن إحاطة علمه بسائر المخلوقات من جميع الجهات، وكنَّى بهاتين الجهتين عن سائرِ الجهات لأحوال المعلومات. والإحاطةُ تقتضي الحفوف بالشيء من جميع جهاته. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ أي: من معلومه لأنَّ علمه تعالى لا يتبعَّض إلا بما شاء الله أن يعلّمهم به من المعلومات.

وقرىء: وسع فعلاً ماضياً بكسر السين وسكونها تخفيفاً. وقرىء: وسع

(١) ق: لأن.

كرسيه السماواتُ والأرضُ برفعهما[١]. والكرسي [٦٤/أ] جسم عظيم يسع السماوات والأرض. واختار القفَّال أنَّ المقصود تصوير عظمة الله وتعزيره[٢]، خاطب الخَلْقَ في تعريفِ ذاتِه بما اعتادوه في ملوكهم وعظمائهم انتهى. وفي الحديث: «ما السماواتُ السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة أُلقيت في ترس» وفي الحديث أيضاً[٣]: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقةٍ من حديد أُلقيت في فَلاةٍ من الأرض». وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطّه سمّاه كتاب العرش أنَّ الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكاناً يقعد فيه معه رسول الله ﷺ. تحيّل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه.

﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ أي: لا يثقله حفظهما أي: السماوات والأرض، وهو كناية عن انتفاء شغله بحفظهما. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ تنزيه له تعالى أي: العليّ قدره العظيم شأنه.

﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا

---

(١) ق: برفعها.

(٢) ق: وتقريره، وكتبت مكررة.

(٣) في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١: ١٣ حديث ملفق من الحديثين نصّه «ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة».

خَـٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾.

كان بعض أولاد الأنصار قد تنصّر وبعضهم قد تهوَّد وأراد آباؤهم أن يكرهوهم على الإسلام فنزل ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ أي: هو من وضوحِ الدلائل والحجج بحيث لا يكونُ فيه إكراهٌ بَلْ يجب الدخول فيه بانشراحِ صدرٍ واختيار. ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ أي: الإيمان من الكفر، والدين هنا معتقد الإسلام. وقرىء بسكون الشين وبضمِّها، وبفتح الراء والشين، وقرىء كذلك بألف[(١)] بعد الشين، وقرىء بإدغام دال «قد» في تاء «تبيّن»، وقرىء بإظهارها شاذاً. وهذه الجملة كالعلّة لانتفاء الإكراه في الدين لأن استنارة[(٢)] الدلائل تحمل على الدخول في الدين طوعاً من غير إكراه. ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ وفُسِّرَ بالشيطان وهو مقلوب أصله طغووت من طغى فقلب، جعلت اللام مكان العين فصار طَوغوت فقلبت الواو [ألفاً] لانفتاح ما قبلها وتحركها هي فصارت طاغوت. ومذهب سيبويه أنه اسمٌ مفرد لأنه اسم[(٣)] جنس يقع للواحد لقوله تعالى ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ ﴿٦٠﴾﴾ [النساء] وللجمع لقوله ﴿ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ ﴿٢٥٧﴾﴾ [البقرة]. وزعم أبو العباس أنه جمع وأبو علي أنه مصدر كرهبوت.

وقدم ذِكر الكفر بالطاغوت على الإيمان بالله ليظهر الاهتمام بوجوبِ الكفرِ بالطاغوت ولتقدم الكفر بالطاغوت على الإيمان بالله. والكفر بها رفضها ورفض عبادتها، ولا تصالها[(٤)] بلفظ الغيّ. ﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ﴾ أبرز الجواب

(١) ق: وبألف.

(٢) ق: استثناء.

(٣) ق: كان اسم. وانظر الكتاب ٣: ٢٤٠.

(٤) ق: ولا تصاله.

في صورة الماضي المقرون بقد الدالّ في الماضي على تحقيقه وإن كان مستقبلاً في المعنى إشعاراً بأنه مما وقع استمساكه وثبت، وذلك للمبالغة في ترتيب[1] الجواب على الشرط وأنه كائنٌ لا محالة. وجعل ما يمسك به عروة وهي في الأجرام موضع الإمساك وشد الأيدي والتعلق، ومثّل الإيمان بالعروة ورشّح ذلك بقوله ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ أي: لا انكسارَ ولا انقطاع. وجملة النفي حال أو مستأنفة.

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الوليُّ المحبُّ المتولّي أمرَ مَنْ يحب. والإخراج هنا إنْ كان حقيقة فاختص بمن كان كافراً ثم أسلم، وإن كان مجازاً فهو منع الله إياهم من دخولهم في الظلمات. والظلمات والنور كناية عن الكفر والإيمان. ﴿مِّنَ ٱلنُّورِ﴾ من الإيمان، وذلك فيمن آمن ثم كفر. وقرىء: الطواغيت بالجمع. وجوّزوا أن يكون «يخرجهم» و«يخرجونهم» حالاً أو خبراً[2] ثانياً. ويظهر أن يكون تفسيراً للولاية.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾.

ولما ذكر تعالى أنه وليُّ الذين آمنوا وأنَّ الطاغوتَ وليُّ الكفار، أعقب بهذه القصة مثلاً للمؤمن والكافر[3]. والذي حاجَّ إبراهيمَ عليه السلام هو

(١) ط: ترتّب.
(٢) ق: وخبراً.
(٣) ق: والكفار.

نمروذ بن كنعان بن كوش[1] بن سام بن نوح عليه السلام ملك زمانه وصاحب النار والبعوضة. قال مجاهد: مَلَكَ الدنيا مؤمنان سليمان وذو القرنين وكافران نمروذ[2] وبختنصّر، وفي نسب النمروذ اختلاف. ومعنى «حاجَّ» عارضَ حجّته بمثلها.

﴿ فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ أي: الحامل له على المحاجّة إحسان الله إليه فبطرَ وتكبَّر حتى انتهى من عُتُوِّهِ إلى هذه المحاجَّة ووضعها مكان الشكر على هذه النعمة. فـ«أن آتاه» [٦٤/ب] مفعول من أجله. وأجاز الزمخشري[3] أن يكون التقدير: حاجّ وقتَ [أنْ] آتاهُ اللهُ الملك. فإن عنى أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك، [على] أنَّ فيه بُعداً من جهة أنَّ المحاجّة لم تقع وقتَ أنْ آتاه الملك إلا أن يجوز في الوقت فلا يحمل على ما يقتضيه الظاهر من أنه وقت ابتداء إيتاء الله الملك له. ألا ترى أنَّ إيتاء الملك إياه سابق على المحاجّة؟ وإن عنى أنّ أنْ والفعل وقعت[4] موقع ظرف الزمان كقولك: جئت خفوقَ النجم ومقدمَ الحاج وصياحَ الديك فلا يجوز ذلك، لأنَّ النحويين نصّوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرّح بلفظه، فلا يجوز: أجيء أن يصيح الديك، ولا: جئت أنْ صاح الديك.

﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ سبق سؤال من الكافر وهو قوله:

---

(١) ق: نمرود.. كوس. والتصويب من ط. وفي القرطبي ٣: ٢٨٣: النمروذ بن كوش ابن كنعان.

(٢) ق: نمرود. وكذا في العبارة التالية.

(٣) الكشاف ١: ٣٨٨.

(٤) ق: وقت.

من ربك؟ أي: [الذي] يتصرف فيك وفي أشباهك بما لا تقدر عليه. وفي قوله «ربي الذي» اختصاصٌ، فعارضه[١] الكافرُ بأنْ أحضر رجلين قَتلَ أحدهما وأرسلَ الآخر. ولما رأى إبراهيمُ مغالطةَ الكافر وادّعاءه ما يوهم أنّه إله[٢]، ذكر له ما لا يمكن أنْ يغالط فيه ولا أن يدّعيه. وقد كان لإبراهيم أنْ ينازعه فيما ادّعاه ولكنه أراد قَطْعَ تشغيبه عن قرب، وأنْ لا يطيلَ معه الكلام إذ شاهد منه ما لا يدّعيه عاقل.

﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ وعدل إلى الاسم الشائع عند العالم كلهم وهو الله وقرّر بذلك أن ربّه الذي يحيي ويميت هو الله الفاعل لهذا الأمر العظيم الذي لا يمكنك أن تُموّه بدعواكَ كما مَوَّهْتَ بالإحياءِ والإماتة.

﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ﴾ أي: دهش وشغل وتحيّر، ونبّه على الوصف الموجب لبهته وهو كفره. وقرىء مبنياً للمفعول والفاعل المحذوف «إبراهيم» [أي: بهت إبراهيم الكافر بالحجة الدامغة له، أو مبنياً للفاعل أي: فبهته إبراهيم]. وبَهُت بضم الهاء وفتح الباء، وبفتح الباء وكسر الهاء أي الكافر. وقد منع الله تعالى هذا الكافر أن يدّعي أنه هو الذي يأتي بالشمس من المشرق، إذْ مَنْ كابرَ في ادِّعاء الإحياء والإماتة قد يكابر في ذلك ويدّعيه إذ المسألتان سواء في دعوى ما لا يمكن لبشر ولكن جعله مبهوتاً دهشاً متحيّراً إكراماً لنبيّه إبراهيم وإظهاراً لدينه.

﴿أَوْ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ

---

(١) ق: معارضة.

(٢) ق: له.

مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾.

﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ قرىء: أو حرف عطف، وأَوَ بهمزة استفهام والواو العاطفة. والجمهور على أن «أو كالذي» معطوف على «ألم تر» من حيث المعنى إذ التقدير: أرأيتَ الذي حاجَّ. ونختار أن تكون الكاف اسماً إذ قد ثبت اسميتها في كلام العرب على ما تقرر في النحو وإنْ كان لا يرى ذلك جمهور البصريين فتكون الكاف في موضع الجر معطوفة على «الذي» من قوله «ألم تر إلى الذي»، التقدير: أو إلى مثل الذي مرّ. ولم يعيّنْ تعالى هذا المارَّ ولا القريةَ إذِ المقصودُ إنما هو في هذه [القصة] العجيبة ولا حاجة إلى تعيين المارِّ ولا القرية. والخاوي: الخالي، يقال: خوت الدار تخوي، والمعنى: خاوية من أهلها ثابتة.

﴿ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ أي: سقوفها، وكل ما يُظِلُّ ويُكِنُّ فهو عريش فالبيوت قائمة. والجملة حال من الفاعل في «مرّ» أو من «قرية» وإن كانت نكرة تأخرت الحال عنها، وقد أجاز ذلك سيبويه في مواضع من كتابه. «قال أنَّى يحيي هذه الله بعد موتها» ليس هذا شكًّا بل هو اعترافٌ بالعجز عن معرفة طريقة الإحياء واستعظام[1] لقدرة الله تعالى. والإحياءُ والإماتة مجازان عن الخراب والعمارة، أو يكون على حذفٍ أي: رأى أهلها وقد تمزقت جثثهم

---

(١) ق: واستعظاماً.

وتفرقت أوصالهم فَتعجَّبَ من قُدرةِ الله تعالى على إحيائهم إذْ كان مقراً بالبعث.

﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ أي: أحياه بردِّ روحه إلى جسده لم يتغير منه شيءٌ على مَرِّ هذه السنين الكثيرة. ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾ سؤال تقرير أي: كم مدة لبثت ميتاً. ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ قيل: أماته الله غدوة ثم بعثه قبل الغروب بعد[1] مئة سنة، فقال قبل النظر إلى الشمس: يوماً، ثم التفت فرأى بقية من الشمس فقال: أو بعض يوم. وفي قوله «أو بعض يوم» إطلاق للبعض على الأكثر. ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [أي: بَلْ لبثتَ ميتاً مئة عام]. وقرىء بإدغام الثاء في التاء وبالإظهار.

﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [وأبهم الطعامَ والشراب. و«لم يتسنّه»] قيل: الهاء أصلية من قولهم: سانهت، وقيل هاء السكت فهو من قولهم سانيت، والمعنى لم يتغير. ولما كان طعامه وشرابه متلازمين أخبر عنهما إخبارَ الواحد فلم يأت التركيب: لم يتسنَّها أو لم يتسنّيا. والجملة [٦٥/أ] حال، وكونها إذا وقعت حالاً منفية بلم دون الواو أكثر منها بالواو. ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ قيل: نظر إلى حماره وهو واقفٌ كهيئة يوم ربطه لم يطعم ولم يشرب أحياه اللهُ له وهو يرى ذلك. ﴿وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ أي: فعلنا ذلك والناس ناسُ قومه. وأل[2] فيه للجنس أي: لمن عاصره ولمن أتى بعدهم. ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ﴾ أي: عظامكَ أو عظام الحمار أو عظامهما، قيل: أحيا الله منه عينيه وسائر جسده ميت، ثم أحيا جسده وهو ينظر، ثم نظر إلى حماره فإذا عظامه متفرقة تلوح بيضاء.

---

(١) ق: قبل.

(٢) ق: أو أل.

﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ وقرىء: ننشرها بالراء من أنشر ونشر بمعنى أحيا، وبالزاي من أنشز، أي: نحركها ونرفع بعضها إلى بعض[1] للتركيب. والجملة من قوله «كيف ننشزها» في موضع البدل من «العظام» على الموضع لأن موضعه نصب، وهو على حذف مضاف أي: وانظر إلى حالِ العظام كيف ننشزها، كقولهم[2]: عرفت زيداً أبو من هو، أي عرفت قصة زيد أبو من هو. وعلى هذا يتخرج ما جاء منه نحو قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾ [الغاشية]. والاستفهام في باب التعليق لا يراد به حقيقته. والكسوة هنا استعارة في غاية الحسن استعارها هنا لما أنشأ تعالى من اللحم الذي غطّى به العظام وهي استعارة عين لعين. وظاهر اللفظ [أن] أمره إياه بالنظر كان بعد تمام بعثه لأنَّ الأمر كان بعد إحياء بعضه. وتكرر الأمر بالنظر في ثلاث الخوارق، ولم ينسّق متعلّقه[3] نسق المفردات لأنَّ كُلَّ واحد منها خارقٌ عظيم ومعجز بالغ.

﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ﴾ تبين: فعل لازم فاعله مضمر يعود على كيفية الإحياء التي استغربها بعد الموت، وقدّره الزمخشري[4]: فلما تبيّن له ما أشكلَ عليه، يعني أمر إحياء الموتى. وينبغي أن يحمل على أنه تفسير معنى، وتفسير الإعراب ما ذكرناه أولاً. وقرىء: تُبيّن[5] مبنياً للمفعول و«له» هو المُقام مقام الفاعل، وقرىء: أعلم مضارعاً فيه ضمير المارّ، قال ذلك على

---

(١) إلى بعض: مكررة.

(٢) ق: لقولهم.

(٣) ق: تنسق متعلقة.

(٤) الكشاف ١ : ٣٩١.

(٥) ق: تبيين.

سبيل الاعتبار. وقرىء: إعْلَمْ أمراً من الله أو منه لنفسه نَزَّلها منزلة الأجنبي المخاطب. وقرىء: أَعْلِمْ أمراً من أَعْلَمَ أي: قال الله له: أعلِمْ غيرك بما شاهدت من قدرة الله.

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾ ﴾.

﴿ رَبِّ أَرِنِى ﴾ استعطاف بين يدي السؤال و«أرني» سؤال رغبة. ﴿ كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ جملة في موضع المفعول الثاني لـ«أرني» إذ هي تتعدى إلى اثنين بهمزة النقل، ورأى البَصَرية تعلّق ومن كلامهم: أما ترى أيّ برق ضاء[1]، كما تعلق نظر البَصَرية. ولما قال لنمروذ ﴿ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ سأل ربّه أنْ يُريه عياناً كيفية إحياء الموتى. والسؤال عن الكيفية يقتضي تَيَقُّنَ ما سأل عنه وهو الإحياء.

﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ هو استفهامٌ معناه التقرير أي: قد آمنت، قال ابن عطية[2]: إيماناً مطلقاً دخل فيه فعل إحياء الموتى، فالواو واو الحال دخلت عليها ألف التقرير انتهى كلامه. وكون الواو هنا للحال غير واضح لأنها إذا كانت للحال فلا بد أن تكون في موضع نصب، وإذْ ذاك فلا بُدَّ لها من عاملٍ فلا تكون الهمزة التي للتقرير دخلت على هذه الجملة الحالية، إنما دخلت على الجملة التي اشتملت على العامل فيها وعلى ذي الحال، ويصير التقدير: أسألت ولم تؤمن، أي: أسألت في هذه الحال. والذي [يظهر] أن

(١) ق: هنا.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٢٢٣.

التقدير إنما هو منسحبٌ على الجملة المنفية وأن الواو للعطف[١] كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴿٦٧﴾﴾ [العنكبوت] ونحوه. واعتنى بهمزة الاستفهام فقدّمت، وقد تقدم لنا الكلام في هذا[٢] ولذلك كان الجواب [ببلى] في قوله «قال بلى».

وقد تقرر في علم النحو أنَّ جوابَ التقرير المثبت وإنْ كان بصورة النفي تُجريه العربُ مجرى جواب النفي المحض فتجيبه[٣] على صورة النفي ولا يلتفت إلى معنى الإثبات. وهذا مما قررناه أنَّ في كلامِ العربِ ما يلحظ فيه اللفظ دون المعنى، ولذلك علّة ذكرت في علم النحو، وعلى ما قاله ابن عطية من أن الواو للحال لا يتأتّى أن يجاب العامل في الحال بقوله بلى، لأن ذلك الفعل مثبت مستفهم عنه، والجواب إنما يكون في التصديق بنعم وفي غير التصديق[٤] بلا، أما أن يجاب ببلى فلا يجوز، وهذا على ما تقرر في علم النحو.

قال الزمخشري[٥]: فإن قلت: كيف قال [له] أَوَلَمْ تؤمنْ وقد عَلِمَ أنه أثبتُ الناسِ إيماناً؟ قلتُ: ليجيبَ بما أجابَ به لما فيه من الفائدةِ الجليلة للسامعين، و«بلى» إيجاب لما بعد النفي معناه: بلى آمنت [٦٥/ ب] ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ ليزيدَ سكوناً وطمأنينة بمضامّة علم الضرورة إلى علم الاستدلال وتظاهر الأدلّة أسكن للقلوب وأزيد للبصيرة واليقين، ولأنَّ علم

(١) ق: المعطف.
(٢) انظر تفسير الآية ٧٦.
(٣) ق: فتحييه.
(٤) ق: التصدق.
(٥) الكشاف ١: ٣٩١.

الاستدلال يجوز معه التشكيك بخلاف علم الضرورة، فأراد بطمأنينة القلب العلم الذي لا مجالَ فيه للتشكيك انتهى كلامه. وليس علم الاستدلال يجوز معه التشكيك كما قال، بل منه ما يجوز معه التشكيك، أما إذا كان عن مقدماتٍ صحيحة فلا يجوزُ معه التشكيكُ كَعِلْمِنَا بحدوثِ العالَم وبوحدانيةِ المُوجِدِ فمثل هذا لا يجوزُ معه التشكيك. «قال بلى» تقرر في علم النحو أنَّ التقرير يجاب بما يجاب به النفي المحض وهذا مما يلحظ فيه اللفظ دون المعنى. «ولكن ليطمئن قلبي» أي ليزيد سكوناً بانضمام علم الضرورة إلى علم الاستدلال.

﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ لم يعين من أيِّ جنسٍ هي، واضطربوا في التعيين قال ابن عباس: أخذ طاووساً ونسراً وديكاً وغراباً، وأمْرُه بأخذها[1] بيده. وفِعْله ما فعل بها أثبتُ في المعرفةِ بكيفية الإحياء إذْ فيه اجتماع حاسةِ الرؤيةِ وحاسةِ اللمس. والطير اسم جمع، وفَصْله بـ«مِن» أفصح وإنْ كان قد جاءت الإضافة فيه كقوله ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴿٤٨﴾﴾ [النمل]. ويقال: صار يصور وصار يصير بمعنى قطع وأمال. ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ قال ابن عباس: قَطِّعْهن، وقال غيره: اضممهن. وقال ابن عباس أيضاً: أَوْثِقْهُنَّ[2]. وقرىء بضم الصاد وكسرها. وقُرىء: فَصِرَّهُنَّ من صَرَّ الشيء يَصِرُّه: جَمَعه. فإن كان بمعنى التقطيع فلا حذف، أو بمعنى الإمالة فالحذف أي وقطعهن أجزاء. ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ﴾ أي: مما يليك يشاهد بصرك فيه الأجزاء إذا دعوت الطير. «واجعل» صَيِّر أو أَلْقِ. وقرىء: جزءاً وجُزُءاً وجزّاً. ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ﴾ وهن موات أجزاء متفرقة. ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ أي: وهن يسعين تشاهد ذلك،

(١) ق: يأخذها.

(٢) ق: أوبقهن.

وترتب مجيئهن عن دعائه، وكان مجيئهن سعياً لأنه أبلغ من المعهود[١] لهنّ وهو الطيران، إذِ الطيران عادتهن. والسعي المجيء باجتهاد.

روي في قصص هذه الآية أنَّ إبراهيمَ عليه السلام ذَكَّى هذه الطيور وقَطَّعها قطعاً صغاراً وجمع ذلك مع الدم والريش، وجعل من ذلك على كل جبل جزءاً، ووقف من حيث يرى الأجزاء، وأمسك رؤوسَ الطيرِ في يده ثم قال: تعالينَ بإذنِ الله، فتطايرتْ تلك الأجزاءُ والتأم الدَّمُ إلى الدم والريشُ إلى الريش وبقيت بلا رؤوس، ثم كرر النداء فجاءته سعياً حتى وضعت أجسادها في رؤوسها وطارت بإذن الله. وأجمع أهل التفسير - ولا اعتبار بخلاف أبي مسلم - على أنَّ إبراهيمَ عليه السلام قَطَّعَ أعضاءها ولحومها وريشها وخلط بعضها ببعض مع دمائها.

﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ
فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ
أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ
وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ ۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ
يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ
وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ
صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا
كَسَبُواْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ
ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ
فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

(١) ق: العهود.

بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾.

﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ الآية، لما كانت قصة المارّ على قرية وقصة إبراهيم عليه السلام من أدلِّ دليلٍ على البعث، ذكر ما ينتفع به يوم البعث وما يدلُّ على البعثِ من إنشاء من حبةٍ واحدة سبع مئة حبة، ودلّ ذلك على قدرةٍ عظيمة بالغة؛ فكما يخرج هذا الحب الكثير من الحبةِ الواحدة كذلك يُخرجُ اللهُ الموتى. وهذا العدد يوجد في الدخن والذرة أو ذكر ذلك على سبيل التصوير وإنْ لم يُعاين. وأضيف عدد القلة وهو سبع إلى جمع هو للكثرة تكسيراً ولم يضف إلى التصحيح وهو سنبلات لما تقرر في علم النحو أنه الأكثر قال تعالى ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ ﴿٢٧﴾﴾ [القصص] ﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴿١٧﴾﴾ [المؤمنون] ﴿سَبْعَ لَيَالٍ ﴿٧﴾﴾ [الحاقة] ﴿عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [المائدة] مما وازن مفاعل[1]. وهذا[2] أكثر وأفصح من جمع القلّة المصحّح. فأما ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف] فلمقابلة ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف]. وقال الزمخشري[3]: فإن قلت: هلا يقع «سبع سنبلات» على حقه من التمييز بجمع القلّة كما قال «وسبع سنبلات خضر» قلت: هذا لما قدمت عند قوله ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴿٢٢٨﴾﴾ [البقرة] من وقوع أمثلة الجمع متعاورة مواقعها انتهى كلامه. فجعل هذا من باب الاتساع ووقوع[4] أحد الجمعين موقعَ الآخرِ على سبيلِ المجاز إذْ كان حقه أنْ يميز بأقلِّ الجمع لأنَّ السبعَ من أقلِّ العدد، وتقدم لنا أن هذا ليس من باب الاكتفاء [٦٦/ أ] وأشبعنا الكلامَ في ذلك «في

---

(١) أي إذا عرّي عن المجاور جاء على مفاعل على الأكثر.

(٢) ق: نحو هذا.

(٣) الكشاف ١: ٣٩٣.

(٤) ق: ووجود.

البحر»[١].

﴿فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ﴾ في موضع الصفة لسبع أو لسنابل. وقرىء: مئةَ حبة بالنصب أي: أخرجت الحبةُ مئةَ حبة. والظاهر في المئة العدد المعروف، أو ذُكرت كنايةً عن الكثيرِ إذ المئة مما يعبّر بها عن الكثير.

والمنَّةُ النعمة، مَنَّ عليه أنعم، والمَنُّ المذموم ذِكْرُ النعمة للمنعَم عليه على سبيلِ الفخرِ عليه والاعتداد بإحسانه. والمَنُّ من الكبائر ثبت في صحيح مسلم[٢] وغيره أنَّ المنَّان أحد الثلاثة الذين لا ينظرُ اللهُ إليهم ولا يُزكيهم ولهم عذاب أليم.

﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ﴾ دليل على أن النفقة تمضي في سبيل الله ثم يتبعها ما يبطلها وهو المَنُّ والأذى، فقبولها موقوفٌ على هذه الشرائط. والأذى يشمل المنَّ وغيره، وذكْر الأذى عموم بعد خصوص. وقدّم المنّ لكثرة وقوعه، ومن المنِّ أن يقول: قد أحسنتُ إليك ونعشتك وشبهه أو يتحدث بما أعطى فيبلغ ذلك المُعْطَى فيؤذيه. ومن الأذى أنْ يسبَّ المعطَى أو يتشكَّى منه أو يقول: ما أشد إلحافكَ وخلَّصَنَا اللهُ منك، أو: أنتَ أبداً تجيئني، أو يُكَلِّفُه الاعترافَ بما أسدى إليه. و«الذين» مبتدأ خبره «لهم أجرهم». ولم يضمن الذي معنى الشرط فتدخل الفاء في الخبر لأن هذه الجملة [مفسّرة للجملةِ قبلها المخرجة مخرج الشيء الثابت المفروغ منه وهو تشبيه إنفاقهم بالحبة الموصوفة وهي كناية عن حصولِ الأجرِ الكثير فجاءت هذه الجملة] كذلك أخرجت مخرج الشيء الثابت المستقر الذي لا يكاد خبره يحتاج إلى تعليق

---

(١) انظر البحر المحيط ٢: ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) صحيح مسلم ١: ١٠٢، ورياض الصالحين ٢: ٨٧٣. وفي ق: أنه أحد الثلاث.

استحقاق بوقوع ما قبله.

﴿ ۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ هو الدعاءُ والتأنيسُ والترجية بما عند الله. ﴿ وَمَغْفِرَةٌ ﴾ دعاءٌ بالغفران إمّا له وإما للسائل. و«قول» مبتدأ ومسوّغ الابتداء وصفه.

ولما تَقَدَّمَ ذِكْرُ قوله «مناً ولا أذى» وهما نكرتان جاء في هذه الجملة بالمنّ والأذى معرّفين كقوله ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ بعد قوله ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ ﴾ [المزمل]. والكاف من قوله ﴿ كَٱلَّذِى ﴾ في موضع نعت لمصدر محذوف أي: إبطالاً كإبطال صدقة الذي، أو في موضع الحال أي: مشبهين الذي ينفق. والظاهر أنَّ هذا المنفق الموصوف في الآية هو المنافق. والرئاء مصدر رأى[1] من الرؤية وهو أنْ يرى الناس ما يفعله من البرّ حتى يُثْنُوا عليه ويُعظِّموه ويظنوا أنه من أهلِ الخيرِ[2] وممن ينفقُ لوجهِ اللهِ. وانتصب «رئاء» على أنه مفعول من أجله أو مصدر في موضع الحال.

﴿ فَمَثَلُهُۥ ﴾ الضمير عائد على «الذي ينفق». والصفوان: الحجرُ الكبيرُ الأملسُ، وتحريك فائه بالفتح لغة، وقرىء به وهو شاذ في الأسماء بل فعلان بابه في المصادر والصفات. والصَّلْدُ: الأملسُ النقي من التراب. والوابلُ: المطر الشديد. ضرب الله لهذا المنافق المثل بصفوانٍ عليه ترابٌ يظنه الظَّان أرضاً منبتة طيبة، فإذا أصابه وابلٌ من المطر أذهبَ عنه الترابَ فيبقى صلداً منكشفاً وأخلف ما ظنه الظانّ، كذلك هذا المنافق يرى الناسُ له أعمالاً كما يُرى الترابُ على هذا الصفوان، فإذا كان يوم القيامة اضمحلَّتْ وبَطلتْ كما أذهبَ الوابلُ ما كان على الصفوانِ من الترابِ. والضمير في

(١) ط: راء، وهي لغة في رأى.

(٢) ق: الغير.

قوله ﴿ لَّا يَقۡدِرُونَ ﴾ عائد على المخاطَبين بقوله «لا تبطلوا» وفيه التفاتٌ، أو على الذي من قوله «كالذي» مراعاة لمعنى الجمع إذ لا يراد به واحد فهو نظير ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ بعد قوله ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ ﴿١٧﴾ ﴾ [البقرة]. ﴿ عَلَىٰ شَىۡءٍ﴾ أي: على انتفاعٍ بشيءٍ مما أنفقوا وهو كَسْبُهم عند حاجتهم إليه.

ولما ضرب المثل للمبطل صدقاته وشَبَّهه بالمنافق ذكرَ مَثَلَ مَنْ يقصدُ بنفقته وجهَ الله تعالى فقال «ومثل الذين». وانتصب «ابتغاء» على أنه مفعول من أجله، وقابل وصف المنافق بالرياء بقوله ﴿ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾، وقابل انتفاء[1] إيمانه بقوله ﴿وَتَثۡبِيتًا﴾، والمراد توطين النفس على المحافظة على طاعة من يؤمن به. وكان التمثيل في قوله ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ[2]﴾ بمحسوس متصوّر حتى يظهر للسامع تفاوت ما بين الضدين. وقراءة الجمهور: جنة، وقرىء: حبَّة. والربوةُ أرضٌ مرتفعة طيبة[3]، وتُثَلَّثُ راؤها. ومن نظم الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى[4] [٦٦/ب]: [من البسيط]

ترفَّعَتْ عن ندى الأعماق وانخفضت ... عـن المعـاطـش واستَغْنَـتْ بسُقْيـاهـا
فمـال بـالخـوخ والـرّمـانِ أسفلُهـا ... واعتـمَّ بـالنخـلِ والـزيتـونِ أعـلاهـا

﴿ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ وصفها بما تعلمه العربُ وتشاهده كثيراً من انتفاعِ الرُّبا بالوابل إذْ يقلُّ الماءُ الجاري في بلادهم. وقرىء بفتح الراء في «ربوة» وبضمّها، وقرىء: برباوة على وزن كراهة، وبكسر الراء على وزن رسالة.

---

(١) ق: ابتغاء.

(٢) ق: حبّة.

(٣) ق: مرتفعة طيبة مرتفعة.

(٤) البيتان في وصف أرض وهما في ديوان المعاني ٢: ٣١، مع اختلاف.

﴿فَـَٔاتَتۡ﴾ أي: صاحبها أو أهلها أكلها. وحذف كما حذف في قوله ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة] أي: صاحب جنة لدلالة المعنى، ولأنَّ المقصودَ ذِكْرُ ما تُثمر لا لمن تثمر. وانتصب «ضعفين» على الحال، ونسبة الإيتاء إليها مجاز. والأُكل هنا الثمرة، وقرىء بضم الكاف وإسكانها. وضِعْفُ الشيء مثله وقيل مثلاه، فيكون أربعة أمثاله، قيل في حمل واحد أو في السنة مرتين. ويحتمل أن يكون يراد بالتثنية التكثير لا شفع الواحد أي: ضِعفاً بعد ضعفٍ أي: أضعافاً كثيرة، وهو أبلغُ في التشبيه لأنَّ الحسنةَ لا يكون لها ثواب حسنتين. ﴿فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞ﴾ أي: إنْ لم يكن يصيبها وابلٌ فيصيبها طلٌ، أو فطلٌّ يُصيبها وهو مع ذلك كافٍ لها في إيتاء ضعفين لكرم الأرض وطيبها[1] فلا تنقص ثمرتها بنقصان المطر. وقرىء: بما تعملون بالتاء والياء.

﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَابٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلۡكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٞ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٞ فِيهِ نَارٞ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ٢٦٦﴾.

﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ﴾ الآية، هذا مثلٌ لمن[2] عملَ أنواعَ الطاعات، شبّهت بجنّةٍ فيها من كل الثمرات فختمها بإساءة كإعصار، فشبّه تحسّره حين لا عودَ بتحسّر كبيرِ السن هلكت جنَّته أحوج ما كانَ إليها وأعجزه عنها. والهمزة في «أيود» للاستفهام والمعنى على التبعيد والنفي أي ما يود أحد ذلك. و«أحد» هنا ليس المختص بالنفي بل هو بمعنى واحد على طريق البدلية[3]. وقرىء:

---

(١) ق: بطيبها.

(٢) ق: لمثل من.

(٣) ق: البلدية.

جنات بالجمع وبالإفراد. ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ خُصّا بالذِّكْرِ لكثرةِ منافعهما وذكرت الثمرة وهي الأعناب وذلك لأنَّ العنب أعظم منافع الكرم، وخص النخيل بذكره دون ذكر ثمرته لأنَّ منافعه كثيرة لا تختص بثمرته وهو التمر فقط. وجُعلت الجنةُ منهما وإنْ كان فيها[1] غيرهما كأنهما أغلب ما فيها. ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ دليل على أن فيها غير النخل والأعناب. وهذه الجملةُ مركبة من مبتدأ وخبر حذف فيها المبتدأ أي «له» و«فيها» التقدير: له فيها رزق أو ثمرات كقوله: [من الوافر]

كأنك من جِمال[2] بني أقيش

أي: كأنكَ جملٌ من جمال بني أقيش. وكقوله ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ﴿١٦٤﴾﴾ [الصافات] أي: وما أحدٌ مِنَّا. «فِمن» في موضع الصفة.

﴿وَأَصَابَهُ ٱلۡكِبَرُ﴾ جملة حالية أي: وقد أصابه.

﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٞ ضُعَفَآءُ﴾ أي: صغار أو محاويج. والجملة حال أيضاً. وقال الزمخشري[3]: وقيل: يقال وددت لو كان كذا، فحمل العطف على المعنى كأنه قيل: أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر انتهى. وظاهر كلامه أن يكون «وأصابه» معطوفاً على متعلق «أيود» وهو «أن تكون[4]» لأنه في معنى

---

(١) ق: فبهما.

(٢) ق: من جبال، وكذا في العبارة التالية للشعر. والبيت للنابغة في ديوانه ص١٩٨، وعجزه:

يُقَعْقَعُ خلف رِجلَيْه بِشَنّ

(٣) الكشاف ١ : ٣٩٦.

(٤) ق: أن يكون.

لو كانت، إذ يقال: أيود أحدكم لو كانت. وهذا ليس بشيءٍ لأنه يمتنع من حيث المعنى أنْ يكونَ معطوفاً على كانت التي قبلها لو، لأنه متعلق الود. وأما «وأصابه الكبر» فلا يمكن أن يكون متعلّق الود لأنَّ إصابة الكبر لا يودّه أحدٌ ولا يتمنّاهُ، لكن يحمل قول الزمخشري على أنه لما كان «أيود» استفهاماً معناه [الإنكار] جعل متعلق الودادة الجمع بين الشيئين وهما كون جنة له وإصابة الكبر إياه لا أن كُلَّ واحدٍ منهما يكون مودوداً على انفراده وإنما أنكر ودادة الجمع بينهما.

﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾ والإعصار ريح شديدة يرتفع معها غبار إلى الجو. «فيه نار» أي: كائن فيه، وذكّر الضمير لأنَّ الإعصارَ مذكر دون أسماء الرياح. ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾ يدل على اعتقاب إحراقها إصابته. و«احترقت» مطاوع أحرقها فاحترقت كقولهم أنصفته فانتصف.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾ يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾.

لما أُمروا بالصدقةِ [٦٧/أ] جاء بعضُ الصحابة بحشف يرى أن ذلك جائز فنزل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [أي: من حلالِ ما

كسبتم] وما يقع به التذاذٌ. و«من» للتبعيض، و«ما» عمومٌ في المكسوبِ لا في مقدارِ ما يُنفق. «ومما أخرجنا» معطوفٌ على «من طيبات» أي: ومن طيبات ما أخرجنا. و«ما» عامة في المُخرج. وللعلماء خلافٌ في مسائل كثيرة مما أخرج تعالى من الأرضِ ذُكرتْ في كتب الفقه.

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ هذا تأكيد للجملة قبله. وقرىء: تيمَّموا بتخفيف التاء[1] على حذف التاء إذ الأصل: تتيمّموا، وبإدغام تاء المضارعة في التاء بعدها وهي قراءة البزّي في مواضع ذكرت في كتب القراءات. والطيبُ والخبيثُ صفتان استُعملتا استعمالَ الأسماء فوليت[2] العوامل. والضمير في «منه» عائد [على] ما دلَّ عليه الكلام أي: الخبيث من المال المنفق. و«تنفقون» حال من فاعل «تيمّموا» أي: مُنْفِقيه. ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾ جملة حالية [أي:] بآخذيه في ديونكم وحقوقكم وإهدائه إليكم ﴿إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾ أي: تتساهلوا في أخذه. وقرىء: تغمضوا من أغمض [متعدياً أي: أبصاركم، ولازماً بمعنى أغمض عن كذا، وبالتشديد من غمّض] وتغمضوا مضارع تغمّض، وتَغمضوا بفتح التاء وبضم الميم وبكسرها من غمض ثلاثياً بمعنى أغمض، وتُغْمَضوا مبنياً للمفعول أي: إلا أن توجدوا[3] قد أغمضتم فيه كما تقول: أحمد الرجل إذا أصيب محموداً. و﴿ٱللَّهَ غَنِىٌّ﴾ أي: عن صدقاتكم. ﴿حَمِيدٌ﴾ أي: على كل حال إذْ يستحقُّ الحمدَ.

﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ أي: يخوفّكم به إذا تصدقتم يقول: أَمسِكْ لئلا

---

(١) ق: الياء.

(٢) ق: فوليتها.

(٣) ق: تؤخذوا.

تفتقر. وقرىء: الفقْر والفقَر بفتحتين، والفُقر بضم الفاء[١]. ﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ أي: بالمعاصي التي منها البخل في الحقوق الواجبة. والمعنى يُغريكم بالفحشاء إغراء الآمر[٢]. ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً﴾ أي: ستراً لما اجترحتُموه من السيئاتِ ﴿وَفَضْلًا﴾ أي: زيادة في الرزقِ وتوسعةً وإخلافاً لما تَصدَّقتم به ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ أي: بالجود والفضل ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيَّاتِ مَنْ أنفق.

﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ قُرىء بالياء وبتاء الخطاب. والحكمة: القرآن والفهم فيه. ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ قرىء مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول. وقال الزمخشري[٣] في قراءة من قرأ: ومن يؤتِ: معناه ومَنْ يؤتِه اللهُ. فإنْ أراد تفسير المعنى فصحيح، وإنْ أراد تفسيرَ الإعرابِ فليس كذلك بل «مَن» مفعول لفعل مقدم الشرط كما تقول: أيّاً تعط درهماً أعطه درهماً. وقرىء: ومن يؤته. وحسن تكرار الحكمة لكونها في جملتين وللاعتناء بها والتنبيه على شرفها وفضلها. قال الزمخشري[٤]: و«خبراً كثيراً» تنكيرُ تعظيمٍ كأنه قال: فقد أوتيَ أيَّ خيرٍ كثير انتهى. وهذا الذي ذكره [يستدعي] أنَّ في لسانِ العرب تنكير تعظيم ويحتاج إلى الدليل على ثبوته، وتقديره: أي خير كثير إنما هو على أن يجعل «أي خير» صفة لخير محذوف أي: فقد أوتيَ خيراً أيّ خيرٍ كثير. ويحتاج إلى إثبات مثل هذا التركيب من لسان العرب؛ وذلك أن المحفوظ أنه إذا وصف بأي فإنما يضاف للفظ مثل لفظِ الموصوفِ في

---

(١) ط: القاف.

(٢) ق: إغراء بالأمر. وعبارة ط: يغويكم.. إغواء الآمر.

(٣) انظر الكشاف ١: ٣٩٦.

(٤) الكشاف ١: ٣٩٦.

الفصيح تقول: مررتُ برجل أيّ رجلٍ كما قال[١]: [من الطويل]

دعوت امرأً أيّ امرئٍ فأجابني وكنــت وإيــاهُ مــلاذاً ومــوئــلا

وإذا تقرَّرَ هذا فهل يجوز وصف ما تُضاف إليه أيّ إذا كانت صفة فتقول: مررت برجل أيّ رجلٍ كريم، أم لا يجوز؟ يحتاج جوازُ ذلك إلى دليلٍ سمعي. وأيضاً ففي تقديره «أي خير كثير» حذف الموصوفِ وإقامة الصفةِ مقامه، ولا يجوز ذلك إلا في ندور، لا تقول: رأيت أي رجل تريد: رجلاً أي رجل، إلا في ندور نحو قول الشاعر[٢]: [من الطويل]

إذا حارب الحجاجُ أيّ منافقٍ عــلاه بسيــفٍ كلمــا هــزَّ يقطــعُ

يريد: منافقاً أي منافق. وأيضاً ففي تقديره: خيراً كثيراً أي خير كثير حذفُ أي الصفة وإقامة المضافِ [٦٧/ب] إليه مقامَها، وقد حذف الموصوف به أي، فاجتمع حذفُ الموصوفِ وحذفُ الصفة، وهذا يحتاج إثباته إلى دليل.

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فيه حَضٌّ على العملِ بطاعة الله. ولما كان قد يعرض للعاقل في بعض الأحيان الغفلة قيل «وما يذكّر».

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ﴾ ما عامَّةٌ في نفقةِ البرِّ وغيره وفي نَذْرِ الطاعة وغيرها. و«من نفقة» و«من نذر» تأكيد لفهم ذلك من قوله «وما أنفقتم، أو نذرتم» فأكّدَ اندراجَ القليلِ والكثير في ذلك بقوله ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴿١٢١﴾﴾ [التوبة]. وحذف «ما» من قوله «أو نذرتم» إذ التقدير: أو

(١) البيت في همع الهوامع ١: ٩٢ غير منسوب.
(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١: ٤١٧.

ما نذرتم، لدلالة «ما» عليه فيما قبله. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ أي: يُجازي عليه. ولما كان العطفُ بأوْ جاز إفراد الضمير، وأعاده على أقربِ مذكورٍ وهو النَّذْرُ، وإن كان يجوز انْ يعودَ على النفقةِ. والمعطوف بأو حكمُه في الضمير هذا، فتارة يعود على الأول وتارة يعود على ما بعد أَوْ. ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ عامٌّ في كُلِّ ظالمٍ، والأنصار: الأعوانُ في الشدة.

﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ أي: إنْ تُظهروها فتكون علانية قصد به وجه الله. والصدقات عامٌّ في المفروضةِ والمتطوَّع بها. ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ الفاء في جواب الشرط، وتقدم الكلام على «ما» هذه في قوله ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة] وهي ضميرٌ يعودُ على الصدقاتِ بقيدِ الوصف أي: فنعما الصدقات المُبْداة، أو على حذفِ مضافٍ أي: فنعما إبداؤُها. وقرىء بكسر النون والعين، وبفتح النون وسكون العين، وبكسرها وبإخفاء حركة العين.

﴿وَإِن تُخْفُوهَا﴾ أي: الصدقات، فالضمير عائد على الصدقات لفظاً لا معنى كقوله: عندي درهم ونصفه. ﴿فَهُوَ﴾ أي: فإخفاؤها خير لكم. وفي قوله ﴿وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ﴾ ذكر مظنَّة الصدقات، و«خير» أفعل التفضيل، أي: من إبدائها، أو معناه[1]: خيرٌ من جملةِ الخيور. وإنما كان خيراً لِبُعْدِ المتصدق بها من الرِّياء والمَنِّ والأذى، ولو لم يُعلم الفقير بنفسه وأخفى عنه الصدقة أن يُعرف كان أحسن. وجاء أنَّ مُخفيها من السبعة الذين يظلُّهم اللهُ في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه[2]. وقرىء: ونكفِّر بالواو وبإسقاطها، وبالياء وبالتاء والنون، وبكسر الفاء وفتحها[3]، وبرفع الراء وجزمها ونصبها.

(١) ق: ومعناه..

(٢) صحيح مسلم ٢: ٧١٥.

(٣) ق: وضمّها. والتصويب من ط والبحر ٢: ٣٢٥.

وتقديرُ هذه القراءات وتوجيهها مفهومٌ من علم النحو.

وقال ابن عطية[١]: الجزم في الراء أفصح هذه القراءات لأنها تُؤذِنُ بدخولِ التكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إنْ وقع الإخفاء، وأما رفع الراء فليس [فيه] هذا المعنى انتهى. ونقول إنَّ الرفع أبلغ وأعم لأنَّ الجزمَ يكون معطوفاً على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على أنَّ التكفيرَ مترتبٌ من جهة المعنى على بذلِ الصدقاتِ أُبديت أَو أُخفيت، لأنَّا نعلمُ أنَّ هذا التكفيرَ متعلق بما قبله ولا يختص التكفيرُ بالإخفاء فقط والجزم يخصصه به، ولا يمكن أن يقال إنَّ الذي يُبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته، فقد صار التكفيرُ شاملاً للنوعين من إبداءِ الصدقات وإخفائها، وإنْ كان الإخفاء خيراً من الإبداء[٢].

﴿مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ﴾ مِن للتبعيض لأن الصدقة لا تكفّر جميع السيئات.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ أتى بهذه الصفةِ لأنها تدلُّ على العلم بألطفِ الأشياء وأخفاها، فناسبَ إخفاء الصدقة ختمها بالصفةِ المتعلقة بما خَفِيَ.

﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًاۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ

---

(١) المحرر الوجيز ٢: ٢٥٨.

(٢) ق: الابتداء.

﴿وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾.

كان مَنْ أسلمَ يكره أنْ يتصدقَ على قريبهِ المشرك وعلى المشركين فنزل ﴿۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ أي: ليس عليك أنْ تَهديهم أي: تخلقَ الهُدى في قلوبهم. وظاهرُ الخطابِ أنه لرسولِ الله ﷺ وفيه تسليةٌ له. ولما كان قوله ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ﴿٢٦٩﴾﴾ [البقرة] دلَّ على انقسامِ الناسِ إلى مَنْ آتاه اللهُ الحكمةَ فعملَ بها ومَنْ لم يؤته إياها فهو يخبطُ خبط عشواء في الضلال - نبّه بأنَّ هذا القسم ليس عليكَ هُدَاهم، بل الهدايةُ وإيتاءُ الحكمةِ إنما ذلك إليه تعالى.

﴿وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ أي: لا يعود نفعهُ إلى أحدٍ غيركم بل تَخْتَصُّون بجدواه فلا تُبالوا بمن تَصدقتم عليه من مسلمٍ أو كافر فإنما [٦٨/أ] ثوابُ ذلك لكم. ﴿وَمَا تُنفِقُونَ﴾ أي: النفقة المعتدّ بها. ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ فهو الذي يتقبّلُها. وقيل: هو نفيٌ معناه النهيُ أي: ولا تُنفقوا إلا ابتغاءَ وجهِ الله، والأولى إبقاؤه على النفي لأنهم لما نُهوا عن وقوعِ الإنفاقِ إلا لوجهِ [الله] حصل الامتثالُ فأخبر أنهم لا ينفقون إلا لابتغاءِ وجهِ الله. وانتصب «ابتغاء» على أنه مفعول من أجلِه. ومعنى «وجه [الله]» رِضَاه كما قال ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴿٢٦٥﴾﴾ [البقرة].

﴿يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ أي: يُؤَخَّر جزاؤُه لكم[1]. ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ جملة حالية أي: لا تنقصون شيئاً من ثوابِ أعمالكم.

(١) ق: عليكم.

﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف وكأنه [جواب] سؤال[1] مُقَدَّر كأنه قيل: لمن الصدقاتُ المحثوثُ على فِعْلها؟ فقيل: هيَ للفقراء فبيَّن مَصْرفَ الصدقات. ﴿ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: حبسوا أنفسهم على طاعةِ الله، أو أُحصروا لكونهم زَمْنى أو حَبَسهم العَدُوُّ. ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: سفراً لكسبٍ وتجارة وذلك لزمانةٍ أو خوفِ عدوٍّ. والجملة حالية أي: أحصروا عاجزين عن التصرف، أو مستأنفة.

﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ قرىء بفتح السين وهي لغةُ تميم، وبكسرها وهي لغة الحجاز. والمعنى أنهم لفرطِ انقباضِهم وترك المسألةِ واعتماد التوكُّلِ عليه يحسبهم مَنْ جهلَ أحوالَهم أغنياء. و«من» سببيّة أي: الحامل على حسبانهم أغنياء هو تَعَفُّفهم، لأنَّ عادةَ مَنْ كان غنيَّ مالٍ أنْ يَتعفَّفَ ولا يسأل. ويتعلق «من التعفف» بـ«يحسبهم» وهو مفعولٌ من أجله فاتَ شرطُ نصبه وهو اتحاد الفاعل، لأن فاعل «يحسبهم» هو الجاهل وفاعل «التعفف» هو الفقراء فاختلف الفاعل. وعُرّف المفعولُ له هنا[2] لأنه سبق منهم التعففُ مراراً فصار مَعْهُوداً منهم.

وأجاز ابن عطية أن تكون «مِن» لبيان الجنس قال[3]: يكون التعفف داخلاً في المسألة أي: أنهم لا يظهر لهم سؤال بل هو قليل وبإجمال. والجاهلُ بهم مع علمهِ بفقرهم يحسبهم أغنياء عفّة، «فمِن» لبيانِ الجنسِ على هذا التأويل انتهى. وليس ما قاله من أن[4] «مِن» هذه في هذا المعنى لبيانِ

---

(١) عبارة ق: وكانوا سؤال. والتصويب والتكملة من ط.

(٢) ق: وعرّف الفاعل هنا.

(٣) المحرر الوجيز ٢: ٢٦٥. وفي ق: داخلاً في المحسبة.

(٤) ق: بل أن.

الجنسِ المصطلح عليه في بيانِ الجنس، لأنَّ لها اعتباراً عند مَنْ قال بهذا المعنى لِمِن، إذ تُقدَّر بموصولٍ وما دخلتْ عليه يجعل خبرَ مبتدأ محذوفٍ نحو ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴿٣٠﴾﴾ [الحج] التقدير: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. ولو قلت هنا: يحسبهم الجاهل أغنياء الذي هو التعفف، لم يصحَّ هذا التقدير، وكأنه سمّى الجهةَ التي هم أغنياء بها بيان الجنس أي: بيّنت بأي جنس وقع غناهم به أي: غِناهم بالتعفُّفِ لا غِنىً بالمال، فسمّى «مِن» الداخلة على ما يبيّن جهة المعنى لبيان الجنس وليس المصطلح [عليه] كما قدّمناه. وهذا يؤولُ إلى أن «مِن» سببية لكنها تتعلق بـ«أغنياء» لا بـ«يحسبهم». والجملة من «يحسبهم» حالية أو مستأنفة.

﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ﴾ الخطاب للرسول عليه السلام أي: تعرفهم أعيانهم أو تعرفهم بعلامةِ رثة أطمارِهم وشحوبِ ألوانِهم لأجلِ الفقر. والباء في «بسيماهم» للسبب، والجملة أيضاً حالية أو مستأنفة. والتعفُّف تفعُّل من العِفَّة، عَفَّ عن الشيء أمسكَ عنه وتنزَّه عن طلبه. والسيما: العلامةُ تُقْصَرُ وتُمَدُّ، وإذا مُدَّتْ فالهمزة للإلحاق نحوها في حرباء، ويقال سيمياء ككيمياء والهمزة[1] للتأنيث، وهو مشتق من الوسمِ ففيه قلب بجعل فائِه مكان عينه وعينه مكان فائه.

﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ الإلحافُ: الإلحاح، ألحَّ وألحفَ بمعنى. وإذا نُفي حكمٌ عن محكومٍ عليه بقيدٍ فالأكثرُ في لسان العرب انصرافُ النفي لذلك القيد، فيكون المعنى على هذا ثبوت سؤالهم ونفي

(١) ق: إذ الهمزة.

الإلحاح أي: إنْ وقع منهم سؤالٌ فإنما يكون بتلطفٍ وتسترٍ[١] لا بإلحاح. ويجوز أنْ يُنفى ذلك الحكمُ فينتفي ذلك القيد فيكون على هذا نفي السؤال ونفي الإلحاح، فلا يكون النفيُ على هذا منصبًّا على القيد فقط، وهذا فهمُ ابن عباس قال: لا يسألون إلحافاً ولا غيرَ إلحافٍ. وهذه الجملةُ حالية [أو مستأنفة، وفي تعدُّدِ الحالِ خلافٌ وتفصيل. وانتصب «إلحافاً» قالوا على المفعول، أو مصدراً بفعل محذوف أي: لا يلحفون إلحافاً] أو مصدراً في موضع الحال.

﴿بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ أي: مُجازٍ[٢] ومُثيب.

كان لعليٍّ كرم الله وجهه أربعة دراهم فقط فتصدق بدرهم ليلاً وبدرهم نهاراً وبدرهم [٦٨/ب] سرًّا وبدرهم علانية فنزل ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾ وقدَّم الليلَ والسرَّ لأنَّ الصدقةَ تخفى فيهما، [وتقدم أنَّ] الإخفاء[٣] أفضل. ودخلت الفاء في «فلهم» لتضمّن الموصولِ معنى اسمِ الشرط لعمومه.

قال ابن عطية[٤]: وإنما يوجد الشبه - يعني بين الموصول واسم الشرط - إذا كان «الذي» موصولاً بفعل، وإذا لم يدخل على «الذي» عامل يغيّر معناه انتهى. فخصّ الشّبه إذا كان «الذي» موصولاً بفعل، وهذا كلامٌ غير محرر إذْ ما ذكر له قيود أوّلها أن ذلك لا يختص بالذي، بل كُلُّ موصولٍ غير الألف واللام حكمهُ في ذلك حكم «الذي» بلا خلاف، وفي الألف واللام

(١) ق: وتيسير.
(٢) ق: مجازي.
(٣) ق: أي الإخفاء. والتصويب والإضافة من ط..
(٤) المحرر الوجيز ٢: ٢٦٩.

خلاف. ومذهب سيبويه المنع من دخول الفاء. الثاني قوله: موصولاً بفعل، فأطلق في الفعلِ واقتصر عليه وليس كذلك بل شرطُ الفِعل أنْ يكون قابلاً لأداةِ الشرطِ، فلو قلت: الذي سيأتيني أو لما يأتيني أو ما يأتيني أو ليس يأتيني فله درهمٌ، لم يَجُزْ لأنَّ أداةَ الشرط لا تصلحُ أنْ تدخل على شيءٍ من ذلك. وأما الاقتصارُ على الفعل فليس كذلك، بل الظرفُ والجار والمجرور كالفِعلِ في ذلك، فمتى كانت الصلةُ واحداً منهما جاز دخول الفاء.

وقوله: وإذا لم يدخل على «الذي» عامل يُغَيِّرُ معناه، عبارة غير مُخْلصة لأنَّ العاملَ الداخل عليه كائناً ما كان لا يغيّر معنى الموصول، إنما ينبغي أن يقول[1]: معنى جملة الابتداء في الموصول وخبره. فيخرجه إلى تغيير المعنى الابتدائي من تَمَنٍّ أو تشبيهٍ أو ظنٍّ أو غيرِ ذلك، لو قلت: ليت الذي يزورنا فيحسن إلينا لم يَجُزْ. وكان ينبغي أيضاً لابن عطية أن يذكر أنَّ من شرط دخول الفاء في الخبر أنْ يكون مستحقاً بالصلة نحو ما جاء في الآية، لأنَّ تَرتُّبَ الأجرِ إنما هو على الإنفاق. ومسألةُ دخول الفاء في خبر المبتدأ تَستدعي كلاماً طويلاً وفي بعض مسائلها خلافٌ وتفصيلٌ، وقد ذكرنا ذلك في كتاب «التذكرة» من تأليفنا.

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ
مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ
فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ
أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱللَّهُ لَا
يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ

(١) ق: تقول.

وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ
تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا
تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ
خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ
تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ لما أَمَر بالإنفاقِ من طَيِّبِ ما كَسَبُوا وحَضَّ على الصدقة وقال ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ ﴿٢٦٧﴾﴾ [البقرة] ذكر نوعاً من الخبيثِ كان غلبَ عليهم في الجاهليةِ وهو الربا حتى يمنعَ من الصدقةِ ما كان ربا. والرِّبا: الزيادةُ، وهو مخصوصٌ بزيادةٍ مبنيّة في الشرعِ بيّن حكمها في كتب الفقه. وقرأ العدوي: الربو بالواو وهي لغة الحِيرة، ولذلك كتبها أهلُ الحجاز بالواو لأنهم[1] تعلموا الخطَّ من أهلِ الحيرة، وذلك على لغةِ مَنْ وقف على «أفعى» بالواو وأجرى [الوصل] مجرى الوقف. «لا يقومون» خبر عن «الذين»[2]. قيل: وقبله حال محذوفة أي: مُسْتحلِّين ذلك. وقال ابن عباس: لا يقومون يومَ القيامة من قبورهم، أي: يُبعثُ كالمجنونِ عُقوبةً له. أولا يقومون إلى تجارةِ الربا إلا بحرصٍ وجشعٍ كقيامِ المتخبّط بالجنِّ تستفزُّه الرغبةُ حتى يضطربَ. والظاهر أنَّ الشيطانَ يتخبَّطُ الإنسانَ حقيقةً، وقيل هو مَجَاز عن إغوائه الذي يصرعُه به، أو على ما كانت العرب تزعمه أنه يخبطُ الإنسان. وتخبَّط تفعَّلَ موافق للمجرد وهو خبط. و«المس» الجنون، ويتعلق

(١) ق: ولأنهم.
(٢) ق: الذي.

«من المس» بـ«يقوم» أو بـ«يتخبطه».

وقال الزمخشري[1]: فإن قلت: بم يتعلق قوله «من المسّ»؟ قلت: بـ«لا يقومون» أي: لا يقومون من المسِّ الذي بهم إلا كما يقومُ المصروعُ انتهى. وكان قد قدّم في شرح المسِّ أنه الجنون. وهذا الذي ذهب إليه في تعلق «من المس» بقوله «لا يقومون» ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنه قد شرحَ المسَّ بالجنون، وكان قد شرحَ أنَّ قيامَهم لا يكونُ إلا في الآخرة، وهناك ليس بهم جنونٌ ولا مَسٌّ. ويبعد أنْ يكنى بالمسِّ الذي هو الجنون عن أكلِ الربا في الدنيا فيكون المعنى: لا يقومون يومَ القيامة أو من قبورهم من [أجل] أكل الربا إلا كما يقومُ الذي يتخبطه [الشيطان] إذْ لو أُريدَ هذا[2] المعنى لكان التصريحُ به أوْلى من الكنايةِ عنه بلفظِ المسِّ، إذ التصريحُ به أبلغُ في الردعِ والزَّجْرِ.

والوجه الثاني: أنَّ ما بعد «إلا» لا يتعلق بما قبلها إلا إن كان في حَيِّزِ الاستثناء، وهذا ليس في حيّز الاستثناء ولذلك منعوا أنْ يتعلق ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل] بقوله ﴿وَمَآ[٦٩/ أ]أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا ﴿٤٣﴾﴾ [النحل] وأن التقدير[3]: وما أرسلنا بالبيناتِ والزبر إلا [رجالاً] يُوحى إليهم.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟﴾ إشارة إلى القيام، وهو مبتدأ خبره «بأنهم» أي: كائن بسبب أنهم. وشَبَّهُوا البيعَ المُجْمَع على جوازِه بالربا وهو محرمٌ ولم يعكسوا، تنزيلاً لهذا الذي يفعلونه من الربا بمنزلة الأصل المماثل له في

(١) الكشاف ١: ٣٩٩.

(٢) كتبت في الحاشية.

(٣) ق: وأن التقدير ليس.

البيع. وهو من عكس التشبيه، وهو موجود في كلام العرب كثير في أشعار المولدين.

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوٰا﴾ [هذا] من كلامه تعالى ردًّا عليهم إذْ سَاوَوْا بينهما. والحكمُ في الأشياء لله تعالى لا يُخالَفُ في أمرِه ولا يُعارض[١]. والبيعُ والربا عامَّان إلا ما حَرَّمَ اللهُ تعالى من بعضِ البيوع وذلك مذكورٌ في كتب الفقه.

﴿فَمَن جَآءَهُۥ[مَوْعِظَةٌ]﴾ ذكّر الفعل لكون[٢] تأنيث الموعظة مجازياً. وقرىء: جاءته بالتاء على الأصل. والموعظةُ: الوعيد على فعله. ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾ أي: الناظر في مصلحته. ﴿فَٱنتَهَىٰ﴾ أي: رجع عن المعاملة بالربا. ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أي: قبل التحريم. ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: إلى رجاءِ اللهِ وإحسانِه وفيه تأنيسٌ. ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى فِعْلِ الربا مستحلاًّ له مُشَبِّهاً له بالبيعِ ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ الآية.

﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا﴾ أي: يُذهبُ بركتَهُ والمال الذي يكون [فيه]. قال ابن مسعود: الربا وإنْ كثر فعاقبتُه إلى قلّ. ﴿وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ أي: يَزيدُهَا ويُنَمِّيها في الدنيا أو يضاعف حسناتها[٣]. وقرىء: يُمَحِّقُ ويربِّي من محّق وربّى. وفي ذكر «يمحق» و«يربي» طباق، وفي «الربا» و«يربي» بديع التجنيس المغاير.

﴿كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ صفتا مبالغة لتغليظِ أمرِ الربا.

---

(١) ق: تخالف.. تعارض.

(٢) عبارة ق: ذكّر للفصل وكون.

(٣) ق: حسانتها.

ولما ذكر حال آكل الربا ووصفه بأنه كَفَّارٌ أثيم ذَكَرَ ضِدَّهُ من المؤمنين الطائعينَ المتمسكين بشرائعِ الإسلام ثم قال ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ الآية، نزلت في بني عمرو بن عمير بن ثقيف كانت لهم ديونُ رِبا على بني المُغيرةِ من بني مخزوم، أرادوا أنْ يتقاضوا رِبَاهم. وقرىء: ما بقي بفتح الياء وتسكينها وهي لغة، وبقلب الياء ألفاً وهي لغة طيّء. ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ أي: إنْ صَحَّ إيمانكم، أو تكون شرطاً مؤكداً على جهة المبالغة. وقرىء: من الرّبُو بضم الباء بعدها واو ساكنة، وفيه شذوذ من خروج من كسرٍ إلى ضمّ ومن مجيء واو ساكنة بعد ضمّة في اسم تام.

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ أي: إنْ لم تَترُكوا ما بقيَ من الربا. وقرىء: فأْذَنوا من أَذِنَ، وفآذِنُوا من آذَنَ أي: اعلموا [أو] فأعلموا. والخطابُ في «فإن لم تفعلوا» لمن خُوطبَ أولاً وهم المؤمنون. والأمرُ بالعلم أو الإعلام[1] جاء على سبيلِ المبالغةِ في التهديد دونَ حقيقة الحربِ كما جاء في «مَنْ أهانَ لي ولياً فقد آذنني بالمحاربة»[2]. وروي أنه لما نزلت قالت ثقيف: لا يدَ[3] لنا بحربِ الله ورسوله. و«من» لابتداء الغاية، وفيه تهويلٌ عظيم إذِ الحربُ منه تعالى.

﴿ وَإِن تُبْتُمْ ﴾ أي: من الربا. ورؤوسُ الأموال: أصولُها، وأما الأرباح فطوارىء عليها. ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ قرىء الأول مبنياً للفاعل والثاني مبنياً للمفعول وقرىء بالعكس، فالمبني للفاعل لا يظلم بطلب زيادة على رأس المال، والمبني للمفعول لا يُظلم بنقصانِ رأسِ المال ولا بالمطْلِ.

(١) ق: والإعلام.

(٢) في فتح الباري ١١: ٣٤٠ «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب».

(٣) ق: يدي.

شكا بنو المغيرة العُسْرةَ وقالوا: أخِّرُونَا إلى أنْ تدرك الغلاّت فنزل ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ الآية. وقرىء: ذو عسرة فـ«كان» تامة أي: وإن وقع أو وجد. وقرىء: ذا عسرة على خبر كان، واسمها مُضْمر أي: وإنْ كان هو أي الغريم. وقرىء: فنظرة بكسر الظاء وإسكانها وهي لغة تميمية. والنظرة: التأخيرُ أي: فالواجبُ تأخيره إلى مَيْسرةٍ. وقرىء: فناظرة، وخُرِّجَ على أنه مصدر كالعاقبة، وفناظره، اسم فاعل مضاف للضمير أي: فصاحبُ الحَقِّ ناظره. وقرىء: فناظروه أي: فأنتم ناظروه. وقرىء ميسرة بضم السين وهو قليلٌ كمشرقة وبفتحها وهو كثير. وقرىء: ميسوره، مضافاً إلى ضمير المعسر[(١)] وهو مصدر عند الأخفش كالمجلود. وقرىء بفتح السين مضافاً إلى ضمير الغريم [٦٩/ب] وبضمّها كذلك. ومَفْعُل مفقود في الأسماء المفردة قاله سيبويه[(٢)] وقيل: جاء قليلاً ومنه مهلُك بضم اللام.

﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ﴾ أي: على المُعْسر، أي: برأسِ المال أو بنقصٍ بعضِه. ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: من الإنظار. وقرىء: تتصدقوا بتاءين، وبإدغام الثانية في الصاد، وبحذفها. ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فضل التصدق على الإنظار والقبض.

﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ نزلت قبل موته صلى الله عليه وسلم بزمانٍ يسير فقال عليه السلام: اجعلوها بين آيةِ الربا وآيةِ الدَّيْن. وقرىء: ترجعون مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول. وقرىء: يرجعون بياء الغيبة وهو التفات. والرجوع إلى الله أي[(٣)]: إلى جزائه وهو يوم القيامة. ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ

---

(١) ق: العسر.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٩٠.

(٣) كتبت في الحاشية.

﴿كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ أي: جزاءَ ما كسبتْ من خيرٍ وشر.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَاۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ (٢٨٢)﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ﴾ الآية. لما أمرَ بالصدقةِ وتَرْكِ الربا وكلاهما يحصلُ به تنقيصُ المال نبّه على طريقِ حلالٍ في تنميةِ المال، وأكّدَ في كيفية حفظه وأمر فيه بعدة أوامر. وفي [قوله] «تداينتم بدين» تجنيس مُغاير، وذكر «بدين» وإنْ كان مفهوماً من «تداينتم» ليعودَ الضميرُ على منطوقٍ به. ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ليس قيداً يتحرّز به بل لا يقع الدَّيْنُ إلا كذلك. ومعنى «مسمى» موقت معلوم.

﴿فَٱكْتُبُوهُۚ﴾ أمر بالكتابة وظاهرهُ الوجوبُ وقال به الطبريُّ وأهلُ الظاهر، وقال الجمهور هو أمر نَدْبٍ.

﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ قيل هو فرضٌ على الكفايةِ كالجهاد. ومعنى البينية أي: بينَ صاحبِ الدَّيْن والمَدِين. و«بالعدل» بالحقِّ أي:

متَّصفٍ بالأمانةِ على ما يكتب. وقرىء بكسر لام: وليكتب وإسكانها.

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ نهي عن الامتناع من الكتابة أي: مثل ما علّمه من كتابةِ الوثائقِ لا يبدل ولا يغير. وأكَّدَ النهيَ بقوله ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ أي: الذي وَجَبَ عليه الحق لأنه هو المشهود عليه بأنَّ الدَّين في ذمته والمستوثق منه بالكتابة. ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ فيما يُمليه[1] ويقرّ به. وجمع بين اسم الذات والوصف لكونه يذكره كونه مرّ بباله[2] مصلحاً لحاله. ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ أي: لا ينقص بالمُخَادعةِ والمدافعة. والمأمورُ بالإملالِ هو المالكُ لنفسه.

﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا﴾ أي: جاهلاً بالأمور والإملال، أو صبياً أو امرأةً لا يضبطُ ما يقرّ به. ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ أي: مريضاً يعجزُ عن الإقرارِ لضعفِه مع ثبوت حسّه. ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ لِخَرَسه أو عيِّه، و«هو» توكيد للضمير المستكن في «أن يملّ». ولما كان العطف بـ«أو» كان الضمير مفرداً أي: فإن كان أحد هؤلاء ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ﴾ أي: الناظرُ في أمرِه من وصيٍّ أو وكيلٍ أو غيرهما ممن له نظرٌ وولايةٌ في حَقِّ هؤلاء. ﴿بِٱلْعَدْلِ﴾ حث على تحرِّيه لصاحب الحق والمولى عليه.

﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟﴾ أي: أَشْهِدُوا، وهو مما فيه استفعل بمعنى أفعل كاستيقن وأيقن. وجاء بصيغة المبالغة في ﴿شَهِيدَيْنِ﴾ وهو مَنْ كثرت منه الشهادةُ فهو عالمٌ بمواقعها وما يشهد فيه. ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ أضاف إلى المؤمنين فلا يُستشهد الكافر. و«من رجالكم» فيه دلالةٌ على أنه لا يجوزُ شهادةُ الصبيِّ

(١) ق: عليه.

(٢) غير مقروءة في ق.

وفيه جوازُ شهادة العبدِ وهو مذهبُ شريح وجماعة.

﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا﴾ أي: الشاهدان[1] رجلين. والضمير في «يكونا» ليس عائداً على قوله «شهيدين» بقيد الرجولية. ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [فرجل: فاعل، أي: فليشهدْ رجلٌ، أو خبر مبتدأ أي: فالذي يشهد رجل. وقرىء: وامرأتان] بسكون الهمزة وهو على غير قياس. ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ وهو متعلقٌ بقوله قبلُ «واستشهدوا» والظاهر تعلّقه بقوله «فرجل وامرأتان». والخطاب في «ترضون» للمؤمنينَ أي: من أهلِ الدِّينِ والفضلِ والعدالة. والظاهر اقتصار شهادة الرجل والمرأتين في سائر عقود المداينات، وأنه لا يجوزُ في الديون إلا رجلانِ أو رجلٌ وامرأتان، فلا يُقضى فيها بشاهدٍ واحد ويمين، وهو مذهب جماعة. ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ قرىء: [٧٠/أ] أن بفتح الهمزة وهو مفعول من أجله أي: لأن تضلَّ، نزّل السبب وهو الإضلال منزلة المسبب عنه وهو الإذكار كما ينزّل المسبّب منزلة السبب لاتصالهما، فهو كلامٌ محمولٌ على المعنى أي: [لأن] تذكّر إحداهما الأخرى إنْ ضَلّتْ كقولك[2]: أعددتُ الخشبةَ أنْ يميلَ الحائطُ فأدعمه. وقرىء: إنْ بكسر الهمزة شرطاً، فتذكّر رفعاً جواب الشرط. وقرىء: تُضَلّ مبنياً للمفعول، وتُضِلَّ[3] مبنياً للفاعل من أَضَلّ. وقرىء: فتذكر مخففاً ومشدداً ومرفوعاً ومنصوباً، وفتذاكر من المذاكرة. ومعنى الإضلال هنا عدم الاهتداء إلى الشهادةِ لنسيانٍ أو غفلة.

ومعنى «فتذكر» من التذكُّر أو الإذْكار على حسب القراءتين من التشديد

---

(١) ق: الشاهدين.

(٢) ق: كقوله.

(٣) ق: ويضلّ.

والتخفيف. وأبهم الفاعل في «تضل» وأبهمه في «فتذكر» فلم يُرَدْ[١] بـ«إحداهما» معيَّنة إذ كل منهما يجوزُ عليه الوصفان، فالمعنى إنْ ضلّت هذه ذكَّرتها هذه، وإنْ ضلّت هذه ذكَّرتها هذه، والمعنى فتذكِّرها الشهادةَ. وفيه دليلٌ على أنَّ شرطَ الشهادة التذكر فلا تجوزُ الشهادةُ على الخَطِّ.

﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ﴾ عام في التحمل والأداء وإن اختلفتْ جهتا النهي لأنها في التحمُّلِ ندبٌ وفي الأداء واجبةٌ. ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ﴾ نهيٌ عن الضجر والملل في الكتابة، كل ذلك ضبطٌ لأموال الناس وتحريضٌ على أن لا يقع نزاعٌ أو إنكار في مقدار أو أجل أو وصف. وقدم الصغير اهتماماً به وانتقالاً من الأدنى إلى الأعلى. ونصّ على الأجلِ دلالة على وجوبِ ذِكْرِه فيكتب كما يكتب أصل الدين. و«سئم» جاء متعديا بنفسه كقوله[٢]:

[من الطويل]

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ

وبحرف جر كقوله[٣]: [من الكامل]

ولقد سئمتُ من الحياةِ

فيجوز تخريج «أن تكتبوه» على هذين الوجهين. والضمير في «أن تكتبوه» ضمير الدَّيْن. و﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ حال. و﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ أي: مستقِرّاً في الذمَّةِ إلى أجلِ حلولِه. ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى الإشهادِ

---

(١) ق: يُرَ.

(٢) مطلع بيت لزهير في ديوانه ص٢٩، وتمامه:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش . ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

(٣) أول بيت للبيد في ديوانه ص٣٥، وتمامه:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد

والكتابة. ﴿أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾ أي: أعدلُ في حكمِ الله. وجاء بناء أفعل من الرباعي وهو أقسط الرجل إذا عدل. وقال الزمخشري: فإن قلت: مِمَّ بني[١] أفعلا التفضيل أعني «أقسط وأقوم»؟ قلت: يجوزُ على مذهب سيبويه أنْ يكونا مَبْنِيَّين من أقسط وأقام انتهى. لم ينصَّ سيبويه على أنَّ أفعل التفضيل يُبنى من أفعلَ، إنما يكون ذلك بالاستدلال لأنه نص في أول كتابه[٢] على أنَّ بناء أفعل للتعجب يكون من فَعُل وفَعِل وأفعل. وظاهرُ هذا أنَّ أفعل الذي للتعجب يُبنى من أفعلَ. ونصَّ النحويون على [أن] ما [بني منه أفعل للتعجب] يبنى منه أفعل للتفضيل، فما انقاسَ في التعجب انقاس[٣] في التفضيل وما شذَّ فيه شذّ فيه.

وقد اختلف النحويون في بناء أفعل للتعجب [من أفعلَ] على ثلاثة مذاهب: الجواز والمنع والتفصيل بين أنْ تكون الهمزةُ للنقل فلا يبنى منه أفعل[٤] للتعجب، أو لا تكون للنقل فيبنى منه، وزعم أن هذا مذهب سيبويه وتأول قوله: وأفعلَ على أنه أفعلَ الذي همزته لغير النقل. والذي ينبغي أنْ يحملَ عليه «أقسط» هو أن يكون مبنياً من قَسَطَ الثلاثي بمعنى عَدَلَ، قال ابن السيد في «الاقتضاب» ما نصّه[٥]: حكى ابن السكّيت في كتاب «الأضداد» عن أبي عبيدة: قَسَطَ: جار، وقَسَطَ: عدل، وأقسط بالألف عَدَلَ لا غير. وقال ابن القطّاع في كتابه: قسط قسوطاً وقسطاً: جاروعدل، ضد. فعلى هذا

---

(١) ق: يبنى.

(٢) انظر الكتاب ٤: ١٠٠.

(٣) ق: في الموضعين: اقتاس.

(٤) عبارة ق: فلا يبنى منه شيء أفعل.

(٥) ص١٨٤.

لا يكون شاذاً.

﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ إنْ كان بني أقوم من أقامَ فهو كأقسطَ وكلاهما شاذ، وإنْ بني من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذَ فيه. و«للشهادة» متعلق بـ«أقوم». وهو من حيث المعنى مفعول كما تقول: زيد أضرب لعمروٍ من خالد.

﴿وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ﴾ أي: أقربُ لانتفاءِ الريبة، والمفضل عليه محذوف وحسّن حذفه كون أفعل وقع خبراً لمبتدأ.

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ وهو ما يعجل ولا يكون فيه أجلٌ من مبيعٍ وثمن. ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ نفى الجناح في انتفاءِ الكتابةِ إذ ما [٧٠/ب] كان يداً بيدٍ قَلَّ أنْ يقع [فيه] نزاعٌ. ودلَّ ذلك على[(١)] أنه لو كتب لجاز وفي ذلك فوائد. وهذا الاستثناءُ منقطع لأنَّ ما بعد إلاَّ لم يدخل تحت الديون المؤجّلة. وقرىء: حاضرة بالنصب على خبر كان أي: إلا أنْ تكون هي أي التجارة تجارةً حاضرة، وبالرفع على أنَّ كان تامة.

﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أمرٌ بالإشهادِ على التبايع مطلقاً ناجزاً [أو كالئاً][(٢)]. وظاهرُ الأمرِ الوجوبُ، قال الطبري[(٣)]: لا يحلُّ لمسلمٍ إذا باع وإذا اشترى إلا أنْ يُشهدَ، وإلاّ كان مخالفاً لكتابِ الله عزّ وجلّ. ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ هذا نهي. وجاز أنْ [يكون] مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول، ورجّح جماعةٌ كونه مبنياً للفاعل أي: لا يضارِر الكاتب بأن يحرّف والشاهد بأن يكتم أو يغيّر أو يمتنع عن الأداء. ورجّح جماعة كونه مبنياً للمفعول أي

(١) ق: ودلّ على ذلك.

(٢) أي: متأخراً.

(٣) انظر تفسيره ٣: ٨٨.

لا يُضارَر الكاتب والشهيد في أن يُشَقّ عليهما ويُطلبَ منهما ما لا يليقُ في الكتابة والشهادة. وقد قرىء بكسر راء: يضارر مفكوكاً.

﴿وَإِن تَفْعَلُوا﴾ أي: المضارة ﴿فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾ أي: لاصقٌ بكم ومستقر. والضمير في «تفعلوا» عائدٌ على المنهي عنه على التقديرين. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أمرٌ بالتقوى في هذه المواطنِ وغيرها. ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ مستأنف بذكر نعمة الله على تعليم العلم منه عز وجلّ.

﴿۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾.

﴿۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ الآية، مفهومُ الشرطِ يقتضي أخذَ الرهن في السفرِ وعدم الكاتب، أقام تعالى التوثُّقَ بالرهنِ مقامَ الكتابةِ والشهادة. وقرىء: فرهان جمع رَهْن، ورُهُن بضمتين كسَقْف وسُقُف، وبسكون الهاء. والفاء جواب الشرط أي: فالمستوثق به رهن. وثَمّ محذوف أي: وإن كنتم على سفرٍ وتبايعتم أو تداينتم.

وفي قوله: ﴿مَّقْبُوضَةٌ﴾ اشتراط القبض، ولا يدلُّ على أنه يتولى القبضَ بل لو قبض بنفسه أو بوكيله ويكون متقوماً يصحُّ بيعه وشراؤه ويتهيأ فيه القبض ولو بالتخلية فيما التخلية قبض مثله.

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ أي: إن وثق ربّ الدّين بأمانة الغريم فدفع إليه ماله بغير كتابٍ ولا إشهاد ولا رهن ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ والضمير في

«أمانته» عائد[١] على «الذي أوتمن». والأمانة مصدر أُطلق على الشيءِ الذي في الذمة، أو بقيَ[٢] على مصدريته على حذفِ مضافٍ أي دينِ أمانته. والأمرُ في «فليؤدِّ» للوجوب. وقرىء: أوتمن بهمزة ساكنة، وبإبدالها ياء كهمزة بئر للكسرة [قبلها]. وقرىء: الَّذِتُّمِنَ بإدغام التاء المبدلة من الياء في تاء افتعل، وهي لغة رديئة. قال الزمخشري[٣]: [وليس] بصحيحٍ لأنَّ الياء منقلبة عن الهمزة فهي في حكم الهمزة، واتّزر عامي وكذلك رُيّاً في رؤيا انتهى كلامه. وما ذكر الزمخشري فيه أنه ليس بصحيحٍ وأن اتّزر عامي يعني أنه من أحداثِ العامةِ ولا أصلَ له في اللغة، قد قدَّمنا أن ذلك لغة رديئة. وأما قوله: وكذلك رُيّا في رؤيا، فهذا التشبيهُ إما أن يعود إلى قوله: واتّزر عامي فيكون إدغام رُيّا عامياً[٤]، وإما أنْ يعود إلى قوله: فليس بصحيحٍ، أي: وكذلك إدغام رُيّا ليس بصحيح. وقد ذكر الإدغام في رُيّا الكسائي.

﴿وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ﴾ أي: في أداء ما ائتمنه رَبُّ المال. وجمع بين الذات والوصف.

﴿وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ﴾ هذا نهي تحريم. ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾ والكتمُ من معاصي القلب والشهادة علم بالقلب فلذلك علّق الإثم به وعنه يترجم اللسان. و«قلبه» فاعل بـ«آثم» وقال ابن عطية[٥]: ويجوز أن يكون، يعني «آثم» ابتداء و«قلبه» فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر والجملة خبر إنَّ انتهى. وهذا

---

(١) ق: والضمير عائد في أمانته.

(٢) ق: الذي في اليد وبقي.

(٣) الكشاف ١ : ٤٠٦.

(٤) ق: عامّاً.

(٥) المحرر الوجيز ٢ : ٣٠٨.

لا يصحُّ على مذهب سيبويه وجمهور البصريين لأنَّ اسمَ الفاعلِ لم يعتمد على أداةِ نفيٍ ولا أداة استفهام نحو: أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وما قائم الزيدان وما قائم الزيدون. ولكنه يجوز على مذهب أبي الحسن إذ يجيز: قائم الزيدان[1]، فيرفع «الزيدان» باسم الفاعل دون اعتماد [٧١/أ] على أداةِ نفيٍ ولا استفهام.

قال ابن عطية[2]: «ويجوز أن يكون «قلبه» بدلاً، على بدل البعض من الكلّ». يعني أنه يكون بدلاً من الضمير المرفوع المستكن في «آثم». والإعراب الأول هو الوجه، وجوّز الزمخشري[3] أن يكون «آثم» خبراً مقدماً و«قلبه» مبتدأ والجملة في خبر إنّ. وهذا الوجهُ لا يُجيزه الكوفيون. وقرىء: قلبَه بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبلة بدلاً من اسم إنَّ، قال ابن عطية[4] «قال مكي: هو على التفسير - يعني التمييز - ثم ضعَّفه من أجل أنه معرفة». والكوفيون [يجيزون] مجيء التمييز معرفة. وقد خرّجه بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به نحو قولهم: مررت برجل حسن وجهه، ومثله ما أنشد الكسائي[5]: [من الرجز]

أَنْعَتُهـا إنّـيَ مـن نُعَّـاتهـا   مدارة الأخفاف مجمراتها
غُلْبُ الذفارى وَعْفَرٌ نيّاتها   كوم الذّرا وادقةٌ سُرّاتها

(١) بعدها في ق: وما قائم الزيدون.
(٢) المحرر الوجيز ٢: ٣٠٨.
(٣) الكشاف ١: ٤٠٦.
(٤) المحرر الوجيز ٢: ٣٠٨.
(٥) البيتان لعمرو بن لجأ التيمي كما في شرح المفصّل ٦: ٨٨. وقلب صدر البيت الثاني عجزاً في ق. وانظر أيضاً البحر ٢: ٣٥٧.

وهذا التخريجُ هو على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر لا في الكلام. ويجوز أنْ ينتصبَ على البدل من اسم إنَّ وقد تقدّم، ويكون بدل بعض من كل. ولا مبالاةَ بالفصلِ بين البدل والمبدَل منه بالخبر لأن ذلك جائز، فقد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف نحو: زيد منطلق العاقل، نصَّ عليه سيبويه، مع أنَّ العاملَ في النعت والمنعوت واحدٌ فأحرى في البدل، لأنَّ الأصحَّ أن العاملَ فيه هو غير العامل في المبدل منه. وقرىء: أثِمَ فعلاً ماضياً [و«قلبَه»] نصباً على المفعولية.

﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾.

﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ الآية، ناسب ختم هذه السورة بهذا لأنها اشتملت على تكاليف كثيرة، فذكر تعالى أنَّ له ملك السماوات والأرض فهو يكلّف مَنْ يشاء بما يشاء[1]. ولما كانت التكاليف محلّ اعتقادها الأنفس قال ﴿ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ فصفةُ الملك تقتضي القدرةَ الباهرة، والمحاسبةُ تقتضي العلمَ المحيطَ بالأشياءِ جليلها وحقيرها. وكنّى

(١) ق: شاء.

بالمحاسبة عن الجزاء. ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ بدأ بأمر الرحمة وهي المغفرة. وقرىء: فيغفرُ برفع الراء على القطع أي: فهو يغفر، وبالجزم عطفاً على «يحاسبكم»، وبالنصب على إضمار أن، فينسبكُ من ذلك مصدرٌ مرفوع معطوف على مصدر متوهّم أي: يكن محاسبة فغفران. وقرىء: يغفر بغير فاء مجزوماً وخرّج على البدل من «يحاسبكم» وفيه نظر. وقال الزمخشري[1]: ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لأنَّ التفصيلَ أوضح من المفصل[2] فهو جارٍ مجرى بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال كقولك: ضربت زيداً رأسه وأحب زيداً عقله. وهذا البدلُ واقع في الأفعالِ وقوعه في الأسماءِ لحاجةِ القبيلين إلى البيان انتهى كلامه. وفيه بعضُ مناقشة: أما أولاً فلقوله: ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب. ليس الغفران والعذاب تفصيلاً لجملة الحساب إنما هو تعداد حسناته وسيّئاته وحصرها بحيث لا يشذُّ شيءٌ منها. والغفرانُ والعذابُ مترتبان على المحاسبةِ فليست المحاسبة تفصيل الغفرانِ والعذاب. وأما ثانياً فلقوله بعد أنْ ذكر بدل البعض من الكلّ[3] وبدل الاشتمال: هذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان. أما بدل الاشتمال فهو يمكن وقد جاء لأن الفعل بما هو يدل على الجنس يكون تحته أنواع يشتمل عليها، ولذلك إذا وقع عليه[4] النفي انتفت جميع أنواع ذلك الجنس. وأما بدل البعض من الكلِّ فلا يمكن في الفعل إذ الفعل لا يقبلُ التجزيءُ فلا يقال في الفعل له كلٌّ وبعضٌ إلا بمجازٍ بعيد فليس كالاسم في ذلك، ولذلك يستحيل وجود

---

(١) الكشاف ١ : ٤٠٧.

(٢) ق: الفصل.

(٣) ق: والكلّ.

(٤) ق: عليها.

بدل البعض من الكل بالنسبة لله تعالى إذ الباري تعالى واحدٌ فلا ينقسم ولا يتبعَّض.

قال الزمخشري وقد ذكر قراءة الجزم[(١)]: فإن قلت: كيف يقرأ[(٢)] الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء[(٣)]، ومُدْغِمُ الرَّاء في اللام لاحنٌ مخطىءٌ خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمروٍ مخطىء مرتين لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس [٧١/ب] بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسببُ في نحو هذه الروايات قِلَّةُ ضبطِ الرواة، والسبب في قلة الضبط قلَّةُ الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو انتهى كلامه. وذلك على عادته في الطعن على القراء.

وأما ما ذكره من أنَّ مُدْغِمَ الراء في اللام لاحنٌ مخطىء خطأً فاحشاً إلى آخره، فهذه مسألةٌ اختلف فيها النحاة: فمذهبُ الخليل وسيبويه وأصحابه أنه لا يجوزُ إدغامُ الراء في اللام من أجل التكريرِ الذي فيها، ولا في النون، قال أبو سعيد، ولا نعلم أحداً خالفه إلا يعقوب الحضرمي وإلا[(٤)] ما روي عن أبي عمروٍ أنه كان يدغم الراء في اللام متحركاً ما قبلها نحو ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴿١٤﴾﴾ [الفتح] ﴿ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا ﴿٥﴾﴾ [الحج][(٥)] ﴿وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ ﴿٦٤﴾﴾ [النساء] فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللام في موضع الضم والكسر نحو ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُمْ ﴿٣١﴾﴾ [النحل]

---

(١) الكشاف ١ : ٤٠٧.

(٢) ق: يقر.

(٣) أي في قوله تعالى: يغفر لمن، ويعذب من.

(٤) ق: وأمّا ما.

(٥) ق: من العمر.

و﴿ٱلنَّارُ ۝٥٠ لِيَجْزِيَ ۝٥١﴾ [إبراهيم] فإن انفتحت وكان[1] ما قبلها حرف مدٍّ ولينٍ أو غيره لم يدغم نحو ﴿مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦ ۝٢١﴾ [يوسف] و﴿ٱلْأَبْرَارَ لَفِي ۝١٣﴾ [الانفطار] و﴿لَّن تَبُورَ ۝٢٩ لِيُوَفِّيَهُمْ ۝٣٠﴾ [فاطر] و﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ۝٨﴾ [النحل]. فإن سكنت الراء أدغمها في اللام بلا خلافٍ عنه إلا ما روى أحمدبن جبير بلا خلافٍ عنه وعن اليزيدي عنه أنه أظهرها، وذلك إذا قرأ بإظهار المِثْلين والمتقاربين المتحركين لا غير. على أنَّ المعمولَ به في مذهبه في الوجهين جميعاً على الإدغام نحو ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ۝٤﴾ [نوح] انتهى.

وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعاً، ووافقهما على سماعه روايةً وإجازةً أبو جعفر الرواسي وهو إمامٌ من أئمة[2] اللغة والعربية من الكوفيين. وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام روايةً وإجازة كما ذكرنا، وذلك من رواية الوليدبن حسان. وللإدغام وجهٌ من القياس ذكرناه في كتاب «التكميل لشرح التسهيل» من تأليفنا[3]. وقد اعتمد بعضُ أصحابنا على أنَّ ما روي عن القراء من الإدغامِ الذي منعه البصريون بكون[4] ذلك إخفاءً لا إدغاماً، وهذا لا يجوزُ أنْ يعتقد في القراء أنهم غلطوا وما فرَّقُوا بين الإخفاء والإدغام. وعقد هذا الرجل باباً قال فيه[5]: هذا بابٌ يذكر فيه ما أدغمته القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه. وهذا لا ينبغي فإنَّ لسان العرب ليس محصوراً[6] فيما نقله

---

(١) ق: وسكن.

(٢) ق: الدواسي.. من الأئمة.

(٣) طبع جزء منه بمصر ١٣٢٨هـ، ولم أجده.

(٤) ق: يكون.

(٥) ق: قال فيه قال.

(٦) ق: محصور.

البصريون فقط، والقراءات لا تجيءُ على ما علّمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة. وقد اتفق على نقلِ إدغامِ الراء في اللام كبيرُ البصريين ورأسُهم أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وكبراء أهل الكوفة الرواسي والكسائي والفراء، وأجازوه ورووه عن العربِ فوجب قبولُه والرجوعُ فيه إلى علمهم[1] ونقلهم إذْ مَنْ عَلِمَ حجةٌ على مَنْ لم يعلم. وأما قول الزمخشري إنَّ راوي ذلك عن أبي عمروٍ مخطىء مرتين فقد تبين أنَّ ذلك صواب، والذي روى ذلك عنه الرواة ومنهم أبومحمد اليزيدي وهو إمامٌ في النحو إمامٌ في القراءات إمامٌ في اللغة[2].

ولما كان ابتداءُ هذه السورة بذِكْرِ الكتابِ [المُنْزَلِ وأنه هُدى للمتقين كانت مختتمةً بذكرِ الكتابِ] ومَنْ آمن به فقال تعالى ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ ﴾ ليتوافق الابتداءُ والاختتامُ. والرسولُ هو نبينا محمد ﷺ، فأل فيه للعهد. والذي أُنزل إليه من رَبِّه هو القرآن. والمؤمنونَ هم أُمَّتُه وهم المذكورونَ في أول السورةِ الموصوفون[3] بالتقوى والإيمانِ بالغيب. وقدم الرسول لأن إيمانه هو المتقدم وهو المتبوع صلى الله عليه وسلم.

﴿ كُلٌّ ءَامَنَ ﴾ كلٌّ للعموم يشملِ الرسولَ والمؤمنين. وأفرد الضمير كقوله ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴿٨٤﴾ ﴾ [الإسراء] وإنْ كان جائزاً جمعه كقوله ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأنبياء].

---

(١) ق: والرجوع إليه وإلى علمهم.

(٢) ق: اللغات.

(٣) ق: الموصون. وكررت «بالتقوى».

وقُرِىء: وكُتُبه على الجمع، وكتابه[١] على الإفراد، والمرادُ به جنس الكتبِ الإلهية. وقال الزمخشري[٢]: وقرأ ابن عباس: وكتابه، يُريد القرآنَ أو الجنسَ. وعنه: الكتاب أكثر من الكتب. فإنْ قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أُريدَ بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وجدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع انتهى كلامه.

وليس كما ذكر لأنَّ الجمعَ إذا أُضيفَ أو دخلتهُ الألفُ واللامُ الجنسية صار عاماً، ودلالةُ العام دلالة على كل فرد فرد، فلو قال: أعتقتُ عبيدي لشمل ذلك كل عبد عبد. ودلالةُ الجمع أظهرُ في [٧٢/أ] العموم من الواحد سواء كانت فيه الألف واللام أم الإضافة، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينةٍ لفظية كأنْ يُستثنى منه أو يوصف بالجمع نحو ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۝٣﴾ [العصر] وأهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض، أو قرينة معنوية نحو: نيةُ المؤمنِ أبلغُ من عمله. وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أُريدَ به العموم.

وقرىء: لا نفرق أي: يقولون لا نفرق. وقرىء بالياء على لفظ «كل». ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ أحد: هو [المختص] بالنفي وما أشبهه فهو[٣] للعموم ولذلك دخلت «مِن» عليه في قوله ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة]. والمعنى بين آحادهم، وإنْ كان «أحد» بمعنى واحد ففي الكلام معطوف محذوف دَلَّ عليه «بين»واحد من رسله

(١) ق: وكتاب.
(٢) الكشاف ١: ٤٠٧.
(٣) ق: فهي.

وواحد منهم.

﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا﴾ أي: قولكَ فيما كَلَّفتنا. ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أي: أمركَ في ذلك. ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ أي: في التقصير في حَقِّكَ وفي عبادتكَ التي لا نوفِّي حَقَّها. ﴿وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ إقرارٌ بالمَعاد أي: وإلى جزائك المرجع. وانتصب «غفرانك» على أنه مصدر، وهو[1] من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمراً تقديره عند سيبويه: اغفرْ لنا غفرانك، قاله السجاوندي. وقيل معناه: أستغفرك[2] فهو مصدر موضوع موضع الخبر.

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ استئناف خبر من الله تعالى أنه لا يكلفُ العبادَ من أفعال القلوب وأفعالِ الجوارح إلا ما هو في وُسْعِ المُكَلَّفِ مقتضى إدراكه وبنيته. وقرىء: وَسِعَها فعلاً ماضياً. وانتصاب «وُسْعَها» على أنه مفعول. وقال ابن عطية[3]: «يكلّف» يتعدى إلى مفعولين أحدهما محذوف تقديرهُ عبادةً أو شيئاً انتهى. فإنْ عنى أنَّ أصله كذا فهو صحيح لأن قوله «إلا وسعها» استثناء مفرغ من المفعول الثاني، وإن عنى أنه محذوف في الصناعة فليس كذلك بل الثاني هو «وسعها» نحو: [ما] أعطيت زيداً إلا درهماً ونحو: ما ضربت إلا زيداً. هذا في الصناعة هو المفعول وإن كان أصله: ما أعطيت زيداً شيئاً إلا درهماً، وما ضربت أحداً إلا زيداً. وأما «وَسِعَها» فعلاً ماضياً، فالمفعول الثاني «ليكلّف» محذوف و«وَسعها» في موضع الحال. ويدلُّ ظاهرُ الآيةِ على أنَّ تكليفَ ما لا يطاق غير واقع.

(١) ق: وهي.

(٢) ق: استعزّك.

(٣) المحرر الوجيز ٢: ٣١٨.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ أي: من الحسنات ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ أي: من السَّيِّئاتِ، والخواطرُ ليست من كَسْبِ الإنسان.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ أي: قولوا في دعائكم.

﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ أي: ميثاقاً غليظاً يأصر صاحبه أي: يَحْبسُه مكانه لا يستقلُّ به، استُعيرَ للتكليفِ الشاقِّ من نحو قتلِ النفس وقطعِ موضعِ النجاسةِ من الجلد والثوب. ﴿كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ هم اليهود.

﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أي: لا تشدِّدْ علينا. وهو دعاء ناشىء عن قوله تعالى «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها». وهذا أعمُّ من قوله «ربنا ولا تحمل علينا إصراً» إذ الإصرُ السابقُ مشبه حملهُ بحملِ مثله على قبلهم فتخصص بالتشبيه. والطاقةُ: القدرةُ على الشيء، وهو مصدر جاء على غير قياس الفعل وهو أطاق، نحو جابة من أجاب.

﴿وَاعْفُ عَنَّا﴾ والعفو: الصفح[1] عن الذنب. ﴿وَاغْفِرْ لَنَا﴾ وهو السترُ للذنبِ كي نصان من عذاب التخجيل لأن العفوَ لا يقتضي السترَ فقد[2] يعفو بعد وَقْفِه على الذنبِ ثم يسقط[3] عنه عقوبته. ﴿وَارْحَمْنَا﴾ طلبوا الثوابَ وإفاضةَ الإحسانِ عليهم. ﴿أَنتَ مَوْلَانَا﴾ أي: سَيِّدَنا وناصرنا ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ دخلت الفاء «فانصرنا» إيذاناً بالسببية لأن كونه تعالى

(١) ق: الصحف.

(٢) ق: قد.

(٣) ق: تسقط.

مولاهم ومالك تدبيرهم وأمرهم ينشأ عن ذلك النصرة على أعدائهم كما تقول: أنتَ الشجاعُ فقاتل، وأنتَ الكريمُ فَجُدْ عليَّ.

سورة آل عمران

سورة آل عمران[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٤﴾ ﴾.

﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ وَفَدَ ناسٌ من نصارى نجران يناظرون في عيسى بن مريم عليه السلام، تارةً يقولون هو الله وتارة يقولون ابن الله [٧٢/ ب] وتارة ثالث ثلاثة، فنزلَ صدرُ هذه السورةِ إلى نيف وثمانين آية فيهم، قصَّ فيها أحوالهم وأحوال عيسى عليه السلام.

وقرأ الجمهور: آلم الله، بفتح الميم وإسقاط ألف الوصل، وقرىء بسكونها وقطع الألف، وقرىء بكسر الميم، قال الأخفش: لالتقاء الساكنين. ومن قرأ بفتح الميم فالفتحة[2] لالتقائهما وكانت أَوْلى لأجل الياء كأين[3]. وقيل هي فتحة همزة «الله» نقلت إلى الميم وحذفت الهمزة. واختار الزمخشريُّ مذهبَ الفراء في أن الفتحة في الميم من «ألَم الله» هي حركة

---

(١) مدنية وآياتها مئتان.

(٢) ق: والفتحة.

(٣) أي كان الفتح أولى من الكسر لأجل الياء كما قالوا: أين وكيف، ولزيادة الكسرة قبل الياء فزال الثقل. انظر البحر ٢: ٣٧٤.

الهمزة ألقيت حين[١] أسقطت للتخفيف وأوردَ أسئلةً وأجابَ عنها.

قال[٢]: فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها عليها وهي همزة وصل لا تثبت في درجِ الكلامِ فلا تثبت حركتها لأنَّ إثباتَ حركتها كثباتها؟ قلت: ليس بدرج لأنَّ «ميم» في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنما حُذفت تخفيفاً وأُلقيت حركتها على الساكن قبلها لتدلَّ عليها. ونظيره قولهم: واحد اثنان بإلقاء حركة الهمزة على الدال انتهى.

ليس هذا الجواب بشيءٍ لأنه ادَّعى أنَّ الميمَ حين حرّكت موقوف عليها وأن ذلك ليس بدرج بل هو وقفٌ. وهذا خلافٌ لما أجمعتْ [عليه] العربُ والنحاة من أنه لا يُوقَفُ على متحركٍ ألبتة، سواء أكانت حركته إعرابية أم بنائيّة أم نقلية، أو لالتقاء الساكنين أو للحكاية أو للإتباع. فلا يجوز في ﴿قَدْ أَفْلَحَ ۝١﴾ [المؤمنون] إذا حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى دال قد، أن تقف على دال قد بالفتحة[٣] بل تسكنها قولاً واحداً. وأما قوله: ونظير ذلك قولهم: واحد اثنان بإلقاء حركة الهمزة على الدال، فإنَّ سيبويه ذكر أنهم يشمون آخر «واحد» لتمكّنه، ولم يَحْكِ الكسر لغة [فإذا صحَّ الكسر] فليس واحد[٤] موقوفاً عليه كما زعم الزمخشري، ولا حركته حركة نقل من همزة الوصل، ولكنه موصول بقولهم «اثنان» فالتقى ساكنان دال «واحد» وثاء «اثنين» فكسرت الدال لالتقائهما[٥]، وحُذفت الهمزة لأنها لا تثبتُ وصلاً.

---

(١) ق: حتى.

(٢) الكشاف ١: ٤١٠.

(٣) ق: بل لفتحة.

(٤) ق: أحد.

(٥) ق: لالتقائها.

وأما الذي استدل به الفراء من قولهم: ثلاثة أربعة بإلقاء حركة[١] الهمزة على الهاء، فلا دلالةَ فيه، لأنَّ همزة «أربعة» همزة قطعٍ في حال الوصل بما قبلها وابتدائها. وليس كذلك همزة الوصل نحو ﴿مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴿١٥﴾﴾ [آل عمران]. وأيضاً فقولهم «ثلاثة أربعة» بالنقل ليس فيه وقف على ثلاثة، إذْ لو وقف عليها لم تكن تقبل الحركة، ولكن أقرّت في الوصل اعتباراً بما آلتْ إليه في حالٍ ما لا أنها موقوف عليها.

قال الزمخشري[٢]: فإنْ قلت: هَلَّا زعمت أنها حُرِّكت لالتقاء الساكنين؟ [قلت: لأنَّ التقاء الساكنين] لا يُبالى به في باب الوقف، وذلك قولك: هذا إبراهيم وداود وإسحاق، ولو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريكَ لحُرِّكَ الميمان في «ألَم» لالتقاء الساكنين ولما انتظر ساكن آخر انتهى. هذا السؤال وجوابه صحيحان. لكن الذي قال إن الحركة هي لالتقاء الساكنين لا يتوهم أنه أراد التقاء الياء والميم من «ألَم» في الوقف، وإنما عنى التقاء الساكنين اللذين هما ميم الأخيرة ولام التعريف، كالتقاء نون «مَن» ولام «الرجل» إذا قلت: مَن الرجل.

قال الزمخشري[٣]: فإن قلت: إنما لم يحركوا لالتقاء الساكنين في «ميم» لأنهم أرادوا الوقفَ وأمكنهم النطق بساكنين فإذا جاء ساكن ثالث لم يمكن إلا التحريك فحركوا - قلت: الدليلُ على أنَّ الحركةَ ليست لملاقاة الساكنِ[٤] أنهم كان يمكنهم أن يقولوا: واحد اثنان بسكون الدال مع طرح

(١) مكررة في ق.

(٢) الكشاف ١: ٤١٠.

(٣) الكشاف ١: ٤١٠.

(٤) ق: الساكنين.

الهمزة فجمعوا بين ساكنين كما قالوا: أصيم[1] ومديق، فلما حرّكوا الدّال علم أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير وليست لالتقاء الساكنين انتهى.

في سؤاله تعمية في قوله: فإن قلت إنما لم يحركوا لالتقاء الساكنين، ويعني بالساكنين الياء والميم [في «ميم»] وحينئذ يجيء التعليل بقوله: لأنهم أرادوا الوقفَ وأمكنهم النطق بساكنين، يعني الياء والميم، ثم قال: فإذا جاء ساكن ثالث، يعني لام التعريف، لم يمكن إلا التحريك، يعني في الميم، فحرّكوا، يعني الميم لالتقائها[2] ساكنة مع لام التعريف، إذْ لو لم يحركوا لاجتمع ثلاث سواكن وهو لا يمكن. هذا شرح سؤاله.

وأما الجواب عن سؤاله فلا يطابق لأنه استدل على أن الحركة ليست [٧٣/ أ] لملاقاة ساكن بإمكانية الجمع بين ساكنين في قولهم: واحد اثنان بأن يسكنوا الدال والثاء ساكنة وتسقط الهمزة، فَعَدَلُوا عن هذا الإمكانِ إلى نقلِ حركة الهمزة إلى الدال، وهذه مكابرةٌ في المحسوس [إذ] لا يمكن ذلك أصلاً ولا هو في قدرة البشرِ أنْ يجمعوا في النطق بين سكونِ الدال وسكونِ الثاء وطرح الهمزة. وأما قوله: فجمعوا بين ساكنين، فلا يمكن الجمع لما قلناه. وأما قوله: كما قالوا أصيم[3] ومديق فهذا ممكنٌ كما هو في راد ومياد لأنه في ذلك التقاء ساكنين[4] على حدِّهما المشروط في النحو فأمكن النطق

(١) ق: صميم.
(٢) ق: لالتقاء.
(٣) ق: صميم.
(٤) ق: ساكنان.

به، وليس مثل واحد اثنان لأنَّ الساكنَ الأول ليس[1] حرف علة، ولا الثاني مدغم فلا يمكن الجمع بينهما. وأما قوله: فلما حركوا الدالَ علم أنَّ حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير وليست لالتقاء الساكنين لما بني على انَّ الجمع بين الساكنين في: واحد اثنان ممكن، وحركة التقاء الساكنين إنما هي في باب ما لا يمكن أن يجتمعا فيه في اللفظ. ادعى أن حركة الدال الهمزة الساقطة لالتقاء الساكنين، وقد ذكرنا عدمَ إمكان ذلك فإنْ صحَّ كسر الدال كما نقل هذا الرجل فتكون حركتها لالتقاء الساكنين لا للنقل. وقد ردّ قول الفراء واختيار الزمخشري إياه بأن قيل: لا يجوز أنْ تكونَ حركة الميم حركة الهمزة أُلقيتْ عليها لما في ذلك من الفساد والتدافع، وذلك أنَّ سكون آخر الميم إنما هو على نِيَّةِ الوقف عليها، وإلقاء حركة الهمزة عليهاٰ إنما هو على نية الوصل، ونية الوصل توجب حذف الهمزة، ونية الوقف على ما قبلها توجب ثباتها، وثباتها وقطعها متناقض وهو ردٌّ صحيح.

والذي تَحرَّرَ في هذه الكلمات أنَّ العربَ متى سردت أسماء[2] من غير تركيبٍ ما، كانت تلك الأسماء مسكنة الآخر وصلاً[3] ووقفاً، فلو التقى آخر مسكن منها بساكن[4] آخر حرّك لالتقاء الساكنين، فهذه الحركة التي في «ألّم» هي حركة التقاء الساكنين.

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ كلام مبتدأ جملة رادّة على نصارى نجران. فالجلالة مبتدأ خبره ما بعده. وقرىء: القيّام والقيّم.

---

(١) مكررة في ق.

(٢) ق: متى سودت اسماً.

(٣) ق: ووصلاً.

(٤) ق: لساكن.

﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ خاطبَ المُنَزَّلَ عليه تشريفاً لهُ[١]، ولم يذكر المنزل عليه التوراة والإنجيل. والباء في ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ للسبب أو للحال. ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أي: من الكتب الإلهية. و«نزّل» استئناف إخبار، ومَنْ أجاز تَعدادَ الأخبار أجازَ أنْ يكون خبراً بعد خبر. و«مصدقاً» حال مؤكدة لازمة. و«ما بين يديه» المتقدم في الزمان، يقال: هو بين يديه إذا كان قدَّامه غير بعيد. ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ قال الزمخشري[٢]: التوراةُ والإنجيلُ اسمان أعجميان، وتكلُّفُ اشتقاقهما من الورى والنّجل ووزنهما[٣] بتفعلة وإفعيل إنما يصحُّ بعد كونهما عربيين انتهى. ونقول[٤] إنهما اسمان عبرانيّان فلا يدخلهما اشتقاقٌ عربيٌّ بنصِّ النحاة. ثم تكلَّمُوا فيهما على تقدير أنهما عربيان؛ فالتوراةُ فوعلة والتاء بدل من واو، أو تفعِلة بكسرِ عين الكلمةِ قلبت الياء ألفاً وانفتح ما قبلها كالناصاة في الناصية، أو تفعَلة بفتح العين أقوال. واشتقاقها من مصدر: وري الزند أو مصدر وريت. والإنجيلُ إفعيل من النجل وهو الماء الذي ينزُّ من الأرض، أو من النجل وهو الولد، أو من النجل وهو الأصل أقوال. ونَزَّلَ وأنزلَ بمعنى.

﴿ مِن قَبْلُ﴾ أي: من قبل إنزال الكتاب عليك. و﴿هُدًى﴾ مصدر في موضع الحال، أو مفعول من أجله. ولا يلزم وقوعُ الهداية بالفعلِ لجميعِ الناس. ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ جنس الكتب السماوية لأنها تفرق بين الحق والباطل، أو

---

(١) ق: بشيء بدا له.

(٢) الكشاف ١ : ٤١٠.

(٣) ق: وزنهما.

(٤) ق: وتقول.

القرآن. وكرر بما فيه من الوصف تعظيماً[١] لشأنه، وهو مصدر في الأصل، فالظاهر أنه أُريدَ به الفارق، ويجوز أنْ يراد به المفروق كما قال ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [الإسراء]. ولما ذكر إنزالَ الكتبِ الإلهية توعَّد مَنْ كفر بها [بقوله] ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ في الدنيا بالقتلِ والأسرِ والغلبة، وفي الآخرةِ بالنارِ. و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ عام يدخلُ فيه مَنْ نزلت الآيات بسببه وغيره. ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ غالبٌ ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ أي: ذو عقوبة وسطوة على الكافر.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦﴾ ﴾.

ولما ذكر تعالى انفرادَهُ بالألوهية [٧٣/ ب] وذكر الحياة والقيّومية وإنزالَ[٢] الكتب وإعدادَ العذابِ للكافر، ذكرَ صِفةَ العلم فقال ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ ﴾ وشيء: نكرة يعمُّ ويشملُ الجزئيات والكليات. وذكر مقرَّ الشيء وهو: في الأرض والسماء، إذْ هُما أعظم ما نشاهده.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ أي: على ما يشاء من الهيئات. ودلَّ على كمالِ العلم [والقدرة]، ودلَّ على كينونةِ[٣] عيسى عليه السلام من الذين صوّرهم في الأرحام، فانتفت عنه الإلهيّة. وفيه ردٌّ على الطبيعيين إذْ يجعلون الطبيعةَ فاعلةً مستبدة. ﴿ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ مفعول «يشاء» محذوف. و«كيف» جزاء وفِعْلُ الشرطِ محذوفٌ والتقدير: على أيِّ هيئةٍ شاء أنْ يُصوِّركم صَوَّركم. و«كيف» منصوب على الحال. وحذف «صوّركم» هنا

(١) ق: وتعظيماً.
(٢) ق: وأنزل.
(٣) عبارة ق: ودلّ ذلك على كينون.

كحذف الجزاء في نحو: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، أي: إن فعلت فأنت ظالم. ولا محلّ للجملة في مثل هذا وإنْ كان لها تعلق بما قبلها من حيث المعنى. وتفكيكُ مثل هذا التركيب لا يُهتدى إليه إلا بعد تَمرُّنٍ في الإعراب واستحضارٍ للطائفِ النحو. وقد خبطوا في إعرابِ هذه الجملة بما ذكرناه في «البحر»[(١)].

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تأكيدٌ لما قبلها من الانفرادِ بالإلهيّةِ والغلبة والحكمة. وفي ذكر «الحكيم» إشارةٌ إلى التصوير ووضع الأشياء على ما اقتضت الحكمة.

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٩﴾﴾.

ولما كان أولئك الوفد قد ذكروا لرسولِ[(٢)] الله ﷺ أن في كتابه ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴿١٧١﴾﴾ [النساء] أي: في حَقِّ عيسى عليه السلام، أخبر تعالى أنَّ آياتِ الكتاب محكمةٌ ومتشابهة. والمُحْكَمُ ما لم يتشابه كآياتِ الحلالِ والحرام ولا يحتملُ إلا وجهاً واحداً. والمتشابهُ ما احتملَ من التأويلِ وجوهاً. ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: الأصل الذي يُرجع إليه. ﴿وَأُخَرُ﴾ أي: وآيات أخر غير تلك

(١) انظر ٢: ٣٨٠.

(٢) ق: الرسول.

متشابهات. وقد اختلف المفسرون في المحكم والمتشابه اختلافاً كثيراً. وارتفع «آيات» على الفاعلية إذ المجرور معتمد، أو على الابتداء.

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي: ميلٌ عن الحقِّ كالنصارى واليهود ومَنْ حَرَّفَ كلامَ اللهِ ممّن ينتمي إلى ملّةِ الإسلام كالإباحيةِ والقائلينَ بالتناسخِ وعلمِ الحروفِ والمُجَسِّمة وغُلاة الباطنية والقائلينَ بالحلول[1] والوحدة من المتظاهرين بذلك في كتبهم، وكلّ من زاغ عن الحق بالتعلق بشيءٍ من المتشابهات. وعلّل ابتغاء أهلِ الزّيغ المتشابه بعلّتين إحداهما: ابتغاء الفتنة أي فتنة أهل الإسلام بالاضطراب والثانية: ابتغاء التأويل وكلاهما مذموم. ثم ذكر أنَّ تأويلَ المتشابه لا يعلَمُه إلا الله، وهذا هو الظاهرُ من قوله.

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ ابتداء كلام وخبره قوله ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾. ومن عطف «والراسخون» على الجلالة فجعلهم يعلمون التأويلَ فليس بظاهرٍ، وعلى قولهم يكون «يقولون» جملة في موضع الحال من الراسخين، والضمير في قوله «به» عائد في الظاهرِ على التأويل، ويجوز أنْ يعود على الكتابِ مُحْكَمِه ومُتَشَابِهِه، لأنَّ الإيمان بهما حاصل.

وقوله ﴿ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي: كُلٌّ من المحكم والمتشابه. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ﴾ أي: ما يتّعظ بالمحكم والمتشابه إلا ذَوُو العقولِ الناظرون في وجوه التأويلات والاحتمالات، والحاملون[2] ذلك على ما اقتضاه لسانُ العرب من الحقيقةِ والمجازِ والنظر فيما يجوزُ وما يجبُ وما يستحيل. وانتصاب «ربنا» على النداء، فجاز أنْ يكونَ من قولِ الراسخين،وجازَ أنْ يكون من إضمار

(١) ق: بالحول.

(٢) ق: الناظرين. . والحاملين.

[قولوا] ربنا.

وقوله: ﴿لَا تُزِغْ [قُلُوبَنَا]﴾ أي: لا تجعلنا من الذين في قلوبهم زيغٌ[1] بعد إذْ هديتنا. وأضاف «بعد» إلى إذ وإذ إلى الجملة بعدها، والمعنى: بعدَ وقتِ هدايتكَ إيَّانا. وختم بقوله ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ إشعاراً[2] بأنَّ جميعَ ما يحصلُ من الخيرات هو هبةٌ من الله لهم. وجاء بصيغة[3] المبالغة ليدلَّ على كثرةِ هباته، وناسب الفواصل [في قوله] قبلُ «الألباب». وقرىء: لا تَزِغْ قلوبنا مبنياً للفاعل بتاء المضارعة ويائها.

لما سألوه تعالى أنْ لا يزيغَ [٧٤/أ] قلوبَهم بعد الهدايةِ وكانت ثمرة [انتفاء] الزيغ والهداية إنما تظهرُ في يوم القيامة، أخبروا أنهم موقنون بيوم القيامة والبعث فيه للمجازاة، وأنَّ اعتقادَ صحة الوعدِ به هو الذي حملهم على سؤالِ أنْ لا تزيغَ قلوبُهم. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ عَدَلَ عن ضميرِ الخطابِ إلى الاسم الظاهر وهو الله، ولم يأتِ بالتركيب: إنك لا تُخلف، دلالة على الاستئناف وأنه من كلامِ الله تعالى لا من كلامِ الراسخين. وقد يكون قوله «إن الله» من بابِ الالتفاتِ عَدَلُوا من الخطاب إلى الغيبة لما في ذِكْرِه باسمِه الأعظم من التفخيمِ والتعظيمِ والهيبة.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا
وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴿١٠﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا
فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١١﴾ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ

(١) ق: في قلوبهم مرض زيغ.

(٢) ق: إشعار.

(٣) ق: بصفة.

﴿وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٢﴾ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١٣﴾﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عام في الكفار من وفد نجران وغيرهم. ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ أي: من عذاب الله، وكانوا يَتكثَّرُونَ بأموالِهم وأولادهم. ثم ذكر مآلَهم في قوله ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ جعلهم كالوقودِ الذي تُضرمُ به النارُ. قال الزمخشري[1]: «من الله شيئاً» مثله في قوله ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم] والمعنى: لن تغنيَ عنهم من رحمةِ الله أو من طاعةِ الله شيئاً، أي بدل رحمة الله وطاعته وبدل الحق، ومنه: «ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدُّ»[2] أي: لا ينفعه جدُّه وحَظُّه[3] من الدنيا بدلك أي: بدلَ طاعتكَ وعبادتكَ وما عندكَ. وفي معناه قوله تعالى ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ ﴿٣٧﴾﴾ [سبأ] انتهى. إثبات البدلية «بمِن» فيه خلاف: أصحابُنا[4] يُنكِرُونَهُ وغيرهم قد أَثْبَته وزعم أنها تأتي بمعنى البدل واستدل بقوله تعالى ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴿٣٨﴾﴾ [التوبة] ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً ﴿٦٠﴾﴾ [الزخرف] أي: بدل الآخرة وبدلكم، وقال الشاعر[5]: [من الكامل]

أخذ المخاض من الفصيل غُلُبّةً ظُلماً ويُكتب للأمير أفيلا

(١) الكشاف ١: ٤١٤.

(٢) صحيح مسلم ١: ٣٤٣.

(٣) ق: وحفظه.

(٤) ق: لأصحابنا.

(٥) البيت للراعي في ديوانه ص١٤٢. والأفيل من الإبل: الصغير، والجمع إفال. والبيت في وصف عامل الزكاة بالجور.

أي: بدل الفصيل. وانتصاب «شيئاً» على المصدر أي شيئاً من الإغناء. وقرىء: لن تغني بسكون الياء وهي لغة[١] كثيرة في الشعر. وقرىء: لن يغني[٢]. وانتقل من الأموالِ إلى الأولاد لأنَّ الأولادَ بهم التناصرُ والكثرةُ والعزة. ﴿وَأُوْلَتَئِكَ﴾ معطوفٌ على خبر «إنَّ» وهو «لن تغني»، أو مستأنف. وقرىء: وُقود بضم الواو مصدر[٣] وقد يقد، وقد نقل أن الوَقود بفتح الواو مصدر كالوُقود بضمِّها.

﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ أي: كدأبِ الكفارِ المتقدم ذكرهم في مآلهم إلى النار مثل مآلِ آلِ فرعون إلى النار، فهو خبر مبتدأ محذوف أي: دأبُهم كدأبِ آل فرعون والمكذبين. ونصَّ على آلِ فرعونَ لعظم مرتكبه في دعوى الإلهيّة ولمعرفةِ بني إسرائيلَ بما جَرى له. ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ﴾ كأمةِ شُعيب وصالح وهود ونوح. ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ تفسيرٌ لدأبهم كتكذيبِ[٤] كُفَّارِ معاصري رسولِ الله ﷺ. ويقال دأْب ودأَب ومعناه العادة.

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ هم مُعَاصِرُو رسولِ الله ﷺ. وفي سببِ نزولها اختلافٌ؛ قيل إنَّ يهودَ بني قينقاع قالوا بعد وقعةِ بدر إنَّ قريشاً كانوا أغماراً، ولو حاربتنا لرأتْ رجالاً!. وناسب ما سبق من الوعدِ الصادقِ في قوله تعالى فيما آلَ إليه الكفارُ السابق ذِكْرُهم[٥] في أخذِ الله إياهم ومآلهم إلى النار، هذا

(١) ق: لغية.
(٢) ق: تغني.
(٣) ق: ومصدر.
(٤) ق: تكذيب.
(٥) ق: ذكر.

الوعد الصادق[١] في قوله ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾. وقرىء بالتاء والياء فيهما. والمخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ أي: وبئس المِهادُ جهنم.

والخطابُ في قوله تعالى ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ للمؤمنين. والآيةُ: العلامةُ التي قد ظهرت في وقعة بدر وهي غَلَبَةُ المؤمنين الكافرين حَسْبَ الوعدِ السابقِ[٢] في قوله «ستغلبون». والفئةُ: الجماعة من فاءَ يَفيءُ أي: رجع. و﴿ٱلْتَقَتَا﴾ جملة في موضع الصفة للفئتين. ثم فصل الفئتين في قوله ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾. وصحَّ الابتداءُ [بالنكرة] لأنه في موضع تفصيل. وثَمّ صفة محذوفة تقديرها[٣]: [فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله. ﴿وَأُخْرَىٰ﴾ معطوف على «فئة» وثَمَّ صفة محذوفة تقديرها]: وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، كما قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ[٧٤/ ب] وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ ﴿٧٦﴾﴾ [النساء] فحذف من الجملة الأولى ما أثبت مقابله في الجملة الثانية، ومن الثانية ما أثبت مقابله في الأولى.

وقرىء: فئةٍ بالجرِّ على البدل من «فئتين» وهو بدل تفصيل. وقرىء: فئةً بالنصب على المدح أي: أمدح فئة، وأخرى كافرةً بالنصب على الذم أي: وأذمُّ أخرى[٤]. وزعم الزمخشريُّ[٥] أنَّ نصب «فئة» على الاختصاص [وليس بجيد لأنَّ المنصوبَ على الاختصاص] لا يكونُ نكرةً ولا مبهماً. وأجاز هو وغيره قبله كالزجاج أن ينتصب «فئة» على الحال من الضمير،

---

(١) ق: السابق.

(٢) ط: الصادق.

(٣) ق: تقديره.

(٤) ق: وأذم أي أخرى.

(٥) الكشاف ١: ٤١٥.

وهي[١] حال موطّئة. وقرىء: يقاتل بالياء على تذكير الفئة لأنه معناها[٢].

وقرىء: يرونهم بالتاء وبالياء مفتوحتين ومضمومتين، وضمير الواو للمؤمنين وضمير النصب للكافرين، وكذلك ضمير الجر في «مثليهم» أي: يرى المؤمنون الكافرين[٣] مثلي الكافرين، فالمؤمنون أقل من الكافرين ومع ذلك وقع النصر كما قال تعالى ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة] ويدل على هذا قوله «والله يؤيد بنصره من يشاء». والرؤيةُ هنا من رؤية البصر يدل عليه قوله «رأي العين». والتأييدُ: التقوية، وكان المسلمون في وقعة بدر ثلاث مئة وثلاثة عشر والكفار[٤] نحو الألف. ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾ أي: في تلك الآية من غلبةِ المؤمنينَ على قِلّتهم الكافرينَ على كثرتهم. ﴿لَعِبْرَةً﴾ أي: لاتّعاظاً. و«الأبصار» قد يكونُ من بَصَرِ العين أو من بصيرةِ القلب. ومفعول «يشاء» محذوف أي: من يشاء نصره.

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾.

(١) ق: وهو.

(٢) ط: لأن معناها القوم.

(٣) ق: للكافرين.

(٤) ق: الكفار.

وقُرِئ: زَيَّنَ مبنياً للفاعل وهو عائد على الله تعالى. ذكر تعالى ما جبل عليه طباع الناس من حُبِّ الدنيا وما فيها من متاعها. وأضاف «حب» وهو مصدر إلى المفعول وهو «الشهوات»، والفاعلُ محذوفٌ أي: حبّهم للشهوات. والشهوةُ مُسترذلةٌ يُذَمُّ مُتَّبِعُهَا، و«الشهوات» عامةٌ بُيِّنَتْ بما بعدها فَبُدِئَ بالنساء ولا شيء أعظم منهن في الشهوة ثم بما يتولَّد منهن وهم البنون ثم بما يتم به حال المشتهى من الذهب والفضة ثم بالخيل لأنَّ فيها عزّة وقدرة على الامتناع، ثم بالأنعام لأنها كانت أكثر مراكِبهم وأكثر مشروبهم منها، ثم بالحرثِ إذ فيه تحصيلُ أقواتهم. والقِنطارُ مُختلَفٌ في عدده والظاهر المبالغة فيما يملكهُ الإنسانُ من العينين. و«المقنطرة» صفة للقناطير ويُرادُ به الكثرة. وجاء هذا الترتيب في أحسن أسلوب من تعلّق النفس بما ذكر. والإشارة بقوله «ذلك» إلى ما تقدم ذِكْرُه من المحبوبات. و«متاع» أي: ما يتمتع به ثم يزول[1]. و«المآب»: المرجعُ وهو الجنةُ للمؤمنين.

﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ﴾ أي: بخيرٍ مما تقدمَ ذِكْرُه من متاعِ الدنيا لأنَّ ذلك فانٍ وهذا باقٍ. لَمَّا أَبْهَمَ في قوله «بخير من ذلكم» عَيَّنَ جهةَ الخيرية بقوله ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾. وقرىء بخفض: جناتِ فجاز أنْ يكونَ بدلاً من قوله «بخير» ويكون قوله [«للذين»] متعلقاً بقوله «بخير» فلا يكون استئناف كلام بخلاف رفع «جنات» فإنه مبتدأ و«للذين» خبره، والكلام مستأنف جواب كلام مقدر كأنه قيل: ما الخير؟ فقيل: لِلَّذين اتَّقَوْا عند رَبِّهم[2] جنات. ونَبَّأَ هنا تَعدَّتْ إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف

(١) عبارة ق: أي يمتع بها ثم تزول.

(٢) «عند ربهم» كتبت في الحاشية.

الجر، وبدأ بمقرِّ المتقين وهي الجنات، وذكر من صِفاتها أنها تجري من تحتها الأنهار، ثم بدأ بالأزواجِ اللاتي هُنَّ من أعظم الشهوات، إذ ذكرَ في الآية قبلها حُبَّ الشهوات من النساء، ووصفهن بالتطهير من دمِ الحيضِ وغيره، وأتبع ذلك بأعظمِ الأشياء وهو رضى الله تعالى عنهم، فانتقل من عالٍ إلى أعلى منه[1]. و«بصير بالعباد» أي: مُطَّلع على أعمالهم فيجازي كلاًّ بعمله.

ولما ذكر المتقين ذكرَ شيئاً من صفاتهم فبدأ بالإيمانِ الذي هو رأس التقوى ورَتَّبَ سؤالَ المغفرةِ عليه والوقاية من النار. ولمّا ذكر الإيمان بالقول أخبر بالوصف الدَّال على حبسِ النفس على ما هو شاقٌّ عليها من التكاليف وهو الصبر[2]. ثم ذكر صِدْقهم فيما أخبروا به من قولهم «ربنا إننا آمنا». وتقدم ذكر القنوت. وقوله «والمنفقين» أموالَهم في الطاعات «والمستغفرين» اللهَ لذنوبِهم في الأسحار، وهي أوقاتُ الإجابة. ألا ترى إلى قوله تعالى[3]: مَنْ يدعوني [٧٥/أ] فأستجيب له في حديث النزول. وقال الزمخشري[4] والواو المتوسطة بين الصفات للدلالةِ على كمالهم في كُلٍّ واحدة منها انتهى. ولا نعلم العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال!.

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ

---

(١) بعده في ق: وهو رضى الله تعالى.

(٢) ق: البصر.

(٣) لم أجده بنصّه وانظر في معناه رياض الصالحين ص٣٠٧، ٣١٩.

(٤) الكشاف ١: ٤١٧.

فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾﴾.

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ الآية. سبب نزولها أنَّ حَبْرين من الشام قَدِمَا المدينةَ فقال أحدهما للآخر: ما أشبه هذه بمدينة النبيِّ الخارج في آخرِ الزمان، ثم عرفا رسولَ الله ﷺ بالنعت فقالا: أنتَ محمد؟ قال: نعم. قالا: أنت أحمد؟ فقال: نعم. فقالا: نسألكَ عن شهادةٍ إنْ أخبرتنا بها آمَنَّا. فقال: سَلاَني. فقال أحدهما: أخبرنا عن أعظم الشهادة في كتابِ الله فنزلت فأسلما. و«شهد» هنا بمعنى أَعْلَمَ بانفرادهِ بالوحدانية وعطف عليه الملائكة وهم من العالم العلوي ثم أُولي العلم ويشمل الملائكة وغيرهم من الثقلين. وانتصبَ «قائماً» على الحالِ من الله وحده. قال الزمخشري[١]: وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه، أي: من الله، كقوله ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴿٩١﴾﴾ [البقرة] انتهى. ليس هذا من الحال المؤكدة لأنه ليس من باب ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴿١٥﴾﴾ [مريم] ولا من باب: أنا عبد الله شجاعاً، فليس «قائماً بالقسط» بمعنى «شهد» وليس مؤكداً مضمونَ الجملة السابقة في نحو: أنا عبد الله شجاعاً وهو زيد شجاعاً، وفي كونه حالاً من اسم الله قلق في التركيب إذْ يصير كقولك: أكل زيد طعاماً وعائشة وفاطمة جائعاً[٢]، فتفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالمفعول، وبين الحال وذي الحال بالمفعول والمعطوف، لكن بمشيئة[٣] كونها كلها معمولة لعاملٍ واحد.

---

(١) الكشاف ١ : ٤١٧.

(٢) ق: جاء معاً.

(٣) ق: يمشيه.

وقال الزمخشري: فإنْ قلت: قد جعلته حالاً من فاعل «شهد» فهل يصح أنْ ينتصبَ حالاً عن «هو» في «لا إله إلا هو»؟ قلت: نعم لأنها حالٌ مؤكدة، والحالُ المؤكدة لا تستدعي أنْ يكونَ في الجملة التي [هي] زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك: أنا عبد الله شجاعاً انتهى. يعني أنَّ الحالَ المؤكدة لا يكون العامل فيها النصب شيئاً من الجملة السابقة، وإنما تنتصب بعامل مُضْمَر تقديره: أحق أو نحوه مُضمراً بعد الجملة، وهذا قولُ الجمهور. والحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالةُ على معنى ملازم للمسند إليه الحكم أو شبيه بالملازم، فإنْ كان المتكلمُ بالجملة مُخبِراً عن نفسه فيقدر الفعل «أحق» مبنياً للمفعول نحو: أنا عبد الله شجاعاً أي: أحق شجاعاً، وإنْ كان مُخْبِراً عن غيره نحو: هو زيد شجاعاً فتقديره: أحقه شجاعاً.

وذهب الزجاج إلى أنَّ العاملَ في هذه الحال هو الخبر بما ضُمِّنَ من معنى المسمّى. وذهب ابن خروف إلى أنه المبتدأ بما ضُمِّنَ من معنى التنبيه. وجعله بعضهم حالاً من الجميع على اعتبار كل واحد واحد. ورُدَّ بأنه لو جاز ذلك لجاز: جاء القوم راكباً أي: كُلُّ واحدٍ منهم، وهذا لا تقولهُ العربُ.

ومعنى «بالقسط» بالعدل، و«أنه لا إله إلا هو» مفعول «شهد» وفصل به بين المعطوف عليه والمعطوف ليدل على الاعتناء بذكر المفعول وليدل على [تفاوتِ] درجةِ المتعاطفين بحيث لا ينسقان متجاورين[1]. وقرىء: شُهد مبنياً للمفعول، والمصدر المنسبك من «أنَّ» وما بعدها بدلٌ من لفظِ الجلالة أي: شُهد انفرادُه بالألوهية. وارتفع «والملائكة» على إضمار فِعْل أي: وشهد الملائكة، أو على الابتداء والخبر محذوف تقديره: والملائكة وأولو

(١) ق: متجاوزين.

العلم يشهدون.

وقرىء: شهداءَ[١] الله جمعاً منصوباً مُضافاً إلى الله تعالى، وجوّز أنْ يكون حالاً من «المستغفرين»[٢] أو على المدح وهو جمع شهيد أو شاهد. وقرىء: شهداءُ الله بالرفع على إضمار مبتدأ [محذوف] أي: هم شهداء[٣]. [وقرىء: شُهُداً] اللهَ بضم الشين والهاء ونصب الدال منوناً ونصب «الله». وقرىء: شُهد بضم الدال وبفتحها مضافاً لاسمِ الله، فالرفع على خبر مبتدأ أي: هم شُهدُ الله، والنصب على الحال، وهو جمع شهيد كنذير[٤] ونذر. وقرىء: شُهدٌ لله[٥] بضم الدال ونصبها وبلام الجر، ووجه رفع «الملائكة» في هاتين القراءتين بالعطف على الضمير المستكن في «شهداء».

وتقدم[٦] توجيه رفع «الملائكة» على إضمار الفعل أو على إضمار [٧٥/ب] الخبر. وقرىء: إنه بكسر الهمزة. وقرىء: أنْ لا إله بحذف الضمير، وخُرِّجَ نَصْب «قائماً» على أنه حال من «هو» أو صفة للمنفي[٧]، وهو بعيدٌ جداً، أو من الجميع على اعتبار كل واحد واحد، وهو أبعدُ مما قبله. وأجاز الزمخشري انتصاب «قائماً» على المدح وقال[٨]: فإن قلت:

---

(١) ق: شهد.

(٢) الآية السابقة.

(٣) ق: شهد.

(٤) ق: أي كنذير.

(٥) ق: الله.

(٦) ق: أو تقدم.

(٧) ق: من المنفي.

(٨) الكشاف ١: ٤١٧.

أليس من حق المنتصب على المدح أنْ يكون معرفةً كقولك: الحمد لله الحميد، «إنَّا معشرَ الأنبياء لا نورث»[١]،

إنا بني نهشل لا ندّعي لأب[٢] [من البسيط]

قلت: قد جاء نكرة في قول الهذلي[٣]: [من المتقارب]

ونـأوي إلـى نسـوةٍ عُطَّـلٍ وشعثاً مراضيعَ مِثْلَ السّعالي

انتهى سؤاله وجوابه. وفي ذلك تخليطٌ وذلك أنه لم يفرق بين المنصوبِ على المدح أو الذم أو الترحُّم، وبين المنصوبِ على الاختصاص وجعل حكمها واحداً وأورد مثالاً من المنصوب على المدح وهو: الحمد لله الحميد، ومثالين من المنصوب على الاختصاص وهما: إنا معشر الأنبياء لا نورث،

إنّا بني نهشل لا ندّعي لأب

والذي ذكره النحويون أنَّ المنصوبَ على المدح أو الذم أو الترحُّم قد يكونُ معرفةً وقبله معرفة يصلح أنْ يكون تابعاً لها وقد لا يصلح، وقد يكون نكرةً كذلك، وقد يكون نكرة وقبلها معرفة فلا يصلح أنْ يكونَ نعتاً لها نحو

(١) في صحيح الجامع الصغير ٦: ٣٧ «النبي لا يورث».

(٢) البيت لبشامة بن حزن النهشلي في شرح حماسة المرزوقي ١: ١٠٢، وعجزه:

عنه ولا هو بالآباء يشرينا

(٣) أصل عبارة الكشاف ١: ٤١٧: قد جاء نكرة كما جاء معرفة وأنشد سيبويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلي. والبيت لأمية بن أبي عائذ، شرح ديوان الهذليين ٢: ٥٠٧، وانظر الكتاب ١: ٣٩٩.

قول النابغة(١): [من الطويل]

أُقارِعُ عوفٍ لا أُحاول غيرها وجوهُ قرودٍ تبتغي مَنْ تُجادع

فانتصب «وجوه قرود» على الذم وقبله معرفة وهو قوله «أقارع عوف».

وأما المنصوب على الاختصاص فَنَصُّوا على أنه لا يكون نكرةً ولا مُبْهَماً ولا يكون إلا مُعَرَّفاً بالألفِ واللام أو بالإضافة أو بالعلمية أو بأي، ولا يكون إلا بعد ضمير متكلم مختصّ به أو مشارك فيه، وربما أتى بعد ضمير مخاطب. وأما انتصابه على أنه صفة للمنفي فقال الزمخشري(٢): فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفة للمنفي كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسطِ إلا هو؟ قلت: لا يبعدُ، فقد رأيناهم يتَّسعون في الفصلِ بين الصفةِ والموصوف. ثم قال: وهو أوجه من انتصابه عن فاعل «شهد» وكذلك انتصابه على المدح انتهى.

وكان قد مثّل في الفصل بين الصفة والموصوف بقوله: لا رجل إلا عبد الله شجاعاً. ويعني أن انتصاب(٣) «قائماً» على أنه صفة لقوله «إله»، وكونه(٤) انتصب على المدح أوجه من انتصابه على الحال من فاعل «شهد» وهو «الله». وهذا الذي ذكره لا يجوز لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما «والملائكة وأولو العلم» وليسا معمولين لشيءٍ من جملة «لا إله إلا هو» بل هما معمولان لـ«شهد» وهو نظير: عرف

(١) ديوانه ص٥٠. وفي ق: تخادع.

(٢) الكشاف ١: ٤١٧.

(٣) ق: انتصابه.

(٤) ق: أو لكونه.

زيد أن هنداً خارجة وعمرو وجعفر التميميّة، فتفصل بين هند والتميمية بأجنبي ليس داخلاً في حَيِّز ما عمل فيها وفي خبره وهما عمرو[١] وجعفر المرفوعان «يعرف» المعطوفان على «زيد». وأما المثال الذي مثّل به وهو: لا رجل إلا عبدالله شجاعاً فليس نظير تخريجه في الآية، لأن قولك: إلا عبدالله بدل على الموضع من «لا رجل» فهو تابع على الموضع فليس بأجنبي. على أنَّ في جواز هذا التركيب نظراً لأنه بدل «وشجاعا»[٢] وصف.

والقاعدةُ أنه إذا اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّمَ الوصفُ على البدل، وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح فصار من جملة أخرى على هذا المذهب. وأما انتصابه على القطع فلا يجيء إلا على مذهبِ الكوفيين وقد أبطله البصريون. والأوْلى من هذه الأقوالِ كُلِّها أن يكون منصوباً على الحال من اسم الله والعامل فيه «شهد» وهو قول الجمهور. وأما قراءة عبدالله: القائم بالقسط فَرَفْعُه على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو القائم بالقسط. وقال الزمخشري[٣] وغيره إنه بدل من «هو». ولا يجوز ذلك لأن فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبيٍ وهو المعطوفان لأنهما معمولان لغيرِ العاملِ في المبدل منه. ولو كان العامل في المعطوف هو [٧٦/أ] العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قدّم البدل على العطف لو قلت: جاء زيد وعائشة أخوك لم يجز، إنما الكلام: جاء زيد أخوك وعائشة.

---

(١) ق: وعمرو.

(٢) ق: وشجاع.

(٣) الكشاف ١ : ٤١٧.

وقال الزمخشري(١): فإن قلت: [لِمَ] جازَ إفرادُه بنصبِ الحال دون المعطوفين عليه، ولو قلت: جاءني زيد وعمرو راكباً لم يجز؟ قلت: إنما جاز هذا لعدم الإلباس كما جاز في قوله ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۝٧٢﴾ [الأنبياء] إن انتصب «نافلة» حالاً عن «يعقوب»، ولو قلت: جاءني زيد وهند راكباً، جاز لتمييزه بالذكورة انتهى كلامه. وما ذكر من قوله في: جاءني زيد وعمرو راكباً أنه لا يجوز ليس كما ذكر، بل هذا جائزٌ لأنَّ الحالَ قَيْدٌ فيمن وقع منه أو به الفعل أو ما أشبهه، وإذا كان قيداً فإنه يُحملُ على أقربِ مذكورٍ ويكون «راكباً» حالاً مما يليه، ولا فرقَ في ذلك بين الحال والصفة. لو قلت: جاءني زيد وعمرو الطويل، لكان «الطويل» صفة لعمرو، ولا تقول: لا تجوز هذه المسألة لأنه يلبس، بل لا لبس في هذا وهو جائز فكذلك الحال.

وأما قوله في «نافلة» إنه انتصب حالاً عن «يعقوب» فلا يتعين أنْ يكون حالاً عن «يعقوب» إذ يحتمل أن يكون «نافلة» مصدراً كالعافية والعاقبة ومعناه زيادة فيكون ذلك شاملاً لإسحاق ويعقوب لأنهما زِيْدَا لإبراهيمَ بعد ابنهِ إسماعيل وغيره، إذْ كان إنما جاء له إسحاق على الكبر وبعد أن عجزت سارة فأيست من الولادة. ولما ذكر شهادة الله والملائكة وأولي(٢) العلم بانحصار الألوهية فيه تعالى، أخبر بتقرير ذلك بقوله «لا إلا إلا هو» وفيه ضربٌ من التأكيد لما سبق. ثم ذكر «العزيز» وهو الذي لا يُغَالَبُ أو الذي [هو] عديم النظير. و«الحكيم» هو الذي يضع الأشياء بحكمته مواضعها. وارتفع «العزيز» على إضمار: هو.

(١) الكشاف ١: ٤١٧.
(٢) ق: وأولو.

﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ ﴾ أي: إنَّ الشرعَ المقبولَ عند الله هو الإسلام أي: الانقياد لأمرِ الله تعالى ونهيه واعتقاد ما جاءتْ به الرُّسُلُ من صفاتِ الله تعالى والبعث والجزاء. وقرىء: أن الدين، ولهم في إعرابه اضطرابات، وقد اخترنا أنه متعلق بـ«الحكيم» وهي صفة مبالغة، ويكون على إضمارِ حرفِ الجر أي: الحاكم بأن الدين عند الله الإسلام. وأشبه ما قالوه أن يكون «أن الدين» بدل من قوله «أنه لا إله إلا هو»، وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصلِ بين البدل والمبدل منه.

ولما شهد تعالى لنفسِه بالوحدانية وشهد له الملائكة وأولو العلم، حكم أنَّ الدين المقبول عنده هو الإسلام، فلا ينبغي لأحدٍ أنْ يعدل عنه ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ۝٨٥﴾ [آل عمران]. وعدل عن صيغة الحاكم إلى[1] «الحكيم» لأجلِ المبالغةِ ولمناسبة «العزيز». ومعنى المبالغة تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع أنَّ الدين عنده هو الإسلام إذْ حكم في كل شريعة بذلك. وفي «البحر» الذي هذا «النهر» مُلَخَّصٌ منه ما نصُّه[2] «وأما قراءة الكسائي ومَنْ وافقه في نصب «أنه» «وأنّ»[3] فقال أبو علي الفارسي: إنْ شئت جعلته من بدل الشيء من الشيء وهو هو، ألا ترى أنَّ الدينَ الذي هو الإسلام يتضمنُ التوحيدَ والعدلَ وهو هو في المعنى، وإنْ شئت جعلته من بدل الاشتمال لأنَّ الإسلامَ يشتملُ على التوحيد والعدل، وإنْ شئت جعلته بدلاً من القسط لأن الدين الذي هو الإسلام قِسْطٌ وعدل فيكون أيضاً من بدل الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة». انتهت تخريجاتُ الفارسي وهو معتزليٌّ

---

(١) ق: أي.

(٢) البحر المحيط ٢: ٤٠٧ وما بعدها.

(٣) في قوله «شهد الله أنه» وقوله «إنّ الدين عند الله الإسلام».

فلذلك يشتمل[١] كلامه على ألفاظِ المعتزلةِ من التوحيدِ والعدلِ، وعلى البدل من «أنه لا إله إلا هو» خرّجه غيره أيضاً. وليس بجيدٍ لأنه يؤدي إلى تركيبٍ بعيد أنْ يأتي مثله في كلام[٢] العرب وهو: عرف زيد أنه لا شجاع إلا هو وبنو تميم وبنو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلا هو البطل المحامي، وأنَّ الخصلةَ الحميدة هي البسالة. وتقريب[٣] [٧٦/ب] هذا المثال: ضرب زيد عائشة والعمران حنقاً أختك. «فحنقاً»[٤] حالٌ من «زيد» و«أختك» بدل من «عائشة» ففصل بين البدل والمبدل منه بالعطفِ وهو لا يجوزُ، وبالحال لغير المبدل منه وهو لا يجوز لأنه فصلٌ بأجنبي بين المبدل منه والبدل. وخرّجه الطبريُّ على حذف حرف العطف والتقدير: وأنَّ الدين.

قال ابن عطية: وهذا ضعيف انتهى. ولم يبين وجه ضعفه. ووجه ضعفه أنه متنافرُ التركيبِ مع إضمار حرف العطف فيفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك الفاعل في الفاعلية، وبجملتي الاعتراض، وصار في التركيب دون مراعاة الفصل نحو: أكل زيد خبزاً وعمروٌ سمكاً، وأصل التركيب: أكل زيد وعمرو خبزاً وسمكاً، فإنْ فصلنا[٥] بين قولك «وعمرو» وبين قولك «وسمكاً» شنع التركيب، وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح. وقرأ ابن عباس: إنه بالكسر، أن الدين بالفتح، وخرّج على أن الدين عند الله هو

(١) ق: يشمل.
(٢) ق: الكلام.
(٣) مكررة في ق.
(٤) ق في الموضعين: خنقاً.
(٥) ق: فصلها.

معمول[١] «شهد». ويكونُ في الكلامِ اعتراضانِ أحدهما بين المعطوف عليه والمعطوف وهو «أنه[٢] لا إله إلا هو» والثاني بين المعطوف والحال وبين المفعول لـ«شهد» وهو «لا إله هو العزيز الحكيم». وإذا أعربنا «العزيز» خبر مبتدأ محذوف كان ذلك ثلاثة[٣] اعتراضات انتهى ما خرّجت عليه قراءة ابن عباس أيضاً. فانظر إلى هذه التوجيهاتِ البعيدة التي لا يقدر أحدٌ أنْ يأتي لها بنظيرٍ من كلامِ العرب وإنما حَملَ على ذلك العجمةُ وعدمُ الإمعانِ في تراكيبِ كلامِ العربِ وحفظ أشعارها.

وقد أشرنا في خطبة هذا الكتاب إلى أنه لن يكفي النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب بل لا بُدَّ من الاطلاع على كلامِ العربِ والتَّطَبُّع بطباعِها والاستكثار من ذلك. والذي خرّجت عليه قراءة: أن الدين بالفتح هو أنْ يكون الكلام في موضع المعمول «للحكيم» على إسقاطِ حرفِ الجر أي: بأنَّ، لأن «الحكيم» فعيل للمبالغة كالعليم والسميع والخبير كما قال تعالى ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود] وقال ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل]. والتقدير: لا إله إلا هو العزيز الحاكم أن الدين عند الله الإسلام.

ولما شهدَ تعالى لنفسِه بالوحدانية وشهدَ له بذلك الملائكةُ وأولو العلم، حكم أنَّ الدين المقبول عنده هو الإسلام فلا ينبغي لأحدٍ أنْ يعدل عنه ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ۝٨٥﴾ [آل عمران]. فإن قلت: لِمَ حملت «الحكيم» على أنه محوّل من فاعل إلى فعيل للمبالغة، وهَلاَّ جعلته فعيلاً

(١) ق: محمول.

(٢) مكررة في ق.

(٣) ق: ثلاث.

بمعنى مُفْعِل فيكون معناه المُحكِم[(١)] كما قالوا في أليم إنه بمعنى مؤلم، وفي سميع من قول الشاعر[(٢)]: [من الوافر]

أَمِن ريحانةَ الداعي السميعُ

أي: المسمع؟. فالجوابُ أنه لا نُسَلِّمُ أنَّ فعيلاً يأتي بمعنى مُفعِل، وقد يُؤوّل سميع وأليم على غير مُفعِل، ولئن سلَّمنا ذلك فهو من الندور والشذوذ بحيث لا ينقاس. وأما فعيل المحوّل من فاعل للمبالغة فهو منقاس كثير جداً خارج عن الحصر كعليم وسميع وقدير وخبير وحفيظ في ألفاظ لا تحصر.

وأيضاً فإن العربيَّ القحَّ الباقي على سليقته لم يفهم من حكيم إلا أنه محوّل للمبالغةِ من حاكم، ألا ترى أنه لما سمع قارئاً يقرأ: والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما جزاءاً بما كسبا نكالاً من الله واللهُ غفورٌ رحيم، أنكرَ أنْ تكونَ فاصلةُ هذا التركيب السابقة «والله غفور رحيم» فقيل له: التلاوة ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٣٨﴾ [المائدة] فقال: هكذا[(٣)] يكونُ، عَزَّ فَحَكَمَ. ففهم من «حكيم» أنه محوّل للمبالغة من حاكم، وفَهْم هذا العربي حجة قاطعة بما قلناه. وكذا نقول على قراءة ابن عباس ولا نجعل «أن الدين» معمولاً «لشهد» كما زعموا [وأنَّ] «أنه لا إله إلا هو» اعتراض، وأنه بين المعطوف والحال وبين «أن الدين» اعتراض آخر أو اعتراضان، بل نقول: معمول «شهد» هو «إنه» بالكسر على تخريج من خرّج أن «شهد» لما كان بمعنى القول كسر ما بعدها إجراءً لها [٧٧/أ] مجرى القول، أو نقول: «إنه»

---

(١) ق: الحكم.

(٢) هو عمرو بن معد يكرب، والبيت في اللسان (سمع) وتمامه:

يؤرّقني وأصحابي هجوعُ

(٣) ق: هذا.

معمول لها وعلّقت، ولم تدخل اللام في الخبر لأنه منفي بخلافِ أنْ لو كان مثبتاً فإنك تقول: شهدت إنَّ زيداً لمنطلق، فتعلق بإنَّ مع وجود اللام، لأنه لو لم تكن اللام لفتحت أنّ فقلت: شهدت أن زيداً منطلق. فمن قرأ بفتح «أنه» فإنه لم يَنْوِ التعليق، ومن كسر فإنه نوى التعليق، ولم تدخل اللام في الخبر لأنه منفي كما ذكرنا.

﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ عام في أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وأن المختلف فيه هو الإسلام وقد تنكّبوا إلى غيرهِ من الأديان فانقسمت اليهودُ إلى قرائي وربّاني [وسمرة] وانقسمت النصارى إلى ملكي ويعقوبي ونسطوري، وكل طائفةٍ تكفِّرُ مَنْ خالفها بعد أن كانت اليهودُ أمةً واحدة والنصارى كذلك. والعِلْمُ الذي جاءهم هو كتب الله المنزلة من التوراةِ والزبورِ والإنجيل، والحامل على اختلافهم هو البغي وهو الظلم الواقع من بعضهم لبعض. وتقدم إعراب «بغياً» بعد الاستثناء في سورة البقرة[١].

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ عام في كُلِّ كافرٍ فلا يخصُّ المختلفين ولا غيرهم. و﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ كناية عن المجازاة في الآخرة. والجملة جواب الشرط، والضمير العائد على اسم الشرط محذوف تقديره: سريع الحساب له.

﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ﴾ الظاهرُ عَوْدُ الضمير على أهلِ الكتاب ويحتمل العموم. ومعنى ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ انقدتُ وأطعتُ وخضعتُ لله تعالى. وعبّر بالوجه عن جميع ذاته لأنه أشرف الأعضاء. ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ معطوف على الضمير في

---

(١) انظر تفسير الآية ٢١٣ من البقرة.

«أسلمت» قاله الزمخشري وابن عطية[١]، وبدأ به ولا يجوز لأنه يلزم منه المشاركة في المفعول الذي هو «وجهي» وهو لا يجوز بل المعنى: وأَسْلَمَ مَن اتَّبعني وجهَهُ لله. فالأحسن أن يكون «من» في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالةِ ما قبله عليه، التقدير: ومَن اتبعني أسلم وجهه لله. فيكون إخباراً[٢] منه عليه السلام لأنه وإياهم أسلموا وجوههم لله. وأجاز الزمخشري[٣] أن تكون الواو واو مع، وهو لا يجوز لأنه يلزم منه المشاركة في المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: أكلتُ رغيفاً وعَمْراً، أي: مع عمرو، ودلَّ ذلك على أنه مشارك لكَ في أكلِ الرغيف. والمراد بالأميين مَنْ ليس من أهلِ الكتاب من مشركي العرب وغيرهم.

﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ تقريرٌ في ضمنه الأمرُ أي: أسلموا فقد أتاكم من البيِّناتِ ما يُوجبُ الإسلامَ. ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا﴾ أي: دخلوا في شريعة الإسلام ﴿فَقَدِ ٱهْتَدَوا﴾ أي: حصلت لهم الهداية. ﴿وَإِن تَوَلَّوْا﴾ أي: لا يضرونك بتولِّيهم عن الإسلام ولا يلزمك[٤] إلا تنبيههم للهدايةِ بما تبلّغ عن ربك.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ فيه وعيدٌ وتهديدٌ شديد لمن تولَّى عن الإسلام، ووعدٌ[٥] بالخير لمن أسلم إذْ معناه أنَّ الله مُطَّلعٌ على أحوالِ عبيدهِ فيجازيهم بما تقتضي حكمته.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ

(١) الكشاف ١: ٤١٩، والمحرر الوجيز ٢: ٣٦٨.
(٢) ق: إخبار.
(٣) انظر الكشاف ١: ٤١٩.
(٤) ق: يلزم.
(٥) ق: ووعيد.

﴿ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾ ذكر أولاً أعظم الأوصاف المذكورة في هذه الآية وهو الكفر بآياتِ الله ثم قَتْل الأنبياء الذين أظهروا آيات الله وهي المعجزات الدالّة على صدقهم، ثم قَتْل من أمر بالقسط وهو العدل. وهذه أوصافُ أسلافهم وهم عالمون بها، فنعى على أهل الكتاب المعاصرين لرسول الله ﷺ فعل أسلافهم ذلك، وجعلوا كمن باشر ذلك. وجاء هنا «بغير حق» بالتنكير، وفي البقرة بالتعريف[1] لأن الجملة هنا أُخرجت مخرجَ الشرطِ وهو عام لا يتخصص، فناسبَ أنْ يكون المنفي بصيغة التنكير حتى يكون عاماً، وهناك جاء في صورةِ الخبرِ عن ناسٍ معهودين وذلك قوله «ذلك بأنهم كانوا يكفرون» الآية. و«بغير حق» حال مؤكدة كالتي في البقرة لأنَّ قتلَ نبيٍّ لا يكونُ بحقٍّ.

﴿فَبَشِّرْهُم﴾ الخطابُ للنبيِّ ﷺ. وضمير المفعول عائد على أسلافهم وهو في المعنى لهم لأنهم راضون بفعل أسلافهم. ودخول الفاء دليلٌ على أنه أُريد بـ«الذين» العموم.

وقُرِىء: [حبطت] بفتح الباء. و﴿نَّٰصِرِينَ﴾ جمع ناصر، وهو أَوْلى من الإفراد لأنه رأس آية وبإزاء [٧٧/ب] شفعاء المؤمنين[2]. وإذا انتفى النفع من جمع فانتفاؤه من واحدِ أَوْلى.

---

(١) في قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴿٦١﴾﴾ [البقرة].

(٢) أي بإزاء من للمؤمنين من الشفعاء الذين هم الملائكة والأنبياء وصالحو المؤمنين.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾.

﴿ أُوتُوا۟ ﴾ الضميرُ لليهود. والنصيبُ: الحظُّ. و«مِن» للتبعيض. و«الكتاب»: التوراة. و«يدعون» حال. و﴿ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ التوراة أو القرآن. والضمير في «ليحكم» عائدٌ على كتاب الله. وقرىء: ليُحكم مبنياً للمفعول. ونسب(١) التولِّي إلى فريقٍ منهم لأنَّ منهم مَنْ أسلم كعبد الله بن سلام. ﴿ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ جملة حالية مؤكدة، ولأن(٢) التولّي كان بالأبدان والإعراض بالقلوبِ فثبت التغاير بينهما.

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الإشارةُ إلى التولِّي والإعراض بسبب هذه الأقوال الباطلة وتسهيلهم على أنفسهم العذاب وطمعهم في الخروج من النار بعد أيام قلائل. وجاء هنا «معدودات» بالجمع وهناك «معدودة»(٣) بالصفة التي لا تصلح للواحدة من المؤنث، وهما فصيحان.

﴿ مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾ أي: ما كانوا يختلقون من الكذب كقولهم هذا وقولهم ﴿ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ [المائدة] وغير ذلك.

﴿ فَكَيْفَ ﴾ يجوز أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ والتقدير: فكيف يصنعون، وفي موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوفٍ والتقديرُ: فكيف حالهم. و«إذا»

---

(١) ق: والنسب.

(٢) ق: أو لأن.

(٣) في قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴿٨٠﴾ ﴾ [البقرة].

معمول لذلك المحذوف. ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ وهو يوم القيامة، أي: لجزاءِ يومٍ.

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾﴾.

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ سبب نزولها ما أخبر عليه السلام من ظهورِ مُلْكِ أمته على قصورِ العجمِ وعلى قصورِ الروم وقصورِ اليمن من الضرباتِ التي ضربها على الصخرةِ يومَ الخندقِ فبرقت ثلاث مرات. رأى عليه السلام تلكَ القصور فَعَيَّرَهُ المنافقون بأنه يحفرُ الخندق ويضربُ بالمعول[1] ويخبر أنَّ مُلْكَ أمته يكونُ بالمواضع المذكورة. و«اللهم» منادى و«ما» زائدة، ولا يجمع بينها وبين حرف النداء في مذهب البصريين. قال ابن عطية[2]: اجتمعوا على أنها - يعني «اللهم» - مضمومة الهاء مشدّدة الميم المفتوحة وأنها منادى انتهى. ما ذكره من الإجماع على تشديد ميمها قد نقل الفراء تخفيف ميمها في بعض اللغات، قال[3]: وأنشدني بعضهم:

[من المخلّع البسيط]

كحلفةٍ من أبي رياحٍ   يسمعها اللهمَ الكبارِ

---

(١) ق: بالمعمول.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٣٧٤.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٠٤. والبيت للأعشى في ديوانه ص٣١٩، وروايته:

يسمعها لاهُه الكُبار

كما سيأتي بعد.

قال الرادّ عليه: تخفيفُ الميم خطأٌ فاحش خصوصاً عند الفراء لأن عنده أن الميم هي التي في أمّنا[١] إذ لا يحتمل التخفيف أن الميم فيه بقية أمّنا قال: والرواية الصحيحة:

يسمعها لاهُه الكُبارُ

انتهى. وإنْ صحَّ هذا البيت الذي أنشده الفراء عن العرب فإن فيه شذوذاً[٢] آخر من حيث استعماله في غير النداء، ألا ترى أن جعله في هذا البيت فاعلاً بالفعل الذي قبله. و«مالك» منصوب على أنه منادى ثانٍ فلا يجوز عند سيبويه نصبه على أن يكون صفة لقوله «اللهم».

ومعنى «مالك الملك» أي: يتصرفُ كما يريد ولذلك جاء تبيين التصرف بعد قوله ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ الآية، وجاء فيها مقابلة الإيتاءِ بالنَّزْعِ[٣] والإذلال بالإعزاز، ثم ختم بقدرته العامة الناشىء عنها ما ذكر.

وقوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ اقتصر عليه لأنَّ الآيةَ في معنى المدح وإنْ كان عزّ وجلّ بيده الخيرُ والشرُّ على مذهبِ أهل السنّة. قال الزمخشري[٤]: فإن قلت: كيف قال «بيدك الخير» [فذكر الخير] دون الشر؟ قلت: لأنَّ الكلامَ إنما وقع في الخير الذي يسوقُه إلى المؤمنينَ وهو الذي أنكرته الكَفَرةُ وقال: بيدك الخير تؤتيه أولياءكَ على رغم من أعدائك، ولأنَّ أفعالَ الله تعالى كلها

(١) الميم في «اللهم» عند الفراء هي من قوله: يا الله أمّنا بخير، وانظر خزانة الأدب ١: ٣٤٥.
(٢) ق: شذوذ.
(٣) ق: لنزع.
(٤) الكشاف ١: ٤٢٢.

من نافعٍ وضارّ صادر عن الحكمة والمصلحة فهو خير كله انتهى كلامه. وهذا يدافع آخره أوله لأنه ذكر السؤال ثم اقتصر على ذِكْرِ الخيرِ دون الشر وأجاب بالجوابِ الأول وذلك يدل على أنَّ بيده تعالى الخير والشر وإنما كان اقتصاره على الخير لأنَّ [٧٨/أ] الكلام إنما وقع فيما يسوقُه تعالى من الخير للمؤمنين فناسبَ الاقتصار على ذِكْرِ الخير فقط، وأجاب بالجواب الثاني وذلك يدل على أنه تعالى جميع أفعاله خير ليس فيها شرّ، وهذا الجواب ينافي الأول.

﴿تُولِجُ﴾ الولوجُ: الدخولُ، وهو هنا كناية عن أنَّ ما نقصَ من الليل زِيْدَ في النهار، وما نقص من النهار زيد في الليل. وذكروا اختلافاً كثيراً في الحي والميت، والذي نختاره أنه أُريدَ به التوالد فيخرج الذي قامت به حياة من الميت وهو الذي يأتي عليه الموتُ ويؤولُ إليه، فيكون هذا مجازاً باعتبار المآل، ويخرج الميت الذي هو سيموت - وهذا مجاز - من الحَيِّ الذي قامت به حياة. وظاهره التوالدُ الإنسانيُّ، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ﴾ فأتى بـ«من» التي تطلق على العقلاء؟.

﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾.

﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ أي: بالمعاملة الحسنة في الأفعال لقرابةٍ أو صداقة، وأما بالقلب فمنهيٌّ عنه ولا يصدرُ ذلك عن مؤمنٍ؛ بل المؤمنُ يوالي المؤمنَ بالمودَّةِ في الأفعالِ وبالقلب. ثم توعّد تعالى بقوله ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ أي: موالاة الكفار ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ أي: هو بريء من الله

تعالى. قال ابن عطية[١]: «فليس من الله في شيء» معناه في شيء مرضيٍّ على الكمالِ والصواب، وهذا كما قال النبي ﷺ: «من غشنا فليس منّا»[٢]. وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرهُ: فليس من القرب إلى الله والتزلُّف ونحو هذا. وقوله «في شيء» هو في موضعِ نصبٍ على الحال من الضمير الذي في قوله «ليس من الله» انتهى.

هذا الكلام مضطرب لأن تقديره: فليس من التقرب إلى الله، يقتضي انْ لا يكون [«في شيء»] خبراً فيبقى «ليس» على قوله لا يكون لها خبر وذلك لا يجوز. وتشبيهه بقوله صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس منّا» ليس بجيّدٍ لأن «منا» خبر «ليس» وتستدل به الفائدة، وفي الآية ليس كذلك بل الخبر «في شيء» فليس الحديث كالآية، وكذلك قوله[٣]: [من الوافر]

إذا حاولتَ في أَسَدٍ فجوراً فإني لستُ منك ولستَ منّي

وقرىء: لا يتخذ بالرفع في الذال على النفي والمراد به النهي. وفي قوله: «فليس من الله» محذوف تقديره: مِنْ ولايةِ اللهِ في شيء.

و﴿ مِن دُونِ ﴾ متعلق بقوله «لا يتخذ» والمعنى: من مكان دون مكان المؤمنين.

﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ﴾ استثناء مفرغ من المفعول [له] والمعنى: لا يتخذ مؤمنٌ كافراً لشيءٍ من الأشياء إلا لسبب التقيّة فيجوز إظهار الموالاةِ باللفظِ والفِعل دونَ ما ينعقد عليه القلب. وقال ابن عباس: التقيةُ هنا المداراةُ ظاهراً،

(١) المحرر الوجيز ٢: ٣٨٠.
(٢) صحيح الجامع الصغير ٥: ٣٢٥.
(٣) البيت للنابغة في ديوانه ص١٩٩.

وقال: يكون مع الكفار أو بين أظهرهم فيتَّقيهم بلسانِه ولا مودَّة لهم في قلبِه. و«تتقوا» خطابٌ وهو التفات لأنه خرج من الغيبة إلى الخطاب ولو جاء على نظم الأول لكان: إلا أنْ يتقوا، بالياء المعجمة من أسفل. وهذا النوعُ في غايةِ الفصاحة لأنه لما كان المؤمنون نُهوا عن فِعْلِ ما لا يجوز جعل ذلك في اسم غائب فلم يواجهوا بالنهي، ولما وقعت المسامحةُ والإذنُ في بعضِ ذلك وُجِهُوا بذلك إيذاناً بِلُطْفِ الله بهم وتشريفاً بخطابه إياهم.

وقرىء: تقْاة وتقية. وأصل «تقاة» وقية أبدلت الواو فيها تاءً. وهما مصدران جاءا على غيرِ المصدرِ، لأنه لو جاء على «تتقوا» لكان اتّقاءً. وتجويز أبي علي أن يكون «تقاة» جمعاً لتقيّ فيكون نصبه على الحال المؤكدة بعيدٌ لأنه يكون مثل كميّ وكماة وهو شاذ، وقياس تقيّ أن يقال أتقياء كغني وأغنياء. وقال الزمخشري(١): إلاَّ أنْ تخافوا من جهتهم أمراً يجب اتّقاؤه. فنصب «تقاة» على أنه مفعول به ويدل على المصدرية قوله تعالى ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿وَيُحَذِّرُكُمُ[٧٨/ ب] ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ قال ابن عباس: بَطْشَهُ.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ أي: الصيرورة والمرجع فيجازيكم إن ارتكبتم موالاتهم بعد النهي.

﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٣٠﴾ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ

---

(١) الكشاف ١: ٤٢٢.

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾.

﴿قُلۡ إِن تُخۡفُواْ﴾ الآية، تقدم تفسيرُ نظيرها في البقرة[1]. والمعنى أنه تعالى مُطَّلع على خفايا الأمور وجلاياها ومرتب عليها الثواب والعقاب. ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ذكر عموماً بعد خصوص وختمها بسعةِ قدرته تعالى.

«يوم تجد» يضعف نصبه بقوله «ويحذركم» لطول الفصل، هذا من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فلأنَّ التحذيرَ موجود واليوم فلا يصحّ له العمل فيه. ويضعف انتصابه بـ«المصير» للفصل بين المصدر ومعموله. ويضعف نصبه بـ«قدير» لأن قدرته على كل شيء لا تختص[2] بيوم [دون يوم] بل هو تعالى متصف بالقدرة دائماً. وأما نصبه بإضمارِ فعلٍ فالإضمار على خلاف الأصل، وهذه أقوال للمعربين.

وقال الزمخشري[3]: «يوم تجد» منصوب بـ«تود» والضمير في «بينه» [لليوم] أي: يوم القيامة حين تجدُ كُلُّ نفسٍ خيرها وشرّها حاضرين تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهو له أمداً بعيداً انتهى هذا التخريج. والظاهر في بادىء النظر حسنه وترجيحه إذْ يظهر أنه ليس فيه شيء من مضعفات الأقوال السابقة لكن في جواز هذه المسألة ونظائرها خلاف مذكور في النحو.

وأجاز الزمخشري وابن عطية أن تكون «ما» موصولة مبتدأة وخبرها «تود» وبدأ بذلك [أبو البقاء] واتفقا على أنه لا يجوز أن يكون «وما عملت من

---

(١) انظر تفسير الآية ٢٨٤ من البقرة.

(٢) ق: تخص.

(٣) الكشاف ١ : ٤٢٣.

سوء» شرطاً، قال الزمخشري[١]: لارتفاع [«تود»]، وقال ابن عطية[٢]: لأن الفعل مستقبل مرفوع [والشرط] يقتضي جزمه اللهم إلا أن يقدر في الكلام محذوف أي: فهي تودّ وفي ذلك ضعف انتهى كلامه.

وظهر من كلامهما امتناع الشرط لأجل رفع «تود» وهو في الكلام جائز مسموع من العرب، لكن امتناعه هنا لغير ذلك وهو أن ارتفاعه على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لا نفس الجواب فنقول: إذا كان «تود» منوياً به التقديم أدّى إلى تقديم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أنَّ الضمير في قوله «وبينه» عائد على اسم الشرط الذي هو «ما» فيصير التقدير: تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء، فيلزم من هذا التقدير[٣] تقدم المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز. فإن قلت: لِمَ لا يجوز ذلك والضمير قد تأخّر عن اسم الشرط وإن كانت نيته[٤] التقديم فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله، وذلك نظير: ضرب زيداً غلامه، فالفاعل رتبته التقديم ووجب تأخيره لصحة عود الضمير؟.

فالجواب أن اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير، فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل بل إنما تعمل في جملة الجزاء، وجملة الدليل لا موضع لها من

---

(١) انظر الكشاف ١: ٤٢٣.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٣٨٤.

(٣) ق: التقديم.

(٤) ق: بنيّة.

الإعراب. وإذا كان هذا تدافع الأمر لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعا، وهذا بخلاف: ضرب زيداً غلامُه وهي[١] جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً فكل واحد منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز عند بعضهم: ضرب غلامها هنداً لاشتراك[٢] الفاعل المضاف للضمير والمفعول الذي عاد عليه الضمير في العامل، وامتنع: ضرب غلامها جار هند لعدم الاشتراك في العامل، فهذا فرق ما بين المسألتين ولا يحفظ من لسان العرب: أود لو أني أكرمه أياً ضربتْ [٧٩/أ] هندٌ، لأنه يلزم منه تقديم الضمير على مفسّره في غير المواضع التي ذكرها النحويون فلذلك لا يجوز تأخيره.

وقرىء: من سوء ودّت، فعلى هذا يجوز أن تكون «ما» شرطية مفعولة بـ«عملت» ومبتدأ على مذهب الفراء والضمير العائد محذوف أي عملَتْه لأنه يجيز ذلك في فصيح الكلام. وفي الكلام حذف تقديره: محضراً تسرّ به ومن سوء محضراً، حذف «تسرّ به» من الأول و«محضراً» من الثاني والمعنى: من سوء محضراً تكرهه.

وعبّر عن فرط الكراهة بقوله: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾. و«لو» على قول الجمهور حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وجوابها محذوف تقديره: لسرّت به. ومفعول «تود» محذوف تقديره: تودّ تباعد ما بينهما. ومن ذهب إلى أن «لو» مصدرية بمعنى أنّ فيبعد لأن «أنّ» ومعموليها[٣] في

---

(١) ق: هي.

(٢) ق: لاشتراكها.

(٣) ق: ومعمولها.

تقدير مصدر فيكون حرف مصدري دخل على حرف مصدري. وقوله «أمداً بعيداً» أي: غاية طويلة «ويحذركم الله نفسه»[١] كرر التحذير للتوكيد والتحريض على الخوف من الله بحيث يكونون ممتثلي أمره ونهيه. «والله رؤوف بالعباد» لما ذكر صفة التخويف وكررها كان ذلك مزعجاً للقلوب ومنبّهاً على إيقاع المحذور مع ما قرن بذلك من اطلاعه على خفايا الأعمال وإحضاره لها يوم الحساب، وهذا هو الاتصاف بالعلم والقدرة اللذين يجب أن يحذر لأجلهما[٢]. وذكر صفة الرحمة ليطمع في إحسانه وليبسط الرجاء في إفضاله فيكون ذلك من باب ما إذا ما ذكر يدل على شدة الأمر ذكر ما يدل على سعة الرحمة كقوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [الأعراف] وتكون هذا الجملة أبلغ في الوصف من جملة التخويف لأن جملة التخويف جاءت بالفعل الذي يقتضي المطلق ولم يتكرر فيها اسم الله تعالى إذ الوصف متحمل ضميره تعالى، وجاء المحكوم به على وزن فعول المقتضي للمبالغة والتكثير، وجاء بأخص ألفاظ الرحمة وهو «رؤوف» وجاء متعلّقه عاماً ليشمل المخاطب وغيره، وبلفظ «العباد» ليدل على الإحسان التام لأن المالك محسن لعبده وناظر له أحسن نظر إذ هو ملكه.

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ خطاب لمن ادعى محبة الله تعالى، ومحبتهم له تعالى هو بامتثال [أمره] واجتناب نهيه. ومعنى «فاتبعوني» أي: اتبعوا ما جئتُ به من عنده تعالى. ومعنى «يحببكم» أي: يعاملكم بالإحسانِ على طاعته، ويغفر لكم ما سلف من ذنوبكم. وقرىء: تحبون ويحببكم بفتح التاء

(١) سبقت العبارة في الآية ٢٨.
(٢) ق: لأجلها.

والياء وهما من حبّ. وقرىء: يحبكم[1] الله بفتح الياء والإدغام. وقرىء: فاتبعونّي بشدّ النون، ألحق فعل الأمر نون التوكيد وأدغمها في نون الوقاية ولم يحذف الواو وشبّهها «بأتحاجّونّي»[2] وهذا توجيه شذوذ.

﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ ﴾ جعل طاعةَ الرسول طاعةً لله[3] كما قال ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [النساء]. و«تولّوا» يجوز أن يكون مضارعاً حذفت منه التاء أي فإن تتولوا، وهو خطاب مناسب لقوله «أطيعوا». ويجوز أن يكون ماضياً والمراد به الاستقبال فيكون انتقالاً من خطاب في «أطيعوا» إلى غيبة في «تولّوا» إهانة لهم. ونفى محبته تعالى للكافرين وهو إشعار بالعليّة فلا يندرج فيه المؤمنُ العاصي.

﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾.

﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ الآية. مناسبتها لما قبلها أنه لما ذكر أنه لا يحب الكافرين ذكر من اصطفاه تعالى فبدأ بآدم وهو أبو البشر وأولهم وأَتْبَعَهُ بنوحٍ

(١) ق: يحببكم.

(٢) ق: بأتحاجّون.

(٣) ق: الله.

عليه السلام [وهو اسم أعجمي] وهو آدم الثاني إذ البشر كلهم من ولده[(١)] سام وحام ويافث، ثم ذكر آل إبراهيم فاندرج فيهم مَنْ كان منهم من الأنبياء وخصوصاً محمد ﷺ، ثم آل عمران، وعمران اسم أعجمي. واستطرد إلى قصة مريم وعيسى ابنها عليهما السلام. وعمران هذا هو ابن ماثان من ذرية سليمان وهو[(٢)] أبو مريم ويدل عليه تكراره في قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ [٧٩/ ب] ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ وصار نظير تكرار الاسم في جملتين فيسبق الذهن إلى أن الثاني هو الأول نحو: أكرم زيداً إن زيداً رجل صالح.

وانتصب «ذرية» على أنه بدل مما قبله، وقيل على الحال. ومعنى «من بعض» منشعبة ترجع إلى أصل واحد. وقرىء: ذرية بكسر الذال. والظاهر أن الختم بقوله «سميع عليم» مناسب لآل إبراهيم وآل عمران، لأن إبراهيم دعا بدعوات كثيرة تقبلها الله منه وكذلك امرأة عمران في قصة مريم.

﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ اسمها حنّة بالحاء المهملة وشدّ النون، وهي بنت فاقود وقبرها بظاهر دمشق. قيل: ولم يُسمّ بحنة في العرب. وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: حنة أم عمرو يروي حديثها ابن جريج ﴿لَكَ﴾ أي: لعبادتك ولخدمتك ﴿مَا فِى بَطْنِى﴾ ما: مبهمة يحتمل أن يكون ذكراً أو أنثى[(٣)]، وإن كان الغالب أن يكون المنذور ذكراً ولذلك قالت «محرراً» بصيغة الذكر ومعناه مخلصاً للعبادة والخدمة.

﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ﴾ والتقبُّل أخذُ الشيء على الرضى به، إنك أنتَ السميع آل

(١) ق: ولد.
(٢) كتبت في الحاشية.
(٣) ق: وأنثى.

لدعائي العليمُ بنيّتي. و«إذ» منصوبة باذكر، وقيل بقوله «وآل عمران» على تقدير: واصطفى آل عمران، فيكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات. وقال الزمخشري تابعاً للطبري[١]: «سميع عليم» لقول امرأة عمران ونيّتها، و«إذ» منصوب [به] انتهى. ولا يصح ذلك لأن قوله «عليم» إما أن يكون خبراً بعد خبر أو وصفاً لقوله «سميع»، فإن كان خبراً فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول لأنه أجنبي منهما، وإن كان وصفاً فلا يجوز أن يعمل «سميع» في الظرف لأنه قد وصف [واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف] قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك، ولأن اتصافه تعالى بـ«سميع عليم» لا يختص ولا يتقيد بذلك الوقت. وانتصب «محرراً» على أنه حال من «ما» والعامل فيه «نذرت» ويكون حالاً تقديرية، ويبعد نصبه على الحال ويكون العامل فيه العامل في «بطني»[٢] وهو الاستقرار، وكذلك يبعد انتصابه [انتصاب المصدر] على أن معنى «نذرتُ» حررّتُ.

﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ أي: النسمة، وأنّث على معنى «ما». «قالت رب» على معنى التحسُّر على ما فاتها من أن يكون المولود ذكراً يصلح للخدمة. «وضعتها» أي: وضعت النسمة. «أنثى» نصب على الحال. وقال الزمخشري[٣]: فإن قلت: كيف جاز انتصاب «أنثى» حالاً من الضمير في «وضعتها» وهو كقولك: وضعت الأنثى أنثى؟ قلت: الأصل: وضعتْه أنثى،

---

(١) الكشاف ١: ٤٢٤.

(٢) ق: بطنها.

(٣) الكشاف ١: ٤٢٥.

وإنما أنّث لتأنيث الحال لأن الحال وذا[1] الحال لشيء واحد، كما أنَّث الاسم في ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ ﴿٢٨﴾﴾ [مريم] لتأنيث الخبر. ونظيره قوله تعالى ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴿١٧٦﴾﴾ [النساء] انتهى. وآل قوله إلى أن «أنثى» تكون حالاً مؤكدة ولا يخرجه تأنيثه لتأنيث الحال عن أن تكون الحال مؤكدة. وأما تشبيهه ذلك بقوله: من كانت [أمك]، حيث عاد الضمير على معنى «من» فليس ذلك نظير «وضعتها أنثى» لأن ذلك حمل على معنى «من» إذ المعنى: أية امرأة كانت أمك أي كانت هي أي المرأة أمك، فالتأنيث ليس لتأنيث الخبر[2] وإنما هو من باب الحمل على معنى «من». ولو فرضنا أنه تأنيث للاسم لتأنيث الخبر لم يكن نظير «وضعتها أنثى» لأن الخبر تخصص بالإضافة إلى الضمير، وقد استفيد من الخبر ما لا يستفاد من الاسم بخلاف «أنثى» فإنه لمجرد التأكيد. وأما تنظيره بقوله «فإن كانتا اثنتين» فيعني أنه ثنّى الاسمَ لتثنيةِ الخبر وتخريجه مشكل وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

وقرىء: وضعتُ بضم التاء وهو من كلامها وكأنها خاطبت نفسها. وقرىء بإسكان التاء. وليس الذكر الذي طلبته ورجوته مثل الأنثى التي علمها وأرادها وقضى بها. ولعل هذه الأنثى تكون خيراً من الذكر إذ أرادها الله تعالى، سَلَّتْ نفسَها بذلك. قال ابن عطية[3]: كالأنثى في امتناع نذره [٨٠/ أ] إذ الأنثى تحيضُ ولا تصلح لصحبةِ الرهبان وقاله بعض التابعين[4]. وبدأت بذكر الأهم في نفسها وإلاّ فسياقُ الكلام أن تقول: وليست الأنثى

(١) ق: وذو.

(٢) ق: لتأنيث أهلها الخبر.

(٣) المحرر الوجيز ٢: ٣٩٣.

(٤) مثل قتادة والربيع والسدي وعكرمة، انظر المرجع السابق.

كالذكر، فتضع[١] حرف النفي مع الشيء الذي عندها وانتفت عنه صفات الكمال للغرض المراد انتهى. وعلى هذا الاحتمال تكون الألف واللام في «الذكر» للجنس.

وقرىء: وضعتِ بكسر التاء خاطبها الله تعالى بذلك أي: أنك لا تعلمين قدر هذه الموهوبة وما علمه الله تعالى من عِظَم شأنها وعُلُوِّ قَدْرها. ومعنى «مريم» في كلامهم: العابدة، تفاءلت بذلك لتكون عابدة لله تعالى مطيعة له، وخاطبت الله تعالى لترتب الاستعاذة بالله لها ولذرّيتها.

وقال الزمخشري[٢]: وهي - يعني[٣] «وإني سميتها مريم» [على قراءة من قرأ: وضعت بسكون التاء أو بكسرها] - معطوفة على «إني وضعتها أنثى» وما بينهما جملتان معترضتان كقوله ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة] انتهى كلامه. ولا يتعين ما ذكر من أنهما جملتان معترضتان[٤] لأنه لا يحتمل أن يكون «وليس الذكر كالأنثى» في هذه القراءة من كلامها ويكون المعترض جملة واحدة، كما كان من كلامها في قراءة من قرأ: وضعتُ بضم التاء. وتشبيه الزمخشري هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله[٥] «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم» [ليس] تشبيهاً مطابقاً للآية لأنه لم يعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعترض بين القَسَم الذي هو ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة] وجوابه

---

(١) ق: فيضع.
(٢) الكشاف ١: ٤٢٥.
(٣) ق: تعني.
(٤) ق: معترضان.
(٥) ق: لقوله.

الذي هو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ [الواقعة] بجملة واحدة وهي قوله «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم» لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض اعتراض بجملة وهو قوله «لو تعلمون» اعترض به بين المنعوت الذي هو «لقسم»[١] وبين نعته الذي هو «عظيم» فهذا اعتراض في اعتراض وليس فصلاً بجملتي اعتراض كقوله «والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى».

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ القبول مصدر بفتح القاف وهو مصدر قبل. جعل تقبّل بمعنى قبل كعجب وتعجّب. والباء الظاهر أنها زائدة أي فقبلها قبولاً حسناً، وقيل: الباء ليست بزائدة فالقبول اسم لما يقبل به الشيء كالسعوط. «وأنبتها نباتاً حسناً» عبارة عن حسن النشأة والجودة في خَلْق وخُلُق وإنشائها[٢] على الطاعة والعبادة. قال ابن عباس: لما بلغت تسع سنين صامت النهار وقامت الليل حتى أربت على الأحبار[٣]. وقيل: لم تجر عليها خطيئة. وانتصب «نباتاً» على أنه مصدر على غير المصدر أو مصدر لفعل محذوف أي فنبتت نباتاً حسناً.

وقرىء: وكفِلها زكريا أي ضمّها إليه حالة التربية. وقرىء: وكفّلها زكريا أي كفّلها الله تعالى. ويقال كفِل يكفَل كعلم يعلم، وكفَل يكفُل كقتل يقتل. وقرىء: فتقبَّلْها وأنبِتْها وكفِّلْها على الأمر، وربَّها على النصب نداء منها فتكون الجمل إذ ذاك من كلام أم مريم، دعت ربها بهذه الدعوات. وقرىء: زكريا بالمد والقصر. وسيأتي الكلام في سبب تكفيل زكريا مريم.

---

(١) ق: أقسم.

(٢) ق: وأنشأها.

(٣) ق: الأخيار.

قال ابن إسحاق: كان زكريا تزوج خالتها لأنه وعمران كانا سلفين على اختين فولدت امرأة زكريا يحيى، وولدت امرأة عمران مريم. وزكريا نبي معصوم وهو ابن أذن بن مسلم من ولد سليمان عليهما السلام. قال ابن إسحاق: ضمّها إلى خالتها أم يحيى حتى إذا شبّت وبلغت مبلغ النساء بنى لها محراباً في المسجد وجعل بابه في وسطه لا يُرقى إليه إلا بسلّم مثل باب الكعبة ولا يصعد إليها غيره. «كلما» تدل على التكرار، وتقدم الكلام عليها في البقرة[1]، والعامل فيها فعل ماضٍ وقد جاء مضارعاً قليلاً في قول الشاعر[2]: [من الطويل]

علاه بسيفٍ كلما هزّ يقطع

أي قطع. وقبل هذا الكلام محذوف تقديره: فلما صلحت للعبادة احتجبت عن أهلها في مكان بعيد منفردة للعبادة، وكان زكريا ينتابها[3] [٨٠/ب] إذ كان هو كافلها. والرزق هنا قيل: هو فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء ولم يعين في القرآن ولا صحَّ تعيينه في السنّة. ولما استغرب زكريا ذلك قال ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: من أين لك هذا فأجابته بقولها: ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ أي: هو مسبّب الأشياء ومُوجدها. وجوابُها سؤالَه ظاهره أنه لم يأتِ به آدميٌّ ألبتّة بل هو رزقٌ يتعهَّدُني به الله. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ ظاهره أنه من كلام مريم عليها السلام.

---

(١) انظر تفسير الآية ٨٧ من البقرة.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١ : ٤١٧، وصدره:

إذا حارب الحجاج أي منافقٍ

(٣) غير مقروءة في ق.

﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ
الدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾ فَنَادَتْهُ الْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا
بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ
وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾ قَالَ رَبِّ
اجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا
وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَٰرِ ﴿٤١﴾﴾.

﴿هُنَالِكَ﴾ اسم إشارة للمكان البعيد وقيل: وقد يستعمل للزمان. ولما كان المحرابُ مكان عبادة وكرامة دعا زكريا فيه بأنْ يهبَ اللهُ له ذريةً طيبة، ولما كان دعاؤه على سبيل ما لا تسبّب فيه لكبر سنّه وعقر امرأته فكان وجوده كالوجود بغير سبب أي هبة محضة منسوبة إلى الله تعالى بقوله ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ أي: من جهتك بمحض[1] قدرتك من غير توسُّط سبب. وختم بقوله ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَآءِ﴾ أي: مُجيبُه كما ختمتْ أمُّ مريم دعاءها في قولها «فتقبل[2] مني إنك أنت السميع العليم». وطيب الذرية كونها صالحة خالصة لعبادة الله كما جاءت مريم كذلك.

﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ظاهره[3] أنها باشرته بالنداء ليلقي سمعه إلى ما تكلّمه الملائكة وتخبره من تبشير الله تعالى له بالهبة، وأنه تعالى قبل دعاءه في ذلك. ﴿وَهُوَ قَآئِمٌ﴾ جملة حالية، نادته حالة التباسه بهذه العبادة العظيمة وهي الصلاة في المكان المخصوص بالعبادة «بيحيى» أي: بولادة يحيى

---

(١) ق: لمحض.

(٢) ق: في قوله فقبل. الآية ٣٥ السابقة.

(٣) ق: ظاهر.

منك[١]. و«يحيى» علم والظاهر أنه أعجمي لأنه ليس من لسانهم. وقرىء: فناداه ونادته. وقرىء: إن الله بكسر الهمزة على تقدير قولٍ محذوف في مذهب أهل البصرة، وفي[٢] إجراء النداء مجرى القول في مذهب الكوفيين، وبفتحها على تقدير الباء أي بأن الله.

وقرىء: يَبْشُرك [مخفف الشين، ويبشّرك] مضارع بشّر بتشديد الشين، ويُبْشر مضارع أبشر بالهمزة. ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ﴾ هي عيسى عليه السلام. وأطلق عليه كلمة لأنه ناشىء عن لفظ كن المستعار لسرعة التكوين. وقرىء: [بكِلْمة] بكسر الكاف وسكون اللام في جميع القرآن. «وسيداً» السيد المطاع الفائق أقرانه. والحَصُور: الذي لا يأتي النساء مع القدرة على ذلك.

وترتّبت هذه الأوصاف أحسنَ ترتيبٍ فذكر التصديقَ أولاً وهو الإيمان [ثم السيادة] وهو كونه فاق الناس في الخصال الحميدة، ثم الحصر عن النساء اللاتي هنّ ملاذ الرجال، ثم النبوة التي هي أشرف الأوصاف. وتقدم الكلام في الصلاح ما هو في البقرة في قوله ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة]. وصفات يحيى هذه مقابلة لصفات مريم: اشتركا في التصديق وفي السيادة [إذ] كان سيد بني إسرائيل وكانت سيدة نساء العالمين، وكان لا يأتي النساء وكانت هي عذراء، وقيل إنها كانت نبيّة لقوله تعالى ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا ﴿١٧﴾﴾ [مريم].

﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ تقدم أنَّ الملائكة بشَّرته بيحيى فسأل عن كيفية ذلك أي: أيكون ذلك مع كوننا في سنّ مَنْ لا يولد له [الكبر] عمره، أم ذلك

(١) ق: منكر.

(٢) ق: وهي.

على رجوعنا إلى الشبيبة، فأخبره تعالى أنه يولد لهما على علوٍّ سنّهما من الكبر حتى قيل إن عمره كان مئة سنة وعشرين سنة وعمرها ثماني وتسعين[(١)] سنة. وقال الزمخشري[(٢)]: استبعاد من حيث العـادة كما قالت مريم انتهى[(٣)]. وعلى ما قاله لو كان استبعاداً لما سأله بقوله ﴿هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةًۖ﴾ لأنه لا يسأل إلا ما كان ممكناً لا سيّما الأنبياء عليهم السلام لأن خرق العادة في حقّهم كثير الوقوع.

﴿وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ﴾ جملتان حاليتان صُدِّرَت الأولى بالفعل الماضي والثانية [اسمية] لأن بلوغ الكبر مما يتجدد والعقر لا يتجدد. وبلوغه تأثيره فيه، وهو على سبيل المجاز، وفي سورة مريم ﴿وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا ٨﴾.

﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ أي: مثل ذلك الفعل وهو تكوّن الولد من الفاني والعاقر، يفعل الله ما يشاء من الأفعال الغريبة فيكون إخباراً عن الله أنه يفعل الأشياء التي تتعلق بها مشيئته فعلاً مثل ذلك الفعل لا [٨١/أ] يعجزه شيء، بل سبب إيجاده هو تعلق الإرادة سواء كان من الأفعال الجارية على العادة أم من التي لا تجري على العادة، فتكون الكاف في موضع نصب والعامل «يفعل»، وقيل «كذلك الله» مبتدأ وخبر فتكون في موضع رفع، وعلى حذف [مضاف] أي: كذلك صنع الله أو فعله. و«يفعل ما يشاء» جملة مفسّرة للإبهام الذي في اسم الإشارة.

---

(١) ق: ثمانماية وتسعين.

(٢) الكشاف ١ : ٤٢٨.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ٢٠﴾ [مريم].

﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةًۖ ﴾ سؤال عن الجهة التي بها يكون الولد وتتم البشارة. فلما قيل له «كذلك الله يفعل ما يشاء» سألَ علامةً على وقتِ الحمل ليعرف متى يكون العلوق بيحيى.

﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ﴾ الظاهر أنه سأل آية تدلُّ على أنه يُولَدُ له، فأجابه بأنَّ آيته انتفاء الكلام منه مع الناس ﴿ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًاۗ ﴾. وانتفاء الكلام قد يكون لتكليف به أو بملزومه في شريعتهم وهو الصوم، أو لمنع قهري مدة معينة لآفةٍ تعرضُ في الجارحة أو لغيرِ آفةٍ، قالوا: مع قدرته على الكلام بذكر الله تعالى. قال الزمخشري[1]: ولذلك قال «واذكر ربك» إلى آخره، يعني في أيامِ عجزكَ عن تكليمِ الناسِ وهي من الآياتِ الباهرة انتهى. ولا يتعين ما قاله، لما ذكرناه من احتمالات وجوه الانتفاء، ولأنَّ الأمرَ بالذكر والتسبيح ليس مقيداً بالزمان الذي لا يكلم الناس [فيه] وعلى تقدير تقييد ذلك لا يتعين أن يكون الذكر والتسبيح بالنطق والكلام. وانتصب «ثلاثة أيام» على الظرف لا على المفعول به خلافاً للكوفيين لانتفاء الفعل في جميعها. ودخل في الأيام الليالي، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ١٠ ﴾ [مريم].

﴿ إِلَّا رَمْزًاۗ ﴾ ظاهره أنه استثناء منقطع وقيل متصل. والرمز[2] الإشارة بالشفتين أو العين أو الحاجب أو اليد. وقرىء: رُمُزاً[3] بضمتين وهو مصدر جاء على فُعُل. وقرىء: رَمَزاً بفتحتين وهو مصدر كقوله: غلب غَلَباً.

---

(١) الكشاف ١: ٤٢٩.

(٢) ق: وألزموا.

(٣) ق: زمر.

﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ الظاهر أنه باللسان. ﴿وَسَبِّحْ﴾ مفعوله محذوف أي: وسَبِّحه. والظاهر أنه أريد بالعشيّ آخر النهار والإبكار أوّله، إذ العشي وقت ارتفاع الأعمال والإبكار وقت ابتدائها. وقرىء: والأبكار بفتح الهمزة جمع [بكر، تقول: آتيك] بكراً أي: بكرة.

﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾.

﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾ لما فرغ من قصة زكريا وكان قد استطرد من قصة مريم إليها، رجع إلى قصة مريم. والمقصود تبرئة مريم عليها السلام مما[1] رمتها بها اليهودُ. وفي نداء الملائكة لها باسمها تأنيسٌ لها وتوطئة لما تلقيه إليها. قال الزمخشري[2]: روي أنهم[3] كلّموها شفاهاً معجزة لزكريا عليه السلام وإرهاصاً لنبوة عيسى [عليه] السلام انتهى. [يعني بالإرهاص التقدم والدلالة على نبوته] وهذا مذهبُ المعتزلة لأنَّ الخارقَ للعادةِ عندهم لا يكون على يدِ غير نبيٍّ إلا إن كان في وقت نبي أو انتظار[4] بَعْثِ نبي، فيكون ذلك الخارق مقدمة بين يدي بعثةِ ذلك النبيِّ.

﴿وَطَهَّرَكِ﴾ قال ابن عباس: طهّرك من دم الحيض. وقال

(١) ق: عمّا.

(٢) الكشاف ١: ٤٢٩.

(٣) ق: أنها.

(٤) ق: انتظر.

الزمخشري[١]: اصطفاكِ أولاً حين تقبَّلك من أمّك وربَّاكِ واختصك بالكرامة السنيَّةِ وطَهَّرك مما يستقذر من الأفعال ومما قرفك به اليهود. واصطفاك آخراً على نساءِ العالمين بأنْ وهبَ لك عيسى من غيرِ أبٍ ولم يكن ذلك لأحد من النساء انتهى. وهو كلام حسن.

﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى ﴾ أُمرت بالصلاة فذكر من أركانها القنوت وهو القيام، والسجود وهو وضعُ الجبين على الأرض، والركوع وهو انحناء الظهر. وقدم السجود على الركوع لأنه أقرب ما يكون العبدُ من رَبِّه وهو ساجد، والعطفُ بالواو لا يدلُّ على الترتيب الزماني. وقد يكون الركوع في مِلَّتهم متأخراً عن السجود.

وقال ابن عطية[٢]: هذه الآيةُ أشَدُّ إشكالاً من قولنا: قام زيد وعمرو، لأن قيام زيد وعمرو ليس له رتبة معلومة، وهذه الآية قد علم أن السجود بعد الركوع فكيف جاءت الواو بعكس ذلك انتهى.

وهذا [٨١/ب] كلام مَنْ لم يمعن النظر في كلام سيبويه! فإنَّ سيبويه [ذكر] أنَّ الواو تكون معها في العطف المعيّة، وتقديم السابق وتقديم اللاحق يحتمل ذلك احتمالات سواء، ولا يترجّح أحد الاحتمالات على الآخر. و«مع» في قوله تعالى «مع الراكعين» تقتضي الصحبة والاجتماع في إيقاع الركوع مع مَنْ يركع. والظاهر التجوز في لفظة «مع» فتكون للموافقة في الفعل فقط لأنها كانت في عبادتها تنفرد من أهلها كما قال تعالى ﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا ﴿١٧﴾ ﴾ [مريم]. وجاء «الراكعين» جمع سلامةويعمُّ المذكرين

(١) الكشاف ١: ٤٢٩.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٤١٧.

والمؤنثات بالتغليب.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الإشارة إلى إخبار الله تعالى باصطفائه آدم وما بعد ذلك من القصص. «ذلك» مبتدأ و«من أنباء» الخبر. و«نوحيه إليك» الضمير المنصوب عائد على الغيب، أي: من شأننا أنْ نُوحيَ إليك بالمغيبات. ولو كان الضمير عائداً على «ذلك» لكان بصيغة الماضي فكان التركيب: أوحيناه إليك لأنَّ الإيحاءَ به قد وقع.

﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ[1] يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ﴾ وروي أن حنّة لما ولدت مريم كَفَّتها في خرقةٍ وحملتها إلى المسجد فوضعتها عند الأحبار أبناء هارون وهم في بيت المقدس كالحَجَبة في الكعبة فقالت لهم: دونكم هذه النذيرةُ فتنافسوا فيها لأنها كانت بنتَ إمامهم وصاحبَ قربانهم. وكان[2] بنو ماثان رؤوس بني إسرائيل وأحبارهم وملوكهم. فقال لهم زكريا: [أنا] أحقُّ بها عندي خالتها، فقالوا: لا حتى نقترع عليها فانطلقوا وكانوا سبعة[3] وعشرين إلى نهر قيل هو نهر الأردن وهو قول الجمهور، وقيل في عين ماء كانت هناك فألقوا فيها أقلامهم فارتفع قلم زكريا ورسبت أقلامهم فكفلها[4] زكريا.

والخطابُ في قوله: «وما كنت» لرسولِ الله ﷺ وهو تقريرٌ وتثبيتٌ أن ما علم من ذلك إنما هو بوحي من الله تعالى. والمعلم[5] به قصتان قصة مريم وقصة زكريا فنبّه على قصة مريم إذ هي المقصودة بالإخبار أولاً، وإنما

(١) ق: إن.
(٢) ق: وكانت.
(٣) ق: سبع.
(٤) ق: فتكفَّلها.
(٥) ق: والعلم.

جاءت قصة زكريا على سبيل الاستطراد. ولاندراج [بعض] قصة زكريا في ذكر من يكفل فما[١] خلت من تنبيه على قصته.

ومعنى ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ أي: ما كنت معهم بحضرتهم إذْ يُلقون أقلامهم. ونفى المشاهدة وإنْ كانت منتفية بالعلم ولم يَنْفِ القراءة والتلقّي من حفّاظ الأنباء على سبيل التهكّم بالمنكرين للوحي وقد علموا أنه ليس ممّن يقرأ ولا ممّن[٢] ينقل عن الحفّاظ للأخبار، فتعيَّن أن يكون علمه بذلك بوحي من الله تعالى إليه. ونظيره في قصة موسى ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴿٤٤﴾﴾ [القصص] ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ[٣] ﴿٤٦﴾﴾ [القصص] وفي قصة يوسف ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ ﴿١٠٢﴾﴾ [يوسف] والضمير في «لديهم» عائد على غير مذكور بل على ما دلّ عليه المعنى أي: وما كنت لدى المتنازعين كقوله ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾ [العاديات] أي: بالمكان - والعامل في «إذ» العامل في «لديهم». وقال أبو علي الفارسي: العامل في «إذ»: «كنت» انتهى. ولا يناسب ذلك[٤] مذهبه في كان الناقصة لأنه يزعم أنها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للزمان، وما سبيله هذا فكيف يعمل في الظرف لأن الظرف وعاء للحدث، ولا حدث فلا تعمل فيه. والمضارع بعد «إذ» في معنى الماضي أي: إذْ ألقوا أقلامَهم للاستهامِ على مريم.

والظاهر أنها الأقلام التي للكتابة، قيل: كانوا يكتبون بها التوراة فاختاروها للقرعة تبركاً بها. ومعنى الإلقاء الرمي والطرح، ولم يذكر في

(١) ق: فلما.
(٢) ق في الموضعين: مما.
(٣) ق: الطهور.
(٤) كتبت في الحاشية.

الآية ما الذي ألقوها فيه ولا كيفيةَ حالِ الإلقاء وكيف خرج قلمُ زكريا.
و«أيهم» مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع نصب إما على الحكاية بقولٍ محذوف أي: يقولون أيهم يكفل مريم، وإما بعلّةٍ محذوفة أي: ليعلموا أيهم يكفل مريم، وإما بحالٍ محذوفة أي: ينظرون أيهم يكفل مريم، ودلَّ على المحذوف «يلقون أقلامهم».

﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾.

﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ العامل في «إذ» اذْكُرْ، ويبعد أن يكون بدلاً من «إذ» ويكون العامل فيه «يختصمون».

﴿ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴾ هو عيسى، وتقدم المراد بكلمة في قصة زكريا[١].

﴿ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [٨٢/أ] الضمير في «اسمه» عائد على الكلمة

---

(١) انظر تفسير الآية ٣٩ من آل عمران.

على معنى: يبشرك بمكوّن منه أو بموجود من الله. وسمّي[1] المسيح لأنه مسح بالبركة، وأل في «المسيح» للغلبة كهي في الدبران. و«اسمه المسيح» مبتدأ وخبر، وذكر الضمير في «اسمه» على معنى الكلمة ولم يؤنث على اللفظ. و«عيسى» اسم أعجمي بدل من «المسيح» و«ابن مريم» صفة لعيسى. وفي كلام الزمخشري ما[2] يدل على أن اسمه المجموع من قوله «المسيح عيسى ابن مريم» وفيه بُعْدٌ. والمسيح لقب بدىء به لأنه أشهر من عيسى إذْ لا ينطلق على غيره، و«عيسى» قد يقع على غيره. وامتنع «عيسى» من الصرف للعجمة والعلمية وليست ألفه للتأنيث خلافاً لمن قال ذلك. قالوا: وأصله في لسانهم أيسوع.

﴿وَجِيهًا﴾ فعيل من وَجَهَ أي عظم قدره وجاهه في الدنيا بنبوته وفي الآخرة بعلو درجته.

﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ قال الماوردي: معناه المبالغ في تقريبهم لأن فعّل من صيغ المبالغة يقال: قرّبه يقرّبه إذا بالغ في تقريبه انتهى. وليس «فعّل» هنا من صيغ المبالغة لأن التضعيف هنا للتعدية، إنما يكون للمبالغة في نحو: خرّجت زيداً وموّت الناس. و«من المقربين» معطوف[3] على قوله «وجيها» تقديره: ومقرباً من جملة المقربين، والتقريب بالمكانة والشرف لا بالمكان.

﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ وعطف «ويكلم» وهو حال أيضاً على «وجيها»، ونظيره ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ ﴿١٩﴾﴾ [الملك] أي: وقابضات. وجاء

(١) ق: ويسمى.
(٢) ق: بما. وانظر الكشاف ١: ٤٣٠.
(٣) ق: معطوفاً.

بالمضارع الذي يقتضي التجدد و«وجيها» بالاسم الذي يقتضي الثبوت. و«كهلاً» معطوف على «في المهد» أي كائناً في المهد وكهلاً، يشير [إلى] أنَّ تكليمه في المهد يكون كتكليمه كهلاً، وفيه إشارةٌ إلى أنه يعيش إلى حدّ الكهولة.

﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ استفهام معناه التعجب لأن وجود ولد من غير ذكر لم يعهد وهو أغرب من قصة زكريا. ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ جملة في موضع الحال. وقد فهمت في نسبته لها من قوله «ابن مريم» أنه لا والد[1] له فاستغربت ذلك وتعجبت منه. ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ تقدم إعرابه في قصة زكريا[2]، وهناك «يفعل» لأنه ممكن إذ هو بين ذكر وأنثى مسنّين، وهنا «يخلق» لأنه لم يعهد مولود من غير ذكر فجاء بلفظ «يخلق» الدال على الاختراع الصرف من غير مادة ذكر.

﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ تقدم الكلام عليه في سورة البقرة[3].

﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ﴾ الكتاب هنا مصدر [كتب] قال ابن عباس: الخطّ باليد. و«التوراة» هي المنزلة على موسى. و«الإنجيل» على عيسى. وقرىء: ونعلّمه بالنون والياء.

﴿وَرَسُولًا﴾ منصوب بإضمار فعل أي ونجعله رسولاً. وأجاز الزمخشريُّ وابنُ عطية أن يكون معطوفاً على «وجيهاً» و«يعلّمه» فيكون حالاً، التقدير: ومعلماً الكتاب، فهذا كله عطف بالمعنى على قوله: «وجيهاً» وهو ضعيف

---

(١) ق: ولد.

(٢) في قوله ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿٤٠﴾﴾ [آل عمران].

(٣) انظر تفسير الآية ١١٧ من البقرة.

لطول الفصل بين المتعاطفين. وأجاز ابن عطية أن يكون منصوباً على الحال من الضمير المستكن في «ويكلّم» فيكون معطوفا على قوله «وكهلاً» أي: ويكلم الناس طفلاً وكهلاً ورسولاً إلى بني إسرائيل. وهو بعيدٌ جداً لطولِ الفصل بين المتعاطفين. وقوله وقول الزمخشري عُجمةٌ قبيحةٌ لا تصدر من متمكِّنٍ في الفصاحة.

وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً على إضمار فعل من لفظ رسول ويكون ذلك الفعل معمولاً لقول عيسى، التقدير: ويقول أرسلت رسولاً إلى بني إسرائيل. واحتاج إلى هذا التقدير كله لقوله[1]: «أني قد جئتكم بآية» وقوله: «ومصدقاً لما بين يدي» إذ لا يصحّ في الظاهر حَمْلُه على ما قبله من المنصوباتِ لاختلاف الضمائر، لأنَّ ما قبله من ضمير غائب وهذان ضميرا متكلم فاحتاج إلى هذا الإضمار لتصحيح المعنى. قال[2]: وهو من المضائق التي فيها إشكال.

وهذا [٨٢/ب] الوجهُ ضعيفٌ إذْ فيه إضمارُ شيئين: القول ومعموله الذي هو: أرسلت، والاستغناء عنهما باسم منصوب على الحال المؤكدة. إذ يفهم من قوله: وأرسلت، أنه رسول، فهي على هذا التقدير حال مؤكدة.

وقرأ اليزيدي: ورسولٍ بالجرِّ، وخرّجه الزمخشري على أنه معطوف على «بكلمة منه». وهي قراءة شاذة في القياس لطول البُعْدِ بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقرىء: أني بفتح الهمزة معمولاً لقوله «ورسولا» أي: ناطقاً بأني قد

---

(١) ق: كقوله.

(٢) الكشاف ١ : ٤٣١.

جئتكم، وبكسر الهمزة أي قائلاً إني قد جئتكم بآية من ربكم وهي العلامة. ثم أخذ في تفسيرها فقال «أني أخلق لكم من الطين» أي: أُصَوِّرُ «كهيئة الطير» أي: مثل صورته. وقرىء: أني أخلق بفتح الهمزة وكسرها. وقوله: «من الطين» تقييد بأنه لا يوجد من العدم الصرف بل ذكر المادة التي تشكل[1] منها صورة الطير. وقرىء: كهيّة بكسر الهاء وياء مشددة. وتواطأ النقل عن المفسرين أنَّ الطائر الذي خلقه عيسى كان يطيرُ ما دام الناسُ ينظرون إليه فإذا غابَ عنهم سقط ميتاً ليتميز فِعْلُ المخلوقِ عن فعل الخالق.

والظاهر أن هذه الخوارق كلها تفسير للآية التي جاء بها دالّة على صحة رسالته وأن ذلك ليس باقتراح منهم. و«الطير» قيل: هو الخفاش وهو غريب الشكل والوصف. و«الأكمه» المولود أعمى يقال منه: كمه يكمه. والبرص داء معروف وهو بياض يعتري الجلد يقال منه: برص فهو أبرص.

﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ لم يذكر تعيين مَنْ أحياه وذكر المفسرون ناساً الله أعلم بصحة ذلك.

﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ﴾ كان عليه السلام ينبئهم بتعيينِ ما أكلوا وتعيين ما ادَّخَرُوا. وأتى بهذه الخوارق الأربعة مصدَّرةً بالمضارع الدَّال على التجدد والحالة الدائمة، وبدأ بالخلق إذْ هو أعظم في الإعجاز وثنّى بإبراء الأكمه والأبرص وأتى ثالثاً بإحياء الموتى وهو خارق شاركه فيه غيره. وكَرَّرَ «بإذن الله» دَفْعاً لمن توهَّم فيه الإلهية، وكان «بإذن الله» عقب قوله «أني أخلق» وعطف عليه «وأبرىء الأكمه والأبرص»، ولم يذكر «بإذن الله» اكتفاء به في الخارقِ الأعظم. وعقب قوله «وأحيي الموتى» بقوله «بإذن الله» وعطف عليه

---

(١) ق: يشكل.

«وأنبئكم» ولم يذكر فيه «بإذن الله» لأنَّ إحياءَ الأمواتِ أعظم من الإخبار بالمغيبات فاكتفى به في الخارق الأعظم أيضاً. فكلُّ واحدٍ من الخارقين الأعظمين قُيِّد بقوله «بإذن الله» ولم يحتج إلى ذلك فيما عطف عليهما اكتفاء بالأول إذْ كل هذه الخوارق لا تكونُ إلا بإذنِ الله. وقرىء: وما تذدخرون[1] بفك الذال عن الدال. ﴿إِنَّ فِي ذَالِكَ﴾ إشارة إلى ما تقدم من هذه الخوارق.

﴿وَمُصَدِّقًا﴾ انتصب على أنه معطوف على قوله «بآية» على أن «بآية» في موضع الحال تقديره: جِئتُكم مصحوباً بآيةٍ ومصدقاً.

﴿وَلِأُحِلَّ﴾ اللام لام كي وهو معطوف على علة محذوفة [والتقدير] لأُخَفِّفَ عنكم ولأحلَّ، أو على فعل متأخر التقدير: ولأحل لكم جئت. وقال الزمخشري[2]: «ولأحل» ردّ على قوله «بآية من ربكم» أي: جئتكم بآية من ربكم ولأحل لكم انتهى كلامه. ولا يستقيم أن يكون «ولأحل» رداً على «بآية» لأن «بآية» في موضع حال «ولأحلّ» تعليل، ولا يصح عطف التعليل على الحال لأن العطف بالحرف المشرك في الحكم يوجب التشريك في جنس المعطوف عليه. والذي أحلّه لحوم الإبل والشحوم وأشياء من السمك وما لا ضئضئة[3] له من الطير. وقرىء: حُرّم مبنياً للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وحَرّم مبنياً للفاعل.

﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الظاهر أنها للتوكيد في قوله «قد جئتكم بآية

(١) ق: تدخرون.

(٢) الكشاف ١: ٤٣١.

(٣) ق: خصيصية. والضئضئة: النسل.

من ربكم﴾[1] لَمَّا طالَ ما بينهما أكَّدَ[2]. وإن كانت للتأنيس فيختلف مدلول الآيتين وتكون الثانية مخصوصة بالكتاب الذي جاء به وهو الإنجيل، فاتفق ظهور تلك الخوارق وظهور هذا الكتاب الإلهي.

﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾ رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾ وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾.

﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ﴾ الإحساس الإدراك بالحاسة. ولما كان كفرهم واضحاً مصرّحاً به جعل كأنه مُبْصَر مسموع. ويقال: أحسّ متعدياً لمفعول به، وحسست [٨٣/أ] متعدياً بالباء، وقد أبدلت سين حسست الثانية ياء[3] إذا اتصل بها بعض الضمائر وقد حذفت فقالوا حَسْتُ[4]، وكذلك سين أحسّ مع بعض الضمائر تقول: أَحَسْتُ.

والكفرُ كفرهم بنبوته وطلب قتله ولذلك قال: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: أنصاري مضافين إلى نصر الله إياي. والحواريون أصفياء عيسى عليه السلام قاله ابن عباس. وقال مصعب: الحواريون كانوا اثني عشر رجلاً يسيحون[5] معه يُخرجُ لهم ما احتاجوا إليه من الأرض.

---

(١) في الآية السابقة.

(٢) ق: أحد.

(٣) ق: تاء.

(٤) ق: أحست.

(٥) ق: يسبّحون.

﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ أي: أنصار نبي الله ودينه، ثم أخبروا بما حملهم على النصرة وهو الإيمان بالله وأكّدُوا ذلك بقولهم ﴿وَٱشْهَدْ﴾ فجاز أن يكون الضمير عائداً على عيسى أو عائداً على الله أي واشهدْ يا ربّنا. وأكّدوا ذلك بقولهم ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ﴾ إلى آخر الآية.

﴿وَمَكَرُوا۟﴾ الضمير عائد على الذين أحسّ منهم الكفر. ومكرهم احتيالهم على قتله وقتل أصحابه. ومكر الله مجازاتهم على مكرهم، سمّى ذلك مكراً لأنّ المجازاة لهم ناشئة عن المكر كقوله ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴿٤٠﴾﴾ [الشورى].

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٥٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٧﴾ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾﴾.

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ﴾ القولُ بوساطة ملكٍ لأنه عليه السلام لم يكن مُكلَّماً كموسى عليه السلام.

﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ الظاهر أنَّ معناه مميتك ورافعك إليّ. والواو لا تقتضي ترتيباً، أي: مُميتُكَ بعد رفعكَ إليَّ. وبدأ بقوله «متوفيك» إخباراً بأنه مخلوقٌ من مخلوقاته ليس بإله. وقيل: معنى «متوفيك» أي: بالنومِ أو قابضك من الأرض. وأجمعت الأمةُ على أنَّ عيسى عليه السلام حيٌّ في السماء وسينزلُ إلى الأرض، إلى آخرِ الحديثِ الذي صَحَّ عن رسولِ الله ﷺ

في أمره[١].

﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ الرفع النقل من سفل إلى علوّ. ﴿ وَمُطَهِّرُكَ ﴾ أي: مُخلِّصكَ، جعلهم نجساً.

﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ[ٱتَّبَعُوكَ ﴾ أي:] اتّبعوا دينك وما جئت به عن الله من الدين والتبشير بمحمد ﷺ وإلزام الناس شريعته.

﴿ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا ﴾ هم اليهود، وشردهم الله أي تشريد بأنه ليس لهم ملك ولا مدينة يتحصنون بها بل هم مفرقون في أقطار الأرض تحت قهر المسلمين وتحت[٢] قهر النصارى وتحت قهر المجوس.

﴿ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ ﴾ هذا إخبار بالحشر والبعث. والمعنى: ثم إلى حكمي. وهذا من الالتفاتِ لأنه سبق ذكر مكذبيه وهم اليهود وذكر مَنْ آمنَ به وهم الحواريون، وأعقب ذلك قوله «وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا» فذكر مُتَّبعيه والكافرين، فلو جاء على نمط هذا السياق[٣] لكان التركيب: ثم إليَّ مرجعهم، ولكنه التفت على سبيلِ الخطاب للجميع ليكون الإخبارُ أبلغ في التهديدِ وأشد زجراً لمن يزدجر. ثم ذكر لفظة «إلي» ولفظة «فأحكم» بضمير التكلم ليُعْلَم أن الحاكم هناك من لا تخفى عليه خافية. وذكر أنه يحكم فيما اختلفوا فيه من أمر الأنبياء واتباع شرائعهم، وأتى

(١) في سنن الترمذي ٤: ٥٠٦ «والذي نفسي بيده ليوشكنّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد».

(٢) مكررة في ق.

(٣) ق: السابق.

بالحكم مبهماً ثم فصّل المحكوم بينهم إلى كافر ومؤمن وذكر جزاء كل واحد منهم.

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ بدأ في التفصيل بالكفار، لأن ما قبله من ذكر حكمه تعالى بينهم هو على سبيل التهديد والوعيد للكفار والإخبار بجزائهم، فناسب البداءة بهم ولأنهم أقرب في الذكر بقوله «فوق الذين كفروا»، ولكون الكلام مع اليهود الذين كفروا بعيسى وراموا قتله. ثم أتى ثانياً بذكر المؤمنين، وعلَّقَ هناك العذابَ على مجرد الكفر، وهنا عَلَّقَ توفيةَ الأجرِ على الإيمان وعمل الصالحات تنبيهاً على درجةِ الكمال في الإيمان ودعاءً إليها.

﴿ فَأُعَذِّبُهُمْ ﴾ أسند الفعل إلى ضمير المتكلم وحده وذلك ليطابق قوله «فأحكم بينكم»، وفي هذه الآية قال «فيوفيهم» بالياء على قراءة حفص ورويس، وذلك على سبيل الالتفات والخروج من ضمير التكلم إلى ضمير الغيبة للتنوع في الفصاحة. وقرأ الجمهور: فنوفيهم بالنون الدالّة على المتكلم المعظم شأنه. ولم يأت بالهمزة كما في تلك [٨٣/ب] الآية ليخالف في الإخبار بين النسبة الإسنادية فيما يفعله بالكافر وبالمؤمن كما خالف في الفعل، ولأن المؤمن العامل للصالحات عظيم عند الله تعالى فناسب الإخبار[١] عن المجازى بنون العظمة.

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ إشارة إلى ما تقدم من خبر عيسى وزكريا وغيرهما. و﴿ نَتْلُوهُ ﴾ نسرده ونذكره شيئاً بعد شيء. وأضاف التلاوة إلى نفسه وإن كان المَلَك هو التالي تشريفاً له، وجعل تلاوة المأمور تلاوة الآمر. وفي «نتلوه» التفات لأن قبله ضمير غائب في قوله: «لا يحب». و«نتلوه» معناه: تَلَوْنَاهُ كقوله

(١) «الإخبار» مكررة في ق، و«المجازى» غير ظاهرة فيها.

﴿وَاتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢] [البقرة]. ويجوز أن يراد به ظاهره من الحال لأن قصة عيسى لم يفرغ منها ويكون «ذلك» بمعنى هذا.

قال الزمخشري[1]: يجوز أن يكون «ذلك» - من [قوله] «ذلك نتلوه عليك» - بمعنى الذي و«نتلوه» صلته و«من الآيات» الخبر انتهى. هذه نزعة كوفية يُجيزون في أسماء الإشارة أنْ تكون موصولة ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في ذا وحدها إذا سبقها ما الاستفهامية[2] باتفاق أو مَن الاستفهامية باختلاف. وقد قال بقول الزمخشري الزجاج قبله وتبعه هو وتقريره في النحو.

و«الآيات» هنا الظاهر أنه يُراد بها آيات القرآن، ويحتمل أنْ يُراد بها المعجزات والمستغربات، أي: يأتيهم بهذه الغيوب من قبلنا وبسبب تلاوتنا وأنت أميٌّ لا تقرأُ ولا تصحبُ أهلَ الكتاب فهي آياتٌ لنبوتك، قاله ابن عباس والجمهور.

«والذكر الحكيم» أي: الحاكم أتى بصيغة المبالغة فيه ووصف بصفة من هو سببه وهو الله تعالى، أو كأنه ينطق بالحكمة لكثرة حكمه.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ

---

(١) الكشاف ١: ٤٣٣.

(٢) ق: إذا استفهاماً الاستفهامية.

﴿بِالْمُفْسِدِينَ ۝٦٣﴾.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ﴾ قال ابن عباس وغيره: جادل وفد نجران النبي ﷺ في أمر عيسى وقالوا: بلغنا أنك تشتم صاحبنا وتقول هو عبد، فقال النبي ﷺ: وما يضر ذلك عيسى؟ أجل هو عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه. فقالوا: فهل رأيت بشراً قط جاء من غير فحل أو سمعت به؟ وخرجوا فنزلت. والمَثَل ها هنا بمعنى الصفة أي صفة عيسى في ولادته من غير أب على خلاف المعهود مثل صفة آدم في الغرابة والإنشاء من غير أب وأم. ولا يلزم التشبيه بالشيء أن يكون من جميع وجوهه، وأنكر بعض الناس أن يكون المَثَل بمعنى الصفة، وتقدم نوع من هذا التركيب والكلام عليه في قوله ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ۝١٧﴾ [البقرة] فأغنى عن إعادته.

ومعنى ﴿عِندَ اللَّهِ﴾ [أي] عند من يعلم حقيقة الأمر وكيف هو.

﴿خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ ذكر أصل نشئه[1] أي: صوّره شكلاً من تراب ﴿ثُمَّ قَالَ [لَهُ] كُن﴾ أي: كن بشراً سوياً ذا روح وعقل. ﴿فَيَكُونُ﴾ أي فهو يكون. وهذه كنايةٌ عن سرعة الإيجاد، نزّل قابلية الشيء لما أراده الله منزلة الموجود المأمور القابل لامتثال الأمر. والجملة من قوله «خلقه» تفسيرية لـ«مثل آدم» فلا موضع لها من الإعراب، وقد أجيز أن تكون حالاً ومنعه بعضهم.

﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ﴾ أي: جادلك فيه، أي: في أمر عيسى لأنه المحدَّث عنه أولاً في قوله «إن مثل عيسى عند الله». والمحاجّةُ مفاعلةٌ وهي من اثنين وقعت بين رسول الله ﷺ وبين وفد نجران.

(١) ق: تشبيه.

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ وهو إخباره عليه السلام بولادة عيسى من غير أب وقصته إلى أن ذكر رفع الله تعالى إياه.

﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ قرىء بفتح اللام وهو الأصل، وبضمّها شاذاً، ووجهه أنه كان أصله: تعاليوا فنقلت الضمة إلى اللام فحذفت الياء لالتقاء الساكنين. «ندع» أي يدع كل مني ومنكم أبناءه ونساءه ونفسه إلى المباهلة. وفي صحيح مسلم(١) لما نزلت هذه الآية دعا رسول الله ﷺ فاطمة وحسيناً وحسناً [٨٤/أ] فقال: اللهم هؤلاء أهلي.

﴿ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ﴾ نتضرع قاله ابن عباس.

﴿فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ أي: يقول كل منا: لعن الله الكاذب منا في أمر عيسى. وقد طول المفسرون في قصة المباهلة، ومضمّنها أنه لما دعاهم إلى المباهلة وخرج بالحسن والحسين وفاطمة وعلي عليهما السلام إلى الميعاد كفّوا(٢) عن ذلك. ومعلوم أن الكاذب هم النصارى وهو نظير قوله ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾ [سبأ] ومعلوم أنَّ الذي على الهدى هو محمدٌ ﷺ وأنَّ الذين في ضلالٍ مبين هم الكفارُ المخاطَبُونَ بقوله «أو إياكم» وأبرز ذلك إبراز الاحتمال كما قال الشاعر(٣):

آأنتِ أَمْ أُمُّ سالمِ

وخصَّ الأبناء والنساء لأنهم أعز الأهل وألصقهم بالقلوب وربما فداهم

---

(١) ٤: ١٨٧١.

(٢) ق: وأنهم كفّوا.

(٣) البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٦٢٢ وتمامه: [من الطويل]

أيا ظبية الوعساء بين جلاجلٍ وبين النقا آأنت أم أمّ سالم

الرجل بنفسه وحارب دونهم حتى يقتل، ومن ثم كانوا يسوقون مع أنفسهم الظعائن في الحروب لتمنعهم من الهرب ويسمون المدافع عنها[١] بأرواحهم حماة الحقائق. وقدَّمهم في الذكر على الأنفسِ لينبِّه على لُطْفِ مكانِهم وقربِ منزلتهم وليؤذن بأنهم مقدّمون على الأنفس مفدون بها. وفيه دليلٌ لا شيء أقوى منه على صحة نبوة محمد ﷺ.

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ الإشارة بـ«هذا» إلى قصة عيسى عليه السلام وكونه مخلوقاً من غير أب، إلى سائر ما قصَّ الله تعالى في أمرهِ فليس بإلٰهٍ ولا ابن إلٰه بل هو عبدٌ مَن عبيد الله كما قال تعالى ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الزخرف] ولذلك جاء بعده «وما من إله إلا الله» فحصر الإلهية له تعالى.

﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ إشارة إلى وصفي الألوهية وهما القدرةُ الناشئة عن الغَلَبة فلا يمتنع عليه شيء، والعلمُ المعبَّرُ عنه بالحكمةِ فيما صنع والإتقان لما اخترع فلا يَخْفى عليه شيء. وهاتان الصفتان منفيتان[٢] عن عيسى عليه السلام.

﴿ فَإِن تَوَلَّوْا ﴾ يجوز أن يكون مضارعاً حذفت منه التاء أصله تتولّوا، ويجوز أن يكون ماضياً. وتولّيهم عن ما جئت به في أمر عيسى وفي صحة نبوتّك. ومعنى علمه تعالى اطلاعه على أحوالهم فيعاقبهم على تولّيهم. و«بالمفسدين» جاء باسم الفاعل الدالّ على الثبوت، وجاء جمعاً ليعمّهم وغيرهم من أهل الإفساد.

﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ

---

(١) ق: ليمنعهم.. الدافع عنهما.

(٢) غير مقروءة في ق.

وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ
ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ
أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ
فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَـٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ
ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَـٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ
وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾﴾ .

﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ قال ابن عباس: نزلت في القِسِّيسينَ والرهبان، بعث بها النبي ﷺ [إلى جعفر] وأصحابه بالحبشة فقرأها جعفر والنجاشي جالس وأشراف الحبشة. وقيل: نزلت في وفد نجران واللفظُ عام فيهم وفي غيرهم. «سواء» صفة لـ«كلمة» وهو مصدر وصف به أي: مستوية(١) بيننا وبينكم، وهذا دعاء إنصاف. وقرىء: سواءً بالنصب وخرّج على أنه منصوب على المصدر بفعل محذوف تقديره: استوتْ استواءً، ويجوز انتصابه على الحال من النكرة وإنْ لم توصف، نصَّ على ذلك سيبويه.

﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في موضع جر على البدل من «كلمة».

﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ توكيد للجملة التي قبلها لأنَّ مَنْ أفردَ العبادةَ لله تعالى وحصرها فيه لا يشرك بالله شيئاً. وانتصب «شيئاً» على أنه مفعول به أو مصدر.

﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا﴾ أي: لا نتخذهم(٢) أرباباً فنعتقد فيهم الإلهية ونعبدهم على ذلك كعزير وعيسى.

---

(١) ق: متسوية.

(٢) ق: تتخذوهم.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ عن الإقرار بالكلمة. ﴿فَقُولُوا اشْهَدُوا﴾ أي: اعلموا أنّا مُبايِنُونَ لكم منقادون لها. وهذه الآية في الكتاب الذي وجّهه رسول الله ﷺ مع دِحْيةَ إلى عظيمِ بصرى فدفعه إلى هرقل.

﴿لِمَ تُحَآجُّونَ﴾ ادّعت اليهودُ أنَّ إبراهيمَ عليه السلام كان يهودياً والنصارى كان نصرانياً وحاجّوا في ذلك. و«ما» في «لِمَ» استفهامية حذفت ألفها. أنكر عليهم دعواهم وبيّن أنَّ اليهوديةَ إنما هي منتسبة [٨٤/ب] لمن أنزل عليهم التوراة، والنصرانية لمن أنزل عليهم الإنجيل، وهما إنما أنزلا بعد إبراهيمَ عليه السلام وهذا إلزام واضح.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ تنبيه على عدم عقلهم إذْ نسبوا شيئاً متأخراً لمن كان متقدماً[١].

﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ أي: على دعواكم في قضية عيسى عليه السلام إذ كانوا قد شاهدوه وإن كانوا قد نسبوه إلى ما لا يليق بما لا يكون له من ادّعاء الإلهية فيه كما ادّعت النصارى، أو قرفه بما هو باطل كادّعاء اليهود فيه.

﴿فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ هي دعواهم في إبراهيم. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ أي: يعلم دين إبراهيم الذي حاججتم فيه.

﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ أعلم تعالى ببراءةِ إبراهيمَ من هذه الأديان وبدأ[٢] بانتفاء اليهودية لأنَّ شريعةَ اليهود أقدم من شريعة النصارى. وكرر «لا» لتأكيد النفي عن كل واحد من الدينين، ثم استدرك ما كان عليه بقوله

(١) ق: متقدماً.. متأخراً.

(٢) ق: وابدأ.

﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾. ووقعت «لكن» هنا أحسن مواقعها[١] إذْ هي واقعة بين النقيضين بالنسبة إلى اعتقاد الحق والباطل.

ولما كان الكلام مع اليهود والنصارى كان الاستدراك بعد ذكر الانتفاء عن شريعتيهما، ثم نفى على سبيل التكميل للتبرؤ من سائرِ الأديان كونه من المشركين وهم عَبَدَةُ الأصنام كالعربِ الذين كانوا يدَّعُونَ أنهم على دينِ إبراهيم، وكالمجوسِ عَبَدَةِ النار، وكالصابئةِ عَبَدَةِ الكواكبِ، ولم ينصّ[٢] على تفصيلهم لأن الإشراك يجمعهم.

﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ﴾ قال ابن عباس: قالت رؤساء اليهود: يا محمد لقد علمت أنَّا أوْلى الناس بدين إبراهيم منك ومن غيرك وأنه كان يهودياً وما بك إلا الحسد فنزلت. أوْلى [الناس] أخصّهم به وأقربهم منه، من الوَلْي وهو القُرْب. و«أولى» أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف وتقديره: منكم أهل الكتاب.

﴿لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ أي: اتبعوا شريعته في زمانه وفي الفترات بعده.

﴿وَهَٰذَا النَّبِيُّ﴾ يعني به محمداً ﷺ. وخُصَّ بالذكر من سائر مَن اتبعه لتخصيصهِ بالشرفِ والفضيلة كقوله تعالى ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ۞﴾ [البقرة].

﴿وَالَّذِينَ[٣] آمَنُوا﴾ قيل: آمنوا بمحمد ﷺ. وقرىء: وهذا النبيَّ عطفاً على الضمير المنصوب في «اتبعوه» أي اتبعوا إبراهيم وهذا النبي. وقرىء: وهذا النبيِّ بالجر عطفاً على «إبراهيم».

---

(١) ق: موقعها.

(٢) ق: ينقص.

(٣) ق: الذين.

﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا
يَشْعُرُونَ ﴿٦٩﴾ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٧٠﴾
يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧١﴾ وَقَالَت
طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟
ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن
يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ
وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾ ﴾.

﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ أجمع المفسرون أنها نزلت في يهودِ بني النضير وقريظة وقينقاع، قالوا لمعاذ وعمار وحذيفة: تركتم دينكم واتَّبعتم دِينَ محمد فنزلت.

﴿ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ ﴾ يَردُّونكم إلى كفرهم. ﴿ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ أي: بجحد نبوة محمد ﷺ. ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ مبالغة في ذمّهم حيث فقدوا المنفعة بحواسّهم.

﴿ يَـٰٓأَهْلَ[1] ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ قال ابن عباس: هي التوراةُ والإنجيل وكفرهم بها من جهة تغيير الأحكام وتحريف الكلام أو الآيات التي في التوراة والإنجيل من وصف النبي ﷺ والإيمان به كما بيّن بقوله ﴿ يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴿١٥٧﴾ ﴾ [الأعراف].

﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ﴾ تقدم الكلام على النهي عن لبسهم وكتمهم في البقرة[2]،

---

(١) ق: قل يا أهل.

(٢) انظر تفسير الآية ٤٢ من البقرة.

وهنا الإنكار عليهم في قوله «لِمَ». وفي «البحر»[١] أجاز الزجاج والفراء في «ويكتمـون» من قوله تعالى «لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق» النصب فتسقط النون من حيث العربية على قولك: لم تجمعون ذا وذا فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين وبإضمار [أن] في قول البصريين. وأنكر ذلك أبو علي وقال: الاستفهام وقع على اللبس فحسب وأما «تكتمون» فخبرٌ حتم لا يجوزُ فيه إلا الرفع، يعني أنه ليس معطوفاً على «تلبسون» بل هو استئنافُ خبرٍ عنهـم أنهم يكتمـونَ الحقَّ مع علمهم أنه حق. قال ابن عطية[٢]: قال أبو علي: الصرف ها هنا يقبح وكذلك إضمار أنْ، لأنّ «تكتمون» معطوف على موجب مقرر [٨٥/أ] وليس بمستفهم عنه وإنما استفهم عن السبب في اللبس واللبس موجب، فليست الآية بمنزلة قولهم: أتأكل السمك وتشرب اللبن، وبمنزلة قولك: أتقوم فأقوم. والعطف على الموجب المقرر قبيحٌ متى نصب إلا في ضرورةِ شعرٍ كما رُوي[٣]:

وألحقُ بالحجاز فأستريحا   [من الوافر]

وقد قال سيبويه في قولك: أَسِرْتَ حتى تدخلها[٤]، لا يجوز إلا النصب في تدخل، لأن السير مستفهم عنه غير موجب. وإذا قلنا: أيهم سار حتى يدخلها، رفعت لأن السير موجب والاستفهام إنما وقع عن غيره انتهى ما نقله ابن عطية عن أبي علي. وظاهرهُ تعارُض ما نقلَ مع ما قبله لأنَّ ما قبله فيه

---

(١) ٢: ٤٩١.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٤٦٣.

(٣) البيت للمغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب ٣: ٣٩، وصدره:

سأترك منزلي لبني تميم

(٤) في ابن عطية: تدخل المدينة.

أن الاستفهام وقع على اللبس فحسب وأما «تكتمون» فخبر حتم لا يجوز فيه إلا الرفع.

وفي ما نقله ابن عطية أن «تكتمون» معطوف على موجبٍ مقرر وليس بمستفهم عنه، فيدل العطف على اشتراكهما في الاستفهامِ عن سببِ اللبسِ وسببِ الكتم الموجبين. وفرق بين هذا المعنى وبين أن يكون «وتكتمون» إخباراً محضاً لم يشترك مع اللبس في السؤال عن السبب.

وهذا الذي ذكره أبو علي من أنَّ الاستفهام إذا تضمَّنَ وقوعَ الفعل لا ينتصب الفعل بإضمار أن في جوابه، تبعه في ذلك ابن مالك في «التسهيل»[1] حين عدَّ ما يضمر أن لزوماً في الجواب فقال: أو لاستفهام[2] لا يتضمن وقوع الفعل، وإنْ تضمن وقوع الفعل لم يجز النصب عنده نحو: لِمَ ضربت زيداً فيجازيك، لأنَّ الضرب[3] قد وقع.

ولم نر أحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي وتبعه فيه ابن مالك في الاستفهام، بل إذا تعذّر سبك مصدر مما قبله إما لكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه ينسبك منه، وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله [لأجل مضي الفعل فإنما يقدر فيه مصدر مقدّر استقباله] مما يدل عليه المعنى، فإذا قال: لم ضربت زيداً فأضربك أي: ليكن منك تعريف بضرب زيد فضربٌ منّا. وما ردَّ به أبو علي على أبي إسحاق ليس بمتَّجهٍ لأنَّ قوله «لم تلبسون» ليس نصّاً على أنَّ المضارع أُريدَ به الماضي حقيقة، إذ قد ينكر

---

(١) انظر ص٢٣١.

(٢) ق: كاستفهام. وأصل العبارة في التسهيل «جواباً.. لاستفهام».

(٣) ق: النصب.

المستقبل لتحقق صدورهِ[١] لا سيّما على الشخص الذي تقدَّمَ منه وجود أمثاله. ولو فرضنا أنّه ماضٍ حقيقةً فلا ردّ فيه على أبي إسحاق لأنَّه كما قرّرنا قبلُ أنّه إذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملةِ سبكناهُ من لازم الجملة. وقد حكى أبو الحسن بن كيسان نصب الفعل في جواب الاستفهام حيث الفعلُ المستفهمُ عنه محقَّقُ الوقوع نحو: أين ذهب زيد فنتبعه وكذلك في: [كم] مالُك فنعرفه، ومَنْ أبوك فنكرمه. لكنه يتخرّج على ما سبق ذكره من أن التقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتّباع منا، وليكن منك إعلام بقدر مالِك فمعرفة منا، وليكن منك إعلام بأبيك فإكرام منّا له، انتهى.

وقرأ[٢] عبيد بن عمير: لِمَ تلبسوا وتكتموا بحذف النون فيهما. قالوا: وذلك جزم لا وجه له سوى ما ذهب إليه شذوذ من النحاة في إلحاق لِمَ بلَمْ في عمل الجزم.

قال السجاوندي: ولا وجه له إلاّ أنّ لِمَ تجزم الفعل عند قوم كلَمْ انتهى.

والثابتُ في لسان العرب أنّ لِمَ لا ينجزم ما بعدها، ولم أر أحداً من النحويين ذكر أنّ لِمَ تجري مجرى لَمْ في الجزم إلا ما ذكره أهل التفسير هنا. وإنّما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع، وقد جاء ذلك في النثر قليلاً جداً وذلك في قراءة أبي عمرو من بعض طرقه «قالوا ساحران تَظّاهرا» [القصص: ٤٨] بتشديد الظاء أي: أنتما ساحران تتظاهران فأدغم التاء في الظاء

(١) ق: ضرورة.
(٢) ق: قرأ.

وحذف النون. وأمّا في النظم فنحو قول الراجز[١]:

أَبِيْتُ أَسْرِي وتَبِيتي تَدْلكي

يريد: تبيتين تدلكين. وقال آخر[٢]: [من الطويل]

فإنْ يك قومٌ سَرَّهم ما صنعتُمُ سيحتلبوها لاقحاً غير ناهلِ

[٨٥/ب] ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ جملة حالية، نعى عليهم اللبس والكتمة مع علمهم بما يترتبُ على ذلك من عقاب الله تعالى إياهم.

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟﴾ الآية، قال الحسن والسُدّي: تواطأ اثنا عشر حبراً من يهود خيبر وقال بعضهم لبعض: ادخلوا في دينِ محمدٍ أولَ النهار باللسانِ دونَ الاعتقاد واكفروا به في آخرِ النهار وقولوا إنَّا نظرنا في كتبنا وشاورنا علماءنا فوجدنا[٣] محمداً ليس كذلك فظهر لنا كَذبُه وبطلانُ دينه، فإذا فعلتم ذلك شَكَّ أصحابُه في دينهم وقالوا: هم أهلُ الكتاب وهم أعلمُ منّا فيرجعون عن دينهم إلى دينكم فنزلت. وقال ابن عباس ومجاهد: صلَّوْا مع النبيِّ ﷺ صلاةَ الصبح ثم رجعوا آخر النهار فصلَّوْا صلاتَهم ليرى الناسُ أنّه بَدَتْ لهم منه ضلالةٌ بعد أنْ كانوا اتبعوه فنزلت.

﴿ءَامِنُوا۟﴾ أظهروا الإيمانَ باللسان. ﴿بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ لم يصدقوا بأنه أنزل على المؤمنين وإنما معناه: أنزل على زعمهم. ﴿وَجْهَ

(١) اللسان (دلك)، وتمامه:

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والبيت من شواهد الهمع ١ : ١٧٦.

(٢) انظر البحر ٢ : ٤٩٢.

(٣) ق: وجدنا.

﴿ٱلنَّهَارِ﴾ أوّله، وانتصب على الظرف الزماني. ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ أي: لعلَّ الذين آمنوا يرجعون عن دينهم إذ رأونا مضطربينَ في دينهم بفعلنا ذلك.

﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ أي: لا تُخْلِصُوا الإيمانَ باللسانِ والاعتقاد.

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ ظاهره أنها جملة مستقلة، أمرَ اللهُ تعالى نبيه ﷺ أنْ يقولَ هذا. و«هدى الله» خبر إنّ، وقيل بدل من «الهدى». و«أن يؤتى» على قراءة من قرأ: أن يؤتى بهمزة واحدة، خبر إنّ أي: إنَّ هدى الله إيتاء واحد منكم مثلما أُوتيتم من العلم. والخطاب بـ«أوتيتم» للكفّار ويكون «أو يحاجّوكم» منصوباً بإضمار أنْ بعد «أو» بمعنى حتى أي: حتى يحاجّوكم عند ربكم فيغلبوكم ويدحضوا حجتكم عند الله. ولا يكون «أو يحاجّوكم» معطوفاً على «أن يؤتى»، وعلى أن يكون «هدى الله» خبر إنَّ يكون المعنى: مخافةَ أنْ يُؤتى تعليلاً لقوله «ولا تؤمنوا إلاّ لمن تبع دينكم» وتكون الجملة من قوله «قل إن الهدى هدى الله» اعتراضاً بين العلّة والمعلول.

وقرأ ابن كثير: أن يؤتى على الاستفهام الذي معناه الإنكار عليهم والتقرير والتوبيخ، وهو مثبت من حيث المعنى قلتم ذلك وفعلتموه، ويكون «أو يحاجّوكم» معطوفاً على «يؤتى» و«أو» للتنويع.

قال ابن عطية[١]: ويحتمل أن يكون قوله «أن يؤتى» بدلاً من قوله «هدى الله» ويكون المعنى: قل إنَّ الهدى هدى الله وهو أنْ يؤتى أحدٌ كالذي جاءنا نحن، ويكون قوله «أو يحاجّوكم» بمعنى أو فليحاجُّوكم لأنهم يغلبونكم[٢] انتهى هذا القول. وفيه الجزم بلام الأمر وهي محذوفة ولا يجوز ذلك على

---

(١) المحرر الوجيز ٢: ٤٧١.

(٢) «لأنهم يغلبونكم» زيادة في ق.

مذهب البصريين إلا في الضرورة.

وقال الزمخشري[(١)]: ويجوز أن ينتصب «أن يؤتى» بفعل مضمر يدل عليه قوله «ولا تؤمنوا إلاّ لمن تبع دينكم» [كأنه قيل:] قُلْ إنَّ الهدى هدى الله فلا تُنكروا أنْ يؤتى أحدٌ مثلما أوتيتم، لأن قولهم «ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم» إنكارٌ لأنْ يُؤتى أحدٌ مثلما أُوتُوا انتهى كلامه. وهو بعيد لأن فيه حذف حرف النهي[(٢)] ومعموله، ولم يحفظ ذلك من لسانهم، وكون أن نافية بمعنى لا قولٌ مرغوب عنه.

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ وهذه كناية عن قدرة التصرف والتمكن فيها، والبارىءُ تعالى مُنَزَّهٌ عن الجارحة.

﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾.

﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ﴾ الآية، ظاهره أنَّ أهلَ الكتاب منهم أمينٌ ومنهم خائن. قال ابن عباس: «من إن تأمنه بقنطار» هو عبد الله بن سلاّم استودعه رجلٌ من قريش ألفاً ومئتي أوقيّة ذهباً فأدّاهُ إليه و«من إن تأمنه بدينار» [هو] فنحاص بن عازوراء استودعه رجلٌ من قريش ديناراً فجحده

(١) الكشاف ١ : ٤٣٧.

(٢) ق: النفي.

وخانه انتهى. ولا ينحصر الشرط في ذَيْنِكَ المُعَيَّنين بل كلٌّ منهما[١] فردٌ ممّن يندرج تحت «من» ألا ترى كيف جمع في قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا﴾ [٨٦/أ] الآية.

وفي قصّة السموأل بن عادياء اليهودي ووديعة امرىء القيس عنده وطلب الحارث بن [أبي] شَمِر الغسّاني ذلك منه دليلٌ على الوفاء التامّ منه وإن كان يهوديّاً حتى ضرب به المثل فقيل: أوفى من السّموأل[٢]. والخطاب في «تأمنه» ظاهره أنه خطاب للنبيِّ ﷺ. و«بقنطار» كناية عن المال الكثير و«بدينار» كناية عن المال القليل. وقرأ أُبيّ: تِيْمَنْه في الحرفين بتاءٍ مكسورة وياء ساكنة، قال ابن عطية[٣]: وما أراها إلاّ لغة قرشيّة وهي كسر النون التي للجماعة كـ«نِستَعين»، وألف المتكلم كقول ابن عمر: لا إخالُه، وتاء المخاطب كهٰذه الآية، ولا يكسرون الياء في الغائب انتهى. لم يبيّن ما تكسر فيه حروف المضارعة بقانون كلّي، وما ظَنَّهُ من أنها لغةٌ قرشيّة فليس كما ظنَّ وقد بيّنا ذلك في «نستعين» في كتابنا «البحر»[٤]. وقرىء: يؤدّه بالواو وبالهمزة ووصل الهاء بياءٍ وباختلاس الحركة وبسكون الهاء. و﴿قَآئِمًا﴾ ظاهره القيام وكنّى به عن قيامِ الإنسانِ على أشغاله واجتهاده والحزم فيها بأن لا تضيع فكأنّه قائم على رأس المؤتمن على الدينار.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ﴾ الآية، روي أن بني إسرائيل كانوا يعتقدون استحلالَ أموالِ العرب لكونهم أهل أوثان فلما جاء الإسلامُ وأسلم مَنْ أسلم من

(١) ق: منها.
(٢) مجمع الأمثال ٢: ٣٣٦.
(٣) المحرر الوجيز ٢: ٤٧٣.
(٤) أنظر ١: ٢٣.

العرب بقي اليهود فيهم على ذلك المعتقد فنزلت. وذلك إشارةٌ إلى عدم أداء ما أؤتمن عليه والخيانة فيه. ﴿فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ في أخذِ أموالِ الأميّين وخيانتهم. ﴿سَبِيلٌ﴾ أي: اعتراض. ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ أي: القول الكذب يفترونه على الله بادعائهم أن ذلك في كتابهم.

قال السُدّي وابن جريج وغيرهما: ادّعت طائفة من أهل الكتاب أن في التوراة إحلال الله لهم أموال الأميّين كذباً منهم وهي عالمة بكذبها، فيكون الكذبُ المقولُ هنا هو هذا الكذب المخصوص في هذا الفصل. والظاهر أنه أعمُّ من هذا فيندرج هذا فيه أي: هم يكذبون على الله في غيرِ ما شيءٍ وهم علماءُ بموضع الصدق.

﴿بَلَىٰ﴾ جوابٌ لقولهم «ليس علينا في الأميين سبيل» والمعنى بلى عليهم في الأميين سبيل. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ جواب ﴿مَنْ أَوْفَىٰ﴾ فيحتمل أن يكون «المتقين» عاماً فيندرج فيه «من أوفى» أو كنّى بالمتقين عمّن أوفى فكأنه قال: يحبهم، ونبّه على الصفة التي يحبّهم لأجلها وهي التقوى.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ نزلت في اليهود ﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ أضاف المصدر إلى الفاعل أي: بعهدِ الله إيّاهم وهو ما أخذه عليهم من الإيمان بالرسول ﷺ، أو مضافاً إلى المفعول أي: بعهده اللهَ، وتقدّم تفسيرُ شبيهٍ بهٰذه الآية في سورة البقرة[1].

﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٨﴾.

---

(١) وهو قوله ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ۝٤١﴾ [البقرة].

﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ﴾ أي: من أهل الكتاب. ﴿لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ [أَلْسِنَتَهُم]﴾ أي: يفتلونها بقراءته عن الصّحيح إلى المُحرَّفِ قاله الزمخشري[١]. وعن ابن عباس أيضاً: هم اليهود الذين قدموا على كعب بن الأشرف، غَيَّروا التوراةَ وكتبوا كتاباً بَدَّلوا فيه صفةَ رسولِ الله ﷺ ثم أخذت قريظةُ ما كتبوه فخلطوه بالكتابِ الذي عندهم.

وقال ابن عطيّة[٢]: يُحرِّفون ويتحيَّلون لتبديلِ المعاني من جهة اشتباهِ الألفاظ واشتراكها وتشعُّبِ التأويلات فيهـا ومثال ذلك قولهم ﴿وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا﴿٤٦﴾﴾ [النساء][٣] ونحو ذلك وليس التبديل المحض [بليّ] انتهى.

والذي يظهر أن اللَّيَّ وقع بالكتابِ أي: بألفاظِهِ لا بمعانيه وحدها كما يزعمُ بعضُ الناس، بل التحريفُ والتبديل وقع في الألفاظِ والمعاني تبعٌ للألفاظ، ومَنْ طالع التوراة علم يقيناً أنَّ التبديل في الألفاظ والمعاني لأنها تضمنت أشياء يجزم العاقلُ أنها ليست من عند الله، ولا أنَّ ذلك يقع في كتابٍ إلٰهي من كثرة التناقض في الأخبار والأعداد ونِسْبة أشياء إلى الله تعالى من الأكلِ والمصارعةِ وغير ذلك، ونسبة أشياء إلى الأنبياء من الكذب والسكر من الخمر [٨٦/ب] والزّنى ببناتهم وغير ذلك من القبائحِ التي ينزّه العاقل نفسه عن أنْ يَتَّصف بشيءٍ منها فضلاً عن منصب النبوّة.

وقد صنّف الشيخ علاء الدين علي بن محمد بن خطّاب الباجي[٤] كتاباً في السؤالات على ألفاظِ التوراة، ومَنْ طالع ذلك رأى فيه عجائب وغرائب

(١) الكشاف ١: ٤٣٩.
(٢) المحرر الوجيز ٢: ٤٧٩.
(٣) وهو كذلك في ابن عطية، وفي ق: راعنا واسمع غير مسمع.
(٤) لعله كتابه الموسوم بـ«غاية السول في علم الأصول»، وانظر الأعلام ٤: ٣٣٤.

وجزم بالتبديلِ في ألفاظِ التوراة ومعانيها، هذا مع خلوّها من ذكر الآخرة والبعث والحشر والنشر والعذاب والنّعيم الأخرويّين[1] والتبشير برسولِ الله ﷺ، وأين هذا من قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف] وقوله تعالى وقد ذكر رسوله ﷺ وصحابته ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح].

وقد نَصَّ القرآنُ على ما يقتضي إخفاءهم لكثيرٍ من التوراة قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام][2] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴿١٥﴾﴾ [المائدة] فدلّت هاتان الآيتان على أنَّ الذي أخفوه من الكتابِ كثيرٌ ودلَّ بمفهوم الصفة أنَّ الذي أبدوه من الكتاب قليل.

وقد صَنَّفَ الشيخُ العالم أبو النصر السموأل بن يحيى بن عبّاس المغربي وكان من الذين هداهم الله إلى الإسلام كتاباً جليلاً في الردِّ على شيعته سمّاه «إفحام اليهود» وفرغ من تصنيفه في يوم عرفة سنة ثمان وخمسين وخمس مئة، وأمعن في الردِّ على اليهود وذكر مخازيهم وألزمهم اتّباع شريعةِ الإسلامِ حسب ما تضمنته التوراة وبين وجود النص في التوراة، ويسرد فيه ألفاظ التوراة باللسان العبراني ثم يفسره بالعربيّ. وكان الباجي طالع كلامَ هذا الرجل وقد كتبنا كتابَ هذا الرجل وكتاب الباجي بخطِّنا نفعَ اللهُ بذلك.

---

(١) ق: الأخراوين.

(٢) ق: يجعلونه.. يبدونها ويخفون.

وقرىء: تلوون مضارع لوى وتلوّون مضارع لوّى مشدداً، ويلُون بضم اللاّم. وقرىء: لتحسبوه بالتاء خطاباً للمسلمين، وقرىء بياء الغيبة، والضمير المنصوب عائد على ما دلّ عليه ما قبله من المحرّف. ويحتمل أن يكون قوله «بالكتاب» على حذف مضاف أي: يلوون ألسنتهم بشبيه الكتاب فيعود الضمير على ذلك المضاف المحذوف.

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ لم يكتفوا بالحسبان حتى صرحوا أنَّ المحرف هو من عند الله جرأة منهم على الله. ثم أخبر أن شأنهم وعادتهم قول الكذب على الله وهم يعلمون ما في ذلك من الذنب العظيم.

﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾.

﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ الآية، روي أن أبا رافع القُرَظي قال للنبيِّ ﷺ[1] حين اجتمعت الأحبار من يهود والوفد من نصارى نجران: [يا محمد تريد أن نعبدك ونتخذك ربّاً] أو ذاك تريد يا محمد وإليه تدعون؟. فقال النبيُّ ﷺ: معاذ الله ما بذلك أُمِرْتُ ولا إليه دَعَوْتُ فنزلت. ومعنى «ما[2] كان لبشر» وما أشبه هذا التركيب النفي للكون والمراد نفي الخبر، وذلك على قسمين أحدهما أن يكون الانتفاء من حيث الفعل[3] ويعبر عنه بالنفي التام

(١) بعده في ق: معاذ الله ما بذلك أمرت. وشطبت.

(٢) ق: وما.

(٣) ق: العقل.

كقوله تعالى ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ ﴿٦٠﴾﴾ [النمل]. والثاني أن يكون الانتفاء فيه على سبيل الابتغاء ويعبّر عنه بالنفي غير التام كقول الصدّيق رضي الله عنه: ما كان لابن أبي قحافة أنْ يتقدم ليصلّي بين يدي رسولِ الله ﷺ. ومُدرَك القسمين إنما يُعرف بسياق الكلام الذي النَّفْيُ فيه. ونفي الكون هنا من القسم الأول. والبشر هنا قال ابن عباس: هو محمد ﷺ. وهٰذا [٨٧/أ] الترتيبُ في غاية الفصاحة ذكر أوّلاً الكتابَ وهو جنس، وترقّى منه إلى الحكم وهو الفصل بين الناس بالكتاب ثمّ إلى النبوّة وهي المرتبة العليا.

﴿ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾ أتى بِثُمّ التي للمهلة تعظيماً لهذا القول، وإذا انتفى هذا القولُ بعد المهلةِ كان انتفاؤه بدونها أوْلى وأحرى أي: أنَّ هذا الإيتاءَ العظيمَ لا يجامع هذا القولُ وإنْ كان بعد مهلة من هذا الإنعام العظيم. وعباد: جمع عبد، وقال ابن عطيّة[1]: «عِبِدَّى وعبيد من جموع عبد». أمّا عبّدى فهو اسم جمع وألفه للتأنيث. وأمّا عبيد فقيل اسم جمع وقيل جمع تكسير. قال ابن عطية[2]: والذي استقرأت أنّ «عباداً» جمع عبد يجيءُ في موضعِ الترفيع كقوله ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ [البقرة] و﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء] و﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]. والعبيد يستعمل في معنى التحقير كقول حمزة: وهل أنتم إلا عبيدٌ لأبي، وقول امرىء القيس[3]: [من السريع]

(١) المحرر الوجيز ٢: ٤٨١.

(٢) المصدر نفسه، والنص فيه بمعناه.

(٣) ديوانه ص١١٩، وعجزه فيه:

ما غرّكم بالأسد الباسل

قولا لدودانَ عبيد العصا

وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت] لأنّه مكان تشفيق وإعلام بقلة انتصارهم ومقدرتهم وأنّه تعالى ليس بظلاّم لهم مع ذلك، انتهى ملخصاً. وإنما كثر استعمالُ عباد دون عبيد لأن فِعالاً في جمع فَعْل قياس مطّرد، وجمع فَعْل على فعيل لا يطّرد فكثر لفظُ عباد وقَلَّ لفظُ عبيد. وأما الآية التي فيها لفظ العبيد فجاء[1] ذلك لتآخي الفواصل لا للتحقير. وأما بيتُ امرىء القيس فالتحقيرُ إنما فُهِمَ من إضافة عبيد إلى العصا، وكذلك قول حمزة فهم التحقير من الحالة التي كان عليها. وعبيد وعباد بمعنى واحد لكن الفرق بين مجيء عباد كثيراً وعبيدٍ قليلاً هو[2] القياس وعدم القياس. وقرىء: ثم يقول بالرفع للاّم أي: ثم هو يقول.

﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾ أي: ولكن يقول كونوا. والربانيُّ قال ابن عباس: الفقيه. ولما مات ابن عباس قال محمد بن الحنفية: اليوم مات رَبَّانيُّ هذه الأمة. وقرىء: تُعَلِّمون وتَعْلَمون.

﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ قُرىء برفع الراء على القطع وبالنصب عطفاً على «أن يؤتيه» والتقدير: ولا أن يأمركم. وهذه الجملةُ على سبيلِ التوكيد لأنه نفى أنْ يتخذ لنفسه عباداً من دون الله فنهى أنْ يتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً من دون الله يعني من كان معظماً من العالم العلوي وهم الملائكة ومن العالم الأرضي وهم النبيّون.

ويجوز أنْ يكون «ولا يأمركم» بالنصب عطفاً على «ثم يقول» ويكون

---

(١) ق: في ذلك.

(٢) ق: وهو.

التقدير: ولا له أنْ يقول. ودخلت لا لتأكيد معنى النفي السابق كما تقول: ما كان لزيد قيام ولا قعود على انتفاء كل منهما. وقال ابن عطية في قراءة نصب الراء: هذا خطأ لا يَلتئم به المعنى انتهى. لأنه قدّر «أنْ» قبل «لا» فصار: وأن لا يأمركم. ونحن قدّرناه بعد لا فَصَحَّ المعنى. ﴿أَيَأْمُرُكُم﴾ استفهام إنكار وكونه بعد كونهم مسلمين أفحش وأقبح وهو لا يأمركم بالكفر لا بعد الإسلام ولا قبله. وجعل قول ذلك البشر وأمره كفراً فسوّى بين عبادته وبين عبادة الملائكة وهم الذين عبدتهم الصابئة، وبين عبادة النبيّين وهم من عَبَدةِ اليهود والنصارى.

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ هو على حذفِ مضافٍ تقديرُه: ميثاق أتباع النبيين لقوله تعالى ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ وهو محمد ﷺ ولم يكن في زمانه نبيُّون فتعيَّن أنْ يكون التقدير: ميثاق أتباع النبيين. وجاء بالخطاب على سبيلِ الالتفات. وقرىء: لَما بفتح اللام، ووجهه أنَّ اللام هي اللام الموطّئة. و«ما» شرطية مفعولة بآتيناكم[1]. و﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ تفسيرٌ لِما. و«آتيناكم» ماض أُريد به المستقبل. ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ[2]﴾ معطوف عليه، وجواب القسم ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ وما بعده. وجواب الشرط محذوف. والآيةُ مما اجتمع فيه القَسَمُ والشرطُ فجاء الجوابُ للسابق منهما وهو القسم.

---

(١) كذا في ق في هذا الموضع والمواضع التالية.

(٢) ق: جاء.

وفي «البحر»[١]: قال ابن عطية [والزمخشري]: «ما» من «لما آتيناكم» شرطية إلى آخر كلامهما انتهى. قال مثل ذلك المازنيُّ والزجَّاجُ والفارسيُّ، وفيه خدش لطيف [٨٧/ب] جداً وذلك أنه إذا كانت شرطية كان الجواب محذوفاً لدلالةِ جوابِ القسم عليه، وإذا كان كذلك فالمحذوف من جنس المثبت ومتعلقاته متعلقاته. فإذا قلت: والله لَمَن جاءني لأُكْرِمَنَّهُ، فجواب «من» محذوف التقدير: من جاءني أكرمه، وفي الآية اسم الشرط «ما» وجوابه محذوف من جنس جواب القسم وهو الفعل المقسم عليه، ومتعلق الفعل هو ضمير الرسول بوساطة حرف الجر لا ضمير «ما» فجواب «ما» المقدّر[٢] إن كان من جنسِ جواب القسم فلا يجوز ذلك لأنه تعرو[٣] الجملةُ الجوابية إذ ذاك من ضميرٍ يعودُ على اسم الشرط، وإنْ كان من غير جنس جواب القسم فكيف يدل عليه جواب القسم وهو من غير جنسه وهو [لا يحذف إلا إذا كان من] جنس جواب القسم؟ ألا ترى أنك لو قلت: والله لئن ضربني زيد لأضربنّه، كيف تقدّره: إنْ ضربني زيد أضربْه، ولا يجوز أنْ يكون التقدير: والله إن ضربني زيد أشكُه لأضربنه، لأن «لأضربنّه» لا يدلّ على «أشكه»، فهذا ما يرد على قولِ مَنْ خَرَّجَ «ما» على أنها شرطية.

قال الزمخشري[٤]: و«لتؤمننّ» سادٌّ مَسدَّ جواب القسم والشرط جميعاً انتهى. هذا قولٌ ظاهرهُ مخالفٌ لقولِ من جعل «ما» شرطية لأنهم نصوا على أنَّ جوابَ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ جواب القَسَمِ عليه، إلا إنْ عنى أنه من

(١) انظر ٢: ٥١٠ وما بعدها.

(٢) ق: المقدّرة.

(٣) أي تخلو.

(٤) الكشاف ١: ٤٤١.

حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب يسدُّ مَسدَّهما فيمكن أن يقال: وأما من حيث تفسير الإعراب فلا يصح لأنَّ كلاًّ[1] منهما أعني الشرط والقسم يطلب جواباً على حدة، ولا يمكن أن يكون هذا محمولاً عليهما لأنَّ الشرط يقتضيه على جهة العمل فيه فيكون في موضع جزم، والقَسَمُ يطلبه على جهة التعلُّق المعنوي به بغير عمل فيه فلا موضعَ له من الإعراب، ومُحالٌ أنْ يكون الشيءُ الواحد له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب.

وقرىء: لِما بكسر اللام، ووجهه أن اللام للتعليل و«ما» موصولة بمعنى الذي والعائد عليها محذوف من صلتها، أي: أتيناكموه، وعطف على الصلة «ثم جاءكم» والعائد فيه محذوف تقديره: ثم جاءكم به أي: بنظيره.

وأجاز الزمخشري أن تكون «ما» مصدرية قال[2]: «ما» في قراءة حمزة «لما آتيتكم» مصدرية ومعناه: لأجلِ إيتائي إياكم بعضَ الكتابِ والحكمة ثم لمجيءِ[3] رسولٍ مصدقٍ لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها أعني «آتيتكم» و«جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلةٌ للتعليل على معنى: أخذَ اللهُ ميثاقهم ليؤمنن بالرسولِ ولينصرنّه لأجل [أني] آتيتُكم الحكمةَ، وأنَّ الرسول الذي أمرتُكم بالإيمانِ به ونصرته موافقٌ لكم غير مخالفٍ انتهى.

هذا التعليل والتقدير الذي قدَّره ظاهِرُهُ أنه تعليلٌ للفعل المُقْسَمِ عليه، فإنْ

(١) ق: كل.

(٢) في العبارة تكرار واضطراب في الأصل. والنص في الكشاف ١: ٤٤١.

(٣) ق: بمجيء.

عنى هذا الظاهر فهو مخالفٌ لظاهر الآية لأنَّ ظاهر الآية يقتضي أنْ يكون تعليلاً لأخذِ الميثاق لا لمتعلّقه وهو الإيمان، فاللام متعلقة بأخذ، وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقة بقوله «لتؤمنن به» ويمتنع ذلك من حيث إنَّ اللامَ المتلقّى بها القَسَم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: والله لأضربن زيداً، ولا يجوز: والله زيداً لأضربنّ. فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله «لتؤمنن به».

وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب إذا كان ظرفاً أو مجروراً تقدُّمه، وجعل من ذلك: عوض لا نتفرق، وقوله تعالى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠﴾ [المؤمنون]، فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله «لتؤمنن به» وفي هذه المسألة تفصيل يذكر في علم النحو.

وقرىء: لَمّا بفتح اللام وتشديد الميم وخرّج على أن [٨٨/أ] «لما» هي الطالبة للجواب وتقديره: أخذ عليكم الميثاق. و«لما» المقتضية للجواب حرفٌ عند سيبويه، وظرف بمعنى حين عند المبرد وتبعه الزمخشري وابن عطية في «لما» هذه، وهو مذهب فاسد. ومن ادّعى أن أصلها لمن ما، فحذفت منه [ميم] واحدة فصار لمّا فقوله في غاية التمحُّلِ ويُنَزَّهُ كلامُ الله عنه ويلزم انْ تكون اللام الموطئة دخلت على حرف الجر نحو: أقسم بالله لمن أجلك لأضربن عمراً، لم يجز[1] لأن الموطئة لا تدخل إلا على أداة شرط.

وقرىء: آتيناكم بنون العظمة وبالتاء، ويناسب قوله «إصري». وقدم الإيمان بالله لأنه الأصل ثم النصر لأنه من ثمرة الإيمان.

﴿قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ﴾ الضمير عائد على الله في «قال». و«أأقررتم»استفهام معناه

---

(١) ق: لمن يجسر.

الإثبات بعد أخذ الميثاق.

﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ﴾ أي: على الإيمان والنصرة.

﴿إِصْرِي﴾ عهدي. وقرىء: أصري بضم الهمزة وكسرها.

﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا﴾ [معناه أقررنا] بالإيمان به وبنصرته وقبلنا ذلك والتزمناه. وثَمّ جملة محذوفة اي: أقررنا وأخذنا على ذلك الإصر.

﴿قَالَ فَٱشْهَدُواْ﴾ أي: يشهد بعضكم على بعض والتقدير: أقررتم فاشهدوا، أتى بالفاء رابطة بين الجملتين. ونظير ذلك قوله: أَلَقِيْتَ[1] زيداً؟ قال: لَقِيْتُه. قال: فَأَحْسِنْ إليه. التقدير: لقيت زيداً فأحسنْ إليه. ﴿وَأَنَاْ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ استئناف معناه التوكيد.

﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ الإشارةُ إلى الإقرارِ وأخذِ الإصرِ المذكورين بعد الإيمانِ والنصرة.

﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾.

﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ الهمزة للإنكار والتنبيه على الخطأ في التولي والإعراض. وأُضيفَ الدينُ إلى الله لأنه تعالى هو الذي شرعه وتعبَّد به خَلْقَهُ. وقرىء: يبغون بالتاء وبالياء.

(١) ق: لقيت.

﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ﴾ أي: انقاد. وانتصب «طوعاً» على المصدرية أو على الحال. وقسم الإسلام إلى[1] نوعين أحدهما طوعٌ كانقيادِ الملائكةِ والأنبياء ومَنْ أجاب إلى الدين بغيرِ تَلَبُّثٍ ولا فكر كانقيادِ[2] أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والآخر: كرهٌ وهو مَن انقاد لأجلِ السيف، وكثير من هؤلاء مَنْ حَسُنَ حالُه في الإسلامِ فانقاد إليه طوعاً. ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ[3]﴾ أي: إلى جزائه، وفي ذلك تهديد.

﴿قُلۡ ءَامَنَّا﴾ الآية، تقدم الكلام على نظيرها في سورة البقرة[4]. وهنا «قل» خطابٌ للنبيِّ ﷺ. وإذا أُمر هو بالقول فأُمَّتُه مأمورون به من حيث المعنى، ولذلك قال في البقرة «قولوا» خطاباً للجمع، ولذلك جاء الكلام بلفظ الجمع في «آمنا» وفي «علينا» وفي «نحن له»، وهنا جاء بلفظ «على» وفي البقرة بلفظ[5] «إلى» فعبَّر مرةً بالنزولِ من علوٍّ ومرة بالانتهاء. وقال الراغب[6]: إنما قال هنا «على» لأنَّ ذلك لما كان خطاباً للنبيِّ ﷺ وكان واصلاً إليه من الملأ الأعلى بلا واسطةٍ بشرية كان لفظ «على» المختص بالعلّوّ أَوْلى به، وهناك لما كان خطاباً للأمة وقد وصل إليهم بوساطةِ النبيِّ ﷺ كان لفظ «إلى» المختص بالاتصال أَوْلى انتهى.

---

(١) ق: على.

(٢) ق: كانقياد الرسل أبي بكر.

(٣) ق: ترجعون.

(٤) الآية ١٣٦.

(٥) ق: لفظ.

(٦) لعل أبا حيان ينقل عن «جامع التفاسير» للراغب الأصفهاني، وهو تفسير كبير طبعت مقدمته كما يقول صاحب الأعلام، انظر ٢: ٢٥٥.

﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾ قرىء بإدغام الغين في الغين، وبالفك. والإسلامُ هنا شريعةُ محمدٍ ﷺ. وانتصب «ديناً» على التمييز لأنه يأتي بعد «غير» كقول العرب: إنَّ لنا غيرها إبلاً، كما ينتصب بعد «مثل» في قوله: يكفيكه مِثْلَهُ صبراً، ولذلك يجوز دخول «من» عليه. ويتعلق «في الآخرة» بمحذوف يدل عليه «الخاسرين» أي: خاسر في الآخرة وهذا أحسن التخريج.

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾.

﴿كَيْفَ﴾ سؤال معناه التعجب والتعظيم(١) وهي منصوبة بـ«يهدي»(٢)، وجاء «قوماً» غير معيّنين، ونقل أهل التفسير تعيينهم واختلافاً فيهم، ولفظ «قوم» [يدل] على أنهم أكثر من اثنين لأنه اسم جمع، فعدَّ منهم طعمة بن أبيرق والحارث بن سويد بن الصامت ورجوح(٣) بن الأسلت وأبو عامر الراهب. وبعض هؤلاء رجع إلى الإسلام وحسن حاله. «وشهدوا» معطوف على «كفروا» والواو لا ترتب، أو معطوف على «إيمانهم» مراعى فيه الانسباك لِأَنْ [٨٨/ب] والفعل أي [بعد] أنْ آمنوا وشهدوا. وأجيز أن يكون حالاً تقديره: وقد شهدوا. والرسولُ هنا هو محمدٌ ﷺ. [و«البينات» ما أُوتيَ عليه

(١) كتبت في الحاشية.

(٢) ق: بأهدي.

(٣) في تفسير الطبري ٣: ٢٤٢: وحوح.

السلام] من الكتابِ المعجز والمعجزاتِ الخارقة.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمۡ﴾ تَقَدَّمَ تفسيرُ نظيرها في البقرة[١].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٩١﴾﴾.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ﴾ قيل: نزلت في اليهود كفروا بعيسى وبالإنجيل بعد إيمانهم بأنبيائهم. ﴿ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا﴾ بكفرهم بمحمدٍ ﷺ بعد أنْ آمنوا بِنَعْتِهِ في التوراة.

﴿ لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ المعنى: لا توبةَ لهم فتقبل، فنفى القبول والمراد نفي التوبة، ويكون ذلك في قومٍ بأعيانِهم ختم الله عليهم بالكفر فيموتون عليه، ولذلك لم تدخل الفاء في قوله «لن تقبل» إذ قوله «الذين» لا عموم فيه.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ﴾ لفظ «الذين» هنا عام فيمَنْ كفرَ وماتَ على الكفر، فلذلك دخلت الفاء في قوله «فلن يقبل» تشبيهاً للموصول باسم الشرط. وقرىء: نقبل بالنون ونصب «ملء». وقرىء: مِلَ بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام. وانتصب «ذهباً» على التمييز ولذلك يجوز دخول «مِن» عليه في غير القرآن.

﴿ وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ قال الزمخشري[٢]: فإن قلت: كيف موقع قوله «ولو

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [البقرة].

(٢) الكشاف ١: ٤٤٣.

افتدى به»؟ قلت: هو كلامٌ محمولٌ على المعنى كأنه قيل: فلن تُقبلَ من أحدهم فديةٌ ولو افتدى بملءِ الأرضِ ذهباً انتهى.

وهذا المعنى ينبو عنه هذا التركيب ولا يحتمله. والذي يقتضيه هذا التركيب وينبغي أنْ يُحملَ عليه أنَّ الله أخبر أنَّ مَنْ مات كافراً لا يقبل منه ما يملأ الأرض من ذهب على كل حال يقصدها ولو في حال افتدائه من العذاب، لأن حالة الافتداء هي حالة لا يمتن فيها المفتدي على المفتدى منه إذْ هي حالة قهر من المفتدى منه للمفتدي. وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن «لو» تأتي منبّهة على أنَّ ما قبلَها جاء على سبيلِ الاستقصاء، وما بعدَها جاء تنصيصاً على الحالة التي يظن أنها لا تندرج فيما قبلها، كقوله: أعطوا السائل ولو جاء على فرس، [فكونه جاء على فرس] مُشْعِرٌ بغناه فلا يناسب أنْ يُعطى. و«لو» في قوله «ولو افتدى به» وفيما قبله على سبيل الفرض لأنه لا يمكنه أن يأتي بملء الأرض ذهباً.

قال الزمخشري[1]: ويجوز أنْ يُراد: ولو افتدى بمثله كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الزمر] والمِثْل يحذف كثيراً في كلامهم كقولك: ضربت ضرب زيد، تريد: مثل ضربه، وأبو يوسف أبو حنيفة، تريد: مِثْله، ولا هيثم الليلة للمطي، وقضية ولا أبو حَسَنٍ لها[2]، تريد: ولا مثل هيثم ولا مثل أبي حسن، كما أنه يُراد في نحو قولهم: مثلك لا يفعل كذا، تريد: أنت. وذلك أن المِثْلين يسدُّ أحدهما مكانَ الآخر فكانا في حُكْمِ شيءٍ واحد انتهى.

(١) الكشاف ١ : ٤٤٤.

(٢) المقصود الإمام علي بن أبي طالب.

لا حاجة إلى تقدير «مِثْل» في قوله «ولو افتدى به» وكان الزمخشري تخيّل أن ما نَفَى أن يقبل لا يمكن أن يفتدي به فاحتاج إلى إضمار «مِثْل» حتى يغايرَ بين ما نفى قبوله وبين ما يفتدي به. وليس كذلك لأنَّ ذلك كما ذكرناه على سبيلِ الفرض والتقدير، إذْ لا يمكن عادةً أن أحداً يملكُ مِلْءَ الأرضِ ذهباً بحيث لو بذله لم يقبل منه، بل لو كان ذلك ممكنا لم يُحْتَجْ إلى تقدير «مِثْل» لأنه نفى قبوله حتى في حالة الافتداء. وليس[1] ما قدّر في الآية نظير ما مثّل به لأن هذا التقدير لا يحتاج إليه ولا معنى له، ولا في اللفظ ولا المعنى ما يدلُّ [عليه] فلا يقدّر.

وأما فيما مثّل به من: ضربت ضرب زيد وأبو يوسف أبو حنيفة، فبضرورة العقل يعلم أنه لا بدّ من تقدير «مثل» إذ ضربك يستحيل أن يكون ضرب زيد، وذات أبي يوسف يستحيل أن تكون ذات أبي حنيفة.

وأما: لا هيثم الليلة للمطي، فدلَّ على حذف «مثل» ما تقرر في اللغة العربية أن لا التي لنفي الجنس لا تدخل على الأعلام فتؤثر فيها واحتيج إلى إضمار «مثل» لتبقى على ما تقرر [٨٩/ أ] فيها، إذ تقرر أنها لا تعمل إلا في الجنس لأن العلمية تنافي عموم الجنس.

وأما قوله: كما أنه يزاد في: مثلك لا يفعل كذا، تريد أنت، فهذا قول مقول ولكن المختار عند حُذّاقِ النحويين أنَّ الأسماء لا تزاد. ولتقرير أن: مثلك لا يفعل كذا، ليست فيه «مثل» زائدة مكانٌ غير هذا.

﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾﴾.

---

(١) ق: أوليس.

﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ﴾ مناسبة هذه الآية لما قبلها أنه لما أخبر تعالى عَمَّنْ ماتَ كافراً أنه لا يُقبلُ منه ملء الأرض ذهباً على سبيل الفرض لو أتى به، حَضَّ المؤمنَ على الصدقة التي تنفعه في الآخرة. و«البر» ما تقرب به إلى الله تعالى من أعمالِ الخير، وغيّا[1] ذلك بلفظة «حتى»، والإنفاق مما يحبه المؤمن. ولما سمع الصحابة هذه الآية تصدقوا مما كانوا يحبون، فتصدق أبو طلحة ببَيْرُحَاء، وزيد بن حارثة بفرسٍ له كان يحبها وأبو ذرٍّ بفحل خير إبله. ﴿بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ مُجَازٍ عليه.

﴿۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩٤﴾ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٥﴾﴾.

﴿۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ﴾ الآية، مناسبتها لما قبلها أنه تعالى أخبر أنه لا يُنال البر إلا بالإنفاق من المحبوب، فروي أنَّ إسرائيل مرض مرضاً شديداً فنذر لله أنه إنْ شفاهُ أن يحرّم أحب الطعام والشراب إليه، فحرّم لحوم الإبل وألبانها وكان ذلك أحبّ المأكولِ والمشروب إليه تقرباً إلى الله تعالى. وروي أن هذه الآية نزلت حين قال النبيُّ ﷺ: أنا على ملّة إبراهيم. فقالت اليهود: كيف وأنتَ تأكلُ لحومَ الإبل وألبانها؟ فقال النبيُّ ﷺ: كان ذلك حلالاً لأبي إبراهيم ونحن نُحِلُّه. فقالت اليهود: بل كان حراماً على نوح وإبراهيم عليهما السلام حتى انتهى إلينا. فأنزل اللهُ ذلك تكذيباً لهم وأنَّ إسرائيل حرّم ذلك على نفسه قبل نزول التوراة.

---

(١) غيّا الغاية: نَصَبها وأقامها.

﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ «قل» خطاب للنبيِّ ﷺ. وقبلَ «فائتوا» محذوفٌ تقديره: هذا الحق لا زعمكم معشر اليهود «فائتوا». وهذه محاجَّةٌ أنْ يؤمروا بإحضارِ كتابهم الذي فيه[١] شريعتهم فإنه ليس فيه ما ادَّعوه بل هو مُصَدِّقٌ لما أخبر صلى الله عليه وسلّم من أن[٢] تلك المطاعم كانت حلالاً لهم من قديم وأنَّ التحريم حادث. ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ خرّج مخرج الممكن وهو معلوم كذبهم وذلك على سبيل الهزء بهم.

﴿فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ الإشارة بـ«ذلك» إلى التلاوة إذ مضمّنها بيان مذهبهم وقيام الحجّة القاطعة عليهم. ويكون افتراء الكذب أنْ ينسبَ إلى كُتبِ الله ما ليس فيها.

﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ فيما أخبر به تعالى في كتبه المنزلة حتى في قصة إسرائيل وأنّ ما قالوه كذب. وانتصب «حنيفاً» على الحال وتقدّم تبيينُ ذلك في البقرة في قوله ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۝١٣٥﴾ [البقرة].

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝٩٦ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٩٧﴾.

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾ الآية، مناسبتها لما قَبْلَها أنّه لما أمر باتباع ملة إبراهيم وهو الذي كان من ملّته حج هذا البيت أخذ في ابتداء أمره من بنائه إلى منتهاه. وظاهر قوله «أول بيت وضع للناس» هو في بنائِه لعبادةِ الله تعالى، فذكرَ

(١) ق: في.
(٢) ق: أنت.

الشريفُ أبو البركات النسَّابة أنَّ[١] شيث بن آدم عليهما السلام هو الذي بنى الكعبة بالطين والحجارة على موضع الخيمة التي كان الله تعالى وضعها لآدم من الجنّة. و«أول» نكرة تخصصت بالإضافة وبالصفة فحسن الإخبار عنها بالموصول وهو معرفة وتقديره: للبيت الذي ببكة، وأُكدت النسبةُ بإنّ وباللام. وبكة: قيل مكة والباء والميم قد يتعاقبان، وقيل اسم لبطن مكة، والباء ظرفية. و«مباركاً» حالٌ من الضمير الذي هو في الحقيقة صلة للموصول تقديره: للذي استقرّ في بكّة مباركاً.

﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ أي: علاماتٌ واضحات منها مقامُ إبراهيمَ والحجر الذي قام عليه والحجر الأسود والحطيم وزمزم، وأمنُ الخائف وهيبته وتعظيمه في قلوب الناس، وأمر الفيل ورمي طير الله [٨٩/ب] بحجارة السجيل، وكفُّ الجبابرة عنه على وجه الدهر، وإذعانُ نفوس العرب لتوقير[٢] هذه البقعة دون ناهٍ ولا زاجرٍ، وجبايةُ الأرزاق إليه وهو بوادٍ غيرِ ذي زرعٍ، وحمايتهُ من السيول ودلالة عموم المطر إياه من جميع جوانبه على خصب آفاق الأرض، فإن كان المطر من جانب أخصب الذي يليه.

وارتفع «آيات» على الفاعلية بالجارّ والمجرور، التقدير: [كائنا] فيه آيات. والضمير في «فيه» عائد على البيت وذلك على سبيل الاتساع إذِ الآياتُ التي تَقَدَّمَ ذِكْرُها كائنةٌ في البيت وفي الحرم الذي فيه البيت.

قال الزمخشري[٣]: فإن قلت: كيف أجزت أن يكون «مقام إبراهيم»

---

(١) ق: فإن.

(٢) ق: لتوقيره.

(٣) الكشاف ١: ٤٤٧.

والأمن عطف بيان لـ«آيات» وقوله «ومن دخله كان آمنا» جملة مستأنفة إما ابتدائية وإما شرطية؟ قلت: أجزت ذلك من حيث المعنى لأنَّ قوله «ومَنْ دخله كان آمنا» دلَّ على أمنِ داخلِه فكأنه قيل: فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم وأمن داخله، ألا ترى أنك لو قلت: فيه آية بيّنة من دخله كان آمناً، صَحَّ لأنه في معنى: فيه آية بيّنة: أمن من دخله انتهى.

ليس ما ذكره بواضح لأنَّ تقديره: وأمن الداخل هو مرفوع عطفاً على «مقام إبراهيم» وفسّر بهما الآيات، والجملة من قوله «ومن دخله كان آمناً» لا موضع لها من الإعراب فتدافعا إلاّ إن اعتقد أن ذلك معطوف على محذوف يدلُّ عليه ما بعده فيمكن التوجيه فلا يجعل قوله «ومن دخله كان آمنا» في معنى: وأمن داخله إلا من حيث تفسير المعنى لا تفسير اللفظ والإعراب.

ولم يذكر الزمخشري في إعراب «مقام إبراهيم» إلا أنه عطف بيان لقوله «آيات بينات». وردّ عليه ذلك لأن «آيات» نكرة و«مقام إبراهيم» معرفة ولا يجوز التخالفُ في عطف البيان، وقولُه مخالفٌ لإجماعِ الكوفيين والبصريين فلا يلتفت إليه.

وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعـت فتتبع النكرة النكرة والمعرفة المعرفة. وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسيّ. وأما عند البصريين فلا يجوز إلا أنْ يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين، وما أعربه الكوفيون ومَنْ وافقهم عطف بيان وهو نكرة على النكرة قبله أعربه البصريون بدلاً ولم يقم لهم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة، وكلُّ مَنْ وقفنا على كلامه جعل «مقام إبراهيم» تابعاً «لآيات» على توضيح

كثرتها[١] في المقام منها تأثير قدميه في حجر صلد وغوصه فيه إلى الكعبين، وإلانة بعض الحجر دون بعض، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياءعليهم السلام، وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين ألوفَ سنين، والذي اخترناه في إعرابه في الكتاب الذي اختصرنا هذا منه[٢] أنْ يكون ارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: إحداها مقام إبراهيم، أو يكون ارتفاعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره: منها مقام إبراهيم.

والذي أختاره الآن أنه ليس متعلقاً بقوله «آيات بينات» ولا تفسير لها لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى، بل هو عندي بدل أو عطف بيان من الموصول الذي هو خبر إنّ فكأنه قيل: إنَّ أوّلَ بيتٍ وضع للناس لمقام إبراهيم. «ومن دخله كان آمنا» مَن شرطية أو موصولة، وتكلفوا عطف هذه الجملة على قوله «مقام إبراهيم» تكلفاً بعيداً.

والذي أذهبُ إليه أنه إخبارٌ من الله تعالى بفضل هذا البيت والحرم وأمن من دخله كما قال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴿٦٧﴾﴾ [العنكبوت] فذكر تعالى امتنانه عليهم بأنَّ مَنْ دخل هذا الحرم آمن. وظاهر الآية أنها مذكرة[٣] للعرب بما كانوا عليه في الجاهلية من احترامِ [٩٠/أ] هذا البيت وأمنِ مَنْ دخله من ذوي الجرائم. وكانت العرب يُغيرُ بعضَها على بعض ويتخطف الناس بالقتل وأخذ الأموال وأنواع الظلم إلاّ في الحرمِ.

(١) ق: على توضيح آية كثيرة.
(٢) انظر البحر ٣: ٩.
(٣) ق: كره.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ هذه الآية دليلٌ على فرض الحج وجاء بـ«على» الدالة على الاستعلاء وجاء متعلقاً بـ«الناس» بلفظ العموم ثم جاء بلفظ الخصوص بقوله «من استطاع». وقرىء: حج بكسر الحاء وفتحها. و«مَن» بدل مِن «الناس» وقيل: شرطية والجواب محذوف تقديره: فعليه الحج. وإعرابُ «مَن» فاعلة بالمصدر تقديره: أن يحج البيت المستطيع إعرابٌ فاسد. ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ عام في كُلِّ كافرٍ باعتقاد عدم فرض الحج وغيره. و«من» شرطية وجوابه ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فاندرج هو في لفظ «العالمين» كأنه قيل: غنيٌّ عنه وعن سائر العالم.

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٨﴾ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٩٩﴾﴾.

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ الآية، لما فرغ من ذِكْرِ البيتِ وحجه وكان أهلُ الكتاب لا يحجون عادَ إلى الكلام مع أهل الكتاب الذين تقدّم ذكرهم، فنعى عليهم أولاً أعظم مساوئهم وهي الكفر بآيات الله مع شهادتهم إياها، ثم ثانياً صدّهم مَنْ آمن عن سبيل الله. وسبب نزول هذه الآية وما بعدها أنَّ رجلاً من اليهود حاول الإغراء بين الأوس والخزرج واسمه شاس بن قيس وكان أعمى شديد الضغن والحسد للمسلمين، فرأى ائتلاف الأوس والخزرج فقال: ما لنا من قرار بهذه البلاد مع اجتماع ملأ بني قيلة، فأمر شاباً من اليهود أنْ يُذَكّرهم يومَ بُعاث وما جرى فيه من الحرب وما قالوه من الشعر، ففعل فتكلَّموا حتى ثاروا إلى السلاح بالحرّة، فقال رسولُ الله ﷺ: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟» ووعظهم فرجعوا وعانق بعضهم بعضاً. هذا

ملخصه وذكروه مطوّلاً[١].

﴿ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ التي في التوراة دالّة على نبوّةِ محمدٍ ﷺ ورسالته للناس جميعا.

﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾ جملة في موضع الحال دالّة على تأبّيهم وكفرهم بآيات الله مع شهادة الله على أعمالهم. وأتى بلفظ[٢] «شهيد» الدالّ على المبالغة.

و﴿ تَصُدُّونَ ﴾ هنا متعدٍّ ومفعوله «من آمن» والسبيل يذكر ويؤنث. والضمير في «تبغونها»[٣] عائدٌ على السبيل وأصله: تَبغون لها عِوَجاً فاتسع في الفعل وحذف اللام، والجملة حالية أي: باغِينَ لها عِوجاً، وذو الحال الضميرُ في «تصدون» وقيل: حال من «سبيل الله». وقرىء: تُصِدّون مضارع أَصَدّ والهمزة فيه من: صدّ عن كذا اللازم. قال ذو الرمة[٤]: **[من الطويل]**

أُناسٌ أَصَدُّوا الناسَ بالسَّيفِ عنهمُ

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ
إِيمَـٰنِكُمْ كَـٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ
وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ
تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ
وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا

---

(١) انظر مثلاً تفسير الطبري ٤ : ١٦.

(٢) ق: بلفظة.

(٣) ق: يبغونها.

(٤) ديوانه ص٦٢٣، وعجزه فيه:

صدود السواقي من أنوف المخارم

﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ الآية، لما أنكر تعالى على أهلِ الكتاب صدّهم المؤمنينَ عن الإسلامِ حذَّرَ المؤمنين من إغواءِ الكافرين وإضلالهم وناداهم بوصف الإيمان تنبيهاً على تباين ما بينهم وبين الكفّار. ولم يأتِ بلفظ «قل» ليكون ذلك خطاباً منه تعالى لهم وتأنيساً لهم. وأبرز نهيه عن موافقتهم وطواعيتهم في صورة شرطية لأنه لم تقع طاعتهم له. والإشارة بـ«يا أيها الذين آمنوا» إلى الأوس والخزرج بسبب نائرة[1] شاس بن قيس. وأطلق الطواعية ليدلَّ على عموم البدل أي أنْ يصدر منكم طواعية ما في أي شيء يحاولونه من إضلالكم. ولم يقيّد الطاعة بقصة الأوس والخزرج على ما ذكر في سبب النزول. والردّ هنا التصيير أي: يصيّرونكم، فتعدّت إلى اثنين والثاني «كافرين»، قال الشاعر: [من الوافر]

فَـردَّ شعـورهـن السُّـودَ بِيْضًـا[2] ... وردَّ وجـوهـهـنَّ البِيْـضَ سُـودا

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ استفهامُ استبعادٍ. ووقوع الجملتين بعده حالاً[3] يقتضي انتفاء الكفر عمّن يتلى عليه[4] كتاب [٩٠/ب] الله، وفيهم رسول الله وهو محمد ﷺ الآتي بالآيات[5] المعجزات على يديه. ﴿وَمَن يَعْتَصِم﴾ يستمسك ﴿بِٱللَّهِ﴾ أي: بآياتِ الله ورسوله.

---

(١) أي: فتنته.

(٢) ق: البيضاء. والبيت لفضالة بن شريك في عيون الأخبار ٣: ٦٧.

(٣) ق: حال.

(٤) كتبت في الحاشية.

(٥) عبارة ق: الآتي ذكره بالآيات.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ الآية، لما حذّرهم تعالى من إضلال من يريد إضلالهم أمرهم بمجامع الطاعات فرهَّبهم أولاً بقوله «اتقوا الله» إذِ التقوى إشارة إلى التخويفِ من عذاب الله، ثم جعلها سبباً للأمر بالاعتصام بدين الله، ثم أردف الرهبة بالرغبة وهي قوله «واذكروا نعمة الله عليكم» وأعقبَ الأمرَ بالتقوى بنهيٍ هو من تمام التقوى، والأمرَ بالاعتصام بنهيٍ آخر وهو من تمام الاعتصام. وانتصب «حقَّ» على أنه مصدر لإضافته إلى المصدر والمعنى: حقّ اتّقائه.

وقال ابن عطيّة: ويصحّ أنْ يكون التّقاة في هذه الآية جمعَ فاعل وإن كان لم يتصرف منه فيكون كرماةٍ ورامٍ، أو يكون جمع تقيّ إذ فعيل وفاعل بمنزلة. والمعنى على هذا: اتقوا الله كما يحق أن يكون متّقوه المختصُّون به، ولذلك أُضيفوا إلى ضمير الله تعالى انتهى كلامه.

وهذا المعنى ينبو عنه هذا اللفظ إذ الظاهر أن قوله «حق تقاته» من بابِ إضافة الصفة إلى موصوفها كما تقول: ضربت زيداً شديدَ الضرب، تريد: الضرب الشديد، فكذلك هذا أي: اتقوا الله الاتقاء الحق أي: الواجب الثابت. أما إذا جعلت التقاة جمعاً فإنَّ التركيبَ يصير مثل: اضرب زيداً حق ضرابه، فلا يدل هذا التركيب على معنى: اضرب زيداً كما يحق أن يكون ضرابه، بل لو صرّح بهذا التركيب لاحتيج في فهم معناه إلى تقدير أشياء يصحّ بها المعنى والتقدير: اضرب زيداً ضرباً حقاً كما يحقّ أن يكون ضرب ضرابه، ولا حاجة تدعو إلى تحميل اللفظ غير ظاهره وتكلّف تقادير يصح بها معنى لا يدلّ عليه ظاهر اللفظ. ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ ﴾ تَقدَّمَ الكلامُ على هذه الجملة في سورة البقرة[1]. ﴿ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ جملة حاليّة.

(١) انظر تفسير الآية ١٣٢.

﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ هو كتاب الله. رُوي عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «القرآن حبل الله المتين»[١].

﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ نهى عن التفرق في الدين كتفرق اليهود والنّصارى.

﴿فَأَصْبَحْتُم﴾ أي: صرتم. ولا يراد اتصاف الموصوف بالأخوّة[٢] وقت الصباح، وقال ابن عطية: «فأصبحتم» عبارة عن الاستمرار وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقت، وإنما خصّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار وفيها مبدأ الأعمال، والحال التي يحسُّ بها المؤمنُ في نفسه هي الحال[٣] التي يستمر عليها يومه في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع[٤]:

أصبحتُ لا أحمل السلاح ولا أملكُ رأسَ البعير إنْ نفرا

انتهى. وهذا الذي ذكره من أن «أصبح» للاستمرار وعَلَّله بما ذكره لا أعلمُ أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أن «أصبح» المقتضية للخبر تكون بمعنى الصيرورة وبمعنى تقييد الخبر بوقت الصباح.

والباء في «بنعمته» للسبب أي: بسببِ نعمةِ الله التي أنعم بها عليكم من التآلف بعد التفرق والمودّة بعد العداوة.

﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ﴾ جملة مستأنفة أخبر تعالى بما كانوا عليه من

---

(١) انظر مختار الأحاديث النبوية ص١٠٩، رواية البيهقي بألفاظ أخر.

(٢) ق: به لأخوّة.

(٣) عبارة ق: والحال التي يحسبها المؤمن نفسه فيها هي الحال.

(٤) ق: ابن الأصبع. والبيت في النوادر ص١٥٩. وهو من المنسرح.

الإشرافِ على الهلاكِ، ويجوز أن تكون حالاً أي: وقد كنتم. والشفا: الطرف. والضمير في «منها» عائد على النار ويجوز أن يعود على الشفا لإضافته إلى المؤنّث لأنَّ طرفَ الشيء من الشيء كما أنّث في قوله[1]:

كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدّم [من الطويل]

وقال ابن عطية رادًّا على من أجاز عود الضمير على الشفا: لأنّه ليس لنا لفظ مؤنث يعود الضمير عليه، انتهى. وأقول: لا يحسن إلاّ على الشفا لأنَّ كينونتهم على الشفا هو أحد جزأي الإسناد فالضمير لا يعود إلا عليه.

وأما ذكر الحفرة [٩١/أ] فإنما جاءت على سبيل الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ غلامَ جعفر، لم يكن جعفر محدَّثاً عنه وليس أحد جزأي الإسناد، وكذلك لو قلت: ضرب زيدٌ غلامَ هند، لم تحدّث عن هند بشيء، وإنما ذكرت جعفراً وهنداً مخصّصاً للمحدَّث عنه. وأمّا ذكر النار فإنما جيء بها لتخصيص الحفرة [وليست أيضاً أحد جزأي الإسناد ولا محدَّثاً عنها، وأيضاً فالإنقاذُ من الشفا أبلغُ من الإنقاذ من الحفرة] ومن النار لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذَ من الشفا فَعَوْدُه على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. ومثّلت حياتهم التي يتوقع بعدها الوقوع في النار بالقعودِ على جرفها مُشْفِينَ على الوقوعِ فيها.

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص١٥٩، وصدره:

وتشرقَ بالقول الذي قد أذعْتَه

ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ
ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا
ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا
عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ
وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿١٠٩﴾﴾.

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ﴾ الظاهر أنه خطاب للمخاطبين قبل. و«منكم» يقتضي التبعيض ويندرج في الخطاب جميع المؤمنين. والمرادُ بالأمّةِ الآمرةِ والناهية مَنْ يتعيّن لصلاحيةِ ذلك، إذ الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر لا يكون إلّا لمن علم المعروف والمنكر، وكيف يترتب الأمر في إقامته وكيف يباشره فإنَّ الجاهلَ ربما أمر بمنكرٍ ونهى عن معروف.

وقد رأينا مَنْ ينتمي للصلاح يأمرُ أصحابه بالاجتماع لمغنٍّ شابٍّ يغنّي بالتغزّلات والمجون، وينافخ في قصبة يخرج منها أصوات فيتلذذون بذلك ويرقصون ويدور أحدهم مئة دورة وأكثر من ذلك، ويجعل أذنه عند القصبة والمغني ويتفتل(١) في رقصهِ ويمشي على جنبه ملاصقاً إلى الأرض من أول الإيوان إلى آخره ويشهد ذلك الجمّاء الغفير ممّن ينتمي إلى الإسلام فلا ينكر شيئاً(٢) من ذلك وهو من أعظم المنكرات.

﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟﴾ قال ابن عباس: هم الأمم السالفة التي تفرقت في الدين. و«البيّنات» قال ابن عبّاس: آيات الله التي أنزلت على أهل كل ملّة. و«أولئك» إشارة إلى الذين تفرقوا.

---

(١) ق: وينتقل.

(٢) ق: شيء.

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ البياض عبارة عن إشراقها ونورها وبشرها برحمة الله. والسّواد عبارة عن ظلمتها وكمدها. وخصّ الوجه لأنه أشرف ما في الإنسان وإنْ كان البياض والسواد يعمّان جميع البدن. ويجوز أن يراد بالبياض والسواد حقيقتهما. و«يوم» ظرف والعامل فيه العامل في «لهم» أي: كائن لهم عذاب عظيم يوم تبيضّ.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ هذا تفصيل لأحكام من تبيض وجوههم وتسودّ. وابتدأ بالذين اسودّت للاهتمام بالتحذير من حالهم ولمجاورة قوله «وتسودّ وجوه»، والابتداء بالمؤمنين والاختتام بحكمهم. وللعرب في مثل هذا طريقان أحدهما أنه إذا فُصِّلَ شيءٌ أو حُكم بحكم وإنْ لم يكن تفصيلياً يجعل الآخر للأول كهذا، والآخر أن يجعل الأول من السابقَيْن للأول والثاني للثاني كقوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [هود] ثم قال ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ ﴿١٠٦﴾﴾ [هود] وقال بعده ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود][1].

﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ تقديره: فيقال لهم أكفرتم. وفي «البحر»[2] «فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم» الخبر محذوف للعلم به والتقدير: فيقال لهم أكفرتم، كما حذف القول في مواضع كثيرة كقوله تعالى ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد]. ولما حذف الخبر حُذفت الفاء وإن كان حذفها في غير هذا لا يكون إلا في الشعر.

وقال الشيخ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري في كتابه الموسوم بـ«نهاية التأميل في أسرار التنزيل»: قد اعتُرض على النحاة في

(١) سقطت «الذين» في ق.
(٢) ٣: ٢٢.

قولهم لما حذف «يقال»: حذفت الفاء بقوله[١] تعالى ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴿٣١﴾ ﴾ [الجاثية] تقديره: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي [٩١/ب] تتلى عليكم، فحذف «فيقال» ولم تحذف الفاء. فلما بطل هذا تعيّن أنْ يكون الجواب «فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون» فوقع ذلك جواباً [له] ولقوله «أكفرتم». ومن نظم العرب إذا ذكروا حرفاً يقتضي جواباً [له أن يكتفوا عن جوابه حتى يذكروا حرفاً آخر يقتضي جواباً] ثم يجعلون لهما[٢] جواباً واحداً كما في قوله تعالى ﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [البقرة] فقوله ﴿ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ جواب الشرطين. وليس «أفلم» جواب أمّا بل الفاء عاطفة على مقدّر والتقدير: أهملتكم فلم أتل عليكم آياتي. انتهى ما نقل عن هذا الرجل وهو كلام أديب [لا كلام نحوي].

أما قوله: قد اعترُض على النحاة، فيكفي في بطلان هذا الاعتراض أنه اعتراض على جميع النحاة، لأنه ما من نحوي إلا خرّج الآية على إضمار: فيقال لهم أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب، وهو أن يكون شيء في الكلام مقدّر لا يستغني المعنى عنه، والقول بخلافه مخالف للإجماع فلا التفات إليه.

فأمّا ما اعترض به من قوله: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴿٣١﴾ ﴾ [الجاثية] وأنَّ تقديره[٣]: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي، فحذف «فيقال لهم» ولم تحذف الفاء، فدلّ على بطلان هذا التقدير - فليس بصحيح، بل هذه

(١) ق: لقوله.

(٢) ق: له.

(٣) ق: وأن قدره.

الفاء التي بعد الهمزة في «أفلم» ليست فاء «فيقال» التي هي جواب أمّا [حتى يقال: حذف «فيقال» وبقيت الفاء، بل الفاء هي جواب أما] و«يقال» بعدها محذوف. وفاء «أفلم» تحتمل وجهين: أحدهما أن تكون زائدة، وأنشد النحويون على زيادة الفاء قول الشاعر[1]: [من الطويل]

يموتُ أناسٌ أو يشيبُ فتاهمُ ويحدثُ ناسٌ والصغيرُ فيكبرُ

وقول الآخر[2]: [من الكامل]

لما اتّقى بيدٍ عظيمٍ جُرمُها فتركتُ ضاحي جلدها يتذبذب

يريد: تركت. وقال زهير[3]: [من الطويل]

أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى فثَمّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا

يريد: ثم.

وقال الأخفش: وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، يريدون: أخوك وجد. والثاني أن تكون الفاء تفسيرية، وتقدير الكلام: فيقال لهم ما يسوؤهم فألم[4] تكن آياتي، ثم اعتنى بهمزة الاستفهام فقدمت على الفاء التفسيرية كما تقدم على الفاء التي للتعقيب في نحو قوله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴿١٠٩﴾﴾ [يوسف] وهذا على مذهب مَنْ يثبت أن الفاء تكون تفسيرية نحو: توضأ زيد فغسل وجهه ويديه إلى آخر أفعال الوضوء. فالفاء هنا ليست مرتبة وإنما هي

(١) في الهمع ٢: ١٣١ غير منسوب.
(٢) من شواهد مغني اللبيب ١: ١٦٦.
(٣) ديوانه ص٢٨٥.
(٤) ق: وألم.

مفسّرة للوضوء، كذلك تكون في «أفلم تكن آياتي تتلى عليكم» مفسرة للقول الذي يسوؤهم وقول هذا الرجل، فلما بطل هذا تعيّن[١] أن يكون الجواب: فذوقوا، أي تعيّن بطلان ما قدّره النحويون من قوله: فيقال لهم، لوجود هذه الفاء في «أفلم تكن».

وقد بيّنّا أن ذلك التقدير لم يبطل وأنه سواء في الآيتين، وإذا كان كذلك فجواب أمّا هو[٢] «فيقال»، ومعنى الكلام [عليه]. وأما تقديره: أهملتكم فلم تكن آياتي، فهذه نزعة زمخشرية وذلك أن الزمخشري يقدر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلاً يصحّ عطف ما بعده عليه، ولا يعتقد أن الفاء والواو وثمّ إذا دخلت عليها الهمزة أصلهن التقديم على الهمزة، لكن اعتنى بالاستفهام فقدّم على حروف العطف كما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين. وقد رجع الزمخشري أخيراً إلى مذهب الجماعة في ذلك.

وعلى تقدير قول هذا الرجل: أأهملتكم فلا بد من إضمار القول وتقديره: فيقال أأهملتكم، لأن هذا المقدّر هو خبر المبتدأ والفاء جواب أما وهو الذي يدل عليه الكلام ويقتضيه ضرورة. وقول هذا الرجل: فوقع ذلك جواباً له ولقوله «أكفرتم» يعني أن «فذوقوا العذاب» [٩٢/أ] جواب[٣] لأمّا ولقوله «أكفرتم»، والاستفهام هنا لا جواب له إنما هو استفهام على طريق التوبيخ والإرذال بهم.

وأما قول هذا الرجل: ومن نظم العرب إلخ، فليس كلام العرب على ما

---

(١) ق: يعني. وهي كذلك في العبارة التالية.

(٢) كتبت في الحاشية.

(٣) ق: جواباً.

زعم بل يُجعل لكلٍّ جواب إن لا يكن ظاهراً فمقدّر، ولا يجعلون لهما جواباً واحداً، وأما دعواه ذلك في قوله تعالى «فإما يأتينّكم منّي هدى» الآية وزعمه أن قوله تعالى «فلا خوف عليهم» جواب للشرطين - فقولٌ رُويَ عن الكسائي، وذهب بعض الناس إلى أن جواب الشرط الاول محذوف تقديره: فاتبعوه. والصحيح أن الشرط الثاني وجوابه هو جواب الشرط الأول. وتقدمت هذه الأقوال الثلاثة عند الكلام على قوله تعالى ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة]، وهو سؤال توبيخ وتعنيف بعد إيمانكم ظاهره أن كفرهم كان بعد حصول إيمانهم وليس كل كافر كذلك[١]. والمراد والله أعلم: بعد أن ولدتم على الفطرة المتهيئة لقبول الإيمان، أو [الإيمان] المراد به في قوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف].

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ انظر تفاوت ما بين القسمين: هناك جمع لمن اسودّت وجوههم بين التعنيف بالقول والعذاب، وهنا جعلهم مستقرين في الرحمة، فالرحمة ظرف لهم وهي شاملتهم. ولما أخبر تعالى أنهم مستقرون[٢] في رحمة الله بيّن أن ذلك الاستقرار هو على سبيل الخلود لا زوال منه ولا انتقال. وأشار بلفظ الرحمة إلى سابق عنايته بهم وأنَّ العبدَ وإنْ كثرت طاعته لا يدخل الجنةَ إلا برحمةِ الله تعالى. وقال ابن عباس: المراد بالرحمة هنا الجنة، وذكر[٣] الخلود للمؤمن ولم يذكر ذلك للكافر إشعاراً بأنَّ جانبَ الرحمة أغلب. وأضاف الرحمةَ هنا إليه ولم يضف العذاب إلى نفسه بل قال «فذوقوا العذاب». ولما ذكر العذاب علّله بفعلهم، ولم ينصّ

(١) ق: لذلك.
(٢) ق: مستقرين.
(٣) ق: وذلك.

هنا على سبب كونهم في الرحمة وهو[١] توكيد لقوله «الذين» وفيها توكيد لقوله «ففي رحمة الله». وقرىء: اسوادَّتْ وابياضَّتْ بألف.

﴿تِلْكَ﴾ إشارة إلى الآية التي نزلت في أمر الأوس والخزرج وما قبلها. و﴿نَتْلُوهَا﴾ خبر ثانٍ أو جملة في موضع الحال. وقرىء: يتلوها بالياء.

﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ[٢] ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ فما وقع منه تعالى من تنعيم قوم وتعذيب آخرين ليس من باب الظلم، والظلم وضع الشيء في غير موضعه. ونكّر «ظلماً» وهو في سياق النفي يعمّ، وهو مصدر حذف فاعله تقديره: ظلمه للعالمين. و«للعالمين» في موضع المفعول.

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾.

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ هي من تمام الخطاب الأول في قوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران]، وتوالت بعد هذا مخاطبات المؤمنين من أوامر ونواهٍ وكان قد استطرد من ذلك لذكر من يبيض وجهه ويسودّ، وشيء من أحوالهم في الآخرة. ثم عاد إلى الخطاب الأول فقال تعالى «كنتم خير أمة»

---

(١) ق: وهم.

(٢) ق: لا يريد.

تحريضاً بهذا الإخبار على الانقياد والطواعية. والظاهر أن الخطاب هو لمن وقع الخطاب له أولاً وهم أصحاب رسول الله ﷺ ويتناول مَنْ يجيء بعدهم ممّن يتصف بأوصافهم. واللام في «للناس» متعلقة بـ«أخرجت» وقيل بـ«خير» وهو الأحسن. و«تأمرون» وما بعده تفسير للخيرية التي في قوله «خير أمة».

قال الزمخشري[١]: «كان» عبارة عن وجود الشيء في زمن ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارىء ومنه قوله [تعالى] ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا ۝٩٦﴾ [النساء] ومنه قوله «كنتم خير أمة» كأنه قال: وجدتم خير أمة انتهى كلامه.

فقوله: إنها لا تدل على عدم سابق، هذا إذا لم تكن بمعنى صار، فإذا كانت بمعنى صار، دلّت على عدمٍ سابق، فإذا قلت: كان زيد عالماً بمعنى صار، دلّت على أنه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم. وقوله[٢]: ولا على انقطاع طارىء، الصحيح [٩٢/ ب] أنها كسائر الأفعال ثم قد تستعمل حيث لا يرادُ [الانقطاع، وفرق بين الدلالة والاستعمال، ألا ترى أنك تقول: هذا اللفظ يدل على العموم ثم يستعمل حيث لا يراد] العموم بل المراد الخصوص. وقول الزمخشري: كأنه قال: وجدتم خير أمة، هذا يعارض أنها مثل قوله «وكان الله غفوراً» لأن تقديره: وجدتم خير أمة يدل على أنها تامة وأن «خير أمة» حال، وقوله «وكان الله غفوراً» لا شك أنها هنا الناقصة فتعارضا. و«خير» مضاف للنكرة وهي أفعل تفضيل فيجب إفرادها وتذكيرها وإن كانت جارية على جمع.

---

(١) الكشاف ١ : ٤٥٤.

(٢) ق: قوله.

والمعنى أنَّ الأمم إذا فضّلوا أمةً أمة كانت هذه الأمة خيرها. وحكم عليهم بأنهم خير أمة ولم يبيّن[١] جهة الخيرية في اللفظ وهي سَبْقُهم إلى الإيمان برسول الله ﷺ وبِدَارُهُم إلى نصرته ونقلهم عنه علم الشريعة وافتتاحهم البلاد، وهذه فضائل اختصوا بها مع مالَهُم من الفضائل. وكُلُّ مَنْ عمل بعدهم حسنة فلهم مثل أجرها لأنهم[٢] سبب في إيجادها إذ هم الذين سنوها وأوضحوا طريقها «من سنّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أجرهم شيئاً»[٣].

﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ أي: ولو آمن عامتهم وسائرهم. ويعني الإيمان التام النافع. واسم كان ضمير يعود على المصدر المفهوم من «آمن» كما تقول: من صدق كان خيراً له أي لكان هو أي الإيمان. وعلَّق كينونةَ الإيمان خيراً لهم على تقدير حصوله توبيخاً لهم مقروناً بنُصْحِه تعالى لهم، إذْ لو آمنوا لَنَجَّوْا أنفسهم من عذاب الله. و«خيراً»[٤] هنا أفعل التفضيل، والمعنى: لكان خيراً لهم مما هم عليه لأنهم آثروا دينهم على دين الإسلام حبّاً في الرئاسة واستتباع العوام فلهم في هذا حظ دنيويّ[٥]. وإيمانهم يحصل به الحظ الدنيوي من كونهم يصيرون رؤساء في الإسلام. والحظ الأخروي الجزيل بما وُعِدوه على الإيمان من إيتائهم[٦] أجرهم مرّتين.

---

(١) ق: يتبيّن.

(٢) ق: لأنه.

(٣) الحديث في صحيح مسلم ٢: ٧٠٥، ٤: ٢٠٥٩ بألفاظ مقاربة.

(٤) ق: وخير.

(٥) ق: دنياوي، وكذا في العبارة التالية.

(٦) ق: إتيانهم.

﴿ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ كعبد الله بن سلام وأخيه وثعلبة بن سعيد[١] ومَنْ أسلم من اليهود، وكالنجاشي وبحيرا ومَنْ أسلم من النصارى إذ كانوا مصدّقين برسول الله ﷺ قبل أن بُعِثَ وبعده. وعلى هذا يكون «أهل الكتاب» ليس عاماً إذ قد وجد الإيمان من بعضهم.

﴿ لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ ﴾ هاتان الجملتان تضمنتا الإخبار بغيبين مستقبلين وهو أن ضررهم إياكم لا يكون إلا أذى أي: شيئاً تتأذون منه لا ضرراً يكون فيه غلبة واستئصال[٢]، وكذلك إن تقاتلوهم خُذِلوا ونُصِرْتُم. وكلا هذين الأمرين وقع[٣] لأصحاب رسول الله ﷺ، ما ضرهم أحد من أهل الكتاب ضرراً يبالون به، ولا قصدوا جهة كافر إلاّ كان[٤] النصر لهم والغلبة عليهم.

﴿ إِلَّآ أَذٗىۖ ﴾ استثناء متصل وهو استثناء مفرّغ من المصدر المحذوف، والتقدير: لن يضروكم ضرراً إلا ضرراً يسيراً لا نكاية فيه ولا إجحاف.

﴿ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ هذا استئناف إخبار أنهم لا ينصرون أبداً. ولم يشرك في الجزاء فيجزم لأنه [ليس] مترتباً على الشرط بل التولية مترتبة على المقاتلة، والنصر منفي عنهم أبداً سواءٌ قاتلوا أم لم يقاتلوا إذ مَنْعُ النصر سببه[٥] الكفر، فهي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء، كما أن جملة الشرط والجزاء معطوفة على «لن يضروكم إلا أذى». وليس امتناع الجزم لأجل «ثم» كما

(١) ق: بن شعبة، وما أثبتّه في ط، والبحر ٣: ٣٠، والطبري ٤: ٣١.

(٢) ق: والاستئصال.

(٣) ق: وقعا.

(٤) ق: أن كان.

(٥) ق: سبب.

زعم بعضهم، زعم أن جواب الشرط يقع عقيب المشروط قال: و«ثم» للتراخي فلذلك لم تصلح لجواب الشرط والمعطوف على الجواب. وما ذهب إليه هذا الذاهب خطأ لأن ما زعم أنه لا يجوز قد جاء في أفصح كلام قال تعالى ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [محمد] فجزم المعطوف بثمّ على جواب الشرط. و«ثم» هنا ليست للمهلة(١) في الزمان وإنما هي للتراخي في الإخبار، فالإخبار بتوليهم في القتال وخذلانهم والظفر بهم أبهج وأسرّ للنفس، ثم أخبر تعالى بعد ذلك بانتفاء النصر عنهم مطلقا.

﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ﴾ عام في الأمكنة [٩٣/أ] وهو شرط وجوابه محذوف يدل [عليه] ما قبله. ومَنْ أجاز تقديم جواب الشرط قال: «ضربت» جواب الشرط. ﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ظاهرهُ أنه استثناءٌ منقطع قاله الفرّاء والزجاج واختاره ابن عطية وقال: لأن بادي الرأي أنَّ الحبلَ من الله ومن الناس يزيل ضرب الذلة. وليس الأمر كذلك وإنما في الكلامِ محذوفٌ يدركه فَهْمُ السامعِ الناظِر في الأمور وتقديره في آيتنا: فلا نجاة من الموت إلا بحبل انتهى كلامه. وعلى ما ذكره لا يكون استثناءً منقطعاً لأنه مستثنى من جملةٍ مُقدَّرة وهي قوله: فلا نجاةَ من الموت، وهو متصل على هذا التقدير فلا يكون استثناءً منقطعاً من الأول ضرورة أن الاستثناء الواحد لا يكون منقطعاً متصلاً.

وذهب الزمخشري وغيره إلى أنه استثناء متصل قال(٢): وهو استثناء من أعمّ عامّ الأحوال، والمعنى: ضربت عليهم الذلّة في عامّة الأحوال إلا في

---

(١) ق: للمهملة.

(٢) الكشاف ١: ٤٥٥.

حالِ اعتصامهم بحبلٍ من الله وحبل من الناس يعني ذمة الله وذمة المسلمين، يعني لا عزَّ لهم قط إلا بهذه الواحدة وهي التجاؤهم إلى الذمة لما قبلوه من الجزية انتهى كلامه. وهو متجه، وشُبِّه العهدُ بالحبلِ، لأنه يصل قوماً بقومٍ كما يفعل الحبل في الأجرام.

والظاهر في تكرار الحبل أنه أُريد حبلان، وفسّر حبل الله بالإسلام وحبل الناس بالعهد والذمة، وقيل: حبل الله هو الذي نص الله عليه من أخذ الجزية والثاني هو الذي فوّض إلى رأي الإمام فيزيد فيه وينقص بحسب الاجتهاد.

وفي هذه الآية توكيد بعموم الظرف في قوله «أينما ثقفوا» وبتكرار «ضربت». «وباؤوا» تقدم تفسير نظيرها في البقرة[1]. وهنا «الأنبياء» جمع تكسير وهناك جمع سلامة، وهنا «بغير حق» نكرة وهناك «بغير الحق» معرفة وذلك من التفنّن في الكلام.

﴿ ۞ لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١٦﴾ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾.

﴿ ۞ لَيْسُوا سَوَآءً ﴾ سبب نزولها إسلام عبد الله بن سلام وغيره من اليهود

---

(١) انظر تفسير الآية ٦١ من البقرة.

وقول الكفار من أحبارهم: ما آمنَ بمحمدٍ إلا أشرارنا ولو كانوا أخياراً ما تركوا دِينَ آبائهم قاله ابن عباس. والضمير في «ليسوا» عائد على أهل الكتاب، و«سواء» خبر ليس يُخْبَر به عن اثنين وعن الجمع وقد سُمع تثنيته قالوا: هما سواءان. ثم بيّن تعالى عدم التسوية بقوله تعالى «من أهل الكتاب» إلى ما وصفهم به. و«قائمة» أي مستقيمة.

و﴿ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ ساعاتُه واحدها إنَى كمِعًى وأنىً كفتىً وأَنْي كظبي وأَنْو كجروٍ. ووصف «أمة» بقوله «قائمة» وهو اسم فاعل يدل على الثبوت، ثم بالمضارعات من قوله «يتلون ويؤمنون ويأمرون وينهون ويسارعون»، وهي تدل على التجدد والتكرر والمسارعة والمبادرة. و«الخيرات» عامة تشمل هذه الأوصاف السابقة وغيرها.

﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إشارة إلى مَن اتَّصفَ بهذه الأوصاف السابقة. فانظر إلى حُسْن مساق هذه الصفات حيث توسط الإيمان وتقدمت عليه الصفة المختصّة بالإنسان في ذاته وهي الصلاة بالليل، وتأخرت عنه الصفتان المتعدّيتان والصفة المشتركة وكلها نتائج عن الإيمان.

﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾ قرىء بالياء فيهما جرياً على نسق الغيبة، وبالتاء فيهما الظاهر أنه التفات إلى قوله «أمة قائمة». لما وصفهم بأوصاف جليلة أقبل عليهم تأنيساً لهم واستعطافاً عليهم فخاطبهم بأن ما يفعلونه من الخير فلا يمنعون ثوابه ولذلك اقتصر على قوله «من خير» لأنه موضع عطف عليهم وترحّم، ولم يتعرض لذكر الشر. ومعلوم أن كل ما يفعل من خير وشر يترتب عليه موعوده. ويؤيد هذا الالتفات أنه راجع إلى

«أمة قائمة» قراءة الياء[١].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية، لما ذكر شيئاً من أحوال المؤمنين ذكر شيئاً من أحوال الكافرين ليتّضح الفرق بين القبيلين.

﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ قال [٩٣/ب] الزمخشري[٢]: شبّه ما كانوا ينفقونه من أموالهم في المكارم والمفاخر وكسب الثناء وحسن الذكر بين الناس، لا يبتغون به وجه الله تعالى - بالزرع الذي حسّه البرد[٣] فذهب حطاماً. وقيل: هو ما يتقربون به إلى الله تعالى مع كفرهم. وقيل: ما أنفقوا في عداوة رسول الله ﷺ [فضاع عنهم][٤] لأنهم لم يبلغوا في إنفاقه ما أنفقوه لأجله انتهى.

وقال ابن عطية: معناه المثال القائم في النفس من إنفاقهم الذي يعدّونه قربة وحسبة وتحنثاً ومن حَبْطه يوم القيامة وكونه هباءً منثوراً وذهابه كالمثال القائم في النفس من زرع قومٍ نَبَتَ واخضَرَّ وقوي الأمل فيه فهبّت عليه ريح فيها صرّ محرق فأهلكته [انتهى].

والظاهر أن «ما» في قوله «مثل ما ينفقون» موصولة والعائد محذوف أي: ينفقونه. والظاهر تشبيه ما ينفقونه بالريح والمعنى على تشبيهه بالحرث فقيل هو من التشبيه المركب وهو اختيار الزمخشري، وقيل[٥]: وقع التشبيه بين

---

(١) ق: وأنه راجع.. قراءة التاء.

(٢) الكشاف ١: ٤٥٧.

(٣) أي أحرقه.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) هذا قول ابن عطية، انظر المحرر الوجيز ٣: ٢٠٤.

شيئين وشيئين، ذكر أحد المشبّهين وترك ذكر الآخر ثم ذكر [أحد] الشيئين المشبّه بهما وليس الذي يوازن المذكور الأول وترك الآخر، ودلّ المذكوران[١] على المتروكَيْن وهذا اختيار ابن عطية قال: وهذه غاية البلاغة والإعجاز انتهى.

ويجوز أن يكون على حذف مضاف من الأول تقديره: مثل مهلك ما ينفقون، أو من الثاني تقديره: كمثل[٢] مهلك [ريح]. وقيل: يجوز أن تكون «ما» مصدرية أي: مثل إنفاقهم فيكون قد شبّه المعقول بالمحسوس إذ شبّه الريح بالإنفاق. وظاهر قوله «ينفقون» أنه من نفقة المال.

وأفردَ الريح لأنه أكثر ما يأتي في العذاب، والجمع في الرحمة كقوله ﴿رِيحًا صَرْصَرًا ﴿١٦﴾﴾ [فصلت] وقوله ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الروم]. والصرّ: البردُ الشديد المحرقُ وقيل البارد بمعنى الصرصر، وقد استعملته العرب صفة كقول الشاعر[٣]: [من البسيط]

نكباءُ صِرٌّ بأصحاب المُحِلاَّتِ

وقوله: ﴿أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ﴾ هو على حذف مضاف، التقدير: زرع حرث قوم، أو أطلق الحرث على الزرع مجازاً. والضمير في «ظلموا» عائد على «قوم» وأبعد الزمخشري[٤] في تجويز جعله عائداً على الذين ينفقون.

---

(١) ق: المذكور.

(٢) ق: لمثل.

(٣) البيت في البيان والتبيين غير منسوب ٣: ٤٣، وصدره:

لا تعدلنّ أتاويّين تضربهم

(٤) انظر الكشاف ١: ٤٥٧.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ الآية، نزلت في رجال من المؤمنين يواصلون رجالاً من يهود للجوارِ والحلفِ والرضاع قاله ابن عباس. وقال أيضاً هو وقتادة والسدّي والربيع: نزلت في المنافقين نهى الله المؤمنين عنهم. البطانة في الثوب بإزاء الظهارة ويستعار لمن يختصه الإنسان كالشعار والدثار. ألوت في الأمر قصّرت فيه. الخبال والخبل الفساد، والعَنَت[1] المشقّة.

وقوله ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ في موضع الصفة «لبطانة» أو متعلقاً بـ«لا تتخذوا». ودون: أصله ظرف مكان ثم اتسع فيه حتى صار بمعنى غير فكأنه قيل: من غيركم. ودلَّ هذا النهي على المنع من استكتاب أهل الذمة وتصريفهم في البيع والشراء والاستنامة إليهم. وقد عتب عمر بن الخطاب أبا موسى على استكتابه ذمياً وتلا عليه هذه الآية. وقد قيل لعمر في كاتبٍ مُجيدٍ من نصارى الحيرة: ألا يكتب عنك؟ فقال: إذاً أتَّخذُ بطانة. والجملة من قوله «لا يألونكم خبالاً» لا موضعَ لها من الإعراب إذْ جاءت بياناً لحال البطانة الكافرة هي والجمل[2] التي بعدها لينفّر المؤمنين عن اتخاذهم بطانة. ومَنْ ذهب إلى

(١) ق: والعند.

(٢) ق: والجملة.

أنها صفة للبطانة أو حال مما تعلقت به فبعيد عن فهم الكلام الفصيح، لأنهم نُهوا عن اتخاذِ بطانةٍ[١] كافرة. ثم نبّه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين وودادة مشقتهم وظهور بغضهم. والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما.

ويألو: فعل لازم، وهنا جاء بعده[٢] منصوبان فخرج على أن «خبالا» حال منقول من[٣] المفعول أي: لا يألونَ خبالكم، أو على أنه مصدر في موضع الحال، أو على أنه تعدّى [٩٤/أ] للضمير على إسقاط اللام والخبال على إسقاط في. والأحسن تخريجه على التضمين أي لا يمنعونكم فساداً كقولك: ما آلُوكَ نُصحاً [أي ما أمنعك نصحاً].

و«ما» في قوله ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ مصدرية تقديره: وَدُّوا عَنَتَكُم أي: مَشَقَّتكم.

﴿مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي: لا يكتفون ببغضكم بقلوبهم حتى يصرحوا بذلك بأفواههم. وذكر الأفواه دون الألسنة إشعاراً بأن ما يلفظون به يملأ أفواههم كما يقال: قال كلمة تملأُ الفم[٤] إذا تَشدَّقَ بها.

﴿هَٰأَنتُمْ أُولَاءِ﴾ تقدمَ الكلامُ على نظيرها في قوله ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَٰجَجْتُمْ ۝٦٦﴾ [آل عمران] قال الزمخشري[٥]: «وتؤمنون بالكتاب كله» والواو في «وتؤمنون» للحال وانتصابها مِنْ «لا يحبونكم» [أي لا يحبونكم] والحال

---

(١) ق: البطانة.

(٢) ق: بعد.

(٣) ق: في.

(٤) ق: الفهم.

(٥) الكشاف ١: ٤٥٩.

أنكم تؤمنون بكتابهم كله وهم مع ذلك يبغضونكم فما بالكم تحبونهم وهم لا يؤمنون بشيءٍ من كتابكم؟. وفيه توبيخٌ شديد بأنهم في باطلهم أصلبُ[١] منكم في حقكم، ونحوه ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [النساء] انتهى كلامه.

وهو حسن إلا أنَّ في صناعة النحو ما يخدشه وهو أنه جعل الواو في «وتؤمنون» للحال وأنها منتصبة من «لا يحبونكم». والمضارع المثبت إذا وقع حالاً لا تدخل عليه واو الحال تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز: ويضحك، وأما قولهم: قمت وأصكّ عينه ففي غاية الشذوذ، وقد أوّل[٢] على إضمار مبتدأ أي: قمت وأنا أصك عينه فتصير الجملة اسمية. ويحتمل هذا التأويل هنا أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله، لكن الأَوْلى ما ذكرناه من كونها للعطف.

قال ابن عطية: «وتؤمنون بالكتاب كله» يقتضي أنَّ الآيَةَ في منافقي اليهود لا منافقي العرب ويعترضها أنَّ منافقي اليهود لم يُحفَظْ أنهم كانوا يؤمنون في الظاهر إيماناً مطلقاً ويكفرونَ في الباطن كما كان المنافقون من العرب إلا ما رُوي عن زيد بن الصيف القينقاعي، فلم يبق إلا أن قولهم «آمنا» معناه صدّقنا أنه نبيٌّ مبعوثٌ إليكم أي: فكونوا على دِينكم ونحن أولياؤكم وإخوانكم لا نُضمر لكم إلا المودَّةَ، ولهذا كان بعض المؤمنين يتخذهم بطانة. وهذا منزع قد حفظ أن كثيراً من اليهود كان يذهب إليه، ويدل على هذا التأويل أن المعادل لقولهم «آمنا» عضّ الأنامل من الغيظ وليس فيه ما يقتضي الارتداد كما في قوله ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ ﴿١٤﴾ ﴾ [البقرة] بل هو ما

(١) ق: أطلب.

(٢) ق: الأول.

يقتضي البغض وعدم المودة. وكان أبوالجوزاء إذ تلا هذه الآية قال: هم الإباضية. وهذه الصفة قد ترتبت[1] في أهل البدع من الناس إلى يوم القيامة انتهى.

وما ذكر من أن منافقي اليهود لم يُحفَظْ عنهم أنهم كانوا يؤمنون في الظاهر إيماناً مطلقاً ويكفرون في الباطن إلا ما روي من أمر زيد فيه نَظَرٌ: فإنه قد رُوي أنَّ جماعة منهم كانوا يعتمدون ذلك، ذكره البيهقي وغيره، ولو لم يُرْوَ ذلك إلا عن زيد القينقاعي لكان في ذلك مَذَمَّةٌ لهم بذلك إذ وجد ذلك في جنسهم، وكثيراً ما تُمدح العربُ أو تُذَمُّ بفعلِ الواحدِ من القبيلة، ويؤيد صدور ذلك من اليهود قوله تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ ﴿٧٢﴾ ﴾ [آل عمران].

﴿ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ الظاهر فِعْلُ ذلك وأنه يقعُ منهم عَضُّ الأناملِ لشدة الغيظ مع عدم القدرة على إنفاذ ما يريدون. ويحتمل أن لا يكون ثَمّ عض الأنامل ويكون ذلك من مجاز التمثيل، عبّر بذلك عن شدة الغيظ والتأسف على ما يفوتهم من إذايتكم.

﴿ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ﴾ إنه صلى الله عليه وسلم أُمِرَ أنْ يواجههم بهذا الأمر على سبيل الدعاء والمباينة لهم. والباء في «بغيظكم» للحال أي [٩٤/ب] ملتبسين بغيظكم.

﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ ذكر تعالى المَسَّ في الحسنة ليبيِّنَ أنَّ بأدنى مَسِّ الحسنة تحصلُ المساءةُ لهؤلاء المبغضين، ثم عادل ذلك في السيئة بلفظِ الإصابة وهي عبارة عن التمكن لأن الشيء المصيب شيئاً[2] هو متمكنٌ منه أو

(١) ق: ترتب.

(٢) ق: بسيء.

فيه، فدلَّ هذا النوع البليغ على شدة العداوة إذ هو حقدٌ لا يذهبُ عند الشدائدِ بل يفرحون بنزولِ الشدائد بالمؤمنين. وقابل الحسنة بالسيئة والمساءة بالفرح وهي مقابلة بديعة. وقرىء: لا يَضِرْكم مِن ضار يضير، وقرىء بضم الضاد والراء مرفوعة ومشددة من ضرّ يضرّ، وخُرّج على أن حركة الراء إتباع لحركة الضاد، وقيل هي حركة إعراب وذلك على أن النيّة به التقديم لا على أنه جواب الشرط وهذا ضعيف.

والذي نختاره أنه أجرى حركة الكاف مجرى حركة الهاء فضم ما قبل الكاف كما قالت العرب: يردُه. وهذا توجيه شذوذ في هذه القراءة، وقرأ(١) الضحاك «لا يضركم كيدهم» بضم الضاد وكسر الراء المشددة على أصل التقاء الساكنين. قال ابن عطية: فأما الكسر - يعني في الراء - فلا أعرفها قراءة، وعبارة الزجاج في ذلك متجوَّز فيها إذ يظهر من درج كلامه أنها قراءة [انتهى. وهي قراءة] كما ذكرنا عن الضحاك.

﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٢١﴾
إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَاۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١٢٢﴾
وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿١٢٣﴾ إِذۡ تَقُولُ
لِلۡمُؤۡمِنِينَ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓۚ
إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ
ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ وَمَا ٱلنَّصۡرُ
إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ
خَآئِبِينَ ﴿١٢٧﴾ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾

---

(١) ق: قال.

وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾﴾ .

﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ الآية، مناسبتها لما قبلها أنه لما نهاهم عن اتخاذ بطانة من الكفار ووعَدَهُم أنهم إنْ صبروا واتقوا فلا يضرهم كيدهم ذكَّرهم بحالة اتفق فيها بعض طواعية وأتباع لبعض المنافقين وهو ما جرى يوم أُحد لعبد الله بن أبي بن سلول حين انخذلَ عن رسولِ الله ﷺ واتبعه في الانخذال ثلاث مئة رجل من منافق وغيرهم من المؤمنين، وأن ذلك كله كان في غزوة أحد وفيها نزلت هذه الآيات كلها. ومعنى غدوّه خروجه من عند أهله وفسّر ذلك بخروجِه من حجرةِ عائشة يوم الجمعة غدوة.

﴿ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِۗ ﴾ أي: مواطن للقتال. وعبر بالقعود لأنه عبارة عن الثبوت للشيء.

قال الزمخشري[١]: وقد اتُّسِعَ في قعد وقام حتى أجريا مجرى صار انتهى. أما إجراء قعد مجرى صار فقال أصحابنا إنها جاءت في لفظةٍ واحدة وهي شاذةٌ لا تتعدى وهي في قولهم: شحذ شفرته حتى قَعَدَتْ كأنها حربة أي: صارت. وقد نقد على الزمخشري تخريج قوله تعالى ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الإسراء] على أنَّ معناه فتصير، لأن ذلك عند النحويين لا يطّرد. وفي اليواقيت لأبي عمر الزاهد: قال ابن الأعرابي: القعد الصيرورة، والعرب تقول: قعد فلان أميراً بعدما كان مأموراً أي: صار.

وأما إجراء قام مجرى صار فلا أعلمُ أحداً عَدَّها في أخوات كان ولا ذكر أنها تأتي بمعنى صار ولا ذكـر لها خبراً إلا أبا عبد الله بن هشام الخضراوي

---

(١) الكشاف ١ : ٤٦٠ .

فإنه قال في قول الشاعر[١]: [من الوافر]

على ما قام يَشْتُمُني لئيمٌ

أنها من أفعال المقاربة. قال الزمخشري[٢]: أو عمل فيه معنى «سميع عليم» انتهى، يعني في «إذ همّت» وهذا غير محرر لأنَّ العامل لا يكون مركباً من وصفين فتحريره أن يقول: أو عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكون المسألة من باب التنازع، وجوّز أن يكون معمولاً لِتَبَوِّىء ولِغَدَوْتَ.

﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ الطائفتان بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الأوس وهما الجناحان قاله ابن عباس. وكان خروجه صلى الله عليه وسلم في ألف، والمشركون في ثلاثةِ آلافٍ فانخذل عبد الله بن أبي بن سلول بثلث الناس.

﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَاۗ﴾ فيه ثناء عليهما إذ لم ينفذا الهمّ بل حضرا القتال. وقرىء: وليّهم على الجمع.

﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ لما أمرهم بالتوكل [٩٥/أ] عليه ذكّرهم بما يوجب التوكل عليه وهو ما يسّر من الفتح والنصر يوم بدر وهم في حالةِ ذِلَّةٍ وقلّة إذْ كان ذاك النصر ثمرة التوكل عليه والثقة به، وأنتم أذلّةٌ في أعينِ أعدائكم من القلة، وإنْ كانوا أعزاء في نفوسهم. والنصر ببدر هو المشهور الذي قُتلَ فيه صناديدُ قريش، وعلى يوم بدر ابْتُنِيَ الإسلامُ وكان يوم الجمعة السابع عشر من رمضان لثمانية عشر شهراً من الهجرة.

---

(١) لم أجده في غير البحر ٣: ٤٥، وعجزه فيه ٨: ٤١٠:

كخنزير تمرّغ في رماد

(٢) الكشاف ١: ٤٦٠.

﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية، ظاهرها اتصالها بما قبلها وأنها من قصة بدر وهو قول الجمهور فتكون «إذ» معمولاً لـ«نصركم». وقيل هذا من تمام قصة أحد فيكون قوله «ولقد نصركم الله ببدر» معترضاً بين الكلامين لما فيه من التحريضِ على التوكل والثبات للقتال. وحجة هذا القول أنَّ يومَ بدرٍ كان المدد فيه من الملائكة بألفٍ وهنا بثلاثةِ آلاف، وكان الكفار يوم بدر ألفاً والمسلمون على الثلث، فكان عدد الكفار مقابلاً لعدد الملائكة. ويوم أحد كان المسلمون ألفاً والكفار ثلاثة آلاف فَوُعِدُوا بثلاثةِ آلافٍ من الملائكة. وقال «ويأتوكم من فورهم» أي: الأعداء، ويوم بدر ذهب المسلمون إليهم.

قال الزمخشري(١): فإن قلت: كيف يصح أن يقوله لهم يوم أحد ولم تنزل فيه الملائكةُ؟ قلتُ: قاله لهم مع اشتراطِ الصبرِ والتقوى عليهم فلم يصبروا عن الغنائم ولم يتقوا حيثُ خالفوا أمرَ رسولِ الله ﷺ فلم تنزل الملائكة، ولو تمّوا على ما شرط عليهم لنزلت. وإنما قدّم الوعد بنزول الملائكة ليقوي قلوبهم ويعزموا على الثبات ويثقوا بنصر الله انتهى كلامه.

وقوله: لم تنزل فيه الملائكةُ، ليس مُجْمَعاً عليه بل قال مجاهد: حضرت فيه الملائكةُ ولم تقاتل. فعلى قول مجاهد يسقط السؤال.

وقوله: قاله لهم مع اشتراطِ الصبرِ والتقوى عليهم فلم يصبروا عن الغنائم ولم يتقوا إلى آخره، المشروط بالصبر والتقوى هو الإمداد بخمسة آلاف، أما الإمداد الأول وهو بثلاثة آلاف فليس بمشروط. ولا يلزم من عدم إنزال(٢) خمسة آلاف لفوات شرطه أنْ لا تنزل ثلاثة آلاف ولا شيء منها.

---

(١) الكشاف ١ : ٤٦١.

(٢) ق: من أنزل عدم خمسة آلاف.

قال ابن عطية: وقرأ الحسن: بثلاثه آلاف، يقف على الهاء، وكذلك: بخمسه آلاف. ووجه هذه القراءة ضعيف لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه يقتضيان الاتصالَ [إذ هما] كالاسم الواحد وإنما الثاني كمال الأول، والهاء إنما هي أمارة وقف فيقلَق[1] الوقف في موضع إنما هو للاتصال. لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع فمن ذلك ما حكاه الفراء أنهم يقولون: أكلت لحماشاة، يريدون لحم شاة، فمطلوا الفتحة حتى نشأت عنها ألف كما قالوا في الوقف: قالا، يريدون قال. ثم مطلوا الفتحة في القوافي ونحوها من مواضع الروية والتثبت ومن ذلك في الشعر قوله[2]: [من الكامل]

لولا تسلّي الهمّ عنك بجسرةٍ   عيـرانـةٍ مثـلِ الفنيـق المُكْـدَمِ

يريد: ينبع فمطل. [ومنه قول الآخر[3]: [من الرجز]

أقول إذ خرّت على الكلكالِ   يا ناقتا ما جُلْتِ من مجالِ

يريد: الكلكل]. ومنه قول الآخر: [من الوافر]

فأنت من الغوائل حين تُرمى   ومن ذم الرجال بمنتزاح[4]

يريد: بمنتزح.

---

(١) ق: فتعلق.. هو الاتصال.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٧٩. ووقع فيه اضطراب في ق وروايته: ينباع من دفري غضوب حسرة بانة مثل العقيق. وما أثبتّه رواية الديوان، ولا شاهد فيه، وانظر أيضاً المفضليات ص٣٤٦.

(٣) البيت في اللسان (كلل) غير منسوب، والمحتسب ١: ١٦٦.

(٤) ق: بمستراح، يريد: بمستريح. والبيت لابن هرمة في ديوانه ص٩٢.

قال أبو الفتح[١]: فإذا جاز أن يعترض هذا التمادي بين أثناء الكلمة الواحدة، جاز التمادي والتأني[٢] بين المضاف والمضاف إليه إذ هما في الحقيقة اثنان انتهى كلامه. هذا تكثير وتنظير بغير ما يناسب، والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل [٩٥/ب] مجرى الوقف أبدلها هاءً في الوصل كما أبدلوها في الوقف [وموجود في كلامهم إجراء الوصل مجرى الوقف وإجراء الوقف] مجرى الوصل.

وأما قوله: لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع، وجميع ما ذكر إنما هو من إشباع الحركة [وإشباع الحركة] ليس نحو إبدال التاء هاءً في الوصل، وإنما هذا نظير قولهم: ثلاثه أربعه، أبدل التاءَ هاءً ثم نقل حركة [همزة] أربعة إليها وحذف الهمزة وأجرى الوصل مجرى الوقف في الإبدال، ولأجل الوصل نقل إذ لا يكون هذا النقل إلا في الوصل.

قال أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي: «ألن يكفيكم» جواب الصحابة حين قالوا: هلاّ أَعْلَمْتَنا بالقتال لنتأهب؟ فقال لهم النبي ﷺ: ألن يكفيكم. قال ابن عيسى: والكفايةُ مقدار سَدِّ الخلّة، والإمداد إعطاء الشيء حالاً بعد حال انتهى.

ومعنى ﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ من سفرهم هذا قاله ابن عباس، أو مِنْ وَجْهِهم هذا قاله الحسن وقتادة والسدّي، قيل: وهي لغةُ هذيل وقيس عيلان وكنانة، أو منْ غَضَبِهم[٣] هذا قاله مجاهد وعكرمة والضحاك وأبو صالح مولى أم هانيء،

(١) انظر المحتسب ١ : ١٦٦.

(٢) ق: والثاني.

(٣) ق: عصيهم. ومن غضبهم: فقد كانوا غضبوا يوم أحد ليوم بدر مما لقوا. انظر القرطبي ٤ : ١٩٦.

أو معناه في نهضتهم هذه قاله ابن عطية، أو مِنْ ساعتهم هذه قاله الزمخشري. ولفظةُ الفَوْرِ تدل على السرعةِ والعجلة تقول: افعل هذا على الفور لا على التراخي، ومنه الفور في الحج والوضوء. وفي إسناد الإمداد إلى لفظة «ربكم» دون غيره من أسماء الله تعالى إشعار بحسن النظر لهم واللطف بهم. وقرىء: مسومين بفتح الواو وكسرها، واشتقاقه من السومة وهي العلامة، وفي تعيين الأعلام خلافٌ الله أعلم بالصحيح من ذلك.

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ ﴾ الضمير عائد على المصدر المفهوم من «يمددكم» وهو الإمداد. و«بشرى» مصدر، وهو مفعول من أجله، ولما وجدت فيه الشروط من اتحاد[1] الفاعل والزمان لم تدخل عليه اللام، ولما اختلّ فيما بعده شرط[2] وهو عدم اتحاد الفاعل أتى باللام في قوله «ولتطمئن».

ولام ﴿ لِيَقْطَعَ ﴾ هي لام كي متعلقة بمحذوف تقديره: نصركم ليقطع، يدل عليه ما قبله من قوله تعالى «وما النصر إلا من عند الله».

﴿ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟[3] ﴾ أي: جانباً بقتلٍ أو أسرٍ أو فرار.

﴿ أَوْ يَكْبِتَهُمْ ﴾ أي: يهزمهم قاله ابن عباس، وقرىء بالدال مكان التاء أي يصيب كبدهم بالحزن وعدم الظفر يقال: كبده [أي] أصاب كبده.

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ جملة اعتراض بين المعطوفين منبهة على [أن] الأمر لله وحده لا يشركه في ذلك أحد.

---

(١) ق: اتخاذ.

(٢) اشترط.

(٣) ق: طرفاً من الكفار.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ
تُفۡلِحُونَ ١٣٠ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ١٣١ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ
لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٣٢ ۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا
ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ
وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤
وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن
يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٣٥ أُوْلَٰٓئِكَ
جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ
أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ١٣٦ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ مناسبتها لما قبلها ومجيئها بين أثناء القصة أنه لما نهى[1] المؤمنين عن اتخاذِ بطانةٍ من غيرهم واستطرد لذكر قصة أحد وكان الكفار أكثر معاملتهم بالربا مع أمثالهم ومع المؤمنين وهذه المعاملةُ مؤدية إلى مخالطة الكفار - نُهوا عن هذه المعاملةِ التي هي الربا قطعاً لمخالطةِ الكفار وموادتهم واتخاذ أخلاء منهم، لا سيما والمؤمنون في أولِ حالِ الإسلام ذَوُو إعسارٍ والكفار من اليهود وغيرهم ذوو[2] إيسار. وكان أيضاً أكل الحرام له مدخل عظيم في عدم قبول الأعمال الصالحة والأدعية كما جاء في الحديث[3]: «أن الله لا يستجيب لمن مَطْعمُه حرامٌ ومَشْرَبُه حرام إذا دعا، وأنَّ آكل الحرام يقول إذ حج لبيك وسعديك فيقول [اللهُ] له: لا لَبَّيْكَ ولا سَعْديكَ وحَجُّك مردودٌ عليك» فناسب ذكر هذه الآية

(١) «القصة أنه لما نهى» كتبت في الحاشية.

(٢) ق في الموضعين: ذوا.

(٣) بعضه في مختار الأحاديث النبوية ص١٧.

هنا. وقيل: ناسب اعتراض هذه الجملة هنا أنه تعالى وعد المؤمنين بالنصر والإمداد مقروناً بالصبر والتقوى [فبدأ بالأهم منها وهو ما كانوا يتعاطونه من أكل الأموال بالباطل وأمر بالتقوى] ثم بالطاعة.

وقيل: لما قال «ولله ما في السماوات وما في الأرض» وبيّنَ أنَّ ما فيهما من الموجودات مُلكٌ له ولا يجوز أن يُتصرف في شيءٍ منها إلا بإذنه على الوجه [٩٦/أ] الذي شرعه، وآكل الربا متصرفٌ في مالِه بغير الوجه الذي أمر، نبّه تعالى على ذلك[١] ونهى عما كانوا في الإسلام مستمرين عليه من حكم الجاهلية: التضعيف عاماً بعد عام.

والربا مُحَرَّمٌ جميع أنواعه فهذه الحال لا مفهوم لها وليست قيداً في النهي إذْ ما لا يقعُ أضعافاً مضاعفة مساوٍ في التحريم لما كان أضعافاً مضاعفة، وقد تقدم الكلام في نسبةِ الأكلِ إلى الربا في البقرة[٢].

وقيل: المضاعفة منصرفة إلى الأموال، فإنْ كان الربا في السن يرفعونها ابنة مخاض بابنة لبون ثم حقّة ثم جذعة ثم رباع وهكذا إلى فوق، وإنْ كان في النقود فمئة إلى قابل بمئتين فإنْ لم يوفّها فأربع مئة. والأضعاف جمع ضعف وهو من جموع القلّة فلذلك أردفه بالمضاعفة.

وقرىء: «سارعوا» بغير واو، وسارعوا بالواو. و﴿عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ فيه حذفان: كاف التشبيه ومضاف تقديره: كعرض السماوات، يدل على ذلك قوله [تعالى في الحديد ﴿كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ ﴿٢١﴾﴾ [الحديد]. والسماء يراد به الجنس لا الإفراد، يدل على ذلك قوله] «عرضها السماوات»

(١) ق: به تعالى عن ذلك.

(٢) في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة].

جمعاً. والعرض يستعمل في السّعة وبالمعنى الذي يقابل الطول. وقد فسّر العرض هنا بهذين الوجهين.

﴿فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ قال ابن عباس: السرّاء اليسر والضراء العسر.

﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ أي: الممسكين ما في أنفسهم من الغيظ بالصبر فلا يظهر له تأثير في الخارج.

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً﴾ الآية، نزلت بسبب نبهان التمّار أتته امرأةٌ تشتري منه تمراً فقبّلها وضَمّها ثم ندم، وقيل: ضرب على عجزها. قال ابن عباس: الفاحشةُ الزنى وظلم النفس ما دونه من النظر واللمسة.

﴿وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾ معطوف على «فاستغفروا لذنوبهم» والإصرار على الذنب المداومة عليه.

﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جملة اعتراض بين المتعاطفين، وتقدم إعراب نظيرها في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة]. وهذه الجملة الاعتراضية فيها ترقيق للنفس وداعية إلى رجاء الله وسعة عفوه واختصاصه بغفران الذنب.

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ
ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا
تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ
ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟
وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟
وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ
جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ

﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾.

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ لما انهزمَ مَن انهزم من المؤمنين أقبل خالد يريد أنْ يعلو الجبل فقال رسول الله ﷺ: لا يعلُنّ علينا، اللهم لا قوةَ لنا إلا بك، فنزلت، قاله ابن عباس. ولا تَهِنُوا: أي: لا تضعفوا عن الحرب ولا تحزنوا على ما فاتكم من الظفر بالكفار.

﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ الآية، المعنى: إنْ نالوا منكم يوم أحد فقد نلتم منهم يوم بدر ثم لم يضعفوا أن قاتلوكم بعد ذلك فلا تضعفوا أنتم، أو فقد مسَّ القومَ في غزوة أحد قبل مخالفة أمر رسول الله ﷺ ونحوه. وهذه تسليةٌ منه تعالى للمؤمنين، والتأسي فيه أعظم مسلاة. وقرىء: إن يمسسكم بالتاء وبالياء، فبالتاء على تأنيث القرح بمعنى الجراحة. وقرىء: قرح بفتح القاف وضمّها مع سكون الراء، وقرىء: قرح بفتح القاف والراء وهما لغتان كالطّرْد والطّرَد.

﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾ التمحيص: التطهير من الذنوب، وقيل: الابتلاء والاختبار.

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ هذه الآية وما بعدها عتب شديد لمن وقعت منهم الهفوات يوم أحد. واستفهم على سبيل الإنكار أن يظن أحد [أنه] يدخل الجنة وهو مخلّ بما افترض عليه من الجهاد والصبر عليه.

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ جملة حالية والمعنى: ولما يكن جهاد يعلمه الله.

وقال الزمخشري(١): «ولما» بمعنى لم، إلا أن فيها ضرباً من التوقع فدلّ على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقّعه فيما يُستقبل، وتقول: وعدني أن يفعل كذا ولمّا، تريد: ولم يفعل وأنا أتوقع فعله انتهى كلامه.

---

(١) الكشاف ١ : ٤٦٧.

وهذا الذي قاله في لمّا أنها تدل على توقع الفعل المنفيِّ(١) بها فيما يُستقبلُ، لا أعلم أحداً من النحويين ذكره بل ذكروا أنك إذا قلت: لما يخرج زيد، دلَّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نفيهُ إلى وقتِ الإخبار، أما أنها تدل على توقُّعِه في المستقبل [٩٦/ب] فلا.

[وقرىء]: ولما يعلم الله بفتح الميم وخرّج على أنه إتباع لفتحة اللام، أو على أنه دخلته النون الخفيفة وحذفت كما حذفت في قوله: لا تهين الفقير، وأصله يعلمنّ وتهيننّ، أو على أنه نصب بالجازم وهي لغيّة كما جزموا بالناصب في قوله(٢): [من المنسرح]

لن يَخِبِ الآن من رجائك مَن حَرَّكَ [مِن] دونِ بابك الحَلَقَهْ

وقرأ الجمهور: ويعلم بفتح الميم(٣) فقيل هو مجزوم وأتبع الميم اللام في الفتح كقراءة من قرأ: ولما يعلم بفتح الميم على أحد التخاريج. وقيل هو منصوب فعلى مذهب البصريين بإضمار أنْ بعد واو مع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وعلى مذهب الكوفيين بواو الصرف. وقرىء: ويعلم بكسر الميم عطفاً على «ولما يعلم». وقرىء: ويعلم برفع الميم قال الزمخشري(٤): على أن الواو للحال كأنه قيل: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون انتهى.

ولا يصحُّ ما قالَ لأنَّ واو الحال لا تدخلُ على المضارع [المثبت] فلا(٥)

---

(١) ق: توقع النفي بها.
(٢) من شواهد مغني اللبيب ١ : ٢٨٥.
(٣) ق: اللام.
(٤) الكشاف ١ : ٤٦٧.
(٥) ق: لا.

يجوز: جاء زيد ويضحك، وأنت تريد: جاء زيد يضحك، لأنَّ المضارعَ واقعٌ موقعَ اسم الفاعل، فكما لا يجوز: جاء زيد وضاحكاً، كذلك لا يجوز: جاء زيد ويضحك. فإن أُوِّل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف أمكن ذلك، التقدير: وهو يعلم الصابرين.

﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ الآية، الخطابُ للمؤمنين وظاهره العموم والمراد الخصوص، وذلك أنَّ جماعة من المؤمنين لم يحضروا غزوة بدر إذْ كان رسولُ الله ﷺ إنما خرج مبادراً يريد [عِيراً] لقريش[1] فلم يظنوا حرباً وفاز أهلُ بدر بما فازوا به من الكرامة في الدنيا والآخرة فتمنّوا لقاء العدو ليكون لهم يوم كيوم بدر وهم الذين حرَّضوا على الخروج لأحد، فلما كان في يوم أحد ما كان من قَتْلِ عبد الله بن قميئة مصعبَ بن عمير الذابّ عن رسول الله ﷺ [ظانّاً أنه رسول الله] وقال: قتلتُ محمداً وصرخ بذلك صارخٌ وفَشَا ذلك في الناس، انكفؤوا فارِّينَ فدعاهُمْ رسولُ الله ﷺ: إليَّ عبادَ الله، حتى انحازتْ إليه طائفة واستعذروا في انكفائهم بأنه أتى خبرُ قَتْلِكَ فرعبتْ قُلوبُنَا فولَّينا مُدْبرينَ، فنزلت هذه الآية يلومهم على ما صَدَرَ منهم مع ما كانوا قرّروا مع أنفسهم من تمنّي الموت. وقرأ البزّي: كنتم تمنّون بشدّ التّاء في حروف محصورة ذكرها القراء في كتبهم.

﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ هو على حذفِ مضافٍ تقديرُه: أنْ تلقوا[2] أسبابَهُ.

﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾ أي: رأيتم أسبابه.

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ

(١) ق: يريد القريش، والتصويب من ط.

(٢) ق: يلقون.

عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔاۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ
ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًاۗ وَمَن
يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَاۚ وَسَنَجْزِى
ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٥﴾ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ
ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟
رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ
ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ
ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٤٨﴾﴾ .

وقرأ الجمهور: الرُّسُل، وقرىء: رُسُلٌ بالتنكير.

﴿أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْۚ﴾ لما صرح بأن محمداً قد قتل تزلزلت أقدامُ المؤمنين ورعبت قلوبهم وأمعنوا في الفرار، وكانوا ثلاث فرق: فرقة قالوا: ما نصنع بالحياة بعد رسولِ الله ﷺ، قاتلوا على ما قاتل عليه، فقاتلوا حتى قتلوا منهم أنس بن النضر. وفرقة قالوا: نلقي إليهم بأيدينا فإنهم قومنا وبنو عمّنا. وفرقة أظهرت النفاق وقالوا: ارجعوا إلى دينكم الأول فلو كان محمد نبيّاً ما قُتل. وقد اجتمع الاستفهام والشرط ومذهب سيبويه أن «انقلبتم» جواب للشرط، ومذهب يونس أن الاستفهام داخل على «انقلبتم» وجواب الشرط محذوف، وهذه مسألة ذكرت في النحو.

و﴿عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْۚ﴾ معناه الارتداد وقيل الفرار، وتقدم في البقرة تفسير نظيره(١).

قال ابن عطية: «كتاباً مؤجلاً» كتاباً: نصب على التمييز انتهى. هذا لا

(١) في قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة].

يظهر فإن التمييزَ كما قسمه النحاة ينقسم إلى منقول وغير منقول وأقسامه في النوعين محصورة وليس هذا واحداً منها. قرأ الأعمش: ومَنْ يُرِدْ ثوابَ الدنيا يُؤْتِه منها ومن يرد ثواب الآخرة يؤته منها، بالياء فيهما. قال ابن عطية: وذلك على [٩٧/أ] حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه انتهى. هذا وهم وصوابه: وذلك على إضمار الفاعل والضمير عائد على الله تعالى.

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ الآية، لمّا كان من المؤمنين ما كان يوم أحد وعتب الله عليهم ما صدر منهم في الآيات التي تقدّمت أخبرهم بأنَّ الأمم السالفة قتلت أنبياء كثيرين[١] أو قُتِلَ رِبِّيُّون كثيرون معهم[٢] فلم يَلْحقهم ما لحقكم من الوهنِ والضعفِ ولا ثَناهم عن القتالِ فجعهم بقتلِ أنبيائهم أو قتل رِبِّيِّهم، بل مضوا قُدُماً في نُصرةِ دينهم صابرينَ على ما حلَّ بهم إذ قَتْل نبي أو أتباعه من أعظم المصاب، فكذلك[٣] كان ينبغي لكم التأسِّي بمن مضى من صالحي الأمم السابقة، هذا وأنتم خيرُ الأمم ونبيكم خير الأنبياء. وفي هذه الآية من العتب لمن فرّ عن رسول الله ﷺ ما لا يخفى.

و﴿وَكَأَيِّن﴾ بمعنى كم للتكثير وهي مركبة من كاف التشبيه ومن أي. وبعض القرّاء وقف على الياء وبعضهم على التنوين لثبوتها في رسم المصحف، وفيها لغات منها: وكائن. وقرىء وَكَإِنْ وكأْيِنْ[٤] وقرىء بهذه الثلاث في الشواذ. و«كأيْن» مبتدأ خبره «قُتِلَ» و«من نبي» تمييز وتكثر زيادة

---

(١) ق: كثيرون.

(٢) ق: معه.

(٣) ق: فلذلك.

(٤) انظر القرطبي ٤: ٢٢٨.

«مِن» فيه، وزعم ابن عصفور أنها لازمة فيه والصحيح أنه يجوز حذف مِن ونصب التمييز نص على ذلك سيبويه وغيره. والضمير في «قُتِل» عائد على «كأيّن» والجملة من قوله «معه ربيون» في موضع الحال، وجوّزوا أن يكون المرفوع بـ«قُتِل» «ربّيّون». والرِّبيّ منسوبٌ إلى الرَّبّ وكسر الراء فيه شذوذ كما نسبوا إلى أمس إمْسيّ، وهو عابدُ الرب.

﴿ لِمَآ أَصَابَهُمْ﴾ من قتل نبيهم إن كان الضمير في «قُتِل» يراد به النبيّ، وإن كان المقتول الربّيين فالضمير في «وهنوا» لا يعود على الربّيين بل يعود على من بقي.

وقرىء: وهنوا بفتح الهاء وبكسرها وبسكونها، قال ابن عطية: قراءة من قرأ «قاتل» أعَمُّ في المدحِ لأنه يدخلُ فيها مَنْ قُتلَ ومَنْ بقي، ويحسن عندي على هذه القراءة استناد الفعل [إلى] الربّيين، وعلى قراءة «قُتِلَ» استناده[1] إلى نبيّ.انتهى.

ويظهر أن قُتِل أمدح وهي أبلغ في مقصود الخطاب لأنها نص في وقوع القتل ويستلزم المقاتلة، و«قاتل» لا يدل على القتل إذ لا يلزم من المقاتلة وجود القتل إذ قد تكون مقاتلة ولا يقع قتل. وما ذكر من أنه يَحْسُنُ عنده ما ذكر لا يَظهرُ حُسْنُه بل القراءتان تحتملان الوجهين، قرأ قتادة «وكأيّن من نبي قُتِّل معه ربّيون كثير» قال أبو الفتح ابن جني[2]: لا يحسن في هذه القراءة أن يستند الفعل إلاّ إلى الربّيين لما فيه من معنى التكثير الذي لا يجوز أن يستعمل في قتلِ شخص واحد. فإن قيل: يستند إلى «نبي» مراعاة لمعنى

(١) ق: استناد، في الموضعين.
(٢) انظر المحتسب ١ : ١٧٣.

كم فالجواب أن اللفظ قد مشى على جهة الإفراد «من نبيّ» ودلّ الضمير المفرد في «معه» على أنَّ المراد إنما هو التمثيل بواحد واحد فخرج الكلام عن معنى كم.

قال أبو الفتح[1]: وهذه القراءة تُقَوِّي قولَ مَنْ قال لمن قُتل وقاتل إنما يستند إلى الربّيين انتهى كلامه. وليس بظاهر لأنّ كأيّن هي مثل كم، وأنت إذا قلت: كم من عانٍ فَكَكْتُه، فأفردتَ راعيتَ لفظ كم ومعناها الجمع. فإذا قلت [كم] من عانٍ فككتهم، راعيت[2] معنى كم لا لفظَها. وليس معنى مراعاة اللفظ إلاّ أنك أفردت الضمير والمراد به الجمع فلا فرق من حيث المعنى بين فككته وفككتهم، كذلك لا فرق بين: قتلوا معهم ربّيون وقُتل معه ربّيون. وإنما جاز مراعاة اللفظ تارة ومراعاة المعنى تارة لأن مدلول كم وكأيّن كثير والمعنى جمعٌ كثير، وإذا أخبرت عن جمع كثير فتارة تفرد مراعاة للّفظ وتارة تجمع مراعاة للمعنى كما قال تعالى ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴿٤٤﴾ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴿٤٥﴾﴾ [القمر] فقال: منتصر وقال: ويولّون.

وقول أبي الفتح في جواب السؤال الّذي فرضه أن اللفظ قد جرى على جهة الإفراد في قوله «من نبي» أي رُوعيَ لفظ كأيّن لكون تمييزها [٩٧/ب] جاء مفرداً فناسب لما ميّزت بمفرد أن يراعى لفظها والمعنى على الجمع.

وقوله: ودَلَّ الضمير المفرد في «معه» على أنَّ المراد إنما هو التمثيل بواحد واحد، هذا المراد مشترك بين أن يفرد الضمير أو يجمع، لأن الضمير المفرد ليس معناه هنا إفراد مدلوله بَلْ لا فرق بينه مفرداً أو مجموعاً من حيث

(١) المصدر نفسه.

(٢) ق: رأيت.

المعنى فإذ لا فرق، فدلالته عامة وهي[1] دلالته على كل فرد فرد.

وقوله: فخرج الكلام عن معنى كم. [لم يخرج الكلام عن معنى كم] إنما خرجَ عن جمع الضمير على معنىٰ كم دونَ لفظها لأنه إذا أفرد لفظاً لم يكن مدلوله مفرداً إنما يكون جمعاً كما قالوا: هو أحسن الفتيان وأجمله، معناه: وأجملهم.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ ﴿١٥٠﴾ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥١﴾ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾﴾.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ظاهره العموم، وقال علي وابن عباس: هم المنافقون قالوا للمؤمنين لما رجعوا من أحد: لو كان نبيّاً ما أصابه الذي أصابه فارجعوا إلى إخوانكم.

﴿سَنُلْقِي﴾ أتى بالسين التي هي أقرب في الاستقبال من سوف. وقرىء: الرعب بسكون العين وضمّها. والباء في «بما» للسبب. و«ما» مصدريّة أي بإشراكهم بالله. وقرىء: سيلقي بالياء وهو ضمير الله تعالى.

---

(١) ق: فدلالته عليه هي.

﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [يريد إلهاً أو معبوداً لم ينزّل به سلطاناً. وليس المعنى أن ثم سلطاناً] لم ينزّله الله، وإنما المعنى على نفي السلطان فينتفي الإنزال كما قال[1]: [من الطويل]

على لا حِبٍ لا يُهتدى بمناره

أي: لا منارَ له فيهتدى به، فانتفى السلطان والإنزال كما انتفى المنار والهداية.

﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ هذا جوابٌ لمن رجع إلى المدينة من المؤمنين، قالوا: وعدنا اللهُ بالنصر والإمداد بالملائكة فمن أي وجه أُتِينا؟ فنزلت إعلاماً أنه تعالى صَدَقهم الوعدَ ونصرهم على أعدائهم أولاً، وكان الإمداد مشروطاً بالصبر والتقوى فاتفق من بعضهم من المخالفة ما نص الله تعالى في كتابه، وجاءت المخاطبةُ بجمع ضمير المؤمنين في هذه الآيات وإنْ كانوا لم يصدر ما يعاتب عليه من جميعهم وذلك على طريقة العرب في نسبةِ ما يقعُ من بعضِهم للجميع على سبيل التجوُّزِ، وفي ذلك إبقاءٌ على مَنْ فعل وسترٌ إذْ لم يُعيَّن، وزجرٌ لمن لم يفعل [أن يفعل]. وصِدْق الوعد هو أنهم هزموا المشركين أولا وكان لعلي بن أبي طالب وحمزة بن عبد المطلب والزبير وأبي[2] دجانة وعاصم بن أبي الأفلح بلاءٌ عظيمٌ في ذلك اليوم رضي الله عنهم وهو مذكور في السير. وكان المشركون في ثلاثة آلاف ومعهم مئتا فرس والمسلمون في سبع مئة رجل. وتعدّت «صدق» هنا إلى اثنين ويجوز أن

(١) صدر بيت لامرىء القيس في ديوانه ص٦٦، وعجزه:

إذا سافه العَود النباطيّ جرجرا

(٢) ق: وابن.

تتعدى إلى الثاني بحرف جر تقول: صدقت زيداً[١] الحديث وصدقت زيداً في الحديث، وذكرها بعض النحويين في باب ما يتعدى إلى اثنين وأصلها أن يكون الثاني بحرف الجر [فيكون] من باب استغفر واختار. والعامل في «إذ» «صدقكم».

ومعنى ﴿تَحُسُّونَهُم﴾ تقتلونهم، وكانوا قتلوا من المشركين اثنين وعشرين رجلاً. وقرأ أبو عبيد بن عمير: تُحِسُّونهم رباعياً من الإحساس أي: تذهبون بحسّهم بالقتل. وغيّا القتل بوقت الفشل[٢] وهو الجبن والضعف. والتنازع هو التجاذب [في الأمر] والتنازع صدر من الرماة، كان رسول الله ﷺ قد رَتَّبَ الرُّماةَ على فم الوادي وقال: اثبتوا مكانكم وإنْ رأيتمونا هُزمنا فإنا لا نزالُ غالبين ما ثَبَتُّمْ مكانكم، ووعدهم بالنصر إن انتهوا إلى أمره. فلما انهزم المشركون قال بعض الرماة: انهزموا فما موقفنا هنا؟ الغنيمةَ الغنيمةَ، الحقوا بنا بالمسلمين. وقال بعضهم: بل نَثْبُتُ مكانَنا كما أمرنا. وقيل: التنازعُ هو ما صدر من المسلمين من الاختلافِ حين صِيْحَ إنَّ محمداً قد قُتلَ، والعصيانُ هو ذهابُ مَنْ ذهب من الرماة عن مكانه طلباً للنهب والغنيمة. وكان خالد حين رأى قلة الرماة صاح في خيله وحمل[٣] على مَنْ بقيَ من الرماة فقتلهم وحمل على عسكر المسلمين فتراجع المشركون فأصيب من المسلمين يؤمئذ سبعون رجلاً.

و﴿إِذَا﴾ بعد «حتى» في موضع [٩٨/أ] جر بحتّى مُزالاً عنها معنى الشرط، قاله الأخفش وغيره. وقيل: تدخل حتى على إذا الشرطية، وجواب

---

(١) ق: بزيد.
(٢) أي ربطه به.
(٣) ق: وعمل.

إذا المختار أنه محذوف لا «عصيتم» على زيادة الواو ولا على زيادة ثم، وقدّره ابن عطية: انهزمتم، والزمخشري: مَنَعكم نَصْرَهُ، وغيرهما: امتُحِنْتُمْ. ويظهر لي أنَّ الجواب المحذوف غير ما قدّروه وهو: انقسمتم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعده. وهو نظير ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌۚ ﴿٣٢﴾﴾ [لقمان] التقدير: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد. لا يقال: كيف يقال انقسموا فيمن فشل[1] وتنازع وعصى، لأنَّ هذه الأفعال لم تصدر من كلّهم بل من بعضهم كما ذكرناه في أول الكلام على هذه الآية.

﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ قال ابن عباس: هي الغنيمة كالرماة الذين خالفوا أمره صلى الله عليه وسلم في الثبات في مكانهم.

﴿وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَۚ﴾ أي: ثواب الآخرة كالرماة الذين ثبتوا وقاتلوا حتى قُتلوا في نفر دون العشرة منهم أنس بن النضر.

﴿۞إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَاۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ

---

(١) ق: قتل.

ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾﴾ .

﴿ ۞إِذْ تُصْعِدُونَ ﴾ قرىء رباعياً من أصعد، والإصعادُ ابتداءُ السفر. وقرىء: تَصْعدون مضارع صعد، مِنْ صَعِد الجبل: ارتقى فيه[(١)]. وقرىء: تَصَّعَّدون بشد الصاد وأصله تتصعدون وماضيه تصعّد أي ارتقى في السلّم.

وقرأ الحسن: ولا تَلُون على أحد، وخرّجوها على قراءة همزة الواو ونقل الحركة إلى اللام وحذف الهمزة، ويحتمل أن يكون مضارع وَلِيَ، وعدّي بعلى على التضمين أي ولا تعطفون على أحد.

قال ابن عطية: وحذفت إحدى الواوين الساكنتين، وكان قد قال في هذه القراءة: هي قراءة متركبة على لغة من همز الواو المضمومة ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام انتهى.

هذا الكلام عجيب، تخيّل هذا الرجل أنه نقلت[(٢)] الحركة إلى اللام فاجتمع واوان ساكنتان[(٣)] إحداهما الواو التي هي عين الكلمة والأخرى واو الضمير، فحذفت إحدى الواوين لأنهما ساكنتان. وهذا قول من لم يمعن [النظر] في صناعة النحو؛ لأنها إذا كانت متركبة على لغة مَنْ همز الواو ثم نقل حركتها إلى اللام، فإن الهمزة إذ ذاك تحذف ولا يلتقي واوان ساكنتان. ولو قال: استثقلت الضمة على الواو لأن الضمة كأنها واو فصار ذلك كأنه جمع بين ثلاث واوات فنقلت الضمة إلى اللام[(٤)]، فالتقى ساكنان فحذفت

---

(١) ق: من صعد: ارتقى في الجبل.

(٢) ق: تقلب.

(٣) ق: ساكنان.

(٤) ق: إلى الواو.

الأولى منهما ولم يبهم في قوله: إحدى الواوين - لأمكن ذلك في توجيه هذه القراءة الشاذة. أما أن يبيّن ذلك على لغة مَن هَمَز على زعمه فلا يُتصور ذلك.

﴿وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾ أي: يقول: إليَّ عبادَ الله.

﴿فَأَثَٰبَكُمْ﴾ كنّى به عن المعاقبة على فرارهم عن الرسول ﷺ كما قال[١]: [من الوافر]

تحيةُ بينِهم ضربٌ وجيعُ

قال الزمخشري[٢]: ويجوز أن يكون الضمير في «فأثابكم» للرسول أي: فآساكم في الاغتمام[٣]، وكما غَمَّكم ما نزل به من كسر الرباعية والشجّة وغيرها، غَمَّه ما نزلَ بكم فأثابكم غمّاً اغتمّه لأجلكم بسبب غمٍّ اغتَمَمْتُموه لأجله ولم يُثَبِّكُمْ على عصيانِكم ومخالفتكم، وإنما فعل ذلك ليسلّيكم وينفس عنكم، لكيلا تحزنوا على ما فاتكم من نصرِ الله ولا على ما أصابكم من غَلَبةِ العدو. انتهى كلامه.

هذا خلاف الظاهر لأن المسند إليه الأفعال السابقة هو الله تعالى وذلك في قوله: «ولقد صَدَقكم الله وَعْدَهُ» وقوله: «ثم صَرَفَكُمْ عنهم ليبتَلِيَكُمْ ولقد عفا عنكم» فيكون قوله: «فأثابكم» مسنداً إلى الله تعالى، وذكر الرسول إنما جاء في جملة حالية. نعى عليهم فرارهم مع كون من اهتدوا على يده يدعوهم

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة ٣: ١٤٨١ لعمرو بن معد يكرب وصدره:

وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ

(٢) الكشاف ١: ٤٧١.

(٣) ق: الاغتنام.

فلم يجيء مقصوداً لأن يحدث عنه، إنما الجملة التي ذكر فيها في تقدير المفرد إنما[١] هي حال.

قال الزمخشري[٢]: «فأثابكم»[٣] عطف على «صرفكم» انتهى. وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصل بين المتعاطفين. والذي يظهر أنه معطوف على «تصعدون ولا تلوون» لأنه مضارع في معنى الماضي [لأن «إذ» تصرف المضارع إلى الماضي] إذ هي ظرف [٩٨/ب] لما مضى. والمعنى: إذ صعدتم وما لويتم على أحد فأثابكم.

﴿غَمًّا بِغَمٍّ﴾ أي: ملتبساً بغم، ويُريدُ بذلك كثرةَ الغم الذي حصلَ لهم. وقال ابن عباس: هما غمّان الأول: هو ما أصابهم من الهزيمةِ والقتل، والثاني: هو إشرافُ خالد بخيل المشركين عليهم.

﴿لِّكَيْلَا[٤] تَحْزَنُواْ﴾ ليست «لا» زائدة وتقديره: لكي تحزنوا كما ذهب إليه أبو البقاء[٥].

وقيل: «لا» باقية على النفي فقال الزمخشري[٦]: «لكيلا تحزنوا» لتتمرنوا على تَجَرُّعِ الغُمومِ وتَضْرَوْا باحتمال الشدائد فلا تحزنوا فيما بَعْدُ على فائتٍ من المنافعِ ولا على مصيبٍ من المضار انتهى. فجعل العلّة في الحقيقة

(١) ق: إذ.
(٢) الكشاف ١: ٤٧١.
(٣) ق: فأصابكم.
(٤) ق: كيلا.
(٥) انظر إملاء ما منّ به الرحمن ١: ١٥٤.
(٦) الكشاف ١: ٤٧١.

والواو للحال وهي من مسوغات الابتداء بالنكرة. «قد أهّمتهم» يقال قد أهَمَّني الشيءُ أي: كان من همّي وقصدي أي: مما أهمُّ به وأقصده، وأهمَّني الأمرُ أقلقني وأدخلني في الهم. و«يظنون» لم يتعدّ إلى اثنين. والباء في «بالله» ظرفية بمعنى في كما قال[1]: [من الطويل]

فقلت لهم ظُنّوا بألفَيْ مدججٍ

والمعنى: يُوقِعُونَ ظنَّهم في الله أي: في حُكْمِ الله وما قدّره ظناً غير الحق[2]، فـ«غير» صفة لمصدر محذوف و«ظن الجاهلية» بدل منه. ومعنى الجاهلية الملّة التي كانت قبل ملّة الإسلام كما قال ﴿حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٢٦﴾ [الفتح].

﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ معناه النفي. ومعنى «من الأمر» أي: من الخروجِ إلى القتال.

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ أي: إنَّ تصاريف الوجود وما يجري فيه لله لا لغيره. وقرىء: كلَّه توكيداً[3] لقوله «الأمر»، و«لله» خبر إنّ. وقرىء: كلُّه بالرفع مبتدأ وخبره «لله» والجملة في موضع خبر إنّ.

﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ قال الزبير رضي الله عنه: والله لكأني أسمعُ قولَ معتب بن قشير والنعاس يغشاني ما أسمعه إلا كالحلم حين قال: لو كان لنا من الأمر شيء ما قُتِلْنَا ها هنا. ومعتب هذاشهد بدراً وكان مغموصاً

---

(١) البيت في شرح المفصل ٧: ٨١ غير منسوب، وعجزه:
سراتُهمُ في الفارسيّ المُسَرّدِ

(٢) ق: الله.

(٣) ق: توكيد.

ثبوتية وهي التمرّن على تجرّع الغموم والاعتياد لاحتمال الشدائد، ورتّب على ذلك انتفاء الحزن، وجعل ظرف الحزن هو مستقبل لا تعلّق له بقصة أحد بل لينتفي الحزن عنكم بعد هذه القصة.

وقال ابن عطية: المعنى: لتعلموا أنَّ ما وقع بكم إنما هو بجنايتكم فأنتم آذيتم أنفسكم، وعادةُ البشر أنَّ جاني الذنب يصبرُ للعقوبة، وأكثرُ قَلَقِ المعاقَبِ وحزنه إنما هو مع ظنّه البراءة بنفسه انتهى. والذي يظهر أن الغَمَّ الكثير الذي عاقبهم الله به غَلَبَ على قلوبهم حتى لم يقع منهم حزن على ما فاتهم ولا ما أصابهم فشغلهم الغم عن ذلك.

الأمنة: الأمن، وقرىء بسكون الميم. والظاهر أن «أمنة» مفعول «أنزل» و«نعاساً» بدل منه. ويجوز أن يكون «أمنة» مفعولاً[١] من أجله و«نعاساً» مفعول «أنزل»[٢] أي: أنزل النعاس لأجل أمنكم لأنَّ النعاس لا يكون مع خوف، ولهذا قال في الأنفال ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴿١١﴾﴾ [الأنفال][٣] أي: ليؤمنكم به.

﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ هم المؤمنون. و﴿عَلَيْكُم﴾ عام مخصوص، والنعاسُ الذي غَشِيهم كان حين ارتحلَ أبو سفيان وتركوا ركوب الخيل وجنبوها وركبوا الإبلَ تاركينَ للقتال.

﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ هم المنافقون، لم يُلْقِ الله تعالى عليهم النعاس. «وطائفة» [مبتدأ] وجاز الابتداء به لأنه نكرة والمكان مكان تفصيل.

---

(١) ق: مفعول.

(٢) ق: مفعول من أجله أنزل.

(٣) وفي ق: يغشاكم.

عليه بالنفاق.

﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ قارِّينَ وأراد الله قَتْل مَنْ قُتلَ منكم لبرز. والمضجع مكان قتله.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ قرأها عمر على المنبر فقال: لما كان يوم أحد وهُزمنا فررتُ حتى صعدت الجبل فلقد رأيتني أنزو كأنني أروى[1] والناسُ يقولون: قُتل محمد فقلت: لا أجدُ أحداً يقول قُتِلَ محمدٌ إلا قتلتُه، حتى اجتمعنا على الجبل فنزلت هذه الآية كلها.

﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ﴾ أي: طلب [٩٩/أ] منهم الزّلل ودعاهم إليه لأنَّ ذلك هو مقتضى وسوسته وتخويفه، هكذا قالوه. ولا يلزم من طلب الشيء واستدعائه حصوله، فالأولى أن يكون استفعل هنا بمعنى أفعل فيكون المعنى أزّلهم الشيطان، فيدل على حصول الزلل، ويكون استزلّ وأزلّ بمعنى واحد كاستبان وأبان واستبلّ وأبلّ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾.

﴿وَقَالُوا﴾ أي: قال بعضهم لبعض. ﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾ أي: لأجل إخوانهم إذا ضربوا في الأرض. والإخوانُ هنا إخوانُ النسب أو إخوان التألف. و﴿إِذَا﴾

(١) الأروى: ضأن الجبل.

ظرف مستقبل لا يمكن أن يعمل فيه، قالوا: لمضيّه.

وقال الزمخشري[١]: فإن قلت: كيف قيل «إذا ضربوا» مع «قالوا»؟ قلتُ: هو حكاية الحال الماضية كقولك: حين يضربون في الأرض انتهى.

وقال ابن عطية: دخلت إذا وهي حرف استقبال من حيث «الذين»[٢] اسم فيه إبهام يعمّ من قال في الماضي ومن يقول في المستقبل، ومن حيث هذه النازلة تُتصور[٣] في مستقبل الزمان.

وهذان القولان ضعيفان والذي يظهر أن العامل في «إذا» مضاف محذوف يدل عليه المعنى تقديره: لأجل فراق إخوانهم إذا ضربوا في الأرض لتجارة وغيرها فماتوا أو كانوا[٤] غُزّاً فقُتلوا، ويدل على المحذوف قوله «لو كانوا عندنا» أي لو كانوا مقيمين عندنا ولم يضربوا في الأرض ولم يغزوا. جعلوا الضرب في الأرض سبباً للموت، والغزو سبباً للقتل. و﴿غُزًّى﴾ جمع غازٍ جمع على فُعّل شذوذاً وأصله غُزو كما قالوا عافٍ وعُفًّا والقياس غُزاة وعفاة. وقرىء: غُزاً بتخفيف الزاي ووجّه على حذف أحد المضعفين تخفيفاً. وقيل: حذفت التاء وأصلهُ: غُزاة.

وقال ابن عطية: هذا الحذف كثير في كلامهم وأورد من ذلك الأبوّ والبنوّ جمع أبٍ وابن كما قالوا عم وعمومة ثم حذفوا التاء فقالوا عموم انتهى ملخصاً. وليس أبوّ وبنوّ مما حذف منه التاء لأنهما مصدران لا جمعان،

---

(١) الكشاف ١: ٤٧٣.

(٢) ق: الذي.

(٣) ق: فتصور.

(٤) ق: وكانوا.

وأبوّ وبنوّ جمعان على وزن فُعول كما قالوا: بَهو وبُهوّ وكان القياس الاعتلال فيقال: أبيّ وبنيّ وبهيّ كما قالوا: عصا وعِصيّ. وأما الحذف الذي ادعاه في «عموم» من أن أصله عمومة فقول لم يذهب إليه نحوي، وكذا ما ادّعاه في غُزا وأن أصله غُزاة، فلا يجوز أن يقال في رُماة رُمى ولا في قُضاة قُضى ولا في مشاة[١] مُشى.

﴿لِيَجْعَلَ﴾ لا يصح أن يكون ذلك تعليلاً لقولهم وإنما قالوا ذلك تثبيطاً[٢] للمؤمنين عن الجهاد. ولا يصح أن يتعلق بالنهي وهو «لا تكونوا كالذين كفروا» لأنّ جَعْل الله ذلك حسرةً في قلوبهم لا يكون سبباً لنهي الله المؤمنين عن مماثلة الكفار، قاله الزمخشري[٣]، وقد أورد سؤالاً عما تتعلق به «ليجعل» قال[٤]: «لا تكونوا» بمعنى: ولا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ليجعله الله حسرة في قلوبهم خاصة ويصون منها قلوبكم، انتهى كلامه.

وهو كلام شيخ لا تحقيقَ فيه لأنَّ جَعْلَ الحسرة لا يكون سبباً للنهي كما قلنا، إنما يكون سبباً لحصول امتثال النهي وهو انتفاء المماثلة، فحصول ذلك الانتفاء والمخالفة فيما يقولون ويعتقدون يحصل عنه[٥] ما يغيظهم ويغمّهم إذ لم يوافقوهم فيما قالوا واعتقدوه فلا يضربوا في الأرض ولا يغزوا. فالتبس على الزمخشري استدعاء انتفاء المماثلة بحصول الانتفاء،

---

(١) ق: ماشٍ.

(٢) ق: تنشيطاً.

(٣) انظر الكشاف ١ : ٤٧٤.

(٤) الكشاف ١ : ٤٧٤.

(٥) ق: عنهم.

وفَهْمُ هذا فيه خفاء ودقّة.

وقال ابن عيسى وغيره: اللام متعلقة بالكون أي لا تكونوا كهؤلاء ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم دونكم انتهى. ومنه أخذ الزمخشري قوله، لكن ابن عيسى نصّ على ما تتعلق به اللام وذلك لم ينصّ، وقد بيّنّا فساد هذا القول، وإذا كانت لام الصيرورة [٩٩/ب] والعاقبة تعلقت بـ«قالوا» والمعنى أنهم لم يقولوا لجَعْل حسرةٍ إنما قالوا ذلك لعلّةٍ فصار مآل ذلك إلى الحسرة والندامة. ونُظر بقوله ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۝٨﴾ [القصص] ولم يلتقطوه لذلك إنما آلَ أمرُه إلى ذلك. والإشارة بـ«ذلك» فيه اختلاف كثير مذكور في «البحر»[1]. والذي يقتضيه ظاهر الآية أن الإشارة إلى المصدر المفهوم من «قالوا» وأن اللام للصيرورة.

والمعنى أنهم قالوا هذه المقالةَ قاصدين التثبيط عن الجهاد والإبعاد في الأرض سواء كانوا معتقدين صحتها أم لم يكونوا معتقديها إذ كثير من الكفار قائل بأجل واحد فخاب هذا القصد، وجعلَ اللهُ ذلك القولَ حسرةً في قلوبهم أي غمّاً على ما فاتهم إذ لم يبلغوا مقصدهم من التثبيط عن الجهاد. والحسرة: الغَمُّ الذي يلحق على ما فات من بلوغ المقصد. وقرىء: بما تعملون بالتاء والياء.

﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ﴾ قَدَّمَ القتلَ على الموت لقرب قوله «وما قتلوا». وقرىء: مِتّم بكسر الميم مِن مات يَمات كخاف يخاف، وبضمّها من مات يموت. ووزن الأول فَعِل والثاني فَعَل. واللام في قوله «لمغفرة» جواب القسم المحذوف قبل لام التوطئة أي: والله لئن قتلتم. و«مغفرة» نكرة وصفت بقوله

(١) انظر ٣: ٩٥.

«من الله» و«خير» خبر، والمعنى: خير لكم[١] مما تجمعون من حطام الدنيا، والخطاب للمؤمنين.

﴿وَلَئِن مُّتُّمْ﴾ قدم الموت لمقاربة قوله «أو متم». والخطاب عام للمؤمن والكافر. واللام في «لإلى الله» جواب القسم المحذوف. و«إلى الله» متعلق بقوله «تحشرون». ولا تدخل نون التوكيد فيه للفصل بينه وبين اللام، ولو لم يفصل لكان الكلام: لتحشرُنّ[٢] إلى الله. وقيل: هو خطاب للمؤمنين كالخطاب السابق، ولذلك قدّره الزمخشري: لإلى الرحيمِ الواسعِ الرحمةِ المثيب العظيم الثوابِ تُحشرون، قال[٣]: ولوقوع اسم الله هذا الموقع مع تقديمه وإدخال اللام على الحرف المتصل به شأن ليس بالخفي انتهى. يشير بذلك إلى مذهبه من أنَّ التقديم يُؤذن بالاختصاص فكان المعنى عنده: فإلى الله لا غيره تحشرون. وهو عندنا لا يدل بالوضع على ذلك، وإنما يدل التقديم على الاعتناء بالشيء والاهتمام بذكره كما قال سيبويه. وزاده حسناً هنا أن تأخير الفعل هنا فاصلة، فلو تأخر المجرور لفات هذا الغرض.

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ
فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ
يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى
يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٠﴾ وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن
يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا
يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ

(١) عبارة ق: وخير خير ومعنى لكم.

(٢) عبارة ق: لكان في اللام لتحشرون.

(٣) الكشاف ١: ٤٧٤.

ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦٢﴾ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٣﴾ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى
ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ
وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ .

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ ما زائدة والمجرور متعلق بـ«لِنْتَ». قال الرازي[١]: قال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع[٢] في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وهنا يجوز أن تكون «ما» استفهاماً للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لِنْتَ لهم؟. وذلك بأنَّ جنايتهم لما كانت عظيمة ثم إنه ما أظهر ألبتة تغليظاً في القول ولا خشونة في الكلام، علموا أن هذا لا يتأتّى إلا بتأييد ربّاني قبل ذلك انتهى كلامه. وما قال المحققون صحيح، لكن زيادة «ما» للتوكيد لا ينكره في أماكنه مَنْ له أدنى تعلق بالعربية، فضلاً عمّن[٣] يتعاطى تفسير كلام الله. وليس «ما» في هذا المكان مما يتوهمه أحدٌ مُهمَلاً فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأنْ تكون استفهاماً للتعجب. ثم إن تقديره ذلك: فبأي رحمة، دليل على أنه جعل «ما» مضافة للرحمة.

وما ذهب إليه خطأ من وجهين: أحدهما: أنه لا تضاف ما الاستفهامية ولا أسماء الاستفهام غير «أي» بلا خلاف، و«كم» على مذهب أبي إسحاق. والثاني: أنه إذا لم تصحّ الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلا بد من إعادة همزة الاستفهام في البدل. وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت إلى ما [تَقَرَّرَ في علم النحو من أحكامِ الألفاظ، وكان يُغنيه عن هذا الارتباكِ والتسلق إلى ما] لا يُحْسِنُه والتسوّر عليه

---

(١) انظر تفسيره ٣: ٨٠.

(٢) ق: الوضع، والتصويب في الرازي.

(٣) ق: عمّا.

قول(١) الزجاج في «ما» هذه إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين.

والرحمة هي لين القلب ودماثته وتحننه على المرحوم. والفظاظةُ: الجفوة [١٠٠/أ] قولاً وفعلاً. وغلظ القلب: صلابتهُ وشدته بحيث لا يلين. والانفضاض التفرق.

﴿مِنْ حَوْلِكَ﴾ من جهتك. ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾ أي: عمّا اجترحوه من العصيان لك حيث فرّوا. ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي: اطلب الغفران لهم من الله. ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ تنبيه على رضاه صلى الله عليه وسلم عنهم وجعلهم أهلاً للمشاورة.

وهذا الترتيب في غاية الحسن: أمره تعالى بعفوه عنهم(٢) [وذلك فيما كان خاصاً به من تبعة له عليهم فيما هو مختص بحق الله تعالى ثم بالمشاورة وفيها فوائد تطييب نفوسهم والرفع من مقدارهم بصفاء قلبه لهم حيث أهَّلهم للمشاورةِ واختار عقولهم واجتهادهم فيما فيه وجه الصلاح، وجرى على مناهج العرب وعادتها في الاستشارة في الأمور، وإذا لم يشاور أحداً منهم حصل في نفسه شيء، ولذلك عزَّ على عليٍّ وأهل البيت كونهم استبدّ عليهم في المشورة في خلافة أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين.

قال ابن عطية: أمر بتدريج بليغ: أمر بالعفو عنهم فيما يخصّه، وإذا صاروا في هذه الدرجة أمر بالاستغفار فيما لله تعالى، فإذا صاروا في هذه

---

(١) ق: قال.

(٢) عبارة ق: بعفوه عنهم ثم باستغفاره لهم ثم بالمشاورة. وبعده سقط طويل أكمل من ط.

الدرجة أمر بالاستشارة في الأمور إذ صاروا أهلاً لها انتهى. وفيه بعض تلخيص ولا يظهر هذا التدريج من اللفظ ولكن هذه حكمة تقديم هذه الأوامر بعضها على بعض: أمر أولاً بالعفو عنهم إذ عَفْوهُ عنهم مُسْقِطٌ لحقّه ودليل على رضاه عليه السلام. ولما سقط حقّه بعفوه استغفر لهم الله ليكمل لهم صَفْحه وصفح الله عنهم ويحصل لهم رضاه عليه السلام ورضى الله تعالى عنهم. فلما زالت عنهم التبعات من الجانبين شاورهم إيذاناً بأنّهم أهلٌ للمحبة الصادقة والخلة الناصحة إذْ لا يستشير الإنسان إلا مَنْ كان معتقداً فيه المودة والعقل والتجربة.

ومن غريبِ النُّقُولِ والمَقُولِ وضعيفه الذي يُنَزَّهُ عنه القرآنُ قول بعضهم إن قوله تعالى «وشاورهم في الأمر» من المقلوب أي: وَلْيُشاوروك في الأمر.

وذكر ابن عطية أنَّ الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومَنْ لا يستشير أهلَ العلم والدين فعزلُه واجب، هذا مما لا خلافَ فيه، والمستشار في الدين عالم دين وقلّما يكون إلا في عاقل.انتهى ملخصاً.

﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ ﴾ أي: فإذا عقدتَ قلبكَ على أمرٍ بعد الاستشارة فاجعلْ تفويضكَ فيه إلى الله فإنه العالم بالأصلحِ لكَ والأرشد لأمرك لا يعلمه مَن أشار عليك. وفي هذه الآية دليل على المشاورة وتخمير الرأي وتنقيحه والفكر فيه وأن ذلك مطلوب شرعاً.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ حث على التوكل على الله إذ أخبر أنه يحب مَنْ يتوكل عليه، والمرء ساعٍ فيما يحصل له محبة الله تعالى.

﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾ هذا التفات إذ هو خروج من غيبة إلى خطاب. ولما أمره تعالى بمشاورتهم وبالتوكل عليه أوضح أنَّ ما صدر من

النصر أو الخذلان إنما هو راجع إلى ما يشاء وأنه متى نصركم لا يمكن أن يغلبكم أحد، ومتى خذلكم فلا ناصرَ لكم. فما وقع لكم من النصر كيوم بدر أو من الخذلان كيومِ أحدٍ بمشيئته سبحانه وتعالى. ثم أمرهم بالتوكل وناطَ الأمرَ بالمؤمنين فنبّه على الوصف الذي يناسب معه التوكل وهو الإيمان، لأنَّ المؤمنَ مصدقٌ بأنَّ الله هو الفاعل المختار بيده النصر والخذلان. والتوكلُ على الله من فروض الإيمان ولكنه يقترنُ بالتشميرِ في الطاعة والحزامة بغاية الجهد ومعاطاة أسباب التحرز، وليس الإلقاء باليد والإهمال لما تجب مراعاته بتوكل، وإنما هو كما قال عليه السلام[١] «قيدها وتوكّل».

والضمير في ﴿مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ﴾ عائد على الله تعالى إما على حذف مضاف أي: من بعد خذلانه، وإما أن لا يُحتاج إلى تقدير هذا المحذوف بل يكون المعنى: إذا جاوزته إلى غيره وقد خذلك فمن ذا الذي تجاوزه إليه فينصرك؟. وجاء[٢] جواب «إن ينصركم الله» بصريح النفي العام، وجواب «إن يخذلكم» يتضمن[٣] النفي وهو الاستفهام. وهو من تنويع الكلام في الفصاحة والتلطف بالمؤمنين حتى لا يصرّح لهم بأنه لا ناصر لهم، بل أبرز ذلك في صورة الاستفهام الذي يقتضي السؤال عن الناصر وإن كان المعنى على نفي الناصر، لكن فرّق بين الصريح والمتضمن فلم يُجْرِ المؤمنين في ذلك مجرى الكفار الذين نصّ عليهم أنه لا ناصرَ لهم كقوله تعالى ﴿أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ فَلَا نَاصِرَ لَهُمۡ ١٣﴾ [محمد].

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ﴾ قال ابن عباس: فُقِدت قطيفةٌ حمراء من الغنائم يومِ

(١) صحيح الجامع الصغير ١: ٣٥٢.
(٢) ط: وما.
(٣) ط: بمتضمن.

بدر، فقال[١] بعض مَنْ كان مع النبي ﷺ: لعل رسول الله أخذها فنزلت. وقائلُ[٢] ذلك مؤمنٌ لم يظن في ذلك حرجاً وقيل منافق. والغلول أخذ المال من الغنيمة في خفاء. وقرىء: أن يغل مبنياً للفاعل، ويكون على حذف مضاف تقديره: وما كان لتابع نبيٍّ أن يغل. وقرىء: أن يُغَلَّ مبنياً للمفعول من غلّ أو من أغلّ.

﴿ يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾ ظاهره أنه يأتي بعين الشيء الذي غلّه كما جاء في ظاهر الحديث[٣] أنه إن كان بعيراً جاء له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر. وقيل: يأتي حاملاً إثم ما غلّ.

﴿ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ الآية، هذه استعارةٌ بديعة جعل ما شرعه الله تعالى كالدليل الذي يتبعه من يهتدي به، وجعل العاصي كالشخص الذي أمر أن يتبع شيئاً فنكصَ عن اتباعه ورجع مصحوباً بما يخالف الاتباع. وفي الآيةِ من حيث المعنى حذفٌ والتقدير: أفمن اتَّبعَ ما يؤولُ به إلى رضى الله عنه فباء برضاه كمن لم يتبع[٤] ذلك فباء بسخطه.

﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ﴾ الضمير في «هم» عائد على «من اتبع» على المعنى لأنه المحدّث عنه والتقدير: هم ذَوُو درجاتٍ. والدرجة ما يتوصل به إلى مكان علو، وأكثر ما يستعمل في الشيء الذي يتوصل منه إلى العلو الحسّي ولذلك جاء ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام] وقوله: ﴿ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ﴿٢٠﴾﴾ [التوبة] لا يكاد يكون هذا إلا عند التشريف كقوله تعالى ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ

---

(١) ق: فكان.

(٢) ق: وقال.

(٣) انظر صحيح مسلم ٣: ١٤٦١.

(٤) عبارة ق: لمن يتبع.

ٱللَّهِ ﴿١٣﴾﴾ [النور].

ولما ذكر مآلَ مَنْ باء بسخطٍ من الله ذكر مآل من اتبع رضوان الله. ويبعد قول مَنْ قال إن لفظ «هم» عائد على «من اتبع» و«من باء» وإن الدرجات مشتركة بينهما ويبعد أن يقال إن للكافر درجة عند الله. وقرىء: درجة، بالتوحيد.

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية، مناسبتها لما قبلها أنه لما ذكر مَن اتبع رضوان الله ومَنْ باء بسخطه، فصّل في هذه الآية وما بعدها. وقوله «على المؤمنين» لم يكونوا حالة البعث مؤمنين، فاحتمل أنْ سُمّوا مؤمنين باعتبار مآلِ أمرهم إليه من الإيمان، أو سمّاهم مؤمنين بالنسبة إلى علم الله تعالى.

و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ العامل فيه «منّ». والمنّةُ هنا[1] الإنعام. ﴿رَسُولًا﴾ هو محمد ﷺ. ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ قالوا: أي: من جنس بني آدم لأن تلقّي الوحي منه[2] إليهم يسهل، ولم يكن من الملائكة لتفاوت ما بين الجنسين وصعوبة التلقي عنهم، ولأن إعجاز القرآن إنما يظهر عند بني آدم حجّة عليهم وإلاّ ظهر أنه أراد بقوله «من أنفسهم» من العرب كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة] وقال تعالى حكاية عن إبراهيم[3] عليه السلام: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴿١٢٩﴾﴾ [البقرة] ولذلك قال عليه السلام: «أنا دعوة أبي إبراهيم»[4].

(١) ق: هو.
(٢) ق: منهم.
(٣) «حكاية عن إبراهيم» كتبت في الحاشية.
(٤) صحيح الجامع الصغير ٢: ١٧.

وشرف العرب تمّ بظهوره عليه السلام، وليس في العرب قبيلة إلا وله نَسَبٌ فيها من جهة الأمهات إلا نصارى بني تغلب.

وقرىء شاذاً: لَمِنْ مَنِّ الله، بِمِن الجارّة ومَنّ مجرور بها بدل: قد منّ.

قال الزمخشري[1]: وفيه وجهان: أن يراد: لَمِن مَنَّ الله على المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو تكون «إذ» في محل الرفع [١٠٠/ب] كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لَمِنْ مَنّ الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى.

أما الوجه الأول فهو سائغ وقد حذف المبتدأ مع مِنْ في مواضع منها ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء] ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [الصافات] ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴿١١﴾﴾ [الجن] على قول.

وأما الوجه الثاني فهو فاسد لأنه جعل «إذ» مبتدأة، ولم تستعملها العرب متصرفة البتّة إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان، ومفعولة بـ«اذكر»[2] على قول. أما أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذا قام زيد طويل، وأنت تريد: وقت قيام زيد طويل.

وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين انتهى كلامه.

وأما قوله: في محل الرفع كإذا، فهذا التشبيه فاسد لأن المشبه مرفوع بالابتداء والمشبّه به ليس مبتدأ إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من

---

(١) الكشاف ١: ٤٧٧.

(٢) ق: وما مفعوله ما ذكر.

يرى ذلك. وليس في الحقيقة في موضع رفع بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف وذلك العامل هو مرفوع. فإذا قال النحاة: هذا الظرف الواقع خبراً في محل الرفع، فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محلّه [وهو في التحقيق] في موضع نصب كما ذكرنا.

وأما قوله: في قولك: أخطب ما يكون الأَميرُ إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد لأنَّ هذا الظرف على مذهب مَنْ يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو «أخطب» لا يجيز أن ينطق به إنما هو أمر تقديري. ونصّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب «أخطب» مبتدأ، أنَّ هذه[1] الحال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسدِّ هذه الحال مَسَدَّهُ. وفي تقدير هذا الخبر أربعة[2] مذاهب ذُكرت في مبسوطات النحو.

وقرىء: من أَنْفَسهم، بفتح الفاء من النفاسة. وعن عليٍّ كَرَّم الله وجهه عنه صلى الله عليه وسلم[3] «أنا أنفسكم نسباً وحسباً وصهراً ولا في آبائي مذ آدم إلى يوم ولدت سفاح كلها نكاح والحمد لله».

﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبۡلُ﴾ أي: من قبل بعثه ﴿لَفِى ضَلَٰلٍ﴾ جعل الضلال ظرفاً لهم وهم فيه، لأنَّ العرب لم يكونوا أهل كتاب وهم عبّاد أصنام مشركون. وتقدم الكلام على إنْ وهذه اللام في قوله ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة].

---

(١) ق: هذا.

(٢) ق: أربع.

(٣) حديث حسن. صحيح الجامع الصغير ٣: ١٠٩، ومشكاة المصابيح ٣: ١٦٠٤ بمعنى وألفاظ مقاربة.

وقال الزمخشري[١]: إنْ هي المخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة بينها وبين النافية وتقديره: وإن الشأن والحديث انتهى.

وقال مكي: قال سيبويه: إنْ مخففة من الثقيلة واسمها مضمر والتقدير على قوله: وإنّهم كانوا.

فظهر من كلام الزمخشري أنه حين خففت حذف اسمها وهو ضميرُ الشأن والحديث، ومن كلام مكي أنه حين خففت حذف اسمها وهو ضميرٌ عائد على المؤمنين. وكلا هذين الوجهين لا نعرف نحوياً ذهب إليه.

﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٦٦ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ ١٦٧ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٦٨﴾.

﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم﴾ الآية، الهمزة للاستفهام الذي معناه الإنكار، قال الزمخشري[٢]: «ولما» نصب بـ«قلتم» و«أصابتكم» في محل الجر بإضافة «لما» إليه وتقديره: أقلتم حين أصابتكم. و«أنى هذا» نصب لأنه مقول والهمزة للتقرير والتقريع. فإن قلت: علام عطفت الواو هذه الجملة؟ قلت: على ما مضى من قصة أحد من قوله ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ

(١) الكشاف ١: ٤٧٧.
(٢) الكشاف ١: ٤٧٧.

وَعۡدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف كأنه قال: أفعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا انتهى.

أما العطف على ما مضى من قصة أحد من قوله «ولقد صدقكم الله وعده» ففيه بُعْدٌ، وبعيد أن يقع مثله في القرآن. وأما العطف على محذوفٍ فهو جارٍ على ما تقرر في غير موضعٍ من مذهبه وقد رددناه عليه. وأما على مذهب الجمهور سيبويه وغيره قالوا: وأصلها التقديم وعطف الجملة الاستفهامية على ما قبلها. وأما [١٠١/أ] قوله: ولما نصب إلى آخره، وتقدير: وقلتم حينئذ كذا، فجعل لَمّا بمعنى حين فهذا ليس مذهب سيبويه وإنما هو مذهب أبي علي. وأما مذهب سيبويه فلما حرف لا ظرف، وهو حرفُ وجوبٍ لوجوب، ومذهبُ سيبويه هو الصحيح، وقد بيّنا فساد مذهب أبي علي من وجوهٍ في كتابنا المسمّى بالتكميل.

والمصيبة هنا هي ما نزل بالمؤمنين يوم أحد من قتل سبعين منهم. والمِثْلان: قال ابن عباس: قتلهم يوم بدر سبعين وأسرهم سبعين. والمِثْليّة وقعت [في العدد] من إصابة الرجال.

﴿قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ﴾ هو استفهام على جهة الإنكار والتعجب. والمعنى: كيف أصابنا هذا ونحنُ نقاتلُ أعداءَ الله وقد وعدنا بالنصر وإمداد الملائكة. و«أنىٰ» سؤال عن الحال ولا يناسب أن تكون هنا بمعنى أين أو متى، لأن الاستفهام لم يقع عن المكان[١] ولا عن الزمان هنا، إنما الاستفهامُ وقع عن الحالةِ التي اقتضت لهم ذلك، سألوا عنها على سبيل التعجب.

(١) عبارة ق: والمناسب أن تكون.. لم يقع عن الكافر.

وقال الزمخشري[١]: «أنى هذا» من أين هذا، كقوله ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۝٣٧﴾ [آل عمران] لقوله «من عند أنفسكم» وقوله ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۝٣٧﴾ [آل عمران] انتهى كلامه. والظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ لا يقدر داخلاً عليه حرف جر غير في، أما أن يقدّر داخلاً عليه مِن فلا، لأنه إنما انتصب على إسقاط في، ولذلك إذا أضمر الظرف تعدّى إليه الفعل بوساطة في، إلا أن يُتّسع في الفعل فينصبه نصب التشبيه بالمفعول به.

فتقدير الزمخشري «أنى هذا»: من أين هذا تقدير غير سائغ، واستدلاله على هذا التقدير بقوله «من عند أنفسكم» وقوله «من عند الله» وقوف على مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ وذهول[٢] عن هذه القاعدة التي ذكرناها. وأما على ما قررناه فإن الجواب جاء على مراعاة المعنى لا على مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ.

وقد تقرر في علم العربية أن الجواب يأتي على حسب السؤال مطابقاً له في اللفظ ومُراعى فيه المعنى لا اللفظ.

والسؤال «بأنى» سؤال عن تعيين كيفية حصول هذا الأمر، والجواب بقوله «من عند أنفسكم» يتضمن تعيين الكيفية، لأنه بتعيين السبب تتعين الكيفية من حيث المعنى، لو قيل على سبيل التعجب والإنكار: كيف لا يحجّ زيد الصالح؟ وأجيب [عن] ذلك بأن يقال: لعدم استطاعته، حصل الجواب وانتظم من المعنى أنه لا يحجّ وهو غير مستطيع.

(١) الكشاف ١ : ٤٧٧.

(٢) ق: وذهل.

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ قال الزمخشري[١]: المعنى أنتم السبب فيما أصابكم لاختياركم الخروج من المدينة أو لتخليتكم المركز، وعن عليّ: لأخذكم الفداء من أسارى بدر قبل أن يُؤْذَنَ لكم انتهى. وهو كلامٌ مُلَفَّقٌ من أقوالِ المفسرين.

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ ما شرطية أو موصولة، وجواب الشرط أو خبر المبتدأ قوله «فبإذن الله» وهو على إضمارٍ أي: فهو بإذن الله. ونصُّوا على أنَّ فعل الشرطِ وصلة الموصول لا تكون ماضية هنا[٢] وفي قوله تعالى ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ ⁦۝٦⁩﴾[٣] [الحشر] معلوم أن هذه الإصابةَ وتلك الإفاءة معلوم مُضِيُّهما، فتأويلهما[٤] على معنى التبيين أي: [أن] تتبين إصابتكم أو أن تتبين الإفاءة.

﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ قالوا: متعلق بمحذوف أي: وفعل ذلك ليعلم. والمختار أن يكون معطوفاًعلى «بإذن الله»، والباء واللام كلاهما للسبب. تقدم الكلام في تفسير علم الله المسند إليه في هذا التركيب في قوله ﴿لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ⁦۝١٤٣⁩﴾[٥] [البقرة]. و﴿ٱلَّذِينَ[٦] نَافَقُوا۟﴾ هنا هم عبد الله بن أبيّ وأصحابُه.

﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ القائلُ هو رسول الله ﷺ وقيل عبد الله أبو جابر بن عبد الله،

---

(١) الكشاف ١ : ٤٧٧.

(٢) ق: وهنا.

(٣) ق: ما.

(٤) ق: فتأويلها.

(٥) ق: ليعلم.

(٦) ق: فالذين.

تبعهم لما انخذلوا عن المسلمين ووعظهم وذكّرهم فلمّا لم يجيبوه لِمَا سألهم[١] قال: اذهبوا أعداء الله ثم رجع عنهم وقاتل حتى قُتِلَ شهيداً [١٠١/ب] رضي الله عنه.

﴿أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ وجه الأقربية التي هي الزيادة في القرب أنهم كانوا يظهرون [الإيمان] ولم يكن لهم أمارة تدل على الكفر، فلما انخذلوا عن المؤمنين وقالوا ما قالوا ازدادوا قرباً للكفر وتباعدوا عن الإيمان. واللامان يتعلقان بـ«أقرب». و«يومئذ» منصوب بأقرب. والتنوين في إذ للعوض من الجملة المحذوفة تقديره: يومَ إذْ قالوا ذلك لإخوانهم كما تقدم في قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴿١٥٦﴾﴾ [آل عمران] قال ابن عطية: «بأفواههم» توكيد مثل ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام] انتهى. لا يظهر أنه توكيد إذ القول ينطلق على اللساني والنفساني فهو مخصص لأحد الانطلاقين إلا إنْ قلنا إنَّ إطلاقه على النفساني مجاز فيكون إذْ ذاك توكيداً لحقيقة القول.

﴿وَقَعَدُواْ﴾ جملة حالية. ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ يعني في القعود. وقرىء: ما قتلوا، بتشديد التاء وتخفيفها. ﴿قُلْ فَٱدْرَءُواْ﴾ أي: ادفعوا، ومنه ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ ﴿٧٢﴾﴾ [البقرة] ﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ ﴿٨﴾﴾ [النور].

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾
فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ
لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ
ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ

---

(١) ق: سأل منهم.

جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾
فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ
عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم
مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾.

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالتاء خطاباً للسامع، وبالياء أي: ولا يحسبن هو أيْ حاسبٌ. قال الزمخشري[1]: ويجوز أن يكون «الذين قتلوا» فاعلاً ويكون التقدير: ولا يحسبنّهم[2] الذين قتلوا أمواتاً، أي: لا يحسبنَّ الذين قُتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصلِ مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله «أحياء»، والمعنى هم أحياء، لدلالة الكلام عليهما انتهى كلامه. أما تقديره: فلا يحسبنهم الذين قتلوا، ففيه تفسير الضمير بالفاعل على الظاهر وهو لا يجوز فلا تقول: حسبه زيد منطلقاً، تريد: حسب نفسه، ولا: ضربه زيد، تريد: ضرب نفسه زيد.

وقد ذكرنا في «البحر»[3] المواضعَ التي يفسّر الضمير الاسم المتأخر أو الجملة اتفاقاً واختلافاً، وليس منها الضمير الذي يفسّره الظاهر الفاعل. وأما تجويزه حذف المفعول الأول في باب حسب فقال الفارسي: حَذْفه اختصاراً عزيز جداً. وقال بعض أصحابنا: لا يجوز حذفه ألبتة. وما كان هكذا فلا ينبغي أن يحمل كلام الله عليه. وأما من حيث المعنى فيبعد ما قاله جداً، لأن من كان حيّاً عند ربه مرزوقاً مستبشراً لا يُنهى أنْ يحسب نفسه ميتة، فيجب أن تحمل قراءة الياء على أن الحاسب مضمر كما قررناه لتتفق

(١) الكشاف ١ : ٤٧٩.

(٢) ق: تحسبنهم.

(٣) انظر ٣: ١١٢.

القراءتان في كون «الذين» مفعولاً وإن اختلفتا من جهة الخطاب والغيبة.

و﴿أَحْيَآءٌ﴾ بالرفع على تقدير: بل هم أحياء. وقرىء: أحياءً بالنصب على تقدير: بل تحسبهم[1] أحياء. والظاهر أن «فرحين» حال من الضمير في «يرزقون».

﴿بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم﴾ هم الشهداء الذين يأتون[2] بعدُ من إخوانهم المؤمنين الذين تركوهم يجاهدون فيستشهدون. فرحوا لأنفسهم ولمن[3] يلحق بهم من الشهداء إذْ يصيرون إلى ما صاروا إليه من كرامةِ الله تعالى. وجعل ابن عطية «استبشر» بمعنى الفعل المجرد لأنه يقال بشر كما يقال: استمجد المَرخ والعَفار[4] بمعنى مجد. والأحسن أن يكون استبشر مطاوع أبشر كقولهم: أكانه فاستكان، ومطاوعة استفعل لأفعل كثير، لأنه من حيث المطاوعة يكون منفعلاً عن غيره فحصلت له البشرى بإبشار الله له بذلك. و«أنْ» هي المخففة من الثقيلة واسمها محذوف ضمير الشأن وخبرها الجملة المنفية بلا، وأنْ وما بعدها في تأويل مصدر مجرور على أنه بدل اشتمال من «الذين» فيكون هو المستبشَر به على الحقيقة، أو منصوب على أنه مفعول لأجله فيكون علة للاستبشار والمبشّر به غيره[5]، التقدير: لأنه لا خوف عليهم. والذوات لا يُستبشر بها فلا بد من تقدير مضاف مناسب.

والظاهر أن قوله «يستبشرون» [١٠٢/أ] استئناف إخبار وليس بتوكيد

(١) ق: يحسبهم.

(٢) ق: يأتوا.

(٣) ق: ولما.

(٤) مجمع الأمثال ٢: ٢١.

(٥) ق: غير.

للأول لاختلاف متعلق الفعلين، الأول بانتفاء الخوف والحزن عن الذين لم يلحقوا بهم، والثاني قوله «بنعمة من الله وفضل». وذهب الزمخشري وابن عطية إلى أنه توكيد للأول، قال الزمخشري[1]: وكرر «يستبشرون» ليعلق به ما هو بيان لقوله «أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» من ذكر النعمة والفضل وأنَّ ذلك أجر لهم على إيمانهم يجب في عدلِ الله وحكمته أنْ يحصلَ لهم ولا يضيع انتهى.

وهو على طريقةِ الاعتزالِ في ذِكْرِه وجوب الأجر وتحصيله على إيمانهم.

وسلك ابنُ عطية طريقَ أهل السنة فقال: أكَّدَ استبشارهم بقوله «يستبشرون» ثم بيّن بقوله: وفضل إدخالهم الجنةَ الذي هو فضل منه لا بعمل أحد. وأما النعمة في الجنة والدرجات فقد أخبر أنها على قدر الأعمالِ انتهى. وقرىء: وإنّ بكسر الهمزة وفتحها.

﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الاستجابة كانت إثر الانصراف من أحد، استنفر الرسول ﷺ لطلب الكفار فاستجاب له تسعون. وقيل: لما كان الثاني من أحد [وهو] يوم الأحد نادى رسول الله ﷺ في الناس باتباع المشركين وقال: لا يخرجنَّ معنا إلا من شاهدنا بالأمس، وكانت بالناس جراحةٌ[2] وقَرْحٌ عظيم ولكن تَجلَّدُوا ونهض معه مئتا رجلٍ من المؤمنين حتى بلغ حمراء الأسد وهي على ثمانية أميال من المدينة وأقام بها ثلاثة أيام.

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ الظاهر أن القائل هم ناس وليس بواحد كما قال بعضهم إنه نعيم بن مسعود الأشجعي. وقيل: «الناس» رَكْب من عبد القيس

---

(١) الكشاف ١: ٤٨٠.

(٢) ق: حراجة.

مرّوا على أبي سفيان يريدون المدينة للميرة فجعل لهم جُعلاً وهو حمل إبلهم زبيباً على أنْ يخبروا أنه جمع ليستأصل بقية المؤمنين، فقال رسول الله ﷺ وأصحابه وهم بحمراء الأسد «حسبنا الله ونعم الوكيل». و«الناس» الثاني قريش.

﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ الآية، أي: فرجعوا من بدر مصحوبين بنعمة من الله وهي السلامة وحذر العدو إياهم. ﴿وَفَضْلٍ﴾ وهو الربح في التجارة كقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴿١٩٨﴾﴾ [البقرة] هذا الذي اختاره الزمخشري[1] في تفسير هذا الانقلاب ولم يذكر غيره وهو قول مجاهد. قال ابن عطية: والجمهور على أن معنى[2] هذه الآية «فانقلبوا بنعمة» يريد: في السلامة والظهور وفي اتباع العدوّ وحمايةِ الحَوْزةِ، وبفضلٍ في الأجرِ الذي حازوه[3] والفخر الذي تجلّلوه، وأنها في غزوة أحد في الخرجة إلى حمراء الأسد. والجملة من قوله «لم يمسسهم سوء» في موضع الحال. و«بنعمة» في موضع الحال.

﴿ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ ظاهره الإشارة إلى مفرد ويكون على حذف مضاف أي: فعل الشيطان. وإنما نُسبَ إليه وأُضيفَ لأنه ناشىءٌ عن وسوسته وإغوائه وإلقائه. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ فيه محذوفان مفعول وحرف جر والتقدير: يخوفكم بأوليائه كما جاء ذانك المحذوفان مصرحاً بهما في قوله تعالى ﴿يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ ﴿١٦﴾﴾ [الزمر].

(١) انظر الكشاف ١: ٤٨١.
(٢) ق: على أنه بمعنى.
(٣) ق: جاوزه.

قال الزمخشري[١]: «الشيطان» خبر «ذلكم» بمعنى: إنما ذلكم المثبط[٢] هو الشيطان، و«يخوف أولياءه» جملة مستأنفة بيان لشيطنته، أو «الشيطان» صفة لاسم الإشارة و«يخوف» الخبر، والمراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان انتهى. فعلى تقدير القول تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب. وإنما قال: والمراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان لأنه لا يكون صفة، والمراد به إبليس لأنه إذا أُريد به إبليس كان إذ ذاك علماً بالغلبة إذ أصله صفة كالعيوق ثم غلب على إبليس كما غلب العيوق على النجم [١٠٢/ب] الذي ينطلق عليه. قال ابن عطية: و«ذلكم» في الإعراب ابتداء و«الشيطان» مبتدأ آخر و«يخوّف أولياءه» خبر عن «الشيطان»، والجملة خبر الابتداء الأول، وهذا الإعراب خير في تناسق المعنى من أن يكون «الشيطان» خبر «ذلكم» لأنه يجيء في المعنى استعارة بعيدة انتهى.

وهذا الذي اختاره إعرابٌ لا يجوز إن كان الضمير من «أولياءَه» عائداً على الشيطان، لأن الجملة الواقعة خبراً[٣] عن «ذلكم» ليس فيها رابطة تربطها بقوله «ذلكم» وليست[٤] نفس المبتدأ في المعنى نحو قولهم: هِجّيرى[٥] أبي بكر لا إله إلا الله. وإن كان عائداً على «ذلكم» ويكون «ذلكم» خبراً عن «الشيطان» جاز وصار نظير: إنما هند زيد يضرب غلامها، والمعنى إذ ذاك: إنما ذلكم الركب أو أبو سفيان الشيطان، يخوفكم أولياءه أي: أولياءَ الركبِ

(١) الكشاف ١: ٤٨١.

(٢) ق: أن ذلكم التثبيط.

(٣) ق: خبر.

(٤) ق: وليس.

(٥) أي دأبه وشأنه.

أو أبي سفيان.

﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا
يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ
لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٧﴾ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ
خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ
ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى
ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟
فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا
لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ
وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾ ﴾.

﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾ قرىء: يَحْزنك مضارع حزن، ويُحْزنك مضارع أحزن. والذين كفروا عامٌّ في كُلِّ مَنْ يسارع في الكفر. وقرىء: يُسرعون مضارع أسرع.

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ الآية، احتملت [«ما»] أن تكون موصولة اسم «أن» والخبر [«خير»]. واحتمل أن تكون «ما» مصدرية فيكون ذلك المصدر اسم أن، وخبر أن «خير». فعلى التقدير الأول يكون معناه أن الذي نمليه خير، وحذف الضمير من نمليه وهو عائد على الذي. وعلى التقدير الثاني يكون: أن إملاءنا خير، وسدّت أنّ مسدّ مفعولي «يحسبنّ».

ومعنى «نملي» نمهل ونمدُّ في العمر، والملاوة: المدة من الدهر، والملوان الليل والنهار.

وقرأ الجمهور: ولا يحسبنّ بالياء، فيكون «الذين كفروا» فاعلاً، وعلى

هذه القراءة يخرّج ذانك الإعرابان. وقرأ حمزة: ولا تحسبنّ[١] بالتاء، و«الذين كفروا» مفعول أول ولا يكون ما بعده مفعولاً ثانياً، لأن المعنى لا يكون الذات[٢] فخرّج على أن يكون «الذين» على حذف مضاف تقديره: ولا تحسبن شأن الذين كفروا، إن كان الحذف في الأول، وعلى حذفٍ بعد «الذين كفروا» تقديره: أصحابُ أنما نملي لهم. وخرّج ابن الباذش هذه القراءة على «أنما نملي» بدل من «الذين» ويكون المفعول الثاني محذوفاً وتقديره: ولا تحسبن الذين كفروا خيريّة إملائنا لهم كائنة أو واقعة. وعلى البدل خرّجه الزمخشري وتقدّمهما[٣] إلى ذلك الكسائي والفراء. وقرىء: خيراً بالنصب، فيكون «أنما نملي لهم» بدلاً من «الذين» والتقدير: ولا تحسبن إملاءنا للكفار خيراً لأنفسهم.

وقرأ يحيى بن وثاب: ولا يحسبن بالياء، وإنما نملي بالكسر. فإن كان الفعل مسنداً للنبي ﷺ فيكون المفعول الأول «الذين كفروا» ويكون «إنما نملي لهم» جملة في موضع المفعول الثاني. وإن كان مسنداً للذين كفروا فيحتاج «يحسبن» إلى مفعولين، فلو كانت «إنما» مفتوحة سدت مسدّ المفعولين، ولكن يحيى قرأ بالكسر فخرّج ذلك على التعليق فكسرت إنّ وإن لم تكن اللام في خبرها، والجملة المعلق عنها الفعل في موضع مفعولي «يحسبن» وهو بعيد لحذف اللام. ونظير تعليق الفعل عن العمل مع حذف

---

(١) ق: ولا يحسبن بالياء.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لأن المصدر لا يكون الذات. وانظر البحر: ١٢٢:٣.

(٣) ق: وتقدمها.

اللام من المبتدأ قول الشاعر[١]: [من البسيط]

أنّي وَجَدْتُ مِلاكَ الشّيمةِ الأدبا

أي: لملاك.

و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ ليس عاماً بل خاص فيمن علم الله أنه لا يؤمن، ألا ترى إلى قوله ﴿إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾.

﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ اللام في «ليذر» لام الجحود وهي تأتي بعد كونٍ ماضٍ لفظاً أو معنى بحرف نفي وهو ما أو لم، وخبر كان محذوف عند البصريين تتعلق به اللام، وأنْ مضمرة بعد اللام والتقدير عندهم: ما كان الله مريداً لأن يذر. ومذهب الكوفيين أن اللام زائدة ناصبة [١٠٣/أ] للفعل والخبر هو نفس «يذر»، ولولا اللام لكان الفعل «يذر» والخطاب في قوله «على ما أنتم عليه» للمؤمنين وغيرهم من الكفار، أي: لا يترك الله تعالى أمر الجميع مشتبهاً حتى يَميزَ الخبيثَ من الطيب بامتثالِ تكاليفه تعالى فيمتثله الطيب وهو المؤمن ويجتنبه الخبيث وهو الكافر، وهو العليم بالأحوال وما ينتهي [إليه] كل واحد منهما، ولذلك قال «وما كان الله ليطلعكم على الغيب». والغيب هنا ما غاب عن البشر مما هو في علم الله تعالى من الحوادث التي تحدث، ومن الأسرار التي في قلوب المنافقين، ومن الأقوال التي يقولونها[٢] إذا غابوا عن الناس. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي﴾ أي: يصطفي من رسله من يشاء فيطلعه على ما يشاء من غيبه.

---

(١) هو بعض الفزاريين كما في شرح ديوان الحماسة ٣: ١١٤٦، وصدر البيت:

كذاك أُدّبت حتى صار من خُلقي

(٢) ق: التي قال يقولونها.

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ[(١)] ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ مناسبة هذه الآية لما قبلها أنه لما بالغ في التحريضِ على بذلِ الأرواحِ في الجهاد في الآيات السابقة، شرع في التحريض هنا على بذلِ الأموالِ في الجهاد وغيره، وبيَّنَ الوعيدَ الشديد لمن يبخل. والبخلُ الشرعي عبارةٌ عن مَنْعِ بَذْلِ الواجب.

وقرىء: ولا تحسبنّ بالتاء فيكون «الذين» أول مفعولين لتحسبنّ، وهو على حذف مضاف أي: بخل الذين. وقرىء بالياء، والفعل مسند إلى ضمير أحد، فيكون «الذين» هو المفعول الأول على ذلك التقدير، وإن كان «الذين» هو الفاعل فيكون المفعول الأول محذوفاً تقديره: بخلهم، وحذف لدلالة «يبخلون» عليه، وحذفه عزيز جداً عند الجمهور، فلذلك [كان] الأولى تخريج هذه القراءة على قراءة التاء من كون «الذين» هو المفعول الأول على حذف مضاف و«هو» فصل، و«خيراً» المفعول الثاني لتحسبن.

ويظهر لي تخريج غريب في الآية تقتضيه قواعد العربية، وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال إذا جعلنا الفعل مسنداً للذين. وذلك أن «يحسبن» يطلب مفعولين و«يبخلون» يطلب مفعولاً بحرف جر. فقوله «ما آتاهم» يطلبه «يحسبن» على أن يكون المفعول الأول ويكون «هو» فصلاً، و«خيراً» المفعول الثاني، ويطلبه «يبخلون» بتوسط حرف الجر، فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب وعلى ما جاء في القرآن وهو «يبخلون» فعدّي بحرف الجر وأخذ معموله، وحذف معمول «يحسبن» الأول وبقي معموله الثاني لأنه لم يتنازع فيه إنما جاء التنازع بالنسبة إلى المفعول الأول وساغ حذفه وحده كما ساغ حذف المفعولين في مسألة سيبويه: متى رأيت أو قلت زيد منطلق، لأن «رأيت وقلت» في هذه المسألة تنازعا «زيد منطلق»، وفي

---

(١) ق: تحسبن.

الآية لم يتنازعا إلا في المفعول الواحد، وتقدير المعنى: ولا يحسبن ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناس الذين يبخلون به. فعلى هذا التقدير والتخريج يكون «هو» فصلاً لـ«ما آتاهم» المحذوف لا لتقديرهم بخلهم. ونظير هذا التركيب: ظن الذي مرّ بهند هي المنطلقة، المعنى: ظن هذا الشخص الذي مرّ بها هي المنطلقة. والذي تنازعه الفعلان هو الاسم الأول، فأعمل الثاني وبقي الأول يطلبه محذوفاً، ويطلب المفعول الثاني مثبتاً إذ لم يقع فيه التنازع. ولما تضمّن النّهي انتفاء كون البخل أو المبخول به خيراً لهم، وكان تحت الانتفاء قسمان أحدهما أن لا خير ولا شر، والآخر إثبات الشر - أتى بالجملة التي تعيّن أحد القسمين وهو إثبات كونه شراً لهم.

﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ هذا تفسير لقوله «بل هو شر لهم». والظاهر حَمْلُه على المَجاز أي: سَيُلْزمون عقابه إلزامَ الطوق.

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾﴾.

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ الآية، نزلت في [١٠٣/ب] فنحاص بن عازوراء حاوره أبو بكر في الإسلام وأنْ يقرض الله قرضاً حسناً فقال هذه المقالة فضربه أبو بكر رضي الله عنه ومنعه من قِبَله[١] العهد، فشكاهُ إلى رسولِ الله ﷺ فأنكر ما

(١) ق: قتله.

قال، فنزلت تكذيباً لفنحاص وتصديقاً للصدِّيق قاله ابن عباس. وشمل قوله «الذين قالوا» فنحاصاً ومَنْ قال بمقالته كحيّي بن أخطب وإلياس بن عمرو[١].

﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾ الظاهر إجراء الكتابة على أنها حقيقة فتكتب الأعمال في صحف وأنَّ تلك الصحف هي التي تُوزن ويحدث الله فيها الخفة والثقل. وقيل: الكتابة مجاز ومعناها الإحصاء للشيء وضبطه وعدم إهماله وكينونته في علم الله مثبتاً محفوظاً لا ينسى كما يثبت[٢] المكتوب. وقرىء: سنكتب بالنون، وقتلَهم نصباً، ونقول بالنون. وقرىء: سيُكتب مبنياً للمفعول، وقتلُهم رفعاً، ويقول بالياء.

ولما كان الصادر منهم قولاً وفعلاً ناسب أن يكون الجزاء قولاً وفعلاً، فتضمّن القول والفعل قوله «ونقول ذوقوا عذاب الحريق». وفي الجمع لهم بين القول والفعل أعظم انتقام، ويقال للمنتقم منه: أَحِسَّ[٣] وَذُقْ.

﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ الإشارة إلى ما تقدم من عقابهم. ونسب ما قدّموه من المعاصي القولية والفعلية والاعتقادية إلى الأيدي على سبيل التغليب، لأن الأيدي تزاول[٤] أكثرَ الأعمالِ فكان كل عمل واقع بها. وهذه الجملة داخلة في القول وُبّخوا بذلك وذكر لهم السبب الذي أوجب لهم العقاب.

---

(١) ق: عزو. والتصويب من ط والبحر ٣: ١٣٠.
(٢) ق: ثبت.
(٣) ق: أحسن.
(٤) ق: تناول.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّامٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ هذا معطوف على قوله «بما قدمت أيديكم» أي: ذلك العقاب حاصل بسبب معاصيكم وعدل الله فيكم. وجاء لفظ «ظلّام» الموضوع للتكثير، وهذا تكثير بسبب المتعلّق.

﴿ٱلَّذِينَ[1] قَالُوٓاْ﴾ أنزلت في جماعة من اليهود منهم كعب [بن] الأشرف. و«عهد» بمعنى أوصى. والظاهر أن القربان هو ما يُتقرّب به إلى الله تعالى. قال ابن عطية: وقرأ عيسى بن عمر: بقربان بضم الراء إتباعاً لضم القاف. وليس بلغة، لأنه ليس في الكلام فُعُلان بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه: السلطان بضم اللام وقال إن ذلك على الإتباع انتهى. لم يقل سيبويه إن ذلك على الإتباع بل قال: ولا نعلم في الكلام فَعَلان ولا فُعُلان ولا شيئاً من [هذا] النحو لم نذكره، ولكنه جاء فُعُلان وهو قليل قالوا: السّلُطان وهو اسم انتهى. وقال الشارح: صاحب هذه اللغة لا يسكّن ولا يُتبع انتهى. وزعموا أن هذا العهد في التوراة، وقيل هو من كذبهم على الله تعالى.

والظاهر من هذه الآية والتي قبلها أنَّ ذلك من فِعْلِ أسلافهم، ألا ترى إلى قوله «وقتلهم الأنبياء» وقوله «قل قد جاءكم رسل» إلى آخر الآية. والمعاصرون لرسولِ الله ﷺ من اليهود لم يقتلوا الأنبياء ولا جاءتهم رسلٌ غير محمدٍ ﷺ. ويظهر ما قلناه في قوله تعالى «لم قتلتموهم». وإنما هذا كله من فعل أسلافهم فَوُبِّخُوا بذلك لرضاهم بما صدر من أسلافهم.

﴿فَإِن كَذَّبُوكَ[2]﴾ الخطاب لرسول الله ﷺ، وجواب الشرط محذوف

---

(١) ق: الذي.

(٢) ق: يكذبوك.

تقديره: فتسلَّ بما صدر للرسل من مكذّبيهم[(١)] قبلك. وما وجد من كلام المعربين أن جواب الشرط قوله «فقد كُذّب» إنما هو على سبيل المجاز، لأن الماضي حقيقة لا يكون جواباً للشرط المستقبل. ومعنى «بالبيّنات» بالمعجزات الواضحة.

﴿وَٱلزُّبُرِ﴾ جمع زبور وهو الكتاب، يقال: زبره أي: كتبه. وقد يكون مشتقاً من الزَّبْر وهو الزجر. والجمع يدل على الكثرة ويعني به الكتب الإلهية.

﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ الظاهر أنه التوراة إذ هو أكبر الكتب المنزلة على بني إسرائيل وفيه تبيين شريعتهم. وقرىء: بالزبر وبالكتاب[١٠٤/أ] بالباء فيهما، وقرىء بتركهما.

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾﴾.

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ تضمنت هذه الجملة وما بعدها الوعظ والتسلية

---

(١) ق: صدر للرسول صلى مكذبيهم.

لرسول الله ﷺ عن الدنيا وأهلها والوعد بالنجاة في الآخرة، إذ بذكر[١] الموت والفكرة فيه يهونُ ما يصدرُ من الكفار من تكذيبٍ وغيره[٢]. ولما تقدم ذِكْرُ المكذبين الكاذبين على الله تعالى من اليهود والمنافقين وذِكْرُ المؤمنين - نُبّهوا كلهم على أنهم ميتون ومآلهم إلى الآخرة ففيها يظهر الناجي والهالك وأن ما تعلقوا به في الدنيا من مالٍ وأهل وعشيرة إنما هو على سبيل التمتع المغرور به[٣]، كلها يضمحلّ ويزول ولا يبقى إلا ما عمله الإنسان فهو يُوفّاه في الآخرة، يوفى على طاعته ومعصيته.

وقال محمد بن عمر الفخر الرازي[٤]: في هذه الآية دلالةٌ على أنَّ النفسَ لا تموت بموت البدن [وعلى أن النفس غير البدن] انتهى.

وهذه مكابرة في الدلالة فإن ظاهر الآية يدل على أن النفس تموت. وقال أيضاً[٥]: لفظ النفس مختصّ بالأجسام انتهى. وقرىء: ذائقةٌ[٦] منوناً، الموتَ نصباً. وقرىء بغير تنوين والموتَ نصباً، ونظيره قول الشاعر[٧]:

ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا [من المتقارب]

حذف التنوين لالتقاء الساكنين. وقراءة الجمهور على الإضافة. و«كل» إذا

---

(١) ق: بكر.
(٢) ق: غيره.
(٣) ق: المغروبة.
(٤) انظر تفسيره ٣: ١١٣، وتصرف أبو حيان في النص.
(٥) الموضع نفسه.
(٦) ق: ذائق.
(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص١٢٣، وصدره:
فألفيتُه غير مستعتبٍ

اضيفت إلى نكرةٍ كان الحكم في الخبر والإضمار لتلك النكرة كقوله «ذائقة الموت» وقوله ﴿ كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ [الطور] وكل رجلين قاما، وكل امرأتين قامتا، وقوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ [الإسراء] وقول الشاعر(١): [من الطويل]

وكل أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دويهيــة تصفــرُّ منهــا الأنــامــلُ

فالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع بحسب النكرة التي أضيف إليها كلّ.

﴿ فَمَن زُحْزِحَ ﴾ الزحزحة التنحية والإبعاد.

﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ قيل: نزلت في قصة عبد الله بن أبيّ حين قال لرسولِ الله ﷺ وقد قرأ عليهم الرسولُ القرآنَ: إنْ كان حقاً فلا تؤذنا به في مجالسنا. وردّ عليه ابن رواحة فقال: اغْشَنَا به في مجالسنا يا رسول الله. والابتلاء الاختبار، والضمير في «لتبلونّ» للمؤمنين خاطبهم بذلك ليستعدّوا لما يرد عليهم من الابتلاء فيصبروا، بخلاف مَنْ يأتيه الأمر فجأة فيشقّ عليه ما يرد، بخلاف من استعدّ للشيء فإنه يوطن نفسه على وقوعه. وقدّم الأموال على الأنفس على سبيل الترقي إلى الأشرف أو على سبيل الكثرة، لأنَّ الرزايا في الأموال أكثر من الرزايا في الأنفس. والأذى اسم جامع في معنى الضرر يشمل أقوالهم في الرسول وأصحابه وفي الله تعالى وأنبيائه والمطاعن في الدين وتخطئة مَنْ آمنَ وهجاء كعب وتشبيبه(٢) بنساء المؤمنين.

﴿ فَإِنَّ ذَٰلِكَ ﴾ الإشارة إلى الصبر والتقوى الدالّ عليهما فعلهما. وعبر

---

(١) البيت للبيد في ديوانه ص٢٥٦.

(٢) ق: لعب وتشبيه.

بالمفرد عن المثنى كما قال الشاعر[١]: [من الرمل]

إنَّ للخيـر وللشّـرِّ مـدًى وكـلا ذلـك وجـهٌ وقِبَـلْ

يريد: وكلا ذينك. ﴿مِنْ[٢]عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ العزم الإمضاء للأمر المروَّى المنقح.

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾ الآية، هم اليهود أخذ عليهم الميثاق في أمر رسول الله ﷺ فكتموه ونبذوه، قاله ابن عباس وغيره.

﴿وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ﴾ الضمير عائد على الميثاق، وكذا في قوله «فنبذوه». والثمن القليل هو ما أخذوه من الرُّشا على تبيين الميثاق [وكتمه].

﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ تقدم الكلام فيما بعد بئس [١٠٤/ب] في قوله تعالى في البقرة ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة].

﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ الآية، نزلت في المنافقين كانوا يتخلفون عن رسول الله ﷺ في الغزو، فإذا جاء استعذروا له فيظهر القبولَ ويستغفر لهم، ففضحهم اللهُ بهذه الآية، قاله أبو سعيد الخدري وغيره. وقرىء: لا يحسبن بياء الغيبة، فلا يحسبُنّهم بالياء وضم الباء، و«الذين» فاعل، ومفعولا «يحسبن» محذوفان لدلالة مفعولي «يحسبنّهم» عليهما والتقدير: أنفسهم ناجين، و«فلا يحسبنهم» توكيد لما سبق ولا يصح أن يكون بدلاً كما قال ابن عطية لوجود الفاء فإنها تمنع من البدل.

وقول الفارسي في أن «لا يحسبن» لغو لم يقع على شيء، قولٌ ضعيف

---

(١) البيت لابن الزبعرى، وهو في شرح المفصل ٣: ٣.
(٢) ق: لمن.

جداً. وتقدير الزمخشري: لا يحسبنهم الذين، فيفسّر الضمير الفاعل قد رددناه عليه في تقديره: لا يحسبنهم الذين كفروا أنما نملي لهم فيطالع هناك[١]. وتعدى «يحسبُنّهم» المضموم الباء إلى الضمير المنصوب، والفعل مسند إلى الضمير المرفوع وهو الواو المحذوفة، وذلك مختص بباب ظن وفقه وعلم، و«بمفازة» هو المفعول الثاني. وقرىء: لا تحسبن وفلا[٢] تحسبنهم، والخطاب للرسول ﷺ و«الذين»[٣] المفعول الأول، والثاني محذوف تقديره: ناجين. وقرىء: لا يحسبن بياء الغيبة و«الذين» فاعل، والمفعولان ليحسبنّ محذوفان، وفلا تحسبنّهم بتاء الخطاب وفتح الباء.

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ ﴾.

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ روي عن ابن عباس أنَّ قريشاً قالوا

(١) انظر تفسير الآية ١٧٨، والبحر ٣: ١٢٣.
(٢) ق: ولا.
(٣) ق: والذي.

لرسـول الله ﷺ: ادعُ ربك يجعل لنا الصفا ذهباً، حين ذكرت اليهود والنصارى لهم بعض ما جاء به من المعجزات موسى وعيسى عليهما السلام، فنزلت هذه الآية.

﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ[هَٰذَا بَٰطِلًا﴾] منصوب بحال محذوفة تقديره: يقولون ربنا. والإشارة بقوله «هذا» إلى الخلق بمعنى المخلوق، أو إلى السماوات والأرض بما فيهما من عجائب الصنعة. وانتصب «باطلاً» على أنه نعت لمصدر محذوف أي خلقاً باطلاً، قال بعضهم: هو منصوب على أنه مفعول ثانٍ لخَلَق وهي بمعنى جعل التي تتعدى إلى مفعولين انتهى. وهذا عكس المنقول في النحو وهو أنّ جَعَل تكون بمعنى خَلَق فتُعدّى لواحد، أما أن خلق تكون بمعنى جعل فتتعدى لاثنين فلا أعلم أحداً ممّن له معرفة ذهب إلى ذلك.

﴿فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ أي: فضحته، من خَزِيَ الرجلُ يَخْزَى خزياً إذا افتضح وخزاية إذا استحى. الفعل واحد واختلف في المصدر فمن الافتضاح خزي ومن الاستحياء خزاية، ومن ذلك ﴿وَلَا تُخْزُونِ[1] فِي ضَيْفِيٓ ۝٧٨﴾ [هود] أي: لا تفتضحوني.

﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ سمع هنا تَعَدَّتْ إلى واحد، و﴿يُنَادِي﴾ صفة له و﴿أَنْ ءَامِنُوا۟﴾ تفسير، التقدير: أي آمنوا. وقيل مصدرية على تقدير إسقاط حرف الجر تقديره: بأن آمنوا. وعَطْف «فآمنا» بالفاء مُؤْذِنٌ بتعجيل القبول وتسبيب الإيمان عن السماع من غير تراخٍ والمعنى فآمنا بك أو بربنا. و«الأبرار» جمع برّ أو جمع بارّ.

---

(١) ق: تخزوني.

﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ على ألسنةِ رُسُلِكَ.

وانظر إلى حسن محاورة هؤلاء الذاكرين المتفكرين، فإنهم خاطبوا الله تعالى بلفظة «ربنا» وهي إشارة إلى أنه ربّهم أصلحهم(١) وهيّأهم للعبادة، فأخبروا أولاً بنتيجة الفكر وهو قولهم «ربنا ما خلقت هذا باطلا»، ثم سألوه أنْ يقيهم النارَ بعد تنزيهه عن النقائص، وأخبروا عن حال مَن يدخل النار وهم الظالمون الذين لا يذكرون الله تعالى ولا يتفكرون في مصنوعاته. ثم ذكروا أيضاً [أنَّ] ما أنتج لهم الفكر من إجابة الداعي إلى الإيمان إذْ ذاك مترتب على أنه تعالى ما خلقَ هذا الخَلْقَ العجيب [١٠٥/أ] باطلاً، ثم سألوا غفران ذنوبهم ووفاتهم على الإيمان الذي أخبروا به في قولهم «فآمنا»، ثم سألوا الله تعالى الجنة وأنْ لا يفضحهم يوم القيامة وذلك هو غاية ما سألوه.

وتكرر لفظ «ربنا» خمس مرات كل ذلك على سبيل الاستعطاف وتطلّب رحمة الله بندائه بهذا الاسم الشريفِ الدالِّ على التربية والملك والإصلاح، ولذلك تكرر هذا الاسم في قصة آدم ونوح وغيرهما. وفي تكرار «ربنا» دلالةٌ على جواز الإلحاح في المسألة واعتماد كثرة الطلب من الله سبحانه وتعالى. وفي الحديث(٢): «أَلِظّوا بياذا الجلال [والإكرام]». وقال الحسن: ما زالوا يقولون ربّنا حتى استجاب لهم.

و﴿فَٱسْتَجَابَ﴾ بمعنى أجاب، تقدم الكلام عليه في البقرة عند قوله ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى﴾ [البقرة]. ولما كان تقدم قولهم «ربنا» جاء هنا «ربهم»

---

(١) ق: وأصلحهم.

(٢) صحيح الجامع الصغير ١: ٣٩٥. وألظّوا به: ألزموه وأثبتوا عليه وأكثروا من قوله. وأخرجه أحمد ٤: ١٧٧، والترمذي ٩: ١٨٦.

ولم يأت اسم غيره ليكون المدعوّ هو المستجيب لهم.

﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾ أي: بأني لا أضيع. وقرىء: بأني بالباء. وقرىء: إني بكسر الهمزة على إضمار القول: قائلاً[1] إني على مذهب البصريين، أو على تضمين «استجاب» معنى قال على مذهب الكوفيين. وقرىء: أُضيّع مضارع ضيّع. و«منكم» في موضع الصفة لعامل.

و﴿مِّن ذَكَرٍ﴾ بدل من الضمير بدل بعضٍ من كُلٍّ. وقوله: ﴿أَوْ أُنثَىٰ﴾ معطوف عليه، ولا يجوز أن يكون بدلاً تفصيلياً لوجود «أو» لأنه لا يعطف فيه إلا بالواو كقوله[2]: [من الطويل]

وكنت كذي رِجْلين رِجْلٍ صحيحةٍ ورجلٍ [رمى فيها الزمان فَشَلّتِ]

فإن جعلت (أو) بمعنى الواو جاز.

﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ معناه تبيّن شركة النساء مع الرجال فيما وعد الله به عباده العاملين.

﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾ رُوي أنَّ أم سلمة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله، قد ذكر الله الرجال في الهجرة ولم يذكر النساء في شيء من ذلك فنزلت هذه الآية[3]. و«الذين» مبتدأ خبره جملة القسم المحذوفة التي جوابها «لأكفرنّ». وفي هذا حجة على إبطال مذهب ثعلب، في زعمه أنَّ جملة القسم لا تكون خبراً للمبتدأ.

---

(١) ق: كان قائلاً.

(٢) البيت لكثير عزة في ديوانه ص٩٩.

(٣) ق: الآيات.

وبدأ أولاً بالخاص وهي الهجرة وهي أشق شيء على النفس، إذ فيها مفارقة الوطن الذي نشأ فيه حيث لم يمكنه إقامة دين الله، فهاجر إلى المكان الذي يمكن فيه ذلك وهو المدينة. وثنّى بما ينشأ عنه ما هو أعمّ من الهجرة وهو الإخراج من الديار، فقد يخرج إلى الهجرة إلى المدينة أو إلى غيرها كخروج من خرج إلى الحبشة، وكخروج أبي جندل إذ لم يُترك يقيم بالمدينة. وأتى ثالثاً بذكر الإذاية وهي(١) أعمّ من أنْ يكون بإخراج من الديار أو غير ذلك من أنواع الأذى. وارتقى بعد هذه الأوصاف السنيّة إلى رتبة جهاد من أخرجه ومقاومته واستشهاده في دين الله، فجمع بين رتب هذه الأعمال من تنغيص أحواله في الحياة لأجل دين الله تعالى بالمهاجرة وإخراجه من داره وإذايته في الله تعالى ومآله أخيراً إلى إفنائه بالقتل في سبيل الله.

والظاهر الإخبار عمّن جمع هذه الأوصاف كلها بالخبر الذي بعد، ويجوز أن يكون ذلك من باب عطف الصلات والمعنى اختلاف الموصول لا اتّحاده فكأنه قيل: فالذين هاجروا [والذين أخرجوا] والذين أوذوا والذين قاتلوا والذين قُتلوا، ويكون الخبر عن كل من هؤلاء. وقرىء: وقاتلوا مبنياً للفاعل، وقُتلوا مبنياً للمفعول. وقرىء بالعكس.

﴿ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ انتصب «ثواباً» على المصدر المؤكد، وإنْ كان الثواب هو المثاب به كما كان العطاء هو المُعطَى. واستعمل في بعض المواضع بمعنى المصدر الذي هو الإعطاء، فوضع «ثواباً» موضع إثابة أو موضع تثويباً، لأن ما قبله في معنى لأثيبنّهم. ونظيره ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ﴿٨٨﴾﴾ [النمل] و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء]. وفي قوله: «من عند [١٠٥/ب] الله» التفاتٌ وهو

(١) ق: وهو.

خروج من ضمير المتكلم إلى الاسم الغائب.

﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ
وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ
خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ
ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا
يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ
ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟
ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾ ﴾.

﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ ﴾ الخطاب للسامع. و﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ عام. وتَقَلُّبهم في البلاد سَعْيُهم فيها لكسبِ الأموال والجاه والرتب. وقرىء بتشديد النون وتخفيفها.

﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف أي: ذلك متاعٌ قليل، أو مبتدأ محذوف [الخبر] تقديره: متاع قليل تقلّبهم وتصرّفهم. والمأوى مَفْعَل يراد به المكان الذي يُؤْوَى إليه ويُرْجَع يعني في الآخرة. والمخصوص بالذم محذوف تقديره: وبئس المهاد جهنم. قيل: ونزلت هذه الآية في اليهود كانوا يضربون في الأرض فيصيبون الأموال، قاله ابن عباس.

﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾ قابل جهنم بالجنات، وقابل قلة متاعهم بالخلود[١] الذي هو الديمومة في النعيم، فوقعت «لكن» أحسنَ مواقعها لأنه آلَ معنى الجملتين اا تعذب الكفار وإلى تنعيم المتّقين فهي واقعة بين الضدين.

النّزل: ما يُعدُّ للنازل من الضيافة والقِرى. ويجوز ، كين زائه وقرىء به.

---

(١) ق: للخلود.

وانتصب «نزلاً» على أنه حال من «جنات» وهي موصوفة بقوله «تجري». و«خير» أفعل تفضيل أي: خيرٌ لهم مما كانوا فيه في الدنيا. وفي قوله ﴿وَمَا[1] عِندَ ٱللَّهِ﴾ حوالة على ما أعدّ لهم في الآخرة.

﴿وَإِنَّ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ الآية، لما مات أصحمة النجاشي ملك الحبشة صلَّى عليه رسولُ الله ﷺ، فقال قائل: يصلّي على هذا العلج النصراني وهو في أرضه فنزلت، قاله جابر وابن عباس. و«من أهل الكتاب» عام فيمن آمن منهم كعبد الله بن سلام، ومن آمن من نصارى نجران ونصارى الحبشة. ﴿لَمَن﴾ موصولة وهي اسم إنّ دخلت عليها اللام كما دخلت في قوله ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا ۝٣﴾ [القلم] وحملَ على لفظ مَن فأفرد الضمير في قوله «يؤمن» ثم حمل على المعنى فجمع في قوله «وما أنزل إليهم» وفي «خاشعين» وما بعده.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ﴾ أمر أولاً بمطلق الصبر ثم بخاصٍّ من الصبر وهو المصابرةُ على الجهادِ في سبيلِ الله وقتال أعدائه، ثم بالرباطِ وهو الإقامةُ في الثغور رابطينَ الخيلَ مستعدّين للغزو. وفي البخاري[2] قال رسول الله ﷺ «رِباطُ يومٍ في سبيلِ الله خيرٌ من الدنيا وما فيها». وفي مسلم[3] «رِباط يومٍ وليلة خيرٌ من صيام شهر وقيامه وإنْ مات جرى عليه رزقه وأمن الفتّان» وفي سنن أبي داود[4] «كل ميت يُختم على عمله إلا المرابط فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتّاني القبر» والله الموفق.

---

(١) ق: ومن.

(٢) انظر ٤: ٤٣.

(٣) ٣: ١٥٢٠ بألفاظ مقاربة.

(٤) انظر ٣: ٩.

فهرس المجلد الأول